شرح ابن عقيل

لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري

على ألفية

الإمام أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

أعرب الألفية وعلق عليها

الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي

الجزء الأول

دار القلم

بيروت - لبنان



شَرحُ ابن عَقيل

شرح ابن عقيل

لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري

على ألفية

الإمام أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

أعرب الألفية وعلّق عليها

الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي

الجزء الأول

دار القلم

بيروت - لبنان

دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع
هاتف : ٥٥٦٩٧٦ / ٥٥٦٩٧٨ - ص.ب. : ٣٨٧٤
فاكس : ٦٠٣٠١٣ كود : ٠٠٩٦١١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى آله الطيبين، وصحابته أجمعين.

وبعد؛ فإني أردت التعليق على بعض المواضع في شرح العلامة ابن عقيل على ألفية الإمام ابن مالك ـ رحمهما الله تعالى ـ.

وقد وردت تعليقاتي تحت عنوان «إيضاح» لمفاهيم نحوية مختلفة، أشرت إليها في فهرست الكتاب، حيث يمكن الرجوع إليها للاستفادة منها.

كما وإني أعربت الألفية إعراباً كاملاً يستفيد منه طالب العلم، ليصبح الإعراب ملكة عنده.

والله الموفق إلى الصواب.

بيروت ـ لبنان
٢٧ ربيع الأول الأنور ١٤٠٧ هـ

الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي
رئيس الشؤون الدينية
في دار الفتوى اللبنانية سابقاً

ترجمة الناظم

جمال الدين ابن مالك
ولد ٦٠٠ هـ وتوفي ٦٧٢ هـ

في خلال سنة اثنتين وسبعين وستمائة توفي إمام النحاة في عصره، العلامة الحجة ابن مالك الطائي رحمه الله تعالى ورضي عنه.

نسبه: هو جمال الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي، الجياني ـ بفتح الجيم وتشديد الياء، ونون، نسبة إلى «جيان»، بلد بالأندلس.

تنقلاته: نزل بمدينة دمشق، عاصمة البلاد السورية اليوم، وسمع من جماعة من أجلة علماء عصره، وأخذ علوم العربية، عن غير واحد من معاصريه، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره، وتصدر لإقراء العربية، ثم انتقل إلى دمشق، وأقام بها يشتغل بأدوات العربية، ويصنف التصانيف المفيدة.

وتخرج به جماعة كثيرة. وخالف المغاربة في حسن الخلق، والسماحة والسخاء والكرم، بل والمذهب، فإنه كان شافعي المذهب.

قال الذهبي: صرف همته إلى إتقان لسان العرب، حتى بلغ فيه الغاية، وحاز قصب السبق، وأربى على المتقدمين، وكان إماماً في القراءات وعللها، وصنف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار الشاطبية.

وأما اللغة، فكان إليه المنتهى، في الإكثار من نقل غريبها، والاطلاع على وحشيها.

وأما النحو والتصريف، فكان فيه بحراً لا يجارى، وحبراً لا يبارى.

وأما أشعار العرب التي يستشهد بها على اللغة والنحو، فكانت الأئمة الأعلام يتحيرون منه، ويتعجبون من أين يأتي بها.

وكان ينظم الشعر سهلاً عليه، هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة، وكثرة النوافل، وحسن السمت، ورقة القلب، وكمال العقل والوقار، والتؤدة.

كبار من روى عنه: روى عنه الإمام النووي وغيره، ونقل عنه في شرح مسلم أشياء.

من تصانيفه: ومن تصانيفه كتاب «تسهيل الفوائد» في النحو.

وكتاب «الضرب، في معرفة لسان العرب».

وكتاب «الكافية الشافية».

وكتاب «الخلاصة» ـ وهي الألفية.

وكتاب «العمدة» وشرحها.

وكتاب «سبك المنظوم وفك المختوم».

وكتاب «إكمال الاعلام بتثليث الكلام» وغير ذلك كثير.

ولادته ووفاته: ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة. وتوفي في سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة النبوية.

ومات وقد خلف وراءه الكثير من المصنفات النافعة، عن هذا العمر الذي شغله بالعلم والتعلم والتعليم، والإفادة والاستفادة.

فرحمه الله رحمةً واسعةً، وأكثر بين الأمة من أمثاله الأئمة الأعلام.

ترجمة الشارح

ابن عقيل
ولد ٦٩٤ هـ وتوفي ٧٦٩ هـ

في بحر سنة تسع وستين وسبعمائة توفي رأس العلماء وكبير فقهاء الشافعية ابن عقيل رحمه الله تعالى ورضي عنه.

نسبه: هو بهاء الدين، أبو محمد، عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، الشافعي العقيلي.

شهادات العلماء فيه: قال ابن شهبة: رئيس العلماء، وصدر الشافعية بالديار المصرية، العقيلي الطالبي، البالسي، الحلبي، ثم المصري.

شيوخه، وطريقة أخذه للعلم: سمع الحديث وأخذ الفقه، عن الزين ابن الكناني وغيره.

وقرأ النحو على أبي حيان، ولازمه في ذلك اثنتي عشرة سنة، حتى قال أبو حيان: ما تحت أديم السماء، أنحى من ابن عقيل.

وأخذ الأصول والفقه، عن السلام القونوي، ولازمه.

وقرأ القراءات، على التقي الصائغ.

واشتهر اسمه، وعلا ذكره، وناب في الحكم عن القاضي جلال الدين، ثم عن العز بن جماعة، ودرس بزاوية الشافعي بمصر في آخر عمره.

وولي التفسير بالجامع الطولوني، وختم به القرآن تفسيراً في مدة ثلاث وعشرين سنة، ثم شرع من بعد ذلك من أول القرآن، فمات في أثناء ذلك.

وشرح الألفية شرحاً متوسطاً حسناً، ولكنه اختصر في النصف الثاني جداً.

وشرح التسهيل شرحاً متوسطاً سماه بالمساعد.

وشرع في تفسير مطول، وصل فيه إلى أثناء النساء، وله آخر لم يكمله، سماه «بالتعليق الوجيز، على الكتاب العزيز».

وقال ابن رافع: كان قوي النفس، تخضع له الدولة، ولا يتردد إلى أحد، وعنده حشمة بالغة، وتنطع زائد في الملبس والمأكل، وكان لا يبقي على شيء، ومات وعليه دين.

وقد ولي القضاء نحو ثمانين يوماً. وفرق على الطلبة والفقهاء في ولايته مع قصرها نحو ستين ألف درهم، يكون أكثر من ثلاثة آلاف دينار.

وذكره الأسنوي في «طبقاته» ولم ينصفه، وفي كلامه تحامل عليه.

وكان في كلامه لثغة.

بعض من روى عنه: روى عه سبطه جلال الدين، والجمال بن ظهيرة، والولي العراقي.

شعره: له شعر قليل، ومن شعره:

قسماً بما أوليتم من فضلكم ... للعبد عند قوارع الأيام

ولادته ووفاته: ولد سنة أربع وتسعين وستمائة.

ومات بالقاهرة ليلة الأربعاء، ثالث عشر ربيع الأول الأنور، سنة تسع وستين وسبعمائة ودفن بالقرب من الإمام الشافعي رحمه الله ورضي عنه.

فرحمه الله رحمةً واسعةً، وجعل مأواه الجنة بمنه وكرمه، وفضله ونعمه.

والحمد لله رب العالمين.

الشيخ قاسم الشماعي الرفاعي
رئيس الشؤون الدينية في دار الفتوى اللبنانية سابقاً

بسم الله الرحمن الرحيم

إعراب البسملة(١)

خطبة الناظم وإعرابها

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ: أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرَ مَالِكِ(٢)

---

(١) بسم: جار ومجرور متعلق بمحذوف اتفاقاً، قدره البصريون ـ ابتداؤه ـ والكوفيون ـ ابتدىء ـ.
قيل: يلزم على الأول أن يعمل المصدر محذوفاً: ويجاب عنه بأن عمل المصدر في الظرف وعديله بما فيه رائحة للفعل، لا بالحمل على الفعل، ولهذا يجوز تقديمه عليه عند المحققين، خلافاً لمن منع مطلقاً، ولمن خص المنع بأن يكون المصدر منحلاً بحرف مصدري، وهل الباء للاستعانة أو للمصاحبة أو الملابسة؟ كما في قوله تعالى: ﴿تنبت الوهن﴾، استظهر الزمخشري الثاني.
الله: لفظ الجلالة مجرور لأنه مضاف إليه، وهل الجار له المضاف، أو معنى اللام؟ ذهب سيبويه إلى الأول، والزجاج إلى الثاني.
الرحمن: نعت للفظ الجلالة.
الرحيم: نعت بعد نعت. هذا هو المشهور. قال في «المغني»: الرحمن بدل لا نعت، والرحيم بعده نعت له، لا نعت اسم الله، إذ لا يتقدم البدل على النعت.
وهذان القولان مبنيان على أن الرحمن، علم أو صفة. قال بالأول؛ الأعلم وابن مالك، وبالثاني؛ الزمخشري وابن الحاجب.
قال في «المغني» لابن هشام: والحق قول الأعلم وابن مالك، ويظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو؟ فعلى القول بأنه نعت. يجري فيه الخلاف بالتابع للمجرور في غير البدل، أهو مجرور بما جر المتبوع، أبو بنفس التبعية؟ والأصح منها الأول، وعلى القول بأنه بدل، يكون مجروراً بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر: أن البدل، على نية تكرار العامل على الصحيح.
البسملة مصدر قياسي لبسمل، كدحرج دحرجة؛ إذا قال: بسم الله، على ما في «الصحاح» وغيره. أو إذا ما كتبها على ما في «تهذيب» الأزهري. فهي بمعنى القول أو الكتابة، لكن أطلقوها على نفس: بسم الله الرحمن الرحيم مجازاً، من إطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم، ثم صارت حقيقةً عرفية، وهي من باب النحت، وهو أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة. ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء خلافاً لبعضهم. ولا الأخذ من كل الكلمات، ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده، نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف.. والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي. ونقل عن «فقه اللغة» لابن فارس: قياسيته ومن المسموع سمعل إذا قال: السلام عليكم الخ.

(٢) قال: فعل ماض، أجوف، عينه واو أصله قول ـ بفتح الواو، قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ومن حكم القول وما تصرف منه، أنه لا ينصب إلا جملةً أو مفرداً يؤدي معنى الجملة، كقلت: قصيدةً أو شعراً، وكذا المفرد المراد به مجرد اللفظ على الصحيح، كقلت: كلمة.
=

مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى   وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا(١)

= **محمد**: فاعل قال، وهو علم منقول من اسم مفعول حمد بتشديد الميم، و
هو: مبتدأ، و
ابن: خبره، وكان حق ابن أن يتبع محمد على أنه نعت له، ولكنه قطعه عنه، وجعله خبراً لضميره، وإنما يجوز ذلك إذا كان المنعوت معلوماً بدون النعت حقيقة أو ادعاء، وحيث قطع فإن كان لمدح أو ذم وجب حذف العامل، وإن كان لغير ذلك جاز.
قال الشاطبي: وقول الناظم هو ابن مالك بالقطع وإظهار المبتدأ أتى به كذلك لأن الصفة التي هي ابن مالك، صفة بيان، وذلك فيها جائز وإن كان قليلاً والأكثر الإتباع في نعوت البيان.
مالك: مضاف إليه، وهو علم منقول من اسم الفاعل.
أحمد: بفتح الميم مضارع حمد بكسرها، من باب علم يعلم وفاعله مستتر فيه وجوباً. وكان مقتضى الظاهر أن يقول: يحمد بياء الغيبة، ولكنه التفت من الغيبة إلى المتكلم، واختار هو وغيره الحاء الحلقية، والميم الشفوية، والدال اللسانية في استعمالها في الثناء على رب البرية، حتى لا يخلو مخرج من نصيبه من ذلك بالكلية.
ربي: منصوب على المفعولية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الباء، منع من ظهورها اشتغال آخر الكلمة بحركة المناسبة، وياء المتكلم في موضع جر بإضافة رب إليها، واجتمع في قوله: أحمد ربي، الإعراب اللفظي والتقديري والمحلي، فأحمد إعرابه لفظي، ورب إعرابه تقديري، وياء المتكلم إعرابه تقديري، وياء المتكلم إعرابه محلي.
قال الكافيجي رحمه الله تعالى: والفرق بين التقديري والمحلي، أن المانع في التقديري هو الحرف الأخير من الكلمة، كألف الفتى، والمانع في الإعراب المحلي هو الكلمة بتمامها كأنا وأنت.
الله: بالنصب عطف بيان لرب، لكونه أوضح من المتبوع أو بدل منه، لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل، وجعلت المعرفة بدلاً منه كقوله تعالى: **﴿إلى صراط العزيز الحميد الله﴾**، في قراءة الجر. والأول هنا أولى، لأن المبدل منه إنما يؤتي به توطئة لذكر البدل، ولأنه في حكم الطرح غالباً، ولا يخفى أن الناظم أشد اعتناء بالمتبوع حيث أعقبه بقوله: خير مالك، لما كان ربي بمعنى مالكي.
خير: بالنصب حال لازمة، أو بتقدير أمدح أو أعني، وليس بياناً ولا نعتاً لأنه نكرة، والمتبوع معرفة والقول بأنه بدل مبني على غير الغالب، إذ الغالب في البدل الجمود، على أن ابن هشام الأنصاري قال في حد النعت في «القطر» و«الشذور»: هو التابع المشتق أو المؤول به. قال في «شرح القطر»: والمشتق والمؤول به مخرج لبقية التوابع، فإنها لا تكون مشتقة، ولا مؤول بالمشتق. وحيث أمكن غير البدل، فلا حاجة إليه على هذا. وأضعف من هذا قول من قال: إنه بدل بعد بدل، إذ تعدد البدل غير مرضي عند الجمهور.
مالك: مضاف إليه، وليس تكرار مالك بإيطاء لاختلافهما في التعريف والتنكير، فإن الأول علم، الثاني صفة، ولهذا يكتب الأول بغير ألف، والثاني بالألف تفرقةً بينهما. وإنما هو من محاسن البديع، إذ هو من الجناس التام، لتوافقهما في أنواع الحروف وأعدادها، وهيئآتها وترتبها، ولكونهما من نوع واحد، يسمى متماثلاً أيضاً.

(١) **مصلياً**: حال مقدرة إذا قلنا أنها من فاعل أحمد والحال المقدرة هي المستقبلة، كمررت برجل معه صقر صائداً به غداً، أي مقدراً ذلك، ومنه: **﴿ادخلوها خالدين﴾** قاله في «المغني».
على النبي: متعلق بمصلياً، والرسول بمعنى المرسل قليل.
المصطفى: نعت للرسول، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وأصله المصتفى، قلبت تاء الافتعال فيه طاء لمجاورتها حرف الصفير. =

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ[(١)]
تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ[(٢)]
وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطِ[(٣)]

= **وآله**: معطوف على الرسول، والهاء المتصلة به مضاف إليه.
المستكملين: بكسر الميم جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل، بمعنى تكمل نعت لآله، وعلامة جره الياء، واسم الفاعل المقرون بأل، وتثنيه وجمعه يعمل عمل فعله بلا شرط، فيرفع الفاعل وينصب المفعول، إن كان فعله متعدياً، ويقتصر على رفع الفاعل إن كان فعله لازماً، وأل في المستكملين اسم موصول على الأصح، ظهر إعراب محلها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف، وفي المستكملين ضمير مستتر يعود على آل، مرفوع على الفاعلية.
الشرفا: بفتح الشين مفعول المستكملين. وقال ابن خطيب المنصورية في شرحه: وفي بعض النسخ: الشرفا بضم الشين، فيكون صفة أخرى، ويكون مفعول المستكملين محذوفاً تقديره: المستكملين كل شرف، أو كل المجد ونحوه، والألف على الأول للإطلاق، بخلاف الثاني.

(١) **وأستعين**: الواو حرف عطف. وأستعين، فعل مضارع والسين فيه للطلب، وأصله: ستعون بكسر الواو نقلت حركة الواو إلى ما قبلها، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فاعله مستتر فيه وجوباً.
الله: لفظ الجلالة منصوب بأستعين.
في ألفية: بسكون اللام نسبة إلى ألف، متعلق بأستعين، على تضمين في الفعل، أو مجاز في الحرف، أو على لغة قليلة.
مقاصد: مبتدأ على تقدير مضاف.
النحو: مضاف إليه.
بها: متعلق بمحوية، والباء بمعنى في.
محويه: خبر المبتدأ، وهي اسم مفعول من حوى يحوي وأصلها: محووية، اجتمع فيها الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو الثانية ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة كسرة، ونائب الفاعل مستتر فيها يعود إلى مقاصد، والتقدير: جل مقاصد النحو محوية فيها، وإنما قدرنا هذا المضاف، ليلتئم مع قوله آخراً. نظماً على جلّ المهمات اشتمل.

(٢) **تقرب**: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه.
الأقصى: بمعنى البعيد، مفعوله على تقدير موصوف، **بلفظ**: متعلق بتقرب.
موجز: صفة للفظ، والموجز المختصر، والتقدير: تقرب المعنى الأقصى بلفظ مختصر.
وتبسط: بمعنى توسع، فعل مضارع وفاعل.
البذل: بسكون الذال، بمعنى العطاء مفعول تبسط.
بوعد: متعلق بتبسط.
منجز: بمعنى سريع، نعت الوعد، وهذا البيت من جملة الأبيات التي وافق فيها الصدر العجز في الإعراب حرفاً بحرف، إذا قطعنا النظر عن الموصوف المحذوف.

(٣) **وتقتضي**: بمعنى تطلب، فعل وفاعل.
رضا: بكسر الراء مفعول تقتضي، وهو مصدر رضي على غير قياس، والقياس فتح الراء.
بغير: متعلق بمحذوف نعت لرضا، لا متعلق بتقتضي. =

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلاَ مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلاَ(١)
وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ(٢)

= **سخط**: بضم السين وسكون الخاء مضاف إليه، والقياس فتحهما، والتقدير: وتقتضي رضا كائن بغير سخط، أي خالص.

فائقة: حال من ألفية، أو من ضمير تقتضي، والضمائر المستترة في تقرب وتبسط، وفائقة تعود إلى ألفية من قوله: وأستعين الله في ألفية، وفائقة اسم فاعل والضمير المستتر فيه فاعله.

ألفية: مفعول فائقة، وإنما عملت لاعتمادها على صاحب الحال، وكونها بمعنى الحال والاستقبال.

ابن: مضاف إليه، بالنسبة إلى ألفية، ومضاف أيضاً بالنسبة إلى معط.

معط: مضاف إليه لا غير.

(١) **وهو**: مبتدأ يرجع إلى ابن معط.

بسبق: متعلق بحائز، والباء للسببية.

حائز: بالحاء والزاي خبر المبتدأ، وفاعله مستتر فيه.

تفضيلاً: مفعوله، على تقدير مضاف إليه، والتقدير: وهو بسبق حائز تفضيلي، من إقامة السبب مقام المسبب إذ الحائز للشيء هو الذي يضمه إلى نفسه.

مستوجب: خبر بعد خبر، وفاعله مستتر فيه.

ثنائي: مفعول مستوجب ومضاف إليه.

الجميلا: نعت لثنائي والألف فيه للإطلاق، وهل هو نعت كاشف، أو مخصص؟ مبني على قولين، فمن قال: إن الثناء مختص بالخير، قال: بالكشف، ومن قال إنه مشترك بين الخير والشر، قال: بالتخصيص، والأكثرون على الأول.

(٢) **والله**: مبتدأ وجملة:

يقضي: بمعنى يحكم خبره.

بهبات: متعلق بيقضي.

وافره: نعت لهبات، ولم يقل: وافرات، المطابق لهبات، لان جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه وأتباعه.

لي وله في درجات: متعلقات بيقضي.

الآخرة: مضاف إليه.

قاعدة نحوية:

الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع: الاستئنافية، والمعترضة، والواقعة جواب شرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، والتفسيرية، والواقعة صلة، والتابعة لما لا محل له.

والجمل التي لها محل سبع أيضاً: الواقعة خبراً، والحالية والواقعة مفعولاً، والمضاف إليها، والواقعة جواباً لشرط جازم إذا كانت مقترنة بالفاء، أو إذا الفجائية، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محل.

قال في «المغني»: والحق أنها لتسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها؛ انتهى ملخصاً.

الكلام وما يتألف منه(١)

كَلامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ: كَاسْتَقِمْ وَاسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّ، حَرْفٌ ـ الْكَلِمْ(٢)
واحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمّ، وَكِلْمَةٌ بِهَا كَلامٌ قَدْ يُؤمّ(٣)

---

(١) **الكلام**: خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير مضافين، والأصل هذا باب شرح الكلام، فحذف المبتدأ وهو هذا، ثم خبره وهو باب، وأنيب عنه شرح ثم شرح وأنيب عنه الكلام، ونظيره في حذف المضافين قوله تعالى: ﴿**فقبضت قبضة من أثر الرسول**﴾، والأصل من أثر حافر فرس الرسول، ففعل به ما ذكرنا على التدريج. وقيل: دفعة واحدة.

وما: موصول اسمي، جارية على محذوف على تقدير مضاف معطوف على الكلام.

يتألف: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى الكلام.

منه: متعلق بيتألف، والجملة صلة ما، فلا محل لها والعائد إلى ما الضمير في منه. والتقدير: هذا باب شرح الكلام وشرح الكلم الذي يتألف منه الكلام، وتذكير ضمير منه العائد إلى ما مراعاة للفظها، مع أنها واقعة على الكلم، وهو من أسماء الأجناس التي يجوز معها التذكير والتأنيث. وفي القرآن الكريم: ﴿**نخل منقعر**﴾، وفي موضع آخر: ﴿**نخل خاوية**﴾.

(٢) **كلامنا**: مبتدأ ومضاف إليه.

لفظ: خبره، وتوقف الفائدة على ما بعده لا يمنع من جعله خبراً، كتوقف الخبر على بعض متعلقاته.

مفيد: نعت اللفظ، لا خبر بعد خبر.

كاستقم: في موضع النعت لمفيد، على تقدير كونه من تمام الحد، وخبر مبتدأ محذوف، على تقدير كونه مثالاً بعد تمام الحد. وعلى التقديرين: مجرور الكاف محذوف، والتقدير: على الأول كفائدة استقم. وعلى الثاني وذلك كقولك استقم.

واسم: خبر مقدم.

وفعل ثم حرف: معطوف على اسم، وثم نائبة عن الواو التقسيمية.

الكلم: هنا بمعنى الكلمات، مبتدأ مؤخر، ونعته محذوف والتقدير: والكلمات الثلاث المؤلف منها الكلام، اسم وفعل وحرف. وعلى هذا فلا حاجة إلى أنها بمعنى أسماء وأفعال وحروف، كما زعم المكودي. وظاهر حل التوضيح: أن الكلم مبتدأ أول، وواحده مبتدأ ثان، وكلمة خبر المبتدأ الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الهاء من واحده، وإن اسم وفعل ثم حرف، خبر لمبتدأ محذوف وأن في النظم تقديماً وتأخيراً وحذفاً، والأصل والكلم واحده كلمة، وهي اسم وفعل ثم حرف، فعلى الأول.

(٣) **واحده كلمة**: مبتدأ وخبر، جملة مستأنفة لا محل لها، وعلى الثاني محلها الرفع على الخبرية، ويشبه أن يقال: الكلم مبتدأ له خبران، والجملة خبر المبتدأ، وأن يكون اسم تفضيل، وأصله: أعم، حذفت=

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النحاة عبارة عن: «اللفظِ المفيدِ فائدةً يَحْسُنُ السكوتُ عليها» فاللفظُ: جنس يشمل الكلامَ، والكلمةَ، والكلمَ، ويشمل المُهْمَل كـ «دَيزٍ» والمستعمَلَ كـ «عَمْرو»، ومفيد: أخرج المهْمَل، و «فائدة يحسنُ السكوتُ عليها» أخرج الكلمةَ، وبعضَ الكلم ـ وهو ما تركبَ من ثلاثِ كلماتٍ فأكثر ولم يَحْسُنِ السكوت عليه ـ نحو: إنْ قَامَ زَيْدٌ.

ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو «زيد قائم»، أو من فعل واسم كـ «قَامَ زَيْدٌ» وكقول المصنف «اسْتَقِمْ» فإنه كلام مركب من فعِل أمرٍ وفاعلٍ مستتر، والتقدير: استقم أنت؛ فاستغنى بالمثال عن أن يقول «فائِدَةً يحسن السكوت عليها» فكأنه قال: «الكلام هو اللفظ المفيد فَائِدَةً كفائدة استقم».

وإنما قال المصنف «كلامنا» ليعلم أن التعريف إنما هو للكلام في اصطلاح النحويين؛ لا في اصطلاح اللغويين، وهو في اللغة: اسمٌ لكل ما يُتَكَلَّمُ به، مفيداً كان أو غير مفيد.

= منه الهمزة ضرورة كما حذفت سماعاً، من خير وشر، ويحتمل أن يكون اسم فاعل، والأصل: عام، حذفت منه الألف كما في بر والأصل بار، وعلى كل حال لا بد في الكلام من حذف، فعلى الأول حذف المفعول والأصل. والقول عم الثلاثة، أي: شملها. وعلى الثاني حذف المفعول مع من الجارة له، والأصل: والقول أعم من الثلاثة، وعلى الثالث حذف المتعلق، والأصل عام في الثلاثة وعموم الثاني أشمل من جهة المعنى، لأنه يصدق في مادة لا يوجد فيها واحد من الثلاثة، كغلام زيد، بخلاف الأول والثالث، إذ معناهما أنه عم الثلاثة أو عام فيها، ولا يلزم منه الزيادة عليها، إذ يحتمل أنه وقف عندها، وأنه تعداها، والخبر على الأول من قبيل الجمل، وعلى الثاني والثالث من قبيل المفردات، وعلى كل احتمال، لا محل لجملة المبتدأ والخبر من الإعراب لأنها مستأنفة.

وكلمة: بكسر الكاف وفتحها وسكون اللام مبتدأ أول وسوغه التنويع.

بها: متعلق بيؤم.

كلام: مبتدأ ثان، وسوغه كون المبتدأ نائب فاعل في المعنى.

قد: هنا للتقليل النسبي، أي: قليل بالنسبة إلى استعمالها في الاسم والفعل والحرف، وإن كان استعمالها في الكلام كثير الورود، فإن استعمالها في الأنواع الثلاثة أكثر.

يؤم: بضم الياء وفتح الهمزة، بمعنى يقصد، فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى كلام، وجملة **قد** يؤم خبر المبتدأ الثاني وهو وخبره خبر الأول، والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير المرفوع بيؤم، وبين المبتدأ الأول وخبره الهاء من بها، والأصل: وكلمة كلام قد يؤم بها في اللغة، فحذف متعلق يؤم الثاني للعلم به وقدم معمول الخبر على المبتدأ الثاني، وفصل به بين المبتدأ الأول وخبره للضرورة. ثم هذا التركيب يشتمل على جملة كبرى، وهي وكلمة الخ. وجملة صغرى، وهي قد يؤم، وعلى جملة كبرى وصغرى باعتبارين: وهي كلام قد يؤم، فباعتبار كونها خبراً عما قبلها فهي صغرى، وباعتبار وقوع الخبر فهي كبرى. وضابط الكبرى هي التي يقع الخبر فيها جملة، وضابط الصغرى ما وقعت خبراً.

والكَلِمُ: اسمُ جِنْسٍ واحدهُ كلمةٌ، وهي: إما اسم، وإما فعل، وإما حرف؛ لأنها إن دَلّتْ على مَعْنًى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنًى في نفسها ـ بل في غيرها ـ فهي الحرف.

والكَلِمُ: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إنْ قَامَ زَيْدٌ.

والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنًى مفرد؛ فقولنا «الموضوع لمعنى» أخرج المهمَلَ كزيد، وقولنا «مفرد» أخرج الكلام؛ فإنه موضوع لمعنى غير مفرد.

ثم ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ أن القول يَعُمُّ الجميعَ، والمراد أنه يقع على الكلام أنه قول، ويقع أيضاً على الكَلِمِ والكلمة أنه قول، وزَعم بعضُهم أن الأصْلَ استعمالُه في المفرد.

ثم ذكر المصنف أن الكلمة قد يُقْصَد بها الكلامُ، كقولهم في «لاَ إلٰه إلاَّ الله»: «كلمة الإخلاص».

وقد يجتمع الكلامُ والكلمُ في الصِّدْقِ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما «قد قام زَيْدٌ» فإنه كلام؛ لإفادته مَعْنًىَ يحسنُ السكوتُ عليه وكلمٌ؛ لأنه مركب من ثلاث كلمات

ومثالُ انفرادِ الكَلِمِ «إنْ قَامَ زَيْدٌ».

ومثالُ انفرادِ الكلامِ «زَيْدٌ قَائمٌ».

بِالْجَرِّ والتَّنوِينِ وَالنِّدَا، وأل ... وَمُسْنَدٍ ـ لِلاسمِ تَمْيِيزٌ حَصَلْ[1]

---

(١) **بالجر**: متعلق بحصل. **والتنوين والندا وأل ومسند**: معطوفات على الجر، ومسند بضم الميم وفتح النون، قال الشارح: اسم مفعول أقامه مقام المصدر. وقال الشاطبي: مصدر من أسند إسناداً. وقال المرادي: صالح لأن يكون مفعولاً به ومصدراً. وصلته محذوفة، والتقدير: ومسند إليه.
للاسم: قال المكودي: خبر مقدم.
تمييز: مبتدأ مؤخر وجملة:
حصل: في موضع رفع نعت لتمييز، ثم قال: وهذا أظهر الأوجه. ويلزم عليه تقديم معمول الصفة، أعني بالجر، وما عطف عليه على الموصوف، وهو تمييز، والصفة لا تتقدم على موصوفها، فمعمولها أولى بالمنع.
ويلزم عليه الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وكلاهما ممنوع، وبهذا رد على من قال في قوله تعالى: ﴿أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾، أن راغب خبر مقدم، وأنت مبتدأ مؤخر، لما فيه من الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن أنت أجنبي من راغب لأنه مبتدأ، فليس لراغب فيه عمل، لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح. قاله ابن عقيل وغيره. ويمكن أن يجاب عن الشارحين معاً: بأن المعمول ظرف، فيتوسع فيه، أو بأن التقديم والتأخير في مثل ذلك من=

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا البيت علاماتِ الاسم.

فمنها الجر، وهو يشمل الجرَّ بالحرفِ والإضافةِ والتبعيةِ، نحو «مَرَرْتُ بِغُلَامِ زَيْدٍ الْفَاضِلِ» فالغلام: مجرور بالحرف، وزَيْدٍ: مجرور بالإضافة، والفَاضِلِ: مجرور بالتَّبَعِية، وهو أشْمَلُ من قول غيره «بحرف الجر»؛ لأن هذا لا يَتَنَاوَلُ الجَرَّ بالإضافة، ولا الجَرَّ بالتبعية.

ومنها التنوين، وهو على أربعة أقسام: تنوينُ التمكين؛ وهو اللاحق للأسماء المُعْرَبة، كزَيْدٍ، ورَجُلٍ، إلا جَمعَ المؤنث السالم، نحو «مُسْلِمَاتٍ» وإلا نحو «جَوَار، وغَوَاشٍ» وسيأتي حكمهما. وتنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء المبنية فَرْقاً بين مَعْرِفتها ونكرتها، نحو «مررتُ بسيبويهِ وبسيبويْهٍ آخَرَ». وتنوينُ المُقَابلة؛ وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم، نحو «مُسلِمَاتٍ» فإنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم كَمُسْلِمينَ. وتنوين الْعِوَض؛ وهو على ثلاثة أقسام: عوض عن جملة، وهو الذي يلحق «إذْ» عِوَضاً عن جملة تكونُ بعدها، كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ أي: حين إذ بَلَغَتِ الرُّوحُ الْحُلْقُومَ؛ فحذف «بلغت الروح الحلقوم» وأتى بالتنوين عوضاً عنه؛ وقسم يكون عوضاً عن اسم، وهو اللاحق لـ «كلّ» عوضاً عما تضاف إليه، نحو «كلٌّ قَائِمٌ» أي: «كلُّ إنْسَانٍ قَائِمٌ» فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عوضاً عنه، وقسم يكون عوضاً عن حرف، وهو اللاحق لـ «جَوَارٍ، وغَوَاشٍ» ونحوهما رفعاً وجرًّا، نحو «هؤلاء جَوَار، ومررت بِجَوَارٍ» فحذفت الياء وأُتي بالتنوين عوضاً عنها.

وتنوينُ الترنم[1]، وهو الذي يلحق القوافي المُطْلَقَة بحرف عِلَّةٍ، كقوله:

١ ـ أَقِلِّي اللَّوْمَ ـ عَاذِلَ ـ وَالْعِتَابَنْ   وقولي ـ إنْ أصَبْتُ ـ لَقَدْ أَصَابَنْ

---

١ ـ هذا البيت من الطويل، لجرير بن عطية بن الخطفي، أحد الشعراء المجيدين، وثالث ثلاثة ألقيت إليهم مقادة الشعراء في عصر بني أمية، وأولهم الفرزدق، وثانيهم الأخطل.

اللغة: «أقلي» أراد منه في هذا البيت معنى أتركي، والعرب تستعمل القلة في معنى النفي =

= ضرورات الشعر، كما صرح به ابن معط في آخر الفصول، واستشهد عليه بقول الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكاً   أبو أمه حي أبوه يقاربه

حيث فصل بين المبتدأ والخبر، أعني: أبو أمه أبره بالأجنبي الذي هو حي. وبين الصفة والموصوف أعني: حي يقاربه، بالأجنبي الذي هو أبوه.

(١) هذا النوع خامس وقد ذكره وما بعده استطراداً.

فجيء بالتنوين بَدَلاً من الألف لأجل الترنم، وكقوله:

٢ ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أَنَّ رِكَابَنَا ... لَمَّا تَزُلْ بِرِحَالِنَا وَكَأَنْ قَدِنْ

والتنوين الْغَالِي ـ وأثبته الأخْفَشُ ـ وهو الذي يَلْحَق القَوَافِيَ المُقَيَّدَةَ، كقوله:

=بتة، يقولون: قل أن يفعل فلان كذا، وهم يريدون أنه لا يفعله أصلاً «اللوم» العذل والتعنيف «عاذل» اسم فاعل مؤنث بالتاء المحذوفة للترخيم، وأصله عاذلة، من العذل وهو اللوم في تسخط، و «العتاب» التقريع على فعل شيء أو تركه.

المعنى: أتركي أيتها العاذلة هذا اللوم والتعنيف، فإني لن أستمع لما تطلبين؛ من الكف عما آتي من الأمور، والفعل لما أذر منها، وخير لك أن تعترفي بصواب ما أفعل.

٢ ـ هذا البيت للنابغة الذبياني، أحد فحول شعراء الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم، والحكم في سوق عكاظ، من قصيدة له يصف فيها المتجردة زوج النعمان بن المنذر، ومطلعها:

مِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِي ... عَجْلانَ ذَا زَادٍ وَغَيْرَ مُزَوَّدِ؟

اللغة: «رائح» اسم فاعل من راح يروح رواحاً، إذا سار في وقت العشي «مغتدي» اسم فاعل من اغتدى الرجل يغتدي، إذ سار في وقت الغداة، وهي من الصبح إلى طلوع الشمس، وأراد بالزاد في قوله «عجلان ذا زاد» ما كان من تسليم مية عليه أو ردها تحيته «أزف» دنا وقرب، وبابه طرب، ويروى «أفد» وهو بوزنه ومعناه «الترحل» الإرتحال «تزل» ـ مضموم الزاي ـ مضارع زَال، وأصله تزول، فحذفت الواو ـ عند الجزم ـ للتخلص من التقاء الساكنين.

المعنى: يقول في البيت الذي هو المطلع: أتمضي أيها العاشق مفارقاً أحبابك اليوم مع العشي أو غداً مع الغداة؟ وهل يكون ذلك منك وأنت عجلان، تزودت منهم أو لم تتزود، ثم يقول في البيت الشاهد: لقد قرب موعد الرحيل، إلا أن الركاب لم تغادر مكان أحبابنا بما عليها من الرحال، وكأنها قد زالت لقرب موعد الفراق.

الإعراب: «أزف» فعل ماض. «الترحل» فاعل «غير» نصب على الاستثناء «أن» حرف توكيد ونصب «ركابنا» ركاب: اسم أن، والضمير المتصل مضاف إليه «لما» حرف نفي وجزم «تزل» فعل مضارع مجزوم بلما «برحالنا» برحال: جار ومجرور متعلق بتزول، ورحال مضاف و «نا» مضاف إليه «كأن» حرف تشبيه ونصب، واسمها ضمير الشأن، وخبرها جملة محذوفة تقديرها «وكأن قد زالت» فحذف الفعل وفاعله المستتر فيه، وأبقى الحرف الذي هو قد.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة؛ أولهما دخول التنوين الذي للترنم على الحرف، وهو قد؛ فذلك يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم؛ لأن الشيء إذا اختص بشيء لم يجيء مع غيره، والثاني في تخفيف «كأن» التي للتشبيه، ومجيء اسمها ضمير الشأن، والفصل بينها وبين خبرها بقد، لأن الكلام إثبات. ولو كان نفياً لكان الفصل بلم، كما في قوله تعالى: **﴿كأن لم يغنوا فيها﴾** ومثل هذا البيت في الاستشهاد على ذلك قول الشاعر:

لاَ يَهُولَنَّكَ اصْطِلاَءُ لَظَى الْحَرْ ... بِ؛ فَمَحْذُورُهَا كَأَنْ قَدْ أَلَمَّا

وسيأتي شرح ذلك في باب «إن وأخواتها».

٣ ـ وقَاتِـمِ الأَعْـمَـاقِ خَـاوِي الـمُـخْـتَـرَقْـنْ

وظاهر كلام المصنف أنَ التنوين كُلَّهُ من خواصِّ الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختصُّ به الاسمُ إنما هو تنوينُ التمكين، والتنكير، والمقابلةِ والعِوَضِ، وأما تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف.

ومن خواص الاسم النداءُ، نحو «يا زَيْدُ»، والألف واللام، نحو «الرَّجُل» والإسناد إليه، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ».

فمعنى البيت: حَصَلَ للاسم تمييزٌ عن الفعل والحرف: بالجر، والتنوين، والنداء، والألف واللام، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه.

واستعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدمين ـ وهو الخليل ـ واستعمل المصنف «مُسْنَد» مكان «الإسناد له».

بِتَـا فَـعَـلْـتَ وَأَتَـتْ، وَيَـا افْـعَـلِـي، وَنُـونِ أقْـبِـلَـنَّ ـ فِـعْـلٌ يَـنْـجَـلِـي[(١)]

---

٣ ـ هذا البيت لرؤبة بن العجاج، أحد الرجاز المشهورين، وأمضغهم للشيح والقيصوم، والذي أخذ عنه العلماء أكثر غريب اللغة، وكان في عصر بني أمية، وبعده:

مُـشْـتَـبِـهِ الأعْـلامِ لَـمَّـاعِ الْـخَـفَـقْـنْ

اللغة: «القاتم» كالأقتم الذي تعلوه القتمة، وهي لون فيه غبرة وحمرة، و «أعماق» جمع عمق. بفتح العين، وتضم ـ وهو: ما بعد من أطراف الصحراء. و «الخاوي» الخالي، و «المخترق» مهب الريح، وهو اسم مكان من قولهم: خرق المفازة واخترقها، إذا قطعها ومر فيها، و «الأعلام» علامات كانوا يضعونها في الطريق للاهتداء بها، واحدها علم بفتح العين واللام جميعاً، و «الخفق» اضطراب السراب، وهو الذي تراه نصف النهار كأنه ماء، وأصله بسكون الفاء، فحركها بالفتح ضرورة.

المعنى: كثير من الأمكنة التي لا يهتدي أحد إلى السير فيها لشدة التباسها وخفائها قد أعلمت فيها ناقتي وسرت فيها، يريد أنه شجاع شديد الاحتمال، أو أنه عظيم الخبرة.

الإعراب: «وقاتم» الواو واو رب، قاتم: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقاتم مضاف و «الأعماق» مضاف إليه «خاوي» صفة لقاتم، وخاوي مضاف و «المخترق» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف، وخبر المبتدأ جملة من فعل ماضي وفاعل في محل رفع، وذلك في قوله بعد أبيات:

تَـنَـشَّـطَـتْـهُ كُـلُّ مِـغْـلاةِ الْـوَهَـقْ

الشاهد فيه: قوله «المخترقن» و «الخفقن» حيث أدخل عليهما التنوين مع اقتران كل واحد منهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل، وإذا كان آخر الكلمة التي في آخر البيت حرفاً صحيحاً ساكناً كما هنا تسمى القافية حينئذ «قافية مقيدة».

---

(١) بتا: بالقصر للضرورة متعلق ينجلي.

=

ثم ذكر المصنف أن الفعل يمتاز عن الاسم والحرف بتاء «فَعَلْتُ» والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلم، نحو «فعلتُ» والمفتوحة للمخاطب، نحو «تَبَارَكْتَ» والمكسورة للمخاطبة، نحو «فعلتِ».

ويمتاز أيضاً بتاء «أَتَتْ»، والمراد بها تاء التأنيث الساكنة، نحو «نِعْمَتْ» و «بِئْسَتْ» فاحترزنا بالساكنة عن اللاحقة للأسماء؛ فإنها تكون متحركة بحركة الإعراب، نحو «هذه مسلمةٌ، ورأيتُ مسلمةً، ومررت بمسلمةٍ» ومن اللاحقة للحرف، نحو «لاَتَ، ورُبَّتَ، وثُمَّتَ» وأما تسكينها مع ربَّ وثُمَّ فقليل، نحو «رُبَّتْ وثمَّتْ».

ويمتاز أيضاً بياء «اَفْعَلِي» والمراد بها ياءُ الفاعلة، وتلحق فعلَ الأمرِ، نحو «اضْرِبِي» والفعلَ المضارعَ، نحو «تَضْرِبِينَ» ولا تلحق الماضيَ.

وإنما قال المصنف «يا اَفْعَلِي»، ولم يقل «ياء الضمير» لأن هذه تدخل فيها ياء المتكلم، وهي لا تختصُّ بالفعلَ، بل تكون فيه نحو «أكْرَمَني» وفي الاسم نحو «غُلاَمي» وفي الحرف نحو «إنِّي» بخلاف ياء «اَفْعَلِي» فإن المراد بها ياء الفاعلة على ما تقدَّم، وهي لا تكون إلا في الفعل.

ومما يميز الفعلَ نُونُ «أَقْبِلَنَّ» والمرادُ بها نُونُ التوكيد: خفيفةً كانت، أو ثقيلةً؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿**لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ**﴾ والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿**لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ**﴾.

فمعنى البيت: ينجلي الفعلُ بتاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وياء الفاعلة، ونون التوكيد.

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ(١)

= **فعلت**: بتثليث التاء مضاف إليه.
وأتت: بالسكون معطوف على فعلت.
ويا: بالقصر لضرورة معطوف على تا.
إفعلي: مضاف إليه.
ونون: بالجر معطوف على تا.
أقبلن: بتشديد النون مضاف إليه.
فعل: بكسر الفاء مبتدأ، وسوغ ذلك كونه قسيماً للمعرفة، وجملة:
ينجلي: بمعنى يتضح وينكشف خبره، وهو مطاوع جليت الخبر بمعنى كشفته فانجلى، والتقدير: فعل ينجلي بتا فعلت، وبتاء أتت، وبياء افعلي، وبنون أقبلن.

(١) **سواهما**: خبر مقدم ومضاف إليه.
الحرف: مبتدأ مؤخر، ويجوز العكس، عند من يجعل سوى من الظروف المتصرفة، كابن مالك، والأول أولى لأن الحرف هو المخبر عنه في المعنى.
كهل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كهل. =

وَمَاضِيَ الأفْعَالِ بِالتَّا مِزْ، وَسِمْ بِالنُّونِ فِعْلَ الأَمْرِ، إنْ أَمْرٌ فُهِمْ(١)

يشير إلى أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بخُلُوِّه عن علاماتِ الأسماء، وعلاماتِ الأفعال، ثم مَثَّلَ بـ «هل وفي ولم» مُنَبِّهاً على أن الحرف ينقسم إلى قسمين: مختص، وغير مختص، فأشار بهل إلى غير المختص. وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعالِ، نحو «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و «هَلْ قَامَ زَيْدٌ»، وأشار بفي وَلَمْ إلى المختص، وهو قسمان: مختص بالأسماء كفي، نحو «زيد في الدار»، ومختص بالأفعال كَلَمْ، نحو «لَمْ يَقُمْ زيد».

ثم شرع في تبيين أن الفعل ينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمرٍ؛ فجعل علامة المضارع صحة دخول «لم» عليه، كقولك في «يَشَمُّ» «لَمْ يَشَمْ» وفي «يضرب»: «لَمْ يَضْرِبْ»، وإليه أشار بقوله: «فعل مضارع يَلِي لم كَيَشَم».

ثم أشار إلى ما يميز الفعلَ الماضيَ بقوله: «وماضي الأفعال بالتَّامِزْ» أي: مَيِّزْ ماضيَ الأفعالِ بالتاء، والمراد بها تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، وكل منهما لا يدخل إلا على ماضي اللفظ، نحو «تَبَارَكْتَ يَاذَا الجلال والإكرام» و «نِعْمَت المَرْأَةُ هِنْدُ» و «بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدُ».

= وفي ولم: معطوف على هل.
فعل: مبتدأ.
مضارع: نعت لفعل، وهو الذي سوغ الابتداء به.
يلي: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه يعود إلى فعل.
لم: مفعول يلي، وجملة يلي لم، في موضع رفع خبر فعل، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة.
كيشم: بفتح الشين خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول، والتقدير: وذلك كقولك يشم.

(١) وماضي: مفعول مقدم بمز.
الأفعال: مضاف إليه.
بالتا: بالقصر للضرورة، متعلق بمز، وأل فيه للعهد.
مز: بكسر الميم وبالزاي، فعل أمر من ماز يميز إذا بين، والتقدير: مز ماضي الأفعال بالتاء.
وسم: بكسر السين فعل أمر، من وسم يسم إذا علم، بتشديد اللام.
بالنون: متعلق بسم.
فعل: مفعول سم.
الأمر: مضاف إليه.
إن: حرف شرط.
أمر: بمعنى طلب مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل مضمر يفسره فهم، على حد قوله تعالى: ﴿إن امرؤ هلك﴾ إلا أن الفعل هنا مبني للفاعل، وفي النظم مبني للمفعول، والفعل المضمر فعل الشرط، والجواب محذوف جوازاً لتقدم ما يدل عليه، والتقدير: إن فهم أمر فسمه بالنون.
فهم: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى أمر، وهو ومرفوعه لا محل له لأنه مفسره.

ثم ذكر في بقية البيت أن علامة فعل الأمر: قبولُ نون التوكيد. والدلالة على الأمر بصيغته، نحو «اضْرِبَنْ، واخْرُجَنَّ».

فإن دَلَّتِ الكلمة على الأمر ولم تقبل نُونَ التوكيد فهي ٱسْمُ فِعْلٍ، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَالأَمْرُ إنْ لَم يَكُ لِلنُّونِ مَحَلّْ فِيهِ هُوَ ٱسْمٌ نَحْوُ صَهْ وَحَيَّهَلْ[1]

فصَهْ وحَيَّهَلْ: اسمان وإن دَلاَّ على الأمر؛ لعدم قبولهما نونَ التوكيد؛ فلا تقول: صَهَنَّ ولا حَيَّهَلَنَّ، وإن كانت صَهْ بمعنى اسكت، وحَيَّهَل بمعنى أقْبِلْ؛ فالفارق بينهما قبولُ نون التوكيد وَعَدَمُه، نحو «اسْكُتَنَّ، وَأقْبِلَنَّ»، ولا يجوز ذلك في «صه، وحيهل».

---

(١) **والأمر**: مبتدأ على حذف مضاف تقديره: ومفهم الأمر.
إن: حرف شرط، و
لم: حرف جزم.
يك: مجزوم بلم، لا بأن.
للنون: في موضع نصب، خبر يك مقدماً على اسمها.
محل: اسمها.
فيه: متعلق بمحل، ويجوز العكس.
هو اسم: مبتدأ، أو خبر في موضع جزم جواب الشرط، على حذف الفاء للضرورة، وجملة الشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو والأمر. وقال الشاطبي: وهو اسم في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو ـ والأمر ـ لا جواب الشرط، لأن جملة المبتدأ والخبر دالة على جوابه. وهذا أيضاً ضرورة، لأن حذف الجواب مشروط بشرطين: وجود الدليل، وكون الشرط فعلاً ماضياً، ومتى كان الشرط مضارعاً لا يجوز حذف الجواب إلا في الضرورة، فليست إحدى الضرورتين بأولى من الأخرى إلاّ بكثرة الاستعمال.
نحو: بالرفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحو، وبالنصب مفعول به، أو مطلق لعامل محذوف تقديره: أعني، أو أنحو وعليه يقاس أمثاله.
صه: بسكون الهاء مضاف إليه.
وحيهل: معطوف على صه.

توضيح حول اسم الفعل

وبيان ذلك أن كل لفظ مستعمل اسماً كان أو غيره له وضعان: وضع قصدي يدل به على معناه، كدلالة زيد على الذات المخصوصة، ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعي به يدل على لفظه الواقع في التراكيب فيكون علماً عليه، ولكون هذا الوضع تبعياً، لا يصير به اللفظ مشتركاً، ولا يفهم منه معنى مسماه. وقد اتفق لبعض الأفعال إن وضع لها وضعاً قصدياً أسماء أخر غير ألفاظها، تطلق ويراد بها ألفاظ الأفعال، لكن من حيث دلالتها على معانيها، وسموها أسماء الأفعال: فصه مثلاً مدلوله لفظ اسكت باعتبار دلالته على طلب السكوت. بخلاف اسكت إذا قصد لفظه، فإنه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع في التراكيب، من حيث كونه لفظاً مركباً من س ـ ك ـ ت ـ. لا باعتبار معناه، ولهذا كان اسم الفعل كلاماً تاماً، بخلاف هذا. كذا حققه التفتازاني بحواشي «الكشاف».

المبني والمعرب(١)

وَالاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي(٢)

يشير إلى أن الاسم ينقسم إلى قسمين: أحدهما المعرب، وهو: مَا سَلِمَ من شَبَهِ الحروف، والثاني المبني، وهو: ما أَشْبَهَ الحروف، وهو المعنيُّ بقوله: «لِشَبَه من الحروف مُدْنِي» أي: لشبه مُقَرِّبٍ من الحروف؛ فَعلَّةُ البناء منحصرةٌ عند المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ في شبه الحَرف، ثم نَوَّعَ المصنِّفُ وُجُوه الشبه في البيتين اللذين بعد هذا البيت، وهذا قريب من مذهب أبي علي الفارسي حيث جعل البناء منحصراً في شَبَهِ الْحَرفِ أو ما ضمن معناه، وقد نص سيبويه ـ رحمه الله ـ على أن علة البناء كُلهَا ترجع إلى شبه الحرف، وممن ذكره ابن أبي الرَّبيع.

كالشَّبَهِ الْوَضعِيّ في اسْمَيْ جِئْتَنَا وَالْمَعْنَوِيّ في مَتَى وَفي هُنَا(٣)

---

(١) المعرب والمبني
أي: هذا باب المعرب والمبني.

(٢) **والاسم**: مبتدأ أول.
منه: خبر مقدم.
معرب: مبتدأ مؤخر، وهو على حذف الموصوف، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الضمير في منه.
ومبني: مبتدأ حذف خبره، لدلالة خبر المتقدم عليه، والذي سوغ الابتداء به كونه نعتاً لمحذوف، والجملة من المبتدأ المذكور، والخبر المحذوف، معطوفة على جملة منه معرب، والأصل: والاسم منه ضرب معرب، ومنه ضرب مبني.
لشبه: متعلق بمبني لأنه اسم مفعول، وأصله: مبنوي كمضروب اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الضمة كسرة. والأولى أن يتعلق لشبه بخبر مبتدأ محذوف، أي: وبناؤه ثابت لشبه، لأن المبني مقابل المعرب من غير تقييد.
من الحروف: متعلق بشبه، والأقرب من جهة المعنى أن يكون متعلقاً بمدني.
مدني: نعت لشبه، والتقدير: مبني لشبه مدن من الحروف.

(٣) **كالشبه**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كالشبه.
الوضعي: نسبة إلى الوضع، نعت لشبه على معنى المنسوب إلى الوضع.

=

وَكَنِيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأَثُّرٍ، وَكَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ[(١)]

ذكر في هذين البيتين وُجُوهَ شبه الاسم بالحرف في أربعة مواضع:

فالأول: شَبَهُهُ له في الْوَضعِ، كأن يكون الاسْمُ موضوعاً على حرف [وَاحِدٍ]، كالتاء في ضَرَبْتُ، أو على حرفينِ كـ «نا» في «أكْرَمْنَا»، وإلى ذلك أشار بقوله: «فِي اسْمَيْ جِئْتَنَا» فالتاء في جئتنا اسم؛ لأنه فاعل، وهو مبني؛ لأنه أشبه الحرفَ في الوضع في كونه على حرفٍ واحدٍ، وكذلك «نا» اسْمٌ؛ لأنها مفعول، وهو مبني؛ لشبهه بالحرف في الوضع في كونه على حرفين.

والثاني: شَبَه الاسم له في المعْنَى، وهو قسمان: أحدهما؛ ما أشبه حرفاً موجوداً، والثاني؛ ما أشبه حرفاً غيرَ موجودٍ؛ فمثال الأول «متى» فإنها مبنية لشبهها الحَرْفَ، في المعنى؛ فإنها تستعمل للاستفهام، نحو: «مَتَى تَقُومُ؟» وللشرط، نحو: «مَتَى تَقُمْ أَقُمْ» وفي الْحَالتين هي مُشْبِهَة لِحَرفٍ موجودٍ؛ لأنها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشرط كإِنْ، ومثالُ الثاني «هُنَا» فإنها مبنية لشبهها حرفاً كَانَ ينبغي أنْ يُوضَعَ فلم يُوضَعْ، وذلك لأن الإشارة مَعْنًى في المعاني؛ فحقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، كما وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمنيّ «لَيْتَ» وللترجّي «لَعَلَّ» ونحو ذلك؛ فبنيت أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرفاً مُقَدَّراً.

والثالث: شبهُهُ له في النِّيَابَةِ عن الفعل وعدم التأثر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال، نحو «دراكِ زَيْداً» فَدَرَاكِ: مبنيٌّ؛ لشبهه بالحرف في كونه يَعْمل ولا يَعْمَلُ فيه غيرهُ كما أن الحرف كذلك.

= **في اسمي**: بالتثنية، متعلق بمحذوف نعت للوضعي والتقدير: الوضعي الثابت في اسمي جئتنا.

جئتنا: مضاف إليه.

والمعنوي: نسبة إلى المعنى، معطوف على الوضعي.

في متى وفي هنا: متعلقان بمحذوف نعت للمعنوي، والتقدير: والمعنوي الثابت في متى وفي هنا.

(١) **وكنيابة**: معطوف على كالشبه.

عن الفعل: متعلق بنيابة.

بلا تأثر: متعلق بمحذوف نعت لنيابة، ولا هنا اسم بمعنى غير، نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف، وتأثر مصدر حذف متعلقه، والتقدير: وكنيابة كائنة بغير تأثر بعامل.

وكافتقار: معطوف على كنيابة، وجملة:

أصلا: بالبناء للمجهول نعت لافتقار، وفي أصلا ضمير مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل يعود إلى افتقار. والألف فيه للإطلاق، ولو جعلت ضميراً عائداً على نيابة وافتقار لصح واستغنى عن قوله: بلا تأثر، المسوق لإخراج المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب دون بعض، ولذلك كان معرباً.

واحترز بقوله: «بلا تأثر» عما ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل، نحو «ضَرْباً زَيْداً» فإنه نائب مَنَابَ «اَضْرِبْ» وليس بمبني؛ لتأثُّره بالعامل، فإنه منصوب بالفعل المحذوف، بخلاف «دَرَاكِ» فإنه وإن كان نائباً عن «أَدْرِك» فليس متأثراً بالعامل.

وحاصلُ ما ذكره المصنف أن المصدَر الموضوعَ مَوضِعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مَنَابَ الفعل، لكن المصدر متأثر بالعامل؛ فأعرب لعدم مشابهته الحرفَ، وأسماء الأفعال غير متأثرة بالعامل؛ فبنيت لمشابهتها الحرفَ في أنها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرة به.

وهذا الذي ذكره المصنف مبني على أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب والمسألة خلافية، وسنذكر ذلك في باب أسماء الأفعال.

والرابع: شَبَهُ الحرف في الافتقار اللازم، وإليه أشار بقوله: «كَافْتِقَارٍ أُصِّلاَ» وذلك كالأسماء الموصولة؛ نحو «الذي» فإنها مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ؛ فأشبهت الحرفَ في ملازمة الافتقار، فبنيت.

وحَاصِلُ البيتين أن البناء يكون في ستة أبواب: المضمرات، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

وَمُعْرَبُ الأسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وسُمَا[1]

يريد أن المعرب خِلاَفُ المَبْنِيِّ، وقد تقدم أن المبني ما أَشْبَهَ الْحَرف؛ فالمعرب؛ ما لم يُشْبِهِ الْحَرْفَ، وينقسم إلى صحيح ـ وهو: ما ليس آخره حرفَ عِلَّةٍ كأرضٍ، وإلى معتل ـ وهو: ما آخره حرف علة كَسُمًا ـ وسُماً: لغةٌ في الاسم، وفيه ست لُغات: اسم ـ بضم الهمزة وكسرها، وسُمٍ ـ بضم السين وكسرها، وسُماً ـ بضم السين وكسرها أيضاً.

---

(١) **ومعرب**: مبتدأ.
الأسماء: مضاف إليه.
ما: موصول اسمي، نعت لمحذوف في موضع رفع خبر المبتدأ، وجملة:
قد سلما: صلة ما والعائد ضمير مستتر في الفعل، والألف للإطلاق.
من شبه: متعلق بسلم.
الحرف: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل، وهو أحد المواضع الأربعة التي ينقاس فيها حذف الفاعل.
كأرض: خبر لمبتدأ محذوف.
وسما: بضم السين والقصر، إحدى لغات الاسم معطوف على أرض. وتقدير البيت: ومعرب الأسماء الاسم الذي قد سلم من شبه الحرف، وذلك كأرض وسما.

وينقسم المعرب أيضاً إلى متمكن أَمْكَنَ ـ وهو المنصرف ـ كَزَيْدٍ وعَمْرو، وإلى متمكن غير أمكن ـ وهو غير المنصرف ـ نحو: أحمدَ ومساجدَ ومصابيحَ؛ فغير المتمكن هو المبني، والمتمكن: هو المعرب، وهو قسمان: متمكن أَمْكَنُ، ومتمكن غير أمكن.

وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُنِيَا ... وَأَعْرَبُوا مُضارِعاً: إنْ عَرِيَا[(١)]

مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُباشِرٍ، وَمِنْ ... نونِ إنَاثٍ: كَيَرُعْنَ مَنْ فُتِنْ[(٢)]

---

(١) **وفعل**: مبتدأ.
أمر: مضاف إليه.
ومضي: بالرفع معطوف على فعل، بعد حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: وفعل مضي وبالجر على تقدير حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه على حاله، لدلالة ما تقدم عليه وعليهما، فالألف في بنيا للتثنية، كما قاله المكودي. ويجوز في توجيه الجر أن يكون معطوفاً على أمر، والألف للإطلاق، وعلى كل حال فجملة.
بنيا: بالبناء للمفعول، في موضع رفع خبر المبتدأ.
وأعربوا: فعل وفاعل، والضمير للعرب.
مضارعاً: مفعول أعربوا.
إن: حرف شرط.
عريا: فعل الشرط، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف.

(٢) **من نون**: متعلق بعريا.
توكيد: مضاف إليه.
مباشر: نعت لنون.
ومن نون: معطوف على من نون كيد.
إناث: مضاف إليه.
كيرعن: الكاف جارة لقول محذوف في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، ويرعن فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث التي هي في موضع رفع على الفاعلية.
من: بفتح الميم اسم موصول، في محل نصب على المفعولية بيرعن، وجملة:
فتن: بالبناء للمجهول صلة من، والعائد إليها الضمير المستتر في فتن النائب عن الفاعل، وجملة يرعن خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مقولة لمدخول الكاف المحذوف، والتقدير: وذلك كقولك الإناث يرعن من فتن.

إيضاح حول معنى الافتقار

الافتقار أي إلى الجملة كما في «شرح الكافية»: فخرج نحو سبحان، وعند وكلا وكلتا، مما لزم الإضافة إلى المفرد، فإن هذا الافتقار لا يقتضي البناء، ولا يرد ما قيل في أسماء الجهات، إنها بنيت على حذف المضاف إليه، ونية معناه، لافتقارها إليه مع أنه مفرد، لأن بناءها عارض يكفيه أدنى افتقار، وله كلام في الأصلي ولم تبن عند نية لفظه أو ذكره، لأن اللفظ المنوي كالثابت، وظهور الإضافة يعارض الافتقار، فلا يؤثر البناء، ولذلك لم تبن عند وكل ونحوهما مما لزم الإضافة أو عوضها وهو التنوين، كذا قيل.

=

لما فَرَغَ من بيان المعرب والمبني من الأسماء شَرَعَ في بيان المعرب والمبني

= والأظهر أن علة بنائها شبهها بأحرف الجواب، في الاستغناء بها عما بعدها، أو شبهها الحرف في الجمود حيث تلزم الظرفية أو شبهها، فالافتقار إلى الجملة على إطلاقه.

وقوله: اللازم، تفسير لقول المتن أصلاً، وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة، فإن افتقارها إليها عارض، لا يلزم في غير تركيبها.

إيضاح عند قوله: في ستة أبواب:

والستة أبواب متفرقة على وجوه الشبه الأربعة المذكورة. فالمضمرات للشبه الوضعي في أكثرها، وحمل الباقي عليه كما في التسهيل.

وأسماء الشرط والاستفهام والإشارة، للشبه المعنوي. والموصولات ونحوها للافتقاري، وأسماء الأفعال للاستعمالي، وزاد في «شرح الكافية»: الشبه الإهمالي، أي كون الاسم لا عاملاً ولا معمولاً كالحروف المهملة. ومثله بالأسماء قبل التركيب ونحوها ومر ما فيه نعم، هو ظاهر في أسماء الأصوات، إذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها أصلاً. وذكر في «التسهيل»: من وجوه بناء المضمرات، الشبه الجمودي، أي عدم التصرف في لفظها، وجه من الوجوه كالحرف، ولهذا الشبه بنيت أسماء الجهات في قول من الأقوال، وبني الآن لعدم التصرف فيه لتثنية ولا غيرها، بخلاف حين ووقت. ويمكن إدراج هذين في الاستعمال، كما أدرج ابن هشام فيه الافتقاري، وعدهما نوعاً واحداً في سائر كتبه، وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق الحروف. وهذا كله بناء أصلي. ومثله باب حذام فيما يظهر.

وأما العارض فكالمنادى واسم لا، وأسماء الجهات وقد علمتها، والمركب العددي وبنائه لتضمنه معنى العطف، مع وقوع الجزء الأول منه موقع ما قبل تاء التأنيث، والعلم المختوم بويه تغليباً لعجزه الذي هو من أسماء الأصوات. وهذا البناء كله واجب.

وأما الجائز فمن أسبابه في الإضافة، من إضافة الاسم المبهم إلى مبني والظرف إلى الجملة، وعد بعضهم منها الشبه اللفظي، كما بنيت حاشا الاسمية، لشبهها بلفظ الحرفية، كما في «شرح التسهيل»، ومثلها عن وعلى وقد الاسميات.

إيضاح: الأصل في الأفعال البناء. وإنما أعرب المضارع، لشبهه الاسم، في أن كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية، لولا الإعراب لالتبست، فالمتواردة على الاسم كالفاعلية والمفعولية والإضافة في: ما أحسن زيداً، وعلى الفعل كالنهي عن كلا الفعلين، أو عن أولهما فقط. أو عن مصاحبتهما في نحو: لا نعني بالجفا، وتمدح عمراً، ولما كان الاسم لا يغني عنه في إفادة معانيه غيره، كان الإعراب أصلاً فيه، بخلاف المضارع يغني عنه وضع اسم مكانه. كأن يقال في النهي عن كليهما، ومدح عمرو بالجر، وعن الأول فقط، ولك مدح عمرو، وعن المصاحبة مادحاً عمراً، فكان إعرابه فرعاً بطريق الحمل على الاسم. هذا ما اختاره في «التسهيل» في علة إعرابه، ورد ما عداه. لكنه عورض بأن الماضي يقبل المعاني التركيبية أيضاً: نحو ما صام زيد وما اعتكفَ وما صام. وقد اعتكف أي معتكفاً، وما صام ولكن اعتكف. فلو كانت علة الإعراب توارد المعاني لأعرب هذا أيضاً. وأجيب: بأنه نادر، ولك أن تقول: هذه المعاني لا يتوقف تمييزها في الماضي على الإعراب لإمكان تمييزها معه في الأدوات الدالة عليها، لأنها لا تميز مع وجوده بغير الإعراب كما هو جلي. والعمدة في هذه الأحكام السماع.

فائدة: قد يحذف حرف العلة من الأمر المعتل، فلا يبقى منه إلا حرف واحد نحو: «إِ» من الوأي، كالوعد لفظاً ومعنى، وأصلها آوْلي حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء، نحو: يوئي=

من الأفعال، ومَذْهَبُ البصريين أن الإعراب أَصْلٌ في الأسماء، فَرْعٌ في الأفعال؛ فالأصل في الفعل البناء عندهم، وذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأولُ هو الصحيحُ، ونَقَلَ ضياء الدين بن الْعِلْج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال، فَرْعٌ في الأسماء.

والمبني من الأفعال ضربانَ:

أحدهما: ما اتُّفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبني على الفتح نحو «ضَرَبَ وَانْطَلَقَ» ما لم يتصل به واو جمعٍ فيضم، أو ضميرُ رفعٍ متحرك فيسكن.

والثاني: ما اخْتُلِفَ في بنائه والراجحُ أنه مبني، وهو فعل الأمر نحو «اضْرِبْ» وهو مبني عند البصريين، ومُعْرَب عند الكوفيين.

والمعرب من الأفعال هو المضارع، ولا يعرف إلا إذا لم تتصل به نونُ التوكيدِ أو نونُ الإناثِ، فمثال نون التوكيد المباشرة «هَلْ تَضْرِبَنَّ» والفعلُ معها مبني على الفتح، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخفيفة والثقيلة فإن لم تتصل به لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بينه وبينها ألفُ اثنين نحو «هَلْ تَضرِبَانِّ»، وأصله: هل تَضْرِبانِنَّ، فاجتمعت ثلاثُ نونات؛ فحذفت الأولى ـ وهي نون الرفع ـ كراهَةَ توالي الأمثال؛ فصار «هل تَضرِبانِّ».

وكذلك يعرب الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينه وبين نون التوكيد واوُ جَمْعٍ أو ياء مخاطبة، نحو «هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون» و «هل تَضْرِبِنَّ يا هند» وأصل «تَضْرِبُنَّ»

= لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة، ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها، ثم بني على حذف آخره، كما يجزم المضارع فبقي منه حرف واحد، وهو عين الكلمة، وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام مبيناً كيفية إسنادها للواحد المذكر، ثم المثنى مطلقاً، ثم الجمع المذكر، ثم الواحدة، ثم جمعها.

فهذه عشرة أفعال كلها بالكسر إلاّ ـ ر ـ فيفتح في جميع أمثلته، لفتح عين مضارعه. وكلها متعدية إلاّ نِ فلازم لأنه بمعنى تأن، فالهاء في نياه هاء المصدر لا المفعول به، وإذا وقع قبل ساكن صحيح جاز تحقيق الهمزة، بنقل حركتها إلى ما قبلها، فلا يبقى من الفعل إلا حركة نحو: قل بالخير يا زيد، بكسر اللام أصله: قل إ فعلا، أمر من القول: والوَأي.

وبهذا الغز الدماميني من مجزوء الرجز:

أقول يا أسماء قولي ثم يا زيد قل

وذاك جملتان، والثاني ثلاث جمل. أي: جملة النداء، وجملة القول، وجملة الأمر، من الوَأي، الباقي من هذه حركة اللام من قل. كما قال بعضهم:

في أي لفظ يا نحاة الملة حركة قامت مقام الجملة

وقال الإمام الشيخ العطار:

نحاة العصر ما حرف إذا ما تحرك حاز أجزاء الكلام
به التحريك قام مقام فعل به استتر الضمير على الدوام

تضربونَنَّ، فحذفت النون الأولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصار تضربُونَّ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار تضْرِبُنَّ، وكذلك «تَضْرِبِنّ» أصلُهُ تضربينَنَّ؛ ففعل به ما فعل بتضربوننَّ.

وهذا هو المراد بقوله: «وأعربوا مضارعاً إن عرياً من نون توكيد مباشر» فَشَرَط في إعرابه أن يعرى من ذلك، ومفهومُه أنه إذا لم يَعْرَ منه يكون مبنياً.

فعلم أن مذهبه أن الفعل المضارع لا يُبنى إلا إذا باشرته نون التوكيد، نحو «هَلْ تضربَنَّ يا زَيْدُ» فإن لم تباشره أعرب، وهذا هو مذهب الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبنيٌّ مع نون التوكيد، سواء اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل، ونقل عن بعضهم أنه معرب وإن اتصلت به نون التوكيد.

ومثال ما اتصلت به نون الإناث «الهنداتُ يَضْرِبْنَ» والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون، ونقل المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ في بعض كتبه أنه لا خلاف في بناء الفعل المضارع مع نون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عصفور في «شرح الإيضاح».

وكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحِقٌّ لِلْبِنَا ... وَالأصْلُ في الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا[1]

وَمِنْهُ ذو فَتْحٍ، وَذُو كَسْرٍ، وَضَمْ ... كَأيْنَ أَمْسِ حَيْثُ، والسَّاكِنُ كَمْ[2]

---

(١) **وكل**: مبتدأ.
حرف: مضاف إليه.
مستحق: بكسر الحاء خبر المبتدأ.
للبنا: بالقصر للضرورة، متعلق بمستحق.
والأصل: مبتدأ.
في المبني: متعلق بالأصل.
أن: بفتح الهمزة وسكون النون حرف مصدري.
يسكنا: بضم الياء وفتح الكاف المشددة على البناء للمجهول، منصوب بأن مؤول معها بمصدر مرفوع على الخبرية للمبتدأ، والتقدير: والأصل في المبني تسكينه.

(٢) **ومنه**: خبر مقدم، والضمير في منه راجع إلى المبني من حيث هوَ مبني.
ذو: مبتدأ مؤخر.
فتح: مضاف إليه.
وذو: معطوف على ذو.
كسر: مضاف إليه.
وضم: معطوف على كسر على تقدير مضاف، والتقدير: ذو ضم.
كأين: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كأين.

=

والحروف كلها مبنية؛ إذ لا يعتورها ما تفتقر في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو «أَخَذْتُ من الدَّرَاهِم» فالتبعيض مستفاد من لفظ «من» بدون الإعراب.

والأصلُ في البناءِ أن يكون على السكون؛ لأنه أخف من الحركة، ولا يُحَرَّكُ المبنيُّ إلا لسبب كالتخَلّصِ من التقاء الساكنين، وقد تكون الحركة فتحة، كأَينَ وقَامَ وإنَّ، وقد تكون كسرة، كأمسِ وَجَيْرِ، وقد تكون ضمة، كحَيْثُ، وهو اسم، و «مُنْذُ» وهو حرف [إذا جررت به]، وأما السكون فنحو «كَمْ، واضرِبْ، وَأَجَلْ».

وعُلم مما مثلنا به أن البناء على الكسر والضم لا يكون في الفعل، بل في الاسمِ والحرف، وأن البناء على الفتح أو السكون: يكون في الاسم، والفعل، والحرف.

والرَّفْعَ وَالنَّصْبَ اجْعَلَنْ إعْرَاباً لاسم وَفِعْلٍ، نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا[١]
وَالاسْمُ قَدْ خُصِّصَ بالجَرّ، كَمَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعلُ بأنْ يَنْجَزِمَا[٢]
فَارْفَعْ بِضَمٍّ، وانْصِبَنْ فَتْحاً، وجُرْ كسراً: كَذِكْرِ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرْ[٣]

= أمس حيث: معطوفان على أين، بإسقاط حرف العطف.
والساكن: خبر مقدم.
كم: مبتدأ مؤخر، وهذا أولى من العكس.

(١) والرفع: مفعول أول باجعل مقدم من تأخير.
والنصب: معطوف على الرفع.
واجعلن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.
إعراباً: مفعول ثانٍ لاجعلن.
لاسم: متعلق بإعراباً.
أو فعل: معطوف على اسم، والأصل اجعلن الرفع والنصب إعراباً لاسم وفعل.
نحو: خبر لمبتدأ محذوف.
لن: حرف نفي ونصب واستقبال.
أهابا: بفتح الهمزة مضارع هاب منصوب بلن، وألفه للإطلاق.

(٢) والاسم: بالرفع مبتدأ وجملة:
قد خصص: بالبناء للمجهول خبر المبتدأ.
بالجر: متعلق بخصص.
كما: الكاف حرف تشبيه، وما مصدرية، وجملة (قد خصص الفعل) من الفعل المبني للمجهول، ونائب الفاعل صلة ما، وما وصلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف.
بأن: الباء متعلقة بخصص، وأن حرف مصدري.
ينجز ما: منصوب بأن، وأن ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور بالباء، وتقدير البيت: واسم قد خصص بالحركة، تخصيص الفعل بالجزم.

(٣) فارفع: فعل أمر وفاعله مستتر فيه.
بضم: متعلق بارفع. =

وَٱجْـزِمْ بِـتَـسْـكِـيـنٍ، وَغَـيْـرُ مَـا ذُكِـرْ   يَـنُـوبُ، نَـحْـوُ: جَـا أَخُـو بَـنِـي نِـمَـرْ(١)

أنواع الإعراب أربعة: الرفع، والنصب، والجر، والجزم؛ فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الأسماء والأفعال نحو: «زيدٌ يَقُومُ، وإنَّ زيداً لن يَقُوَمَ»، وأما الجر فيختص بالأسماء، نحو: «بزيدٍ»، وأما الجزم فيختص بالأفعال، نحو: «لَم يَضْرِبْ».

والرفع يكون بالضمة، والنصب يكون بالفتحة، والجر يكون بالكسرة، والجزم يكون بالسكون، وما عدا ذلك يكون نائباً عنه، كما نابت الواو عن الضمة في «أَخُو» واليَاء عن الكسرة في «بَنِي» من قوله: «جاء أخو بني نمر» ويذكر بعد هذا مَوَاضِعَ النيابة.

وَٱرْفَـعْ بِـوَاوٍ، وَانْـصِـبَـنَّ بِـالأَلِـفْ،   وَٱجْـرُرْ بِـيَـاءٍ ـ مـا مِـنَ الأَسْـمَـا أَصِـفْ(٢)

= **وانصبن**: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، معطوف على ارفع.
فتحاً: منصوب بإسقاط الباء، والأصل: بفتح.
وجر: بضم الجيم، فعل أمر معطوف على ما قبله.
كسراً: منصوب بإسقاط الباء، على وزان بضم الماضي.
كذكر: الكاف جارة لقول مطروح، خبر لمبتدأ محذوف، وذكر مبتدأ مرفوع بالضمة.
الله: مضاف إليه مجرور بالكسرة، من إضافة المصدر إلى فاعله.
عبده: مفعول ذكر منصوب بالفتحة.
يسر: بضم السين خبر ذكر، وهو وخبره محكي بالقول المحذوف، والتقدير: وذلك كقولك: ذكر الله عبده يسر.

(١) **واجزم**: فعل أمر، وفاعله مستتر فيه.
بتسكين: متعلق باجزم.
وغير: مبتدأ، و
ما: موصول اسمي مضاف إليه، وجملة:
ذكر: بالبناء للمجهول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في ذكر النائب عن الفاعل. وجملة
ينوب: من الفعل والفاعل خبر غير.
نحو: خبر مبتدأ محذوف، ومضاف إلى قول محذوف، والتقدير: وذلك نحو قولك.
جا: بالقصر على لغة قليلة، أو ضرورة، فعل ماض.
أخو: فاعل جاء مرفوع بالواو.
بني: جمع ابن مضاف إليه مجرور بالياء.
نمر: بفتح النون وكسر الميم، اسم لأبي قبيلة من قبائل العرب، مجرور بإضافة بني إليه.

(٢) **وارفع**: فعلى أمر وفاعله مستتر فيه.
بواو: متعلق بارفع.
وانصبن: فعل أمر مؤكد بالنون الثقيلة، معطوف على ارفع.
بالألف: متعلق بانصبن.
=

شَرَعَ في بيان ما يُعْرَبُ بالنيابة عَمَّا سبق ذكره، والمراد بالأسماء التي سيصفها الأسماء الستة، وهي أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفُوهُ، وذُو مالٍ؛ فهذه ترفع بالواو نحو: «جاء أبو زيدٍ» وتنصب بالألف نحو «رأيتُ أباهُ» وتجر بالياء نحو: «مَرَرْتُ بأبيه» والمشهورُ أنها معربة بالحروف؛ فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة، وهذا هوَ الذي أشار إليه المصنف بقوله: «وارفع بواو ـ إلى آخر البيت»، والصحيحُ أنها معرفة بحركاتٍ مُقَدّرة على الواو والألف والياء؛ فالرفع بضمة مقدرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجر بكسرة مقدرة على الياء؛ فعلى هذا المذهبِ الصحيحِ لم يَنُبْ شيء عن شيء مما سبق ذكره.

مِنْ ذاكَ «ذُو»: إنْ صُحْبَةً أبَانَا ... والْفَمُ، حَيْثُ الْمِيمُ مِنْهُ بَانَا(١)

أي: من الأسماء التي تُرْفَع بالواو، وتُنْصَب بالألف، وتجرُّ بالياء ـ ذُو، وفَمٌ، ولكن يشترط في «ذو» أن تكون بمعنى صاحب، نحو «جاءني ذُو مالٍ» أي: صاحبُ مالٍ، وهو المراد بقوله: «إن صُحْبَةً أبَانَا» أي: إن أفْهِمَ صحبةً، واحترز بذلك عن «ذو» الطائية: فإنها لا تُفْهِمُ صحبة، بل هي بمعنى الذي؛ فلا تكون مثل «ذي» بمعنى

= واجرر: فعل أمر معطوف على ما قبله.
بيا: متعلق باجرر.
ما: موصول اسمي في محل نصب على المفعولية باجرر، وهو مطلوب أيضاً لارفع وانصب من جهة المعنى على سبيل التنازع.
من الأسما: متعلق بأصف، وجملة:
أصف: بفتح الهمزة وكسر الصاد، مضارع وصف بمعنى ذكر، صلة ما، والعائد إليها محذوف، والتقدير: واجرر بياء الذي أصفه لك من الأسماء.

(١) من ذاك: خبر مقدم، وتابعه محذوف.
ذو: مبتدأ مؤخر، والأصل ذو من ذاك الموصوف.
إن: بكسر الهمزة حرف شرط.
صحبة: مفعول مقدم بأبانا.
أبانا: فعل ماض، والألف فيه للإطلاق، وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذو، والفعل وحده في موضع جزم بإن على أنه شرطها، وجوابها محذوف جوازاً لكون فعل الشرط ماضياً، والتقدير: إن أبانا ذو صحبة، أي: أظهرها فارفعه بالواو وانصبه بالألف، واجرره بالياء.
والفم: معطوف على ذو.
حيث: هنا ظرف مكان، ضمن معنى الشرط كما هو رأي بعض الكوفيين.
الميم: مبتدأ.
منه: متعلق ببانا، وجملة:
بانا: بمعنى انفصل، خبر المبتدأ، وألفه للإطلاق.

صاحب، بل تكون مبنيّة، وآخرُها الواو رفعاً، ونصباً، وجراً، ونحو «جَاءني ذُو قَامَ، وَرَأَيتُ ذُو قَامَ، وَمَرَرْتُ بِذُو قَامَ»؛ ومنه قولهُ:

٤ ـ فَإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

---

٤ ـ هذا بيت من الطويل، وهو من كلام منظور بن سحيم الفقعسي، وقد استشهد به ابن هشام في «أوضح المسالك» (ش ٧) في مبحث الأسماء الخمسة، وفي باب الموصول، كما فعل الشارح هنا، واستشهد به الأشموني (ش ١٥٥) مرتين أيضاً. وقبل البيت المستشهد به قوله:

وَلَسْتُ بِهَاجٍ فِي الْقِرَى أَهْلَ مَنْزِلٍ عَلَى زَادِهِمْ أَبْكِي وأُبْكِي الْبَوَاكِيَا
فَإمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُم فَحَسْبِيَ مِنْ ذو عِنْدهم... البيت
وَإِمَّا كِرامٌ مُعْسِرُونَ عذَرْتُهُمْ وَ إِمَا لِئَامٌ فادَّخَرتُ حَيَائِيَا
وَعِرْضِيَ أَبْقَى مَا ادَّخَرتُ ذَخِيرَةً وَبَطْنِي أطْوِيهِ كَطَيِّ رِدَائِيَا

اللغة: «هاج» اسم فاعل من الهجاء، وهو الذم والقدح، تقول: هجاه يهجوه هجواً وهجاء «القرى» ـ بكسر القاف مقصوراً ـ إكرام الضيف، و «في» هنا دالة على السببية والتعليل، مثلها في قوله ﷺ: «دخلت امرأة النار في هرة» أي بسبب هرة ومن أجل ما صنعته معها، يريد أنه لن يهجو أحداً ولن يذمه ويقدح فيه بسبب القرى على أية حال، وذلك لأن الناس على ثلاثة أنواع: النوع الأول، كرام موسرون، والنوع الثاني؛ كرام معسرون غير واجدين ما يقدمونه لضيفانهم؛ والنوع الثالث؛ لئام بهم شح وبخل وضنانة، وقد ذكر هؤلاء الأنواع الثلاثة، وذكر مع كل واحد حاله بالنسبة له «كرام» جمع كريم، وأراد الطيب العنصر الشريف الآباء، وقابلهم باللئام «موسرون» ذوو ميسرة وغنى، وعندهم ما يقدمونه للضيفان «معسرون» ذوو عسرة وضيق لا يجدون ما يقدمونه مع كرم نفوسهم وطيب عنصرهم.

الإعراب: «إما» حرف شرط وتفصيل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب «كرام» فاعل بفعل محذوف يفسره السياق، وتقدير الكلام: إما لقيني كرام، ونحو ذلك، مرفوع بذلك الفعل المحذوف، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «موسرون» نعت لكرام، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «لقيتهم» لقي: فعل ماض مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب، والتاء ضمير المتكلم فاعل لقي، مبني على الضم في محل رفع، وضمير الغائبين العائد إلى كرام مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها مَن الإعراب تفسيرية «فحسبي» الفاء واقعة في جواب الشرط، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حسب: اسم بمعنى كاف خبر مقدّم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على الفتح في محل جر «من» حرف جر مبني على السكون لا محل له «ذو» اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل جر بمن، وإن رويت «ذي» فهو مجرور بمن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة، والجار والمجرور متعلق بحسب «عندهم» عند: ظرف متعلق بمحذوف يقع صلة للموصول الذي هو ذو بمعنى الذي، وعند مضاف وضمير الغائبين. مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر «ما» اسم موصول بمعنى الذي مبتدأ =

وكذلك يُشتَرَطُ في إعراب الفم بهذه الأحْرُفِ زَوَالُ الميم منه، نحو «هَذَا فُوهُ، ورَأَيْتُ فاهُ، ونَظَر إلى فِيهِ»؛ وإليه أشار بقوله: «والفَمُ حَيْثُ المِيمُ مِنْهُ بَانَا» أي؛ انفصلت منه الميم، أي زالت منه؛ فإن لم تَزُلْ منه أعرب بالْحركات، نحو «هَذَا فَمٌ، وَرَأَيْتُ فَماً، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ».

أَبٌ، أَخٌ، حَـمٌ ـ كَـذَاكَ، وَهَـنُ — وَالنَّقْصُ فـي هٰـذَا الأخِيـرِ أحْسَنُ[1]

=مؤخر مبني على السكون في محل رفع «كفانيا» كفى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول الذي هو ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والألف للإطلاق، وجملة كفى وفاعله ومفعوله لا محل صلة ما.

والشاهد فيه: قوله «فحسبي من ذو عندهم» فإن «ذو» في هذه العبارة اسم موصول بمعنى الذي، وقد رويت هذه الكلمة بروايتين؛ فمن العلماء من روى «فحسبي من ذي عندهم» بالياء، واستدل بهذه الرواية على أن «ذا» الموصولة تعامل معامل «ذي» التي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الخمسة، فترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء كما في هذه العبارة على هذه الرواية، ومعنى ذلك أنها معربة ويتغير آخرها بتغير التراكيب. ومن العلماء من روى «فحسبي من ذو عندهم» بالواو، واستدل بها على أن «ذو» التي هي اسم موصول مبنية، وأنها تجيء بالواو في حالة الرفع وفي حالة النصب وفي حالة الجر جميعاً وهذا الوجه هو الراجح عند النحاة؛ وسيذكر الشارح هذا البيت مرة أخرى في باب الموصول، وينبه على الروايتين جميعاً، وعلى أن رواية الواو تدل على البناء ورواية الياء تدل على الإعراب، لكن على رواية الياء يكون الإعراب فيها بالحروف نيابة عن الحركات على الراجح، وعلى رواية الواو تكون الكلمة فيها مبنية على السكون، فاعرف ذلك ولا تنسه.

قال ابن منظور في «لسان العرب»: «وأما قول الشاعر:

فَـإنَّ بَـيْـتَ تَـمِـيـم ذُو سَـمِـعْـتَ بِـهِ

فإن «ذو» هنا بمعنى الذي، ولا يكون في الرفع والنصب والجر إلا على لفظ واحد، وليست بالصفة التي تعرب نحو قولك: مررت برجل ذي مال، وهو ذو مال، ورأيت رجلاً ذا مال، ونقول: رأيت ذو جاءك وذو جاءاك، وذو جاءوك، وذو جاءتك، وذو جئتك، بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، ومن أمثال العرب: أني عليه ذو أتى على الناس، أي الذي أتى عليهم، قال أبو منصور: وهي لغة طيء، وذو بمعنى الذي» اهـ.

وفي البيت الذي أنشده في صدر كلامه شاهد كالذي معناه على أن «ذو» التي بمعنى الذي تكون بالواو ولو كان موضعها جراً أو نصباً؛ فإن قول الشاعر «ذو سمعت به» نعت لبيت تميم المنصوب على أنه اسم إن، ولو كانت «ذو» معربة لقال: فإن بيت تميم ذا سمعت به، فلما جاء بها بالواو في حال النصب علمنا أنه يراها مبنية؛ وبناؤها كما علمت على السكون.

(١) أب: مبتدأ، ولشهرته مع ما بعده لا يحتاج إلى مسوغ.

=

وفي أبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أشْهَرُ[(١)]

يعني أن «أباً، وأخاً، وَحَماً» تجري مَجْرَى «ذو، وفم» اللّذَيْنِ سبق ذكرهما؛ فتُرفَع بالواو، وتُنْصَب بالألف، وتجرُّ بالياء؛ نحو «هذا أبوه وأخُوهُ وحَمُوها، ورأيت أباه وأخاه وحَمَاها، ومررت بأبيه وأخيه وحَمِيها» وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثة، وسيذكر المصنف في هذه الثلاثة لغتين أخْرَيَيْنِ.

وأما «هَنٌ» فالفصيحُ فيه أن يُعْرَب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرف علة، نحو «هٰذا هَنُ زَيْدٍ، ورأيت هَنَ زَيْدٍ، ومررت بِهَنِ زَيْدٍ» وإليه أشار بقوله: «والنقص في هذا الأخير أحْسَنُ» أي؛ النقصُ في «هَنٍ» أحْسَنُ من الإتمام والإتمام جائز لكنه قليل جداً، نحو «هَذَا هَنُوهُ، ورأيت هَنَاهُ، ونظرت إلى هَنِيهِ» وأنكر الفَرَّاء جواز إتمامه، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويه الإتمامَ عن العرب، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ.

وأشار المصنف بقوله: «وفي أبٍ وتاليه يندر ـ إلى آخر البيت» إلى اللغتيْنِ

= **أخ حم**: معطوفان على أب بإسقاط العاطف.
كذاك: خبر المبتدأ، وما عطف عليه.
وهن: مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر الأول عليه، والتقدير: وهن كذاك فهو من عطف الجمل.
والنقص: مبتدأ.
في هذا: متعلق بالنقص، وقال غيره: متعلق بأحسن.
الأخير: عطف بيان لهذا، أو نعت له، وعلى الأول ابن مالك، وعلى الثاني ابن الحاجب.
أحسن: اسم تفضيل خبر النقص، ومتعلقه محذوف والتقدير: والنقص في هذا الأخير أحسن من الإتمام.

(١) **وفي أب**: متعلق بيندر.
وتاليه: بالتثنية معطوف على أب، والضمير المضاف إليه يعود إلى أب.
يندر: فعل مضارع بمعنى يقل، وفاعله مستتر فيه يعود إلى النقص، والتقدير: ويندر النقص في أب وتاليه الأخ والحم.
وقصرها: مبتدأ ومضاف إليه.
من نقصهن: متعلق بأشهر مقدم عليه، وتقديم من ومجرورها على اسم التفضيل في غير الاستفهام لا يجوز عند الجمهور خلافاً للناظم. وأما قوله:

فأسماء من تلك الظعينة أملح

فضرورة.
أشهر: اسم تفضيل، خبر قصرها، والشهرة ضد الخفاء، فتجامع الندرة، وضمير قصرها راجع إلى أب وأخ وحم، وإفراد ضمير الجمع أولاً، وأتى به بصيغة الجمع ثانياً إشعاراً بجواز الأمرين، إلا أن الأكثر أن تعودها على جمع الكثرة، وهن على جمع القلة.

الباقيتين في «أب» وتاليبه ـ وهما «أخ، وحَمٌ» ـ فإحدى اللغتين النَّقْصُ، وهو حذفَ الواو والألف والياء، والإعرابُ بالحركات الظاهرة على الباء والخاء والميم، نحو «هَذَا أَبُهُ وأَخُهُ وحَمُهَا، ورأيْتُ أَبَهُ وأَخَهُ وحَمَهَا، ومررتُ بأَبِهِ وأخِهِ وحَمِهَا» وعليه قوله:

٥ ـ بِـأَبِـهِ ٱقْـتَـدَى عَـدِيٌّ فـي الْـكَـرَمْ وَمَـنْ يُـشَـابِـهْ أَبَـهُ فَـمَـا ظَـلَـمْ

وهذه اللغةُ نادرةٌ في «أب» وتاليبه، ولهذا قال: «وفي أب وتاليبه يندر» أي: يندر النقص، واللغة الأخرى في «أب» وتاليبه أن يكون بالألف: رفعاً، ونصباً، وجراً، ونحو «هٰذَا أَبَاهُ وأَخَاهُ وَحَمَاهَا، وَرَأَيْتُ أَبَاهُ وَأَخَاهُ وَحَمَاهَا، ومَرَرْتُ بأَبَاهُ وأَخَاهُ وَحَمَاهَا، وعليه قولُ الشاعر:

٦ ـ إِنَّ أَبَـــاهَـــا وَأَبَـــا أَبَـــاهَـــا قَـدْ بَـلَـغَـا فـي الـمَـجْـدِ غَـايَـتَـاهَـا

---

٥ ـ ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، من كلمة يزعمون أنه مدح فيها عدي بن حاتم الطائي، وقبله قوله:

أَنْـتَ الْـحَـلِـيـمُ وَالأَمِـيـرُ الْـمُـنْـتَـقِـمْ تَـصْـدَعُ بِـالْـحَـقِّ وَتَـنْـفِـي مِـنْ ظَـلَـمْ

اللغة: «عدي» أراد به عدي بن حاتم الطائي الجواد المشهور «اقتدى» يريد أنه جعله لنفسه قدوة فسار على نهج سيرته «فما ظلم» يريد أنه لم يظلم أمه؛ لأنه جاء على مثال أبيه الذي ينسب إليه، وذلك لأنه لو جاء مخالفاً لما عليه أبوه من السمت أو الشبه أو من الخلق والصفات لنسبه الناس إلى غيره، فكان في ذلك ظلم لأمه واتهام لها (انظر مجمع الأمثال رقم ٤٠٢٠ في ٢/ ٣٠٠ بتحقيقنا).

الإعراب: «بأبه» الجار والمجرور متعلق باقتدى، وأب مضاف والضمير مضاف إليه «اقتدى عدي» فعل ماض وفاعله «في الكرم» جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق باقتدى أيضاً، وسكن المجرور للوقف «ومن» اسم شرط مبتدأ «يشابه» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «أبه» مفعول به ليشابه، ومضاف إليه «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية «ظلم» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط، وهذا أحد ثلاثة أقوال، وهو الذي نرجحه من بينها، وإن رجح كثير من النحاة غيره.

الشاهد فيه: قوله «بأبه ـ يشابه أبه» حيث جر الأول بالكسرة الظاهرة، ونصب الثاني بالفتحة الظاهرة. وهذا يدل على أن قوماً من العرب يعربون هذا الاسم بالحركات الظاهرة على أواخره، ولا يجتلبون لها حروف العلة لتكون علامة إعراب.

٦ ـ نسب العيني والسيد المرتضى في «شرح القاموس» هذا البيت لأبي النجم العجلي، ونسبه الجوهري لرؤبة بن العجاج، وذكر العيني أن أبا زيد نسبه في «نوادره» لبعض أهل اليمن. وقد بحثت «النوادر» فلم أجد فيها هذا البيت، ولكني وجدت أبا زيد أنشد فيها عن أبي الغول لبعض أهل اليمن:

=

فعلامة الرفع والنصب والجرّ حركةٌ مُقَدَّرَةٌ على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور، وهذه اللغة أشْهَرُ من النقص.

وحَاصِلُ ما ذكرهُ أنَّ في «أب، وأخ، وحم» ثلاث لُغَاتٍ: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، والثانية أن تكون بالألف مطلقاً، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة، وهذا نادر، وأن في «هَنِ» لغتين: إحداهما النقص، وهو الأشْهَرُ، والثانية الإتْمَامُ، وهو قليل.

وَشَـرْطُ ذَا الإعْـرَابِ: أَنْ يُـضَـفْـنَ لاَ ... لِـلْـيَـا كَـجَـا أَخُـو أَبِـيـكَ ذَا اَعْـتِـلاَ[1]

= أيَّ قَـلُـوصِ رَاكِـبِ تَـرَاهَـا ... طَـارُوا عَـلَـيْـهُـنَّ فَـشُـلْ عَـلاَهَـا

وَاشْـدُدْ بِـمـثْـنـى حَـقَـبٍ حَـقْـوَاهَـا ... نَـاجِـيَـةً وَنَـاجِـيـاً أَبَـاهَـا

وفي هذه الأبيات شاهد للمسألة التي معنا، وقافيتها هي قافية بيت الشاهد، ومن هنا وقع السهو للعيني، فأما الشاهد في هذه الأبيات ففي قوله: «وناجيا أباها» فإن «أباها» فاعل بقوله: «ناجياً» وهذا الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهذه لغة القصر، ولو جاء به على لغة التمام لقال: «وناجياً أبوها».

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «أباها» أبا: اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف، ويحتمل أن يكون منصوباً بالألف نيابة عن الفتحة كما هو المشهور، وأبا مضاف والضمير مضاف إليه «وأبا» معطوف على اسم إن، وأبا مضاف وأبا من «أباها» مضاف إليه، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «قد» حرف تحقيق «بلغا» فعل ماض، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل رفع خبر إن «في المجد» جار ومجرور متعلق بالفعل قبله وهو بلغ «غايتاها» مفعول به لبلغ على لغة من يلزم المثنى الألف، أي منصوب بفتحة مقدرة عن الألف منه من ظهورها التعذر، وغايتا مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، وهذا الضمير عائد على المجد، وإنما جاء به مؤنثاً ومن حقه التذكير لأنه اعتبر المجد صفة أو رتبة، والمراد بالغايتين المبدأ والنهاية، أو نهاية مجد النسب ونهاية مجد الحسب، وهذا الأخير أحسن.

الشاهد فيه: الذي يتعين الاستشهاد به في هذا البيت لما ذكر الشارح هو قوله: «أباها» الثالثة لأن الأولى والثانية يحتملان الإجراء على اللغة المشهورة الصحيحة كما رأيت في الإعراب؛ فيكون نصبهما بالألف، أما الثالثة فهي في موضع الجر بإضافة ما قبلها إليها، ومع ذلك جاء بها بالألف، والأرجح إجراء الأوليين كالثالثة؛ لأنه يبعد جداً أن يجيء الشاعر بكلمة واحدة في بيت واحد على لغتين مختلفتين.

---

(١) **وشرط**: مبتدأ.
ذا: اسم إشارة.
الإعراب: بالجر عطف بيان على ذا، على رأي ابن مالك، أو نعت له على رأي ابن الحاجب. =

ذكر النحويون لإعراب هذه الأسماء بالْحُرُوفِ شروطاً أربعة:

أحدها: أن تكون مضافة، واحترز بذلك من ألا تضاف؛ فإنها حينئذ تعرب بالحركات الظاهرة، نحو «هذَا أَبٌ، وَرَأَيْتُ أباً، ومَرَرْتُ بأَبٍ».

الثاني: أن تضاف إلى غير ياء المتكلم، نحو «هذَا أَبُو زَيْدٍ وَأَخُوهُ وَحَمُوهُ»؛ فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعرِبت بحركات مُقَدَّرَة، نحو «هٰذَا أبي، ورأيتُ أَبِي، ومررتُ بأَبِي»، ولم تعرب بهذه الْحُرُوف، وسيأتي ذكر ما تعرب به حينئذ.

الثالث: أن تكون مُكَبَّرَة، واحترز من ذلك أن تكون مُصَغَّرة، فإنها حينئذٍ تعربُ بالحركات الظاهرة، نحو: «هذا أُبَيُّ زَيْدٍ وذُوَيُّ مالٍ، ورأيت أُبَيَّ زيدٍ وذُوَيَّ مالٍ، ومررت بأُبَيِّ زيدٍ وذُوَيِّ مالٍ».

الرابع: أن تكون مفردة، واحترز بذلك من أن تكون مجموعة أو مُثَنَّاةً؛ فإن كانت مجموعةً أعربت بالحركات الظاهرة، نحو «هؤلاء آباءُ الزَّيدِين، ورأيت آباءَهُمْ، ومررت بآبائِهِمْ»، وإن كانت مُثَنَّاة أعربت إِعْرَاب المثنى: بالألف رفعاً، وبالياء جراً ونصباً، نحو: «هذان أبَوَا زيدٍ، ورأيت أبَوَيْهِ، ومررتُ بأبَوَيْهِ».

ولم يذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه الأربعة سوى الشرطين الأوَّلَيْنِ، ثم أشار إليهما بقوله: «وشَرْطُ ذا الإعراب أن يُضَفْنَ لا لليا» أي: شَرْطُ إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضَاف إلى غير ياء المتكلم؛ فعلم من هذا أنه لا بد من إضافتها، وأنه لا بد أن تكون [إضافتها] إلى غير ياء المتكلم.

= **أن**: بفتح الهمزة موصول حرفي ينصب المضارع، ويخلصه للاستقبال.

يضفن: بالبناء للمجهول، فعل مضارع مبني على السكون، لاتصاله بالنون النائبة عن الفاعل، والفعل في موضع نصب بأن، وأن والفعل في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لشرط ومتعلق يضفن محذوف يظهر في التقدير.

لا: عاطفة.

لليا: معطوف على متعلق يضفن المحذوف، والتقدير: وشرط هذا الإعراب إضافتهن لسائر الأسماء، مظهرها ومضمرها لا للياء.

كجا: الكاف جارة لقول محذوف، ومدخولها في اللفظ مقول لذلك المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقوله: جاء إلى آخره، وجاء بالقصر على لغة قليلة، أو للضرورة فعل ماض.

أخو: فاعل، جاء، وعلامة رفعه الواو.

أبيك: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء.

ذا: بمعنى صاحب، منصوب على الحال من فاعل جاء، وعلامة نصبه الألف.

اعتلا: بكسر التاء مضاف إليه، وهو مصدر اعتلى يعتلي اعتلاء قصر للضرورة.

ويمكن أن يفهم الشرطان الآخران من كلامه، وذلك أن الضمير في قوله «يُضَفْنَ» راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذكرها، وهو لم يذكرها إلا مفردة مكبرة؛ فكأنه قال: «وشرط ذا الإعراب أن يضاف أبٌ وإخوتهُ المذكورة إلى غير ياء المتكلم».

واعلم أن «ذُو» لا تستعمل إلا مضافة، ولا تضاف إلى مُضْمَرٍ، بل إلى اسم جنسٍ ظاهرٍ غير صِفَة، نحو: «جاءني ذُو مالٍ»؛ فلا يجوز «جاءِني ذُو قائم».

بالألِفِ ارْفَعِ المُثَنَّى، وكِلاَ ... إذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وُصِلا(١)

كِلْتَا كَذَاكَ، اثْنَانِ وَاثْنَتَانِ ... كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ(٢)

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الألِفْ ... جَرًّا ونَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفْ(٣)

---

(١) **بالألف**: متعلق بارفع.
ارفع: فعل أمر وفاعل.
المثنى: مفعول ارفع.
وكلا: معطوف على المثنى.
إذا: ظرف مضمن معنى الشرط، وهل الناصب له فعل الشرط، أو فعل الجواب؟ قولان: أشهرهما الثاني عند الأكثرين. قال ابن هشام في «شرح بانت سعاد»: وأصحهما الأول، إذ يلزم على قول الأكثرين أن يقع معمولاً لما بعد الفاء، وإذا الفجائية وما النافية، وذكر أمثلتها: ثم قال: فإن قلت: كيف يعمل المضاف إليه في المضاف؟ قلت: القائل بهذا لا يدعي أنها مضافة، بل أنها بمنزلة متى، في قولك: متى تقم أقم، في أنها مرتبطة بما بعدها ارتباط أداة الشرط بجملة الشرط، لا ارتباط المضاف بالمضاف إليه. وفي المغني نحوه.
بمضمر: متعلق بوصلا.
مضافاً: حال من الضمير المستتر في وصلا، وجاز تقديم الحال على عاملها لأنه فعل متصرف.
وصلا: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى كلا، وألف وصلا للإطلاق، ومتعلقه محذوف، وهو ومتعلقه في موضع جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: وكلا إذا وصل بمضمر، حال كون كلا مضافاً إلى ذلك المضمر فارفعه بالألف.

(٢) **كلتا كذاك**: مبتدأ وخبر.
اثنان واثنتان: مبتدأ ومعطوف عليه.
كابنين: في موضع الحال من فاعل يجريان.
وابنتين: معطوف على ابنين، وجملة:
يجريان: في موضع رفع خبر اثنان وما عطف عليه، والتقدير: اثنان واثنتان يجريان حال كونهما مشابهي ابنين وابنتين.

(٣) **وتخلف**: فعل مضارع، و
اليا: بالقصر للضرورة، فاعل تخلف.
في جميعها: متعلق بتخلف.

=

ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أن مما تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات الأسماءُ الستةُ، وقد تقدم الكلام عليها، ثم ذكر المثنى، وهو مما يعرب بالحروف.

وحَدُّهُ: «لفظ دالٌّ على اثنين، بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعَطْف مِثْلِهِ عليه» فيدخُلُ في قولنا «لفظ دال على اثنين» المثنى نحو «الزيدان» والألفاظُ الموضوعة لاثنين نحو «شَفْع»، وخرج بقولنا «بزيادَةٍ» نحو «شَفْع»، وخرج بقولنا «صالح للتجريد» نحو «اثنان» فإنه لا يصلح لإسقاط الزيادة منه؛ فلا تقول «اثْنٌ» وخرج بقولنا «وعَطْفِ مثله عليه» ما صَلَحَ للتجريد وعطف غيره عليه، كالْقَمَرَيْنِ؛ فإنه صالح للتجريد، فنقول: قمر، ولكن يُعْطَف عليه مُغَايره لا مثله، نحو: قمر وشمس، وهو المقصود بقولهم: «الْقَمَرَيْنِ».

وأشار المصنف بقوله: «بالألف ارفع المثنى وكلا» إلى أن المثنى يُرْفَع بالألف، وكذلك شِبْهُ المثنى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُق عليه حدُّ المثنى، وأشار إليه المصنفُ بقوله «وكِلاَ»؛ فما لا يصدق عليه حدُّ المثنى مما دل على اثنين بزيادة أو شبهها، فهو مُلْحَق بالمثنى، فكلا وكلتا واثنان واثنتان مُلْحَقة بالمثنى؛ لأنها لا يصدق عليها حَدُّ المثنى، لكن لا يُلْحَق كلا وكلتا بالمثنى إلا إذا أضيفا إلى مُضْمَرٍ، نحو «جاءني كلاَهُمَا، ورأيت كِلَيْهِما، ومررت بِكِلَيْهِما، وجاءتني كِلْتاهمَا، ورأيت كِلْتَيْهِمَا، ومررت بِكْلَتَيْهِما» فإن أضيفا إلى ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجراً، نحو «جاءني كِلاَ الرجلين وكِلْتا ـ المرأتين، ورأيت كِلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين، ومررت بكلاَ الرجلين وكِلْتا المرأتين»؛ فلهذا قال المصنف: «وكلا إذا بمضمر مضافاً وُصِلا».

ثم بَيّنَ أن اثنين واثنتين يجريان مَجْرَى ابنين وابنتين؛ فاثنان واثنتان مُلْحَقَانِ بالمثنّى [كما تقدّم]، وابنانِ وابنتانِ مثنى حقيقة.

= **الألف**: مفعول تخلف.

جراً ونصباً: مفعول لأجله، ومعطوف عليه، وقيل: منصوبان بنزع الخافض، أو مصدران في موضع الحال، وكلاهما لا يقاس عليه إلاّ إذا كان الأول مع. أن، أو أن، أو كي لا غير.

بعد: متعلق بتخلف.

فتح: مضاف إليه.

قد: هنا للتحقيق.

ألف: مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى فتح، وجملة قد ألف، في موضع جر نعت لفتح ومتعلق ألف محذوف، وتقدير الكلام: بعد فتح مألوف في حالة الرفع.

ثم ذكر المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أن الياء تخلف الألِفَ في المثنى والملحَقِ به في حالتي الجرِّ والنصب، وأن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً، نحو: «رأيت الزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا، ومررت بالزَّيْدَيْنِ كِلَيْهِمَا» واحترز بذلك عن ياء الجمع؛ فإن ما قبلها لا يكون إلا مكسوراً، نحو: «مررتُ بالزَّيْدِينَ» وسيأتي ذلك.

وحاصِلُ ما ذكره أن المثنى وما ألحق به يُرْفَعُ بالألف، ويُنْصَبُ ويَجرُّ بالياء، وهذا هو المشهور، والصحيحُ أن الإعراب في المثنى والملحق به بحرَكة مقدرة على الألف رفعاً والياء نصباً وجراً.

وما ذكره المصنف من أن المثنى والملحَقَ به يكونان بالألف رفعاً والياء نصباً وجراً هو المشهور في لغة العرب، ومن العرب من يجعل المثنى والملحَقَ به بالألف مطلقاً: رفعاً، ونصباً، وجراً؛ فيقول: «جاء الزيدان كلاهما، ورأيت الزيدان كلاهما، ومررت بالزيدان كلاهما».

وَارْفَـعْ بِـوَاوٍ وَبِـيَـا اجْـرُرْ وَانْـصِـبِ سَـالِـمَ جَـمْـعِ «عَـامِـرٍ، وَمُـذْنِـبِ»(١)

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف: أحدهما الأسماءُ الستة، والثاني المثنى، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما، ثم ذكر في هذا البيت القسمَ الثالثَ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه، وإعرابه: بالواو رفعاً، وبالياءِ نصباً وجراً.

---

(١) **وارفع**: فعل أمر وفاعل.

بواو: متعلق بارفع.

وبيا: مقصورة للضرورة، متعلق باجرر مقدم عليه.

اجرر: فعل أمر، بفك الإدغام على أحد الأوجه الأربعة، من الضم والفتح والكسر والفك الجارية في فعل الأمر المضعف المضموم العين.

وانصب: بكسر الصاد، أمر معطوف على ما قبله، ومتعلقه محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: واجرر بياء، وانصب بياء، فهو من باب الحذف لا من باب التنازع في المتقدم، خلافاً للمكودي لأن الناظم لا يراه واستدل المجيز بقوله تعالى: ﴿**بالمؤمنين رؤوف رحيم**﴾. ورد بأن الثاني لم يجىء إلاَّ بعد أن استوفاه الأول.

سالم: تنازع فيه ثلاثة وهي: ارفع واجرر وانصب، فأعمل الأخيَر منها فيه لقربه، وأعمل الأولين في ضميره، ثم حذفه لأنه فضلة.

جمع: مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها.

عامر: مجرور بإضافة جمع إليه.

ومذنب: معطوف على عامر، والأصل جمع عامر ومذنب السالم، فقدم الصفة على الموصوف، وحذف أل ليتمكن من الإضافة، ثم أضاف الصفة إلى موصوفها كجرد قطيفة، وفاضل رجل، للضرورة.

وأشار بقوله: «عَامِرٍ ومُذْنِبٍ» إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ، وهو قسمان: جامد، وصفة.

فيشترط في الجامد: أن يكون عَلَماً، لمذكر، عاقل، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب؛ فإن لم يكن عَلَماً لم يجمع بالواو والنون؛ فلا يقال في «رجل»: رَجُلونَ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو: «رُجَيْلٍ، وَرُجَيْلُون» لأنه وَصْفٌ، وإن كان عَلَماً لغير مذكر لم يجمع بهما؛ فلا يقال في «زينب»: زينبون، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل؛ فلا يقال في لاَحِقٍ ـ اسمَ فرسٍ ـ: لاحقون، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما؛ فلا يقال في «طَلْحَة»: طَلْحون، وأجاز ذلك الكوفيون، وكذلك إذا كان مركباً؛ فلا يقال في «سيبويه» سيبويهون، وأجازهُ بعضهم.

ويشترط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاَء ولا من باب فَعْلاَنَ فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ فخرج بقولنا «صفة لمذكر» ما كان صفة لمؤنث؛ فلا يقال في حائض: حائضون، وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة لمذكر غير عاقِلٍ؛ فلا يقال في سابق ـ صفَةَ فَرَسٍ ـ: سابقون، وخرج بقولنا «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيه تاء التأنيث، نحو عَلاَّمة؛ فلا يقال فيه: عَلاَّمون، وخرج بقولنا «ليست من باب أفعَل فَعْلاء» ما كان كذلك، نحو «أَحْمَرَ» فإن مؤنثه حمراء؛ فلا يقال فيه: أحمرون، وكذلك ما كان من باب فَعْلاَن فَعْلَى، نحو «سَكْرَان، وَسكْرَى» فلا يقال: سكرانون، وكذلك إذا استوى في الوصف المذكرُ والمؤنث، نحو «صَبُور، وجَرِيح» فإنه يقال: رجل صبُور، وامرأة صَبُور، ورجل جَرِيح، وامرأة جَرِيح: فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون، ولا جريحون.

وأشار المصنف ـ رحمه الله ـ إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: «عامر» فإنه عَلَم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب؛ فيقال فيه: عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله: «ومُذْنِبٍ» فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أفْعَلَ فَعْلاَء ولا من باب فَعْلاَن فَعْلَى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مُذْنبون.

وَشِبْهِ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَا وَبَابُهُ أُلْحِقَ، وَالأَهْلُونَا[1]

---

(١) وشبه: مجرور بالعطف على عامر ومذنب.

=

أُولُو، وعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ، وَالسِّنُونَا[١]
وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا البَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ[٢]

أشار المصنف ـ رحمه الله ـ «وشبه ذين» إلى شبه عامر، وهو كل علم مستجمع للشروط السابقِ ذكرُها كمحمد وإبراهيم؛ فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه مُذْنِب، وهو كل صفة اجتمع فيها الشروط، كالأَفْضَل والضّرَّاب ونحوهما، فتقول: الأفضَلُونَ والضَّرَّابُونَ، وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَ فيه الشروط التي سبق ذكرها؛ فَمَا لا واحِدَ له من لفظه، أوَلهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط ـ فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَق به؛ فعشرون وبابه ـ وهو ثلاثون إلى تسعين ـ

= **ذين**: مضاف إليه، وهو إشارة إلى عامر ومذنب.
وبه: متعلق بألحق، والهاء راجعة إلى الجمع السالم.
عشرونا: مبتدأ.
وبابه: معطوف على عشرون.
ألحق: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، وهو ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه، وكان حقه أن يقول: ألحقا بالتثنية ولكن أفرده على إرادة ما ذكر.
والأهلونا: معطوف على عشرون.

(١) **أولو وعالمون عليونا وأرضون**: معطوفات على عشرون، بإسقاط العاطف في بعضها، وجملة **شذ**: في موضع الحال منها كلها، وقيل: حال من أرضون خاصة. وقال الشاطبي قوله: شذ خبر قوله: والأهلونا وما عطف عليه.
وقيل: خبر عن أرضون خاصة.

(٢) **والسنونا وبابه**: معطوفان على عشرون، وقيل: على أرضون خاصة، وقال الشاطبي؛ مبتدأ محذوف الخبر، أي شذ على حد قولك: زيد قائم وعمرو.
ومثل: منصوب على الحال من فاعل يرد، ومتعلق مثل محذوف.
حين: مضاف إليه.
قد: هنا حرف تقليل.
يريد: فعل مضارع.
ذا: اسم أشارة في موضع رفع على أنه فاعل يرد.
الباب: بالرفع نعت لذا أو عطف بيان له، والتقدير: وقد يرد هذا الباب مثل حين في الإعراب.
وهو: مبتدأ.
عند: متعلق بيطرد.
قوم: مضاف إليه، وجملة:
يطرد: في موضع رفع خبر المبتدأ، والأصل وهو يطرد عند قوم.

مُلْحَق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: عِشْرٌ، وكذلك «أَهْلُونَ» مُلْحَقٌ به؛ لأن مفرده ـ وهو أَهْلٌ ـ ليس فيه الشروط المذكورة؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل، وكذلك «أولو»؛ لأنه لا واحد له من لفظه، و «عَالَمُونَ» جمع عَالَم كرجل اسمُ جنسٍ جامدٌ، وَعِلِّيُّون: اسم لأعْلَى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة؛ لكونه لما لا يعقل، وَأَرَضُون: جمعُ أرْضٍ، وَأَرْضٌ: اسم جنس جامد مؤنث، والسنون: جمع سَنَة، والسنة: اسم جنسٍ مؤنث؛ فهذه كلها مُلْحَقة بالجمع المذكر؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله «وبَابه» إلى باب سَنَة، وهو: كل اسم ثلاثي، حذِفَتْ لامه، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث، وَلم يكسَّر: كمائة ومِئِين وَثُبَةٍ وَثُبِينَ. وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه؛ فإن كُسِّرَ كشَفَةٍ وَشِفَاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً، كظُبَة؛ فإنهم كسَّروهُ على ظُبَاة وَجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وَبالياء نصباً وَجراً، فقالوا: ظُبُونَ، وَظُبِينَ.

وأشار بقوله: «وَمِثْلَ حين قد يرد ذا البابُ» إلى أنَّ سِنِين ونحوه قد تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون؛ فتقول: هذه سِنِينٌ، وَرأيت سِنِيناً، وَمررت بِسِنِين، وَإن شئت حذفت التَّنْوين، وَهو أقل من إثباته، وَاختلف في اطِّراد هذا، وَالصحيحُ أنه لا يَطرد، وأنه مقصور على السماع، وَمنه قولُه ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سِنيناً كسِنِينِ يوسُفَ» في إحدى الروايتين، وَمثله قولُ الشاعر:

٧ ـ دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ؛ فإنَّ سِنِينَهُ ... لَعِبْنَ بِنَا شِيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْداً

---

٧ ـ البيت للصمة بن عبد الله، أحد شعراء عصر الدولة الأموية، وكان الصمة قد هوى ابنة عم له اسمها ريا، فخطبها، فرضي عمه أن يزوجها له على أن يمهرها خمسين من الإبل، فذكر ذلك لأبيه، فساق عنه تسعة وأربعين. فأبى عمه إلا أن يكملها له خمسين وأبى أبوه أن يكملها، ولج العناد بينهما، فلم ير الصمة بداً من فراقهما، فرحل إلى الشام؛ فكان وهو بالشام يحن إلى نجد أحياناً ويذمه أحياناً أخرى، وهذا البيت من قصيدة له في ذلك.

اللغة: «دعاني» أي اتركاني، ويروى في مكانه «ذراني» وهما بمعنى واحد «نجد» بلاد بعينها. أعلاها تهامة واليمن وأسفلها العراق والشام، و «الشيب» ـ بكسر الشين ـ جمع أشيب، وهو الذي وخط الشيب شعر رأسه. و «المرد» ـ بضم فسكون ـ جمع أمرد، وهو من لم ينبت بوجهه شعر.

الإعراب: «دعاني» دعا: فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعل والنون للوقاية، والياء مفعول به، مبني على الفتح في محل نصب «من نجد» جار ومجرور متعلق بدعاني=

[الشاهد فيه إجراءُ السنين مُجْرَى الحينِ، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة].

وَنُــونَ مَــجْـمُـوعٍ وَمَـا بِـهِ الْـتَـحَـقْ فَـافْـتَـحْ، وَقَـلَّ مَـنْ بِـكَـسْـرِهِ نَـطَـقْ[1]

وَنُــونُ مَــا ثُــنِّــيَ وَالـمُـلْـحَـقِ بِـهْ بِـعِـكْـسُ ذَاكَ اسْـتَـعْـمَـلُـوهُ فَـانْـتَـبِـهْ[2]

=«فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «سنينه» سنين: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ـ وهو محل الشاهد ـ وسنين مضاف والضمير العائد إلى نجد مضاف إليه، وجملة «لعبن» من الفعل وفاعله في محل رفع خبر إن «بنا» جار ومجرور متعلق بلعبن «شيبا» حال من الضمير المجرور المحل بالباء في بنا، وجملة «شيبننا» من الفعل وفاعله ومفعوله معطوفة بالواو على جملة لعبن «مرداً» حال من المفعول به في قوله شيبننا.

الشاهد فيه: قوله «فإن سنينه» حيث نصبه بالفتحة الظاهرة، بدليل بقاء النون مع الإضافة إلى الضمير، فجعل هذه النون الزائدة على بنية الكلمة كالنون التي من أصل الكلمة في نحو مسكين وغسلين، ألا ترى أنك تقول: هذا مسكين، ولقد رأيت رجلاً مسكيناً، ووقعت عيني على رجل مسكين، وتقول: هذا الرجل مسكينكم، فتكون حركات الإعراب على النون سواء أضيفت الكلمة أم لم تضف؛ لأن مثلها مثل الميم في غلام والباء في كتاب، ولو أن الشاعر اعتبر هذه النون زائدة مع الياء للدلالة على أن الكلمة جمع مذكر سالم لوجب عليه هنا أن ينصبه بالياء ويحذف النون فيقول «فإن سنيه»، ومثل هذا البيت قول رسول الله ﷺ: «اللهم اجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف».

(١) **ونون**: مفعول مقدم بالفتح.
مجموع: مضاف إليه
وما: اسم موصول معطوف على مجموع.
به: متعلق بالتحق. وجملة.
التحق: صلة الموصول، والعائد إليها الضمير المستتر في التحق، وضمير به يعود إلى مجموع.
بكسره: متعلق بنطق، والضمير يعود إلى نون المجموع والملحق به، وأفرده على إرادة المذكور، وجملة:
نطق: صلة من، وتقدير البيت: فافتح نون مجموع، ونون الذي التحق به، وقلَّ من نطق بكسره.

(٢) **ونون**: مبتدأ.
ما: موصول اسمي في محل جر، بإضافة نون إليه.
ثني: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، يعود إلى ما، وهَو ومرفوعه صلة ما.
والملحق: اسم مفعول مجرور بالعطف على محل ما.
به: متعلق بالملحق، والهاء ترجع إلى ما ثني، وأل في الملحق اسم موصول، واسم المفعول صلتها والعائد إليها مستتر فيه مرفوع على النيابة عن الفاعل.
بعكس: متعلق باستعملوه.
ذاك: مضاف إليه وهو إشارة إلى نون المجموع والملحق به، والكاف من ذاك حرف خطاب، لا موضع لها من الإعراب، وجملة:
=

حَقُّ نونِ الجمعِ وَمَا ألحق به الفتحُ، وقد تُكْسَر شُذوذاً، ومنه قوله:

= **استعملوه**: من الفعل والفاعل والمفعول في موضع رفع خبر نون ما ثني.
فانتبه: فعل أمر وفاعل، ومتعلقه محذوف، وهذه الجملة مستأنفة، وتقدير البيت: ونون الذي ثني، ونون الملحق به استعملوه بعكس ذاك، فانتبه لما استعملوه من الفرق بين النونين. وإفراد الضمير لما سبق ومر.

توضيح حول مذهب النحاة ومذهب ابن مالك في الإعراب:
الحركات عند المصنف صاحب الخلاصة: هي نفس الإعراب لا علامته، لأن كونها إعراباً من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل، لا ينافي أن خصوص إحداها علامة على وجود مطلق الإعراب، من تعليم وجود الكلي بجزئيه، وإن اشتهر على هذا القول أن يقال: مرفوع ورفعه ضمة، لا علامة رفع.
فإن قيل: كان الأولى أن يقول: ارفع برفعة لا بضم، لأنه لقب البناء. أجيب: بأن الخاص بالبناء هو الضم وأخواته، وبالإعراب الرفع وأخواته وأما الضمة فمشتركة بينهما، غاية الأمر أنه تسمح في أن الضم وأخواته، يطلق عند البصريين على حركات الإعراب تسمحا مع القرينة، والمقام هنا قرينة واضحة. وأما عند الإطلاق فلا تنصرف إلاَّ لحركات غير إعرابية؛ كضم البناء. والبنية في حيث وقفل.
وعلى هذا فهي أكثر مورداً من ألقاب الإعراب، ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة وأخواتها فيهما، دون الرفعة وأخواتها.
فائدة: الأكثر في كلا وكلتا مراعاة اللفظ، وبه جاء القرآن نصاً في قوله تعالى: **﴿كلتا الجنتين آتت أكلها، ولم تظلم منه شيئاً﴾**. وأما ضمير خلالهما، فيحتمل رجوعه للجنتين، وإن كان مضافاً إليه، كما يرجع مع كل للمضاف إليه، وقد اجتمعا في قوله يصف فرسين تسابقا:

كلاهما حين جد الجري بينهما ... قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي

فثنى اقلعا، أي: تركا الجري مراعاة للمعنى، وراعى اللفظ في رابي بمعنى منتفخ من التعب.
قال في «المغني»: وقد سُئلت قديماً عن قولك: زيد وعمرو كلاهما قائم، أو قائمان، أيهما الصواب؟ فكتبت أن قدر كلاهما توكيداً فقائمان، لأنه خبر عن المتعاطفين.

إيضاح حول تحريك المبني:
اعلم أن ما بني على السكون من الأفعال والحروف لا يسأل عنه لمجيئه على أصل البناء وهو السكون. ومن الأسماء فيه سؤال واحد، لم بني؟ وما بني على حركة من الأفعال والحروف فيه سؤالان لم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟ ومن الأسماء فيه ثلاثة أسئلة. لم بني؟ ولم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟ وقد علمت أسباب أصل البناء. وأما التحرك فأسبابه خمسة: التقاء الساكنين كأين. وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات، أو عرضة للبدء بها كباء الجر، أو لها أصل في الإعراب كقبل وبعد، أو شابهت المعرب كالماضي المشبه للمضارع. هذا ما ذكروه، ولا يصلح واحد منها سبباً لتحريك هو وهي.
ولكن رأيت نقلاً عن الرضي ما نصه: الصحيح أن الضمير جملة هو وهي كما عليه البصريون. وإنما حركا لتصير الكلمة مستقلة، حتى يصح كونها ضميراً منفصلاً، إذ لولا الحركة لتوهم كونها للإشباع كما ظن الكوفيون.
فهذا سبب سادس. وهو الدلالة على استقلال الكلمة، أو أصالة المحرك. فإن قيل: كيف تعد حركة الساكنين والاتباع من البناء. مع قولهم في تعريفه: وليس إتباعاً ولا تخلصاً من سكونين؟ أجيب: بأن =

٨ ـ عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ ... وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وقوله:

٩ ـ أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ ... أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِينِي؟!

---

٨ ـ هذا البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، من أبيات خاطب بها فضالة العرني، وقبله قوله:

عَرِينٌ مِنْ عُرَيْنَةَ، لَيْسَ مِنَّا ... بَرِئْتُ إِلَى عُرَيْنَةَ مِنْ عَرِينِ

المفردات: «جعفر» اسم رجل من ولد ثعلبة بن يربوع «وبني أبيه» إخوته، وهم عرين وكليب وعبيد. «زعانف» جمع زعنفة ـ بكسر الزاي والنون بينهما عين مهملة ساكنة ـ وهم الأتباع، وفي «القاموس»: «الزعنفة ـ بالكسر والفتح ـ القصير والقصيرة، وجمعه زعانف، وهي أجنحة السمك، وكل جماعة ليس أصلهم واحد» هـ. والزعانف أيضاً: «أهداب الثوب التي تنوس منه، أي تتحرك، ويقال للئام الناس ورذالهم: الزعانف.

الإعراب: «عرفنا» فعل وفاعل «جعفراً» مفعوله «وبني» معطوف على جعفر وبني مضاف وأبي من «أبيه» مضاف إليه، وأبي مضاف وضمير الغائب العائد إلى جعفر مضاف إليه «وأنكرنا» الواو حرف عطف، أنكرنا: فعل وفاعل «زعانف» مفعول به «آخرين» صفة له منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وجملة أنكرنا ومعمولاته معطوفة على جملة عرفنا ومعمولاته.

الشاهد فيه: كسر نون الجمع في قوله «آخرين» بدليل أن القصيدة مكسورة حرف القافية، وقد روينا البيت السابق على بيت الشاهد ليتضح لك ذلك، وأول الكلمة قوله:

أَتُوعِدُنِي وَرَاءَ بَنِي رِيَاحٍ؟ ... كَذَبْتَ؛ لَتَقْصُرَنَّ يَدَاكَ دُونِي

٩ ـ هذان البيتان لسحيم بن وثيل الرياحي، من قصيدة له يمدح بها نفسه ويعرض فيها بالإبيرد الرياحي ابن عمه، وقبلهما:

عَذَرْتُ الْبُزْلَ إِنْ هِيَ خَاطَرَتْنِي ... فَمَا بَالِي وَبَالُ ابْنَيْ لَبُونِ؟

وبعدهما قوله:

=

= محل ما هنا إذا كانا في كلمة واحدة كأين ومنذ للزوم الحركة. وما في التعريف إذا كانا في كلمتين كاضرب الرجل، والحمد لله، بكسر الدال، لأن المقتضى للحركة حينئذٍ مجرد التخلص مثلاً، وهو منتف عند فصلهما، أو أن ما هنا إذا صلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء، وما في التعريف إذ لم يصلح غيرها نحو قل ادعوا: زيد وعمرو، أو مبتدأ فالوجهان: والمختار الإفراد. وعلى هذا فإذا قيل: إن زيداً وعمراً، فإن قيل: كليهما، قيل: قائمان، أو كلاهما فالوجهان. قال الدماميني: ويتعين الإفراد مراعاة للفظ في قوله:

كلانا غني عن أخيه حياته ... ونحن إذا متنا أشد تغانيا

وضابطه: أن ينسب إلى كل منهما حكم الآخر بالنسبة إليه، لا إلى ثالث.

وَمَاذَا تَبْتَغِي الشُّعَرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعِينِ؟

وليس كسرُها لغةً، خلافاً لمن زعم ذلك.

وحَقُّ نون المثنى وَالْمُلْحَق به الكَسْرُ، وَفَتْحُهَا لغةٌ، ومنه قوله:

١٠ ـ عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إلا لَمْحَةٌ وَتَغِيبُ

= أَخُو خَمْسِينَ مُجْتَمِعٌ أَشُدِّي وَنَجَّذَنِي مُدَاوَرَةُ الشُّؤُونِ

المفردات: «يبتغي» معناه يطلب، ويروى في مكانه «يدري» بتشديد الدال المهملة، وهو مضارع أدراه، إذا ختله وخدعه.

المعنى: يقول: كيف يطلب الشعراء خديعتي ويطمعون في ختلي وقد بلغت سن التجربة والاختبار التي تمكنني من تقدير الأمور ورد كيد الأعداء إلى نحورهم؟ يريد أنه لا تجوز عليه الحيلة: ولا يمكن لعدوه أن يخدعه.

الإعراب: «أكل» الهمزة للاستفهام، وكل: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف و «الدهر» مضاف إليه «حل» مبتدأ مؤخر «وارتحال» معطوف عليه «أما» أصل الهمزة للاستفهام، وما نافية، وأما هنا حرف استفتاح «يبقى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر «على» جار ومجرور متعلق بيبقى «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «يقيني» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والنون للوقاية، والياء مفعول به «وماذا» ما: اسم استفهام مبتدأ، وذا: اسم موصول بمعنى الذي في محل رفع خبر «تبتغي» فعل مضارع «الشعراء» فاعله «مني» جار ومجرور متعلق بتبتغي، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بتبتغي، وهو محذوف: أي تبتغيه «وقد» الواو حالية، قد: حرف تحقيق «جاوزت» فعل وفاعل «حد» مفعول به لجاوز، وحد مضاف و «الأربعين» مضاف إليه، مجرور بالياء المكسور ما قبلها تحقيقاً المفتوح ما بعدها تقديراً، وقيل: مجرور بالكسرة الظاهرة؛ لأنه عومل معاملة حين في جعل الإعراب على النون، وسنوضح ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «الأربعين» حيث وردت الرواية فيه بكسر النون كما رأيت أبيات القصيدة؛ فمن العلماء من خرجه على أنه معرب بالحركات الظاهرة على النون على أنه عومل معاملة المفرد من نحو حين ومسكين وغسلين ويقطين، ومنهم من خرجه على أنه جمع مذكر سالم معرب بالياء نيابة عن الكسرة، ولكنه كسر النون، وعليه الشارح هنا.

ونظيره بيت ذي الأصبع العدواني الذي رويناه لك (ص ٦٥) وقول الفرزدق:

مَا سَدَّ حَيٌّ وَلاَ مَيْتٌ مَسَدَّهُمَا إلا الخَلاَئِفُ مِنْ بَعْدِ النَّبِيِّينِ

١٠ ـ البيت لحميد بن ثور الهلالي الصحابي، أحد الشعراء المجيدين، وكان لا يقاربه شاعر في وصف القطاة، وهو من أبيات قصيدة له يصف فيها القطاة، وأول الأبيات التي يصف فيها القطاة قوله: =

وظاهر كلام المصنف ـ رحمهُ الله تعالى ـ أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة، وليس كذلك، بل كَسْرُها في الجمع شاذٌّ وفَتْحَهَا في التثنية لغة، كما قَدَّمْناه، وهل يختص الفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان؛ وظاهر كلام المصنف الثاني.

ومن الفتح مع الألف قولُ الشاعر:

١١ ـ أعْرِفُ مِنْهَا الجِيدَ وَالْعَيْنَانَا ... وَمَنْخِرَيْنِ أشْبَهَا ظَبْيَانَا

= كما انْقَبَضَتْ كَدْرَاءُ تَسْقِي فِرَاخَهَا ... بِشَمْظَةَ رِفْهاً وَالمِيَاهُ شُعُوبُ

غَدَتْ لم تُصَعِّدْ في السماءِ، وَتحتهَا ... إذَا نَظَرتْ أَهْوِيَةٌ ولُهُوبُ

فَجَاءَتْ وَمَا جَاءَ القَطَا، ثم قَلَّصَتْ ... بِمَفْحَصِهَا، وَالوارداتُ تَنُوبُ

اللغة: «الأحوذيان» مثنى أحوذي وهو الخفيف السريع، وأراد به هنا جناح القطاة، يصفها بالسرعة والخفة، و «استقلت» ارتفعت وطارت في الهواء، و «العشية» ما بين الزوال إلى المغرب، و «هي» ضمير غائبة يعود إلى القطاة على تقدير مضافين، وأصل الكلام: فما زمان رؤيتها إلا لمحة وتغيب.

المعنى: يريد أن هذه القطاة قد طارت بجناحين سريعين؛ فليس يقع نظرك عليها حين تهم بالطيران إلا لحظة يسيرة ثم تغيب عن ناظريك فلا تعود تراها، يقصد أنها شديدة السرعة.

الإعراب: «على أحوذيين» جار ومجرور متعلق باستقلت «استقلت» استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود على القطاة التي تقدم وصفها «عشية» ظرف زمان منصوب على الظرفية متعلق باستقات «فما» الفاء عاطفة، ما: نافية «هي» مبتدأ بتقدير مضافين، والأصل: فما زمان مشاهدتها إلا لمحة وتغيب بعدها «إلا» أداة استثناء ملغاة لا عمل لها «لمحة» خبر المبتدأ «وتغيب» الواو عاطفة، وتغيب فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على القطاة، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

الشاهد فيه: فتح نون المثنى من قوله «أحوذيين» وهي لغة، وليست بضرورة؛ لأن كسرها يأتي معه الوزن ولا يفوت به غرض.

١١ ـ البيت لرجل من ضبة كما قال المفضل، وزعم العيني أنه لا يعرف قائله، وقيل: هو لرؤبة، والصحيح الأول، وهو من رجز أوله:

إنَّ لِسَلْمَى عِنْدَنَا دِيوَانَا ... يُخْزِيَ فُلاَناً وَابْنَهُ فُلاَنَا

كَانَتْ عَجُوزاً عُمِّرَتْ زَمَانَاً ... وَهْيَ تَرَى سَيِّئَهَا إحْسَانَا

اللغة: «الجيد» العنق «منخرين» مثنى منخر، بزنة مسجد، وأصله مكان النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف، ويستعمل في الأنف نفسه لأنه مكانه، من باب تسمية الحال باسم محله، كإطلاق لفظ القرية وإرادة سكانها «ظبيان» اسم رجل، وقيل: مثنى ظبي، قال أبو زيد «ظبيان: اسم رجل، أراد أشبها منخري ظبيان»، فحذف، كما قال الله عز وجل: ﴿**واسأل القرية**﴾ يريد «أهل =

وقد قيل: إنه مصنوع(١)؛ فلا يُحْتَجُّ به.

وَمَــا بِــتَــا وَأَلِــفٍ قَــدْ جُــمِــعَــا ... يُكْسَرُ في الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا(٢)

=القرية» اهـ، وتأويل أبي زيد في القرية على أنه مجاز بالحذف، وهو غير التأويل الذي ذكرناه آنفاً.

الإعراب: «أعرف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «منها» جار ومجرور متعلق بأعرف «الجيد» مفعول به لأعرف «والعينانا» معطوف على الجيد منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «ومنخرين» معطوف على الجيد أيضاً، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى «أشبها» أشبه: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل «ظبياناً» مفعول به، منصوب بالفتحة الظاهرة على أنه مفرد كما هو الصحيح، فأما على أنه مثنى فهو منصوب بفتحة مقدرة على الألف كما في قوله «العينانا» السابق، وذلك على لغة من يلزم المثنى الألف، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لمنخرين.

الشاهد فيه: قوله «والعينانا» حيث فتح نون المثنى، وقال جماعة منهم الهروي: الشاهد فيه في موضعين: أحدهما ما ذكرنا، وثانيهما قوله «ظبيانا»، ويتأتى ذلك على أنه تثنية ظبي، وهو فاسد من جهة المعنى، والصواب أنه مفرد، وهو اسم رجل كما قدمنا لك عن أبي زيد، وعليه لا شاهد فيه، وزعم بعضهم أنه نون «منخرين» مفتوحة، وأن فيها شاهداً أيضاً، فهو نظير قول حميد بن ثور «على أحوذيين» الذي تقدم (ش رقم ١٠).

(١) حكى ذلك ابن هشام رحمه الله، وشبهة هذا القيل أن الراجز قد جاء بالمثنى بالألف في حالة النصب، وذلك في قوله «والعينانا» وفي قوله «ظبيانا» عند الهروي وجماعة، ثم جاء به بالياء في قوله «منخرين» فجمع بين لغتين من لغات العرب في بيت واحد، وذلك قلما يتفق لعربي، ويرد هذا الكلام شيئان؛ أولهما: أن أبا زيد رحمه الله قد روى هذه الأبيات، ونسبها لرجل من ضبة، وأبو زيد ثقة ثبت، حتى إن سيبويه رحمه الله كان يعبر عنه في كتابه بقوله «حدثني الثقة» أو «أخبرني الثقة» ونحو ذلك، وثانيهما: أن الرواية عند أبي زيد في نوادره:

وَمَــنْــخِــرَانِ أَشْــبَــهَــا ظَــبْــيَــانَــا

بالألف في «منخرين» أيضاً؛ فلا يتم ما ذكروه من الشبهة لادعاء أن الشاهد مصنوع، فافهم ذلك وتدبره.

(٢) **وما**: موصول اسمي في محل رفع على الابتداء.

بتا: بالقصر للضرورة، متعلق بجمعا.

وألف: معطوف على تا، ونعتهما محذوف.

قد: للتحقيق.

جمعا: فعل ماض مبني للمفعول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ما، وجملة قد جمعا صلة ما وألف جمعا للإطلاق.

يكسر: فعل مضارع مبني للمجهول، ومرفوعه مستتر فيه يعود إلى ما عاد إليه مرفوع جمع.

في الجر وفي النصب: متعلقان بيكسر.

معاً: منصوب على الحال، وجملة يكسر ومتعلقه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو ما والتقدير: والذي جمع بألف وتاء مزيدتين يكسر في الجر والنصب معاً.

لما فَرَغَ من الكلام على الذي تَنوب فيه الحروفُ عن الحركات شَرَعَ في ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قسمان؛ أحدهما: جمعُ المؤنثِ السالم، نحو: مُسْلِمَاتٍ، وقيدنا بـ «السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو: ما لم يَسْلم فيه بنَاءُ الواحد، نحو: هُنُود، وأشار إليه المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ بقوله: «وما بِتَا وألفٍ قَدْ جُمعَا» أي جمع بالألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو: «قُضاة»؛ فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ، بل هي منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء؛ لأن أصله قُضَيَةٌ، ونحو: «أبيات» فإنَّ تاءهُ أصلية، والمراد [منه] ما كانت الألف والتاء سبباً في دَلاَلَته على الجمع، نحو: «هِنْدَاتٍ»؛ فاحترز بذلك عن نحو: «قُضَاةٍ، و«أبْيَاتٍ»؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِسٌ بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصِّيغَةِ، فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل «قُضَاةٍ» و«أبْيَاتٍ» وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول: بألف وتاء مزيدتين؛ فالباء في قوله «بتا» متعلقة بقوله: «جُمِع».

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، نحو: «جاءَني هِنْدَاتٌ، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ، ومَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ» فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة، وزعم بعضُهم أنه مبنيٌّ في حالة النصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه.

كَذَا أُولاتُ، والّذِي اسْمَا قَد جُعِلْ ـ كأذْرِعَاتٍ ـ فِيهِ ذَا أيْضاً قُبِلْ[١]

أشار بقوله: «كذا أولات» إلى أن «أولات» تجري مَجْرَى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكَسْرَة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي مُلْحَقة به، وذلك لأنها لا مفرد لها من لفظها.

---

(١) **كذا**: خبر مقدم.
أولات: مبتدأ مؤخر.
والذي: مبتدأ أول.
اسما: مفعول ثانٍ بجعل.
قد: للتحقيق هنا.
جعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مفعول جعل الأول، مستتر فيه، وتقدم مفعوله الثاني عليه، وجملة قد جعل، اسماً صلة الذي.
كأذرعات: خبر مبتدأ محذوف تقديره: وذلك كأذرعات.
فيه: متعلق بقبل.
ذا: اسم إشارة مبتدأ ثانٍ ونعته محذوف.
أيضاً: مفعول مطلق، وهو مصدر. آض، بمعنى عاد.
قبل: بالياء مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ذا، وهو ومرفوعه خبر ذا، وخبره خبر الذي، وجملة كأذرعات مع مبتدئه معترضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: والذي قد جعل اسما هذا الإعراب قبل فيه أيضاً وذلك كأذرعات.

ثم أشار بقوله: «والذي اسما قد جعل» إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحقِ به، نحو: «أذْرِعَاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ أذْرِعَاتٍ، ومَرَرْتُ بِأَذْرِعَاتٍ»، هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران؛ أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويُزَال منه التنوينُ، نحو: هذه أذرعاتُ، ورأيت أذْرِعَاتِ، ومررْتُ بأذرعاتِ. والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأَذرعاتَ»، ويُرْوَى قولُه:

١٢ ـ تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أذْرِعَاتٍ، وَأَهْلُهَا ... بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

---

١٢ ـ البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي، من قصيدة مطلعها:

أَلاَ عِمْ صَبَاحاً أيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي ... وَهَلْ يَعِمَنْ مَنْ كَانَ في الْعُصُرِ الْخَالِي

اللغة: «تنورتها» نظرت إليها من بعد، وأصل التنور: النظر إلى النار من بعد، سواء أراد قصدها أم لم يرد، و «أذرعات» بلد في أطراف الشام، و «يثرب» اسم قديم لمدينة الرسول ﷺ «أدنى» أقرب «عال» عظيم الارتفاع والامتداد.

الإعراب: «تنورتها» فعل وفاعل ومفعول به «من» حرف جر «أذرعات» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، إذا قرأته بالجر منوناً أو من غير تنوين، فإن قرأته بالفتح قلت: وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث، والجار والمجرور متعلق بتنور «وأهلها» الواو للحال، وأهل: مبتدأ، وأهل مضاف والضمير مضاف إليه «بيثرب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال «أدنى» مبتدأ، وأدنى مضاف ودار من «دارها» مضاف إليه، ودار مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «نظر» خبر المبتدأ «عال» نعت لنظر.

الشاهد فيه: قوله «أذرعات» فإن أصله جمع، كما بينا في تقدير بيت الناظم، ثم نقل فصار اسم بلد فهو في اللفظ جمع، وفي المعنى مفرد، ويروى في هذا البيت بالأوجه الثلاثة التي ذكرها الشارح: فأما من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة: إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم، وعلى هذا لا يحذف التنوين ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع صرفها؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم المبرد والزجاج ـ فقد لاحظوا فيه أمرين: أولهما أنه جمع بحسب أصله، وثانيهما: أنه علم على مؤنث، فأعطوه من كل جهة شبهاً؛ فمن جهة كونه جمعاً نصبوه بالكسرة عن الفتحة، ومن جهة كونه علم مؤنث حذفوا تنوينه، وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين ـ وهم جماعة منهم سيبويه وابن جني ـ فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط، وهي أنه علم مؤنث.

بكسر التاء منونة المذهب الأول، وبكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أَلْ» رَدِفْ[١]

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما ناب فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الاسم الذي لا ينصرف، وحكمه أنه يرفع بالضمة، نحو: «جاءَ أَحْمَدُ» وينصب بالفتحة، نحو: «رأيت أَحْمَدَ» ويجر بالفتحة أيضاً، نحو: «مررت بأَحْمَدَ»، فنابت الفتحة عن الكسرة. هذا إذا لم يُضَفْ أو يقع بعد الألف واللام: فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررت بأَحْمَدِكُمْ» وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ، نحو: «مررت بالأحمَدِ»[٢]؛ فإنه يجر بالكسرة[٣].

---

(١) **وجر**: بضم الجيم فعل أمر، ويحتمل أن يكون ماضياً مبنياً للمجهول، والأول أنسب بما بعده.
بالفتحة: متعلق بجر على الاحتمالين.
ما: موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بجر على الاحتمال الأول، وفي موضع رفع على النيابة عن الفاعل، على الاحتمال الثاني، والمنعوت بها محذوف.
لا: نافية.
ينصرف: فعل مضارع وفاعله مستتر فيه، وجملة لا ينصرف صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في ينصرف.
ما: مصدرية ظرفية.
لم: حرف نفي وجزم.
يضف: بالبناء للمجهول، صلة ما المصدرية.
أويك: عاطف ومعطوف على يضف، وأصل يك، يكون، حذفت الضمة للجازم، والواو لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف.
بعد: متعلق خبر يك، واسمها مستتر فيها جوازاً.
أل: مضاف إليه.
ردف: فعل ماض وفاعله مستتر فيه، وهو وضمير يضف ويك راجعة إلى ما لا ينصرف. والأفصح في ردف، كسر الدال لا فتحها، وهو فعل متعد إلى واحد، بمعنى تبع، ومفعوله ضمير محذوف راجع إلى أل، وجملة ردف في موضع الحال من اسم يك على إضمار قد، وتقدير البيت: وجر بالفتحة الاسم الذي لا ينصرف مدة عدم إضافته أو مدة كونه مستقراً بعد أل، حال كونه قد ردفها. أي: تبعها.

(٢) قد دخلت أل على العلم إما للمح الأصل وإما لكثرة شياعه بسبب تعدد المسمى بالاسم الواحد وإن تعدد الوضع، وقد أضيف العلم لذلك السبب أيضاً؛ فمن أمثلة دخول أل على العلم قول الراجز:

بَاعَدَ أمّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

ومن أمثلة إضافة العلم قول الشاعر:

عَلاَ زَيْدُنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ بِأَبْيَضَ مَاضِي الشَّفْرَتَيْنِ يَمَانِ

(٣) سواء أكانت «أل» معرفة، نحو «الصلاة في المساجد أفضل منها في المنازل» أو موصولة كالأعمى=

وَٱجْعَلْ لَنَحْوِ «يَفْعَلاَنِ» النُّونَا رَفْعاً، وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَا[١]
وَحَذْفُهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَه[٢]

لما فرغ من الكلام على ما يُعْرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ؛ فأشار بقوله «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين: سواء كان في أوله الياء، نحو «يَضْرِبَانِ» أو التاء، نحو: «تَضْرِبَانِ» وأشار بقوله: «وَتَدْعِينَ» إلى كل فعل اتصل به ياءُ مخاطبةٍ، نحو: «أنْتِ تضْرِبِينَ» وأشار بقوله: «وَتَسْأَلُونَ» إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع، نحو: «أنْتُمْ تَضْرِبُونَ» سواء كان في أوَّلِهِ التاءُ كما مُثِّلَ، أو الياء، نحو: «الزَّيْدُونَ يَضْرِبُون».

فهذه الأمثلة الخمسة ـ وهي: يَفْعَلاَنِ، وَتَفْعَلاَنِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ ـ تُرْفَعُ بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها؛ فنابت النونُ فيه عن الحركة التي هي الضمة، نحو «الزَّيْدَانِ يَفْعَلاَنِ». فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت

= والأصم، واليقظان، أو زائدة كقول ابن ميادة يمدح الوليد بن يزيد:

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكاً شَدِيداً بِأَعْبَاءِ الْخِلاَفَةِ كَاهِلُه

فإن الاسم مع كل واحد منها يجر بالكسرة.

(١) **واجعل**: فعل أمر وفاعل.
لنحو: متعلق باجعل.
يفعلان: مضاف إليه.
النونا: مفعول أول باجعل، والألف للإطلاق.
رفعا: مفعول ثان باجعل، على تقدير مضاف.
وتدعين وتسألونا: معطوفان على يفعلان، وتقدير البيت: واجعل النون علامة رفع لنحو يفعلان وتدعين وتسألونا، والألف للإطلاق.

(٢) **وحذفها**: مبتدأ.
للجزم: متعلق بسمه
والنصب: معطوف على الجزم.
سمه: بكسر السين، بمعنى علامه، خبر حذفها، والتقدير: وحذفها أي النون علامة للجزم والنصب.
كلم: الكاف جارة لقول محذوف، ولم حرف جزم.
تكوني: مضارع كان الناقصة، وياء المخاطبة اسمه، وهو مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون.
لترومي: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون.
مظلمه: بفتح اللام على القياس، والأكثر الكسر، مفعول ترومي، وترومي ومفعوله في موضع نصب خبر تكوني، وتكوني وخبرها في موضع نصب بالقول المحذوف، والقول ومقوله في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: لم تكوني إلى آخر الإعراب.

النون؛ وتنصب وتجزم بحذفها؛ نحو: «الزَّيْدانِ لَنْ يَقُومَا، وَلَمْ يَخْرُجَا» فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النون من «يقوما، ويخرجا» ومنه قوله تعالى: **﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ﴾**.

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأَسْمَاءِ مَا ... كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا[1]

فَالأَوَّلُ الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا ... جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا[2]

وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ ... وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيضاً يُجَرْ[3]

---

(١) **وسم**: فعل أمر من سمي المتعدي إلى اثنين.
معتلا: مفعول سم الثاني.
من **الأسماء**: متعلق بحال محذوفة من ما.
ما: موصول اسمي في موضع نصب على أنه المفعول الأول لسم.
كالمصطفى: صلة ما.
والمرتقي: بكسر القاف، معطوف على المصطفى
مكارما: جمع مكرمة، مفعول المرتقى، أو حال منه على تقدير مضاف فيهما، والتقدير على الأول، درج مكارم، وعلى الثاني: ذا مكارم، أو تمييز محول عن الفاعل، والأصل المرتقية مكارمه. أو منصوب على الظرفية مجازاً كأنه ارتقى بنفس المكارم، أو مفعول لأجله أي: لأجل المكارم. وتقدير البيت: وسم الذي استقر **كالمصطفى** والمرتقى مكارماً حال كونه كائناً من الأسماء معتلاً ففيه تقديم المفعول الثاني على الأول، وتقديم الحال على صاحبها، وكلاهما جائز.

(٢) **فالأول**: مبتدأ أول.
الإعراب: مبتدأ ثانٍ.
فيه: متعلق بقدر، وجملة:
قدراً: بالبناء للمجهول، خبر المبتدأ الثاني، والعائد إليه الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل بقدر، أو المبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بفي.
جميعه: توكيد للإعراب: والأصل: فالأول الإعراب **جميعه** قدر فيه. ففصل بين التوكيد والمؤكد بالمعمول، على حد قوله تعالى: **﴿ولا يحزن ويرضين بما آتيتهن كلهن﴾**. ويجوز أن يكون جميعه توكيداً للضمير المستتر في قدر، وعلى هذا فلا فصل.
وهو الذي: مبتدأ وخبر وجملة:
قد قصرا: بالبناء للمجهول، وهو صلة الذي، والألف للإطلاق.

(٣) **والثان منقوص**: مبتدأ وخبر.
ونصبه ظهر: مبتدأ وخبر.
ورفعه ينوى: مبتدأ وخبر.
كذا: متعلق بيجر.
أيضاً: مفعول مطلق.
يجر: فعل مضارع مبني للمجهول.

شَرَعَ في ذكر إعراب المعتلِّ من الأسماء والأفعال، فذكَرَ أن ما كان مثل «الْمُصَطَفى، وَالْمُرْتَقِي» يسمى معتلاً، وأشار «بالْمُصطَفى» إلى ما في آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلها فتحة، مثل «عَصاً، وَرَحًى»، وأشار «بِالْمُرْتَقِي» إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها، نحو «الْقَاضي، والدَّاعِي».

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ: الرفعُ، والنصب،والجرُّ، وأنه يسمى المقصور؛ **فالمقصور هو**: الاسم المعرب الذي في آخره ألفٌ لازمةٌ، فاحترز بـ «الاسم» من الفعل، نحو: يَرْضَى، وبـ «الْمُعربِ» من المبنى، نحو: إذَا، وبـ «الألف» من المنقوص، نحو: الْقَاضي كما سيأتي، وبـ «ملازمة» من المثَنَّى في حالة الرفع، نحو: الزَّيْدَانِ؛ فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياءً في الجر والنصب، نحو: [رأيتُ] الزَّيْدَيْنِ.

وأشار بقوله «والثانِ منقوص» إلى الْمُرْتَقِي؛ **فالمنقوصُ هو**: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو: اَلْمُرتَقِي؛ فاحترز بـ «الاسم» عن الفعل نحو: يَرْمِي، وبـ «المعرب» عن المبني، نحو: الّذِي، وبقولنا «قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون، نحو: ظَبْيٌ وَرَمْيٌ؛ فهذا معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيح: في رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب، نحو «رَأَيْتُ الْقَاضيَ»، وقال الله تعالى: **﴿يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ﴾** ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والْجَرُّ لثقلهما على الياء نحو «جَاءَ الْقَاضِي، ومَرَرْتُ بالْقَاضي»؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرة على الياء، وعلامة الجر كسرةٌ مقدرة على الياء.

وعُلِمَ مِمَّا ذكر أن الاسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة، نعم إن كان مبنِيًا وُجِد ذلك فيه، نحو هُوَ، ولم يوجد ذلك في المعرب إلاَّ في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو حموه، فوه وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين؛ أحدهما: ما سمي به من الفعل، نحو يَدْعُو، ويَغْزُو، والثاني: ما كان أعجمياً، نحو سَمَنْدُو، وَقَمْنُدو.

وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ، أَلِفْ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ[1]

(١) **وأي فعل**: قال المكودي: شرط، وهو مبتدأ وكان بعده مقدرة، ويحتمل أن تكون شأنية.
آخر منه ألف: جملة من مبتدأ وخبر، مفسرة للضمير المستكن في كان الشأنية المقدرة، ويحتمل أن تكون ناقصة، وآخر منه اسمها، وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة.
أو واو أو ياء فمعتلا: الفاء جواب الشرط، ومعتلا حال من الضمير في عرف مقدم على عامله، وفي=

أشار إلى أن المعتلَّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو وقبلها ضمة، نحو

= **عرف**: ضمير مستتر عائد على فعل. وفيه أمور:

الأول: لم يذكر خبر أي، الواقعة مبتدأ ما هو، وفي خبر أسماء الشرط الواقعة مبتدأ خلاف، والأصح أنه جملة الشرط، وقيل: هي وجملة الجواب، وقيل: جملة الجواب فقط.

فعلى الأصح يشكل كان المقدرة شأنية، لأن خبرها يجب أن يكون جملةً مشتملةً على رابط يعود إلى اسمها، وضمير منه إن عاد على اسم كان، بقي المبتدأ بلا رابط، وإن عاد إلى المبتدأ، بقي اسم كان بلا عائد.

الثاني أن قوله: «وجملة آخر منه ألف مفسرة» ربما يفهم منه أنه لا محل لها، مع أن محلها بالنصب على أنها خبر لكان المقدرة، وكذا كل جملة وقعت خبراً عن ضمير الشأن في الأصل أو في الحال، لها محل، لأنها عمدة.

أما التفسيرية التي لا محل لها فهي واقعة فضلة.

الثالث: أن قوله: ويحتمل أن تكون ناقصة، وربما يشعر بأنها على الاحتمال الأول تامة، ويؤيده بأنه لم يتعرض لخبرها، بل اقتصر على قوله: مفسرة للضمير مع أنهما لا يختلفان إلاَّ في مجرد التسمية.

الرابع: إنه لم يتعرض لاعراب قوله: أو واو أو ياء ولا يخلو إما أن يكونا مرفوعين في جميع النسخ أو منصوبين كذلك، أو مرفوعين في بعض النسخ، ومنصوبين في بعضها، فإن كان الأول، نافى الاحتمال الثاني، إذ لا يعطف مرفوع على منصوب، وإن كان الثاني، نافى الاحتمال الأول، إذ لا يعطف منصوب على مرفوع، وإن كان الثالث، ففي نسخ، الرفع يتعين الأول، وفي نسخ: النصب يتعين الثاني لا يقال على تقدير نصبهما يجيء الاحتمالان أيضاً، لأن كان إذا، كانت شأنية، فالعطف على محل جملة خبرها وإن كانت غير ذلك، فالعطف على لفظ خبرها، لأنا نقول: على تقدير أن تكون شأنية، يتعذر العطف على جملة خبرها، لأن خبرها خبر ضمير الشأن وهو لا يكون إلاَّ جملة، فكذلك ما عطف عليه.

الخامس: إن قوله: وقف عليه بالسكون، على لغة ربيعة، ليس بمخلص. والأجود أن يقول: وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة، لأنهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الألف.

السادس: إن قوله: والفاء جواب الشرط، موهم أن الجواب نفس الفاء، وإنما الجواب الجملة التي بعدها لا الفاء. والتحرير أن يقال: الفاء رابطة لجواب الشرط.

كما نبه عليه ابن هشام في «قواعده»، وأفاد في «إعراب بانت سعاد»: أن الفاء جيء بها لمجرد السببية، والربط لا للعطف، إذ لو كانت عاطفة كان ما بعدها شرطاً، واحتيج للجواب.

السابع: أنه أجمل القول في دخول الفاء على معمول الجواب، والجواب ماض مثبت، وتفصيله: أن الجواب إن كان مستقبل المعنى، والشرط مسبباً عن فعل الشرط، نحو إن جاء زيد أكرمته، فلا تدخله الفاء. وإلاَّ فإن كانت مقدرة قبله دخلت الفاء، كقوله تعالى: **﴿إن كان قميصه قد من قبل فصدقت﴾**. أي: فقد صدقت.

قال الشاطبي: ودليل كونه على تقدير: قد أنه ماض في المعنى، ولأن الصدق ليس مسبباً عن كون القميص قد قد من قبل.

وقال ابن خروف: إن مثل ذلك على إضمار مبتدأ والجملة جواب الشرط لا الماضي وحده.

الثامن: أن قوله: وكان بعده مقدرة، مخالف لما أصلوه من أنه لا يحذف الفعل بعد شيء من أدوات الشرط غير أن ولو، إلاَّ إذا كان مفسراً بفعل بعده. نص عليه ابن هشام في «شرح بانت سعاد». =

يَغْزُو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يَرْمِي، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يَخْشَى.

فَالأَلِفَ آنْوِ فِيهِ غَيْرَ الجَزْمِ ... وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي[1]

وَٱلرَّفْعَ فِيهِمَا آنْوِ، وَٱحْذِفْ جَازِمَا ... ثَلاثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْماً لازِمَا[2]

= **التاسع**: إنه أعرب معتلاً هنا حالاً، وخالف في جمع التكسير، فأعرب جمعاً في قوله: جمعاً لفعلة، عرفت مفعولاً ثانياً لعرف.

العاشر: إن قوله: وآخر منه، ألف مبتدأ وخبر، ولم يعين المبتدأ من الخبر، أهو على الترتيب أم لا؟

وقال الشاطبي: آخر مبتدأ خبره ألف، وصح الابتداء بالنكرة لاختصاصها بالمجرور بعدها، وتقدير البيت: وأي فعل كان آخر منه ألف، أو واو، أو ياء، فقد عرف، أي فهو قد عرف حال كونه معتلاً، ويحتمل أن يكون عرف مضمناً معنى سمي، فعلى هذا نائب الفاعل المستتر فيه مفعوله الأول ومعتلاً مفعوله الثاني مقدم عليه، والتقدير: فقد سمي معتلاً.

(١) **فالألف**: مفعول فيه بفعل مقدر على معنى في على سبيل التوسع والاشتغال، والتقدير: انو في الألف، انو في، فحذف الجار، فانتصب الاسم بعده، ولم يجز ذكر الفعل استغناء عنه بمفسره.

أنو: بكسر الواو، أمر من نوى، بمعنى قصد.

فيه: متعلق بانو.

غير: مفعول به لانو.

الجزم: مضاف إليه.

وابد: بكسر الدال، بمعنى أظهر، فعل أمر، وفاعله معطوف على انو.

نصب: مفعول وأبد.

ما: موصول اسمي في محل جر بإضافة نصب إليه جارية على موصوف محذوف.

كيدعو: في موضع جر صلة ما فهو متعلق بمحذوف.

يرمي: معطوف على يدعو بإسقاط العاطف، والتقدير: وأبد نصب الفعل الذي استقر كيدعو ويرمي.

(٢) **والرفع**: مفعول مقدم بانو.

فيهما: متعلق بانو.

انو: فعل أمر من نوى.

واحذف: فعل أمر وفاعل.

جازماً: حال من فاعل احذف.

ثلاثهن: يحتمل أن يكون منصوباً بأيا حذف والضمير المضاف إليه إما عائد على الأفعال الثلاثة على حذف مضاف أي: واحذف أواخر ثلاثهن أو إلى الأحرف الثلاثة، الواو والألف والياء، فلا حذف، ومعمول جازماً محذوف، أي: جازماً الأفعال، ويحتمل أن يكون ثلاثهن منصوباً بجازماً، ومعمول احذف محذوف: أي احذف أحرف العلة حال كونك جازماً ثلاثهن، والضمير المضاف إليه يتعين على هذا، أن يعود إلى الأفعال الثلاثة.

تقض: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، إمَّا بنفس الطلب، أو على أنه جواب لشرط مقدر على اختلاف الرأيين.

حكماً: يحتمل أن يكون مفعولاً به بناء على أن تقضي بمعنى تؤدي، ويحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً بناءً على أن تقضي، بمعنى تحكم، على حد قعدت جلوساً.

لازماً: نعت لحكماً.

ذكرَ في هذين البيتين كيفيةَ الإعراب في الفعل المعتل؛ فذكر أن الألف يُقَدَّر فيها غيرُ الجزم ـوهو الرفع والنصب ـ نحو ـ «زَيْدٌ يَخْشَى» فيخشى: مَرْفُوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ ضمةٌ مقدرة على الألف، و «لَنْ يَخْشَى» فيخشى: منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف، وأما الجزمُ فيظهر؛ لأنه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ، نحو «لَمْ يَخْشَ».

وأشار بقوله: «وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي» إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو: «لَنْ يَدْعُو، ولَنْ يَرْمِيَ».

وأشار بقوله: «وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي» إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو: «لَنْ يَدْعُو، وَلَنْ يَرْمِيَ».

وأشار بقوله: «وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ» إلى أن الرفع يُقَدَّر في الواو والياء، نحو: «يَدْعُو، ويَرْمِي» فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء.

وأشار بقوله: «وَاحْذِفْ جازِماً ثَلاثَهُنَّ» إلى أن الثلاث ـ وهي الألف، والواو، والياء ـ تُحْذَف في الجزم، نحو: «لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَرْمِ» فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحَاصِلُ ما ذكره: أن الرفع يُقَدَّر في الألف والواو والياء، وأن الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو، ويُقَدَّر في الألف.

النكرة والمعرفة

نَــكِــرَةٌ: قَــابِــلُ أَلْ، مُــؤَثِّــرَا، أَوْ وَاقِــعٌ مَــوْقِــعَ مَــا قَــدْ ذُكِــرَا(١)

النكرة: ما يقبل «أل» وتؤثِّر فيه التعريفَ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل «أل» فمثالُ ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريفَ «رَجُلٌ» فتقول: الرجل، واحترز بقوله «وتؤثر فيه التعريفَ» مما يقبل «أل» ولا تؤثر فيه التعريف، كَعَبَّاس علماً؛ فإنك تقول فيه: العَبَّاس، فتُدْخِلُ عليه «أل» لكنها لم تؤثر فيه التعريف؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها [عليه] ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل «أل» ذُو: التي بمعنى صاحب، نحو «جَاءَنِي ذُو مَالٍ» أي: صاحِبُ مال، فَذُو: نكرةٌ، وهي لا تقبل «أل» لكنها واقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل «أل» نحو: الصاحب.

وَغَــيْــرُهُ مَــعْــرِفَــةٌ: كَــهُــمْ، وَذِي وَهِــنْــدَ وَابْــنِــي، وَالْــغُــلَامِ، وَالَّــذِي(٢)

---

(١) **نكرة**: مبتدأ، وسوغ ذلك كونها في معرض التقسيم أو كونها جارية على موصوف محذوف، تقديره: اسم نكرة.
قابل: خبر المبتدأ، ولم يقل: قابلة، ليطابق المبتدأ في التأنيث لأن وصفي النكرة والمعرفة قائمان بالاسم وهو مذكر، كما تقول: العلامة حاضر. ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخراً، ونكرة خبراً مقدماً.
أل: في موضع جر بإضافة قابل إليه، من إضافة الوصف إلى مفعوله.
مؤثراً: حال من أل.
أو واقع: معطوف على قابل.
موقع: مفعول به، على حد قوله تعالى: ﴿**وإنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع**﴾. قال الهواري: ولا يصح أن يكون مفعولاً مطلقاً، لأن المعنى أن يقع في محله، لا أن يقع وقوعاً كوقوعه، إذ لو كان كذلك لدخلت أل عليه نفسه.
ما: موصول اسمي في محل جر بإضافة موقع إليه، وجملة:
قد ذكرا: بالبناء للمجهول صلة، والعائد إليها الضمير المستتر في ذكر القائم مقام الفاعل، والألف للإطلاق.

(٢) **وغيره**: مبتدأ، والمضاف إليه ضمير يعود إلى النكرة الواقعة على الاسم، أو إلى المنكر المستفاد من نكرة، أو إلى المذكور من حد النكرة، والأول أولى.
معرفة خبر المبتدأ، وتأنيث معرفة لفظي، والمدلول مذكر.
كهم: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كهم.
وذي، وهند، والغلام، والذي: معطوفات على هم.

أي: غيرُ النَّكِرَةِ المعرفَةُ، وهي ستة أقسام: المضمر كَهُمْ، واسم الإشارة كَذِي، والعَلَمُ كَهِنْدَ، والمُحَلّى بالألف واللام كَالغُلاَم، والموصولُ كَالّذِي، ومَا أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ منها كأبْنِي، وسنتكلم على هذه الأقسام.

الضمير

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ ـ كَأَنْتَ، وَهُوَ ـ سَمّ بِالضَّمِيرِ[١]

يُشِيرُ إلى أن الضمير: مَا دَلَّ على غَيْبَةٍ كَهُوَ، أو حُضُورٍ، وهو قسمان: أحدهما؛ ضميرُ المخاطَبِ، نحو أنْتَ، والثاني؛ ضميرُ المتكلم، نحو أَنَا.

وَذُو اتّصَالٍ مِنْهُ مَا لاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إِلاَّ اخْتِيَاراً أَبَدَا[٢]

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ «ابْنِي أَكْرَمَكْ» وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكْ»[٣]

---

(١) **فما**: اسم في موضع نصب على أنه مفعول أول بسم.
لذي: متعلق باستقر محذوفاً صلة ما، واللام مكسورة جارة ذي بمعنى صاحب.
غيبة: بفتح العين مضاف إليه.
أو حضور: معطوف على غيبة
كأنت: في موضع الحال من ما.
وهو: معطوف على أنت.
سم: فعل أمر من سمى المتعدي لاثنين، إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بالباء تارة، وبعدهما أخرى، تقول: سميت ابني زيداً وبزيد.
وبالضمير: مفعول سم الثاني، جاء مقروناً بالباء، والتقدير: سم الاسم الذي استقر لصاحب غيبة أو حضور، بالضمير في حالة كونه مشابهاً أنت وهو.

(٢) **وذو**: مبتدأ.
اتصال: مضاف إليه.
منه: في موضع النعت لاتصال، والهاء في منه للضمير.
ما: موصول اسمي في محل رفع على أنه خبر ذو اتصال، وهي جارية على موصوف محذوف.
ما لا: نافية، وجملة:
يبتدأ: بالبناء للمجهول صلة ما، والعائد إليها محذوف والضمير المرفوع بالنيابة عن الفاعل مستتر في يبتدأ.
ولا يلي: فعل وفاعل والجملة معطوفة على لا يبتدأ.
إلاّ: مفعول يلي.
واختياراً: منصوب بنزع الخافض.
أبداً: منصوب على الظرفية الزمانية، وتقدير البيت: وصاحب اتصال من الضمير الذي لا يبتدأ به، ولا يلي إلاّ بالاختيار أبداً.

(٣) **كالياء**: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كالياء.
والكاف: معطوف على الياء.

الضميرُ البارِزُ ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومِنْفَصِل؛ فالمتصل هو: الذي لا يُبْتَدَأ به كالكاف من «أكْرَمَكَ» ونحوه، ولا يقع بعد «إلاّ» في الاختيار؛ فلا يقال: مَا أكْرَمْتُ إلاّكَ، وقد جاء شذوذاً في الشعر، كقوله:

١٣ ـ أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ عَلَيَّ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إلاّهُ نَاصِرُ

وقوله:

---

١٣ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف لها قائل.

اللغة: «أعوذ» ألتجيء وأتحصن، و «الفئة» الجماعة، و «البغي» العدوان والظلم، و «عوض» ظرف يستغرق الزمان المستقبل مثل «أبداً» إلا أنه مختص بالنفي، وهو مبني على الضم كقبل وبعد.

المعنى: إني ألتجيء إلى رب العرش وأتحصن بحماه من جماعة ظلموني وتجاوزوا معي حدود النصفة: فليس لي معين ولا وزر سواه.

الإعراب: «أعوذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «برب» جار ومجرور متعلق بأعوذ، ورب مضاف و «العرش» مضاف إليه من «فئة» جار ومجرور متعلق بأعوذ «بغت» بغى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى فئة، والتاء للتأنيث، والجملة في محل جر صفة لفئة «علي» جار ومجرور متعلق ببغى «فما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عوض» ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بناصر الآتي «إلاه»، إلا: حرف استثناء، والهاء ضمير وضع للغائب، وهو هنا عائد إلى رب العرش، مستثنى مبني على الضم في محل نصب «ناصر» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «إلاه» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا، وهو شاذ لا يجوز إلا في ضرورة الشعر، إلا عند ابن الأنباري ومن ذهب نحو مذهبه؛ فإن ذلك عندهم سائغ جائز في سعة الكلام، ولك عندهم أن تحذو على مثاله.

= **من ابني**: حال من الياء.

أكرمك: بإسقاط العاطف، حال من الكاف على طريق اللف والنشر على الترتيب، والأصل؛ كالياء حال كونها من ابني، وكالكاف حال كونها من أكرمك.

والياء والها: معطوفان على الياء المجرورة بالكاف.

من سليه: في موضع الحال من الياء والهاء، وسليه فعل أمر، وياء المخاطبة فاعله، وهاء الغيبة مفعوله الأول.

ما: موصول اسمي مفعوله الثاني، وجملة:

ملك: صلة ما، والعائد محذوف، والتقدير: والياء والهاء حال كونهما كائنين من سليه الذي ملكه. ويحتمل أن يكون ما موصولاً حرفياً والتقدير: سليه ملكه.

١٤ ـ وَمَا عَلَيْنَا ـ إذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ـ   أنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إلاّكِ دَيَّارُ

١٤ ـ وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «وما علينا» يروى في مكانه «وما نبالي» من المبالاة بمعنى الاكتراث بالأمر والاهتمام له والعناية به، وأكثر ما تستعمل هذه الكلمة بعد النفي كما رأيت في بيت الشاهد، وقد تستعمل في الإثبات إذا جاءت معها أخرى منفية، وذلك كما في قول زهير ابن أبي سلمة المزني:

لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أمِّ أوْفَى   وَلٰكِنْ أُمُّ أوْفَى لاَ تُبَالِي

و «ديار» معناه أحد، ولا يستعمل إلا في النفي العام، تقول: ما في الدار من ديار، وما في الدار ديور، تريد ما فيها من أحد، قال الله تعالى؛ **﴿وقال نوح رب لا تذر عى الأرض من الكافرين دياراً﴾** يريد لا تذر منهم أحد، بل استأصلهم وأفنهم جميعاً.

المعنى: إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك، يريد أنها هي وحدها التي يرغب في جوارها ويسر له.

الإعراب: «وما» نافية «نبالي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «إذا» ظرف متضمن معنى الشرط «ما» زائدة «كنت» كان الناقصة واسمها «جارتنا» جارة: خبر كان، وجارة مضاف ونا: مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل جر بإضافة إذا إليها «أن» مصدرية «لا» نافية «يجاورنا» يجاور: فعل مضارع منصوب بأن، ونا: مفعول به ليجاور «إلاك» إلا: أداة استثناء، والكاف مستثنى مبني على الكسر في محل نصب، والمستثنى منه ديار الآتي «ديار» فاعل يجاور، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به لنبالي، ومن رواه «وما علينا» تكون ما نافية أيضاً، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وأن المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع مبتدأ مؤخراً، ويجوز أن كون ما استفهامية بمعنى النفي مبتدأ، وعلينا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر؛ والمصدر المؤول من أن وما دخلت عليه منصوب على نزع الخافض، وكأنه قد قال: أي شيء كائن علينا في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت جارتنا، ويجوز أن تكون ما نافية، وعلينا؛ متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والمصدر منصوب على نزع الخافض أيضاً والتقدير على هذا: وما علينا ضرر في عدم مجاورة أحد لنا إذا كنت أنت جارتنا.

الشاهد فيه: قوله «إلاك» حيث وقع الضمير المتصل بعد إلا شذوذاً.

وقال المبرد: ليست الرواية كما أنشدها النحاة «إلاك» وإنما صحة الرواية:

ألاَّ يُجَاوِرَنَا سِوَاكِ دَيَّارُ

وقال صاحب اللب: رواية البصريين:

ألاَّ يُجَاوِرَنَا حَاشَاكِ دَيَّارُ

فلا شاهد فيه على هاتين الروايتين؛ فتفطن لذلك.

وَكُـلُّ مُـضْـمَـرٍ لَـهُ الْـبِـنَـا يَـجِـبْ، وَلَـفْـظُ مَـا جُـرَّ كَـلَـفْـظِ مَـا نُـصِـبْ(١)

المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ؛ لشَبهها بالحروف في الجمود، ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ، وإذا ثبت أنها مبنية؛ فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ، وهو: كل ضمير نَصْبٍ أو جر مُتَّصِلٍ، نحو: أَكْرَمْتُكَ، ومَرَرْتُ بِكَ، وإِنَّهُ ولَهُ؛ فالكافُ في «أكرمتك» في موضع نصب، وفي «بك» في موضع جر، والهاء في «إنه» في موضع نصب، وفي «له» في موضع جر.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو «نا»، وأشار إليه بقوله:

لِـلـرَّفْـعِ وَالـنَّـصْـبِ وَجَـرٍّ «نَـا» صَـلَـحْ كَـاعْـرِفْ بِـنَـا فَـإِنَّـنَـا نِـلْـنَـا الْـمِـنَـحْ(٢)

أي: صَلَحَ لفظُ «نَا» للرفع، نحو: نِلْنَا، وللنصب، نحو: فإِنَّنَا، وللجر، نحو: بِنَا.

---

(١) **وكل مضمر**: مبتدأ أول، ومضاف إليه
له: متعلق بيجب.
والبنا: مبتدأ ثان وجملة:
يجب: خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ الثاني وخبره الضمير المستتر في يجب المرفوع على الفاعلية، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الضمير المجرور باللام، والتقدير: وكل مضمر البناء يجب له.
ولفظ: مبتدأ.
ما: موصول اسمي في موضع جر بإضافة لفظ إليه وجملة:
جر: بالبناء للمفعول صلة، والعائد إليها الضمير المستتر في جر النائب عن الفاعل.
كلفظ: في موضع رفع خبر المبتدأ.
ما: اسم موصول مضاف إليه، وجملة:
نصب: بالبناء للمجهول، صلة ما، والعائد ضمير مستتر في نصب، مرفوع على النيابة عن الفاعل، ومتعلق جر ونصب محذوف، والتقدير: لفظ الذي جر من المضمر يقع كلفظ الذي نصب منه.

(٢) **للرفع**: متعلق بصلح، تقدم عليه لإفادة الاختصاص **والنصب والجر**: معطوفان على الرفع.
نا: مبتدأ وجملة.
صلح: خبره، والأصل: نا صلح للرفع والنصب وجر، فقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ ضرورة.
كاعرف: الكاف جارة لقول مطروح وما بعده مقول له، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كقوله: اعرف بنا إلى آخره، واعرف فعل أمر، وفاعله مستتر فيه.
بنا: متعلق باعرف.
فإننا: إن واسمها.
نلنا: فعل وفاعل
المنح: جمع منحة، وهي العطية، مفعول نلنا، ونلنا وما بعده خبر إن.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر: الياءُ؛ فمثالُ الرفع نحو: «آضرِبِي» ومثالُ النصب نحو: «أكرَمَنِي» ومثالُ الجر نحو: «مَرَّ بِي».

ويستعملِ في الثلاثة أيضاً «هُمْ»؛ فمثالُ الرفع «هُمْ قائمون» ومثالُ النصب: «أكرَمْتُهُمْ» ومثالُ الجر: «لَهُمْ».

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء هم لأنهما لا يُشْبِهَانِ «نا» من كل وجه؛ لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ، وهي ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء؛ فإنها - وإن استعمل للرفع والنصب والجر، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة - لم تكن بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة؛ لأنها في حالة الرفع للمخاطَبِ، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم، وكذلك «هم»؛ لأنها - وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة - فليست مثلَ «نا»؛ لأنها في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ؛ وفي حالتي النصب والجر ضميرٌ متصلٌ.

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ، كَقَامَا وَاعْلَمَا[1]

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب وللمخاطب؛ فمثالُ الغائب «الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُونَ قَامُوا، والهِنْدَاتُ قُمْنَ» ومثالُ المخاطب «اعْلَمَا، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ»، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطبُ والمتكلمُ، وليس هذا بجيد؛ لأن هذه الثلاثَةَ لا تكون للمتكلم أصلاً، بل إنما تكون للغائب أو المخاطَبِ كما مثلنا.

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إذْ تَشْكُرُ[2]

---

(١) **وألف**: مبتدأ، وسوغ الابتداء به عطف المعرفة عليه.
والواو والنون: معطوفان عليه.
لما: في موضع رفع خبر المبتدأ، وما موصول اسمي في موضع جر باللام، وجملة **غاب**: صلة ما.
وغيره: مجرور بالعطف على محل ما على حذف الحال المدلول عليها بالمثال.
كقاما: خبر لمبتدأ محذوف.
واعلما: معطوف على قاما، وتقدير البيت: وألف والواو والنونُ ثابتة للذي غاب، وغيره حال كونه مخاطباً وذلك كقاما واعلما على طريق اللف والنشر المرتب.

(٢) **ومن ضمير**: خبر مقدم.
الرفع: مضاف إليه.
ما: موصول اسمي في محل رفع على أنه مبتدأ مؤخر، وجملة **يستتر**: من الفعل والفاعل صلة ما، والتقدير: والذي يستتر كائن من ضمير الرفع، ويحتمل أن تكون ما نكرة موصوفة، وجملة يستتر صفة لها، والتقدير: ومن ضمير الرفع قسم يستتر.

ينقسم الضمير إلى: مستتر وبارز، والمستتر إلى؛ واجب ٱلاستتار وجائزه. والمراد بواجب الاستتار: ما لا يحُلُّ محلّه الظاهِرُ، والمراد بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ مَحَلهُ الظاهِرُ.

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعةً:

الأول: فعلُ الأمْرِ للواحِدِ المخاطَبِ كَافعَلْ، التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرازُهُ؛ لأنه لا يَحُلُّ محلّه الظاهر؛ فلا تقول: افعَلْ زَيْدٌ، فأما «افعَلْ أَنْتَ» فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر في «افْعَلْ» وليس بفاعل لافعَلْ؛ لصحة الاستغناء عنه: فتقول: ٱفعَلْ: فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو: اضْرِبِي، واضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبْنَ.

الثاني: الفعلُ المضارعُ الذي في أوله الهمزة، نحو «أُوَافِقُ» والتقدير أنا، فإن قلت «أوافق أنا» كان «أنا» تأكيداً للضمير المستتر.

الثالث: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله النون، نحو «نَغْتَبِطُ» أي نحن.

الرابع: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله التاء لخطاب الْوَاحِدِ، نحو «تَشْكُرُ» أي أنت؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو: أَنْتِ تَفْعَلِينَ، وأَنْتُمَا تفْعَلاَنِ، وأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ، وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ.

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

ومثال جائز الاستتار: زَيْدٌ يَقُوم، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛ لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ؛ فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة، نحو هِنْدٌ تَقُومُ، وما كان بمعناه، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ، أي هو.

وَذُو ٱرْتِفَاعٍ وَٱنْفِصَالٍ: أَنَا، هُو، وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِهُ[1]

= **كافعل**: خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كافعل.

أوافق: مجزوم من جواب افعل، على أنه جواب لشرط محذوف تقديره: إن تفعل أوافق.

نغتبط: يحتمل أن يكون بدلاً من أوافق، وعليه مشى الهواري، ويحتمل أن يكون معطوفاً على أوافق، بإسقاط العاطف، وبه جزم المكودي، والتحرير معه.

إذ: ظرف للماضي، ويستعمل في المستقبل مجازاً.

تشكر: مضارع مبني للمجهول، وفي بعض النسخ: بالبناء للفاعل.

(١) **وذو**: مبتدأ.

ارتفاع: مضاف إليه.

وانفصال: معطوف على ارتفاع.

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر، والبارز ينقسم إلى: مُتَصِّل، ومنفصل؛ فالمتَّصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً وسبق الكلام في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً، ولا يكون مجرروا.

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل، وهو اثنا عشر: «أنَا» للمتكلم وَحْدَه، و «نَحْنُ» للمتكلم المشارِك أو المُعَظِّم نَفْسَه، و «أَنْتَ» للمُخَاطَب، و «أَنْتِ» للمخاطبة، و «أَنْتُمَا» للمخاطبَيْنِ أو المخاطَبَتَيْنِ، و «أَنْتُمْ» للمخاطَبِينَ، و «أَنْتُنَّ» للمخاطَبَات، و «هُوَ» للغائب، و «هِيَ» للغائبة، و «هُمَا» للغائبَيْنِ أو الغائِبَتَيْنِ، و «هُمْ» للغائِبِينَ، و «هُنَّ» للغائبات.

وَذُو ٱنْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ جُعِلاَ: إِيَّايَ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ[1]

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: «إِيَّايَ» للمتكلِّم وَحْدَه، و «إيانا» للمتكلم المشارِكِ أو المعظِّم نفسَهُ، و «إياكَ» للمخاطَبِ، و «إيَّاكِ» للمخاطبة، و ««إياكما» لِلْمُخَاطَبَيْنِ أو المخاطبَتَيْنِ، و «إياكم» للمخاطَبِينَ، و «إيَّاكُنَّ» للمخاطبات، و «إياه» للغائب، و «إياها» للغائبة، و «إياهما» للغائِبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ، و«إيَّاهُمْ» للغائِبِينَ، و «إياهُنَّ» للغائبات.

= أنا: وما عطف خبر المبتدأ، ويجوز العكس وهو اقعد.
هو وأنت: معطوفان على أنا، بإسقاط العاطف من الأول.
والفروع: مبتدأ وجملة.
لا تشتبه: خبره.

(١) وذو: بالرفع مبتدأ.
انتصاب: مضاف إليه.
في انفصال: في موضع الحال من مرفوع جعلا.
جعلا: فعل ماض مبني للمجهول، يتعدى إلى اثنين أولهما مستتر فيه قائم مقام الفاعل، والألف فيه للإطلاق.
إياي: مفعوله الثاني، وجملة جعلا ومعموليه في موضع رفع خبر المبتدأ، والرابط بينهما الضمير المستتر في جعلا. وفي بعض النسخ: وذا بالألف، وتوجيهه: أو ذا انتصاب، مفعول ثان لجعلا، مقدم عليه، وإياي مفعوله الأول، قائم مقام الفاعل، والألف للإطلاق أيضاً، والتقدير على هذا: وجعل إياي ذا انتصاب.
والتفريع: مبتدأ.
ليس: فعل ماض ملازم النقص، وفيه مستتر مرفوع على أنه اسمه.
مشكلاً: خبره، وجملة ليس مع معموليها في موضع رفع خبر المبتدأ، والرابط بينهما اسم ليس المستتر فيها، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة لا محل لها.

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ   إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ[(١)]

كلُّ موضع أمْكَنَ أن يُؤتىٰ فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنفُ؛ فلا تقول في أكرمتك «أكرمْتُ إيَّاكَ» لأنه يمكن الإتيان بالمتصل؛ فتقول: أكرمْتُكَ.

فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ، نحو: إيَّاكَ أكْرَمْتُ، وقد جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله:

١٥ ـ بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

---

١٥ ـ البيت من قصيدة للفرزدق، يفتخر فيها، ويمدح يزيد بن عبدالملك بن مروان، وقبله:

يَا خَيْرَ حَيٍّ وَقَتْ نَعْلٌ لَهُ قَدَماً   وَمَيِّتٍ بَعْدَ رُسْلِ اللَّهِ مَقْبُورِ

إنِّي حَلَفْتُ، وَلَمْ أَحْلِفْ عَلَى فَنَدٍ   فِنَاءِ بَيْتٍ مِنَ السَّاعِينَ مَعْمُورِ

اللغة: «الباعث» الذي يبعث الأموات ويحييهم بعد موتهم «الوارث» هو الذي ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك «ضمنت» ـ بكسر الميم مخففة ـ بمعنى تضمنت، أي اشتملت أو بمعنى تكفلت بهم «الدهارير» الزمن الماضي، أو الشدائد، وهو جمع لا واحد له من لفظه.

الإعراب: «بالباعث» جار ومجرور متعلق بقوله «حلفت» في البيت الذي أنشدناه قبل هذا البيت، والأموات: يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: جره بالكسرة الظاهرة على أنه مضاف إليه، والمضاف هو الباعث والوارث على مثال قوله:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أُسَرُّ لَهُ   بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ =

---

(١) **وفي اختيار**: متعلق بمنصوب محذوف على الحال من فاعل يجيء.
لا: نافية.
يجيء: فعل مضارع.
المنفصل: فاعل يجيء.
إذا: ظرف زمان للمستقبل، مضمن معنى الشرط، منصوب بجوابه عند الجمهور. وقيل: بشرطه.
تأتى: فعل ماض.
أن: بفتح الهمزة حرف مصدري.
يجيء: منصوب بأن.
المتصل: فاعل يجيء، وأن وصلتها فاعل تأتي، وتأتي وفاعله في موضع خفض بإضافة إذا إليها، على القول الأول دون الثاني، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: ولا يجيء المنفصل حال كونه لما ينافي اختيار إذا، تأتى جيء المتصل، فلا يجيء المنفصل.

وَصِلْ أَوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى[١]
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَاتِّصَالاَ أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ[٢]

= وقولهم «قطع الله يد ورجل من قالها» والوجه الثاني: نصب الأموات بالفتحة الظاهرة على أنه مفعول به تنازعه الوصفان فأعمل فيه الثاني وحذف ضمير من الأول لكونه فضلة «ضمنت» فعل ماض، والتاء للتأنيث «إياهم» مفعول به تقدم على الفاعل «الأرض» فاعل ضمن «في دهر» جار ومجرور متعلق بضمنت، ودهر مضاف و «الدهارير» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «ضمنت إياهم» حيث عدل عن وصل الضمير إلى فصله؛ وذلك خاص بالشعر، ولا يجوز في سعة الكلام، ولو جاء به على ما يستحقه الكلام لقال «قد ضمنتهم الأرض».

ومثل هذا البيت قول زياد بن منقذ العدوي التميمي من قصيدة له يقولها في تذكر أهله والحنين إلى وطنه، وكان قد نزل صنعاء فستوبأها، وكان أهله بنجد في وادي أُشَي ـ بزنة المصغر (وانظر ١/ ٦٥ من كتابنا هداية السالك إلى أوضح المسالك):

وَمَا أُصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرَهُمْ إِلاَّ يَزِيدُهُمُ حُبّاً إِلَيَّ هُمُ

فقد جاء بالضمير منفصلاً ـ وهو قوله «هم» في آخر البيت ـ وكان من حقه أن يجيء به متصلاً بالعامل ـ وهو قوله «يزيد» ـ ولو جاء به على ما يقتضيه الاستعمال لقال «إلا يزيدونهم حباً إليَّ».

ومثل ذلك قول طرفه بن العبد البكري:

أَصَرَمْتَ حَبْلَ الْوَصْلِ، بَلْ صَرَمُوا يَا صَاحِ، بَلْ قَطَعَ الْوِصَالَ هُمُ

---

(١) **وصل**: فعل أمر.
أو: هنا للتخيير.
افصل: معطوف على صل.
هاء: مفعول بأفصل لقربه، وهي مطلوبة أيضاً من جهة المعنى لصل.
سلنيه: مضاف إليه، وهو أمر، من سأل يسأل بإثباتها، والنون للوقاية، والياء والهاء مفعولاه.
وما: اسم موصول معطوف على سلنيه على تقدير: حذف مضافين، والأصل: وثاني ضميري ما أشبهه هاء أو غيرها، أو جملة.
أشبهه: صلة ما.
في كنته: متعلق بانتمى بمعنى انتسب، على تقدير: في هاء كنته.
والخلف: بمعنى الخلاف، مبتدأ وجملة:
انتمى: خبره.

(٢) **كذاك**: خبر مقدم، والإشارة بكذاك إلى الخلاف المذكور في كنته.
خلتنيه: مبتدأ مؤخر على حذف مضاف أيضاً والتقدير وهاء خلتنيه كذاك في الخلاف.
=

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكَان أن يؤتى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنِيه» إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منها ليس خبراً في الأصل، وهما ضميران، نحو: «الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ» فيجوز لك في هاء «سلنيه» الاتصالُ نحو سَلْنِيهِ، والانفصالُ نحو سَلْنِي إيَّاه، وكذلك كل فعل أشبهه، نحو: الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُكَهُ، وَأَعْطَيْتُكَ إِيَّاهُ.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجِب، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: «في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمِىْ» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصالهُ وانفصالُه، واخْتُلِفَ في المختار منهما؛ فاختار المصنف الاتصالَ، نحو كُنْتُهُ، واختار سيبويه الانفصالَ، نحو كنت إياه، [تقول؛ الصَّدِيق كُنْتَهُ، وكُنْتَ إِيَّاهُ].

وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ في نحو «خِلْتَنِيه» وهو: كلُّ فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهَبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصالُ، نحو خِلْتَنِي إيَّاهُ، ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حَكاه سيبويه عنهم وهو المُشافِهُ لهم، قال الشاعر:

١٦ ـ إذَا قَالَتْ حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا ... فَإنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامِ

---

١٦ ـ هذا البيت قيل إنه لديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، وقد جرى مجرى المثل، وصار يضرب لكل من يعتد بكلامه، ويتمسك بمقاله، ولا يلتفت إلى ما يقول غيره، وفي هذا جاء به الشارح، وهو يريد أن سيبويه هو الرجل الذي يعتد بقوله، ويعتبر نقله؛ لأنه هو الذي شافه العرب، وعنهم أخذ، ومن ألسنتهم استمد.

المفردات: «حذام» اسم امرأة، زعم بعض أرباب الحواشي أنها الزباء، وقال: وقيل غيرها، ونقول: الذي عليه الأدباء أنها زرقاء اليمامة، وهي امرأة من بنات لقمان بن عاد، وكانت ملكة =

= **واتصالاً**: مفعول مقدم بأختار.

أختار: بقطع الهمزة، فعل مضارع مسند إلى المتكلم والتقدير: وأختار الاتصال، والألف للإطلاق.

غيري: مبتدأ ومضاف إليه.

اختار: بوصل الهمزة، فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى غيره.

الانفصالا: مفعول به لاختار، وجملة اختار وما بعده خبر المبتدأ الذي هو غيري، والألف للإطلاق.

وَقَــدِّمِ الأَخَــصَّ فــي اتِّــصَــال ... وَقَــدِّمَــنْ مَــا شِــئْــتَ فِــي انْـفِـصَــالِ[١]

ضميرُ المتكلم أخَصُّ من ضمير المخاطَبِ، وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضمير الغائب؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخَصُّ من الآخر؛ فإن كانا متصلين وجَبَ تقديمُ الأخصِّ منهما؛ فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتَنِيهِ، بتقديم

=اليمامة، واليمامة اسمها، فسميت البلد باسمها، زعموا أنها كانت تبصر من مسيرة ثلاثة أيام، وهي التي يشير إليها النابغة الذبياني في قوله:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إذْ نَظَرَتْ ... إلَى حَمَامٍ سِرَاعٍ وَارِدِه الثَّمَدِ

قَالَتْ: ألاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا ... إلَى حَمَامَتِنَا أوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قال، مبني على الكسر في محل رفع «فصدقوها» الفاء واقعة في جواب إذا، وصدق؛ فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل، وها: مفعول به «فإن» الفاء للعطف، وفيها معنى التعليل، وإن: حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» اسم موصول خبر إن، مبني على السكون في محل رفع «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث «حذام» فاعل قالت، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد محذوف، أي ما قالته حذام.

التمثيل به: قد جاء الشارح بهذا البيت وهو يزعم أن مذهب سيبويه أرجح مما ذهب إليه الناظم، وكأنه أراد أن يعرف الحق بأن يكون منسوباً إلى عالم جليل كسيبويه، وهي فكرة لا يجوز للعلماء أن يتمسكوا بها، ثم إن الأرجح في المسألة ليس هو ما ذهب إليه سيبويه والجمهور، بل الأرجح ما ذهب إليه ابن مالك، والرماني، وابن الطراوة من أن الاتصال أرجح في خبر كان وفي المفعول الثاني من معمولي ظن وأخواتها، وذلك من قبل أن الاتصال في البابين أكثر وروداً عن العرب؛ وقد ورد الاتصال في خبر «كان» في الحديث الذي رويناه لك، وورد الاتصال في المفعول الثاني من باب ظن في القرآن الكريم فيما قد تلونا من الآيات، ولم يرد في القرآن الانفصال في أحد البابين أصلاً، وبحسبك أن يكون الاتصال هو الطريق الذي استعمله القرآن الكريم باطراد.

(١) **قدم**: فعل أمر وفاعل، وكسر لالتقاء الساكنين.
الأخص: مفعول مقدم.
وفي اتصال: متعلق بقدم.
وقدمن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.
ما: موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بقدمن وجملة:
شئت: بفتح التاء صلتها، والعائد محذوف.
في انفصال: متعلق بقدمن.

الكاف والياء على الهاء؛ لأنها أَخَصُّ من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطَبِ، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتّصَال؛ فلا تقول: أعطيْتُهُوك، ولا أعطيْتَهُونِي، وأجازه قوم، ومنه ما رواهُ ابن الأثير في «غريب الحديث» من قول عثمان رضي الله عنه: «أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطاناً»؛ فإن فُصِلَ أَحَدُهُمَا كنتَ بالخيار؛ فإن شئتَ قَدمْتَ الأَخَصَّ، فقلتَ: أَعْطَيْتُهُ إيَّاكَ، وأعْطَيْتَهُ إيايَ، وإليه أشار بقوله: «وَقَدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال» وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل إنما يجوز تقديمُ غير الأَخَصِّ في الانفصال عند أمْنِ اللَّبْس، فإن خيف لَبْسٌ لم يجز؛ فإن قلت: زيد أَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ، لم يجز تقديمُ الغائبِ، فلا تقول: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ.

وَفِـي اتِّـحَـادِ الـرُّتْـبَـةِ الْـزَمْ فَـصْـلاَ ... وَقَـدْ يُـبِـيـحُ ٱلْـغَـيْـبُ فِـيـهِ وَصْـلا[1]

إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبَيْن، واتَّحَدَا في الرُّتبة ـ كأن يكونا لمتكلمين، أو مخاطبين، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما؛ فتقول: أَعْطَيْتَني إيَّايَ، وأَعْطَيْتُكَ إيَّاكَ، وأعْطَيْتُهُ إيَّاهُ، ولا يجوز اتصالُ الضميرين، فلا تقول: أَعْطَيْتَنِينِي، ولا أَعْطَيْتُكَكَ، ولا أَعْطَيتُهُوهُ، نعم إن كانا غائبين واخْتَلَفَ لفظُهما فقد يتصلان، نحو الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُمَاهُ، وإليه أشار بقوله في «الكافية»:

مَـعَ اخْـتِـلاَفٍ مَـا، وَنَـحْـوَ «ضَـمِـنَـتْ ... إيَّـاهُـمُ الأرضُ» الـضَـرُورَةُ اقْـتَـضَـتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية، وليس منها، وأشار بقوله: «ونحو ضمنت ـ إلى آخر البيت» إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلاً في موضع يجب فيه اتّصَاله ضرورةٌ، كقوله:

---

(١) **وفي اتحاد**: متعلق بالزم.
الرتبة: مضاف إليه.
الزم: بفتح الزاي، فعل أمر من لزم يلزم بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع.
فصلا: مفعول الزم.
وقد: هنا للتقليل.
يبيح الغيب: فعل وفاعل.
فيه: متعلق بيبيح، والهاء تعود من فيه إلى اتحاد الرتبة.
وصلا: مفعول يبيح، ومتعلق يبيح محذوف، والتقدير: وقد يبيح الغيب في اتحاد الرتبة. وصلا مع اختلاف الضميرين.

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ ... إِيَّاهُمُ الأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ [١٥]

وقد تقدم ذكر ذلك.

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ ... نُونُ وِقَايَةٍ، وَ «لَيْسِي» قَدْ نُظِمْ[١]

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نونَ الوقاية، وسميت بذلك لأنها تَقِي الفعلَ من الكسر، وذلك نحو «أَكْرَمَني، ويُكْرِمُني، وأَكْرِمْنِي» وقد جاء حَذْفُهَا مع «ليس» شذوذاً، كما قال الشاعر:

١٧ ـ عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ ... إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

١٧ ـ هذا البيت نسبه جماعة من العلماء ـ ومنهم ابن منظور في «لسان العرب» (ط ي س) ـ لرؤبة بن العجاج، وليس موجوداً في ديوان رجزه، ولكنه موجود في زيادات الديوان.

اللغة: «كعديد» العديد كالعدد، يقال: هم عديد الثرى، أي عددهم مثل عدده، و «الطيس» ـ بفتح الطاء المهملة، وسكون الياء المثناة من تحت، وفي آخره سين مهملة ـ الرمل الكثير، وقال ابن منظور: «واختلفوا في تفسير الطيس، فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو من الطيس، وقال بعضهم: بل هو كل خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوام، وقيل: يعني الكثير من الرمل»اهـ «ليسي» أراد غيري، استثنى نفسه من القوم الكرام الذين ذهبوا، هذا ويروى صدر الشاهد:

عَهْدِي بِقَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ

وهي الرواية الصحيحة المعنى.

المعنى: يفخر بقومه، ويتحسر على ذهابهم، فيقول: عهدي بقومي الكرام الكثيرين كثرة تشبه كثرة الرمل حاصل، وقد ذهبوا إلا إياي، فإنني بقيت بعدهم خلفاً عنهم.

الإعراب: «عددت» فعل وفاعل «قومي» قوم: مفعول به، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «كعديد» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: =

(١) **وقبل**: منصوب بالتزم.
يا: بالقصر للضرورة، مضاف إليه بالنسبة إلى قبل ومضاف بالنسبة إلى النفس.
النفس: مضاف إليه لا غير.
مع الفعل: في موضع الحال من يا النفس.
التزم: بضم التاء، فعل ماض مبني للمجهول، وبفتحها فعل أمر، والمشهور الأول، ليوافق نظم.
نون: نائب الفاعل مرفوع على الأول، ومفعول به منصوب على الثاني.
وقاية: بكسر الواو مضاف إليه، والتقدير: والتزم نون وقاية قبل ياء النفس في حال كونها مجتمعة مع الفعل.
وليسي قد نظم: مبتدأ وخبر، ونظم مبني للمجهول، ومتعلقه محذوف، والتقدير: قد نظم في بيت.

واخْتُلِفَ في أفعل التعجب: هل تلزمه نونُ الوقاية أم لا؟ فتقول: ما أفْقَرَني إلى عفو الله، وما أفْقَرِي إلى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم.

«لَيْتَنِي» فَشَا، وَ «لَيْتِي» نَدَرَا ... وَمَعْ «لَعَلَّ» اعْكِسْ، وَكُنْ مُخَيَّراً[١]

فِي البَاقِيَاتِ، وَاضْطِرَاراً خَفَّفَا ... مِنِّيَ وَعَنِّيَ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا[٢]

ذكر في هَذَيْنِ البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف؛ فذكر «ليت» وأن نون الوقاية لا تُحْذَف منها، إلا ندوراً، كقوله:

=عددتهم عدا مثل عديد، وعديد مضاف و «الطيس» مضاف إليه «إذ» ظرف دال على الزمان الماضي، متعلق بعددت «ذهب» فعل ماض «قوم» فاعله «الكرام» صفة له، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها «ليسي» ليس: فعل ماض ناقص دال على الاستثناء، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من القوم، والياء خبره مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان، وكلاهما في لفظ «ليسي» أما الأول فإنه أتى بخبره ضميراً متصلاً، ولا يجوز عند جمهرة النحاة أن يكون إلا منفصلاً، فكان يجب عليه ـ على مذهبهم هذا ـ أن يقول: ذهب القوم الكرام ليس إياي. والثاني ـ وهو الذي جاء الشارح بالبيت من أجله هنا ـ حيث حذف نون الوقاية من ليس مع اتصالها بياء المتكلم، وذلك شاذ عند الجمهور الذين ذهبوا إلى أن «ليس» فعل.

---

(١) **وليتني فشا**: مبتدأ وخبر.
وليتي ندراً: بالدال، وألف الإطلاق، مبتدأ وخبر.
ومع: متعلق باعكس.
لعل: مضاف إليه، **اعكس**: فعل أمر، ومفعوله محذوف، والتقدير: واعكس الحكم مع لعل.
وكن: أمر من كان الناقصة، واسمه مستتر فيه.
مخيراً: بفتح الياء اسم مفعول منصوب على أنه خبركن.

(٢) **في الباقيات**: متعلق بمخير، واتصال آخر كلمة من البيت الأول، فأول كلمة من البيت الذي بعده يسمى تضميناً، وهو قبيح في الشعر.
واضطراراً: مفعول لأجله مقدم على عامله.
خففا: فعل ماض، وألفه للإطلاق.
مني: مفعول خفف مقدم على فاعله، على حذف مضاف.
وعني: معطوف على مني.
بعض: فاعل خفف.
من: بفتح الميم اسم موصول، مجرور المحل بإضافة بعض إليه، وجملة:
قد سلفا: صلة والألف للإطلاق، والتقدير: خفف بعض من قد سلف، نون مني وعني اضطراراً.

١٨ ـ كَـمُـنْـيَـةِ جـابِـرٍ إذْ قـالَ: لَـيـتِـي أُصَـادِفُـهُ وَأُتْـلِـفُ جُـلَّ مـالِـي

١٨ ـ هذا البيت لزيد الخير الطائي، وهو الذي سماه النبي ﷺ بهذا الاسم، وكان اسمه في الجاهلية قبل هذه التسمية زيد الخيل؛ لأنه كان فارساً.

اللغة: «المنية» بضم فسكون ـ اسم للشيء الذي تتمناه، وهي أيضاً اسم للتمني، والمنية المشبهة بمنية جابر تقدم ذكرها في بيت قبل بيت الشاهد، وذلك في قوله:

تَـمَـنَّـى مَـزْيَـدٌ زَيْـداً فَـلاَقَـى أَخَـا ثِـقَـةٍ إذَا اخْـتَـلَـفَ الْـعَـوَالِـي
كَـمُـنْـيَـةِ جَـابِـرٍ، إذْ قَـالَ: لَـيْـتِـي أُصَـادِفُـهُ وَأَفْـقِـدُ جُـلَّ مَـالِـي
تَـلاَقَـيْـنَـا، فَـمَـا كُـنَّـا سَـوَاءً وَلٰـكِـنْ خَـرَّ عَـنْ حَـالٍ لِـحَـالِ
وَلَـوْلاَ قَـوْلُـهُ: يَـا زَيْـدُ قَـدْنِـي؛ لَـقَـدْ قَـامَـتْ نُـوَيْـرَةُ بِـالْـمـآلِـي
شَـكَـكْـتُ ثِـيَـابَـهُ لَـمَّـا الْـتَـقَـيْـنَـا بِـمُـطَّـرِدِ الـمَـهَـزَّةِ كَـالْـخِـلاَلِ

«مزيد» بفتح الميم وسكون الزاي: رجل من بني أسد، وكان يتمنى لقاء زيد ويزعم أنه إذا لقيه نال منه، فلما تلاقيا طعنه زيد طعنة فولى هارباً «أخا ثقة» أي صاحب وثوق في نفسه واصطبار على منازلة الأقران في الحرب «العوالي» جمع عالية، وهي ما يلي موضع السنان من الرمح، واختلافها: ذهابها في جهة العدو ومجيئها عند الطعن «جابر» رجل من غطفان، كان يتمنى لقاء زيد، فلما تلاقيا قهره زيد وغلبه «وأتلف» يروى «وأفقد».

الإعراب: «كمنية» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: تمنى زيد تمنياً مشابهاً لمنية جابر، ومنية مضاف و «جابر» مضاف إليه «إذ» ظرف للماضي من الزمان «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى جابر، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها «ليتي» ليت: حرف تمن ونصب، والياء اسمه، مبني على السكون في محل نصب «أصادف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والهاء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر ليت «وأفقد» الواو حالية، وأفقد: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: وأنا أفقد، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جل» مفعول به لأفقد، وجل مضاف ومال من «مالي» مضاف إليه ومال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ليتي» حيث حذف نون الوقاية من ليت الناصبة لياء المتكلم، وظاهر كلام المصنف والشارح أن هذا الحذف ليس بشاذ، وإنما هو نادر قليل، وهذا الكلام على هذا الوجه هو مذهب الفراء من النحاة؛ فإنه لا يلزم عنده أن تجيء بنون الوقاية مع ليت، بل يجوز لك في السعة أن نتركها، وإن كان الإتيان بها أولى، وعبارة سيبويه تفيد أن ترك النون ضرورة حيث قال: وقد قالت الشعراء «ليتي» إذا اضطروا كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا: «الضاربي» اهـ، وانظر شرح الشاهد (٢١) الآتي.

ومثل هذا الشاهد ـ في حذف نون الوقاية مع ليت ـ قول ورقة بن نوفل الأسدي:
=

والكثيرُ في لسان العربِ ثبوتُهَا، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ، قال الله تعالى: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ﴾.

وأما «لَعَلَّ» فذكر أنها بعكس ليت؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله تعالى ـ حكاية عن فرعون ـ ﴿لعَلِّي أَبْلُغُ الأَسْبَابَ﴾ ويقلُّ ثبوتُ النونِ، كقول الشاعر:

١٩ ـ فقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ، لعَلَّنِي أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ

= فَيَا لَيْتَنِي إذَا مَا كَانَ ذَاكُم وَلَجْتُ وَكُنْتُ أَوَّلَهُمْ وُلُوجَا

وقد جمع بين ذكر النون وتركها حارثة بن عبيد البكري أحد المعمرين في قوله:

أَلاَ لَيْتَنِي أَنْضَيْتُ عُمْرِي وَهَلْ يُجْدِي عَلَيَّ اليَوْمَ لَيتِي؟

١٩ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «أعيراني» ويروى «أعيروني» وكلاهما أمر من العارية، وهي أن تعطي غيرك ما ينتفع به مع بقاء عينه ثم يرده إليك «القدوم» ـ بفتح القاف وضم الدال المخففة ـ الآلة التي ينجر بها الخشب «أخط بها» أي أنحت بها، وأصل الخط من قولهم: خط بأصبعه في الرمل «قبراً» المراد به الجفن، أي القراب، وهو الجراب الذي يغمد فيه السيف «لأبيض ماجد» لسيف صقيل.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أعيراني» أعيرا: فعل أمر مبني على حذف النون، والألف ضمير الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول لأعيرا «القدوم» مفعول ثان لأعير «لعلني» لعل: حرف تعليل ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمها «أخط» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة المضارع وفاعله في محل رفع خبر لعل «بها» جار ومجرور متعلق بأخط «قبراً» مفعول به لأخط «لأبيض» اللام حرف جر، وأبيض مجرور بها، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف الوصفية ووزن الفعل، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقبر «ماجد» صفة لأبيض، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لعلني» حيث جاء بنون الوقاية مع لعل، وهو قليل.

ونظيره قول حاتم الطائي يخاطب امرأته، وكان قد لامته على البذل والجود:

أَرِينِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرَيْنَ، أَوْ بَخِيلاً مُخَلَّدَا

والكثير في الاستعمال حذف النون مع «لعل» وهو الذي استعمله القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾ وقوله سبحانه: ﴿لعلي أعمل صالحاً﴾، ومنه قول الفرزدق:

وَإِنِّي لَرَاجٍ نَظْرَةً قِبَلَ الَّتِي لَعَلِّي ـ وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا ـ أَزُورُهَا

وقول الآخر:

وَلِي نَفْسٌ تُنَازِعُنِي إذا مَا أَقُولُ لَهَا: لَعَلِّي أوْ عَسَانِي

ثم ذكر أنك بالخيار في الباقيات، أي: في باقي أخَوَات لَيتَ ولعَلَّ ـ وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ ـ فتقول: إنّي وإنّنِي، وأنّي وأنّنِي، وكأنّي وكأنّنِي، ولكنّي ولكنّنِي

ثم ذكر أن «مِنْ، وعَنْ» تلزمهما نونُ الوقاية؛ فتقول: منّي وعنيّ ـ بالتشديد ـ ومنهم من يحذف النون؛ فيقول: مِني وَعَنِي ـ بالتخفيف ـ وهو شاذ، قال الشاعر:

٢٠ ـ أيُّهَا السَّائِلُ عَنهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

وَفي لَدُنّي لَدُنِي قَلَّ، وفي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِي[١]

أشار بهذا إلى أن الفصيح في «لَدُنّي» إثباتُ النون، كقوله تعالى: ﴿**قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنّي عُذْراً**﴾ ويَقلُّ حذفُها، كقراءة مَنْ قرأ (مِنْ لَدُنِي) بالتخفيف والكثيرُ في «قَدْ، وقَطْ» ثبوتُ النون، نحو: قَدْنِي وَقَطْني، ويقل الحذف نحو: قَدِي وقَطِي، أي حَسْبِي، وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله:

---

٢٠ ـ وهذا البيت أيضاً من الشواهد المجهول قائلها، بل قال ابن الناظم: إنه من وضع النحويين، وقال ابن هشام عنه «وفي النفس من هذا البيت شيء» ووجه تشكك هذين العالمين المحققين في هذا البيت أنه قد اجتمع الحرفان «من» و «عن» وأتى بهما على لغة غير مشهورة من لغات العرب، وهذا يدل على قصد ذلك وتكلفه.

اللغة: «قيس» هو قيس عيلان أبو قبيلة من مضر، واسمه الناس ـ بهمزة وصل ونون ـ ابن مضر بن نزار، وهو أخو إلياس ـ بياء مثناة تحتية ـ وقيس هنا غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي؛ لأنه بمعنى القبيلة، وبعضهم يقول: قيس بن عيلان.

---

(١) **وفي لدني**: بتشديد النون، متعلق بقل.
لدني: بتخفيفها مبتدأ.
قل: بفتح القاف، فعل ماض وفاعله مستتر فيه، وجملة قل، خبر لدني بالتخفيف، والتقدير: ولدني بالتخفيف قل في لدني بالتشديد.
وفي قدني: متعلق بيفي، أو بالحذف، فعلى الأول يلزم تقديم معمول الخبر على المبتدأ، وعلى الثاني إعمال المصدر المحلى بأل، وتقديم معموله عليه، وكلاهما خاص بالشعر.
وقطني: معطوف على قدني.
الحذف: مبتدأ.
أيضاً: مفعول مطلق وجملة.
قد يفي: من الوفاء، خبر المبتدأ، وضبطه الهواري بالنون، من النفي، والتقدير: الحذف أيضاً قد نفي في قدني وقطني.

٢١ ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي   [لَيسَ الإمامُ بَالشَّحِيحِ المُلْحِدِ]

٢١ ـ هذا البيت لأبي نخيلة حميد بن مالك الأرقط، أحد شعراء عصر بني أمية، من أرجوزة له يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفي، ويعرض بعبد الله بن الزبير.

اللغة: أراد بالخبيبين عبد الله بنَ الزبير ـ وكنيته أبو خبيب ـ ومصعباً أخاه، وغلبه لشهرته، ويروى «الخبيبين» ـ بصيغة الجمع ـ يريد أبا خبيب وشيعته، ومعنى «قدني» حسبي وكفاني «ليس الإمام إلخ» أراد بهذه الجملة التعريض بعبد الله بن الزبير؛ لأنه كان قد نصب نفسه خليفة بعد موت معاوية بن يزيد، وكان ـ مع ذلك ـ مبخلاً لا تبض يده بعطاء.

الإعراب: «قدني» قد: اسم بمعنى حسب مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع، والنون للوقاية، وقد مضاف والياء التي للمتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «من نصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ونصر مضاف و «الخبيبين» مضاف إليه «قدي» يجوز أن يكون قد هنا اسم فعل، وقد جعله ابن هشام اسم فعل مضارع بمعنى يكفيني، وجعله غيره اسم فعل ماض بمعنى كفاني، وجعله آخرون اسم فعل أمر بمعنى ليكفني، وهذا رأي ضعيف جداً، وياء المتكلم على هذه الآراء مفعول به، ويجوز أن يكون قد اسماً بمعنى حسب مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، والخبر محذوف، وجملة المبتدأ وخبره مؤكدة لجملة المبتدأ وخبره السابقة «ليس» فعل ماض ناقص «الإمام» اسمها«بالشحيح» الباء حرف جر زائد، الشحيح: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «الملحد» صفة للشحيح.

الشاهد فيه: قوله «قدني» و «قدي» حيث أثبت النون في الأولى وحذفها من الثانية وقد اضطربت عبارات النحويين في ذلك؛ فقال قوم: إن الحذف غير شاذ، ولكنه قليل، وتبعهم المصنف والشارح، وقال سيبويه: «وقد يقولون في الشعر قطي وقدي فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدي شبهه بحسبي لأن المعنى واحد» اهـ. وقال الأعلم: «وإثباتها (النون) في قد وقط هو المستعمل؛ لأنهما في البناء ومضارعة الحروف بمنزلة من وعن، فتلزمهما النون المكسورة قبل الياء؛ لئلا يغير آخرهما عن السكون» اهـ وقال الجوهري: «وأما قولهم قدك بمعنى حسب فهو اسم، وتقول: قدي، وقدني أيضاً بالنون على غير قياس؛ لأن هذه النون إنما تزاد في الأفعال وقاية لها، مثل ضربني وشتمني» وقال ابن بري يرد على الجوهري «وهم الجوهري في قوله إن النون في قدني زيدت على غير قياس» وجعل النون مخصوصاً بالفعل لا غير، وليس كذلك، وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف، كقولك في من وعن إذا أضفتهما لنفسك: مني وعني؛ فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها، وكذلك في قد وقط، وتقول: قدني وقطني؛ فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونها، وكذلك زادوها في ليت، فقالوا: ليتني، لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا في ضرب: ضربني، لتبقى الباء على فتحها، وكذلك قالوا في اضرب: اضربني، أدخلوا نون الوقاية لتبقى الباء على سكونها» اهـ.

ولابن هشام ههنا كلام كثير وتفريعات طويلة لم يسبقه إليها أحد من قدامى العلماء وهي في «مغني اللبيب»، وقد عنينا بذكرها والرد عليها في حواشينا المستفيضة على شرح الأشموني فارجع =

. . . .

=إليها هناك إن شئت (وانظر الأبيات التي أنشدناها في شرح الشاهد رقم ١٨ ففيها شاهد لهذه المسألة، وهو رابع تلك الأبيات).

هذا، ولم يتكلم المصنف ولا الشارح عن الاسم المعرب إذا أضيف لياء المتكلم.

واعلم أن الأصل في الاسم المعرب ألا تتصل به نون الوقاية، نحو ضاربي ومكرمي وقد ألحقت نون الوقاية باسم الفاعل المضاف إلى ياء المتكلم في قوله ﷺ: «فهل أنتم صادقوني» وفي قول الشاعر:

وَلَيْسَ المُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً ... فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلاَ

وفي قول الآخر:

أَلا فَتًى مِنْ بَنِي ذُبْيَانَ يَحْمِلُنِي ... وَلَيْسَ حَامِلُنِي إلاّ ابْنُ حَمَّالِ

وفي قول الآخر:

وَلَيْسَ بِمُعْيِينِي وفي النَّاس مُمْتِعٌ ... صَدِيقٌ إذَا أَعْيَا عَلَيَّ صَدِيقُ

كما لحقت أفعل التفضيل في قوله ﷺ: «غير الدجال أخوفني عليكم» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجيب.

العلم

اسْمٌ يُعَيِّنُ الـمُسَمَّى مُطْلَقَا عَلَمُهُ: كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا(١)
وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ، وَلاَحِقِ، وَشَذْقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ

العَلَم هو: الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، أي بلا قَيْدِ التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ؛ فالاسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة، و «يعين مسماه»: فَصْل أَخْرَجَ النكرة، و «بلا قيد» أَخْرَجَ بقية المعارف، كالمضمر؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ «أنا» أو الخطاب كـ «أنْتَ» أو الغيبة كـ «كهو»، ثم مَثَّلَ الشيخ بأعلام الأناسيّ وغيرهم، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام العقلاءِ وغيرِهم من المألوفات؛ فجعفر: اسم رجل، وخِرْنِقُ: اسم امرأة من شعراء العرب، وهي أخت طَرَفَةَ بن الْعَبْدِ لأمِّهِ، وقَرَنُ: اسم قبيلة، وعَدَن: اسم مكان، ولاحِق: اسمُ فرسٍ، وشَذْقم: اسم جَمَل، وهَيْلَة: اسم شاة، وواشِق: اسم كلب.

وَاسْماً أتَى، وكُنْيَةً، وَلَقَبَا وَأَخِّرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا(٢)

---

(١) اسم: مبتدأ وجملة.
يعين المسمى: من الفعل والفاعل والمفعول نعته.
مطلقاً: حال من فاعل يعين.
علمه: خبر اسم، ويجوز بالعكس، والضمير في علمه، قال المكودي: يرجع إلى المسمى، وقال الهواري: يعود إلى اسم المتقدم عليه، أو إلى الشخص المفهوم من قوله: بعض في، ووضعوا لبعض الأجناس علم وهذا أحسن عندي.
وكجعفر: مبتدأ محذوف.
وخرنقا وقرن وعدن ولاحق. وشذقم وهيلة وواشق: معطوفات على جعفر.

(٢) **واسما**: حال من فاعل أتى.
أتى: فعل ماض وفاعله مستتر يعود إلى العلم.
وكنية ولقبا: معطوفان على اسما، والتقدير: وأتى العلم اسما وكنية ولقبا.
وآخران: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله مستتر فيه.
ذا: اسم إشارة يعود إلى اللقب، محله نصب على أنه مفعول أخرن.
إن: بكسر الهمزة، حرف شرط.
سواه: مفعول مقدم صحب، واستعمال سوى غير ظرف، مما لا يقول به الجمهور، وخالفهم ابن =

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ، والمراد بالاسم هنا ما ليس بكنية ولا لَقَبٍ، كزيد وعمرو، وبالكُنية: ما كان في أوله أبٌ أو أمٌّ، كأبي عبد الله وأمّ الخير، وباللقب: ما أشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين، أو ذَمٍّ كأنْفِ النَّاقةِ.

وأشار بقوله «وأخِّرَنْ ذا ـ إلخ إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الاسمَ وجب تأخيرهُ، كزيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديمهُ على الاسم؛ فلا تقول: أنف الناقة زيد، إلا قليلاً؛ ومنه قولُه:

٢٢ ـ بأنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَبَا ... بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

٢٢ ـ البيت لجنوب أخت عمرو ذي الكلب بن العجلان أحد بني كاهل، وهو من قصيدة لها ترثيه بها، وأولها:

كُلُّ امْرِئٍ بِمَحَالِ الدَّهْرِ مَكْذُوبُ ... وَكُلُّ مَنْ غَالَبَ الأيَّامَ مَغْلُوبُ

اللغة: «محال الدهر» بكسر الميم، بزنة كتاب ـ كيده أو مكره، وقيل: قوته وشدته «شريان» ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ موضع بعينه، أو واد، أو هو شجر تعمل منه القسي «يعوي حوله الذيب» كناية عن موته، والباء من قولها «بأن» متعلقة بأبلغ في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

أَبْلِغْ هُذَيْلاً وَأَبْلِغْ مَنْ يُبَلِّغُهُمْ ... عَنِّيَ حَدِيثاً، وَبَعْضُ القَوْلِ تَكْذِيبُ

الإعراب: «بأن» الباء حرف جر، وأن: حرف توكيد ونصب «ذا» ـ بمعنى صاحب ـ اسم أن، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و «الكلب» مضاف إليه «عمراً» بدل من ذا «خيرهم» خير: صفة لعمرا، وخير مضاف والضمير مضاف إليه «حسبا» تمييز «ببطن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وبطن مضاف و «شريان» مضاف إليه «يعوي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل «حوله» حول: ظرف متعلق بيعوي، وحول مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمرو مضاف إليه «الذيب» فاعل يعوي، والجملة في محل نصب حال من عمرو، ويجوز أن يكون قولها «ببطن» جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من عمرو، وتكون جملة «يعوي إلخ» في محل رفع خبر أن، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بأبلغ في البيت الذي أنشدناه.

الشاهد فيه: قولها «ذا الكلب عمراً» حيث قدمت اللقب ـ وهو قولها «ذا الكلب» ـ على الاسم ـ وهو قولها «عمراً» ـ والقياس أن يكون الاسم مقدماً على اللقب، ولو جاءت بالكلام على ما يقتضيه القياس لقالت «بأن عمراً ذا الكلب».

وإنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها =

= مالك في ذلك، والضمير المضاف إليه من سواه، يعود إلى الكنية باعتبار كونها علماً.

صحبا: بكسر الحاء، فعل الشرط في محل جزم، وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذا الواقع على اللقب، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن صحب اللقب سوى الكنية فأخره.

وظاهرُ كلام المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقب إذَا صحبَ سواهُ، ويدخل تحت قوله «سواه» الاسمَ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرهُ مع الاسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب؛ فتقول: أبو عبد الله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية: فتقول: زَيْنُ العابدين أبو عبد الله؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: «وأخِّرَنْ ذا اسم سواه صحبا»: «وذا اجْعَلَ آخراً إذا اسماً صَحِباً» وهو أحْسَنُ منه؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا؛ فإنه نصٌّ في أنه إنما يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحب الاسْمَ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم، ولو قال: «وأخرن ذا إن سِوَاهَا صَحِبا» لَمَا وَرَدَ عليه شيء؛ إذ يصير التقدير: وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صحب سوى الكنية، وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب الاسم.

وَإنْ يَـكُـونَـا مُـفْـرَدَيْـنِ فَـأَضِـفْ حَـتْـمـاً، وَإلاَّ أَتْـبـعِ الَّـذِي رَدِفْ[1]

=واللقب يدل عليها وعلى صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً؛ فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة.

ومثل هذا البيت في تقديم اللقب على الاسم قول أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي:

أنَا ابنُ مُزَيْقِيَا عَمْرٍو، وَجَدِّي أَبُوهُ عَامِرٌ مَاءُ السَّمَاءِ

والشاهد في قوله: «مزيقيا عمرو» فإن «مزيقيا» لقب، و «عمرو» اسم صاحب اللقب، وقد قدم هذا اللقب على الاسم كما ترى، أما قوله «عامر ماء السماء» فقد جاء على الأصل.

---

(١) **وإن:** حرف شرط.

يكونا: فعل الشرط مجزوم بإن، وعلامة جزم حذف النون، والألف اسمها، وهو ضمير تثنية يرجع إلى الاسم واللقب.

مفردين: خبر يكونا.

فأضف: الفاء رابطة لجواب الشرط، وأضف فعل أمر وفاعل، والجملة ي محل جزم على أنها جواب الشرط.

حتماً: فعل مطلق.

وإلاَّ: إن حرف شرط، ولا نافية، وأدغمت النون في اللام لتقارب المخرج، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، وكون الأداة وإن مقرونة بلا النافية.

اتبع: فعل أمر متعد لاثنين، حذف ثانيهما مع متعلقه وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط، ومثل هذا يجب أن يكون مقروناً بالفاء، إلا أنه حذفها للضرورة كحذفها من قوله: من يفعل الحسنات الله يشكرها.

الذي: في محل نصب على أنه مفعول أو باتبع، وهو جار على موصوف محذوف، وجملة: =

إذا اجتمع الاسمُ واللقبُ: فإما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الاسمُ مركباً واللقب مفرداً، أو الاسم مفرداً واللقب مركباً.

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضَافَةُ، نحو: هذا سعيدُ كُرْزٍ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ: وأجاز الكوفيون الإتْبَاعَ؛ فتقول: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركبين، نحو عبد الله أنْفُ الناقةِ، أو مركَّباً ومفرداً، نحو عبد الله كرز، وسعيد أنف الناقة ـ وجب الإتباعُ: فَتُتْبِعُ الثانيَ الأولَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو مررت بزَيْدٍ أنْفُ الناقة، وأنْفَ الناقة؛ فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنْفُ الناقة، والنصب على إضمار فعلٍ، والتقدير: أعني أنْفَ الناقة؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو: هذا زَيْدٌ أنْفَ الناقةِ، ورأيت زيداً أنْفُ الناقة، ومررت بزَيْدٍ أنْفَ الناقة، وأنْفُ الناقة.

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ وَأَسَدْ وَذو ٱرْتِجَالٍ: كَسُعَادَ، وَأُدَدْ[1]
وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا، ذَا إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَا[2]

= ردف: بكسر الدال على الأفصح، مساوي تبع وزنا ومعنى، صلة الذي، والعائد فاعل ردف مستتر فيه، ومفعوله محذوف، والتقدير: وأن لا يكونا مفردين، فأتبع الثاني الذي ردف الأول ما قبله في إعرابه.

(١) **ومنه**: خبر مقدم، والضمير للعلم.
منقول: مبتدأ مؤخر، وسوغ الابتداء به تقدم خبره المختص عليه.
كفضل: خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كفضل.
وأسد: معطوف على فضل.
وذو: مبتدأ حذف خبره لدلالة خبر المتقدم عليه.
ارتجال: مضاف إليه، والتقدير: ومنه ذو ارتجال.
كسعاد: خبر لمبتدأ محذوف.
وأدد: معطوف على سعاد.

(٢) **وجملة**: مبتدأ وخبره محذوف.
وما: موصول اسمي مرفوع المحل، بالعطف على جملة.
بمزج: متعلق بركبا، والباء بمعنى مع، وجملة.
ركبا: بالبناء للمجهول صلة ما، والألف للإطلاق، والتقدير: ومنه جملة والذي ركب، مع مزج، والمزج الخلط. =

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ[(١)]

ينقسم العَلَم إلى: مُرْتَجلٍ، وإلى منقول: فالمرتَجَلُ هو: ما لم يَسْبِقْ له استعمال قبل العَلَمِية في غيرها، كَسُعَاد وأُدَد، والمنقول: ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَمِية، والنقل إما من صفة كَحَارِث، أو من مَصْدَر كفضلٍ، أو من اسم جنس كأَسَدٍ، وهذه تكون معربة، أو من جملة: كقَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ قَائِمٌ، وحُكْمُهَا أنها تُحْكَى؛ فتقول: جَاءَنِي زَيْدٌ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمررْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ، وهذه من الأعلام المركبة.

ومنها أيضاً: ما ركب تركيبَ مَزْجٍ، كبَعْلَبَكَّ، ومَعْدِي كرب، وسِيبَوَيْهِ. وذكَرَ المصنفُ أن المركب تركِيبَ مَزْجٍ: إن خُتِمَ بغير «وَيْهِ» أعرب، ومفهومُه أنه إن ختم بـ «وَيْهِ» لا يعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره؛ فتقول: جَاءَنِي بَعْلَبَكُّ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ؛ فتعربه إعرابَ ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح؛

= ذا: إشارة إلى المركب تركيب مزج، في محل رفع على الابتداء.
إن: حرف شرط.
بغير: متعلق بتم.
ويه: بكسر الهاء مضاف إليه.
تم: بفتح التاء، فعل ماض من التمام بمعنى الكمال في موضع جزم على أنه فعل الشرط، وجملة.
أعربا: لبناء المجهول، يحتمل أن تكون جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر ذا، ويحتمل أن تكون هي الخبر وجواب الشرط محذوف، وعلى التقديرين: حذف مصدر أعرب النوعي، والتقدير: على الثاني، وهذا الذي ركب تركيب مزج، أعرب إعراب ما لا ينصرف إن تم بغير ويه، أعرب إعراب ما لا ينصرف.

(١) **وشاع**: فعل ماض.
في الأعلام: متعلق بشاع.
ذو: فاعل شاع.
الإضافة: مضاف إليه.
كعبد: خبر لمبتدأ محذوف.
شمس: مضاف إليه مجرور بالكسرة، قال الزركشي في شرح المنهاج:
فائدة: قيل: يقرأ عبد شمس، بفتح آخره فإنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث. حكاه في العباب عن الفارسي.
ويتحصل منه جهة العربية في ضبطها ثلاثة أوجه: فتح دال عبد، وسين **شمس** على التركيب.
والثاني: كسر الدال وفتح السين.
والثالث: كسر دال عبد، وصرف **شمس**، وهذا **الثالث** هو المراد هنا.
وأبي: معطوف على عبد.
قحافة: مضاف إليه وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث.

فتقول: جَاءَنِي بَعْلَبَكُّ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً أَعْرَابَ المتضايفين؛ فتقول: جَاءَنِي حَضْرُمَوْتٍ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ، ومَرَرْتُ بِحَضْرِمَوْتٍ.

وتقول [فيما ختم بِوَيْهِ]: جاءني سيبويهِ، ورأيتُ سيبويهِ، ومررتُ بسيبويهِ: فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضُهم إعْرَابَهُ إعرابَ ما لا ينصرف، نحو جاءني سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ.

ومنها: ما ركب تركيبَ إضافة: كعَبْدِ شَمْس، وأبي قُحافَة، وهو معرب؛ فتقول: جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحَافَة، ورَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبَا قُحَافَةَ، ومَرَرْتُ بَعبْدِ شمس وأبي قُحَافَةَ.

ونَبَّهَ بالمثالين على أن الجزء الأول؛ يكون معرباً بالحركات، كـ «عَبْدِ» وبالحروف، كـ «أبي»، وأن الجزء الثاني؛ ويكون مُنْصَرِفاً، كـ «شَمْس»، وغيرَ منصرف، كـ «قُحافَةَ».

وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ ... كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عَمّ[(١)]
مِنْ ذَاكَ: أُمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ؟ ... وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ[(٢)]
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ، ... كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ[(٣)]

---

(١) **ووضعوا**: فعل وفاعل، والضمير للعرب.
لبعض: متعلق بوضعوا.
الأجناس: مضاف إليه.
علم: مفعول وضعوا، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة.
كعلم: في موضع الحال من علم.
الأشخاص: مضاف إليه.
لفظاً: منصوب بنزع الخافض على حذف حال، والتقدير: في اللفظ خاصة.
وهو: مبتدأ يرجع إلى علم الأجناس، وجملة.
عم: خبر هو، ويجوز أن يكون عم تفضيل. والأصل أعم، حذفت الهمزة تخفيفاً للضرورة.

(٢) **من ذاك**: خبر مقدم، والإشارة إلى الموضع من علم الجنس.
أم: مبتدأ مؤخر.
عريط: بكسر العين وفتح الياء آخر الحروف، مضاف إليه.
للعقرب: في موضع الحال من الضمير في الخبر المتقدم، والتقدير: أم عريط من ذاك حال كونها علماً للعقرب.
وهكذا ثعالة: مبتدأ وخبر على التقديم والتأخير.
للثعلب: متعلق بحال محذوفة، والتقدير: وثعالة هكذا استقر علماً موضوعاً للثعلب.

(٣) **ومثله برة**: مبتدأ وخبر أيضاً على التقديم والتأخير، وبرة، ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث وكذا=

العلم على قسمين: علم شخصٍ، وعَلَم جِنسٍ.

فَعَلَم الشخص له حكمان: معنويٌّ، وهو: أن يُراد به واحِدٌ بعينه: كزيد، وأحْمَدَ. ولفظيٌّ، وهو: صحة مجيء الحال متأخرةً عنه، نحو: «جَاءَني زَيْدٌ ضَاحِكاً» وَمَنْعُهُ من الصَّرْفِ مع سَبَبٍ آخَرَ غير العلمية، نحو «هذا أحْمَدُ» وَمَنْعُ دخول الألف واللام عليه؛ فلا تقول «جَاءَ الْعَمْرُو».

وعَلَم الجنس كعلم الشخص في حكمه [اللَّفظيِّ]؛ فتقول: «هذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً» فتمنعه من الصرف، وتأتي بالحال بعده، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللام: فلا تقول: «هذا الأسامة».

= ثعالة إلاَّ أنه نون للضرورة.

وللمبرة: متعلق بحال محذوفة، والتاء لتأنيث الحقيقة والتقدير: وبرة مثل حال كونها علماً موضوعاً للمبرة.

كذا: خبر مقدم.

فجار: مبتدأ مؤخر، وهو مبني على الكسرة، تشبيهاً له بنزال معدول عن فجرة.

علم: مبتدأ محذوف الخبر.

للفجرة: بسكون الجيم، بمعنى الفجور، متعلق بالخبر المحذوف، والتاء لتأنيث الحقيقة لا للواحدة، ويحتمل أن يكون فجار مبتدأ أول، وعلم مبتدأ ثانٍ، وسوغ الابتداء به تعلق به، وكذا خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بينهما احتواء جملة الخبر على اسم بمعنى المبتدأ، والتقدير على الأول فجار كذا علم موضوع للفجرة، وعلى الثاني: علم للفجرة كذا.

أسم الإشارة

بِـــذَا لِـــمُـــفْـــرَدٍ مُـــذَكَّـــرٍ أَشِـــرْ   بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأُنْثَى اقْتَصِرْ(١)

يُشَارُ إلى المفرد المذكَّر بـ «ذَا» ومذهَبُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة.

ويُشَارُ إلى المؤنثة بـ «ذِي»، و «ذِهْ» بسكون الهاء، و «تي»، و «تَا»، و «ذِهِ» بكسر الهاء: باختلاسٍ، وبإشباعٍ، و «تِهِ» بسكون الهاء، وبكسرها، باختلاس، وإشباع، و «ذَاتْ».

وَذانِ تَـانِ لِـلْـمُـثَـنَّـى الـمُـرْتَـفِـعْ   وَفِـي سِـوَاهُ ذَيْـنِ تَـيْـنِ اذْكُـرْ تُـطِـعْ(٢)

يُشَارُ إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ «ذَانِ» وفي حالة النصب والجر بـ

---

(١) **بذا لمفرد**: متعلقان بأشر.
مذكر: نعت لمفرد.
أشر: فعل أمر وفاعل.
بذي: متعلق باقتصر.
وذه تي تا: معطوفات على ذي بإسقاط العاطف من الأخيرين.
على الأنثى: متعلق باقتصر، وحذف نعتها استغناء بنعت المذكر، كما حذف متعلق اقتصر.
اقتصر: فعل أمر وفاعله مستتر فيه، وتقدير البيت: وأشر بذا لمفرد مذكر. واقتصر بذي وذه، وتي وتا على الأنثى المفردة، دون المفرد، للمذكر والمثنى والمجموع.

(٢) **وذان**: مبتدأ.
تان: معطوف عليه بإسقاط العاطف.
للمثنى: متعلق خبر المبتدأ وما عطف عليه، على تقدير: حال محذوف.
المرتفع: نعت للمثنى.
وفي سواه: متعلق باذكر، وجر سوى لأنها عنده متصرفة، وهو خلاف ما ذهب إليه سيبويه.
ذين: بفتح الذال مفعول اذكر مقدم عليه.
تين: معطوف على ذين، بإسقاط العاطف.
اذكر: فعل أمر وفاعل.
تطع: مضارع أطاع مجزوم في جواب الطلب، ومفعوله محذوف، وتقدير البيت: وذان وتان مشار بهما للمثنى المرتفع مطلقاً، وفي سواه اذكر ذين وتين تطع النحاة أو العرب.

«ـذَيْنِ» وإلى المؤنثتين بـ «تَانِ» في الرفع، و «تَيْنِ» في النصب والجر.

وَبِأُولىٰ أَشِرْ لِجَمْعٍ مُطْلَقاً، والمَدُّ أَوْلَى، وَلَدى البُعْدِ انْطِقَا(١)
بِالْكَافِ حَرْفاً: دونَ لامٍ، أو مَعَهْ وَاللاَّمُ ـ إِن قَدَّمْتَ هَا ـ مُمْتَنِعَهْ(٢)

---

(١) **وبأولى**: متعلق بأشر.
أشر: بفتح الهمزة، أمر من أشار.
لجمع: متعلق بأشر أيضاً.
مطلقاً: حال من جمع.
والمد أولى: مبتدأ وخبر، متعلق اسم التفضيل، محذوف تقديره: **أولى** من القصر.
ولدى: بالدال، بمعنى عند متعلق بانطقا.
البعد: مضاف إليه.
انطقا: فعل أمر مسند إلى المفرد المخاطب، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة.

(٢) **بالكاف**: متعلق بانطقا، قاله الهواري: وفي قول المكودي: انطق في البعد بالكاف ما يوافقه من غير تصريح منه بذلك.
وقال الشاطبي: متعلق باسم فاعل محذوف، حال من معمول انطقا محذوف لدلالة الكلام عليه، والباء بالكاف باء الملابسة، والتقدير: ولدى البعد انطقا بما تقدم من الأدوات، متلبسة بالكاف، باء الملابسة، والتقدير: ولدى البعد انطقا بما تقدم من الأدوات، متلبسة بالكاف، فإن قلت: هل تقع الحال من المحذوف؟ فالجواب: نعم، إذا كان في حكم المنطوق به كهذا الموضع، نحو قولك: الذي لقيت راكباً زيد، أي: لقيته، فالحال من الضمير المحذوف، وهذا ظاهر. فلو جعلت بالكاف متعلقاً بانطق، لم يكن في الكلام ما يدل على المعنى المراد، منزلاً على الأحكام اللفظية، وأوهم معنى غير صحيح.
وظاهر اللفظ هنا يقتضي أمراً غير مقصود، وهو أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد، اقتصرت على الكاف وحدها، أو مع اللام، وهذا غير صحيح.
حرفاً: حال من الكاف، وهذا مذهب سيبويه والبصريين، وأصلها عندهم الاسمية، كما ذكره ابن جني، إلاّ أنها جرد عنها معنى الاسمية، رائي بها لمعنى الخطاب، كما جردت الضمائر عن معنى الاسمية حين جعلت فصولاً قاله الشاطبي:
دون لام أومعه: حالان من الكاف أيضاً، قاله المكودي.
واللام: مبتدأ.
إن: حرف شرط.
قدمت: فعل شرط.
ها: بالقصر لا غير، مفعول قدمت، والمضاف إليه محذوف، تقديره: ها التنبيه.
ممتنعة: خبر المبتدأ، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير، والتقدير: واللام ممتنعة إن قدمت ها، **فهي** ممتنعة.
قال المكودي: ويحتمل أن يكون ممتنعة، خبراً لمبتدأ محذوف، على تقدير الفاء، تقديره: **فهي** ممتنعة، والجملة جواب الشرط، على حد قوله تعالى: ﴿**وإن مسه الشر فيؤس**﴾ أي: **فهو** يؤوس وجملة الشرط وجوابه خبر المبتدأ. وهذا أولى لسلامته من فصل المبتدأ من خبر، بجملة الشرط وجوابه.

يُشار إلى الجمع ـ مذكراً كان أو مؤنثاً ـ بـ «أُولى» ولهذا قال المصنف: «أشِرْ لجمع مطلقاً»، ومقتضى هذا أنه يُشَار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالُهَا في العاقل، ومِنْ ورُودها في غير العَاقِلِ قولُه:

٢٣ ـ ذُمَّ المَنَازِلَ بَعْدَ مَنْزِلَةِ اللِّوَى   وَالْعَيْشَ بَعْدَ أُولَئِكَ الأَيَّامِ

وفيها لُغتان المدُّ، وهي لُغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقَصْرُ، وهي لُغة بني تميم.

---

٢٣ ـ البيت لجرير بن عطية بن الخطفي، من كلمة له يهجو فيها الفرزدق، وقبله ـ وهو المطلع ـ قوله:

سَرَتِ الهُمُومُ فَبِتْنَ غَيْرَ نِيَامِ   وَأَخُو الهُمُوم يَرُومُ كُلَّ مَرَامِ

اللغة: «ذم» فعل أمر من الذم، ويجوز لك في الميم تحريكها بإحدى الحركات الثلاث: الكسر؛ لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين؛ فهو مبني على السكون وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفتح للتفخيف؛ لأن الفتحة أخف الحركات، وهذه لغة بني أسد، والضم: لاتباع حركة الذال، وهذا الوجه أضعف الوجوه الثلاثة «المنازل» جمع منزل، أو منزلة، وهو محل النزول، وكونه ههنا جمع منزلة أولى؛ لأنه يقول فيما بعد «منزلة اللوى» ـ واللوى ـ بكسر اللام مقصوراً ـ موضع بعينه «العيس» أراد به الحياة.

المعنى: ذم كل موضع تنزل فيه بعد هذا الموضع الذي لقيت فيه أنواع المسرة، وذم أيام الحياة التي تقضيها بعد هذه الأيام التي قضيتها هناك في هناءة وغبطة.

الإعراب: «ذم» فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وهو مفتوح الآخر للخفة أو مكسوره على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين أو مضمومه للإتباع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المنازل» مفعول به لذم «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من المنازل، وبعد مضاف و «منزلة» مضاف إليه، ومنزلة مضاف، و «اللوى» مضاف إليه «والعيش» الواو عاطفة، العيش: معطوف على المنازل «بعد» ظرف متعلق بمحذوف حال من العيش، وبعد مضاف وأولاء من «أولائك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الأيام» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه.

الشاهد فيه: قوله «أولئك» حيث أشار به إلى غير العقلاء، وهي «الأيام» ومثله في ذلك قول الله تعالى: ﴿**إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسؤولاً**﴾ وقد ذكر ابن هشام عن ابن عطية أن الرواية الصحيحة في بيت الشاهد * والعيش بعد أولئك الأقوام * وهذه هي رواية النقائض بين جرير والفرزدق، وعلى ذلك لا يكون في البيت شاهد؛ لأن الأقوام عقلاء، والخطب في ذلك سهل؛ لأن الآية الكريمة التي تلوناها كافية أعظم الكفاية للاستشهاد بها على جواز الإشارة بأولاء إلى الجمع من غير العقلاء.

وأشار بقوله: «وَلَدَى البعد أنطقا بالكاف ـ إلى آخر البيت» إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبتان: القربُ، والبعدُ؛ فجميعُ ما تقدم يُشَارُ به إلى القريب، فإذا أريد الإشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بالكافِ وَحْدَهَا؛ فتقول: «ذَاكَ» أو الكافِ واللامِ نحو «ذَلِكَ».

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ؛ فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه.

فإن تقدَّمَ حرفُ التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة أَتَيْتَ بالكاف وَحْدَها؛ فتقول «هٰذَاكَ»[1] وعليه قولُه:

٢٤ ـ رَأَيْتُ بَنِي غَبْرَاءَ لا يُنْكِرُونَنِي ... وَلاَ أَهْلُ هَذَاكَ الطِّرَافِ المُمَدَّدِ

---

٢٤ ـ هذا البيت لطرفة بن العبد البكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

لِخَوْلَةَ أَطْلاَلٌ بِبُرْقَةِ ثَهْمَدِ ... تَلُوحُ كَبَاقِي الْوَشْمِ في ظَاهِرِ الْيَدِ

وقبل بيت الشاهد قوله:

وَمَا زَالَ تَشْرَابِي الْخُمُورَ وَلَذَّتِي ... وَبَيْعِي وَإِنْفَاقِي طَرِيفي وَمُتْلَدِي

إِلَى أَنْ تَحَامَتْنِي الْعَشِيرَةُ كُلُّهَا ... وَأُفْرِدْتُ إِفْرَادَ الْبَعِيرِ الْمُعَبَّدِ

اللغة: «خَولة» اسم امرأة «أطلال» جمع طلل، بزنة جبل وأجبال، والطلل: ما شخص وظهر وارتفع من آثار الديار كالأثافي «برقة» بضم فسكون ـ هي كل رابية فيها رمل وطين أو حجارة، وفي بلاد العرب نيف ومائة برقة عدها صاحب القاموس، وألف فيها غير واحد من علماء اللغة، ومنها برقة ثهمد «تلوح» تظهر «الوشم» أن يغرز بالإبرة في الجلد ثم يذر عليه الكحل أو دخان الشحم فيبقى سواده ظاهراً «البعير المعبد» الأجرب «بني غبراء» الغبراء هي الأرض، سميت بهذا لغبرتها، وأراد ببني الغبراء الفقراء الذين لصقوا بالأرض لشدة فقرهم، أو الأضياف، أو اللصوص «الطراف» بكسر الطاء بزنة الكتاب ـ البيت من الجلد، وأهل الطراف المدد: الأغنياء.

المعنى: يريد أن جميع الناس ـ من غير تفرقة بين فقيرهم وغنيهم ـ يعرفونه، ولا ينكرون محله من الكرم والمواساة للفقراء وحسن العشرة وطيب الصحبة للأغنياء وكأنه يتألم من صنيع قومه معه.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «بني» مفعول به، وبني مضاف، و «غبراء» مضاف إليه، ثم =

---

(١) إذا كان اسم الإشارة لمثنى أو لجمع فإن ابن مالك يرى أنه لا يجوز أن يؤتى بالكاف مع حرف التنبيه حينئذ وذهب أبو حيان إلى أن ذلك قليل لا ممتنع، ومما ورد منه قول العرجي، وقيل: قائله كامل الثقفي:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلاَنَا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ والسَّمُرِ

الشاهد فيه هنا: قوله «هؤليائكن فإنه تصغير «أولاء» الذي هو اسم إشارة إلى الجمع، وقد اتصلت به «ها» التنبيه في أوله، وكاف الخطاب في آخره. =

ولا يجوز الإتيانُ بالكاف واللام؛ فلا تقول «هذَالكَ».

وظاهِرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُرْبىٰ، وبُعْدَى، كما قَرَّرْنَاهُ، والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبىٰ، ووُسْطَى، وبُعْدَى؛ فَيُشَارُ إلى مَنْ في القُرْبىٰ بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ: كذَا، وذِي، وإلى مَنْ في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاك، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحو «ذَلِكَ».

وَبِـهُـنَـا أَوْ هَـهُـنَـا أَشِـرْ إلَـى ... دَانِـي الـمَـكَـانِ، وَبِـهِ الْـكَـافَ صِـلا[1]

فِـي الـبُـعْـدِ، أَوْ بِـثَـمَّ فُـهْ، أَوْ هَـنَّـا ... أَوْ بِـهُـنَـالِـكَ انْـطِـقَـنْ، أَوْ هِـنَّـا[2]

=إذا كانت رأى بصرية فجملة «لا ينكرونني» من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من بني غبراء، وإذا كانت رأى علمية ـ وهو أولى ـ فالجملة في محل نصب مفعول ثان لرأى «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «أهل» معطوف على الواو الذي هو ضمير الجماعة في قوله «لا ينكرونني» وأهل مضاف واسم الإشارة من «هذاك» مضاف إليه، والكاف حرف خطاب «الطراف» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «الممدد» نعت للطراف.

الشاهد فيه: قوله «هذاك» حيث جاء بها التنبيه مع الكاف وحدها، ولم يجيء باللام، ولم يقع لي ـ مع طويل البحث وكثرة الممارسة ـ نظير لهذا البيت مما اجتمعت فيه «ها» التنبيه مع كاف الخطاب بينهما اسم إشارة للمفرد، ولعل العلماء الذين قرروا هذه القواعد قد حفظوا من شواهد هذه المسألة ما لم يبلغنا، أو لعل قداماهم الذين شافهوا العرب قد سمعوا ممن يوثق بعربيته استعمال مثل ذلك في أحاديثهم في غير شذوذ ولا ضرورة تحوج إليه؛ فلهذا جعلوه قاعدة.

(١) **وبهنا**: متعلق بأشر.
أو: هنا للتخيير.
ها هنا: معطوف على هنا.
أشر: فعل أمر وفاعل.
إلى. دان: بالدال بمعنى القريب، متعلق بأشر وحذفت الياء من الخط تبعاً للفظ، واكتفى بالكسرة.
الكاف: مضاف إليه، من باب: جرد قطيفة، والأصل: إلى المكان الدني، فقدم الصفة على الموصوف وحذف الألف واللام من الصفة، ليتمكن من الإضافة، ثم أضاف الصفة إلى موصوفها للضرورة.
وبه: متعلق بصلا.
الكاف: مفعول صلا مقدم عليه.
صلا: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، أبدلت في الوقف ألفاً.

(٢) **في البعد**: متعلق بصلا، والتقدير: وصل الكاف بهنا أو ههنا في البعد.
أو: حرف تخيير هنا.
بثم: بفتح الثاء، متعلق بفه.
=

يُشَار إلى المكانِ القريبِ بـ «ـهُنَا» وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التنبيهِ؛ فيقال «هٰهُنَا»؛ ويُشَار إلى البعيد على رأي المصنف بـ «ـهُنَاكَ، وهُنَالِكَ، وهِنَّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، وبـ «ثَمَّ» و «هِنَّتْ»، وعلى مذهب غيره «هُنَاك» للمتوسط، وما بعده للبعيد.

= **فه**: بضم الفاء وسكون الهاء، أمر من فاه يفوه إذا نطق.
أو: هنا للتخيير.
هنا: بفتح الهاء وتشديد النون، معطوف على ثم.
أو بهنالك: بضم الهاء، وتخفيف النون، متعلق بانطقن.
انطقن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.
أو: هنا للتخيير.
هنا: بكسر الهاء وتشديد النون، معطوف على هنالك.

تعليق حول اسم الإشارة:

اسم الإشارة هو ما وضع لمشار إليه: أي: حسا بالإصبع ونحوه، فلا بد من كونه حاضراً محسوساً بالبصر، فاستعماله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الأصلية أو التبعية على الخلاف في ذلك. فخرج ضمير الغائب وأل، لأن إشارتهما ذهنية.
قيل: والإشارة في التعريف لغوية، وفي المعرفِ اصطلاحية فلا دور. وفيه أن المراد بالمعرف اسم تصحبه الإشارة الحسية، فهي لغوية أيضاً. فالأحسن جواب الدماميني: بأن أخذ جزء المعرف في التعريف، لا يوجب الدور، لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة أو بشيء آخر.
وحول قوله: وهذه الكاف حرف خطاب. أي: لا ضمير وإلا لأضيف اسم الإشارة إليها، إذ لا يتصل الضمير إلاّ بعامله، ولو أضيف لحذفت النون من ذينك وتينك، مع أنه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الإشارة الحسية، وتتصرف هذه الكاف بحسب المخاطب على الأصح.
كالكاف الاسمية، وقد تفرد إما مفتوحة في الأحوال كلها، أو مفتوحة في المذكر، ومكسورة في المؤنث، جمعاً أو غيره، ففيها ثلاث لغات، وهذه الكاف الحرفية، هي اللاحقة لاسم الفعل، في نحو هاك، ها كما وللضمير في إياك إياكما إلى آخره.
ولا رأيت بفتح التاء بمعنى أخبرني نحو ﴿**أرأيتك هذا الذي كرمت عليّ**﴾. فالتاء فاعل مجرد عن الخطاب، ملتزم إفراده استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل، والتاء حرف، خلافاً للفراء لأنها ليست من ضمائر الرفع، مع صحة الاستغناء عنها بخلاف التاء. ولا يستخبر بهذا التركيب إلاّ عن حالة عجيبة، فلا بد بعده من استفهام يبينها أم ظاهر، كأرأيت زيداً ما صنع؟ أو مقدر كالآية أي لم كرمت.
وقوله: لئن أخرتن كلام آخر، والمنصوب بعده إما بنزع الخافض، أي: أخبرني عن زيد، وعن الذي. لأن هذا من مورد السماع، أو مفعول به على حذف المضاف. أي: أخبرني خبر زيد. كما اختاره الدماميني.
وقد يحذف نحو ﴿**أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله**﴾ إلى آخره.
ولا محل لجملة الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال، كما صرح به الرضي بناء على أن أصله بمعنى أبصرت أو أعرفت. فيطلب مفعولاً واحداً، مع أنه انسلخ عن معنى الرؤية أصلاً إلى طلب الأخبار.

اسم الموصول

مَوْصُولُ ٱلاسْمَاءِ الَّذِي، الانْثَى الَّتِي، وَالْـيَـا إِذَا مَـا ثُـنِّـيَـا لاَ تُـثْـبِـتِ[١]

بَـلْ مَـا تَـلِـيـهِ أوْلِـهِ الْـعَـلاَمَـهْ، وَالـنُّـونُ إنْ تُـشْـدِدْ فَـلاَ مَـلاَمَـهْ[٢]

---

(١) **موصول**: مبتدأ أول.

الاسماء: بنقل حركة الهمزة الثانية إلى اللام قبلها للوزن مضاف إليه.

الذي: قال المكودي والشاطبي: مبتدأ ثان حذف خبره، تقديره: منه، والجملة خبر الأول.

الأنثى: قال الشاطبي: مبتدأ أيضاً حذف خبره، والجملة معطوفة بحرف عطف محذوف للضرورة، أي ومنه الأنثى.

التي: بدل من الأنثى، وجعل التي أنثى لما كانت دالة على الأنثى، أو يكون الأنثى التي مبتدأ وخبراً، والجملة معطوفة على الأولى، والألف واللام في الأنثى، مثلها في قوله تعالى: ﴿**فإن الجنة هي المأوى**﴾. كأنه قال: وأنثاه، أي أنثى الذي التي انتهى. ووقع في شرح المكودي الذي وقفت عليه ما نصه: والأنثى مبتدأ والتي خبره، والتقدير: والأنثى منه، أي من الموصول، ويجوز أن تكون أل في الأنثى عوضاً عن الضمير، والتقدير: وأنثاه، أي أنثى الذي انتهى، والتحرير مع الأول، فليتأمل.

واليا: بالقصر للضرورة مفعول مقدم بتثبت.

إذا: ظرف مضمن معنى الشرط، منصوب بجوابه عند الأكثرين، وقيل: بشرطه.

ما: زائدة.

ثنيا: مبنى للمجهول، ونائب الفاعل الألف فيه، وهي ضمير يرجع إلى الذي والتي، والجملة عند الأكثرين في محل جر بإضافة إذا إليها، وعند الباقين القائلين بأن إذا منصوبة بشرطها، مستأنفة غير مضافة، إذ لا يعمل المضاف إليه في المضاف.

لا: ناهية.

تثبت: بضم التاء المثناة من فوق مضارع أثبت، مجزوم بلا الثانية، وكسر آخره للوزن، وهو دليل الجواب، وجواب إذا محذوف، والتقدير: والياء إذا ما ثنيتهما فلا تثبتها، وإنما لم يجعل لا تثبت جواب الشرط على إسقاط الفاء للضرورة، لتقدم معموله على أداة الشرط. والجواب لا يتقدم، فمعموله أولى، فيلزم اجتماع ضرورتين، حذف الفاء، وتقديم مفعول الجواب على أداة الشرط. وقد أمكن غيره فلا حاجة لارتكابه.

(٢) **بل**: للانتقال هنا للإضراب.

ما: موصول اسمي في محل نصب بفعل محذوف على المختار، من باب الاشتغال، وجملة:

تليه: من الفعل والفاعل والمفعول، صلة ما فلا محل لها وجملة **أوله العلامة**: من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه، ومفعوله الأول والثاني لا محل لها لأنها مفسرة.

والنون: مبتدأ.

=

وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدِّدَا أَيْضاً، وَتَعْوِيضٌ بِذَاكَ قُصِدَا[(١)]

وينقسم الموصول إلى: اسمي، وحرفي.

ولم يذكر المصنفُ الموصولاتِ الحرفيةَ وهي خمسة أحرف:

أحدها: «أن» المصدرية، وتُوصَلُ بالفعل المتصرف: ماضياً، مثل: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ»، ومضارعاً، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» وأمراً، نحو: «أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف ـ نحو قوله تعالى: ﴿**وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ**﴾ وقوله تعالى: ﴿**وَأَنْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ**﴾ ـ فهي مُخَفَّفة من الثقيلة.

ومنها: «أَنَّ» وتُوصَلُ باسمها وخبرها، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا**﴾ وأن المخففة كالمُثقّلة، وتُوصَلُ باسمها وخبرها، لكن اسْمُهَا يكون محذوفاً، واسم المُثقّلة مذكوراً.

= **إن**: حرف شرط.

تشدد: بضم التاء وسكون الشين وكسر الدال الأولى مبني للفاعل، وبفتحها مبني للمجهول، مجزوم بأن على أنه فعل الشرط.

فلا: الفاء رابطة لجواب الشرط، مجردة عن معنى العطف، إذ لا يعطف الجواب على الشرط، ولا نافية للجنس.

ملامه: اسم لا، مبني معها على الفتح، وسكونه عارض لأجل الوقف، وخبرها محذوف، تقديره: فلا ملامة عليك، وجملة لا، مع اسمها وخبرها في موضع جزم جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ. والرابط بينهما على تقدير البناء للفاعل محذوف، تقديره: والنون إن تشددها فلا ملامة وعلى تقدير البناء للمجهول، ضمير مستتر في تشدد، مرفوع على النيابة عن الفاعل، يعود إلى النون، والأول أنسب بما قبله، والثاني أنسب بما بعده.

(١) **والنون**: مبتدأ.

من ذين وتين: في موضع الحال من مرفوع شددا.

شددا: مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى النون، والألف للإطلاق.

أيضاً: مفعول مطلق، مصدر آض بالمد إذا عاد. وجملة شددا ومعمولاه في موضع رفع خبر المبتدأ.

وتعويض: مبتدأ، وسوغ الابتداء به لأن فيه معنى الحصر لأن المعنى ما قصد بذاك إلاّ تعويض، فهو من باب شيء جاء بك، أي ما جاء بك إلا شيء.

بذاك: مطلق بقصد، أو نعته محذوف، وجملة:

قصدا: بالبناء للمجهول، ونائب الفاعل المستتر فيه عائد إلى التعويض، والجملة في موضع رفع خبر المبتدأ، والألف للإطلاق. وتقدير البيت: والنون شددا أيضاً حال كونه كائناً من ذين وتين، وتعويض قصد بذاك التشديد.

ومنها: «كَيْ» وتُوصَلُ بفعلٍ مضارع فقط، مثل «جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْداً»

ومنها: «ما» وتكون مصدريةً ظرفية، نحو «لاَ أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقاً» [أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقاً] وغير ظرفيةٍ، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْدا» وتُوصَلُ بالماضي، كما مثل، وبالمضارع، نحو «لا أَصْحَبُ ما يَقُومُ زَيْدٌ، وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْداً» ومنه: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ وبالجملة الاسمية، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وهو قليل، وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم، نحو «لا أُصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً» ويقلُّ وَصْلُهَا ـ أعني المصدرية ـ بالفعل المضارع الذي ليس منفيًّا بلم، نحو «لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ» ومنه قوله:

٢٥ ـ أَطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

---

٢٥ ـ اشتهر أن هذا البيت للحطيئة ـ واسمه جرول ـ يهجو امرأته، وهو بيت مفرد ليس له سابق أو لاحق، وقد نسبه ابن السكيت في كتاب «الألفاظ» (ص ٧٣ ط بيروت) ـ وتبعه الخطيب التبريزي في «تهذيبه» ـ إلى أبي غريب النصري.

اللغة: «أطوف» أي أكثر التجوال والتطواف والدوران، ويروى «أطود» بالدال المهملة مكان الفاء ـ والمعنى واحد «آوي» مضارع أوى ـ من باب ضرب ـ إلى منزله؛ إذا رجع إليه وأقام به «قعيدته» قعيدة البيت: هي المرأة. وقيل لها ذلك لأنها تطيل القعود فيه «لكاع» يريد أنها متناهية في الخبث.

المعنى: أنا أكثر دوراني وارتيادي الأماكن عامة النهار في طلب الرزق وتحصيل القوت، ثم أعود إلى بيتي لأقيم فيه، فلا تقع عيني فيه إلا على امرأة شديدة الخبث متناهية في الدناءة واللؤم.

الإعراب: «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، و «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا و «ما» مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول مطلق عامله قوله «أطوف» الأول «ثم» حرف عطف «آوي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إلى بيت» جار ومجرور متعلق بقوله «آوي» «قعيدته» قعيدة: مبتدأ، وقعيدة مضاف والضمير مضاف إليه «لكاع» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر نعت لقوله «بيت»، وهذا هو الظاهر، وأحسن من ذلك أن يكون خبر المبتدأ محذوفاً، ويكون قوله «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف، وجملة النداء في محل نصب مفعول به للخبر، وتقدير الكلام على ذلك الوجه: قعيدته مقول لها: يالكاع.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهدان للنحاة، أولهما في قوله «ما أطوف» حيث أدخل «ما» المصدرية الظرفية على فعل مضارع غير منفي بلم، وهو الذي عناه الشارح من إتيانه بهذا البيت هنا، والشاهد الثاني يذكر في أواخر باب النداء في ذكر أسماء ملازمة النداء، وهو في قوله «لكاع»=

ومنها: «لَوْ» وتُوصَلُ بالماضي، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدُ» والمضارع، نحو: «وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ».

فقولُ المصنفِ: «موصولُ ٱلأسماء» احترازٌ من الموصول الحرفي ـ وهو «أنْ وأنَّ وكَيْ ومَا وَلَوْ» ـ وعلامتهُ صحةُ وقوع المصدر مَوْقِعَهُ، نحو «وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ» أي قِيَامَكَ، و «عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ، وَجِئْتُ لَكَيْ أقْرَأ، وَيُعجِبُنِي أنَّكَ قَائِمٌ، وأريدُ أنْ تَقُومَ» وقد سبق ذكره.

وأما الموصولُ الاسميُّ فـ «ـالذي» للمفرد المذكر، و «التي» للمفردة المؤنّثة.

فإن ثَنَّيتَ أسقَطْتَ الياء وأتيت مكانها: بالألف في حالة الرفع، نحو «اللّذَانِ، واللّتَانِ» وبالياء في حَالَتِي الجر والنصب؛ فتقول: «اللّذَيْنِ، واللّتَيْنِ».

وإن شئت شَدَّدت النون ـ عوضاً عن الياء المحذوفة ـ فقلت: «اللذانِّ واللتانِّ» وقد قرىء: ﴿واللّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا مِنكُمْ﴾ ويجوز التشديد أيضاً مع الياء ـ وهو مذهب الكوفيين ـ فتقول: «اللذيْنِّ، واللّتَيْنِّ» وقد قُرِىء: ﴿رَبَّنا أرِنَا اللذَيْنِّ﴾ ـ بتشديد النون ـ.

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً في تثنية «ذا، وتا» اسمي الإشارة؛ فتقول: «ذانِّ، وتانِّ» وكذلك مع الياء: فتقول: «ذَيْنِّ وتَيْنِّ» وهو مذهب الكوفيين ـ والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في «الذي، والتي».

جَمْعُ الَّذِي الأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا[1]

=حيث يدل ظاهره على أنه استعمله خبراً للمبتدأ فجاء به في غير النداء ضرورة، والشائع الكثير في كلام العرب أن ما كان على زنة فعال ـ بفتح الفاء والعين ـ مما كان سباً للإناث لا يستعمل إلا منادى، فلا يؤثر فيه عامل غير حرف النداء، تقول: يالكاع ويا دفار، ولا يجوز أن تقول: رأيت دفار، ولا أن تقول: مررت بدفار، ومن أجل هذا يخرج قوله «لكاع» هنا على حذف خبر المبتدأ وجعل «لكاع» منادى بحرف نداء محذوف كما قلنا في إعراب البيت.

(١) **جمع**: مبتدأ.
الذي: مضاف إليه.
الألى: بضم الهمزة وفتح اللام، بعدها خبره.
الذين: معطوف على الألى بإسقاط العاطف. وهو يكتب بلام واحدة، فرقاً بينه وبين اللذين في التثنية ولم يعكس لأن المثنى سابق الجمع، فبقي على أصله من اجتماع اللامين.
مطلقاً: حال من الذين.
وبعضهم: مبتدأ والمضاف إليه ضمير يعود إلى العرب.
=

بـالّـلاتِ والّـلاءِ ـ الّـتـي قَـدْ جُـمِـعَـا والّـلاءِ كـالّــذِيــنَ نَــزْراً، وَقَــعَــا[(١)]

يُقَالُ في جمع المذكر «الأُلىٰ» مطلقاً؛ عاقلاً كان، أو غيرَهُ، نحو: «جاءني الأُلىٰ فَعَلُوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله:

٢٦ ـ وتُبْلي الأُلىٰ يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلىٰ تَـرَاهُـنَّ يَـوْمَ الـرَّوْعِ كَـالْـحِـدَإِ الْـقُـبْـلِ

---

٢٦ ـ هذا البيت من كلام أبي ذؤيب ـ خويلد ـ بن خالد الهذلي، وقبله:

وَتِـلْـكَ خُـطُـوبٌ قَـدْ تـمـلّـتْ شَـبَـابَـنَـا قَـدِيـمـاً، فَـتَـبْـلِـيـنَـا الـمـنُـونُ، ومَـا نُـبْـلِـي

اللغة: «خطوب» جمع خطب، وهو الأمر العظيم «تملت شبابنا» استمتعت بهم «تبلينا» تفنينا «المنون» المنية والموت «يستلئمون» يلبسون اللأمة، وهي الدرع، و «يوم الروع» يوم الخوف والفزع، وأراد به يوم الحرب «الحدأ» جمع حدأة، وهو طائر معروف ووزنه عنبة وعنب، وأراد بها الخيل على التشبيه «القبل» جمع قبلاء وهي التي في عينها القبل ـ بفتح القاف والباء جميعاً ـ وهو الحور.

المعنى: أن حوادث الدهر والزمان قد تمتعت بشبابنا قديماً، فتبلينا المنون وما نبليها وتبلي من بيننا الدارعين والقاتلة فوق الخيول التي تراها الحرب كالحدأ في سرعتها وخفتها.

الإعراب: «وتبلي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على المنون في البيت الذي ذكرناه في أول الكلام على البيت «الألى» مفعول به لتبلي «يستلئمون» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، «على» حرف جر «الألى» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بمحذوف =

= **بالواو**: متعلق بنطقا.
رفعا: مفعول لأجله، وقيل: منصوب بنزع الخافض، أو على الحال. وكلاهما مما لا يقاس.
وجملة:
نطقا: خبر بعضهم، والألف فيه للإطلاق.

(١) **باللات**: بكسر التاء متعلق بجمع، والباء فيه بمعنى على.
واللاء: بكسر الهمز، معطوف على اللات، والياء محذوفة فيهما.
التي: مبتدأ وجملة:
قد جمعا: بالبناء للمجهول، خبر المبتدأ، والرابط بينهما الضمير المستتر في جمعا، النائب عن الفاعل. والألف فيه للإطلاق.
واللاء: مبتدأ.
كالذين: متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع.
نزرا: حال أخرى من فاعل وقع. وجملة:
وقعا: خبر اللاء، والألف فيه للإطلاق، وتقدير البيت: التي قد جمع على اللات واللاء، واللاء وقع نزراً مشابهاً للذين.

فقال: «يَسْتَلْئِمُونَ» ثم قال: «تراهُنَّ».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع «الّذِينَ» مطلقاً ـ أي: رفعاً، ونصباً، وجراً ـ فتقول: جَاءَني الّذِينَ أكْرَمُوا زَيْداً، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكْرَمُوهُ.

وبعضُ العرب يقولُ: «الّذُونَ» في الرفع، و «الّذِينَ» في النصب والجر، وهم بنو هُذَيلٍ، ومنه قوله:

٢٧ ـ نَحْنُ اَلذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحا   يَومَ النُّخَيلِ غَارَةً مِلْحَاحَا

=حال صاحبه «الألى» الواقع مفعولاً به لتبلي «تراهن» ترى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والضمير البارز مفعول أول «يوم» ظرف زمان متعلق بقوله ترى، ويوم مضاف و «الروع» مضاف إليه «كالحدأ» جار ومجرور متعلق بترى، وهو المفعول الثاني «القبل» صفة للحدأ، وجملة ترى وفاعله ومفعوليه لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «الألى يستلئمون»، وقوله «الألى تراهن» حيث استعمل لفظ الألى في المرة الأولى في جمع المذكر العاقل، ثم استعمله في المرة الثانية في جمع المؤنث غير العاقل؛ لأن المراد بالألى تراهن إلخ الخيل كما بينا في لغة البيت؛ والدليل على أنه استعملها هذا الاستعمال ضمير جماعة الذكور في «يستلئمون» وهو الواو، وضمير جماعة الإناث في «تراهن» وهو «هن».

ومن استعمال «الألى» في جمع الإناث العاقلات قول مجنون بني عامر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الألى كُنَّ قَبْلَهَا   وَحَلَّتْ مَكَاناً لم يَكُنْ حُلَّ مِنْ قَبْلُ

وقول الآخر:

فَأَمَّا الألى يَسْكُنَّ غَورَ تِهَامَةٍ   فَكُلُّ فَتَاةٍ تَتْرُكُ الحِجْلَ أقْصَمَا

وهذا البيت يقع في بعض نسخ الشرح، ولا يقع في أكثرها، ولهذا أثبتناه ولم نشرحه، ومن استعماله في الذكور العقلاء قول الشاعر:

فَإنَّ الألى بِالطَّفِّ مِنْ آلِ هَاشِمٍ   تَآسَوْا فَسَنُّوا لِلْكِرَامِ التَآسِيَا

ومن استعماله في الذكور غير العقلاء ـ وإن كان قد أعاد الضمير عليه كما يعيده على جمع المؤنثات ـ قول الآخر:

تُهَيِّجُنِي لِوَصْلِ أيَامُنَا الألى   مَرَرْنَ عَلَيْنَا وَالزَّمَانُ وَرِيقُ

٢٧ ـ اختلف في نسبة هذا البيت إلى قائله اختلافاً كثيراً، فنسبه أبو زيد (النوادر ٤٧) إلى رجل جاهلي من بني عقيل سماه أبا حرب الأعلم، ونسبه الصاغاني في «العباب» إلى ليلى الأخيلية، ونسبه جماعة إلى رؤبة بن العجاج، وهو غير موجود في ديوانه، وبعد الشاهد في رواية أبي زيد:

نَحْنُ قَتَلْنَا المَلِكَ الجَحْجَاحَا   وَلَمْ نَدَعْ لِسَارِحٍ مُسرَاحَا =

ويُقال في جمع المؤنث: «اللّاتِ، وَاللّاءِ» بحذف الياء؛ فتقول «جاءَني اللّاتِ فعَلْنَ، واللّاءِ فَعَلْنَ» ويجوز إثبات الياء؛ فتقول «اللّاتي، واللّائِي» وقد وَرَدَ «اللّاء» بمعنى الذين، قال الشاعر:

٢٨ ـ فَمَا آباؤنا بأَمَنَّ مِنْهُ   عَلَيْنَا اللّاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا

= إلا دِيَاراً أوْ دَماً مُفَاحَا   نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا
لا كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مُزَاحَا

اللغة: «نحن الذون» هكذا وقع في رواية النحويين لهذا البيت، والذي رواه الثقة أبو زيد في «نوادره»: «نحن الذين» على الوجه المشهور في لغة عامة العرب، وقوله «صبحوا» معناه جاءوا بعددهم وعددهم في وقت الصباح مباغتين للعدو، وعلى هذا يجري قول الله تعالى: ﴿**فأخذتهم الصيحة مصبحين**﴾. «النخيل» ـ بضم النون وفتح الخاء ـ اسم مكان بعينه «غارة» اسم من الإغارة على العدو «ملحاحاً» هو مأخوذ من قولهم «ألح المطر» إذا دام، وأراد أنها غارة شديدة تدوم طويلاً «مفاحاً» بضم الميم ـ مراقاً حتى يسيل «صراحاً» يريد أن نسبهم إليه صريح خالص لا شبهة فيه ولا ظنة وهو بزنة غراب، وجعله العيني ـ وتبعه البغدادي ـ بكسر الصاد جمع صريح مثل كريم وكرام.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ «الذون» اسم موصول خبر المبتدأ «صبحوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة «الصباحا، يوم» ظرفان يتعلقان بقوله «صبحوا» ويوم مضاف و «النخيل» مضاف إليه «غارة» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتأويل المشتق ـ أي مغيرين ـ وقوله «ملحاحاً» نعت لغارة.

الشاهد فيه: قوله «الذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع، كما لو كان جمع مذكر سالماً، وبعض العلماء قد اغتر بمجيء «الذون» في حالة الرفع ومجيء «الذين» في حالتي النصب والجر؛ فزعم أن هذه الكلمة معربة، وأنها جمع مذكر سالم حقيقة، وذلك بمعزل عن الصواب، والصحيح أنه مبني جيء به على صورة المعرب، والظاهر أنه مبني على الواو والياء.

٢٨ ـ البيت لرجل من بني سليم، ولم يعينه أحد ممن اطلعنا على كلامهم من العلماء.

اللغة: «أمن» أفعل تفضيل من قولهم: من عليه، إذا أنعم عليه «مهدوا» بفتح الهاء مخففة من قولك: مهدت الفراش مهداً، إذا بسطته ووطأته وهيأته، ومن هنا سمي الفراش مهاداً لوثارته، وقال الله تعالى: ﴿**فلأنفسهم يمهدون**﴾ أي: يوطئون، ومن ذلك تمهيد الأمور، أي تسويتها وإصلاحها «الحجور» جمع حجر ـ بفتح الحاء أو كسرها أو ضمها ـ وهو حضن الإنسان، ويقال: نشأ فلان في حجر فلان ـ بكسر الحاء أو فتحها ـ يريدون في حفظه وستره ورعايته.

المعنى: ليس آباؤنا ـ وهم الذين أصلحوا شأننا، ومهدوا أمرنا، وجعلوا لنا حجورهم كالمهد ـ بأكبر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح.

الإعراب: «ما» نافية بمعنى ليس «آباؤنا» آباء: اسم ما، وآباء مضاف والضمير مضاف إليه «بأمن» الباء زائدة، وأمن: خبر ما «منه، علينا» كلاهما جار ومجرور متعلق بقوله أمن، وقوله =

[كما قد تجيء «الأُولى» بمعنى «اللّاءِ» كقوله:

فَأَمَّا الأُولىٰ يَسْكُنَّ غُورَ تِهامَةٍ فَكُلُّ فَتاةٍ تَتْرُكُ الْحِجْلَ أَقْصَمَا]

* * *

وَمَنْ، ومَا، وَألْ ـ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ وَهَكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّءٍ شُهِرْ(١)

وَكَالّتِي ـ أيضاً ـ لَدَيْهِمْ ذَاتُ، وَمَوضِعَ اللاتِي أتَى ذَوَاتُ(٢)

=«اللاء» اسم موصول صفة لآباء «قد» حرف تحقيق «مهدوا» مهد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله «الحجورا» مفعول به لمهد، والألف للإطلاق، وجملة الفعل الماضي ـ الذي هو مهد ـ وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «اللاء» حيث أطلقه على جماعة الذكور؛ فجاء به وصفاً لآباء.

وقد استعملوا «الألاء» اسماً موصولاً وأصله اسم إشارة، وأطلقوه على جمع الذكور كما في قول خلف بن حازم:

إلى النَّفرِ البِيضِ الألاءِ كأنَّهُمْ صَفَائِحُ يَومَ الرَّوْعِ أخلَصَهَا الصَّقْلُ

وقول كثير بن عبد الرحمن المشهور بكثير غزة:

أبَى الله لِلشُّمِّ الألاء كأنهُمْ سُيُوفٌ أجَادَ الْقَيْنُ يَوماً صِقَالَهَا

(١) **ومن**: بفتح الميم مبتدأ.
وما وأل: معطوفان على من
تساوي: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه يعود إلى المبتدأ وما عطف عليه.
ما: موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بتساوي.
ذكر: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ما، والفعل ومرفوعه صلة ما، وجملة تساوي وما بعدها في موضع رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه.
وهكذا: في محل نصب على الحالية من مرفوع شهر.
ذو: مبتدأ.
عند: متعلق بشهر.
طيء: مضاف إليه، وجملة.
شهر: بالبناء للمجهول في موضع رفع خبر ذو، والتقدير: وذو شهر عند طيء. هكذا أي مشابهاً لمن وما وأل.

(٢) **وكالتي**: خبر مقدم.
أيضاً: مفعول مطلق.
لديهم: متعلق بما تعلق به الخبر السابق يظهر عند التقدير.
ذات: بالبناء على الضم مبتدأ مؤخر.
وموضع: منصوب على الظرفية، بأتى.
اللاتي: مضاف إليه.
=

أشار بقوله: «تساوي ما ذكر» إلى أنَّ «مَن، وَمَا» والألف واللام، تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث ـ [المفرد] والمثنى، والمجموع ـ فتقول: جَاءَني مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قامَا، ومَنْ قامَتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ؛ وأعْجَبَنِي ما رُكِبَ، وما رُكِبَتْ، وما رُكِبَا، وما رُكِبَتَا، وما رُكِبُوا، وما رُكِبْنَ؛ وجاءَني القائم، والْقَائِمةُ، والْقَائمَانِ، والْقَائمَتَان، والْقَائمونَ، والْقَائِمَاتُ.

وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل، ومنه قوله تعالى: **﴿فَانكِحُوا ما طَابَ لكُم مِنَ النِّساءِ مَثْنَى﴾** وقولهم: «سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا» و «سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بحَمدِهِ».

و «مَنْ» بالعكس؛ فأكثر ما تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في غيره، كقوله تعالى: **﴿وَمِنهُمْ مَنْ يَمْشي عَلَى أَرْبَعٍ، يَخلُقُ الله مَا يشَاءُ﴾** ومنه قولُ الشاعر:

٢٩ ـ بَكَيتُ عَلَى سِربِ الْقَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي ... فَقُلْتُ ـ وَمِثْلِي بالْبُكَاء جَدِيرُ:
أسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ ... لَعَلِّي إلىٰ مَنْ قَد هَوِيتُ أطِيرُ؟

---

٢٩ ـ هذان البيتان للعباس بن الأحنف، أحد الشعراء المولدين، وقد جاء الشارح بهما تمثيلاً لا استشهاداً؛ كما يفعل المحقق الرضي ذلك كثيراً؛ يمثل بشعر المتنبي والبحتري وأبي تمام، وقيل: قائلهما مجنون ليلى، وهو ممن يستشهد بشعره، وقد وجدت بيت الشاهد ثابتاً في كل ديوان من الديوانين: ديوان المجنون، وديوان العباس، وذلك من خلط الرواة.

اللغة: «السرب» جماعة الظباء والقطا ونحوهما، و «القطا» ضرب من الطير قريب الشبه من الحمام «جدير» لائق وحقيق «هويت» بكسر الواو ـ أي أحببت.

الإعراب: «بكيت» فعل وفاعل «على سرب» جار ومجرور متعلق ببكيت، وسرب مضاف و «القطا» مضاف إليه «إذ» ظرف زمان متعلق ببكيت مبني على السكون في محل نصب «مررن» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها، أي بكيت وقت مرورهن بي «بي» جار ومجرور متعلق بمر «فقلت» فعل وفاعل «ومثلي» الواو للحال، مثل: مبتدأ، ومثل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بالبكاء» جار ومجرور متعلق بقوله جدير الآتي «جدير» خبر المبتدأ «أسرب» الهمزة حرف نداء، وسرب: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسرب مضاف، و «القطا» مضاف إليه «هل» استفهامية «من» اسم موصول مبتدأ «يعير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من، والجملة من يعير وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، هكذا قالوا، وعندي أن =

= أتى: فعل ماض.

ذوات: بالبناء على الضم فاعل أتى، ومتعلق أتى محذوف لدلالة ما قبله عليه، وتقدير البيت: وذات أيضاً مستعملة لديهم كالتي، وأتى ذوات موضع اللاتي لديهم.

وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل، ولغيره، نحو «جَاءَنِي القَائِمُ، وَالمَرْكُوبُ» وَٱخْتُلِفَ فيها؛ فذهب قومٍ إلى أنها اسم موصول، وهو الصحيح، وقيل: إنها حرفُ موصول، وقيل: إنها حرفُ تعريفٍ، وليست من الموصولية في شيء.

وأما مَنْ وما غيرُ المصدرية فاسْمَانِ اتفاقاً، وأما «ما» فالصحيح أنها حَرْف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغةُ طيء استعمالُ «ذو» موصولَةً، وتكون للعاقل، ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، مفرداً، ومثنى، ومجموعاً؛ فتقول: «جاءني ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذُو قُمْنَ»، ومنهم من يقول في المفردِ المؤنثِ: «جاءني ذَاتُ قَامَتْ»، وفي جمع المؤنث: «جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ» وهو المُشَار إليه بقوله: «وكالتي أيضاً ـ البيت» ومنهم من يُثَنِّيهَا ويجمعها فيقول: «ذَوَا، وَذَوُو» في الرفع و «ذَوَيْ، وذَوِي» في النصب والجر، و «ذَوَاتَا» في الرفع، و «ذَوَاتَيْ» في الجر والنصب، و «ذَوَاتُ» في الجمع، وهي مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاءُ الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر في «ذو» هذه ـ أعني الموصولةَ ـ أن تكون مبنية، ومنهم من يُعْرِبها:

=جملة «يعير جناحه» لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الذي هو من وأما خبر المبتدأ فمحذوف، وتقدير الكلام: هل الذي يعير جناحه موجود «جناحه» جناح: مفعول ليعير، وجناح مضاف إليه «لعلي» لعل: حرف ترج ونصب، والياء ضمير المتكلم اسمها «إلى» حرف جر «من» اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله أطير الآتي «قد» حرف تحقيق «هويت» فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: إلى الذي قد هويته «أطير» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر «لعل».

الشاهد فيه: قوله «أسرب القطا» وقوله «من يعير جناحه» والنداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك، ولا يتصور أن تطلب الإقبال إلا من العاقل الذي يفهم الطلب ويفهم الإقبال، أو الذي تجعله بمنزلة من يفهم الطلب ويفهم الإقبال، فلما تقدم بندائه استساغ أن يطلق عليه اللفظ الذي لا يستعمل إلا في العقلاء بحسب وضعه، وقد تمادى في معاملته معاملة ذوي العقل، فاستفهم منه طالباً أن يعيره جناحه، والاستفهام وطلب الإعارة إنما يتصور توجيههما إلى العقلاء.

ومثل ذلك قول ٱمرىء القيس بن حجر الكندي:

أَلاَ عِـمْ صَبَـاحـاً أيُّهَـا الـطَّـلَـلُ الْـبَـالِـي ... وَهَـلْ يَعِـمَـنْ مَـنْ كَانَ فِي الْعُصُـرِ الْخَالِي

بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً؛ فتقول: «جاءني ذُو قَامَ، ورأيت ذَا قَامَ، ومررت بِذِي قَامَ» فتكون مثل «ذي» بمعنى مصاحب، وقد روي قوله:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا [٤]

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

وأما «ذَاتُ» فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً، مثل «ذَوَاتُ»، ومنهم من يُعْرِبها إعرابَ مسلماتٍ: فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة.

ومِثْلُ مَا «ذَا» بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامِ أَوْ مَنْ، إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ[1]

يعني أن «ذا» اخْتَصَّت من بين سائر أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولَةً، وتكون مثل «ما» في أنها تستعمل بلفظ [وَاحِدٍ]: للمذكر، والمؤنث ـ مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً ـ فتقول: «مَنْ ذَا عِنْدَكَ» و «مَاذَا عِنْدَكَ» سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره.

وشَرْط استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ «مَا» أو «مَنْ» الاستفهاميتين، نحو «مَنْ ذَا جاءك، ومَاذَا فَعَلْتَ» فمن: اسمُ استفهام، وهو مبتدأ، و «ذا» موصولَةٌ بمعنى الذي، وهو خَبَرُ مَن، و «جاءك» صلة الموصولَ، والتقدير «من الذي جاءك»؟ وكذلك «ما» مبتدأ، و «ذا» موصولٌ [بمعنى الذي]، وهو خبر ما، و «فَعَلْتَ» صلته، والعائد محذوف، تقديره «ماذا فعلته»؟ أي: ما الذي فعلته.

---

(١) **ومثل**: خبر مقدم.
ما: مضاف إليه، والمبهم المضاف لمبني، يجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح.
ذا: مبتدأ مؤخر.
بعد: متعلق بحال محذوفة.
ما: مضاف إليه.
استفهام: مجرور بإضافة ما إليه إضافة بيان، على حد: شجر أراك.
أو من: بفتح الميم معطوف على ما، وحذف المضاف إليه لدلالةً ما قبله عليه.
إذا: ظرف مضمن معنى الشرط.
لم تلغ: جازم ومجزوم، وعلامة جزمه حذف الألف، والفعل مبني للمجهول، نائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى ذا، والجملة من الفعل ونائب الفاعل في موضع جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف.
في الكلام: متعلق بتلغ، وتقدير البيت: وذا مثل ما حالة كونها واقعة بعد ما استفهام، أو من استفهام، إذا لم تلغ في الكلام فهي مثل ما.

واحترز بقوله: «إذا لم تُلْغَ في الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «مَنْ» مع «ذا» كلمةً واحدةً للاستفهام، نحو «مَاذَا عِنْدَكَ؟» أي: أيّ شيء عندك؟ وكذلك «مَنْ ذَا عندك؟» فماذا: مبتدأ، و «عندك» خبره [وكذلك: «مَنْ ذا» مبتدأ، و «عندك» خبره] فذا في هذين الموضعين مُلْغَاة؛ لأنها جُزْء كلمةٍ؛ لأن المجموع استفهام.

وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةْ ... عَلَى ضَمِيرٍ لاَئِقٍ مُشْتَمِلَةْ[١]

الموصولاتُ كُلُهَا ـ حرفيةً كانت، أو اسمية ـ يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها.

ويشترط في صلة الموصول الاسْمِيّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول: إن كانَ مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو: «جَاءَني الّذِي ضَرَبْتُهُ» وكذلك المثنى والمجموع، نحو: «جَاءَني اللّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا، وَالّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ» وكذلك المؤنث، تقول: «جَاءَتِ الّتِي ضَرَبْتُهَا، واللّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا، واللاّتِي ضَرَبْتُهُنَّ».

وقد يكون الموصول لفظُه مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو «مَنْ، ومَا» إذا قَصَدْتَ بهما غيرَ المفرد المذكر، فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى؛ فتقول: «أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قَامَا، ومَنْ قَامَتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ» على حسب ما يُعْنَى بهما.

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الّذِي وُصِلْ ... بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ[٢]

---

(١) **وكلها**: مبتدأ والمضاف إليه ضمير يعود إلى الموصولات الاسمية.
يلزم: فعل مضارع
بعده: متعلق بيلزم.
صلة: فاعل يلزم، وجملة يلزم وما بعدها خبر كلها، والرابط بين المبتدأ وخبره الهاء من بعده.
على ضمير: متعلق بمشتملة.
لائق: نعت لضمير، ومتعلقه محذوف.
مشتملة: نعت صلة، وتقدير الكلام: وكل الموصولات الاسمية، يلزم بعده صلة مشتملة على ضمير لائق بالموصول.

(٢) **وجملة**: خبر مقدم.
أو شبهها: معطوف على جملة.
الذي: مبتدأ مؤخر.
وصل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى كلها، والجملة صلة الذي، والعائد إليها الهاء من به.
به: متعلق بوصل، والتقدير: والذي وصل به كل الموصولات، جملة أو شبهها عليه، والذي خبر، =

صِلَة الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ، ونعني بشبه الجملة الظرفَ والجارَّ والمجرور، وهذا في غير صلة الألف واللام، وسيأتي حكمها.

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصول بها ثلاثَةُ شروطٍ؛ أحدها: أن تكون خبرية، الثاني: كونها خاليةً من معنى التعجب، والثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلامٍ قبلها، واحترز بـ «ـالخبرية» من غيرها، وهي الطَّلَبِية والإنشائية؛ فلا يجوز «جَاءَنِي الّذِي اضْرِبْهُ» خلافاً للكسائي، ولا «جَاءَنِي الّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ» خلافاً لهشام، واحترز بـ «خالية من معنى التعجب» من جملة التعجب؛ فلا يجوز «جَاءَنِي الّذي مَا أَحْسَنَهُ» وإن قلنا إنها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءني الّذِي لَكِنَّهُ قائم»؛ فإن هذه الجملة تستدعي سَبْقَ جملةٍ أخرى، نحو: «مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قائم».

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّيْنِ، والمعنيُّ بالتامّ: أن يكون في الْوَصْلِ به فائدة، نحو: «جاء الّذي عِنْدَكَ، وَالّذِي في الدَّار» والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً، والتقدير: «جاءَ الّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» أو «الّذِي اسْتَقَرَّ في الدَّارِ» فإن لم يكونا تامَّيْنِ لم يجز الوَصْلُ بهما؛ فَلاَ تقول «جَاء الّذِي بِكَ» ولا «جَاء الّذِي الْيَوْمَ».

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ   وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأفْعَالِ قَلْ[1]

= ووصل لا ضمير فيه، بل نائب الفاعل الضمير المجرور بالباء، والجملة صلة الذي.

كمن: مجرور الكاف محذوف، ومن بفتح الميم اسم موصول في موضع رفع بالابتداء.

وعندي: صلة من.

الذي: خبر من.

ابنه: مبتدأ.

كفل: بالبناء للمجهول خبره، والجملة صلة الذي، وعائدها الهاء من ابنه والتقدير: وذلك كقولك الذي عندي الذي ابنه كفل.

(١) **وصفة**: خبر مقدم.

صريحة: نعت صفة.

صلة: مبتدأ مؤخر.

أل: مضاف إليه، والتقدير: وصلة أل صفة صريحة.

وكونها: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة، والضمير المضاف إليه اسمه عائد إلى أل، وخبره محذوف.

بمعرب: متعلق بخبر الكون المحذوف.

الأفعال: مضاف إليه، وجملة:

قل: بفتح القاف في موضع رفع خبر المبتدأ والتقدير: وكون أل توصل بمعرب الأفعال قليل. وقال=

والألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل نحو: «الضارب» واسمَ المفعول نحو: «المضروب» والصفةَ المشبهة نحو: «الْحَسَن الْوَجْه» فخرج نحو: «الْقُرَشيّ والأفْضَل» وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة؛ فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك.

وقد شَذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: «وكونها بمعرب الأفعال قَلّ» ومنه قوله:

٣٠ ـ ما أَنْتَ بِالْحكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ... وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

---

٣٠ ـ هذا البيت للفرزدق، من أبيات له يهجو بها رجلاً من بني عذرة، وكان هذا الرجلَ العذري قد دخل على عبد الملك بن مروان يمدحه، وكان جرير والفرزدق والأخطل عنده، والرجل لا يعرفهم، فعرفه بهم عبد الملك، فما عتم العذري، أن قال:

فَحَيَّا الإلهُ أَبَا حَزْرَةٍ ... وَأرْغَمَ أَنْفَكَ يَا أخْطَلُ

وَجَدُّ الْفَرَزْدَقِ أَتْعِسْ بِهِ ... وَدَقَّ خَيَاشِمَهُ الْجَنْدَلُ

و «أبو حزرة»: كنية جرير، و «أرغم أنفك»: يدعو عليه بالذل والمهانة حتى يلصق أنفه بالرغام ـ وهو التراب ـ و «الجد» الحظ والبخت، وفي قوله «وجد الفرزدق أتعس به» دليل على أنه يجوز أن يقع خبر المبتدأ جملة إنشائية، وهو مذهب الجمهور، وخالف فيه ابن الأنباري، وسنذكر في ذلك بحثاً في باب المبتدأ والخبر فأجابه الفرزدق ببيتين ثانيهما بيت الشاهد، والذي قبله قوله:

يَا أرْغَمَ الله أنفاً أَنْتَ حَامِلُه ... يا ذا الخنى ومَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

اللغة: «الخنى» ـ بزنة الفتى ـ هو الفحش، و «الخطل» ـ بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة ـ هو المنطق الفاسد المضطرب، والتفحش فيه «الحكم ـ بالتحريك ـ الذي يحكمه الخصمان كي يقضي بينهما، ويفصل في خصومتهما «الأصيل» ذو الحسب، و «الجدل» شدة الخصومة.

المعنى: يقول: لست أيها الرجل بالذي يرضاه الناس للفصل في أقضيتهم، ولا أنت بذي حسب رفيع، ولا أنت بصاحب عقل وتدبير سديد، ولا أنت بصاحب جدل، فكيف نرضاك حكماً؟!.

الإعراب: «ما» نافية، تعمل عمل ليس «أنت» اسمها «الحكم» الباء زائدة الحكم: خبر ما =

= المكودي: وكونها مبتدأ وبمعرب الأفعال متعلق به، وقل خبر المبتدأ، والظاهر أن كونها مصدر لكان التامة. والتقدير: وصلة أل صفة صريحة، ووقوعها بالفعل المضارع قليل.

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر، وزعم المصنف ـ في غير هذا الكتاب ـ أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار، وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسمية، وبالظرف شذوذاً؛ فمن الأول قولُه:

٣١ ـ مِنَ الْقَوْمِ الرَّسولُ الله مِنهُمْ لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

=النافية «الترضى» أل: موصول اسمي نعت للحكم، مبني على السكون في محل جر «ترضى» فعل مضارع مبني للمجهول «حكومته» حكومة نائب فاعل لترضى، وحكومة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة لا محل لها صلة الموصول «ولا» الواو حرف عطف، لا: زائدة لتأكيد النفي «الأصيل» معطوف على الحكم «ولا» مثل السابق «ذي» معطوف على الحكم أيضاً، وذي مضاف و «الرأي» مضاف إليه، «والجدل» معطوف على الرأي.

الشاهد فيه: قوله «الترضى حكومته» حيث أتى بصلة «أل» جملة فعلية فعلها مضارع، ومثله قول ذي الخرق الطهوي:

يَقُولُ الْخَنَى، وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقاً إلى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ
فَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ مِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

٣١ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، قال العيني: «أنشده ابن مالك للاحتجاج به، ولم يعزه إلى قائله» اهـ، وروى البغدادي بيتاً يشبه أن يكون هذا البيت، ولم يعزه أيضاً إلى قائل: وهو:

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ الله فِيهِمْ هُمُ أَهْلُ الحكُومَةِ من قُصَيِّ

اللغة: «دانت» ذلت، وخضعت، وانقادت «معد» هو ابن عدنان، وبنو قصي هم قريش، وبنو هاشم قوم النبي ﷺ منهم.

الإعراب: «من القوم الرسول الله»: الجار والمجرور متعلق بمحذوف يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، ويكون تقدير الكلام: هو من القوم إلخ، والألف واللام في كلمة «الرسول» موصول بمعنى الذين صفة للقوم مبني على السكون في محل جر، ورسول مبتدأ، ورسول مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة أل الموصولة «لهم» جار ومجرور متعلق بقوله دانت الآتي «دانت» دان: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «رقاب» فاعل دان، ورقاب مضاف و «بني» مضاف إليه، وبني مضاف و «معد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «الرسول الله منهم» حيث وصل أل بالجملة الاسمية، وهي جملة المبتدأ والخبر، وذلك شاذ.

ومن العلماء من يجيب عن هذا الشاهد ونحوه بأن «أل» إنما هي هنا بعض كلمة. وأصلها «والذين» فحذف ما عدا الألف واللام، قال هؤلاء: ليس حذف بعض الكلمة وإبقاء بعضها بعجب في العربية، وهذا لبيد بن ربيعة العامري يقول:
=

ومن الثاني قولُه:

٣٢ ـ مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى اَلْمَعَهْ   فَهُوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

=

دَرَس المَنَا بِمُتَالِعٍ فَأَبَانِ

أراد «المنازل» فحذف حرفين لغير ترخيم. وهذا رؤبة يقول:

أَوَالِفاً مكة مِنْ وُرْقِ اَلْحَمِي

أراد «الحمام» فحذف الميم ثم قلب فتحة الميم كسرة والألف ياء، وقد قال الشاعر، وهو أقرب شيء إلى ما نحن بصدده:

وَإِنَّ اَلَّذِي حَانَتْ بِفَلْجٍ دِمَاؤُهُم   هُمُ الْقَوْمُ كلُّ الْقَوْمِ يا أمَّ خَالِدِ

أراد: «وإن الذين» بدليل ضمير جماعة الذكور في قوله «دماؤهم» وقوله فيما بعد «هم القوم» وعليه خرجوا قول الله تعالى: ﴿وخضتم كالذي خاضوا﴾ أي كالذين خاضوا ـ وفي الآية تخريجان آخران؛ أحدهما: أن الذي موصول حرفي كما، أي وخضتم كخوضهم، وثانيهما: أن الذي موصول اسمي صفة لموصوف محذوف، والعائد إليه من الصلة محذوف أي: وخضتم كالخوض الذي خاضوه ـ قالوا: وربما حذف الشاعر الكلمة كلها: فلم يبق منها إلا حرفاً واحداً، ومن ذلك قول الشاعر:

نَادَوْهُمُ: أن أَلْجِمُوا، الاتَا،   قَالُوا جميعاً كُلُّهُمْ: الافَا

فإن هذا الراجز أراد في الشطر الأول «ألا تركبون» فحذف ولم يبق إلا التاء، وحذف من الثاني الذي هو الجواب فلم يبق إلا حرف العطف، وأصله «ألا فاركبوا». وبعض العلماء يجعل الحروف التي تفتتح بها بعض سور القرآن ـ نحو ألم، حم، ص ـ من هذا القبيل؛ فيقولون: ألم أصله: أنا الله أعلم، أو ما أشبه ذلك، وانظر مع هذا ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ٣١٦ الآتي في باب الترخيم.

قلت: وهذا الذي ذهبوا إليه ليس إلا قياماً من ورطة للوقوع في ورطة أخرى أشد منها وأنكى؛ فهو تخلص من ضرورة إلى ضرورة أصعب منها مخلصاً وأعسر نجاء. ولا يشك أحد أن هذا الحذف بجميع أنواعه التي ذكروها من الضرورات التي لا يسوغ القياس عليها، ولذلك استبعد كثير تخريج الآية الكريمة التي تلوناها أولاً على هذا الوجه كما استبعد كثيرون تخريجها على أن «الذي» موصول حرفي.

٣٢ ـ وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «المعه» يريد الذي معه «حر» حقيق، وجدير، ولائق، ومستحق «سعة» بفتح السين، وقد تكسر ـ اتساع ورفاهية ورغد.

المعنى: من كان دائم الشكر لله تعالى على ما هو فيه من خير فإنه يستحق الزيادة ورغد العيش، وهو مأخوذ من قوله تعالى: ﴿لئن شكرتم لأزيدنكم﴾.

=

أيٌّ كما، وَأعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ ‏ ‏ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ أنْحَذَفْ[(١)]

يعني أن «أيا» مثلُ «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث ـ مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً ـ نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ».

ثم إن «أيا» لها أربعةُ أحوالٍ؛ **أحدها**: أن تضاف ويُذْكر صَدْرُ صلتها، نحو: «يعجبني أيُّهم هُوَ قَائم» **الثاني**: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي

= **الإعراب**: «من» اسم موصول مبتدأ «لا يزال» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المبتدأ «شاكراً» خبر لا يزال، والجملة من يزال واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «على» حرف جر «المعه» هو عبارة عن «أل» الموصولة بمعنى الذي، وهي مجرورة المحل بعلى، والجار والمجرور متعلق بشاكر، ومع: ظرف متعلق بمحذوف واقع صلة لأل، ومع مضاف والضمير مضاف إليه «فهو حر» الفاء زائدة، و «هو» ضمير منفصل مبتدأ، و «حر» خبره، والجملة منهما في محل رفع خبر المبتدأ، وهو «من» في أول البيت، ودخلت الفاء على جملة الخبر لشبه المبتدأ بالشرط «بعيشة» جار ومجرور متعلق بقوله «حر» الواقع خبراً لهو «ذات» صفة لعيشة، وذات مضاف و «سعة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ولكنه سكنه للوقف.

الشاهد فيه: قوله» المعه» حيث جاء بصلة «أل» ظرفاً، وهو شاذ على خلاف القياس.

ومثل هذا البيت ـ في وصل أل بالظرف شذوذاً ـ قول الآخر:

وَغَيَّرَنِي مـا غَـالَ قَيْساً وَمَالِكاً ‏ ‏ وَعَمْراً وَحُجْراً بالْمُشَقَّرِ أَلْمَعَا

يريد: الذي معه، فاستعمل أل موصولة بمعنى الذين، وهو أمر لا شيء فيه، وأتى بصلتها ظرفاً، وهو شاذ فإن أل بجميع ضروبها وأنواعها مختصة بالأسماء؛ وقال الكسائي في هذا البيت: إن الشاعر يريد «معا» فزاد أل.

(١) **أي**: مبتدأ.
كما: خبر.
وأعربت: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أي.
ما: ظرفية مصدرية.
لم تضف: بالبناء للمجهول، جازم ومجزوم.
وصدر: مبتدأ.
وصلها: مضاف إليه.
ضمير: خبر المبتدأ، وجملة.
انحذف: نعت ضمير، وجملة المبتدأ والخبر، والمبتدأ في موضع نصب على الحال من ضمير تضف. والواو الداخلة عليها تسمى واو الحال، وواو الابتداء.

أيٍّ قائمٌ» **الثالث**: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أيٌّ هو قائم» وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: «يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم» وكذلك: «أيٌّ قائم، وأيًّا قائم، وأيٍّ قائم» وكذا، «أيٌّ هو قائم، وأيا هو قائم، وأيٍّ هو قائم» **الرابع**، أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: «يعجبني أيُّهُمْ قائمٌ» ففي هذه الحالة تبني على الضم، فتقول: «يُعجبني أيُّهُمْ قائمٌ، ورأيتُ أيُّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيُّهُمْ قائم» وعليه قولُه تعالى: **﴿ثمَّ لَنَنزِعَنَ مِنْ كلِّ شِيعَةٍ أيُّهمْ أشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾** وقولُ الشاعر:

٣٣ـ إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أفْضَلُ

وهذا مستفاد من قوله: «وأُعْرِبت ما لم تضف ـ إلى آخر البيت» أي: وأعربت

٣٣ ـ هذا البيت ينسب لغسان بن وعلة أحد الشعراء المخضرمين من بني مرة بن عباد، وأنشده أبو عمرو الشيباني في «كتاب الحروف»، وابن الأنباري في «كتاب الإنصاف»، وقال قبل إنشاده: «حكى أبو عمرو الشيباني عن غسان ـ وهو أحد من تؤخذ عنهم اللغة من العرب ـ أنه أنشد» وذكر البيت.

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة «لقيت» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط «بني» مفعول به للقي، وبني مضاف و «مالك» مضاف إليه «فسلم» الفاء داخلة في جواب الشرط، وسلم: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «على» حرف جر «أيهم» يروى بضم «أي» ويجره، وهو اسم موصول على الحالين؛ فعلى الضم هو مبني، وهو الأكثر في مثل هذه الحالة، وعلى الجر هو معرب بالكسرة الظاهرة، وعلى الحالين هو مضاف والضمير مضاف إليه «أفضل» خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو أفضل، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها صلة الموصول الذي هو أي.

الشاهد فيه: قوله «أيهم أفضل» حيث أتى مبنياً على الضم ـ على الرواية المشهورة الكثيرة الدوران على ألسنة الرواة ـ لكونه مضافاً، وقد حذف صدر صلته وهو المبتدأ الذي قدرناه في إعراب البيت، وهذا هو مذهب سيبويه وجماعة من البصريين في هذه الكلمة: يذهبون إلى أنها تأتي موصولة، وتكون مبنية إذا اجتمع فيهاأمران؛ أحدهما أن تكون مضافة لفظاً، والثاني: أن يكون صدر صلتها محذوفاً؛ فإذا لم تكن مضافة أصلاً، أو كانت مضافة لكن ذكر صدر صلتها؛ فإنها تكون معربة، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخان من شيوخ سيبويه ـ إلى أن أيا لا تجيء موصولة، . بل هي إما شرطية وإما استفهامية، لا تخرج عن هذين الوجهين، وذهب جماعة من الكوفيين إلى أنها قد تأتي موصولة، ولكنها معربة في جميع الأحوال؛ أضيفت أو لم تضف، حذف صدر صلتها أو ذكر.

أيٌّ إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صَدْرِ الصلة؛ فدخل في هذه الأحوالُ الثلاثَةُ السابَقةُ، وهي ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة، أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة، أو لم تُضف وذكر صدر الصلة، وخرج الحالةُ الرابعة، وهي: ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة، فإنها لا تعرف حينئذ.

وَبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقاً، وفي ذا الحَذْفِ أيّاً غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي(١)

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وَإنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ(٢)

---

(١) **وبعضهم**: مبتدأ ومضاف إليه، وجملة:
أعرب: خبره، ومفعول أعرب محذوف، وتقديره: وبعض العرب أعرب أياً.
مطلقاً: حال من المفعول المحذوف، لأنه من قوة المذكور، نحو قولك: الفرس ركبت مسرجاً، أصله: ركبته.
وفي ذا: متعلق بيكتفي، وذا إشارة إلى حذف مصدر الصلة.
الحذف: عطف بيان على ذا، وقيل: نعت له.
أياً: مفعول مقدم بيقتفي.
غير: مبتدأ.
أي: مضاف إليه، وجملة:
يقتفي: في موضع رفع المبتدأ، والتقدير: وغير أي من الموصولات، يقتفي أياً في ذا الحذف، فقدم معمول الخبر على المبتدأ، مع أن الخبر نفسه في هذا التركيب، لا يجوز تقديمه على المبتدأ، لكونه فعلاً إلى ضمير المبتدأ، وإذا لم يتقدم العامل، فلا يتقدم معموله، ومثل هذا مخصوص بالضرورة.

(٢) **إن**: حرف شرط.
يستطل: بالبناء للمجهول، فعل الشرط مجزوم بأن.
وصل: مرفوع بالنيابة عن الفاعل بيستطل، وجواب الشرط محذوف للضرورة أيضاً، لأن شرط حذف الجواب، أن يكون الشرط ماضياً، وهو هنا مضارع، ودعوى حذف الجواب أولى من قول الشاطبي: أتى بالمضارع مصاحباً لأداة الشرط، والجواب مقدم وهو غير جائز إلاّ في الشعر كقوله: فلم أرقه أن ينهج منها. لأنه ربما يوهم أن الشرط ماضياً، جاز تقديمه في الشعر، وهو لا يجوز مطلقاً. ثم فيه مع هذا ارتكاب ضرورة أخرى، وهي حذف الفاء من الجواب، فارتكاب ضرورة أولى من ارتكاب ضرورتين.
وإن لم يستطل: شرط، وجملة.
فالحذف نزر: من المبتدأ والخبر جواب الشرط في محل جزم.
وأبوا: فعل ماض، وفاعله ضمير يرجع إلى العرب.
أن: بفتح الهمزة، حرف مصدري.
يختزل: مضارع مبني للمجهول، منصوب بأن، وفيه ضمير مرفوع على النيابة عن الفاعل، ويختزل صلة أن، تسبك معه بمصدر منصوب على المفعولية بأبوا، والتقدير: وأبوا اختزاله، أي اقتطاعه، كما في الصحاح، أو حذفه كما في المحكم.

إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي[(١)]
فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ، أوْ وَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ[(٢)]

يعني أن بعض العرب أعْرَبَ «أياً» مطلقاً، أي: وإن أضيفت وحُذِف صَدْرُ صلتها؛ فيقول: «يعجبني أيُّهُمْ قائم، ورأيت أيَّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيِّهِمْ قائم» وقد قُرِيء ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيَّهُمْ أشَدُّ﴾ بالنصب، وروي:

فَسَلِّمْ على أيِّهِمْ أفضَلُ [٣٣] بالجر

وأشار بقوله: «وفي ذا الحذف ـ إلى آخره» إلى المواضع التي يُحذَف فيها العائدُ على الموصول، وهو: إما أن يكون مرفوعاً، أو غيره؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد [نحو ﴿وهو الذي في السماء إلهٌ﴾ وأيُّهُمْ

---

(١) **إن**: بكسر الهمزة.
صلح: بضم اللام وفتحها فعل الشرط في محل جزم.
الباقي: فاعل صلح.
لوصل: متعلق بصلح.
مكمل: اسم فاعل من أكمل نعت لوصل، وجواب الشرط محذوف جوازاً، لوجود شرطية وهما دلالة ما تقدم عليه، ومضي فعل الشرط.
والحذف: مبتدأ.
عندهم: متعلق بكثير، أو بالحذف، أو بمنجلي، قاله المكودي.
كثير: خبر المبتدأ.
منجلي: نعت كثير، وقيل: خبر بعد خبر.

(٢) **في عائد**: متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلي. قال المكودي أيضاً: وفيه بحث، لأنه على تقدير أن يكون عندهم متعلقاً بينجلي، يلزم الفصل بينه وبينه بكثير، وهو أجنبي من منجلي. وعلى تقدير أن يكون في عائد متعلقاً بالحذف، وعندهم متعلقاً بغيره، يلزم الفصل بين المصدر ومعموله، وهو لا يعمل مفصولاً من معموله، وعلى تقدير أن يكون في عائد، متعلقاً بكثير، يلزم الفصل أيضاً بينه وبين بمنجلي، وهو أجنبي من كثير.
متصل: نعت لعائد.
إن: حرف شرط.
انتصب: فعل الشرط.
بفعل: متعلق بانتصب.
أو وصف: معطوف على فعل جواب الشرط، محذوف جوازاً لدلالة ما قبله عليه، ومضي الشرط.
كمن: مجرور الكاف، قول محذوف، وبقي مقوله، ودخلت الكاف على مقول القول. ومن بفتح الميم اسم موصول، في محل رفع على الابتداء، وجملة.
نرجو: صلة من والعائد إليها ضمير منصوب محذوف، وجملة.
يهب: خبر من، ومن وخبرها مقول القول، والتقدير: كقولك: الذي نرجوه يهب.

أشَدُّ]؛ فلا تقول: «جاءني اللّذَانِ قَامَ» ولا «اللذان ضُرِبَ»؛ لرفع الأول بالفاعليَّةِ والثاني بالنيابة، بل يقال: «قَامَا، وضُرِبَا» وأما المبتدأ فيحذف مع «أي» وإن لم تَطُلِ الصلة، كما تقدم من قولك: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ قَائم» ونحوه، ولا يُحذَفُ صدرُ الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالت الصلة، نحو «جاء الذي هُوَ ضاربٌ زيداً» فيجوز حذف «هو» فتقول «جاء الذي ضارب زيداً» ومنه قولهم «ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً» التقديرُ «بالذي هو قائل لك سوءاً» فإن لم تَطُلِ الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياساً، نحو «جاءَ الذِي قائمٌ» التقدير «جاء الذي هو قائمٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿**تماماً على الذي أحْسَنُ**﴾ في قراءة الرفع، والتقدير «هو أحْسَنُ».

وقد جوزوا في «لا سِيَّمَا زَيْدٌ» إذا رُفع زيد: أن تكون «ما» موصولةً، وزيد: خَبَراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «لا سيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ» فحذف العائد الذي هو المبتدأ ـ وهو قولك هو ـ وجوباً؛ فهذا موضِع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير «أي» وجوباً ولم تَطُلِ الصلَةُ، وهو مَقِيس وليس بشاذ.

وأشار بقوله «وأبَوْا أن يُخْتَزَل، إن صَلَحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلٍ» إلى أن شرط حذف صَدْرِ الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صِلَةً، كما إذا وقع بعده جملة، نحو «جَاءَ الذي هُوَ أبوهُ مُنطَلِقٌ»، أو «هُوَ ينطلق» أو ظرف، أو جار ومجرور، تَامَّان، نحو «جَاءَ الَّذِي هو عِنْدَكَ» أو «هُوَ في الدَّارِ»؛ فإنه لا يجوز في هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصِّلَة؛ فلا تقول «جَاءَ الَّذِي أبوهُ مُنْطَلِقٌ» تعني «الذي هُوَ أبوهُ مُنْطَلق»؛ لأن الكلام يتمُّ دونه؛ فلا يُدْرَى أحُذِفَ منه شيء أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة، ولا فَرْقَ في ذلك بين «أي» وغيرها؛ فلا تقول في «يعجبني أيُّهُمْ هو يقوم»: «يعجبني أيُّهُمْ يقوم» لأنه لا يعلم الحذف، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ لم يجز حذفُ العائدِ، وذلك كما إذا كان في الصلة ضميرٌ ـ غيرَ ذلك الضمير المحذوف ـ صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول، نحو «جاء الذي ضَرَبْتُهُ في دَارِهِ»؛ فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ؛ فلا تقول: «جاء الذي ضَرَبت في دَارِهِ» لأنه لا يعلم المحذوف.

وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام؛ فإنه لم يبيِّنْ أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء أكان الموصول أيًا أم غيرها، بل ربما يشعر ظاهرُ كلامِه بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغير أي من الموصولات؛ لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحْذف مع «أي» ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن

يكون صلة كما تقدم، نحو «جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيُّهُمْ هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور، نحو «جاءني الذي ضَرَبْتُهُ في دَارِهِ، ومررت بالذي مررت به في داره»، و «يعجبني أيُّهُمْ ضربته في داره، ومررت بأيِّهم مررت به في داره».

وأشار بقوله: «والحذف عندهم كثير منجلي ـ إلى آخره» إلى العائد المنصوب.

وَشَرْطُ جواز حذفه أن يكون: متصلاً، منصوباً، بفعل تام أو بوصف، نحو: «جاءَ الّذِي ضَرَبْتُهُ، وَالّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ».

فيجوز حَذْفِ الهاء من «ضربته» فتقول «جاء الذي ضَرَبْتُ» ومنه قَوْلُه تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً﴾ وقولُه تعالى: ﴿أَهٰذَا الّذِي بَعَثَ اللَّه رَسُولا﴾ التقدير «خَلَقْتُهُ، وَبَعَثه».

وكذلك يجوز حذفُ الهاء من «مُعْطِيكه»؛ فنقُول «الذي أنا مُعْطيكَ دِرْهَم» ومنه قولُه:

٣٤ ـ مَا اللّهُ مُولِيكَ فَضلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ ... فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

---

٣٤ ـ هذا البيت من الشواهد التي ذكروها ولم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «موليك» اسم فاعل من أولاه النعمة، إذا أعطاه إياها «فضل» إحسان.

المعنى: الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك، ومنه جاءتك من عنده من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً من ذلك؛ فاحمد ربك عليه، واعلم أنه هو الذي ينفعك ويضرك، وأن غيره لا يملك لك شيئاً من نفع أو ضر.

الإعراب: «ما» اسم موصول مبتدأ «الله» مبتدأ «موليك» مولى: خبر عن لفظ الجلالة، وله فاعل مستتر فيه عائد على الاسم الكريم، والكاف ضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر بالإضافة، وهو المفعول الأول، وله مفعول ثان محذوف وهو العائد على الموصول، والتقدير: موليكه، والجملة من المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فضل» خبر عن «ما» الموصولة «فاحمدنه» الفاء عاطفة، أحمد: فعل أمر. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون نون التوكيد والضمير البارز المتصل مفعول به «به» جار ومجرور متعلق بأحمد «فما» الفاء للتعليل، وما: نافية تعمل عمل ليس «لدى» ظرف متعلق بمحذوف خبر «ما» مقدم على اسمها، وجاز تقديمه لأنه ظرف يتوسع فيه، ولدى مضاف وغير من «غيره» مضاف إليه، وغير مضاف وضمير الغائب العائد على الله مضاف إليه «نفع» اسم «ما» مؤخر «ولا» الواو عاطفة. ولا: نافية «ضرر» معطوف على نفع، ويجوز أن تكون «ما» نافيه مهملة، و «لدى» متعلق بمحذوف خبر مقدم، و «نفع» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله: «ما الله موليك» حيث حذف الضمير العائد على الاسم الموصول لأنه=

تقديره: الذي اللَّهُ مُولِيكَهُ فَضلٌ، فحذفت الهاء.

وكلامُ المصنفِ يقتضي أنه كثير، وليس كذلك؛ بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور، وأما [مع] الوصف فالحذفُ منه قليلٌ.

فإن كان الضمير منفصلاً لم يجز الحذف، نحو «جاء الذي إِيَّاهُ ضَرَبْتَ» فلا يجوز حذفُ «إياه» وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصفٍ ـ وهو الحرف ـ نحو «جاء الذي إِنَّهُ مُنطَلِقٌ» فلا يجوز حذف الهاء، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوباً [متصلاً] بفعل ناقص، نحو «جاء الذي كَأَنَّهُ زَيْدٌ».

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِـوَصْـفٍ خُـفِـضَـا كَـأَنْـتَ قَـاضٍ بَـعْـدَ أَمْـرِ مِـنْ قَـضَـى(١)

=منصوب بوصف، وهذا الوصف اسم فاعل، وأصل الكلام: ما الله موليكه، أي: الشيء الذي الله تعالى معطيكه هو أفضل وإحسان منه عليك.

واعلم أنه يشترط في حذف العائد المنصوب بالوصف ألا يكون هذا الوصف صلة لأل فإن كان الوصف صلة لأل كان الحذف شاذاً، كما في قول الشاعر:

مَا الـمُـسْـتَـفِـزُّ ٱلْـهَـوَى مـحـمـودَ عَـاقِـبَـةٍ وَلَـوْ أُتِـيـحَ لَـهُ صَـفْـوٌ بِـلاَ كَـدَرِ

كان ينبغي أن يقول: ما المستفزه الهوى محمود عاقبةُ، فحذف الضمير المنصوب مع أن ناصبه صلة لأل، ومثله قول الآخر:

فـي الـمُـعْـقِـب الْـبَـغْـيِ أَهْـلَ الْـبَـغْـيِ مَـا يَـنْـهـي امْـرَأً حَـازِمـاً أَنْ يَـسْـأَمَـا

أراد أن يقول: في المعقبة، فلم يتسع له.

وإنما يمتنع حذف المنصوب بصلة أل إذا كان هذا المنصوب عائداً على أل نفسها؛ لأنه هو الذي يدل على اسمية أل، فإذا حذف زال الدليل على ذلك.

(١) **كذاك**: خبر مقدم، وهو إشارة إلى حذف الضمير المنصوب.
حذف: مبتدأ مؤخر.
ما: موصول اسمي مضاف إليه، وهي جارية على موصوف محذوف.
بوصف: متعلق بخفضاً، ونعته محذوف للعلم به من شرط نصبه. وجملة:
خفضا: بالبناء للمجهول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستَتر في خفضا، النائب عن الفاعل، والألف فيه للإطلاق، والتقدير: حذف العائد الذي خفض بوصف كائن بمعنى الحال أو الاستقبال كذلك.
كانت: الكاف جارة لقول محذوف، وأنت مبتدأ.
قاض: خبره، والجملة مقول القول المحذوف.
بعد: متعلق بمحذوف نعت لما قبله.
أمر: مضاف إليه، على تقدير مضاف بينهما.
=

كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْصُولَ جَرْ كَـ «مُرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهْوَ بَرْ»(١)

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شَرَعَ في الكلام على المجرور، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف.

فإن كان مجروراً بالإضافةِ لم يُحْذَفْ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو «جاء الذي أنَا ضَارِبُهُ؛ الآنَ، أو غداً»؛ فتقول: جاء الذي أنَا ضَارِبٌ، بِحَذْفِ الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحْذَفْ، نحو «جاء الذي أنَا غُلاَمُهُ، أو أنَا مَضْرُوبُهُ، أو أنَا ضارِبُهُ أَمسِ» وأشار بقوله: «كأنْتَ قَاضٍ» إلى قوله تعالى: **﴿فَاقْضِ مَا أَنتَ قَاضٍ﴾** التقدير «ما أنت قَاضِيهِ» فحذفت الهاء، وكَأَنَّ المصنف استغنى بالمثال

= **من قضى**: متعلق بمحذوف، ويحتمل أن يكون قضى مصدراً مقصوراً للضرورة، ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً على تقدير: حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والتقدير: كقولك أنت قاض، الواقع بعد فعل أمر مشتق من قضاء، على تقدير المصدرية، أو من مادة قضى على تقدير الفعلية.

(١) **كذا**: خبر مقدم.
الذي: مبتدأ مؤخر، على حذف مضاف، وهو جار على منعوت مقدر.
جر: بضم الجيم فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل وهو مرفوعه صلة الذي، والعائد إلى الموصول مفعوله المستتر فيه.
بما: متعلق بجر قبله، وما موصول اسمي جارية على موصوف محذوف.
الموصول: بالنصب مفعول مقدم بجر.
جر: بفتح الجيم، مبني للفاعل، وفاعله مستتر فيه والتقدير: حذف العائد الذي جر بالحرف الذي جر الموصول، كذلك في الجواز. قال المكودي: وفي بعض النسخ: كذا الذي جر بما الموصول جر. برفع الموصول وضم الجيم من جر بعده، فالموصول على هذا مبتدأ، وجر في موضع رفعه خبره، والضمير المستتر في جر عائد على الموصول، والضمير العائد على ما محذوف والتقدير: كذا الذي جر بما جر الموصول به.
كمر: خبر لمبتدأ محذوف، على إضمار القول بين الكاف ومدخولها، التقدير: وذلك كقولك مر، ومر بضم الميم أمر من مر بمعنى جاوز، ويجوز في رائه الحركات الثلاث.
بالذي: متعلق بمر، وجملة:
مررت: بفتح التاء وضمها صلة الذي، والعائد محذوف تقديره: به، وجملة:
فهو بر: مبتدأ، وخبر جواب لشرط مقدر، ولذلك اقترنت بالفاء، يقال: رجل بر، أي صادق، وقوم بررة، وبار، أيضاً وقوم أبرار.

توضيح في إعراب ذات وذوات

إذا أعرب ذات وذوات هذين، وجب تنوينهما لعدم الإضافة، بخلاف ما بمعنى صاحب، نحو جاءتني ذات قامت وذوات قمن وهكذا كما في التصريح وقياسه بثبوت النون في تثنية ذو وذات، وجمع ذو. فيقال: ذوان قاما، وذوون قاموا وذواتان قامتا، لعدم الإضافة، لكنها في جميع النسخ محذوفة.

عن أن يُقَيَّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إنْ دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه: لَفْظاً ومعنىً، واتفق العاملُ فيها مادةً، نحو: «مررتُ بالذي مررتَ به، أو أنْتَ مارٌّ به» فيجوز حذف الهاء؛ فتقول: «مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتَ» قال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ أي: منه، وتقول «مررت بالذي أنْتَ مارٌّ» أي به، ومنه قولُه:

٣٥ ـ وَقَدْ كُنْتَ تُخفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحُ

---

٣٥ ـ هذ البيت لعنترة بن شداد العبسي، الشاعر المشهور والفارس المذكور، من كلمة مطلعها:

طَرِبْتَ وَهَاجَتْكَ الظِّبَاءُ السَّوَانِحُ ... غَدَاةَ غَدَتْ مِنْهَا سَنِيحٌ وَبَارِحُ

تَغَالَتْ بِيَ الأشْوَاقُ حَتَّى كَأَنَّمَا ... بِزَنْدَيْنِ في جَوْفِي مِنَ الْوَجْدِ قَادِحُ

اللغة: «طربت»: الطرب: خفة تعتريك من سرور أو حزن «هاجتك» أثارت همك، وبعثت شوقك «الظباء» جمع ظبي «السوانح» جمع سانح، وهو ما أتاك عن يمينك فولاك مياسره من ظبي أو طير أو غيرهما، ويقال له: سنيح «بارح» هو ضد السانح، وهو ما أتاك عن يسارك فولاك ميامنه «قادح» اسم فاعل من قدح الزند قدحاً، إذا ضربه لتخرج منه النار «حقبة» ـ بكسر فسكون ـ في الأصل تطلق على ثمانين عاماً، وقد أراد بها المدة الطويلة «فبح» أمر من «باح بالأمر يبوح به»: أي أعلنه وأظهره «لان» أي الآن، فحذف همزة الوصل والهمزة التي بعد اللام، ثم فتح اللام لمناسبة الألف، وقيل: بل هي لغة في الآن، ومثله قول جرير بن عطية:

أَلاَنَ وَقَدْ نَزَعْتَ إِلَى نُمَيْرٍ ... فَهَذَا حِينَ صِرْتَ لَهُمْ عَذَاباً

وقول الآخر:

أَلا يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي عُمَيْرٍ ... أَرَثٌّ لاَنَ وَصْلُكِ أَمْ جَدِيدُ؟

وقول أشجع السلمي:

أَلاَنَ اسْتَرَحْنَا وَاسْتَرَاحَتْ رِكَابُنَا ... وَأَمْسَ مَنْ يُجْدِي وَمَنْ كَانَ يَجْتَدِي

وروى الأعلم بيت الشاهد:

تَعَزَّيْتَ عَنْ ذِكْرَى سُمَيَّةَ حِقْبَةً ... فَبُحْ عَنْكَ مِنْهَا بِالذي أنتَ بَائِحُ

وأنشده الأخفش كما في الشرح، وهو كذلك في المشهور من شعر عنترة.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع «تخفي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة من تخفي وفاعله خبر «كان» في محل نصب «حب» مفعول به لتخفي، وحب مضاف و «سمراء» مضاف إليه «حقبة» ظرف زمان متعلق بتخفي «فبح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه=

أي: أنت بائحٌ به.

فإنِ اختلَفَ الحرفان لم يجز الحذفُ، نحو: «مَرَرْتُ بالّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ» فلا يجوز حذف عليه وكذلك «مَرَرْتُ بالذِي مَرَرْتَ بِهِ عَلَى زَيْدٍ» فلا يجوز حَذْفُ «به» منه؛ لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية، وإن اختلَف العاملان لم يجز الحذف أيضاً، نحو: «مَرَرْتُ بالّذِي فَرِحتُ بِهِ» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله: «كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرَّ» أي كذلك يُحذف الضميرُ الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به، نحو: «مَرَرْتُ بالّذِي مَرَرْتَ فَهْوَ بر» أي: «بالذي مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.

=وجوباً تقديره أنت «لان» ظرف زمان متعلق ببح «بالذي» جار ومجرور متعلق ببح أيضاً «أنت بائح» مبتدأ وخبر، والجملة منهما لا محل لها صلة الموصول المجرور محلاً بالباء، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فبح الآن بالذي أنت بائح به.

الشاهد فيه: قوله «بالذي أنت بائح» حيث استساغ الشاعر حذف العائد والمجرور على الموصول من جملة الصلة؛ لكونه مجروراً بمثل الحرف الذي جر الموصول ـ وهو الباء ـ والعامل في الموصول متحد مع العامل في العائد مادة: الأول «بح» والثاني «بائح» ومعنى: لأنهما جميعاً من البوح بمعنى الإظهار والإعلان.

المعرف بأداة التعريف

أَلْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوِ اللاَّمُ فَقَطْ، فَنَمَطٌ عَرَّفْتَ قُلْ فِيهِ: «النَّمَطْ»(١)

اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه؛ فقال الخليل:

---

(١) **أل**: مبتدأ.

حرف: خبره.

تعريف: مضاف إليه.

أو: حرف عطف.

اللام: معطوف على أل.

فقط: الفاء لتزيين اللفظ، وقيل: للدلالة على شرط مقدر، وقط على الأول اسم بمعنى حسب، وعلى الثاني بمعنى انته، والتقدير: عليه إذا عرفت ذلك فانته.

فنمط: مبتدأ، وسوغ ذلك إعادته بلفظ المعرفة.

عرفت: شرط، وحذفت أداته ضرورة، ومفعوله محذوف.

قل: فعل أمر جواب الشرط، حذفت الفاء منه للضرورة، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، والتقدير: فنمط إذا عرفته فقل: فيه النمط، على معنى إذا أردت تعريفه فقل: على حد قوله تعالى: **﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾**، أي إذا أردت قراءته فاستعذ. هذا حاصل كلام الشاطبي. وقال ابن خطيب المنصورية: نمطاً منصوب بفعل يفسره، قل فيه على تضمينه معنى اذكر، والتقدير: اذكر نمطاً قل فيه النمط. والرفع مرجوح إذا كان المفسر أمراً، ولا يصح أن يكون ناصبه، عرفت لأنه في محل الصفة، والصفة لا تعمل في الموصوف. وفي جعل عرفت صفة لنمط، اشكال.

قال الشاطبي: لأنه في معنى فنمط معرف، قل فيه النمط، ونمط المعرف لا تدخل عليه أل، لأن تعريفه إن كان معرفاً بالإضافة، فلا تدخل عليه أل، وكذلك إن كان علماً، وإن كان معرفاً بها فلا تدخل عليه مرة أخرى، وأطال فيه.

وقال المكودي: نمط مبتدأ، وعرفت في موضع الصفة لنمط، وحذف الضمير، والتقدير: عرفته وقل فيه النمط، خبر المبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الإرادة، والتقدير: فنمط أردت تعريفه قل فيه النمط.

فيه النمط: مفعول لقل على تضمينه معنى اذكر. وإنما ضمنه معنى اذكر، لأن القول لا ينصب المفرد، إلاّ إذا كان فيه معنى الجملة. كقلت قصيدة وشعراً، وليس النمط كذلك، والنمط ضرب من البسط، والنمط أيضاً الجماعة من الناس، أمرهم واحد. وفي الحديث: (خير هذه الأمة النمط الدسُط).

وقال أبو عبيدة: هو الطريق، يقال: الزم هذا النمط.

والنمط أيضاً الضرب من الضروب، والنوع من الأنواع، في المتاع والعلم وغير ذلك، قاله الشاطبي.

المُعَرِّفُ هو«ألْ»، وقال سيبويه: هو اللام وَحْدها؛ فالهمزة عند الخليل همزة قَطْعٍ، وعند سيبويه همزةُ وَصْلٍ اجْتُلِبَتْ للنطق بالساكن.

والألف واللام المُعَرِّفة تكون للعهد، كقولك: «لَقِيتُ رَجُلاً فأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ» وقوله تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إلى فِرْعَوْنَ رَسُولاً، فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ ولاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، نحو: ﴿إنَّ الإنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ وعلامتَها أن يصلح موضعَها «كلٌّ» ولتعريفِ الحقيقة، نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ» أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

و «النمط» ضرب من البُسُط، والجمع أنمَاطُ ـ مثل سَبَب وأسباب ـ والنَّمط ـ أيضاً الجماعة من الناس الذين أمْرُهم واحِدٌ، كذا قاله الجوهري.

وَقَدْ تُزَادُ لازِماً كَاللاتِ، وَالآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللاَّتِ[(١)]
وَلاِضْطِرَارٍ: كَبَنَاتِ الأوبَرِ كَذَا، «وَطِبْتَ النَّفْسَ يا قَيْسُ» السَّرِي[(٢)]

---

(١) **وقد**: حرف تقليل هنا.
تزاد: فعل مضارع مبني للمجهول، والأصل تزيد، بضم أوله وفتح ما قبل آخره، نقلت حركة الياء إلى ما قبلها، ثم قلبت الياء ألفاً، لتحركها في الأصل، وانفتاح ما قبلها بعد النقل، ونائب الفاعل ضمير مستتر في الفعل، عائد على مطلق أل خالية على معنى التعريف.
لازماً: نعت لمصدر محذوف، أي زيداً لازماً، وزيداً مصدر زاد الشيء زيداً أو زيادة. وفي شرح القطر لابن هشام: وليس ما ينوب عن المصدر صفته، نحو: ﴿فكلا منها رغداً﴾. خلافاً للمعربين، زعموا أن الأصل أكلا رغداً، وإنه حذف الموصوف، ونابت عنه صفته فانتصب انتصابه ومذهب سيبويه: إن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه. والتقدير: فكلا حال كون الأكل رغداً. فعلى هذا يكون لازماً حال من مصدر الفعل المفهوم منه، والتقدير: وقد تزاد حال كون المزيد لازماً، أي الزيادة لازمة.
كاللات: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كاللات.
والآن والذين ثم اللاتي: معطوفات على اللات.

(٢) **ولاضطرار**: متعلق بتزاد على أنه مفعول لأجله والجر هنا واجب عند من شرط كونه قلبياً، وجائز عند غيره.
كبنات: خبر لمبتدأ محذوف، على إضمار القول.
الأوبر: مضاف إليه.
كذا: خبر مقدم، ومبتدؤه قول محذوف، وبقي مقوله.
وطبت: فعل وفاعل.
النفس: تمييز.
يا: حرف نداء.
قيس: علم مفرد مبني على الضم.
السري: نعت قيس، ونعت المنادى المفرد إذا كان مقروناً بأل يجوز فيه الرفع نظراً للفظ المنادى، =

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة، وهي ـ في زيادتها ـ على قسمين: لازمة، وغير لازمة.

ثم مَثَّلَ الزائدة اللازمة بـ «اللات» وهو اسم صَنَم كان بمكة، وبـ «الآن» وهو ظرف زمان مبني على الفتح، واختلف في الألف واللاّم الداخلة عليه؛ فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك: «مَرَرْتُ بِهذَا الرَّجُل»؛ لأن قولك: «الآن» بمعنى هذا الوقت، وَعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنها زائدة، وهو مبنيٌّ لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

ومَثّل ـ أيضاً ـ بـ «الذين»، و «اللاَّت» والمراد بهما ما دَخَلَ عليه «أل» من الموصولات، وهو مبني على أنَّ تعريف الموصول بالصّلة؛ فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ «أل» إن كانت فيه نحو: «الذي» فإن لم تكن فيه فَبِنِيَّتِهَا نحو: «مَنْ، وَمَا» إلا «أيّا» فإنها تتعرف بالإضافة؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام زائدة، وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيهِمْ﴾ فلا يدلُّ على أنها زائدة؛ إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفة، كما حذفت من قولهم: «سَلاَمُ عَلَيْكُمْ» من غير تنوين ـ يريدون «السَّلام عليكم».

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة ـ اضطراراً ـ على العَلَمِ، كقولهم في «بَنَاتِ أَوْبَرَ» علم لضرب من الكَمْأَةِ «بنات الأوبر» ومنه قولُه:

٣٦ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤا وَعَسَاقِلاً ‏ ‏ ‏ ‏ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

---

٣٦ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يعرفوا لها قائلاً، وممن استشهد به أبو زيد في «النوادر».

اللغة: «جنيتك» معناه جنيت لك؛ ومثله ـ في حذف اللام وإيصال الفعل إلى ما كان مجروراً ـ قوله تعالى: **﴿وإذا كالوهم أو وزنوهم﴾** و **﴿يبغونها عوجاً﴾** و **﴿القمر قدرناه منازل﴾** «أكمؤا» جمع كمء ـ بزنة فلس ـ ويجمع الكمء على كمأة، أيضاً، فيكون المفرد خالياً من التاء وهي في جمعه، على عكس تمرة وتمر، وهذا من نوادر اللغة، و «وعساقلاً» جمع عسقول ـ بزنة عصفور ـ وهو نوع من الكمأة، وكان أصله عساقيل، فحذفت الياء كما حذفت في قوله تعالى: **﴿وعنده** =

= والنصب مراعاة لمحله، وجملة وطبت مع ما بعدها محكية بالقول المحذوف الذي ذكرنا أنه مبتدأ تقدم خبره، وجملة المبتدأ وخبره، معطوفة بإسقاط العاطف على ما قبلها، والتقدير: وذلك كقولك: بنات الأوبر. وكذا قول الشاعر: وطبت النفس يا قيس عن عمرو فأتى بالواو في طبت، لقصد الحكاية وحذف عن عمرو، وعوض مكانه السري، ليتم له الوزن، والسري الشريف يقال: رجل سري من قوم سراة. بفتح السين.

والأصل «بنات أَوْبَرَ» فزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزعم المَبِّرد أن «بنات أَوْبَرَ» ليس بَعَلم؛ فالألف واللام ـ عنده ـ غير زائدة.

ومنه الداخلة اضطراراً على التمييز، كقوله:

٣٧ ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

=مفاتح الغيب﴾ فإنه جمع مفتاح، وكان قياسه مفاتيح، فحذفت الياء، ويقال: المفاتح جمع مفتح، وليس جمع مفتاح، فلا حذف، وكذا يقال: العساقل جمع عسقل ـ بزنة منبر و «بنات الأوبر» كمأة صغار مزغبة كلون التراب، وقال أبو حنيفة الدينوري: بنات أوبر كمأة كأمثال الحصى صغار، وهي رديئة الطعم.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «جنيتك» فعل وفاعل ومفعول أول «أكمؤا» مفعول ثان «وعساقلاً» معطوف على قوله أكمؤا «ولقد» الواو عاطفة، واللام موطئة للقسم، و «قد» حرف تحقيق «نهيتك» فعل وفاعل ومفعول «عن» حرف جر «بنات» مجرور بعن، وبنات مضاف و «الأوبر» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بنات الأوبر» حيث زاد «أل» في العلم مضطراً؛ لأن «بنات أوبر» علم على نوع من الكمأة رديء، والعلم لا تدخله «أل»، فراراً من اجتماع معرفين، وهما حينئذ العلمية وأل، فزادها هنا ضرورة، قال الأصمعي: «وأما قول الشاعر:

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

فإنه زاد الألف واللام للضرورة، وكقول الراجز:

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِو مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ لَدَى قُصُورِهَا

(وقد سبق لنا ذكر هذا البيت في باب العلم، ونسبناه هناك لأبي النجم العجلي) وقول آخر:

يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرِو كَانَتْ صَاحِبِي مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

قال: وقد يجوز أن أوبر نكرة فعرفه باللام، كما حكى سيبويه أن عرساً من ابن عرس قد نكره بعضهم فقال: «هذا ابن عرس مقبل» اهـ كلام الأصمعي.

٣٧ ـ البيت لرشيد بن شهاب اليشكري، وزعم التوزي ـ نقلاً عن بعضهم ـ أنه مصنوع لا يحتج به، وليس كذلك؛ لأن العلماء عرفوا قائله ونسبوه إليه.

اللغة: «رأيتك» الخطاب لقيس بن مسعود بن قيس بن خالد اليشكري، وهو المذكور في آخر البيت «وجوهنا» أراد بالوجوه ذواتهم، ويروى «لما أن عرفت جلادنا» أي: ثباتنا في الحرب وشدة وقع سيوفنا «صددت» أعرضت ونأيت «طبت النفس» يريد أنك رضيت «عمرو» كان صديقاً حميماً لقيس، وكان قوم الشاعر قد قتلوه.

المعنى: يندد بقيس؛ لأنه فر عن صديقه لما رأى وقع أسيافهم، ورضي من الغنيمة بالإياب؛ فلم يدافع عنه، ولم يتقدم للأخذ بثأره بعد أن قتل.

=

والأصل «وطبت نفساً» فزاد الألفَ واللامَ، وهذا بناء على أن التمييز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه مَعْرِفَةً؛ فالألف واللام عندهم غيرُ زائدةٍ.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله: «كَبنات الأوْبَرِ»، وقوله: «وطبت النفس يا قيس السري».

وَبَــعْــضُ الأعْــلامِ عَــلَــيْــهِ دَخَــلاَ ... لِــلَــمْــحِ مَـا قَـدْ كَـانَ عَـنْـهُ نُـقِـلاَ[1]

= **الإعراب**: «رأيتك» فعل وفاعل ومفعول، وليس بحاجة لمفعول ثان؛ لأن «رأى» هنا بصرية «لما» ظرفية بمعنى حين تتعلق برأى «أن» زائدة «عرفت» فعل وفاعل «وجوهنا» وجوه: مفعول به لعرف، ووجوه مضاف والضمير مضاف إليه «صددت» فعل وفاعل، وهو جواب «لما» و «طبت» فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة النداء لا محل لها معترضة بين العامل ومعموله «عن عمرو» جار ومجرور متعلق بصددت، أو بطبت على أنه ضمنه معنى تسليت.

الشاهد فيه: قوله «طبت النفس» حيث أدخل الألف واللام على التمييز ـ الذي يجب له التنكير ـ ضرورة، وذلك في اعتبار البصريين، وقد ذكر الشارح أن الكوفيين لا يوجبون تنكير التمييز، بل يجوز عندهم أن يكون معرفة وأن يكون نكرة؛ وعلى ذلك لا تكون «أل» زائدة بل تكون معرفة.

ومن العلماء من قال: «النفس» مفعول به لصددت، وتمييز طبت محذوف، والتقدير على هذا: صددت النفس وطبت نفساً يا قيس عن عمرو، وعلى هذا لا يكون في البيت شاهد، ولكن في هذا التقدير من التكلف ما لا يخفى.

---

(١) **وبعض**: مبتدأ.
الأعلام: بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها مضاف إليه.
عليه: متعلق بدخلا وجملة:
دخلا: من الفعل والفاعل العائد على ال خبر المبتدأ والرابط بين المبتدأ وخبره الهاء من عليه والألف للإطلاق وذكر ضميراً ال هنا نظراً إلى الكلمة، ويقاس عليه أمثاله.
للمح: متعلق بدخلا.
ما: مضاف إليه، وهي موصول اسمي جارية على موصوف مقدر.
قد: حرف تحقيق.
كان: فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها، يعود إلى بعض.
عنه: متعلق بنقلا.
نقلا: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر يعود إلى بعض أيضاً، والألف فيه للإطلاق، والجملة من الفعل ومرفوعه خبر كان، وكان ومعمولاها صلة ما، والعائد ضمير عنه، وتقدير البيت؛ وبعض الأعلام دخل عليه أل للمح الأصل، الذي قد كان ذلك البعض نقل عنه.

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، والنُّعْمَانِ؛ فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ(١)

ذكر المصنف ـ فيما تقدم ـ أن الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَة، والمراد بها الداخلَةُ على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يصلح دخول «أل» عليه، كقولك في «حَسَنٍ»: «الْحَسَن» وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة، وكقولك في «حارث»: «الحارث» وقد تدخل على المنقول من مَصْدر، كقولك في «فَضْل»: «الفَضْل» وعلى المنقول من اسمِ جنسٍ غيره مصدرٍ، كقولك في «نُعمان»: «النُّعْمَان» وهو في الأصل من أسماء الدم؛ فيجوز دخولُ «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحَذْفُها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله «للمح ما قد كان عنه نُقِلاَ» إلى أن فائدة دخول الألف واللام الدلالة على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة، أو ما في معناها.

وحاصلُهِ: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أتَيْتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك: «الحارث» نظراً إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ، وكذا كلُّ ما دل على مَعْنًى وهو مما يُوصَفُ به في الجملة، كَفَضْل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه عَلَماً لم تُدْخِلِ الألفَ واللام، بل تقول: فضل، وحارث، ونعمان؛ فدخول الألفِ واللام أفاد معْنًى لا يستفاد بدونهما؛ فليستا بزائدتين، خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلك أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذفُ والإثباتُ يُنزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما.

وقد يَصِيرُ عَلَماً بالْغَلَبَة مُضَافٌ أوْ مَصْحُوبُ أَلْ كَالْعَقَبَهْ(٢)

---

(١) **كالفضل**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كالفضل.
والحارث والنعمان: معطوفان على الفضل.
فذكر: مبتدأ.
ذا: مضاف إليه على حذف موصوف.
وحذفه: معطوف على ذكر.
سيان: تثنية سي، بكسر السين وتشديد الياء، بمعنى مثل، استغنوا بتثنيه عن تثنية سواء، وهو خبر المبتدأ، وما عطف عليه، وحذف المستوى فيه للعلم به، والتقدير: فذكر أل هنا وحذفه سيّان في التعريف وعدمه.

(٢) **وقد**: للتقليل هنا. =

وحَـذْفَ أَلْ ذِي ـ إِنْ تُـنَـادِ أَوْ تُـضِـفْ أَوْجِبْ، وفِي غَيْرِهِـمَا قَدْ تَنْحَذِفْ(۱)

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبَة، نحو: «المَدِينَةُ»، و «الكِتَابُ»؛ فإنَّ حَقُّهِمَا الصِّدْقُ على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت «المَدِينَةُ» على مدينة الرسول ﷺ، و «الكِتَابُ» على كتاب سيبويه رحمه الله تعالى، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو «يا صَعِقُ» في الصَّعِقِ، و «هذه مدينةُ رسول الله ﷺ».

وقد تُحْذَفُ في غيرها شذوذاً، سُمِعَ من كلامهم: «هٰذَا عَيُّوقُ طَالِعَاً»، والأصل الْعَيُّوق، وهو اسْمُ نَجْم.

وقد يكون العلمُ بالغَلَبَة أيضاً مضافاً: كابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وابْنِ مَسْعُودٍ؛ فإنه غَلَبَ على العَبَادلة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حَقّه الصِّدْقَ عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى إنه إذا أُطْلِقَ «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبد الله، وكذا «ابن عباس» و «ابن مسعود» رضي الله عنهم أجمعين؛ وهذه الإضافة لا تفارقه، لا في نداء، ولا في غيره، نحو: «يَا ابْنَ عُمَرَ».

= **يصير**: مضارع صار الناقصة المفتقرة إلى الاسم والخبر.
علما: خبرها مقدم على اسمها.
بالغلبة: متعلق بتصير.
مضاف: بالرفع اسم يصير، أو مصحوب معطوف على مضاف.
أل: مضاف إليه، من إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه، وكالعقبة خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كالعقبة.

(۱) **وحذف**: مفعول مقدم بأوجب.
أل: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل.
ذي: اسم إشارة، في محل جر نعت لأل، التي للغلبة.
إن: حرف شرط.
تناد: فعل الشرط مجزوم بأن وعلامة جزمه حذف الياء.
أو تضف: مجزوم بالعطف على تناد، ومفعولهما محذوف.
أوجب: فعل أمر، وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط، على حذف الفاء للضرورة، والتقدير: إن تناد، مصحوب أل أو تصفه فأوجب حذف أل فقدم معمول الجواب على الشرط للضرورة.
وفي غيرهما: متعلق بتنحذف، والمضاف إليه ضمير يعود إلى النداء أو الإضافة، المفهومين من تناد أو تضف، على حد قوله تعالى: ﴿**وإن تشكروا يرضه لكم**﴾، أي يرضى الشكر لكم.
قد: حرف تقليل هنا.
تنحذف: مضارع انحذف، مطاوع حذف المتعدي إلى واحد، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى أل، والتقدير: وفي غير النداء والإضافة، قد تنحذف أل.

الابتداء

مُـبْـتَـدَأٌ زَيْـدٌ، وَعَـاذِرٌ خَـبَـرْ، إِنْ قُـلْـتَ «زَيْـدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْـتَـذَرْ»(١)
وأَوَّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ، وَالْـثَّـانِـي فَـاعِـلٌ اَغْـنَـى فـي «أَسَـارٍ ذَانِ»(٢)
وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ، وَقَدْ يَـجُـوزُ نَـحْـوُ «فَـائِـزٌ أُولُـو الـرَّشَـدْ»(٣)

---

(١) **مبتدأ**: خبر مقدم.
زيد: مبتدأ مؤخر.
وعاذر: مبتدأ و
خبر: خبر.
إن: حرف شرط.
قلت: بفتح التاء، فعل شرط.
زيد عاذر: مبتدأ وخبر مقول قلت.
من: بفتح الميم اسم موصول، في محل نصب على المفعولية بعاذر، وجملة.
اعتذر: صلة من، وجواب الشرط محذوف جوازاً لكون الشرط فعلاً ماضياً، ودلالة ما تقدم عليه، ولو قدم الجملة الشرطية، على الجملة الاسمية، وقرن مبتدأ بأل والفاء، وقال: **إن قلت زيد عاذر من اعتذر**: ، فالمبتدأ زيد، وعاذر خبر، لكان أولى.

(٢) **وأول**: مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه قريناً للثاني المعرف بأل.
مبتدأ: خبره.
والثاني فاعل: مبتدأ وخبر وجملة:
اغنى: في موضع النعت لفاعل، ومعمول اغنى محذوف تقديره: اغنى عن الخبر.
في: حرف جر مجرور قول محذوف.
أسار: الهمزة للاستفهام، وسار مبتدأ، أصله ساري، حذفت الضمة لاستثقالها، ثم الياء لالتقاء الساكنين، وقدر الإعراب على الياء المحذوفة للاستثقال.
ذان: اسم إشارة لمذكرين فاعل سار، استغنى به عن الخبر، وجملة المبتدأ وفاعله مقولة لذلك القول المحذوف المجرور بفي، والتقدير في قولك: أسار هذان.

(٣) **وقس**: فعل أمر وفاعل، متعلقه محذوف، والتقدير: وقس على المبتدأ الذي له خبر، والذي له فاعل، أغنى عن الخبر ما أشبههما.
وكاستفهام: خبر مقدم.
النفي: مبتدأ مؤخر.
وقد: حرف تقليل هنا.
يجوز: فعل مضارع.

=

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خَبَر، ومبتدأ له فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر؛ فمثالُ الأوَّلِ: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرَ» والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذْكَر في القسم الثاني؛ مبتدأ، وعاذر: خبرهُ، ومنِ اعتذر: مفعول لعاذر، ومثال الثاني: «أسَارٍ ذَانِ» فالهمزة: للاستفهام، وسَارٍ: مبتدأ، وذان: فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، ويُقَاس على هذا ما كان مثلَهُ، وهو: كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام، أو نفي ـ نحو: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ ـ فإن لم يعتمد الوَصْفُ لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش ـ ورَفَعَ فاعلاً ظاهراً، كما مُثل، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «أَقَائِمٌ أَنْتُمَا» وتم الكلام به؛ فإن لم يتم به [الكلامُ] لم يكن مبتدأ، نحو: «أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» فزيد: مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذٍ؛ إذ لا يقال «أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ» فيتمَّ الكلام، وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً؛ فلا يقال في «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ قَاعِدٌ»: إن «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافاً، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف، كما مُثل، أو بالاسم كقولك: كَيْفَ جَالِسٌ الْعَمْرانِ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، كما مُثِّل، أو بالفعل كقولك: «لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» فليس: فعل ماض [ناقص]، وقائم: اسمه، والزيدان: فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس، وتقول: غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ، فغيرُ: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير؛ لأن المعنى «مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» فعومل «غَيْرُ قَائِمٍ» مُعَامَلة «ما قَائِمٌ» ومنه قولُه:

٣٨ ـ غَيْرُ لاَهٍ عِدَاكَ؛ فَاطَّرِحِ اللَّهْوَ، وَلاَ تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سَلْمِ

---

٣٨ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «لاه» اسم فاعل مأخوذ من مصدر لها يلهو، وذلك إذا ترك وسلا وروح عن نفسه بما لا تقتضيه الحكمة، ولكن المراد هنا لازم ذلك، وهو الغفلة «اطّرح» ـ بتشديد الطاء ـ أي ـ اترك «سلم» بكسر السين أو فتحها ـ أي صلح وموادعة، وإضافة عارض إليه من إضافة الصفة للموصوف. =

= **نحو**: فاعله مضاف إلى قول محذوف.

فائز: مبتدأ.

أولو: فاعل فائز أغنى عن الخبر.

الرشد: بفتح الراء والشين، مضاف إليه، والجملة محكية بالقول المحذوف، والتقدير: وقد يجوز نحو قولك فائز أولو الرشد.

فغيرُ: مبتدأ، ولاهٍ: مخفوض بالإضافة، وعِدَاكَ: فاعل بِلاَهٍ سَدَّ مَسَدَّ خبر غير، ومثلُه قولُه:

٣٩ ـ غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ ... يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ

= **المعنى**: إن أعداءك ليسوا غافلِين عنك، بل يتربصون بك الدوائر؛ فلا تركن إلى الغفلة؛ ولا تغتر بما يبدو لك منهم من المهادنة وترك القتال؛ فإنهم يأخذون في الأهبة والاستعداد.

الإعراب: «غير» مبتدأ، وغير مضاف و «لاه» مضاف إليه. «عداك» عدى: فاعل لاه سد مسد خبر غير؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وعدى مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه. «فاطرح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «اللهو» مفعول به لاطرح. «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تغترر» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «بعارض» جار ومجرور متعلق بتغترر، وعارض مضاف، و «سلم» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «غير لاه عداك» حيث استغنى بفاعل «لاه» عن خبر المبتدأ وهو غير؛ لأن المبتدأ المضاف لاسم الفاعل دال على النفي؛ فكأنه «ما» في قولك «ما قائم محمد» فالوصف مخفوض لفظاً بإضافة المبتدأ إليه وهو في قوة المرفوع بالابتداء وللكلام بقية نأتي في شرح الشاهد التالي لهذا الشاهد.

٣٩ ـ البيت لأبي نواس الحسن بن هاني بن عبد الأول، الحكمي ـ وهو ليس ممن يستشهد بكلامه، وإنما أورده الشارح مثالاً للمسألة، ولهذا قال «ومثله قوله» وبعد هذا البيت بيت آخر، وهو:

إِنَّمَا يَرْجُو الْحَيَاةَ فَتَى ... عَاشَ فِي أَمْنٍ مِنَ الْمِحَنِ

اللغة: «مأسوف» اسم مفعول من الأسف، وهو أشد الحزن، وفعله من باب فرح، وزعم ابن الخشاب أنه مصدر جاء على صيغة اسم المفعول مثل الميسور، والمعسور، والمجلود، والمحلوف، بمعنى اليسر والعسر والجلد والحلف، ثم أريد به اسم الفاعل، وستعرف في بيان الاستشهاد ما ألجأه إلى هذا التكلف ووجه الرد عليه.

المعنى: إنه لا ينبغي لعاقل أن يأسف على زمن ليس فيه إلا هموم تتلوها هموم، وأحزان تأتي من ورائها أحزان، بل يجب عليه أن يستقبل الزمان بغير مبالاة ولا اكتراث.

الإعراب: «غير» مبتدأ، وغير مضاف «مأسوف» مضاف إليه «على زمن» جار ومجرور متعلق بمأسوف، على أنه نائب فاعل سد مسد خبر المبتدأ «ينقضي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «زمن» والجملة من ينقضي وفاعله في محل جر صفة لزمن «بالهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في ينقضي «والحزن» الواو حرف عطف، الحزن: معطوف على الهم.

التمثيل به: في قوله «غير مأسوف على زمن» حيث أجرى قوله «على زمن» النائب عن الفاعل مجرى الزيدين في قولك «ما مضروب الزيدان» في أن كل واحد منهما سد مسد =

فغير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنَابَ الفاعلِ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر غير.

وقد سألَ أبو الفتح بن جني وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت؟ فارتبك في إعرابه.

ومَذْهَبُ البصريين ـ إلا الأخفش ـ أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك؛ فأجازوا «قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» فقائم: مبتدأ، والزيدان: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «وقد يجوز نحو: فائز أُولُو الرَّشَد«أي: وقد يجوز استعمالُ هذا الوقف مبتدأ من غير أن يَسْبقه نَفْيٌ أو استفهام.

وزعم المصنفُ أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ، ومما ورد منه قولَه:

٤٠ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ   إذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَالاَ

=الخبر؛ لأن المتضايفين بمنزلة الاسم الواحد، فحيث كان نائب الفاعل يسد مع أحدهما مسد الخبر يسد مع الآخر أيضاً، وكأنه قال «ما مأسوف على زمن» على ما بيناه في الشاهد السابق.

هذا أحد توجيهات ثلاثة في ذلك ونحوه، وإليه ذهب ابن الشجري في «أماليه».

والتوجيه الثاني لابن جني وابن الحاجب، وحاصله أن قوله «غير» خبر مقدم، وأصل الكلام: «زمن ينقضي بالهم غير مأسوف عليه» وهو توجيه ليس بشيء؟ لما يلزم عليه من التكلفات البعيدة؛ لأن العبارة الواردة في البيت لا تصير إلى هذا إلا بتكلف كثير.

والتوجيه الثالث لابن الخشاب، وحاصله أن قوله «غير» خبر لمبتدأ محذوف تقديره «أنا غير ـ إلخ» وقوله «مأسوف» ليس اسم مفعول، بل هو مصدر مثل «الميسور والمعسور، والمجلود، والمحلوف» وأراد به هنا اسم الفاعل، فكأنه قال «أنا غير آسف ـ إلخ» وانظر ما فيه من التكلف والمشقة والجهد.

ومثل هذا البيت والشاهد السابق قول المتنبي يمدح بدر بن عمار:

لَيْسَ بِالْمُنْكَرِ أَنْ بَرَّزْتَ سَبْقاً   غَيْرُ مَدْفُوعٍ عَنِ السَّبْقِ الْعِرَابُ

٤٠ ـ هذا البيت لزهير بن مسعود الضبي.

اللغة: «الناس» هكذا هو بالنون في كافة النسخ، ويروى «البأس» بالباء والهمزة وهو أنسب بعجز البيت «الثوب» من التثويب، وأصله: أن يجيء الرجل مستصرخاً فيلوح بثوبه ليرى ويشتهر، ثم سمي الدعاء تثويباً لذلك «قال يالا» أي: قال يالفلان، فحذف فلاناً وأبقى اللام.

الإعراب: «فخير» مبتدأ «نحن» فاعل سد مسد الخبر «عند» ظرف متعلق بخير، وعند مضاف و «الناس» أو «البأس» مضاف إليه «منكم» جار ومجرور متعلق بخير أيضاً «إذا» ظرف للمستقبل من=

فخير: مبتدأ، ونحن: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، ولم يَسْبق «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ، وَجُعِلَ من هذا قولُه:

٤١ ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ؛ فَلاَ تَكُ مُلْغِياً　　مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

=الزمان «الداعي» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إذا قال الداعي، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «المثوب» نعت للداعي «قال» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الداعي، والجملة من قال المذكور وفاعله لا حل لها من الإعراب مفسرة «يالا» مقول القول، وهو على ما عرفت من أن أصله يالفلان.

الشاهد فيه: في البيت شاهدان لهذه المسألة، وكلاهما في قوله «فخير نحن»، أما الأول فإن «نحن» فاعل سد مسد الخبر، ولم يتقدم على الوصف ـ وهو «خير» ـ نفي ولا استفهام وزعم جماعة من النحاة ـ منهم أبو علي وابن خروف ـ أنه لا شاهد في هذا البيت، لأن قوله «خير» خبر لمبتدأ محذوف، تقديره «نحن خير ـ إلخ» وقوله «نحن» المذكور في البيت تأكيد للضمير المستتر في خير، وانظر كيف يلجأ إلى تقدير شيء وفي الكلام ما يغني عنه؟ وأما الشاهد الثاني فإن «نحن» الذي وقع فاعلاً أغنى عن الخبر هو ضمير منفصل؛ فهو دليل للجمهور على صحة ما ذهبوا إليه من جواز كون فاعل الوصف المغني عن الخبر ضميراً منفصلاً، ولا يجوز في هذا البيت أن يكون قوله «نحن» مبتدأ مؤخراً ويكون «خير» خبراً مقدماً؛ إذ يلزم على ذلك الفصل بين «خير» وما يتعلق به ـ وهو قوله «عند الناس» وقوله «منكم» ـ بأجنبي، على ما قررناه في قوله تعالى: ﴿**أراغب أنت عن آلهتي**﴾؛ فهذا البيت يتم به استدلال الكوفيين على جواز جعل الوصف مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام، ويتم به استدلال الجمهور على جواز أن يكون مرفوع الوصف المغني عن خبره ضميراً بارزاً.

٤١ ـ هذا البيت ينسب إلى رجل طائي، ولم يعين أحد اسمه فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: «خبير» من الخبرة، وهي العلم بالشيء «بنو لهب» جماعة من بني نصر بن الأزد، يقال: إنهم أزجر قوم، وفيهم يقول كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة:

تَيَمَّمْتُ لِهْباً أَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَهُمْ　　وَقَدْ صَارَ عِلْمُ الْعَائِفِينَ إِلَى لِهْبِ

المعنى: إن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة، فإذا قال أحدهم كلاماً فاستمع إليه، ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر أو عاف حين تمر الطير عليه.

الإعراب: «خبير» مبتدأ، والذي سوغ الابتداء به ـ مع كونه نكرة ـ أنه عامل فيما بعده «بنو» فاعل بخبير سد مسد الخبر، وبنو مضاف، و «لهب» مضاف إليه «فلا» الفاء عاطفة، لا: ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا، وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف؛ واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ملغياً» خبر تك، وهو اسم فاعل فيحتاج إلى فاعل، وفاعله=

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

وَالثَّانِ مُبْتَدأ، وَذا الْوَصْفُ خَبَرْ ... إنْ فِي سِوَى الإفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّ[1]

=ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «مقالة» مفعول به لملغ، ومقالة مضاف و «لهبي» مضاف إليه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان ويجوز أن يكون مضمناً معنى الشرط «الطير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: إذا مرت الطير، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وهي جملة الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغياً. . إلخ «مرت» مر: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «الطير» والجملة من مرت المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

الشاهد فيه: قوله «خبير بنو لهب» حيث استغنى بفاعل خبير عن الخبر، مع أنه لم يتقدم على الوصف نفي ولا استفهام، هذا توجيه الكوفيين والأخفش للبيت، ومن ثم لم يشترطوا تقدم النفي أو نحوه على الوصف استناداً إلى هذا البيت ونحوه.

ويرى البصريون ـ ما عدا الأخفش ـ أن قوله «خبير» خبر مقدم، وقوله «بنو» مبتدأ مؤخر، وهذا هو الراجح الذي نصره العلماء كافة، فإذا زعم أحد أنه يلزم على هذا محظور ـ وإيضاحه أن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا متطابقين: إفراداً وتثنية وجمعاً، وهنا لا تطابق بينهما لأن «خبير» مفرد، و «بنو لهب» جمع؛ فلزم على توجيه البصريين الإخبار عن الجمع بالمفرد ـ فالجواب على هذا أيسر مما تظن؛ فإن «خبير» في هذا البيت يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع؛ بسبب كونه على زنة المصدر مثل الذميل والصهيل، والمصدر يخبر به عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، تقول: محمد عدل، والمحمدوان عدل، والمحمدون عدل، ومن عادة العرب أن يعطوا الشيء الذي يشبه شيئاً حكم ذلك الشيء؛ تحقيقاً لمقتضى المشابهة، وقد وردت صيغة فعيل مخبراً بها عن الجماعة، والدليل على أنه كما ذكرناه وروده خبراً ظاهراً عن الجمع في قوله تعالى: ﴿**والملائكة بعد ذلك ظهير**﴾ وقول الشاعر:

هُنَّ صَدِيقٌ لَمْ يَشِبِ

(١) **والثان**: بحذف الياء، والاستغناء بالكسرة مبتدأ.
مبتدأ: خبر ذا.
إن: حرف شرط.
في سوى: بكسر السين متعلق باستقر.
الإفراد: بكسر الهمزة مضاف إليه.
طبقاً: بالنصب حال من فاعل باستقرّ قاله المكودي والشاطبي أيضاً. ومثله لا ينقاس، والأولى أن يعرف تمييزاً محولاً عن الفعل، مقدماً على عامله المتصرف. وبالرفع كما في بعض النسخ: فاعل=

الْوَصْفُ مع الفاعل: إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنية أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

فإن تطابقا إفراداً ـ نحو: «أقائم زيد» ـ جاز فيه وجهان؛ **أحدهما**: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلَ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، **والثاني**: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله تعالى: ﴿**أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾ فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ، و «أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخراً، و «أراغب» خبراً مقدماً.

والأول ـ في هذه الآية ـ أَوْلَى؛ لأن قوله: «عَنْ آلهتي» معمول لـ «راغب»؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ «رَاغِبٌ»؛ فليس بأجنبي منه. وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن «أنت» أجنبي من «راغب» على هذا التقدير؛ فليس لـ «راغب» عَمَلٌ فيه، لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تَطَابَقَا تثنيةً نحو: «أقائمان الزيدان» أو جمعاً نحو: «أقائمون الزيدون» فما بَعْدَ الْوَصْفَ مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف: «وَالثَّانِ مُبْتَدأ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ـ إلى آخر البيت» أي: والثاني ـ وهو ما بعد الوصف ـ مبتدأ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه، إن تَطَابَقَا في غير الإفراد ـ وهو التثنية والجمع ـ هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ» أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر.

وإن لم يتطابَقَا ـ وهو قسمان: ممتنع، وجائز، كما تقدم ـ فمثال الممتنع «أقائمان زيد» و «أقائمون زيد» فهذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ، ومثال الجائز «أقائم الزيدان» و «أقائم الزيدون» وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

= بفعل مقدر، يفسره استقر، وعلى التقديرين: متعلقه محذوف.

استقر: فعل الشرط، وفاعله مستتر فيه يعود إلى الوصف، وجواب الشرط محذوف جوازاً لوجود الشرطين معاً، وهما مضيُّ الشرط، ودلالة ما تقدم عليه. والتقدير: على النصب على الحال إن استقر الوصف، في سوى الإفراد طبقاً أي: مطابقاً لمرفوعه. وعلى التمييز إن استقر طبقه، أي مطابقته لمرفوعه في سوى الإفراد. والتقدير: على الرفع إن استقر طبق. أي تطابق بين الوصف ومرفوعه.

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالابْتِدَا كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا(١)

مَذْهَبُ سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ.

فالعامل في المبتدأ معنويٌّ ـ وهو كون الاسم مجرَّداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها ـ واحترز بغير الزائدة من مثل «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة؛ ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه، نحو «رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَٱمْرَأَةٌ».

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ.

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء؛ فالعامل فيهما معنويٌّ.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل: تَرَافَعَا، ومعناه أنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر.

وأعْدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه [وهو الأول]، وهذا الخلاف [مما] لا طائل فيه.

وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ، كَاللَّهُ بَرٌّ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ(٢)

---

(١) ورفعوا: فعل ماض، والضمير للنحاة.

مبتدأ: مفعول، ورفعوا.

بالابتدا: متعلق رفعوا، والباء للاستعانة، والضمير للعرب.

كذاك: قال المكودي: متعلق بالاستقرار الذي تعلقت به الباء، في قوله: المبتدأ.

رفع خبر: مبتدأ ومضاف إليه.

بالمبتدأ: خبره، وفيه تقديم معمول الخبر على المبتدأ، والأولى أن يكون كذاك خبراً مقدماً، ورفع مبتدأ مؤخراً وخبر مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل، وبالمبتدأ متعلق برفع، والتقدير: رفعهم الخبر بالمبتدأ ثابت عنهم، كثبوت رفعهم المبتدأ بالابتداء.

(٢) والخبر: مبتدأ.

الجزء: خبره، وتوقف الفائدة على ما بعده، لا يمنع من جعله خبراً، كتوقف الخبر على بعض متعلقاته.

والمتم: نعت الجزء.

الفائدة: مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، ومتعلقه محذوف، وتقديره: المتم لفائدة مع مبتدأ غير وصف.

كالله بر: مبتدأ وخبر مقولان لقول محذوف، مجرور بالكاف.

والأيادي شاهدة: مبتدأ وخبره جملة معطوفة على الجملة الأولى، والبر المحسن، والأيادي النعم، وهو جمع أيد، وأيد جمع يد، فهو جمع الجمع، قاله المكودي.

عَرَّفَ المصنفُ الْخَبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويَرِدُ عليه الفاعلُ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء المُتِمُّ للفائدة، وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ، وخُلاَصَة هذا أنه عَرَّفَ الْخَبَر بما يُوجَدُ فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصًا بالمُعَرَّفِ دون غيره.

ومُـفْـرَداً يَـأْتِـي، وَيَـأْتِـي جُـمْـلَـهْ حَـاوِيَـةً مَـعْـنَـى الّـذِي سِـيـقَـتْ لَـهْ[1]

وَإِنْ تَـكُـنْ إِيَّـاهُ مَـعْـنًـى اكْـتَـفَـى بِـهَـا: كَـنُطْقِي؛ اللّـهُ حَـسْـبِي وَكَـفَـى[2]

---

(١) ومفرداً: حال من فاعل يأتي الأول.
يأتي: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه يعود إلى الخبر.
ويأتي: معطوف على يأتي السابق.
جملة: حال من فاعل يأتي الثاني.
حاوية: نعت جملة.
معنى: مفعول حاوية.
الذي: مضاف إليه، وهو نعت لمحذوف.
سيقت: بالبناء للمجهول صلة الذي، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الجملة.
له: متعلق بسيقت، والعائد إلى الموصول الهاء من له، وتقدير البيت: ويأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة حاوية معنى المبتدأ الذي سيقت له.

(٢) **وإن**: حرف شرط.
تكن: فعل الشرط، مجزوم بإنْ، واسم تكن مستتر فيها يعود إلى الجملة الواقعة خبراً.
إياه: خبر تكن، والإتيان بالضمير منفصلاً يخالف مختاره المتقدم في قوله: اتصالاً اختار.
معنى: منصوب بنزع الخافض.
اكتفى: بفتح الفاء في محل جزم على أنه جواب الشرط، وفاعل اكتفى ضمير مستتر يعود إلى المبتدأ.
بها: متعلق باكتفى، والضمير للجملة، والتقدير: وإن تكن جملة الخبر نفس المبتدأ في المعنى، اكتفى المبتدأ بها ولا يحتاج إلى رابط.
كنطقي: الكاف جارة لقول محذوف، ونطقي مبتدأ أول.
الله: مبتدأ ثانٍ.
حسبي: خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول، وحسبي بمعنى كافي، لا اسم فعل بمعنى يكفيني لتأثره بالمبتدأ. وأسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية بالاتفاق، قاله في التوضيح في باب الإضافة.
وكفى: فعل ماضٍ، وفاعله مستتر فيه، والأكثر في فاعل كفى أن يجر بالباء الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿**كفى بالله شهيداً**﴾. فعلى هذا حذفت، كحذفها في قوله: كفى الشيب والإسلام للمرء ناهياً. فاتصل الضمير واستتر في الفعل، وحذف التمييز للعلم به كحذفه في قوله تعالى؛ ﴿**إن يكن منكم عشرون صابرون**﴾ وجملة نطقي إلى آخر البيت مقولة لمدخول الكاف المقدر وذلك المقدر خبر لمبتدأ محذوف، والأصل وذلك كقولك: نطقي ـ الله حسبي، وكفى به حسيباً.

ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأمَّا الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أوْ لا.

فإن تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابِطٍ يَرْبِطُهَا بالمبتدأ، وهذا معنى قوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ» والرابطُ: (١) إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» وقد يكون الضمير مُقَدَّراً، نحو «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم» التقدير: مَنَوانِ منه بدرهم. (٢) أو إشارة إلى المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ في قراءة مَنْ رفع اللباس. (٣) أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ و ﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾، وقد يستعمل في غيرها، كقولك: «زَيْدٌ مَا زَيْدٌ». (٤) أو عُمُومٌ يدخل تحته المبتدأ، نحو «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ».

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تَحْتَجْ إلى رَابِطٍ، وهذا معنى قوله: «وإن تكن ـ إلى آخر البيت» أي: وإن تكن الجملة إياه ـ أي المبتدأ ـ في المعنى اكْتُفَى بها عن الرابط، كقولك: «نُطْقِي الله حَسْبِي»؛ فنطقي: مبتدأ [أَوَّل]، والاسم الكريم: مبتدأ ثَانٍ، وحسبي: خبر عن المبتدإ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الأول، واستغنى عن الرَّابِطِ؛ لأن قولك «اللَّهُ حسبي» هو معنى «نُطْقِي» وكذلك «قَوْلِي لاَ إِلَهَ إلاَّ الله».

وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ، وَإِنْ   يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنّ[١]

---

(١) والمفرد: مبتدأ.
الجامد: نعت له.
فارغ: خبر المبتدأ.
وإن: حرف شرط.
يشتق: بالبناء للمجهول، فعل الشرط، ونائب الفاعل مستتر فيه عائد إلى المفرد من حيث هو مفرد، لا يقيد الجمود، قاله المكودي تبعاً للمرادي.
وقال الشاطبي: : وهذا لا يصح لأن سيبويه وغيره من الأئمة قد نصوا: على أن الصفة مع الموصوف بمنزلة الاسم الواحد، ثم قال: فقول من يقول من المتأخرين: إنَ الضمير يجوز عوده على الموصوف دون صفته خطأ، وإنما يُسْأَلُ عن كل علم أربابه، ثم قال: بعد أوراق، ويمكن إزالة الإشكال بأن يجعل الجامد مبتدأ ثانياً، وفارغ خبره، والجملة خبر المفرد، والمراد به الجنس، والعائد عليه محذوف تقديره: المفرد الجامد منه فارغ، والمشتق منه ذو ضمير مستكن.
فهو: مبتدأ.
ذو: بمعنى صاحب خبره.
ضمير: مضاف إليه.
=

تقدمَ الكلامُ في الخبر إذا كان جملة، وأما المفردُ: فإما أن يكون جامداً، أو مشتقًّا.

فإن كان جامداً فَذَكَرَ المصنفُ أنه يكون فارغاً من الضمير، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ» وذهب الكسائيُّ وَالرُّمَّانِيُّ وجماعة إلى أنه يحتمل الضمير، والتقدير عندهم: «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا؛ فإن تَضَمَّنَ معناه نحو «زَيْدٌ أَسَدٌ» ـ أي شُجَاع ـ تَحَمَّلَ الضميرَ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ.

وإن كان مشتقًّا فَذَكَرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير، نحو «زَيْدٌ قَائِم» أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مَجْرَى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشَبَّهة، واسم التفضيل: فأما ما ليس جارياً مَجْرَى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو «مِفْتَاح» فإنه مشتق من «الفَتْح» ولا يتحمل ضميراً؛ فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وَقُصِدَ به الزمان أو المكان كَـ «مَرْمَى» فإنه مشتق من «الرَّمْي» ولا يتحمل ضميراً؛ فإذا قلت «هَذا مَرْمَى زَيْدٍ» تريد مكَانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رميه كان الخبرُ مشتقًّا ولا ضميرَ فيه.

وإنما يحتمل المشتقُّ الجاري مَجْرَى الفعلِ الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً؛ فإن رفعه لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو «زَيدٌ قَائِمٌ غُلاَمَاه» فغلاماه: مرفوع بقائم؛ فلا يتحمل ضميراً.

وحاصلُ ما ذكر: أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إنْ أُوِّل بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مَجْرَى الفعل، نحو: «زَيْدٌ مُنطَلِقٌ» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مَجْرى الفعلِ لم يتحَمَّل شيئاً، نحو: «هٰذَا مِفْتاحٌ»، و «هذا مَرْمَى زَيْدٍ».

وَأَبْـرِزَنْـهُ مُـطْـلَـقـاً حَـيْـثُ تَـلاَ ... مَـا لَـيْـسَ مَـعْـنَـاهُ لَـهُ مُـحَـصَّـلا(١)

= مستكن: بمعنى مستتر، ونعت ضمير، وجملة المبتدأ والخبر في موضع جزم جواب الشرط، ولذلك قرنت بالفاء.

(١) وأبرزنه: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

مطلقاً: حال من الهاء في أبرزنه العائدة إلى الضمير.

حيث: ظرف مكان متعلق بأبرزنه. =

إذا جَرَى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضميرُ فيه، نحو: «زيد قائم» أي هو، فلو أتيْتَ بعد المشتق بـ «هو» ونحوه وأبرزتَهُ فقلت: «زيد قائم هُوَ» فقد جوَّزَ سيبويه فيه وجهين؛ أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائم» والثاني أن يكون فاعلاً بـ «قائم». هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له.

فإن جرى على غير مَنْ هو له ـ وهو المراد بهذا البيت ـ وجب إبرازُ الضمير، سواء أُمِنَ اللبس، أو لم يُؤمن؛ فَمثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ومثالُ ما لم يُؤمن فيه اللَّبْسُ لولا الضمير «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ» فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: «وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» أي سواءٌ أُمِنَ اللبس، أو لم يُؤمن.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول ـ وهو: زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ـ فإن شئت أتيتَ بـ «هو» وإن شئت لم تأتِ به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ» لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيداً، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ» تعين أن يكون «زَيْدٌ» هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: «وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» يعني سواءٌ خِيفَ اللبسُ، أو لم يُخَفْ، واختار في غير هذا الكِتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم؛ فمن ذلك قولُ الشاعر:

٤٢ ـ قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ ... بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

---

٤٢ ـ هذا الشاهد غير منسوب إلى قائل معين فيما بين أيدينا من المراجع.

اللغة: «ذرا» بضم الذال ـ جمع ذروة. وهي من كل شيء أعلاه «المجد» الكرم «بانوها» جعله العيني فعلاً ماضياً بمعنى زادوا عليها وتميزوا، ويحتمل أن يكون جمع «بان» جمعاً سالماً مثل=

= **تلا**: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الخبر.

ما: موصول اسمي، جار على موصوف محذوف، ومحلها نصب على المفعولية بتلا.

ليس: فعل ماض.

معناه: اسم ليس، والمضاف إليه، ضمير يعود إلى ما عاد إليه فاعل تلا.

له: متعلق بمحصلا، وضمير له يعود إلى المبتدأ الموصوف بالموصول.

محصلا: خبر ليس، ومرفوعه ضمير مستتر فيه وجملة ليس ومعمولاها صلة ما، والرابط بينهما الضمير في له، وتقدير البيت: وأبرز الضمير العائد من الخبر مطلقاً حيث تلا الخبر المبتدأ الذي ليس معنى ذلك الخبر محصلاً لذلك المبتدأ. وبين الكلامين ما ترى.

التقدير: بَانُوهَا هُم؛ فحذف الضمير لأمْن اللبس.

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفِ جَرْ نَاوِينَ مَعْنَىٰ «كَائِنٍ» أَوِ «ٱسْتَقَرْ»[١]

=قاض وقاضون وغاز وغازون، وحذفت النون للإضافة كما حذفت النون في قولك «قاضو المدينة ومفتوها» وهو عندنا أفضل مما ذهبَ إليه العيني «كنه» كنه كل شيء: غايته، ونهايته، وحقيقته

الإعراب: «قومي» قوم: مبتدأ أول، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «ذرا» مبتدأ ثان، وذرا مضاف و «المجد» مضاف إليه «بانوها» بانو: خبر المبتدأ الثاني، وبانو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ذرا المجد مضاف إليه، وجملة المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «علمت» علم: فعل ماض، والتاء للتأنيث «بكنه» جار ومجرور متعلق بعلمت، وكنه مضاف واسم الإشارة في «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «عدنان» فاعل علمت «وقحطان» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «قومي ذرا المجد بانوها» حيث جاء بخبر المبتدأ مشتقاً ولم يبرز الضمير، مع أن المشتق ليس وصفاً لنفس مبتدئه في المعنى، ولو أبرز الضمير لقال: «قومي ذرا المجد بانوها هم» وإنما لم يبرز الضمير ارتكاناً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهب السامع من غير تردد، فلا لبس في الكلام بحيث يفهم منه معنى غير المعنى الذي يقصد إليه المتكلم، فإنه لا يمكن أن يتسرب إلى ذهنك أن «بانوها» هو في المعنى وصف للمبتدأ الثاني الذي هو «ذرا المجد» لأن ذرا المجد مبنية وليست بانية، وإنما الباني هو القوم.

وهذا الذي يدل عليه هذا البيت ـ من عدم وجوب إبراز الضمير إذا أمن الالتباس، وقصر وجوب إبرازه على حالة الالتباس ـ هو مذهب الكوفيين في الخبر والحال والنعت والصلة، قالوا في جميع هذه الأبواب: إذا كان واحد من هذه الأشياء جارياً على غير من هو له ينظر، فإذا كان يؤمن اللبس ويمكن تعين صاحبه من غير إبراز الضمير فلا يجب إبرازه، وإن كان لا يؤمن اللبس واحتمل عوده على من هو له وعلى غير من هو له وجب إبراز الضمير، والبيت حجة لهم في ذلك.

والبصريون يوجبون إبراز الضمير بكل حال، ويرون مثل هذا البيت غير موافق للقياس الذي عليه أكثر كلام العرب، فهو عندهم شاذ.

ومنهم من زعم أن «ذرا المجد» ليس مبتدأ ثانياً كما أعربه الكوفيون، بل هو مفعول به لوصف محذوف، والوصف المذكور بعده بدل من الوصف المحذوف، وتقدير الكلام: قومي بانون ذرا المجد بانوها، فالخبر محذوف، وهو جار على من له، وفي هذا من التكلف ما ليس يخفى.

(١) **وأخبروا**: فعل وفاعل الضمير للعرب.
بظرف: متعلق بأخبروا.
أو بحرف جر: معطوف على بظرف، على تقدير حذف الواو مع معطوفها، والتقدير: وأخبروا بحرف جر ومجروره.
ناوين: منصوب على الحال من فاعل أخبروا، وفاعله مستتر فيه. =

تقدم أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملة، وذَكَرَ المصنفُ في هذا البيت أن يكون ظرفاً أو [جَارًا و] مجروراً، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، وَ «زَيْدٌ في الدَّارِ» فكل منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ، وأجاز قوم ـ منهم المصنف ـ أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً نحو: «كائن» أو «اسْتَقَرَّ» فإن قدرت «كائناً» كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت «استقرَّ» كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويونَ في هذا؛ فذهب الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلا منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعِلٍ، التقدير «زَيْدٌ كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار» وقد نُسِبَ هذا لسيبويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلا منهما متعلق بمحذوف هو فِعْل، والتقدير؛ زَيدٌ اسْتَقَرَّ ـ أو يَسْتَقِرُّ ـ عِنْدَكَ، أو في الدَّارِ» ونُسِبَ هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يُجْعَلاَ من قبيل المفرد؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه، وأن يُجْعَلاَ من قبيل الجملة؛ فيكون التقدير «اسْتَقَرَّ» ونحوه، وهذا ظاهر قولِ المصنف «ناوين معنى كائن أو استقر».

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاجِ إلى أن كُلاً من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نَقَلَ عنه هذا المذهَبَ تلميذُه أبو علي الفارسيُّ في «الشيرازيات».

والحقُّ خلافُ هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّح به شذوذاً، كقوله:

٤٣ ـ لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلاَكَ عَزَّ؛ وَإنْ يَهُن ... فَأَنْتَ لَدى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ

---

٤٣ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «مولاك» يطلق المولى على معان كثيرة، منها السيد، والعبد، والحليف، والمعين، والناصر، وابن العم، والمحب، والجار، والصهر «يهن» يروى بالبناء للمجهول كما قاله العيني وعليه كثير من أرباب الحواشي، ولا مانع من بنائه للمعلوم بل هو الواضح عندنا؛ لأن الفعل الثلاثي لازم؛ فبناؤه للمفعول مع غير الظرف أو الجار والمجرور ممتنع، نعم يجوز أن يكون الفعل =

= **معنى**: مفعول ناوين.

كان: مضاف إليه.

أو استقر: معطوف على كائن.

وكما يجب حَذفُ عامل الظرف والجار والمجرور ـ إذا وقعا خبراً ـ كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً، نحو: «مررت برجل عندك، أو في الدار» أو حالاً، نحو: «مررت بزيد عندك، أو في الدار» أو صِلَةً، نحو: «جاء الذي عندك، أو في الدار» لكن يجب في الصِّلَةِ أنِ يكون المحذوف فعلاً، التقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عندك، أو في الدار» وأما الصفة والحالُ فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

=من هنته أهينه، وعلى هذا يجيء ما ذكره العيني، ولكنه ليس بمتعين، ولا هو مما يدعو إليه المعنى، بل الذي اخترناه أقرب؛ لمقابلته بقوله: «عز» الثلاثي اللازم، وقوله: «بحبوحة» هو بضم فسكون، وبحبوحة كل شيء: وسطه «الهون» الذل والهوان.

الإعراب: «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «العز» مبتدأ مؤخر «إن» شرطية «مولاك» مولى: فاعل لفعل محذوف يقع فعل الشرط، يفسره المذكور بعده، ومولى مضاف والكاف ضمير خطاب مضاف إليه «عز» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك، والجملة لا محل لها مفسرة، وجواب الشرط محذوف يدل عليه الكلام، أي: إن عز مولاك فلك العز «وإن» الواو عاطفة، وإن: شرطية «يهن» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مولاك «فأنت» الفاء واقعة في جواب الشرط، أنت: ضمير منفصل مبتدأ «لدى» ظرف متعلق بكائن الآتي، ولدى مضاف و «بحبوحة» مضاف إليه، وبحبوحة مضاف و «الهون» مضاف إليه «كائن» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «كائن» حيث صرح به ـ وهو متعلق الظرف الواقع خبراً شذوذاً، وذلك لأن الأصل عند الجمهور أن الخبر ـ إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ـ أن يكون كل منهما متعلقاً بكون عام، وأن يكون هذا الكون العام واجب الحذف، كما قرره الشارح العلامة، فإن كان متعلقهما كوناً خاصاً وجب ذكره، إلا أن تقوم قرينة تدل عليه إذا حذف، فإن قامت هذه القرينة جاز ذكره وحذفه، وذهب ابن جني إلى أنه يجوز ذكر هذا الكون العام لكون الذكر أصلاً، وعلى هذا يكون ذكره في هذا البيت ونحوه ليس شاذاً، كذلك قالوا.

والذي يتجه للعبد الضعيف ـ عفا الله تعالى عنه ـ وذكره كثير من أكابر العلماء أن «كائناً، واستقر» قد يراد بهما مجرد الحصول والوجود فيكون كل منهما كوناً عاماً واجب الحذف، وقد يراد بهما حصول كالثبات وعدم قبول التحول والانتقال ونحو ذلك فيكون كل منهما كوناً خاصاً، وحينئذ يجوز ذكره، و «ثابت» و «ثبت» بهذه المنزلة، فقد يراد بهما الوجود المطلق الذي هو ضد الانتقال فيكونان عامين، وقد يراد بهما القرار وعدم قابلية الحركة مثلاً، وحينئذ يكونان خاصين، وبهذا يرد على ابن جني ما ذهب إليه، وبهذا ـ أيضاً ـ يتجه ذكر «كائن» في هذا البيت وذكر «مستقر» في نحو قوله تعالى: ﴿**فلما رآه مستقراً عنده**﴾؛ لأن المعنى أنه لما رآه ثابتاً كما لو كان موضعه بين يديه من أول الأمر.

وَلاَ يَكُونُ ٱسْمُ زَمَانٍ خَبَراً عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِدْ فَأَخْبِرَا[١]

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زَيدٌ عندك» وعن المعنى نحو: «القتالُ عندك» وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بفي، نحو: «القتالُ يَوْمَ الجمعة، أو في يوم الجمعة» ولا يقع خبراً عن الجثَّة، قال المصنف: إلا إذا أفادَ نحو «الليلةَ الهِلاَلُ، وَالرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيع» فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زَيدٌ الْيَوْمَ» وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف، وذَهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً؛ فإن جاء شيء من ذلك يُؤوَّل، نحو قولهم: اللَّيْلَةَ الهِلاَلُ، وَالرُّطَبُ شَهْرَيْ ربيع، التقدير: طلوعُ الهِلاَلِ الليلةَ، ووُجُودُ الرّطَبِ شَهْرَيْ رِبِيع؛ هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك من غير شذوذ [لكن] بشرط أن يفيد، كقولك: «نحن في يَوْم طَيِّبٍ، وفي شهر كذا»، وإلى هذا أشار بقوله: «وإن يُفِدْ فأخْبِرَا» فإن لم يفد امتنع، نَحو: «زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمْعَةِ».

وَلاَ يَجُوزُ ٱلاِبْتِدَا بِالنَّكِرَةْ مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةْ[٢]

---

(١) **ولا**: نافية.
يكون: مضارع كان الناقصة.
اسم: اسمها.
زمان: مضاف إليه.
خبراً: خبرها.
عن جثة: متعلق بخبرا.
وإن: حرف شرط.
يفد: فعل الشرط، وهو مضارع أفاد، وأصله يفيد حذفت الضمة للجازم، والياء لالتقاء الساكنين.
فأخبرا: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، أبدلت في الوقف ألفاً وفاعله مستتر، والجملة جواب الشرط.

(٢) **ولا**: نافية.
يجوز: فعل مضارع.
الابتدا: فاعل يجوز، مقصور للضرورة.
بالنكرة: متعلق بالابتدا.
ما: ظرفية مصدرية.
لم: حرف نفي وجزم.
تفد: فعل مضارع مجزوم بلم، والتقدير: مدة عدم إفادتها.
كعند: الكاف جارة لقول محذوف، وعند خبر مقدم.
زيد: مضاف إليه.
نَمِرة: بفتح النون، وكسر الميم، اسم كساء، مبتدأ مؤخر، والمبتدأ والخبر مقولان لذلك القول المحذوف، وذلك القول ومفعوله خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: وذلك كقوله: عند زيد نمرة.

وَهَلْ فَتًى فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا، وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا[١]
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلْ بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ[٢]

الأصْلُ في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تُفِيدَ، وَتَحْصل الفائدة بأحد أمور ذَكَرَ المصنفُ منها ستةَ:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: «في الدَّارِ رَجُلٌ»، و «عِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٌ»؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قَائِمٌ رَجُلٌ».

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام، نحو: «هَلْ فَتىً فِيكُمْ»[٣].

الثالث: أن يتقدم عليها نَفْي، نحو: «مَا خِلٌّ لَنَا».

---

(١) **وهل**: حرف استفهام لطلب التصديق.
فتى: مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه.
فيكم: خبر المبتدأ.
فما: الفاء عاطفة، وما نافية.
خل: بكسر الخاء مبتدأ.
لنا: خبره.
ورجل: مبتدأ.
من الكرام: نعته.
عندنا: خبر المبتدأ.

(٢) **ورغبة**: مبتدأ، وهو مصدر رغب، وهو مصدر رغب، وسوّغ الابتداء به عمله في المجرور بعده.
في الخير: متعلق به.
خيرٌ: خبر المبتدأ.
وعملٌ: مبتدأ.
بر: بكسر البار، مضاف إليه، وجملة.
يزين: بفتح الياء من الفعل والفاعل خبر المبتدأ.
وليقس: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلام الأمر، وحقها الكسر إذا خلت عن العطف بالواو والفاء وثم ومعه يجوز تسكينها كما هنا.
ما: موصول اسمي في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل ليقس.
لم: حرف نفي وجزم.
يقل: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، وهو مرفوعه صلة ما.

(٣) قد عرفت أن هذا الموضع والذي بعده داخلان في الموضع الرابع؛ لأننا بينا لك أن الوصف إما لفظي وإما تقديري، والتقديري، أعم من أن يكون المحذوف هو الوصف أو الموصوف، ومثل هذا يقال في الموضع الرابع عشر، وكذلك في الموضع الخامس عشر على ثاني الاحتمالين، وكان على الشارح ألا يذكر هذه المواضع، تيسيراً للأمر على الناشئين، وقد سار ابن هشام في أوضحه على ذلك.

الرابع: أن تُوصَفَ، نحو: «رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا».
الخامس: أن تكون عاملة، نحو: «رَغْبَةٌ في الْخَيْرِ خَيْرٌ».
السادس: أن تكون مُضَافَةً، نحو: «عَمَلُ بِرٍّ يزِينُ».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنْهَاهَا غَيْرُ المصنفِ إلى نَيِّف وثلاثين موضعاً [وأكْثَرَ من ذلك]، فذكر هذهْ السِّتَّةَ المذكورَةَ.

والسابع: أن تكون شَرْطاً، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ».
الثامن: أن تكون جَوَاباً، نحو أن يقال: مَنْ عندك؟ فتقول: «رَجُلٌ»، التقدير: «رَجُلٌ عِنْدَي».
التاسع: أن تكون عَامَّةً، نحو: «كُلٌّ يَمُوتُ».
العاشر: أن يُقْصَدَ بها التَّنوِيعُ، كقوله:

٤٤ ـ فَأَقْبَلْتُ زَحفاً عَلَى الرّكْبَتَيْنِ ... فَثَوبٌ لَبِسْتُ، وَثَوبٌ أَجُرّ

---

٤٤ ـ هذا البيت من قصيدة لامرىء القيس أثبتها له أبو عمرو الشيباني، والمفضل الضبي، وغيرهما، وأول هذه القصيدة قوله:

لا، وَأَبِيكِ ٱبْنَةَ الْعَامِرِ ... يِّ لاَ يَدَّعِي الْقَوْمُ أَنّي أفِرّ

وزعم الأصمعي ـ في روايته عن أبي عمرو بن العلاء ـ أن القصيدة لرجل من أولاد النمر بن قاسط يقال له ربيعة بن جشم، وأولها عنده:

أَحَارِ ٱبْنَ عَمْرٍو كَأَنّي خَمِرْ ... وَيَعْدُو عَلَى المَرْءِ مَا يَأْتَمِرْ

ويروى صدر البيت الشاهد هكذا:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْتُهَا

اللغة: «تسديتها» تخطيت إليها، أو علوتها، والباقي ظاهر المعنى، ويروى «فثوب نسيت».

الإعراب: «فأقبلت» الفاء عاطفة، أقبلت: فعل ماض مبني على فتح مقدر وفاعل «زحفاً» يجوز أن يكون مصدراً في تأويل اسم الفاعل فيكون حالاً من التاء في «أقبلت» ويجوز بقاؤه على مصدريته فهو مفعول مطلق لفعل محذوف، تقديره: أزحف «على الركبتين» جار ومجرور متعلق بقوله «زحفاً» «فثوب» مبتدأ «نسيت» أو «لبست» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير محذوف، والتقدير نسيته، أو لبسته «وثوب» الواو عاطفة، ثوب: مبتدأ «أجر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل رفع خبر، والرابط ضمير منصوب محذوف، والتقدير: أجره، والجملة من المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «ثوب» في الموضعين، حيث وقع كل منهما مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ لأنه قصد التنويع، إذ جعل أثوابه أنواعاً، فمنها نوع أذهله حبها عنه فنسيه، ومنها نوع قصد أن يجره=

[فقوله «ثوب» مبتدأ، و «لبست» خبره، وكذلك «ثوب أجرُّ»].

الحادي عشر: أن تكون دُعَاءً، نحو: ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾.

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً!».

الثالث عشر: أن تكون خَلَفاً من موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

الرابع عشر: أن تكون مُصَغَّرَة، نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنَا»؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره «رَجُلٌ حَقِيرٌ عِنْدَنَا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وشيء جَاءَ بِكَ» التقديرُ «مَا أَهَرَّ ذَا نَاب إلاَّ شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إلا شيء» على أحد القَوْلَيْن، والقول الثاني [أن التقدير] «شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وشيء عظيم جَاءَ بِكَ»؛ فيكون داخلاً في قِسْم ما جاز الابتداء له لكونه موصوفاً؛ لأن الوصف أعَمّ من أن يكون ظاهراً أو مقدراً، وهو ها هنا مُقَدَّر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال، كقوله:

٤٥ ـ سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ؛ فَمُذْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

=على آثار سيرهما ليعفيها حتى لا يعرفهما أحد، وهذا توجيه ما ذهب إليه العلامة الشارح.

وفي البيت توجيهان آخران ذكرهما ابن هشام وأصلهما للأعلم، أحدهما: أن جملتي «نسيت، وأجر» ليستا خبرين، بل هما نعتان للمبتدأين، وخبراهما محذوفان، والتقدير: فمن أثوابي ثوب منسي وثوب مجرور، والتوجيه الثاني: أن الجملتين خبران ولكن هناك نعتان محذوفان، والتقدير: فثوب لي نسيته وثوب لي أجره، وعلى هذين التوجيهين فالمسوغ للابتداء بالنكرة كونها موصوفة، وفي البيت رواية أخرى، وهي * فثوباً نسيت وثوباً أجر* أجر بالنصب فيهما، على أن كلاً منهما مفعول للفعل الذي بعده، ولا شاهد في البيت على هذه الرواية، ويرجح هذه الرواية على رواية الرفع أنها لا تحوج إلى تقدير محذوف، وأن حذف الضمير المنصوب العائد على المبتدأ من جملة الخبر مما لا يجيزه جماعة من النحاة منهم سيبويه إلا لضرورة الشعر.

٤٥ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها.

اللغة: «سرينا» من السرى ـ بضم السين ـ وهو السير ليلاً «أضاء» أنار «بدا» ظهر «محياك» وجهك.

المعنى: شبه الممدوح بالبدر تشبيهاً ضمنياً. ولم يكتف بذلك حتى جعل ضوء وجهه أشد من نور البدر وغيره من الكواكب المشرقة.

الإعراب: «سرينا» فعل وفاعل «ونجم» الواو للحال، نجم: مبتدأ «قد» حرف تحقيق «أضاء» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نجم، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «فمذ» اسم دال على الزمان في محل رفع مبتدأ «بدا» فعل ماض «محياك» محيا: فاعل بدا، =

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة، نحو: «زَيدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ».

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف، نحو: «تميميٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ».

التاسع عشر: أن يُعْطَفَ عليها موصوفٌ، نحو: «رَجُلٌ وَٱمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ».

العشرون: أن تكون مُبْهَمَة، كقول امرىء القيس:

٤٦ ـ مُرَسَّعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاغِهِ ... بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبَا

=ومحيا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة مذ إليها، وقيل: مذ مضاف إلى زمن محذوف، والزمن مضاف إلى الجملة «أخفى» فعل ماض «ضوؤه» ضوء: فاعل أخفى، وضوء مضاف والضمير مضاف إليه «كل» مفعول به لأخفى، وكل مضاف و «شارق» مضاف إليه، والجملة من الفعل ـ الذي هو أخفى ـ والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ وهو مذ.

الشاهد فيه: قوله «ونجم قد أضاء» حيث أتى بنجم مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ لسبقه بواو الحال، والذي نريد أن ننبهك إليه ها هنا أن المدار في التسويغ على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية، سواء أكانت مسبوقة بواو الحال كهذا الشاهد، أم لم تكن مسبوقة به، كقول شاعر الحماسة (انظر شرح التبريزي ٤/ ١٣٠ بتحقيقنا):

تَرَكْتُ ضَأْنِي تَوَدُّ الذِّئْبَ رَاعِيهَا ... وَأَنَّهَا لاَ تَرَانِي آخِرَ الأَبَدِ

الذِّئْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً ... وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي

الشاهد فيهما قوله «مدية» فإنه مبتدأ مع كونه نكرة، وسوغ الابتداء به وقوعه في صدر جملة الحال: لأن جملة «مدية بيدي» في محل نصب حال في ياء المتكلم في قوله «تراني».

ويجوز أن يكون مثل بيت الشاهد قول الشاعر:

عِنْدِي اصطِبَارٌ، وَشَكْوَى عِنْدَ فَاتِنَتِي ... فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هٰذَا ٱمْرُؤٌ سَمِعَا؟

فإن الواو في قوله «وشكوى عند فاتنتي» يجوز أن تكون واو الحال، وشكوى مبتدأ وهو نكرة، وعند ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، فإذا أعربناه على هذا الوجه كان مثل بيت الشاهد تماماً.

٤٦ ـ اتفق الرواة على أن هذا البيت لشاعر اسمه امرؤ القيس، كما قاله الشارح العلامة، لكن اختلفوا فيما وراء ذلك؛ فقيل: لامرىء القيس بن حجر الكندي الشاعر المشهور، وقال أبو القاسم الكندي: ليس ذلك بصحيح، بل هو لامرىء القيس بن مالك الحميري، لكن الثابت في نسخة ديوان امرىء القيس بن حجر الكندي ـ برواية أبي عبيدة، والأصمعي وأبي حاتم والزيادي، وفيما رواه الأعلم الشنتمري من القصائد المختارة ـ نسبة هذا البيت لامرىء القيس بن حجر الكندي، وقال السيد المرتضى في «شرح القاموس»، نقلاً عن «العباب»، ما نصه: «هو لامرىء القيس ابن مالك الحميري، كما قاله الآمدي، وليس لابن حجر كما وقع في دواوين شعره، وهو=

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا» كقوله:

=موجود في أشعار حمير» اهـ، ومهما يكن من شيء فقد روى الرواة قبل بيت الشاهد قوله:

أَيَا هِنْدُ لاَ تَنْكِحِي بُوهَةً ... عَلَيْهِ عَقِيقَتُهُ أَحْسَبَا

اللغة: «بوهة» هو بضم الباء ـ الرجل الضعيف الطائش، وقيل: هو الأحمق «عقيقته» العقيقة الشعر الذي يولد به الطفل «أحسبا» الأحسب من الرجال: الرجل الذي ابيضت جلدته. وقال القتيبي: أراد بقوله «عليه عقيقته» أنه لا ينظف، وقال أبو علي: معناه أنه لم يعق عنه في صغره فما زال حتى كبر وشابت معه عقيقته «مرسعة» هي التميمة يعلقها مخافة العطب على طرف الساعد فيما بين الكوع والكرسوع، وقيل: هي مثل المعاذة، وكان الرجل من جهلة العرب يشد في يده أو رجله حرزاً لدفع العين أو مخافة أن يموت أو يصيبه بلاء «بين أرساغه» الأرساغ جمع رسغ ـ بوزن قفل ـ يعني أنه يجعلها في هذا المكان، ويروى «بين أرباقه» والأرباق: جمع ربق ـ بكسر فسكون ـ وهو الحبل فيه عدة عرى، ومعناه أنه يجعل تميمته في حبال «عسم» اعوجاج في الرسغ ويبس «أرنباً» حيوان معروف، وإنما طلب الأرنب دون الظباء ونحوها لما كانت تزعمه العرب من أن الجن تجتنبها؛ فمن اتخذ كعبها تميمة لم يقربه جن، ولم يؤذه سحر، كذا كانوا يزعمون وأراد أنه جبان شديد الخوف.

المعنى: يخاطب هنداً أخته ـ فيما ذكر الرواة ـ ويقول لها: لا تتزوجي رجلاً من جهلة العرب: يضع التمائم، ويقعد عن الخروج للحروب، وفي رسغه اعوجاج ويبس، لا يبحث إلا عن الأرانب ليتخذ كعوبها تمائم جبناً وفرقاً.

الإعراب: «مرسعة» مبتدأ «بين» ظرف منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وبين مضاف وأرساغ من «أرساغه» مضاف إليه، وأرساغ مضاف والضمير مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لبوهة في البيت السابق، والرابط بين جملة الصفة والموصوف هو الضمير المجرور محلاً بالإضافة في قوله أرساغه «به» جاز ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «عسم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب صفة ثانية لبوهة «يبتغي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى بوهة، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب صفة لبوهة أيضاً «أرنباً» مفعول به ليبتغي، فقد وصف البوهة في هذين البيتين بخمس صفات: الأولى قوله «عليه عقيقة» والثانية قوله «أحسبا» والثالثة جملة «مرسعة بين أرساغه»، والرابعة جملة «به عسم»، والخامسة جملة «يبتغي أرنباً».

الشاهد فيه: قوله «مرسعة» فإنها نكرة وقعت مبتدأ، وقد سوغ الابتداء بها إبهامها، ومعنى ذلك أن المتكلم قصد الإبهام بهذه النكرة، ولم يكن له غرض في البيان والتعيين أو تقليل الشيوع، وأنت خبير بأن الإبهام قد يكون من مقاصد البلغاء ألا ترى أنه لا يريد مرسعة دون مرسعة، وهذا معنى قصد الإبهام الذي ذكره الشارح.

واعلم أن الاستشهاد بهذا البيت لا يتم إلا على رواية مرسعة بتشديد السين مفتوحة، وبرفعها وتفسيرها بما ذكرنا، وقد رويت بتشديد السين مكسورة، ومعناها الرجل الذي فسد موق عينه، =

٤٧ ـ لَوْلاَ اضطِبَارٌ لأوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعَنِ

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: «إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّبَاطِ».

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء، نحو: «لَرَجُلٌ قَائِمٌ».

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كَم» الخبرية، نحو قوله:

٤٨ ـ كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فَدْعَاءُ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

= وعلى هذا تروى بالرفع والنصب: فرفعها على أنها خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو مرسعة، أي البوهة السابق مرسعة، ونصبها على أنها صفة لبوهة في البيت السابق من باب الوصف بالمفرد، ولا شاهد في البيت لما نحن فيه الآن على إحدى هاتين الروايتين.

٤٧ ـ لم ينسبوا هذا الشاهد إلى قائل معين.

اللغة: «أودى» فعل لازم معناه هلك «مقة» حب، وفعله ومقه يمقه مقة ـ كوعده يعده عدة ـ والتاء، في مقة عوض عن فاء الكلمة ـ وهي الواو ـ كعدة وزنة ونحوهما «استقلت» نهضت وهمت بالمسير «الظعن» الرحيل والسفر، وهو بفتح العين هنا.

المعنى: بقول: إنه صبر على سفر أحبابه، وتجلد حين اعتزموا الرحيل، ولولا ذلك الصبر الذي أبداه وتمسك به لظهر منه ما يهلك بسببه كل من يحبه ويعطف عليه.

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط «اصطبار» مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً تقديره: موجود، وقوله «لأودى» اللام واقعة في جواب لولا، وأودى: فعل ماض «كل» فاعل أودى، وكل مضاف، و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف و «مقة» مضاف إليه «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب متعلق بقوله أودى «استقلت» استقل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «مطاياهن» مطايا: فاعل استقل، ومطايا مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «للظعن» جار ومجرور متعلق باستقلت.

الشاهد فيه: قوله «اصطبار» فإنه مبتدأ ـ مع كونه نكرة ـ والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد «لولا».

وإنما كان وقوع النكرة بعد «لولا» مسوغاً للابتداء بها لأن «لولا» تستدعي جواباً يكون معلقاً على جملة الشرط التي يقع المبتدأ فيها نكرة؛ فيكون ذلك سبباً في تقليل شيوع هذه النكرة.

٤٨ ـ البيت للفرزدق يهجو جريراً، وقبله قوله:

كَمْ مِنْ أَبٍ لِيَ يَا جَرِيرُ كَأَنَّهُ قَمَرُ المَجَرَّةِ أَوْ سِرَاجُ نَهَارِ
وَرِثَ المَكَارِمَ كَابِراً عَنْ كَابِرٍ ضَخْمُ الدَّسِيعَةِ كُلَّ يَوْمِ فَخَارِ

اللغة: «المجرة» باب السماء، وقيل: هي الطريق التي تسير منها الكواكب «الدسيعة» الجفنة، أو المائدة الكبيرة، وضخامتها: كناية عن الكرم، لأن ذلك يدل على كثرة الأكلة الذين =

وقد أنهى بعضُ المتأخرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أسْقَطْتُه؛ لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح.

وَالأَصْـلُ فـي الأخْـبَـارِ أنْ تُـؤَخَّـرَا وَجَـوَّزُوا الـتَّـقْـدِيـمَ إذْ لا ضَـرَرَا[1]

= يلتفون حولها «فدعاء» هي المرأة التي اعوجت إصبعها من كثرة حلبها، ويقال: الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل، والفدع: زيغ في القدم بينها وبين الساق، وقال ابن فارس: الفدع اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أماكنها «عشاري» العشار: جمع عشراء ـ بضم العين المهملة وفتح الشين ـ وهي الناقة التي أتى عليها من وضعها عشرة أشهر، وفي التنزيل الكريم: ﴿وإذا العشار عطلت﴾.

الإعراب: «كم» يجوز أن تكون استفهامية، وأن تكون خبرية «عمة» يجوز فيها وفي «خالة» المعطوفة عليها الحركات الثلاث: أما الجر فعلى أن «كم» خبرية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة «حلبت» وعمة: تمييز لها، وتمييز كم الخبرية مجرور كما هو معلوم، وخالة: معطوف عليها، وأما النصب فعلى أن «كم» استفهامية في محل رفع مبتدأ، وخبره جملة «حلبت» أيضاً، وعمة: تمييز لها؛ وتمييزكم الاستفهامية منصوب كما هو معلوم، وخالة معطوف عليها، وأما الرفع فعلى أن كم خبرية أو استفهامية في محل نصب ظرف متعلق بحلبت أو مفعول مطلق عاملة «حلبت» الآتي، وعلى هذين يكون قوله «عمة» مبتدأ، وقوله «لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت له، وجملة «قد حلبت» في محل رفع خبره، وتمييز «كم» على هذا الوجه محذوف، وهي ـ على ما عرفت ـ يجوز أن تكون خبرية فيقدر تمييزها مجروراً، ويجوز أن تكون استفهامية فيقدر تمييزها منصوباً، و «فدعاء» صفة لخالة، وقد حذف صفة لعمة مماثلة لها كما حذف صفة لخالة مماثلة لصفة عمة، وأصل الكلام قبل الحذفين «كم عمة لك فدعاء، وكم خالة لك فدعاء» فحذف من الأول كلمة فدعاء وأثبتها في الثاني، وحذف من الثاني كلمة لك وأثبتها في الأول، فحذف من كل مثل الذي أثبته في الآخر، وهذا ضرب من البديع يسميه أهل البلاغة «الاحتباك».

الشاهد فيه: قوله «عمة» على رواية الرفع حيث وقعت مبتدأ ـ مع كونها نكرة لوقوعها بعد «كم» الخبرية، كذا قال الشارح العلامة، وأنت خبير بعد ما ذكرناه لك في الإعراب أن «عمة» على أي الوجوه موصوفة بمتعلق الجار والمجرور وهو قوله «لك» وبفدعاء المحذوف الذي يرشد إليه وصف خالة به، وعلى هذا لا يكون المسوغ في هذا البيت وقوع النكرة بعد «كم» الخبرية، وإنما هو وصف النكرة. وبحثت عن شاهد فيه الابتداء بالنكرة بعد كم الخبرية، ولا مسوغ فيه سوى ذلك، فلم أوفق للعثور عليه.

(١) **والأصل**: مبتدأ.
في الأخبار: متعلق بالأصل.
أن: بفتح الهمزة حرف مصدري.
تؤخرا: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن والألف للاطلاق وأن ومنصوبها في محل مصدر =

الأصلُ تقديم المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ، وذلك لأن الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف، ويجوز تقديمهُ إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ أو نحوه، على ما سَيُبَيَّنُ؛ فتقول: «قائم زَيْدٌ، وقائمٌ أبُوهُ زَيْدٌ، وَأَبُوهُ مُنطَلِقٌ زَيْدٌ، وفِي الدَّارِ زَيْدٌ، وَعِنْدَكَ عَمْرٌو» وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين مَنْعَ تَقَدُّم الخبر الجائز التأخير [عند البصريين] وفيه نظر؛ فإن بعضهم نقل الإجماع - من البصريين، والكوفيين - على جواز «في دَارِهِ زَيْدٌ» فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل «زَيْدٌ قَائم، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» والحقُّ الجواز؛ إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار بقوله «وَجَوَّزُوا التقديم إذ لا ضَرَرَا» فتقول: «قائم زيد» ومنه قولهم: «مَشْنُوءٌ مَن يَشْنَؤُكَ» فَمَنْ: مبتدأ ومَشْنُوءٌ: خبر مقدم، و «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ» ومنه قولُه:

٤٩ - قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كُنتَ وَاحِدَهُ ... وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِي بُرْثُنِ الأَسَدِ

---

٤٩ - البيت لشاعر سيدنا رسول الله ﷺ حسان بن ثابت الأنصاري.

اللغة: «ثكلت أمه» هو من الثكل، وهو فقد المرأة ولدها «منتشباً» عالقاً داخلاً «برثن الأسد» مخلبه، وجمعه براثن، مثل برقع وبراقع، والبراثن للسباع بمنزلة الأصابع للإنسان، وقال ابن الأعرابي: البرثن: الكف بكمالها مع الأصابع.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «ثكلت» ثكل: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «أمه» أم: فاعل ثكلت، وأم مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم «من» اسم موصول مبتدأ مؤخر «كنت» كان فعل ماض ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع «واحده» واحد خبر كان، وواحد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من «كان» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول الذي هو من «وبات» الواو عاطفة، بات: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «منتشباً» خبر بات «في برثن» جار ومجرور متعلق بمنتشب، وبرثن مضاف و «الأسد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «قد ثلكت أمه من كنت واحده» حيث قدم الخبر، وهو جملة «ثكلت أمه» على المبتدأ وهو «من كنت واحده» وفي جملة الخبر المتقدم ضمير يعود على المبتدأ المتأخر، =

= مرفوع على الخبرية للمبتدأ والتقدير والأصل في الاخبار تأخيرها.

وجوزوا: فعل ماض وفاعله ضمير يعود إلى العرب.

التقديم: مفعول جوزوا.

إذ: هنا للتعليل وهل هي حرف وظرف قولان.

لا: نافية للجنس.

ضرراً: اسم لا مبني معها على الفتح والألف للإطلاق وخبرها محذوف تقديره إذ لا ضرر فيه.

فـ «مَنْ كنت واحده» مبتدأ مؤخر، و «قَدْ ثَكِلَتْ أمُّهُ»: خبر مقدم، و «أبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيد»؛ ومنه قولُهُ:

٥٠ ـ إلَى مَلِكٍ مَا أمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أبُوهُ، وَلاَ كَانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ

فـ «أبُوهُ»: مبتدأ [مؤخَّرٌ]، و «ما أمُّهُ من مُحَارِبٍ»: خبر مقدم.

= وسهل ذلك أن المبتدأ ـ وإن وقع متأخراً ـ بمنزلة المتقدم في اللفظ؛ فإن رتبته التقدم على الخبر كما ترى في بيت الناظم وفي مطلع شرح المؤلف لهذا الموضوع.

٥٠ ـ هذا البيت من كلمة للفرزدق يمدح بها الوليد بن عبد الملك بن مروان.

اللغة: «محارب» ورد في عدة قبائل: أحدها من قريش، وهو محارب بن فهر بن مالك بن النضر، والثاني من قيس عيلان، وهو محارب بن خصفة بن قيس عيلان، والثالث من عبد القيس، وهو محارب بن عمر بن وديعة بن لكيز بن أفصى بن عبد القيس «كليب» بزنة التصغير ـ اسم ورد في عدة قبائل أيضاً: أحدها في خزاعة، وهو كليب بن حبشية بن سلول، والثاني في تغلب بن وائل، وهو كليب بن ربيعة بن الحارث بن زهير، والثالث في تميم، وهو كليب بن يربوع بن حنظلة بن مالك، والرابع في النخع، وهو كليب بن ربيعة بن خزيمة بن معد بن مالك بن النخع، والخامس في هوازن، وهو كليب بن ربيعة بن صعصعة.

الإعراب: «إلى ملك» جار ومجرور متعلق بقوله «أسوق مطيتي» في بيت سابق على بيت الشاهد، وهو قوله:

رَأوْنِي، فَنَادَوْنِي، أسُوقُ مَطِيَّتِي بِأصْوَاتِ هَلاَّلٍ صِعَابٍ جَرَائِرُهْ

«ما» نافية تعمل عمل ليس «أمه» أم: اسم ما، وأم مضاف الضمير مضاف إليه «من محارب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «ما» وجملة «ما» ومعموليها في محل رفع خبر مقدم «أبوه» أبو: مبتدأ مؤخر، وأبو مضاف والضمير مضاف إليه وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لملك «ولا» الواو عاطفة، لا نافية «كانت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «كليب» اسم كان «تصاهره» تصاهر: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كليب، والضمير البارز مفعول به، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول في محل نصب خبر «كان» وجملة كان واسمها وخبرها في محل جر معطوفة على جملة الصفة.

الشاهد فيه: في هذا البيت شاهد للنحاة وشاهد لعلماء البلاغة، فأما النحاة فيستشهدون به على تقديم الخبر ـ وهو جملة «ما أمه من محارب» على المبتدأ ـ وهو قوله «أبوه» ـ والتقدير: إلى ملك أبوه ليست أمه من محارب، وأما علماء البلاغة فيذكرونه شاهداً على التعقيد اللفظي الذي سببه التقديم والتأخير، ومثله في ذلك قول الفرزدق أيضاً يمدح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي وهو خال هشام بن عبد الملك بن مروان:

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكاً أبُو أمِّهِ حَيٌّ أبُوهُ يُقَارِبُهْ

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَرِي الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كانت جملةً، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقلَ الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

فَامْنَعْهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجزآنِ: عُرْفاً، وَنُكْراً، عَادِمَيْ بَيَانِ[١]
كَذَا إذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا، أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرا[٢]
أَوْ كَانَ مُسْنَداً: لِذِي لامِ ابْتِدَا، أَوْ لازِمِ الصَّدْرِ، كَمَنْ لِي مُنْجِدَا[٣]

ينقسم الخبر ـ بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه ـ ثلاثة أقسامٍ: قسم

---

(١) **فامنعه**: فعل أمر وفاعل ومفعول، والضمير البارز يرجع إلى تقديم الخبر على المبتدأ.
حين: متعلق بامنعه.
يستوي الجزآن: جملة من فعل وفاعل في موضع خفض بإضافة حين إليها.
عرفا ونكرا: تمييزان محولان عن الفاعل، والأصل: حين يستوي عرف الجزأين ونكرهما، لا منصوبان بإسقاط الخافض، خلافاً للمكودي: ولا مصدران في موضع الحال، خلافاً للهواري والشاطبي لما تقدم أن من حذف الجار، ووقوع المصدر حالان موقوفان على النقل.
عادمي: حال من فاعل يستوي.
بيان: مضاف إليه.

(٢) **كذا**: متعلق بامنعه، وقال المكودي: والعامل في كذا محذوف، تقديره: ويمتنع.
إذا: ظرف متضمن معنى الشرط.
ما: زائدة.
الفعل: مرفوع بفعل محذوف، على شريطة التفسير يفسره ما بعده، على حد: ﴿إذا السماء انشقت﴾. لأن الأصح في إذا اختصاصها بالجمل الفعلية، من باب الاشتغال، خلافاً للمكودي، لأن كان لا تعمل في اسم لها متقدم عليها، وما لا يعمل فيما قبله كما في باب الاشتغال لا يفسر عاملاً.
كان: فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى الفعل.
الخبرا: خبر كان، والألف للإطلاق، وفي هذا التركيب حذف لدليل، وحذف لغير دليل، وقلب إما الأول، فهو حذف جواب، إذا لدلالة الكلام عليه، وأما الثاني فحذف نعت الفعل. وأما الثالث، فلأن المحدث عنه الخبر، فكان حقه أن يقول: كذا إذا ما الخبر كان الفعلا. وهو خاص بالشعر، وأصل التركيب كذا إذا ما كان الخبر الفعل المسند إلى ضمير المبتدأ المفرد، فامتنع تقديمه على المبتدأ.
أو: حرف عطف.
قصد: فعل ماض مبني للمجهول.
استعماله: نائب الفاعل بقصد، والمضاف إليه ضمير يعود إلى الخبر، والجملة معطوفة على مدخول إذا.
منحصراً: ينبغي أن يضبط بفتح الصاد اسم مفعول حذفت صلته، والتقدير: منحصراً فيه ليخف الاعتراض، وهو حال من الهاء في استعماله، وسوغ مجيء الحال من المضاف إليه، كون المضاف عاملاً في الحال على حد قوله تعالى: ﴿إليه مرجعكم جميعاً﴾ وهو أحد مسوغات مجيء الحال من المضاف إليه.

(٣) **أو**: حرف عطف.

=

يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه تأخيرُ الخبرِ، وقسم يجب فيه تقديمُ الخبرِ.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمسَةَ مواضِعَ:

الأول: أن يكون كلٌ من المبتدأ والخبر معرفَةً أو نكرَةً صالحةً لجعلها مبتدأ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ أفضَلُ مِنْ عَمْرو» ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه؛ لأنك لو قدَّمته فقلت «أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لكان المقدَّمُ مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً، من غير دليل يدلُّ عليه؛ فإن وُجِدَ دليل يدلُّ على أن المتقدم خبر جاز، كقولك «أَبُو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَةَ» فيجوز تقدم الخبر ـ وهو أبو حنيفة ـ لأنه معلوم أن المراد تشبيهُ أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف، ومنه قولُه:

٥١ ـ بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

---

٥١ ـ نسب جماعة هذا البيت للفرزدق، وقال قوم: لا يعلم قائله، مع شهرته في كتب النحاة وأهل المعاني والفرضيين.

الإعراب: «بنونا» بنو: خبر مقدم، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «بنو» مبتدأ مؤخر، وبنو مضاف وأبناء من «أبناءنا» مضاف إليه، وأبناء مضاف والضمير مضاف إليه «وبناتنا» الواو عاطفة، بنات: مبتدأ أول، وبنات مضاف والضمير مضاف إليه «بنوهن» بنو: مبتدأ ثان، وبنو مضاف والضمير مضاف إليه «أبناء» خبر المبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وأبناء مضاف و «الرجال» مضاف إليه «الأباعد» صفة للرجال.

= **كان**: فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود إلى الخبر.

مسنداً: خبر كان.

لذي: بكسر اللام، متعلق بمسند، وذي بمعنى صاحب، نعت لمحذوف.

لام: مضاف إليه باعتبار ما قبله، ومضاف أيضاً باعتبار ما بعده.

ابتدا: مضاف إليه لا غير.

أو لازم: بالجر عطف على ذي، على تقدير موصوف.

الصدر: مضاف إليه، وجملة أو كان إلى آخرها معطوفة أيضاً على مدخول إذا، فهي في موضع جر بإضافة إذا إليها.

كمن: بفتح الميم مبتدأ.

لي: خبره

منجداً: حال من الضمير المستتر في الخبر، وجملة المبتدأ وخبره مقولة لقول محذوف مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، وتقدير البيت: أو كان الخبر مسنداً لمبتدأ صاحب لام ابتداء، أو مسند لمبتدأ لازم الصدر كقولك: من لي منجداً.

فقوله «بَنُونَا» خبر مقدم، و «بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم.

والثاني: أن يكوم الْخَبَرُ فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو «زَيْدٌ قَامَ» فقام وفاعله المقدر: خَبر عن زيد، ولا يجوز التقديم؛ فلا يقال «قَامَ زَيد» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخراً، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون «زيد» فاعلاً لقام؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل؛ فلو كان الفعل رافعاً لظاهِرٍ ـ نحو «زيد قَامَ أبوهُ» ـ جاز التقديمُ؛ فتقول «قَامَ أَبُوهُ زَيد»، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك، وكذلك يجوز التقديمُ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو «الزَّيدانِ قَامَا» فيجوز أن تُقَدِّم الخبر فتقول «قَامَا الزَّيدانِ» ويكون «الزيدانِ» مبتدأ مؤخراً، و «قاما» خبراً مقدماً، ومَنَعَ ذلك قوم.

= **الشاهد فيه**: قوله «بنونا بنو أبنائنا» حيث قدم الخبر وهو «بنونا» على المبتدأ وهو «بنو أبنائنا» مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف: فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم ـ وإنما ساغ ذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما: فإنك قد عرفت أن الخبر هو محط الفائدة؛ فما يكون فيه أساس التشبيه ـ وهو الذي تذكر الجملة لأجله ـ فهو الخبر.

وبعد، فقد قال ابن هشام يعترض على ابن الناظم استشهاده بهذا البيت: «قد يقال إن هذا البيت لا تقديم فيه ولا تأخير، وإنه جاء على التشبيه المقلوب، كقول ذي الرمة:

وَرَمْـلٍ كَـأَوْرَاكِ الْـعَـذَارَى قَـطَـعْـتُـهُ

فكان ينبغي أن يستشهد بما أنشده في «شرح التسهيل» من قول حسان بن ثابت:

قَـبِـيـلَـةٌ أَلأَمُ الأَحْـيَـاءِ أَكْـرَمُـهَـا ... وَأَغْـدَرُ الـنَّـاسِ بِـالْـجِـيـرَانِ وَافِـيـهَـا

إذ المراد الإخبار عن أكرمها بأنه ألأم الأحياء، «وعن وافيها بأنه أغدر الناس، لا العكس» اهـ كلام ابن هشام.

والجواب عنه من وجهين؛ أحدهما: أن التشبيه المقلوب من الأمور النادرة، والحمل ما يندر وقوعه لمجرد الاحتمال مما لا يجوز أن يصار إليه، وإلا فإن كل كلام يمكن تطريق احتمالات بعيدة إليه، فلا تكون ثمة طمأنينة على إفادة غرض المتكلم بالعبارة، وثانيهما: أن ما ذكره في بيت حسان من أن الغرض الإخبار عن أكرم هذه القبيلة بأنه الأم الأحياء وعن أوفى هذه القبيلة بأنه أغدر الأحياء، هذا نفسه يجري في بيت الشاهد فيقال: إن غرض المتكلم الإخبار عن أبناء أبنائهم بأنهم يشبهون أبناءهم، وليس الغرض أن يخبر عن بنيهم بأنهم يشبهون بني أبنائهم، فلما صح أن يكون غرض المتكلم معيناً للمبتدأ صح الإستشهاد ببيت الشاهد.

ومثل بيت الشاهد قول الكميت بن زيد الأسدي:

كَـلاَمُ الـنَّـبِـيِّـيـنَ الـهُـدَاةِ كَـلاَمُـنَـا ... وَأَفْـعَـالَ أَهْـلِ الْـجَـاهِـلِـيَّـةِ نَـفْـعَـلُ

فإن الغرض تشبيه كلامهم بكلام النبيين الهداة، لا العكس.

وإذا عرفتَ هذا فقولُ المصنف: كذا إذا ما الفعل كان الخبر» يقتضي [وُجُوب] تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر مِحصوراً بإنَّمَا، نحو «إنَّما زَيد قَائم» أو بإلا، نحو «مَا زَيدٌ إلا قَائِم، وهو المراد بقوله «أو قُصِدَ استعماله منحصراً»؛ فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذاً، كقول الشاعر:

٥٢ ـ فَيَا رَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ؟

---

٥٢ ـ البيت للكميت بن زيد الأسدي، وهو الشاعر المقدم، العالم بلغات العرب، الخبير بأيامها، وأحد شعراء مضر المتعصبين على القحطانية، والبيت من قصيدة له من قصائد تسمى الهاشميات قالها في مدح بني هاشم، وأولها قوله:

أَلا هَلْ عَمٍ فِي رَأْيِهِ مُتَأَمِّلُ؟ وَهَلْ مُدْبِرٌ بَعْدَ الإسَاءةِ مُقْبِلُ؟

اللغة: «عمٍ» العمى ذهاب البصر من العينين جميعاً، ولا يقال عمى إلا على ذلك، ويقال لمن ضل عنه وجه الصواب: هو أعمى، وعم، والمرأة عمياء وعمية «مدبر» هو في الأصل من ولاك قفاه، ويراد منه الذي يعرض عنك ولا يباليك «المعول» تقول: عولت على فلان: إذا جعلته سندك الذي تلجأ إليه، وجعلت أمورك كلها بين يديه، والمعول ههنا مصدر ميمي بمعنى التعويل.

الإعراب: «يا رب» يا: حرف نداء، رب: منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها «هل» حرف استفهام إنكاري دال على النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «النصر» مبتدأ مؤخر «يرتجى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «النصر» ويجوز أن يكون «بك» متعلقاً بقوله يرتجى، وجملة يرتجى مع نائب فاعله المستتر فيه في محل خبر «عليهم» جار ومجرور متعلق في المعنى بالنصر ولكن الصناعة تأباه؛ لما يلزم عليه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي، لهذا يجعل متعلقاً بيرتجى «وهل» حرف استفهام تضمن معنى النفي «إلا» أداة استثناء ملغاة «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «المعول» مبتدأ مؤخر.

الشاهد فيه: قوله «بك النصر» و «عليك المعول» حيث قدم الخبر المحصور بإلا في الموضعين شذوذاً، وقد كان من حقه أن يقول: هل يرتجي النصر إلا بك، وهل المعول إلا عليك، وأنت خبير بأن الاستشهاد بقوله: «بك النصر» لا يتم إلا على اعتبار أن الجار والمجرور خبر مقدم، والنصر مبتدأ مؤخر، فأما على اعتبار أن الخبر هو جملة «يرتجى» فلا شاهد في الجملة الأولى من البيت لما نحن فيه، ويكون الشاهد في الجملة الثانية وحدها. وعبارة الشارح تفيد ذلك، فإنه ترك ذكر الاستشهاد بالجملة الأولى لاحتمالها وجهاً آخر، وقد علمت أن الدليل إذا احتمل وجهاً آخر سقط الاستدلال به، والحكم بشذوذ هذا التقديم إطلاقاً ـ كما ذكره الشارح ـ وهو رأي جماعة النحاة؛ فأما علماء البلاغة فيقولون: إن كانت أداة القصر هي «إنما» لم يسغ تقديم الخبر إذا كان مقصوراً عليه، وإن كانت أداة القصر «إلا» فإن قدمت الخبر وقدمت معه إلا كما في=

الأصل «وهَلِ المُعَوَّلُ إلا عليكَ» فَقَدَّمَ الخبر.

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدإ قد دخلَتْ عليه لامُ الابتداء، نحو «لَزَيْدٌ قائِمٌ» وهو المشار إليه بقول: «أوْ كان مُسْنداً لذي لام ابتدا» فلا يجوز تقديمُ الخبر على اللام؛ فلا تقول: «قائمٌ لَزَيْدٌ» لأن لام الابتداء لها صَدْرُ الكلام، وقد جاء التقديم شذوذاً، كقول الشاعر:

٥٣ ـ خَالِي لأنْتَ، وَمَنْ جَرِيرٌ خالُه ... يَنَلِ العَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأخْوَالاَ

= هذه العبارة صح التقديم؛ لأن المعنى المقصود لا يضيع؛ إذ تقديم «إلا» معه يبين المراد.

٥٣ ـ البيت من الشواهد التي لم يعرف قائلها.

اللغة: «جرير» يروى في مكان «تميم»، ويروى أيضاً عويف «العلاء» بفتح العين المهملة ممدوداً ـ الشرف والرفعة، وقيل: هو مصدر علي في المكان يعلى، مثل رضي يرضى، وأما في المرتبة فيقال: علا يعلو، مثل سما يسمو سمواً.

الإعراب: «خالي لأنت» يجوز فيه إعرابان أحدهما أن يكون «خال» مبتدأ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، واللام للابتداء، و «أنت» خبر المبتدأ، وفيه ـ على هذا الوجه من الإعراب ـ شذوذ من حيث دخول اللام على الخبر، مع أنها خاصة بالدخول على المبتدأ، وثانيهما أن يكون «خالي» خبراً مقدماً، و «لأنت» مبتدأ مؤخراً، وهذا الوجه هو الذي قصد الشارح الاستشهاد بالبيت من أجله، وليس شاذاً من الجهة التي ذكرناها أولاً، وإن كان فيه الشذوذ الذي ذكره الشارح، وسنبينه عند الكلام على الاستشهاد «ومن» الواو للاستئناف، من: اسم موصول مبتدأ «جرير» مبتدأ «خاله» خال: خبر المبتدأ الذي هو جرير، وخال مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من جرير وخبره لا محل لها صلة الموصول «ينل» فعل مضارع جزم تشبيهاً للموصول بالشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «العلاء» مفعول به لينل، وجملة الفعل والفاعل والمفعول في محل رفع خبر المبتدأ، وهو من «ويكرم» الواو عاطفة، يكرم: فعل مضارع معطوف على «ينل» وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من «الأخوالا» قال العيني: هو مفعول به، وهو بعيد كل البعد، ولا يسوغ إلا على أن يكون يكرم مضارع أكرم مبنياً للمجهول، والأولى أن يكون قوله: «يكرم» مضارع كرم ويكون قوله «الأخوالا» تمييزاً: إما على مذهب الكوفيين الذين يجوزون دخول «أل» المعرفة على التمييز، وإما على أن تكون أل زائدة على ما قاله البصريون في قول الشاعر:

وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمرو

الشاهد فيه: في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة:

الأول: في قوله «ينل العلاء» فإن هذا فعل مضارع لم يسبقه ناصب ولا جازم، وقد كان من حقه أن يجيء به الشاعر مرفوعاً فيقول «ينال العلاء» لكنه جاء به مجزوماً؛ فحذف عين الفعل كما يحذفها في «لم يخف» ونحوه، والحامل له على الجزم تشبيه الموصول بالشرط كما شبهه الشاعر به حيث يقول: =

فَـ «لأنْتَ» مبتدأ [مؤخر] و «خالي» خبر مقدم.

الخامس: أن يكون المبتدأ له صَدْرُ الكلام: كأسماء الاستفهام، نحو «مَنْ لي مُنْجِداً؟» فمن: مبتدأ، ولي: خبر، ومنجداً: حال، ولا يجوز تقديمُ الخبر على «مَنْ»؛ فلا تقول «لي مَنْ [منجداً]».

وَنَـحْـوُ عِـنْـدِي دِرْهَـمٌ، وَلِـي وَطَـرْ، مُـلْـتَـزَمٌ فِـيـهِ تَـقَـدُّمُ الْـخَـبَـرْ(١)

= كَـذَاكَ الّـذِي يَـبْـغِـي عَـلَـى الـنَّـاسِ ظَـالـمـاً تُـصِـبْـهُ عَـلَـى رَغْـم عَـوَاقِـبُ مَـا صَـنَـعْ

وليس لك أن تزعم أن من في قوله «من جرير خاله» شرطية، فلذلك جزم المضارع في جوابها: لأن ذلك يستدعي أن تجعل جملة «جرير خاله» شرطاً، وهو غير جائز عند أحد من النحاة؛ لأن جملة الشرط لا تكون اسمية أصلاً (وانظر ـ مع ذلك ـ شرح الشاهد رقم ٥٨ الآتي).

الشاهد الثاني: في قوله «ويكرم الأخوالا» فإنه تمييز، وقد جاء به معرفة، وهذا يدل للكوفيين الذين يرون جواز مجيء التميز معرفة، والبصريون يقولون: أل في هذا زائدة لا معرفة.

الشاهد الثالث: ـ وهو الذي من أجله أنشد الشارح هذا البيت هنا ـ في قوله «خالي لأنت» حيث قدم الخبر مع أن المبتدأ متصل بلام الابتداء شذوذاً، وفي البيت توجيهات أخرى أشرنا إلى أحدها في الإعراب، والثاني: أنه أراد «لخالي أنت» فأخر اللام إلى الخبر ضرورة، والثالث: أن يكون أصل الكلام «خالي لهو أنت» فخالي: مبتدأ أول، والضمير مبتدأ ثان، وأنت: خبر الثاني، فحذفت الضمير، فاتصلت اللام بخبره مع أنها لا تزال في صدر ما ذكر من جملتها.

ومثل هذا البيت في هذين التوجيهين قول الراجز:

أُمُّ الْـحُـلَـيْـسِ لَـعَـجُـوزٌ شَـهْـرَبَـهْ تَـرْضَـى مِـنَ الـلَّـحْـمِ بِـعَـظْـمِ الـرَّقَـبَـهْ

---

(١) **ونحو**: مبتدأ مضاف إلى قول محذوف.

عندي: خبر مقدم.

درهم: مبتدأ مؤخر.

ولي وطر: مبتدأ وخبر، على التقديم والتأخير، والجملتان مقولتان لذلك المحذوف.

ملتزم: بفتح الزاي، اسم مفعول ويحتمل أن يكون خبر نحو.

فيه: متعلق بملتزم.

تقدم: نائب فاعل لاسم المفعول ملتزم وهو مضاف و.

الخبر: مضاف إليه، ويحتمل أن يكون ملتزم خبراً مقدماً، وتقدم الخبر مبتدأ مؤخراً، والجملة خبر نحو، والرابط بينهما الضمير المجرور بفي، وتقدير البيت على هذا: ونحو قولك عندي درهم ولي وطر، تقدم الخبر ملتزم فيه، لا يقال يلزم على هذا أن يتقدم معمول المصدر عليه، لأن الأصح: أن المبتدأ عامل في الخبر، لأننا نقول: إنما يمتنع تقدم معمول المصدر عليه، إذا عمل فيه بالحمل على الفعل، أما من حيث كونه مبتدأ فلا.

كَـذَا إذَا عَـادَ عَـلَـيْـهِ مُـضْـمَـرُ ... مِـمَّـا بِـهِ عَـنْـهُ مُـبِـيـنًـا يُـخْـبَـرُ(١)
كَـذَا إِذَا يَـسْـتَـوْجِـبُ الـتَّـصْـدِيـرَا ... كَـأَيْـنَ مَـنْ عَـلِـمْـتُـهُ نَـصِـيـرَا(٢)
وَخَـبَـرَ الـمَـحْـصُـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا ... كَـمَـا لَـنَـا إلاَّ اتِّـبَـاعُ أَحْـمَـدَا(٣)

---

(١) **كذا**: متعلق بمحذوف دل عليه ما قبله، أي كذا يلتزم تقدم الخبر.
إذا: ظرف متضمنٌ معنى الشرط منصوب بجوابه.
عاد: فعل ماض، وعليه متعلق بعاد، والضمير يعود إلى الخبر على تقدير مضاف.
مما: متعلق بعاد، وما موصول اسمي جارية على موصوف مقدر.
به عنه: متعلقان بيخبر، والهاء من به تعود إلى الخبر، ومن عنه تعود إلى ما.
مبيناً: بتخفيف الياء حال من الهاء من به العائدة إلى الخبر، وفيه الفصل بين الحال وصاحبه بأجنبي.
يخبر: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة صلة ما، والعائد عليها الضمير في عنه، وجملة عاد إلى آخر البيت، في موضع جر بإضافة إذا إليها، وجواب إذا محذوف، وتقدير البيت: كذا يلتزم تقدم الخبر على المبتدأ إذا عاد على ملابس الخبر مضمر من المبتدأ الذي يخبر عنه بذلك الخبر، حال كون الخبر مبيناً، أي مفسراً للضمير العائد إليه من المبتدأ.
قال الشاطبي ما حاصله: وهذا القيد لا بد منه حتى ولو كان المفسر للضمير معمول الخبر نحو: نافع عمر علمه.
والظاهر أن هذا القيد مستغنى عنه، فإن قول الناظم ابن مالك: إذا عاد عليه، أي على الخبر مضمر، لا يصدق على عوده إلى معمول الخبر، حتى يكون هذا القيد مخرجاً له، بل هو موهم أنَّه مفسر للخبر نفسه كما يفيده مرجع الضمير، وإنما هو مفسر لبعض متعلق الخبر على القول الصحيح في الخبر، إنه محذوف، ولبعض الخبر على ماقبله، ولو تنزلنا وقلنا: إن الخبر هو المجرور فقط، أشكل بقول الشاعر: . . . . ولكن ملء عين حبيبها.
فإن المجرور ليس خبراً، بل الجار اتفاقاً مع أنه من أفراد القاعدة.
(٢) **كذا**: متعلق بمحذوف.
إذا: ظرف متضمن معنى الشرط منصوب بجوابه عند الأكثرين، وقيل: بشرطه.
يستوجب: فعل مضارع فاعله مستتر فيه يعود إلى الخبر.
التصديرا: مفعول يستوجب، والألف للإطلاق، ووقوع المضارع بعد إذا الشرطية، قليل بالنسبة إلى الماضي، وقد اجتمعا في قول أبي ذؤيب:
والنفس راغبة إذا رغبتها ... وإذا ترد إلى قليل تقنع
وكأين: مجرور الكاف قول محذوف، وأين خبر مقدم.
من: بفتح الميم موصول اسمي في محل رفع على أنه مبتدأ مؤخرَ، وعلمته فعل وفاعل، والهاء مفعول أول.
نصيراً: مفعول ثان، والجملة الفعلية صلة من، والعائد إليها الضمير في علمته، وجملة المبتدأ والخبر مقول لذلك المحذوف، وذلك القول المجرور بالكاف خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: أين من علمته نصيراً.
(٣) **وخبر**: مفعول مقدم بقدم.
المحصور: مضاف إليه، وهو نعت لمحذوف متعلقه محذوف.
=

أشار في هذه الأبيات إلى القِسْمِ الثالث، وهو وُجوب تقديم الْخَبَرِ؛ فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مُسَوِّغ إلا تقَدُّمُ الْخَبَرِ، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو «عندك رجل، وفي الدار امرأة»؛ فيجب تقديم الخبر هنا: فلا تقول: «رَجُل عِنْدَكَ»، ولا «امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ» وأجمع النحاة والعرب على مَنْع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحو عندي دِرْهم، ولي وَطَرْ ـ البيت»: فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جاز الأمْرَانِ، نحو «رَجُل ظَرِيف عِنْدِي»، و «عِنْدِي رَجُل ظَرِيف».

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو «فِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» فصاحِبُهَا: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر: فلا يجوز تأخير الخبر، نحو «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ»؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

وهذا مراد المصنف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ ـ البيت» أي: كذلك يجبُ تقديمُ الْخَبَرِ إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالْخَبَرِ عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال: يجبُ تقديمُ الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة؛ لأن الضمير في قولك «في الدَّارِ صَاحِبُها» إنما هو عائد على جزء من الخبر، لا على الخبر؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف «عاد عليه» التقدير «كذا إذا عاد على مُلاَبِسِهِ» ثم حُذِفَ المضاف ـ الذي هو مُلاَبَس ـ وأقيم المضاف إليه ـ وهو الهاء ـ مُقَامه؛ فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه».

ومثلُ قولك «في الدار صاحِبُهَا» قولُهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً» وقولُه:

= قدم: فعل أمر.
أبداً: منصوب على الظرفية بقدم، والتقدير: وقدم خبر المبتدأ، المحصور فيه أبداً.
كما: مجرور الكاف محذوف، وما نافية.
لنا: خبر مقدم.
إلا: حرف استثناء.
اتباع: مبتدأ مؤخر.
أحمداً: مضاف إليه مجرور بالفتحة لكونه غير منصرف للعلمية والوزن، وألفه للإطلاق.

٥٤ ـ أَهَابُكِ إجْلالاً، وَمَا بِكِ قُدْرَة عَلَيَّ، وَلٰكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فحبيبها: مبتدأ [مؤخّر] وملءُ عينٍ: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره؛ لأن الضمير المتصل بالمبتدأ ـ وهو «ها» ـ عائد على «عَيْنٍ» وهو متصل بالخبر؛ فلو قلت «حبيبُها مِلْءُ عين» عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة.

وقد جَرَى الخلاف في جواز «ضَرَبَ غُلامُهُ زَيْداً» مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبةً، ولم يَجْرِ خِلاَفٌ ـ فيما أعلم ـ في مَنْع «صَاحِبُهَا في الدَّارِ» فما الفرق بينهما؟ وهو ظاهر، فليتأمل، وَالفرق [بينهما] أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة «ضرب غُلامُهُ زيداً» بخلاف مسألة «في الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

---

٥٤ ـ هذا البيت قد نسبه قوم ـ منهم أبو عبيد البكري في شرحه على الأمالي (ص ٤٠١) ـ لنصيب بن رياح الأكبر، ونسبه آخرون، ومنهم ابن نباتة المصري في كتابه «سرح العيون» (ص ١٩١ بولاق) إلى مجنون بني عامر من أبيات أولها قوله:

وَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي لِنَفْسِيَ لَيْلَى، ثُمَّ أَنْتَ حَسِيبُهَا

دَعَا المُحْرِمُونَ اللهَ يَسْتَغْفِرُونَهُ بِمَكَّةَ يَوْماً أَنْ تُمَحَّى ذُنُوبُهَا

اللغة: «أهابك» من الهيبة، وهي المخافة «إجلالاً» إعظاماً لقدرك.

المعنى: إني لأهابك وأخافك، لا لاقتدارك عليّ، ولكن إعظاماً لقدرك؛ لأن العين تمتلىء بمن تحبه فتحصل المهابة، وهي معنى أكثر الشعراء منه، انظر إلى قول ابن الدمينة:

وَإِنِّي لأَسْتَحْيِيكِ حَتَّى كَأَنَّمَا عَلَيَّ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مِنْكِ رَقِيبُ

الإعراب: «أهابك» أهاب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير البارز المتصل مفعول به، مبني على الكسر في محل نصب «إجلالاً» مفعول لأجله «وما» الواو واو الحال. وما: نافية «بك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «قدرة» مبتدأ مؤخر «على» جار ومجرور متعلق بقدرة، أو بمحذوف نعت لقدرة «ولكن» حرف استدراك «ملء» خبر مقدم، وملء مضاف و «عين» مضاف إليه «حبيبها» حبيب: مبتدأ مؤخر، وحبيب مضاف والضمير مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ملء عين حبيبها» فإنه قدم الخبر ـ وهو قوله «ملء عين» ـ على المبتدأ ـ وهو قوله «حبيبها» ـ لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر، وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ ـ مع أنك تعلم أن رتبة الخبر التأخير ـ لعاد الضمير الذي اتصل بالمبتدأ على متأخر لفظاً ورتبة، وذلك لا يجوز، لكنك بتقديمك الخبر قد رجعت الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير، وهذا جائز، ولا إشكال فيه.

الثالث: أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلام، وهو المراد بقوله: «كذا إذا يستوجب التصديرَا» نحو «أَيْنَ «زَيْدٌ»؟ فزيد: مبتدأ [مؤخر]، وأين: خبر مقدم، ولا يُؤَخَّرُ؛ فلا تقول: «زيد أين»؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام، وكذلك «أَيْنَ مَن عَلِمْتَهُ نَصِيراً»؟ فأين خبر مقدم، وَمَنْ: مبتدأ مؤخر، و «علمته نصيراً» صلة مَنْ.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو «إنما في الدَّارِ زَيْدٌ، وما في الدَّارِ إلاّ زَيْدٌ» ومثله «مَا لَنَا إلاّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَ».

وَحَـذْفُ مَـا يُـعْـلَـمُ جَـائِـزٌ، كَـمَـا ... تَـقُـولُ «زَيْـدٌ» بَـعْـدَ «مَـنْ عِـنْـدَكُـمَـا»[(١)]

وَفِي جَـوَابِ «كَـيْـفَ زَيْـدٌ» قُـلْ «دَنِـفْ» ... فَـزَيْـدٌ آسْـتُـغْـنِـيَ عَـنْـهُ إذْ عُـرِفْ[(٢)]

---

(١) **وحذف**: مبتدأ.
ما: اسم موصول مضاف إليه، وجملة.
يعلم: بالبناء للمجهول، صلة ما، ومتعلقه محذوف.
جائز: خبر المبتدأ، والتقدير: وحذف الذي يعلم من مبتدأ، وخبر جائز.
كما: الكاف حرف تشبيه، وما مصدرية، وجملة.
تقول: صلتها ولا عائد عليها لكونها موصولاً حرفياً، وهي وصلتها مؤولان بمصدر مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك:
زيد: مبتدأ محذوف الخبر للعلم به، أي عندنا، وهو وخبره مقول لذلك القول.
بعد: منصوب على الظرفية، مضاف لقول محذوف منوي لفظه.
من: بفتح الميم اسم استفهام، في موضع رفع على الابتدائية.
عندكما: خبر المبتدأ، ومضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول المحذوف، والتقدير: وذلك كقولك زيد، بعد قول السائل: من عندكما؟

(٢) **وفي جواب**: متعلق بقل على حذف مضافين.
كيف: خبر مقدم وهو اسم استفهام يستفهم به عن الأحوال.
زيد: مبتدأ مؤخر.
قل: فعل أمر.
دنف: بكسر النون خبر لمبتدأ محذوف، وهو وخبره مقولان لقل، والتقدير: وقل هو دنف، في جواب قول السائل: كيف زيد؟
زيد: مبتدأ على حذف مضاف.
استغني: فعل ماض مبني للمجهول، حذف متعلقه.
عنه: في موضع رفع على النيابة عن الفاعل به على تقدير مضاف بين الجار والمجرور، وجملة استغني ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ.
إذ: للتعليل، وهل هي حرف أو ظرف؟ قولان.
عرف: ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى زيد على تقدير المضاف المذكور. والتقدير: فضمير استغني عن ذكره في الجواب، إذ عرف من السؤال.

يُحْذَفُ كلٌّ من المبتدأ والخبر إذا دَلّ عليه دليلٌ: جوازاً، أو وجوباً، فَذَكَرَ في هذين البيتين الْحَذْفَ جوازاً: فمثالُ حذفِ الخبر أن يقال: «مَنْ عندكما»؟ فتقول: «زَيْدٌ» التقدير «زيد عندنا» ومثله ـ في رأيي ـ «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ» التقدير «فإذا السبع حَاضِرٌ» قال الشاعر:

٥٥ ـ نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير «نحن بما عندنا رَاضُونَ».

---

٥٥ ـ هذا البيت نسبه ابن هشام اللخمي وابن بري إلى عمرو بن امرىء القيس الأنصاري، ونسبه غيرهما ـ ومنهم العباسي في معاهد التنصيص (ص ٩٩ بولاق) ـ إلى قيس بن الخطيم أحد فحول الشعراء في الجاهلية، وهو الصواب، وهو من قصيدة له، أولها قوله:

رَدَّ الْخَلِيطُ الْجِمَالَ فَانْصَرَفُوا مَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا؟

وقيس بن الخطيم ـ بالخاء المعجمة ـ هو صاحب القصيدة التي أولها قوله:

أَتَعْرِفُ رَسْماً كَالطُّرَادِ الْمَذَاهِبِ لِعَمْرَةَ وَحْشاً غَيْرَ مَوْقِفِ رَاكِبِ؟

اللغة: «الرأي» أراد به هنا الاعتقاد، وأصل جمعه آراء، كما قالوا في جمع بئر آبار وفي جمع رئم آرام، ووزن أراء وآبار وأرام أعفال.

الإعراب: «نحن» ضمير منفصل مبتدأ، مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف دل عليه ما بعده، والتقدير؛ نحن راضون «بما» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «عندنا» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وعند مضاف والضمير مضاف إليه «وأنت» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بقوله «راض» الآتي «عندك» عند: ظرف متعلق بمحذوف صلة «ما» المجرورة محلاً بالباء، وعند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «أرض» خبر المبتدأ الذي هو «أنت» و «الرأي مختلف» مبتدأ وخبره.

الشاهد فيه: قوله: «نحن بما عندنا» حيث حذف الخبر ـ احترازاً عن العبث وقصداً للاختصار مع ضيق المقام ـ من قوله «نحن بما عندنا» والذي جعل حذفه سائغاً سهلاً دلالة خبر المبتدأ الثاني عليه.

واعلم أولاً أن الحذف لدلالة الثاني عليه شاذ، والأصل الغالب هو الحذف من الثاني لدلالة الأول عليه.

واعلم ثانياً أن بعض العلماء أراد أن يجعل هذا البيت جارياً على الأصل المذكور؛ فزعم أن «راض» في الشطر الثاني من البيت ليس خبراً عن أنت» بل هو خبر عن «نحن» الذي في أول البيت، وذلك بناء على أن «نحن» للمتكلم المعظم نفسه. وهذا كلام غير سديد، لأن نحن ـ وإن كانت كما زعم المتمحل للمتكلم المعظم لنفسه فمعناها حينئذٍ مفرد ـ تجب فيها المطابقة بالنظر إلى لفظها؛ فيخبر عنها بالجمع، كما في قوله تعالى: ﴿ونحنُ الوارثُون﴾ وما أشبهه.

ومثالُ حذف المبتدأ أن يقال: «كيف زيد»؟ فتقول «صَحيحٌ» أي: «هو صحيح».

وإن شئت صَرَّحْتَ بكل واحد منهما فقلت: «زيد عندنا، وهو صحيح». ومثلُه قولُه تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾ أي: «من عمل صالحاً فعملُه لنفسه، ومن أساء فإساءتُهُ عليها».

قيل: وقد يحذف الجزآن ـ أعني المبتدأ والخَبَر ـ للدلالة عليهما، كقوله تعالى: ﴿وَاللاَّئِي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيض مِنْ نِسَائِكُمْ إِنَّ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلاثَةُ أَشْهُرٍ، وَاللَّائي لَمْ يَحضْنَ﴾ أي: «فعدَّتُهُنَّ ثلاثة أشهر» فحذف المبتدأ والخبر ـ وهو «فعدتهن ثلاثة أشهر» ـ لدلالة ما قبله عليه، وإنما حُذِفا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: «واللائي لم يَحضْنَ كذلك» وقوله: ﴿واللائي لَمْ يحضْنَ﴾ معطوف على ﴿واللائي يئسن﴾ والأوْلى أن يُمَثِّلُ بنحو قولك: «نَعَمْ» في جواب «أزيد قائم»؟ إذا التقدير «نَعَمْ زيد قائم».

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفي نَصٍّ يمِينِ ذَا استَقَرْ[1]

---

(١) وبعد: قال المكودي: متعلق بحذف أو بحتم، وقصره الشاطبي على الثاني. ويلزم عليهما تقديم معمول المصدر عليه لكن قال التفتازاني بعد أن قال: إن معمول المصدر لا يتقدم عليه، والحق جواز ذلك في الظروف، لأنها مما تكفيه رائحة الفعل.

وفصل ابن هشام في «شرح بانت سعاد» فقال ما حاصله: إن كان المصدر ينحل لأن والفعل، امتنع مطلقاً، وإن كان لا ينحل لأن والفعل، جاز مطلقاً ثم قال: وكثير من الناس يذهل عن هذا فيمنع تقديم المصدر مطلقاً.

لولا: مضاف إليه.

غالباً: ظاهر حل المكودي والشاطبي أنه منصوب بنزع الخافض، أما المكودي فقال: وحذف الخبر محتم مدلولاً في غالب أمرها، وأما الشاطبي فقال: وقوله غالباً قيد في الحذف الواجب، يريد أنَّ حذف الخبر بعد لولا في الغالب واجب، أي في غالب الكلام ومفهومه أنه في النادر غير واجب، فهو إما جائز، وإما ممتنع.

حذف: مبتدأ.

الخبر: مضاف إليه.

حتم: خبر المبتدأ، والتقدير: وحذف الخبر حتم بعد لولا في غالب أمرها، كما قاله المكودي: أو في غالب الكلام كما قاله الشاطبي.

وفي نص: متعلق باستقر، وفي بمعنى مع.

يمين: مضاف إليه، من إضافة الصفة إلى موصوفها.

ذا: اسم إشارة مبتدأ، حذف تابعه، وجملة.

استقر: في موضع رفع خبر المبتدأ، وإظهار استقر هنا للضرورة، كما في قول الشاعر: فأنت لدى=

وَبَـعْـدَ وَاوٍ عَـيَّـنَـتْ مَـفْـهُـومَ مَـعْ   كَـمَـثْـلِ «كَـلُّ صَـانِـعٍ وَمَـا صَـنَـعْ»(١)
وَقَـبْـلَ حَـالٍ لاَ يَـكُـونُ خَـبَـراً   عَـنِ الَّـذِي خَـبَـرُهُ قَـدْ أُضْـمِـرَا(٢)
كَـضَـرْبِـي الْـعَـبْـدَ مُـسِـيئـاً، وَأَتَـمّ   تَـبْـيِـيـنِـيَ الْـحَـقَّ مَـنُـوطاً بِـالْـحِـكَـمْ(٣)

= بحبوحة الهون كائن. لكونه كوناً مطلقاً، ويحتمل أن يراد بالاستقرار هنا. والكون في الشاهد الثبوت وعدم التزلزل والانفكاك، فيكون كوناً خاصاً فيجوز ذكره وحذفه ونظيره ما قاله أبو البقاء وغيره في قوله تعالى: ﴿فلما رآه مستقراً عنده﴾. إن هذا الاستقرار هنا معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص نقله عنه في «المغني» وقال: إنه الصواب.

(١) **وبعد**: معطوف على موضع الجار والمجرور المتعلق باستقر.
واو: مضاف إليه، وجملة.
عينت: نعت لواو.
مفهوم: مفعول عينت.
مع: مضاف إليه.
كمثل: الكاف زائدة، ومثل خبر لمبتدأ محذوف.
كل: مبتدأ.
صانع: مضاف إليه.
وما: موصول معطوف على المبتدأ، ويجوز في ما أن تكون موصولاً اسمياً، وأن تكون موصولاً حرفياً، وعليهما فجملة.
صنع: صلتها والعائد محذوف على الأول دون الثاني والخبر محذوف وجوباً تقديره: مقترنان، وجملة المبتدأ والخبر مقولة لذلك القول، المحذوف والتقدير: وذلك كمثل قولك: وكل صانع والذي صنعه، أو وصنعته متقرنان.

(٢) **وقبل**: معطوف على بعد، فهو متعلق باستقر أيضاً.
حال: مضاف إليه.
لا: نافية.
يكون: مضارع كان الناقصة، واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى حال، ويجوز في الضمير العائد إلى الحال التذكير والتأنيث.
خبرا: خبر يكون.
عن الذي: متعلق بخبر، والذي نعت لمحذوف تقديره: على المبتدأ الذي.
خبره: مبتدأ وجملة.
قد أضمرا: بالبناء للمجهول. خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة الذي، والرابط بينهما الضمير في خبره، وجملة يكون وما بعدها نعت لحال، وتقدير المتعاطفات وهذا الحذف الواجب استقر مع نص مبين، واستقر بعد، واو عينت مفهوم مع، واستقر قبل حال، لا يصح أن يكون ذلك الحال خبراً عن المبتدأ الذي خبره قد أضمر.

(٣) **كضربي**: مجرور الكاف، قول محذوف، وضربي مبتدأ بمضاف إليه، من إضافة المصدر إلى فاعله.
العبد: مفعوله، وخبر المبتدأ محذوف، مضاف إلى كان التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر.
=

حاصِلُ ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حَذْفُه في أربعةِ مواضعَ:

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلاَ»، نحو «لَوْلاَ زَيْدٌ لأتَيْتُكَ» التقدير «لَوْلاَ زَيْدٌ موجود لأتيتك» واحترز بقوله «غالباً» عما ورد ذكره فيه شذوذاً، كقوله:

٥٦ ـ لَوْلاَ أَبُوكَ وَلَوْلاَ قَبْلَهُ عُمَرٌ ... أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدٌّ بِالْمَقَالِيدِ

---

٥٦ ـ البيت لأبي عطاء السندي ـ واسمه مرزوق (وقيل: أفلح) بن يسار ـ مولى بني أسد، وهو من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، من كلمة يمدح فيها ابن يزيد بن عمر بن هبيرة، وانظر قصة ذلك في الأغاني (١٦/ ٨٤ بولاق) وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَمَّا أَبُوكَ فَعَيْنُ الْجُودِ نَعْرِفُهُ ... وَأَنْتَ أَشْبَهُ خَلْقِ اللَّهِ بِالْجُودِ

ويروى صدر البيت «لولا» يزيد ولولا ـ إلخ» ويزيد أبو الممدوح، وبعد الشاهد قوله:

مَا يَنْبُتُ الْعُودُ إِلاَّ فِي أَرُومَتِهِ ... وَلاَ يَكُونُ الْجَنَى إِلاَّ مِنَ الْعُودِ

اللغة: «معد» هو أبو العرب، وهو معد بن عدنان، وكان سيبويه يقول: إن الميم من أصل الكلمة؛ لقولهم «تمعدد» بمعنى اتصل بمعد بنسب أو حلف أو جوار، أو بمعنى قوى وكمل، قال الراجز:

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعْدَدَا ... كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

لقلة تمفعل في الكلام، ولكن العلماء خالفوه في ذلك؛ وذهبوا إلى أن الميم في معد زائدة بدليل إدغام الدال في الدال، والتزموا أن يكون تمعدد على زنة تمفعل مع قلته، وانظر الجزء الثاني من كتابنا دروس التصريف «المقاليد»: هو جمع لا مفرد له من لفظه، وقيل: مفرده إقليد ـ على غير قياس ـ وهو المفتاح، وقد كنى الشاعر بإلقاء المقاليد عن الخضوع والطاعة وامتثال أمر الممدوح.

المعنى: يقول: أنت خليق بأنت يخضع لك بنو معد كلهم: لكفايتك وعظم قدرك. وإنما تأخر خضوعهم لك لوجود أبيك ووجود جدك من قبل أبيك.

الإعراب: «لولا» حرف يدل على امتناع الثاني لوجود الأول، مبني على السكون لا محل له =

= **مسيئاً**: حال منه، وجملة المبتدأ أو الخبر، مفعوله لذلك القول المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: ضربي العبد حاصل إذا كان أو إذا كان مسيئاً.

وأتم: اسم تفضيل من التمام، مرفوع على الابتداء.

تبييني: مضاف إليه، وهو مصدر مضاف إلى فاعله.

الحق: مفعول تبييني، وخبر أتم محذوف، مضافاً إلى كان التامة، وفاعلها مستتر فيها عائد إلى الحق.

منوطاً: بمعنى متعمقاً حال من فاعل كان العائد إلى الحق.

بالحكم: بكسر الحاء وفتح الكاف، متعلق بمنوطا.

فـ «عمر» مبتدأ، و «قَبْلَه» خبر.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب ـ من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلاً ـ هو طريقةٌ لبعض النحويين، والطريقةُ الثانية: أن الحذف واجب [دائماً] وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مُؤوَّل، والطريقة الثالثة أن الخبر: إما أن يكون كَوْناً مُطْلقاً، أو كوناً مُقَيَّداً؛ فإن كان كوناً مُطْلقاً وجَبَ حَذْفُه، نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا»: أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإن كان كَوْناً مُقَيَّداً؛ فإما أن يدلّ عليه دليل، أوْ لا، فإن لم يدل عليه دليل وجَبَ ذكره، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إلَيَّ ما أتيتُ» وإن دلّ عليه [دليلٌ] جاز إثباتُه وَحَذْفُه، نحو أن يقال: هل زيد مُحْسِنٌ إليك؟ فتقول: «لولا زيد لهلكت» أي: «لولا زيد مُحْسِنٌ إليَّ»، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبتَّه، ومنه قولُ أبي العَلاء المَعَرِّي.

٥٧ ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ ... فَلَوْلاَ الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالا

=من الإعراب «أبوك» أبو: مبتدأ، وأبو مضاف والكاف مضاف إليه، والخبر محذوف وجوباً «ولولا» الواو عاطفة كالأول، لولا: حرف امتناع لوجود «قبله» قبل: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وقبل مضاف والضمير البارز مضاف إليه «عمر» مبتدأ مؤخر «ألقت» ألقى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «إليك جار ومجرور متعلق بألقت «معد» فاعل ألقت، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها جواب لولا «بالمقاليد» جار ومجرور متعلق بألقت.

الشاهد فيه: قوله «ولولا قبله عمر» حيث ذكر فيه خبر المبتدأ وهو قوله «قبله» ـ مع كون ذلك المبتدأ واقعاً بعد لولا التي يجب حذف خبر المبتدأ الواقع بعدها لأنه قد عوض عنه بجملة الجواب، ولا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه.

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن «قبله» ظرف متعلق بمحذوف حال، والخبر محذوف، وعلى هذا تكون القاعدة مستمرة، ولا شاهد في البيت لما أتى به الشارح من أجله. ومثله في كل ذلك قول الزبير بن العوام رضي الله عنه:

وَلَوْلاَ بَنُوهَا حَوْلَها لَخَبَطْتُهَا ... كَخَبْطَةِ عُصْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ

فإن «لولا» حرف امتناع لوجود، و «بنوها» مبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالماً، والضمير البارز مضاف إليه، و «حول» ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وحول مضاف والضمير البارز مضاف إليه، وعلى هذا يكون فيه شاهد لما جاء الشارح ببيت أبي عطاء من أجله، ويجوز أن يكون «حول» متعلقاً بالخبر المحذوف على رأي الجمهور، وعلى ذلك لا يكون شاهداً لما ذكره الشارح.

٥٧ ـ البيت لأبي العلاء المعري أحمد بن عبد الله بن سليمان، نادرة الزمان، وأوحد الدهر حفظاً وذكاء وصفاء نفس، وهو من شعراء العصر الثاني من الدولة العباسية؛ فلا يحتج بشعره على=

وقد اختار المصنف هذه الطريقَةَ في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نَصًّاً في اليمين، نحو: «لَعَمْرُكَ لأفْعَلَنَّ» التقدير «لَعَمْرُكَ قَسَمِي» فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

= قواعد النحو والتصريف، والشارح إنما جاء به للتمثيل، لا للاحتجاج والاستشهاد به.

اللغة: «يذيب» من الإذابة، وهي إسالة الحديد ونحوه من الجامدات «الرعب» الفزع والخوف «عضب» هو السيف القاطع «الغمد» قراب السيف وجفنه.

الإعراب: «يذيب» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة «الرعب» فاعل يذيب «منه» جار ومجرور متعلق بقوله يذيب «كل» مفعول به ليذيب، وكل مضاف و «عضب» مضاف إليه «فلولا» حرف امتناع لوجود «الغمد» مبتدأ «يمسكه» يمسك: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الغمد، والهاء ـ التي هي ضمير الغائب العائد إلى السيف ـ مفعول به، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وستعرف ما في هذا الإعراب من المقال وتوجيهه في بيان الاستشهاد «لسالا» اللام واقعة في جواب «لولا» وسال: فعل ماض، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى السيف، وجملة سال وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا.

التمثيل به: في قوله «فلولا الغمد يمسكه» حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا ـ وهو جملة «يمسك» وفاعله ومفعوله ـ لأن ذلك الخبر كون خاص قد دل عليه الدليل وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كوناً خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم، كما ذكره الشارح العلامة، والجمهور على أن الحذف واجب، وذلك بناء منهم على ما اختاروه من أن خبر المبتدأ الواقع بعد «لولا» لا يكون إلا كوناً عاماً، وحينئذ لا يقال إما يدل عليه دليل أو لا، وعندهم أن بيت المعري هذا لحن لذكر الخبر بعد لولا.

وفي البيت توجيه آخر يصح به على مذهب الجمهور، وهو أن «يمسك» في تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد، وأصله «أن يمسكه» فلما حذف «أن» ارتفع الفعل، كقولهم «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه» فيمن رواه برفع «تسمع» من غير «أن».

وحاصل القول في هذه المسألة أن النحاة اختلفوا؛ هل يكون خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كونا خاصاً أو لا؛ فقال الجمهور: لا يكون كوناً خاصاً البتة، بل يجب كونه كوناً عاماً ويجب مع ذلك حذفه، فإن جاء الخبر كوناً خاصاً في كلام ما فهو لحن أو مؤول، وقال غيرهم؛ يجوز أن يكون الخبر بعد لولا كوناً خاصاً، لكن الأكثر أن يكون كوناً عاماً، فإن كان الخبر كوناً عاماً وجب حذفه كما يقول الجمهور، وإن كان الخبر كوناً خاصاً: فإن لم يدل عليه دليل وجب ذكره، وإن دل عليه دليل جاز ذكره وجاز حذفه؛ فلخبر المبتدأ الواقع بعد لولا حالة واحدة عند الجمهور، وهي وجوب الحذف، وثلاثة أحوال عند غيرهم، وهي: وجوب الحذف، ووجوب الذكر، وجواز الأمرين، وقد قدمنا لك أن الواجب حمل كلام الناظم على هذا؛ لأنه صرح باختياره في غير هذا الكتاب، وقد ذكر الشارح نفسه أن هذا هو اختيار المصنف.

قيل: ومثله «يَمينُ الله لأفعَلَنَّ» التقدير «يَمِين الله قَسَمِي» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً؛ لجواز كونه مبتدأ، والتقدير «قَسَمِي يَمينُ الله» بخلاف «لَعَمْرُكَ» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وحَقُّهَا الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نَصًّا في اليمين لم يجب حذفُ الخبر، نحو «عَهْدُ اللَّهِ لأفعَلَنَّ» التقدير «عَهْدُ اللَّهِ عَلَيَّ» فعهدُ الله: مبتدأ، وعَلَيَّ: خبره، ولك إثباته وحذفُه.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ وَاوٌ هي نَصٌّ في المعية، نحو «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» فكلٌّ: مبتدأ، وقوله «وضيعته» معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير «كلُّ رَجُلٍ وضيعته مُقْتَرِنَانِ» ويُقَدَّرُ الخبر بعد واو المعية.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ لأن معنى «كلُّ رَجُل وضَيُعَتُهُ» كل رجل مَعَ ضيعته، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى تقديرِ خبرٍ، واختار هذا المذهَب ابن عُصْفُور في «شرح الإيضاح».

فإن لم تكن الواو نَصًّا في المعية لم يحذف الخبر وُجُوباً، نحو «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مَصْدَراً، وبعده حالٌ سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً؛ فيحذف الخبر وجوباً، لسدّ الحال مُسَدّه، وذلك نحو «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيئاً» فضربي: مبتدأ، والعبدَ: معمولٌ له، ومسيئاً: حال سَدَّ [تْ] مَسَدَّ الخبر، والخَبرُ محذوف وجوباً، والتقدير «ضربي العبد إذا كان مسيئاً» إذا أردت الاستقبال، وإن أردت المضيَّ فالتقدير «ضَرْبِي الْعَبْدَ إذْ كَانَ مُسيئاً» فمُسيئاً: حال من الضمير المستتر في «كان» المفسّر بالعبد [و «إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الْخَبَرِ].

ونَبَّه المصنف بقوله: «وقبل حال» على أن الْخَبَرَ المحذوفَ مُقَدَّر قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله: «لا يكون خبراً» عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المتبدأ المذكور، نحو ما حَكَى الأخفش ـ رحمه الله ـ من قولهم «زَيْدٌ قَائِماً» فزيد: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «ثَبَتَ قائماً» وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً؛ فتقول «زيد قائم» فلا يكون الخبر واجبَ الحذف، بخلاف «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيئاً» فإن

الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي قبلها؛ فلا تقول: «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيءٌ لأن الضرب لا يُوصَف بأنه مُسيء.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو «أتمُّ تبييني الْحَقَّ مَنُوطاً بالْحِكَم» فأتَمُّ: مبتدأ، وتبيين: مضاف إليه، والحقَّ: مفعول لتبييني، ومَنُوطاً: حال سَدَّ [ثَ] مَسَدَّ خَبَرِ أتم، والتقدير: «أتم تبييني الْحَقَّ إذا كان ـ أو إذ كان ـ مَنُوطاً بالْحِكَم».

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحْذَف فيها المبتدأ، وُجُوباً، وقد عَدَّهَا في غير هذا الكتاب أربعة:

الأول: النعتُ المقطوعُ إلى الرفع: في مدح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ» أو ذم، نحو: «مَررتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ» أو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُل ونحوها وجوباً، والتقدير «هو الكريم، وهو الْخَبِيث، وهو المِسْكِين».

الموضع الثاني: أن يكون الْخَبَر مَخْصُوصَ «نعم» أو «بئس» نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو» فزيد وعمرو: خَبَرَانِ لمبتدإ محذوف وجوباً، والتقدير «هو زَيْدٌ» أي الممدوحُ زَيْدٌ «وهو عَمْرٌو» أي المذمومُ عَمْرٌو.

الموضع الثالث: ما حَكَى الفارسيُّ من كلامهم «في ذِمَّتِي لأفْعَلَنَّ» ففي ذمتي: خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ واجبِ الحذفِ، والتقدير «في ذِمَّتِي يَمِينٌ» وكذلك ما أشْبَهه، وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القَسَم.

الموضع الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنَابَ الفعل، نحو: «صَبْرٌ جَمِيلٌ» التقدير «صبري صبر جميل» فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثم حذف المبتدأ ـ الذي هو «صبري» ـ وجوباً.

وَأَخْبَـرُوا بِـاثْـنَـيْـنِ أَوْ بِـأَكْـثَـرَا عَـنْ وَاحِـدٍ كَـهُـمْ سَـرَاةٌ شُـعَـرَا[١]

---

(١) **وأخبروا**: فعل ماض، وفاعل، والضمير للعرب.
باثنين: متعلق بأخبروا.
أو بأكثرا: معطوف على باثنين، والألف للإطلاق.
عن واحد: متعلق أيضاً بأخبروا.
كهم: مجرور الكاف قول محذف وهم مبتدأ.

=

اختلف النحويون في جواز تَعَدُّدِ خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» فذهب قوم ـ منهم المصنفُ ـ إلى جواز ذلك سواءٌ كان الخَبَرَانِ في معنى خَبَرٍ واحِدٍ، نحو: «هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ» أي مُزٌّ، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول، وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إلا إذا كان الْخَبَرَانِ في مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ؛ فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف

= سراة: بفتح السين، جمع سري، بكسر الراء وتشديد الياء بمعنى شريف، خبر أول.
شعرا: جمع شاعر خبر ثان، وجملة المبتدأ وخبره مقولة للقول المحذوف.

إيضاحات وفوائد في باب الابتداء

ذكر المصنف مما يجب فيه تأخير الخبر خمس مسائل ومثلها الخبر المقرون بالفاء، كالذي يأتيني فله درهم، لشبهه بجواب الشرط، وبالباء الزائدة، كما زيد بقائم والطلبي كزيد اضربه، والمخبر به عن مذ منذ نحو ما رأيته مذ أو منذ يومان، إذ جعلا مبتدأين لتعريفهما معنى، إذ المعنى: أمد انقطاع الرؤية يومان، فقوله: ليس لنا نكرة لا تحتاج لمسوغ، وهي مذ ومنذ، مراده أنها نكرة لفظاً.

فائدة أخرى:

لا يقترن الخبر بالفاء، إلا إذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم، والاستقبال، وترتب ما بعده عليه، وذلك لكونه موصولاً بفعل صالح للشرطية بأن يخلو من علم الاستقبال، كالسين، وأداة الشرط، ومن قد، وما النافية، أو بظرف، ومجرور كالذي يأتيني، أو كل رجل يأتيني إلى آخره.
أو موصوفاً بالموصول المذكور كالرجل الذي يأتيني إلى آخره.
وكذا المضاف لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذي يأتيني إلى آخره.
فتلك ثماني عشرة صورة يكثر اقتران خبرها بالفاء، لتنص على مراد المتكلم من ترتب الدرهم على الاتيان مثلاً، فلو عدم العموم كالسعي الذي تسعاه في الخبر، ستلقاه أو الاستقبال كالذي زارني أمس له كذا، أو اقترن الفعل بشيء كالذي سيأتيني أو أن يأتني أكرمه، أو قد أتاني وما أتاني له كذا، امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط، وكذا لو كانت الصفة، أو الصلة غير ما ذكر، كالذي أبوه محسن مكرم، والقائم زيد، ولا يجوز فمكرم ولا فزيد خلافاً لابن مالك في الثاني. وأما آية السرقة والزنا، فخبرهما محذوف، أي مما يتلى عليكم حكم السارق والزاني إلى آخره.
وقوله: فاقطعوا، أو فاجلدوا، بيان للحكم وتدخل الفاء بقلة في خبر كل إذا أضيف لغير ما مر بأنْ أضيف لغير موصوف أصلاً ككل نعمة فمن الله، ولموصوف بغير مما ذكر كقوله:

كل أمر مباعد أو مدان   فمنوطه بحكمة المتعال

ومنه حديث (**كل أمر ذي بال**) إلى آخره.
بناء على أن العبرة بالصفة الأولى، فإن اعتبرت الثانية وهي: لا يبدأ كان من الكثير لصلوحه للشرط، كما في الصبان.
والظاهر أن مثل ذلك إضافتها الموصول بغير ككل الذي أبوه قائم، فله درهم، فجملة ما تدخل الفاء في خبره إحدى وعشرون صورة، ما لم يدخلها ناسخ فيمنع الفاء بإجماع المحققين. إلاّ إن، أو أن، ولكن على الصحيح: كآية ﴿**إن الذين قالوا ربنا الله**﴾ إلى آخرها. ﴿**واعلموا أنما غنمتم**﴾ الخ. وذلك كثير. والله أعلم.

قُدِّرَ له مبتدأ آخَرُ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ المَجِيدُ﴾ وقول الشاعر:

٥٨ ـ مَنْ يَكُ ذَا بَتٌّ فَهَذَا بَتِّي   مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

---

٥٨ ـ ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وهو من شواهد سيبويه (جـ ١ ص ٢٥٨) ولم ينسبه ولا نسبه الأعلم، وروى ابن منظور هذا البيت في اللسان أكثر من مرة ولم ينسبه في إحداها، وقد روي بعد الشاهد في أحد المواضع قوله:

أَخَذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتُّ

وزاد على ذلك كله في موضع آخر قوله:

سُودٍ نِعَاجٍ كَنِعَاجِ الدَّشْتِ

اللغة: «بت» قال ابن الأثير: البت الكساء الغليظ المربع، وقيل: طيلسان من خز، وجمعه بتوت، وقوله «مقيظ، مصيف، مشتي» أي: يكفيني للقيظ وهو زمان اشتداد الحر، ويكفيني للصيف، وللشتاء «الدشت» الصحراء، وأصله فارسي، وقد وقع في شعر الأعشى ميمون بن قيس، وذلك قوله:

قَدْ عَلِمَتْ فَارِسٌ وَحِمْيَرُ   وَالأَعْرَابُ بِالدَّشْتِ أَيُّكُمْ نَزَلاَ

قال أهل اللغة: «وهو فارسي معرب، ويجوز أن يكون مما اتفقت فيه لغة العرب ولغة الفرس».

المعنى: هذا البيت في وصف كساء من صوف كما قال الجوهري وغيره، ويريد الشاعر أن يقول: إذا كان لأحد من الناس كساء فإن لي كساء أكتفي به في زمان حمارة القيظ وزمان الصيف وزمان الشتاء، يعني أنه يكفيه الدهر كله، وأنه قد أخذ صوفه الذي نسج منه من نعجات ست سود كنعاج الصحراء.

الإعراب: «من» يجوز أن يكون اسماً موصولاً، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ويجوز أن تكون اسم شرط مبتدأ أيضاً، وهو مبني على السكون في محل رفع أيضاً «يك» فعل مضارع ناقص مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف، فإن قدرت «من» شرطية فهذا فعل الشرط، واسم يك على الحالين ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» ولا إشكال في جزمه حينئذ، وإن قدرتها موصولة فإنما جزم ـ كما أدخل الفاء في «فهذا بتي» لشبه الموصول بالشرط «ذا» خبر يك، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و «بت» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من «يك» واسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول إذا قدرت «من» موصولة «فهذا» الفاء واقعة في جواب الشرط إذا قدرت «من» اسم شرط، وإن قدرتها موصلة فالفاء زائدة في خبر المبتدأ لشبهه بالشرط في عمومه، وها: حرف تنبيه، وذا: اسم إشارة مبتدأ «بتي» بت: خبر المبتدأ، وبت مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مقيظ، مصيف، مشتي» أخبار متعددة لمبتدأ واحد، وهو اسم الإشارة، والجملة من المبتدأ وخبره=

وقوله:

٥٩ ـ يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ، وَيَتَّقِي بِأُخْرَى المَنَايَا، فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

=في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو «من» إن قدرت «من» موصولة، وفي محل جزم جواب الشرط إن قدرتها شرطية، وجملة الشرط وجوابه جميعاً في محل رفع خبر المبتدأ على تقدير من شرطية.

الشاهد فيه: قوله «فهذا بتي، مقيظ، مصيف، مشتي» فإنها أخبار متعددة لمبتدأ واحد من غير عاطف، ولا يمكن أن يكون الثاني نعتاً للأول؛ لاختلافهما تعريفاً وتنكيراً، وتقدير كل واحد مما عدا الأول خبراً لمبتدأ محذوف خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

٥٩ ـ البيت لحميد بن ثور الهلالي، من كلمة يصف فيها الذئب.

اللغة: «مقلتيه» عينيه «المنايا» جمع منية، وهي في الأصل فعيلة بمعنى مفعول من منى الله الشيء يمنيه ـ على وزن رمى يرمي ـ بمعنى قدره، وذلك لأن المنية من مقدرات الله تعالى على عباده، وقوله «فهو يقظان نائم» هكذا وقع في أكثر كتب النحاة، والصواب في إنشاد هذا البيت «فهو يقظان هاجع»؛ لأنه من قصيدة عينية مشهورة لحميد بن ثور، وقبله قوله:

إذا خافَ جَوْراً مِنْ عَدُوٍّ رَمَتْ بِهِ قَصَائِبُهُ وَالْجَانِبُ المُتَوَاسِعُ
وإِنْ بَاتَ وَحْشاً لَيْلَةً لَمْ يَضِقْ بِهَا ذِرَاعاً، وَلَمْ يُصْبِحْ لَهَا وهْوَ خَاشِعُ

الإعراب: «ينام» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب «بإحدى» جار ومجرور متعلق بقوله ينام، وإحدى مضاف، ومقلتي من «مقلتيه» مضاف إليه، ومقلتي مضاف والضمير مضاف إليه «ويتقي» الواو عاطفة، يتقي: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذئب، والجملة معطوفة على جملة «ينام» السابقة «بأخرى» جار ومجرور متعلق بقوله يتقي «المنايا» مفعول به ليتقي «فهو» مبتدأ «يقظان» خبره «نائم» أو «هاجع» خبر بعد خبر.

الشاهد فيه: قوله «فهو يقظان نائم» أو قوله «يقظان هاجع» حيث أخبر عن مبتدأ واحد ـ وهو قوله «هو» ـ بخبرين وهما قوله «يقظان هاجع» أو قوله «يقظان نائم» من غير عطف الثاني منهما على الأول.

والشواهد على ذلك كثيرة في كلام من يحتج بكلامه شعره ونثره؛ فلا معنى لجحده ونكرانه.

ومما استشهد به المجيز قوله تعالى: ﴿كلا إنها لظى نزاعة للشوى﴾ وقوله سبحانه في قراءة ابن مسعود: ﴿وهذا بعلي شيخ﴾ ومنه قول علي بن أبي طالب أمير المؤمنين:

أَنَا الذِي سَمَّتْنِ أُمِّي حَيْدَرَهْ كَلَيْثِ غَابَاتٍ غَلِيظِ القَصَرَهْ
أَكِيلُكُمْ بِالسَّيْفِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

فإن قوله «أنا» مبتدأ، والاسم الموصول بعده خبره، ويجوز أن يكون «كليث» جاراً ومجروراً يتعلق بمحذوف خبر ثان، وقوله «أكيلكم» جملة فعلية في محل رفع خبر ثالث، وهذا دليل لمن أجاز تعدد الخبر مع اختلاف الجنس، وهو ظاهر بعد ما بيناه.

وزعم بعضهم أنه لا يتعدَّدُ الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ، كأنْ يكون الخَبَرانِ مثلاً مفردين، نحو: «زَيْدٌ قَائمٌ ضَاحِكٌ» أو جملتين نحو: «زيدٌ قَامَ ضَحِكَ» فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخَرُ جملةً فلا يجوز ذلك؛ فلا تقول: «زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ» هكذا زعم هذا القائلُ، ويقع في كلام المُعْرِبين للقرآن الكريم وغيره تجويزُ ذلك كثيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ جَوَّزُوا كونَ «تَسْعَى» خبراً ثانياً، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كونه حالاً.

كان وأخواتها

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً، وَالْخَبَرْ تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ[(١)]
كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ، زَالَ بَرِحَا[(٢)]
فَتِىء، وَانْفَكَّ، وَهَذِي الأَرْبَعَهْ لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ، مُتْبَعَهْ[(٣)]
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِـ «مَا» كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا[(٤)]

---

(١) **ترفع**: فعل مضارع.
كان: فاعله.
المبتدأ: مفعوله.
اسماً: حال من المفعول، لا تميز، ومتعلقه محذوف.
والخبر: بالنصب مفعول لفعل محذوف، يفسره تنصبه وبالرفع مبتدأ، والأرجح في باب الاشتغال الأول، لتقدم الجملة الفعلية على حد الآية: ﴿**والأنعام خلقها لكم**﴾، بعد خلق الانسان من نطفة، وجملة تنصبه من الفعل والفاعل والمفعول على الأول، لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة، وعلى الثاني محلها رفع لأنها خبر المبتدأ، وعلى الوجهين: حذف حال المشتمل عنه، مع متعلقه لدلالة الحال المذكورة عليه.
والتقدير: ترفع كان المبتدأ حال كونه اسماً لها، وتنصب الخبر حال كونه خبراً لها.
ككان: الكاف جارة لقول محذوف، وكان فعل ماض.
سيداً: خبرها مقدم.
عمر: اسمها مؤخر.

(٢) **ككان**: خبر مقدم.
ظل: مبتدأ مؤخر.
(**بات، أضحى، أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا**).

(٣) **فتىء وانفك**: معطوفات على **ظل**، بإسقاط حرف العطف، فيما عدا صار وانفك.
وهذي: مبتدأ.
الأربعة: عطف بيان، وقيل: نعت لهذي.
لشبه: متعلق بمتبعه.
نفي: مضاف إليه.
أو لنفي: معطوف على لشبه نفي، وفيه تقديم وتأخير.
متبعه: خبر المبتدأ، والتقدير: وهذه الأربعة متبعة لنفي أو لشبه نفي.

(٤) **ومثل**: خبر مقدم.
كان: مضاف إليه.

=

لما فَرَغَ من الكلام على المبتدأ والخبر شَرَعَ في ذكْره نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف، **فالأفعال**: كان وأخواتها، وأفعالُ المقارَبةِ، وظَنَّ وأخواتُها؛ **والحروفُ**: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإنَّ وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها، وكلُّها أفعالٌ اتفاقاً، إلاَّ «ليس»؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهبَ الفارِسيُّ ـ في أحد قَوْلَيْهِ ـ وأبو بكر بن شُقَير ـ في أحد قوليه ـ إلى أنها حرف.

وهي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمى المرفوعُ بها اسماً لَها، والمنصوبُ بها خبراً لها.

وهذه الأفعالُ قسمان: منها ما يعمل هذا العَمَلَ بلا شرط، وهي: كان، وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس، ومنها ما لا يعمل هذا العَمَلَ إلا بشرطٍ، وهو قسمان: **أحدهما**: ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديراً، أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهو أربعة: زال، وبَرِحَ، وفتىء. وانْفَكَّ؛ فمثالُ النفي لفظاً «ما زال زيد قائماً» ومثالُه تقديراً قولُه تعالى: **﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾** أي: لا تفتؤ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القَسَمِ كالآية الكريمة، وقد شَذَّ الحذف بدون القَسَمِ، كقول الشاعر:

٦٠ ـ وَأَبْـرَحُ مَـا أَدَامَ اللهُ قَـوْمِـي ... بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقاً مُجِيداً

---

٦٠ ـ البيت لخداش بن زهير.

=

= **دام**: مبتدأ مؤخر، وهنا أولى من العكس.

مسبوقاً: حال من دام.

كأعط: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير القول، وأعط فعل أمر متعد لاثنين.

ما: ظرفية مصدرية.

دمت: دام فعل ماض، مفتوح العين في الأصل، نقل إلى باب فعل بضم العين، عند إرادة اتصال الضمير البارز به فصارت دومت، بضم الواو، فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها، إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها، فالتقى ساكنان الواو والميم، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار دمت، والتاء اسمها.

مصيباً: خبرها، وهو اسم فاعل من أصاب بمعنى وجد، حذف متعلقه.

درهما: مفعول ثان بأعط، ومفعوله الأول محذوف كحذفه من قوله تعالى: **﴿حتى يعطوا الجزية﴾** والأصل حتى يعطوكم الجزية، وفي الكلام تقديم وتأخير، والأصل أعط المحتاج درهماً مدة دوامك مصيباً له. وقال الهواري: درهماً مفعول بمصيباً لأنه اسم فاعل. ثم قال: والتقدير: مدة إصابتك درهماً.

أي: لا أبرح منتطقاً مجيداً، أي: صاحبَ نِطَاقٍ وجَوَاد، ما أدام الله قومي،

= **اللغة**: «منتطقاً» قد فسره الشارح العلامة تفسيراً، ويقال: جاءَ فلان منتطقاً فرسه: إذا جنبه ـ أي جعله إلى جانبه ولم يركبه ـ وقال ابن فارس: هذا البيت يحتمل أنه أراد أنه لا يزال يجنب فرساً جواداً، ويحتمل أنه أراد أنه يقول قولاً مستجاداً في الثناء على قومه، أي: ناطقاً «مجيداً» بضم الميم: يجري على المعنيين اللذين ذكرناهما في قوله «منتطقاً»، وهو وصف للفرس على الأول؛ ووصف لنفسه على الثاني.

المعنى: يريد أنه سيبقى مدى حياته فارساً، أو ناطقاً بمآثر قومه، ذاكراً ممادحهم؛ لأنها كثيرة لا تفني، وسيكون جيد الحديث عنهم، بارع الثناء عليهم؛ لأن صفاتهم الكريمة تنطق الألسنة بذكرهم.

الإعراب: «أبرح» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «ما» مصدرية ظرفية «أدام» فعل ماض «الله» فاعل أدام «قومي» قوم: مفعول به لأدام، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بحمد» جار ومجرور متعلق بقوله «أبرح» أو هو متعلق بفعل محذوف، والتقدير «أحمد بحمد» وحمد مضاف، و «الله» مضاف إليه «منتطقاً» اسم فاعل فعله انتطق، وهو خبر «أبرح» السابق، وفاعله ضمير مستتر فيه «مجيداً» مفعول به لمنتطق على المعنى الأول، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وأصل الكلام: لا أبرح جانباً فرساً مجيداً، وهو خبر بعد خبر على المعنى الثاني، وكأنه قال: لا أبرح ناطقاً بمحامد قومي مجيداً في ذلك؛ لأن مآثر قومي تنطق الألسنة بجيد المدح.

الشاهد فيه: قوله «أبرح» حيث استعمله بدون نفي أو شبه نفي، مع كونه غير مسبوق بالقسم، قال ابن عصفور: وهذا البيت فيه خلاف بين النحويين، فمنهم من قال: إن أداة النفي مرادة، فكأنه قال «لا أبرح» ومنهم من قال: إن «أبرح» غير منفي، لا في اللفظ ولا في التقدير، والمعنى عنده: أزول بحمد الله عن أن أكون منتطقاً مجيداً، أي: صاحب نطاق وجواد ـ لأن قومي يكفونني هذا؛ فعلى الوجه الأخير في كلام ابن عصفور لا استشهاد فيه.

ومثل هذا البيت قول خليفة بن براز:

تَنفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهْ

واعلم أن شروط جواز حذف حرف النفي مطلقاً ثلاثة:

الأول: أن يكون هذا الحرف «لا» دون سائر أخواته من حروف النفي.

الثاني: أن يكون المنفي به مضارعاً كما في الآية، وكما في قول امرىء القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً ... وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وقول عبد الله بن قيس الرقيات:

وَاللَّهِ أَبْرَحُ فِي مُقَدِّمَةٍ ... أهْدِي الْجُيُوشَ عَلَيَّ شِكَّتِيَهْ

حَتَّى أُفَجِّعَهُمْ بِإِخْوَتِهِمْ ... وَأَسُوقُ نِسْوَتَهُمْ بِنِسْوَتِيَهْ

=

وَعَنى بذلك أنه لا يزال مُسْتَغْنياً ما بقي له قومُه، وهذا أحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ.

ومثال شبه النفي ـ والمرادُ به النهيُ ـ كقولك: «لا تَزَلْ قائماً» ومنه قوله:

٦١ ـ صَاحِ شَمِّرْ وَلاَ تَزَلْ ذَاكِرَ آلْمَوْ تِ؛ فَنِسْيَانُه ضَلاَلٌ مُبِينٌ

والدعاءُ، كقولك: «لا يزال الله مُحْسِناً إِلَيْكَ»، وقول الشاعر:

٦٢ ـ ألا يَا أسْلَمِي يَا دَارَمَيّ، عَلَى الْبِلَى، وَلاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ

= وقول عمر ابن أبي ربيعة المخزومي:

تَاللَّهِ أنْسَى حُبَّهَا حَيَاتَنَا أوْ أُقْبَرَا

وقول نصيب من مرثية له في أبي بكر بن عبد العزيز بن مروان:

تَاللَّهِ أنْسَى مُصِيبَتِي أبَداً مَا أسْمَعَتْنِي حَنِينَهَا الإبِلُ

الثالث: أن يكون ذلك في القسم كما في الآية الكريمة من سورة يوسف، وبيت امرىء القيس، وبيت عبد الله بن قيس الرقيات، وبيت عمر، وبيت نصيب، وشذ الحذف بدون القسم كما في بيت خداش، وبيت خليفة بن براز.

٦١ ـ البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها:

المعنى: يا صاحبي اجتهد، واستعد للموت، ولا تنس ذكره؛ فإن نسيانه ضلال ظاهر.

الإعراب: «صاح» منادى حذفت منه ياء النداء، وهو مرخم ترخيماً غير قياسي؛ لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم «شمر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ولا» الواو عاطفة، لا: ناهية «تزل» فعل مضارع ناقص مجزوم بحرف النهي، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «ذاكر» خبر تزل، وذاكر مضاف، و «الموت» مضاف إليه «فنسيانه» الفاء حرف دال على التعليل، نسيان: مبتدأ، ونسيان مضاف والهاء العائدة إلى الموت مضاف إليه «ضلال» خبر المبتدأ «مبين» نعت لضلال.

الشاهد فيه: قوله «ولا تزل ذاكر الموت» حيث أجرى فيه مضارع «زال» مجرى «كان» في العمل؛ لكونها مسبوقة بحرف النهي، والنهي شبيه بالنفي.

٦٢ ـ البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة يقوله في صاحبته مية.

اللغة: «البلى» من بلى الثوب يبلى ـ على وزن رضي يرضى ـ أي: خلق ورث «منهلاً» منسكباً منصباً «جرعائك» الجرعاء: رملة مستوية لا تنبت شيئاً «القطر» المطر.

المعنى: يدعو لدار حبيبته بأن تدوم لها السلامة على مر الزمان من طوارق الحدثان وأن يدوم نزول الأمطار بساحتها، وكنى بنزول الأمطار عن الخصب والنماء بما يستتبع من رفاهية أهلها، وإقامتهم في ربوعها، وعدم المهاجرة منها لانتجاع الغيث والكلأ.

الإعراب: «ألا» أداة استفتاح وتنبيه «يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، والتقدير «يادرامية»=

وهذا [هو] الذي أشار إليه المصنفُ بقوله: «وَهٰذِي الأربعة ـ إلى آخر البيت».

القسم الثاني: ما يُشْتَرَط في عمله أن يسبقه «ما» المَصْدَرِية الظرفية، وهو «دام» كقولك: «أعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا» أي: أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مصيباً درهماً؛ ومنه قوله تعالى: ﴿**وَأَوْصَانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا**﴾ أي: مُدَّةَ دوامي حيًا.

ومعنى ظَلَّ: اتِّصَافُ المخبَرِ عنه بالخبر نهاراً، ومعنى بات: اتِّصَافُه به ليلاً، وأضحى: اتصافُه به في الضّحى، وأصبح: اتّصَافُهُ به في الصباح، وأمسى: اتِّصَافه

=«اسلمي» فعل أمر مقصود منه الدعاء، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل «يا دار» يا: حرف نداء، ودار: منادى منصوب بالفتحة الظاهرة، ودار مضاف، و «مي» مضاف إليه «على البلى» جار ومجرور متعلق باسلمي «ولا» الواو حرف عطف، لا: حرف دعاء «زال» فعل ماض ناقص «منهلاً» خبر زال مقدم «بجرعائك» الجار والمجرور متعلق بقوله «منهلاً» وجرعاء مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه «القطر» اسم زال مؤخر.

الشاهد فيه: للنحاة في هذا البيت شاهدان، الأول: في قوله «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً، ولكن التقدير على دخول «يا» على المنادى المقدر، ولا يحسن في مثل هذا البيت أن تجعل «يا» حرف تنبيه؛ لأن «ألا» السابقة عليها حرف تنبيه، ومن قواعدهم المقررة أنه لا يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد، ومثل هذا البيت في ما ذكرنا قول الشماخ.

يَقُولُونَ لي: يَا احْلِفْ، وَلَسْتُ بِحَالِفٍ ... أُخَادِعُهُمْ عَنْهَا لِكَيْمَا أَنَالُهَا

فقد أراد: يقولون يا هذا احلف، ومثله قول الأخطل:

ألا يا اسْلَمِي يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِي بَكْرٍ ... وَلاَ زَالَ حَيَّانَا عِدىً آخِرَ الدهْرِ

أراد: ألا يا هند اسلمي يا هند بني بكر، ومثله قول الآخر:

ألا يَا اسْلَمي ذَاتَ الدَّمَالِيجِ وَالْعِقْدِ ... وَذَاتَ الثَّنَايَا الغُرِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

أراد: ألا يا ذات الدماليج اسلمي ذات الدماليج ـ إلخ، ومثل الأمر الدعاء كما في قول الفرزدق:

يَا أَرْغَمَ الله أَنفاً أَنتَ حَامِلُهُ ... يَا ذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ

يريد: يا هذا أرغم الله أنفاً ـ إلخ، ومثله قول الآخر:

يَا لَعْنَةُ اللّهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... والصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

فيمن رواه برفع «لعنة الله». . .

والشاهد الثاني: في قوله «ولا زال إلخ» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصب الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبه النفي.

به في المساء، ومعنى صار: التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى [صفة] أخرى، ومعنى ليس: النفيُ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: «ليس زيد قائماً» أي: الآنَ وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِه، نحو: «ليس زيد قائماً غداً» ومعنى ما زال وأخواتها: مُلاَزَمَةُ الخَبِرِ المخبَر عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو: «ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عمرو أزرَقَ العينين» ومعنى دام: بقي واسْتَمَرَّ.

وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلاَ   إنْ كَانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلا[(١)]

هذه الأفعال على قسمين: أحدهما: ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا ليس ودام.

والثاني: ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليس ودام. فَنَبَّه المصنفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضي منه عملَ الماضي، وذلك هو المضارعُ، نحو: «يكون زيد قائماً» قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ والأمْرُ، نحو: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ﴾ وقال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيداً﴾، واسمُ الفاعل، نحو: «زَيْدٌ كَائِنٌ أخَاكَ» وقال الشاعر:

٦٣ ـ وَمَا كلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِناً   أَخَاكَ، إذَا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

---

٦٣ ـ البيت من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين.

اللغة: «يبدي» يظهر «البشاشة» طلاقة الوجه «تلفه» تجده «منجداً» مساعداً.

المعنى: ليس كل أحد يلقاك بوجه ضاحك أخاك الذي تركن إليه، وتعتمد في حاجتك =

---

(١) **وغير**: مبتدأ

ماض: مضاف إليه.

مثله: بالنصب حال من فاعل، عملاً مقدم على عامله لأنه فعل متصرف، وصح ذلك لأنَّ إضافة مثل، لا تفيد التعريف، وهو على تقدير مضاف. وقال المكودي: مثله نعت لمصدر محذوف وهو أيضاً على حذف مضاف بين مثل والهاء، والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله. وجملة.

قد عملا: خبر غير، والألف فيه للإطلاق، والتقدير على الأول: وغير ماض قد عمل حال كونه مماثلاً عمل الماضي.

إن: حرف شرط.

كان: فعل الشرط.

غير: اسم كان.

الماض: بحذف الياء، والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه.

منه: متعلق باستعمل.

استعملا: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى غير الماضي، وهو ومرفوعه في موضع نصب خبر لكان، وجواب الشرط محذوف.

والمَصْدَر كذلك، واختلف الناسُ في «كان» الناقصة: هل لها مَصْدَرٌ أم لا؟ والصحيحُ أن لها مصدراً، ومنه قوله:

٦٤ ـ بِبَذْلٍ وَحِلْم سَادَ في قَوْمِهِ الْفَتَى ... وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

= عليه، ولكن أخوك هو الذي تجده عوناً لك عند الحاجة.

الإعراب: «ما» نافية تعمل عمل ليس «كل» اسمها، وكل مضاف، و «من» اسم موصول مضاف إليه «يبدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «من» والجملة لا محل لها صلة الموصول «البشاشة» مفعول به ليبدي «كائناً» خبر ما النافية، وهو اسم فاعل متصرف من كان الناقصة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل «أخاك» أخا: خبر كائن منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «لم» حرف نفي وجزم «تلفه» تلف: فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول أول لتلفي «لك» جار ومجرور متعلق بقوله منجداً الآتي «منجداً» مفعول ثان لتلفي، وقال العيني: هو حال وذلك مبني على أن «ظن» وأخواتها تنصب مفعولاً واحداً، وهو رأي ضعيف لبعض النحاة.

الشاهد فيه: قوله «كائناً أخاك» فإن «كائناً» اسم فاعل من كان الناقصة وقد عمل عملها، فرفع اسماً ونصب خبراً: أما الاسم فهو ضمير مستتر فيه، وأما الخبر فهو قوله «أخاك» على ما بيناه في إعراب البيت.

٦٤ ـ وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التي لم ينسبوها إلى قائل معين.

اللغة: «بذل» عطاء «ساد» من السيادة، وهي الرفعة وعظم الشأن.

المعنى: إن الرجل يسود في قومه وينبه ذكره في عشيرته ببذل المال الحلم، وهو يسير عليك إن أردت أن تكون ذلك الرجل.

الإعراب: «ببذل» جار ومجرور متعلق بساد، و «حلم» معطوف على بذل «ساد» فعل ماض «في قومه» الجار والمجرور متعلق أيضاً بساد، وقوم مضاف والضمير مضاف إليه «الفتى» فاعل ساد «وكونك» كون: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة؛ فمن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر، وهو قوله «يسير» الآتي، ومن حيث كونه مصدر كان الناقصة يحتاج إلى اسم وخبر؛ فأما اسمه فالكاف المتصلة به؛ فلهذه الكاف محلان أحدهما جر بالإضافة، والثاني رفع على أنها الاسم، وأما خبرها فقوله «إياه» وقوله «عليك» جار ومجرور متعلق بيسير، وقوله «يسير» هو خبر المبتدأ، على ما تقدم ذكره.

الشاهد فيه: قوله «وكونك إياه» حيث استعمل مصدر كان الناقصة وأجراه مجراها في رفع الاسم ونصب الخبر، وقد بينت لك اسمه وخبره في إعراب البيت.

فهذا الشاهد يدل على شيئين: أولهما أن «كان» الناقصة قد جاء لها مصدر في كلام العرب، فهو رد على من قال لا مصدر لها. وثانيهما أن غير الماضي من هذه الأفعال ـ سواء أكان اسماً، أم كان فعلاً غير ماض ـ يعمل العمل الذي يعمله الفعل الماضي، وهو رفع الاسم ونصب الخبر.

وما لا يتصرف منها ـ وهو دام، وليس ـ وما كان النفيُ أو شِبْهُه شرطاً فيه ـ وهو زال وأخواتها ـ لا يُسْتَعْمَلُ منه أمْرٌ ولا مصدر.

وفي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ أَجِزْ، وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ[1]

مُرَاده أن أخبار الأفعال ـ إن لم يجب تقديمُهَا على الاسم، ولا تأخيرُهَا عنه ـ يجوز تَوَسّطُهَا بين الفعل والاسم؛ فمثالُ وجوبِ تقديمها على الاَسم قولُكَ: «كَانَ في الدَّار صاحِبُهَا»، فلا يجوز ههنا تقديمُ الاسم على الخبر، لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة، ومثالُ وجوبِ تأخير الخبر عن الاسم قولُك: «كان أخِي رَفِيقي» فلا يجوز تقديم رفيقي ـ على أنه خبر ـ لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب، ومثالُ ما توسّط فيه الخبرُ قولُك: «كان قائماً زيدٌ» قال الله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ وكذلك سائر أفعال هذا الباب ـ من المتصرف، وغيره ـ يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المَذْكور، ونَقَلَ صاحبُ «الإرشاد» خلافاً في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها، والصوابُ جوازُهُ، قال الشاعر:

٦٥ ـ سَلِي ـ إنْ جَهِلْتِ ـ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهُولُ

---

٦٥ ـ البيت من قصيدة للسموأل بن عادياء الغساني، المضروب به المثل في الوفاء ومطلع قصيدته التي منها بيت الشاهد قوله:

إذَا المَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللؤْمِ عِرضُهُ فَكُلُّ رداء يَرْتَدِيهِ جَمِيلُ

وَإنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضَيمَهَا فَلَيْسَ إلَى حُسْنِ الثَّنَاءِ سَبِيلُ

اللغة: «يدنس» ـ بفتح الدال المهملة والنون ـ هو الوسخ والقذر، والأصل فيه أن يكون في الأمور الحسية، والمراد ههنا الدنس المعنوي «اللؤم» اسم جامع للخصال الدنيئة ومقابح الصفات «رداء» هو في هذا الموضع مستعار للخصلة من الخصال: أي إذا نظف عرض المرء فلم يتصف =

---

(١) **وفي جميعها**: متعلق بتوسط مع أن معموله المصدر لا يتقدم عليه إلاّ أن يقال بالاتساع في الظروف والمجرورات، والأسلم أن يتعلق بأجز.
توسط: بضم السين المشددة، مفعول مقدم بأجز.
الخبر: مضاف إليه.
أجز: بفتح الهمزة أمر من أجاز، والتقدير: وأجز توسط الخبر في جميعها.
وكل: مبتدأ والتنوين فيه عوض عن المضاف إليه.
سبقه: مفعول مقدم لحظر، وهو مصدر مضاف إلى فاعله العائد إلى الخبر.
دام: مفعوله.
حظر: بالظاء المشالة، بمعنى منع، وفاعله مستتر فيه، يعود إلى كل، والجملة خبر كل، والتقدير: وكل النحاة والعرب منع أن يسبق الخبر دام.

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها؛ فلا تقول: «لا أصاحبك ما دام قائماً زيد» والصوابُ جَوَازُهُ، قال الشاعر:

٦٦ ـ لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ وَالْهَرَمِ

= بصفة من الصفات الدنيئة فإن له بعد ذلك أن يتصف بما يشاء، يريد أن له أن يختار من المكارم وخصال البر الخصلة التي يرغبها «ضيمها» الضيم: الظلم.

المعنى: يقول لمن يخاطبها: سلي الناس عنا وعمن تقارنينهم بنا ـ إن لم تكوني عالمة بحالنا، مدركة للفرق العظيم الذي بيننا وبينهم ـ لكي يتضح لك الحال، فإن العالم بحقيقة الأمر ليس كمن جهلها.

الإعراب: «سلي» فعل أمر، وياء المخاطبة فاعلة «إن» شرطية «جهلت» فعل ماض فعل الشرط، وتاء المخاطبة فاعل، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «عنا» جار ومجرور متعلق بقوله سلي «وعنهم» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور قبله «فليس» الفاء حرف دال على التعليل، وليس: فعل ماض ناقص «سواء» خبر ليس مقدم «عالم» اسم ليس مؤخر «وجهول» معطوف على عالم.

الشاهد فيه: قوله «فليس سواء عالم وجهول» حيث قدم خبر ليس وهو «سواء» على اسمها وهو «عالم» وذلك جائز سائغ في الشعر وغيره، خلافاً لمن نقل المنع عنه صاحب الإرشاد.

٦٦ ـ البيت من الشواهد التي لم يعين أحد ممن اطلعنا على كلامه قائلها.

اللغة: «طيب» المراد به اللذة وما ترتاح إليه النفس وتهفو نحوه «منغصة» اسم مفعول من التنغيص وهو التكدير «بادكار» تذكر، وأصله «اذتكار» فقلبت تاء الافتعال دالاً، ثم قلبت الذال دالاً، ثم أدغمت الدال في الدال، ويجوز فيه «اذكار» بالذال المعجمة، على أن تقلب المهملة معجمة بعكس الأول ثم تدغم، ويجوز فيه بقاء كل من المعجمة والمهملة على حاله فتقول «اذدكار» وبالوجه الأول ورد قوله تعالى: ﴿**فهل من مدكر**﴾ أصله مذتكر فقلبت التاء دالاً ثم أدغمتا على ما ذكرناه أولا.

المعنى: لا يرتاح الإنسان إلى الحياة ولا يستطيب العيش ما دام يتذكر الأيام التي تأتي عليه بأوجاعها وآلامها، وما دام لا ينسى أنه مقبل لا محالة على الشيخوخة والموت ومفارقة أحبابه وملاذه.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «طيب» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «للعيش» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، أو متعلق بطيب، وخبر لا حينئذ محذوف «ما» مصدرية ظرفية «دامت» دام: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «منغصة» خبر دام مقدم على اسمها «لذاته» لذات: اسم دام مؤخر، ولذات مضاف والهاء العائدة إلى العيش مضاف إليه «بادكار» جار ومجرور متعلق بقوله منغصة، وادكار مضاف، و «الموت» مضاف إليه «والهرم» معطوف بالواو على الموت.

الشاهد فيه: قوله «ما دامت منغصة لذاته» حيث قدم خبر دام وهو قوله «منغصة» على اسمها وهو قوله «لذاته». =

وأشار بقوله: «وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ» إلى أن كلَّ العرب ـ أو كلَّ النحاة ـ مَنَعَ سَبْق خَبر «دام» عليها، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصلة بها، نحو «لا أصحبك قائماً ما دام زيد» فمسلّم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام وَحْدَهَا، نحو «لا أصحبك ما قائماً دام زيد» ـ وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ في شَرْحِهِ ـ ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خَبَرِ دام على دَامَ وحدها؛ فتقول: «لاَ أَصْحَبُكَ مَا قَائماً دَامَ زَيْدٌ» كما تقول: «لاَ أصحبك ما زيداً كَلّمْتَ».

كَـذَاكَ سَـبْـقُ خَـبَـرِ مَـا الـنَّـافِـيَـهْ فَـجِـيءْ بِـهَـا مَـتْـلُـوَّةً، لاَ تَـالِـيَـهْ(١)

= هذا توجيه كلام الشارح العلامة كغيره من النحاة، رداً على ابن معط. وفيه خلل من جهة أنه ترتب عليه الفصل بين «منغصة» ومتعلقه وهو قوله «بادكار» بأجنبي عنهما وهو «لذاته».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن يكون اسم «دام» ضميراً مستتراً، وقوله «منغصة» خبرها، وقوله «لذاته» نائب فاعل لقوله «منغصة»؛ لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول، وعلى هذا يخلو البيت من الشاهد؛ فلا يكون رداً على ابن معط ومن يرى رأيه.

ومن الشواهد التي يستدل بها للرد على ابن معط قول الشاعر:

مَـا دَامَ حَـافِـظَ سِـرِّي مَـنْ وَثِـقْـتُ بِـهِ فَـهْـوَ الَّـذِي لَـسْـتُ عَـنْـهُ رَاغِـبـاً أَبَـدَا

فإن قوله «حافظ سري» خبر دام، وقوله «من وثقت به» اسمها، وقد تقدم الخبر على الاسم، ولا يرد عليه الاعتراض الذي ورد على البيت الشاهد، ولكنه يحتمل التأويل، إذ يجوز أن يكون اسم دام ضميراً مستتراً يعود إلى «من وثقت به» ويكون خبرها هو «حافظ سري»، ويكون قوله «من وثقت به» فاعلاً بحافظ؛ لأنه اسم فاعل.

فإن قلت: فقد عاد الضمير على متأخر.

قلت: هو كذلك، ولكنه مغتفر هنا؛ لأن الكلام على هذا يصير من باب الاشتغال لتقدم عاملين ـ وهما: دام، وحافظ سري ـ وتأخر معمول واحد ـ وهو «من وثقت به» ـ فلما أعمل العامل الثاني أضمر في الأول المرفوع، وهو جائز عند البصريين كما ستعرفه في باب الاشتغال إن شاء الله.

---

(١) **كذاك**: خبر مقدم.
سبق: مبتدأ مؤخر.
خبر: بالتنوين مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.
ما: مفعول بسبق.
النافية: نعت لما، والتقدير: سبق الخبر **ما** النافية كذاك أي مثل سبقه دام في المنع.
فجيء: أمر من جاء.
بها: متعلقة بجيء.
=

يعني أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ على ما النافية، ويدخل تحت هذا قسمان؛ أحدهما: ما كان النفي شَرْطاً في عمله، نحو «ما زال» وأخواتها؛ فلا تقول: «قَائماً مَا زَالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كَيْسَانَ والنحاس، والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو «مَا كَانَ زَيْدٌ قَائماً» فلا تقول: «قائماً ما كان زيد»، وأجازه بعضُهم.

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديم؛ فتقول: «قَائماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرو» ومنعهما بعضهم.

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديم الخَبَرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفي بما، نحو «مَا قَائماً زَالَ زَيْدٌ» و «ما قائماً كان زيد» ومنعه بعضهم.

وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطُفِي، وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي[(١)]
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي فَتِيءَ لَيْسَ زَالَ دَائِماً قُفِي[(٢)]

= متلوة: حال من الهاء في بها العائدة على ما.
لا تالية: معطوفة على متلوة، لا صفة لما قبلها، لأن لا إذا دخلت على مفرد، وهو صفة لسابق وجب تكرارها كقوله تعالى: ﴿إنها بقرة لا فارض ولا بكر﴾.

(١) ومنع: مبتدأ.
سبق: مضاف إليه.
خبر: بالتنوين مجرور بإضافة سبق إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.
ليس: مفعول بسبق.
اصطفي: مبني للمجهول، ونائبه فاعل مستتر فيه يعود إلى منع وهو ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ.
وذو: مبتدأ.
تمام: مضاف إليه.
ما: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ، ويجوز العكس وهو أولى.
برفع: بمعنى مرفوع، أو بذي رفع، أو بعمل رفع متعلق بيكتفي، وجملة.
يكتفي: صلة ما، والتقدير: والذي يكتفي بمرفوع ذو تمام.

(٢) وما: موصول اسمي في محل رفع على الابتدائية.
سواه: في موضع الصلة لما، والمضاف إليه يعود إلى ذو تمام.
ناقص: خبر المبتدأ.
والنقص: مبتدأ.
في فتيء: قال المكودي: متعلق بقفي، أو بالنقص والأول أولى، لأن عمل المصدر المحلي بأل ضعيف.
ليس زال: معطوفان على فتيء، بإسقاط حرف العطف.
دائماً: حال من مرفوع قُفي المستتر فيه العائد إلى النقص.
قفي: بمعنى تبع، مبني للمجهول، ومرفوعه مستتر فيه، والجملة خبر النقص، والتقدير: والنقص قفي دائماً في فتيء وليس وزال.

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها؛ فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ـ ومنهم المصنفُ ـ إلى المنع، وذهب أبو علي [الفارسيُّ] وابن بَرْهَانَ إلى الجواز؛ فتقول: «قائماً ليس زَيْدٌ» واختلف النقل عن سيبويه؛ فنسبَ قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تَقَدُّمُ خَبَرِهَا عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمولِ خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾ وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديم خبرها عليها، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمولُ الْخَبَر الذي هو «مصروفاً» وقد تقدم على «ليس» قال: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العامِلُ.

وقوله: «وذو تمام ـ إلى آخره» معناه أن هذه الأفعال انقسمت إلى قسمين؛ أحدهما: ما يكون تاماً وناقصاً، والثاني مما لا يكون إلا ناقصاً، والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُسْتَعمل تامَّةً، إلا «فتىء»، و «زال» التي مضارعُها يَزَالُ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تامة، نحو «زالت الشمسُ» و «لَيْسَ» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

ومثالُ التام قولُه تعالى: ﴿وإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ أي: إن وُجد ذو عُسْرة، وقولُهُ تعالى: ﴿خَالِدِينَ فيها مَا دَامَتِ السَّمٰوَاتُ وَالأَرْضُ﴾ وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾.

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ   إلا إذَا ظَرْفاً أتَى أوْ حَرْفَ جَرّ[١]

---

(١) ولا: نافية.
يلي: فعل مضارع منفي بلا.
العامل: مفعول مقدم على الفاعل
معمول: فاعل يلي مؤخر.
الخبر: مضاف إليه.
إلاّ: حرف استثناء.
إذا: ظرف مضمن معنى الشرط.
ظرفاً: حال من فاعل أتى.
أتى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى معمول الخبر.
أو حرف جر: معطوف على ظرفاً على حذف العاطف والمعطوف وجواب إذا محذوف. والتقدير: ولا يلي معمول الخبر العامل، إلا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جر ومجروره فإنه يليه.

يعني أنه لا يجوز أن يلي «كان» وأخواتِها معمولُ خبرها الذي ليس بظرفٍ ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين:

أحدهما: أن يتقدم معمولُ الخَبرِ [وَحْدَه على الاسم] ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو «كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون.

الثاني: أن يتقدم المعمولُ والخبرُ على الاسم، ويتقدم المعمول على الخبر، نحو: «كان طعامَك آكِلاً زيدٌ» وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعضُ البصريين.

ويخرج من كلامه أنه إذا تقدم الخبرُ والمعمولُ على الاسم، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة؛ لأنه لم يَلِ «كان» معمولُ خبرِهَا؛ فتقول «كان آكِلاً طعامَكَ زيد» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين، نحو «كان عِنْدَكَ زَيْدٌ مقيماً، وكان فيك زَيْدٌ راغباً».

ومُضْمَرَ الشأن اسماً انوِ إنْ وَقَعْ مُوهِمُ ما استبان أنَّهُ امْتَنَعْ[1]

يعني أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهِرُه أنه وَلِيَ «كان» وأخواتِهَا معمولُ خبرها فأَوِّلْهُ على أنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله:

---

(١) **ومضمر**: مفعول مقدم بانو.
الشأن: مضاف إليه.
اسماً: حال من مضمر، ومتعلقه محذوف.
انو: فعل أمر من نوى إذا قصد.
إن: حرف شرط.
وقع: فعل الشرط في موضع جزم بأن.
موهم: بالرفع فاعل وقع، لا بالنصب على الحال، خلافاً للهواري.
ما: موصول اسمي أو حرفي، أو نكرة موصوفة.
استبان: فعل ماض.
أنه: أنَّ مصدرية للتوكيد، والهاء اسمها وجملة.
امتنع: خبرها، والجملة التي بعد أن صلتها، وأن وصلتها فاعل استبان على التأويل بالمصدر، واستبان وما بعده صلة ما، على احتمالي الموصولين معاً فلا محل لها، وعلى الثالث صفة ما محلها الجر، وجواب الشرط محذوف، وتقدير البيت: وانوِ مضمر الشأن حال كونه اسماً للعامل إن وقع موهم الذي استبان امتناعه، أو استبانة امتناعه، أو موهم شيء مستبان امتناعه فانوه.

٦٧ ـ قَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

٦٧ ـ البيت للفرزدق، من كلمة يهجو فيها جريراً وعبد القيس، وهي من النقائض بين جرير والفرزدق، وأولها قوله:

رَأَى عَبْدُ قَيْسٍ خَفْقَةً شَوَّرَتْ بِهَا يَدَاً قَابِسٍ أَلْوَى بِهَا ثُمَّ أَخْمَدَا

اللغة: «قنافذ» جمع قنفذ، وهو ـ بضمتين بينهما سكون، أو بضم القاف وسكون النون وفتح الفاء، وآخره ذال معجمة أو دال مهملة ـ حيوان يضرب به المثل في السرى؛ فيقال: هو أسرى من القنفذ، وقالوا أيضاً «أسرى من أنقذ» وأنقد: اسم للقنفذ، ولا ينصرف ولا تدخله الألف واللام، كقولهم للأسد: أسامة، وللذئب: ذؤالة، قاله الميداني (١/ ٢٣٩ الخيرية) ثم قال: «والقنفذ لا ينام الليل، يل يجول ليله أجمع» اهـ، ويقال في مثل آخر «بات فلان بليل أنقد» وفي مثل آخر «اجعلوا ليلكم ليل أنقد» وذكر مثله العسكري في جمهرة الأمثال (بهامش الميداني ٢/ ٧) «هداجون جمع هداج وهو صيغة مبالغة من الهدج أو الهدجان، والهدجان ـ بفتحات ـ ومثله الهدج ـ بفتح فسكون ـ مشية الشيخ، أو مشية فيها ارتعاش»، وباب فعله ضرب، ويروى «قنافذ دراجون» والدراج: صيغة مبالغة أيضاً من «درج الصبي والشيخ» ـ من باب دخل ـ إذا سار سيراً متقارب الخط «عطية» هو أبو جرير.

المعنى: يريد وصفهم بأنهم خونه فجار، يشبهون القنافذ حيث يسيرون بالليل طلباً للسرقة أو للدعارة والفحشاء؛ وإنما السبب في ذلك تعويد أبيهم إياهم ذلك.

الإعراب: «قنافذ» خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هم قنافذ، وأصله هم كالقنافذ؛ فحذف حرف التشبيه مبالغة «هداجون» صفة لقنافذ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد «حول» ظرف مكان متعلق بهداجون، وحول مضاف، وبيوت من «بيوتهم» مضاف إليه، وبيوت مضاف والضمير مضاف إليه «بما» الباء حرف جر، وما: يحتمل أن تكون موصولاً اسمياً، والأحسن أن تكون موصولاً حرفاً «كان» فعل ماض ناقص «إياهم» إيا مفعول مقدم على عامله، وهو عود، وستعرف ما فيه، وقوله «عطية» اسم كان «عودا» فعل ماض، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عطية، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر «كان».

وهذا الإعراب إنما هو بحسب الظاهر، وهو الذي يعرب الكوفيون البيت عليه ويستدلون به، وهو إعراب غير مرضي عند جمهرة علماء النحو من البصريين، وستعرف الإعراب المقبول عندهم عند بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «بما كان إياهم عطية عودا» حيث إن ظاهره يوهم أن الشاعر قد قدم معمول خبر كان وهو «إياهم» على اسمها وهو «عطية» مع تأخير الخبر وهو جملة «عود» عن الاسم أيضاً؛ فلزم أن يقع معمول الخبر بعد الفعل ويليه، هذا هو ظاهر البيت، والقول بجواز هذا لظاهر هو مذهب الكوفيين، وهم يعربون البيت على الوجه غير المرضي الذي ذكرناه في الأعراب، والبصريون يأبون ذلك ويمنعون أن يكون «عطية» اسم كان، ولهم في البيت ثلاثة توجيهات: =

فهذا ظاهِرُهُ أنه مثل «كان طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً» ويتخرَّج على أن في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن [وهو اسمُ كان].

ومما ظاهِرُهُ أنه مثل «كان طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ» قولُه:

٦٨ ـ فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالي مُعَرَّسِهِمْ ... وَلَيْسَ كلَّ النَّوَى تُلْقِي المَسَاكِينُ

= أحدها: وهو الذي ذكره الشارح العلامة تبعاً للمصنف، أن اسم كان ضمير الشأن وقوله «عطية» مبتدأ، وجملة «عودا» في محل رفع خبر المبتدأ، وإياهم: مفعول به لعود، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان؛ فلم يتقدم معمول الخبر على الاسم لأن اسم كان مضمر يلي العامل.

والتوجيه الثاني: أن «كان» في البيت زائدة، و «عطية عود» مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «ما»، أي بالذي عطية عودهموه.

الثالث: أن اسم «كان» ضمير مستتر يعود على «ما» الموصولة، وجملة عطية عود من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، وجملة كان ومعمولها لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

والعائد ـ على هذا التوجيه والذي قبله ـ محذوف تقديره هنا: بما كان عطية عودهموه ومنهم من يقول: هذا البيت من الضرورات التي تباح للشاعر، ولا يجوز لأحد من المتكلمين أن يقيس في كلامه عليها.

قال المحققون من العلماء: والقول بالضرورة متعين في قول الشاعر، ولم نقف على اسمه:

بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْخَالِ سَالِبَةً ... فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

فذات الخال: اسم بات، وسالبة: خبره، وفيه ضمير مستتر هو فاعله يعود على ذاتَ الخال، وفؤادي: **مفعول** به مقدم على عامله الذي هو قوله سالبة، وزعموا أنه لا يمكن في هذا البيت أن يجري على إحدى التوجيهات السابقة، ومثله قول الآخر:

لَئِنْ كَانَ سَلْمَى الشَّيْبُ بِالصَّدِّ مُغْرِياً ... لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحَلُّمُ

الشيب: اسم كان، ومغرياً خبره، وفيه ضمير مستتر يعود على الشيب هو فاعله وسلمى مفعول به لمغرياً تقدم على اسم كان، ولا تتأتى فيه التوجيهات السابقة.

ومن العلماء من خرج هذين البيتين تخريجاً عجيباً، فزعم أن «فؤادي» منادى بحرف نداء محذوف، وكذلك «سلمى» وكأن الشاعر قد قال: باتت يا فؤادي ذات الخال سالبة إياك، ولئن كان يا سلمى الشيب مغرياً بالصد، وجملة النداء في البيتين لا محل لها معترضة بين العامل ومعموليه.

٦٨ ـ البيت لحميد الأرقط، وكان بخيلاً، فنزل به أضياف، فقدم لهم تمراً، والبيت من شواهد كتاب سيبويه (ج١ ص ٣٥) وقبله قوله:

بَاتُوا وَجُلَّتُنَا الصَّهْبَاءُ بَيْنَهُمُ ... كَأَنَّ أَظْفَارَهُمْ فِيهَا السَّكَاكِينُ =

ـ إذا قرىء بالتاء المثناة من فَوْقُ ـ فَيُخَرّج البيتان على إضمار الشأن:

= **اللغة**: «جلتنا» بضم الجيم وتشديد اللام مفتوحة ـ وعاء يتخذ من الخوص يوضع فيه التمر يكنز فيه، وجمعه جلل ـ بوزن غرفة وغرف ـ ويجمع أيضاً على جلال، وهي عربية معروفة «الصهباء» يريد أن لونها الصهبة، قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه: الجلة قفة التمر تتخذ من سعف النخل وليفه؛ فلذلك وصفها بالصهبة، اهـ «فأصبحوا» دخلوا في الصباح «معرسهم» اسم مكان من «عرس بالمكان» ـ بتشديد الراء مفتوحة ـ أي نزل به ليلاً.

المعنى: يصف أضيافاً نزلوا به فقراهم تمراً؛ يقول: لما أصبحوا ظهر على مكان نزولهم نوى التمر كومة مرتفعة، مع أنهم لم يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها؛ بل كانوا يلقون النوى ويبلعون بعضاً، إشارة إلى كثرة ما قدم لهم منه، وكثرة ما أكلوا، ووصفهم بالشره.

الإعراب: «فأصبحوا» فعل وفاعل «و» حالية «النوى» مبتدأ «عالي» خبره، وعالي مضاف ومعرس من «معرسهم» مضاف إليه، ومعرس مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من الواو في أصبحوا «ليس» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «كل» مفعول به مقدم لقوله «تلقى» وكل مضاف، و «النوى» مضاف إليه «تلقي» فعل مضارع «المساكين» فاعل تلقي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، وهذا الإعراب جار على الذي اختاره العلماء كما ستعرف.

الشاهد فيه: قوله «وليس كل النوى تلقي المساكين» ولكي يتضح أمر الاستشهاد بهذا البيت تمام الاتضاح نبين لك أولاً أنه يروى برفع كل وبنصبه، ويروى «يلقي المساكين» بياء المضارعة كما يروى «تلقي المساكين» بالتاء، فهذه أربع روايات.

أما رواية رفع «كل» ـ سواء أكانت «وليس كل النوى يلقي المساكين» أم كانت «وليس كل النوى تلقي المساكين» ـ فليس فعل ماض ناقص، وكل: اسم ليس، وكل مضاف، والنوى: مضاف إليه، ويلقي أو تلقي: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، ولا شاهد في هذا البيت على هاتين الروايتين لما نحن فيه، وليس فيه إيهام لأمر غير جائز، غير أن الكلام يحتاج إلى تقدير ضمير يربط جملة خبر ليس باسمها، وأصل الكلام: وليس كل النوى يلقيه المساكين، أو تلقيه المساكين.

فإن قلت: كيف جاز أن يروى «تلقيه المساكين» بتأنيث الفعل مع أن فاعله مذكر، إذ المساكين جمع مسكين.

فالجواب عن ذلك: أن المساكين جمع تكسير، وجمع التكسير يجوز في فعله التذكير والتأنيث بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم، سواء أكان مفرد جمع التكسير مذكراً أم كان مفرده مؤنثاً، ومن ورود فعله مؤنثاً ـ مع أن مفرده مذكر ـ قول الله تعالى: ﴿**قالت الأعراب آمناً، قل لم تؤمنوا، ولكن قولوا أسلمنا**﴾ فإن مفرد الأعراب أعرابي.

وأما رواية نصب كل والفعل «يلقي» بياء المضارعة، فليس: فعل ماض ناقص، واسمها=

والتقدير في الأول «بما كان هو» أي: الشأنُ؛ فضمير الشأن اسم كان،

=ضمير شأن محذوف، وكل مفعول مقدم ليلقي، وكل مضاف والنوى: مضاف إليه، ويلقي: فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، ولا يجوز في البيت على هذه الرواية غير هذا الوجه من الإعراب، نعني أنه لا يجوز أن يكون قوله المساكين اسم ليس مؤخراً، ويلقي فعلاً مضارعاً فاعله ضمير مستتر يعود إلى المساكين، وجملة يلقي وفاعله في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمها.

فإن قلت: فلم لا يجوز أن يكون المضارع مسنداً إلى ضمير مستتر يعود إلى المساكين إذا روي البيت «وليس كل النوى يلقي المساكين» بنصب كل؟

فالجواب أن ننبهك إلى أن الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى جمع التكسير لا يجوز أن يكون كفعل الواحد المذكر، فأنت لا تقول: الأعراب قال، المساكين يلقي، وإنما يجوز فيه حينئذ أن يكون ضمير الجماعة: فتقول: الأعراب قالوا؛ وتقول المساكين يلقون، ويجوز فيه أن يكون مثل فعل الواحد المؤنث، فتقول: الأعراب قالت: أو تقول: المساكين ألقت أو تلقي، وكذا إذا تقدم الفعل وأسند إلى ضمير جمع التكسير المؤخر عنه يجب أن تقول: يلقون المساكين، أو تقول: تلقون المساكين، أو يقول تلقي المساكين، فلما لم يقل شيئاً من ذلك علمنا أنه أسنده إلى الاسم الظاهر بعده.

وأما رواية نصب «كل» والفعل «تلقي» بالتاء الفوقية فالكوفيون يعربونها هكذا ـ كل: مفعول مقدم لتلقي، وكل مضاف والنوى: مضاف إليه، وتلقى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المساكين، والجملة من الفعل وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس تقدم على اسمه، والمساكين: اسم ليس تأخر عن خبره، ويستدل الكوفيون بهذا البيت ـ على هذا الإعراب ـ على أنه يجوز أن يقع بعد ليس وأخواتها معمول خبرها إذا كان خبرها مقدماً على اسمها، كما في البيت.

والبصريون يقولون: إن هذا الإعراب غير لازم في هذا البيت، وعلى هذا لا يكون البيت دليلاً على ما زعمتم، والإعراب الذي نراه هو أن يكون ليس فعلاً ناقصاً، واسمه ضمير شأن محذوف، وكل؛ مفعول مقدم لتلقي، والنوى: مضاف إليه، وتلقى فعل مضارع، والمساكين: فاعله، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر ليس، والتقدير: وليس (هو: أي الحال والشأن) كل النوى تلقي المساكين؛ فلم يقع بعد ليس معمول خبرها عند التحقيق، بل الواقع بعدها هو اسمها المحذوف وموضعه بعدها.

إذا علمت هذا فاعلم أن ابن الناظم قد استشهد بهذا البيت لمذهب الكوفيين على الوجه الذي ذكرناه عنهم من الإعراب؛ فأنكر العيني عليه ذلك، وقال: وهذا وهم منه؛ لأنه لو كان المساكين اسم ليس لقال «يلقون المساكين» كما تقول: قاموا الزيدون، على أن الجملة من الفعل وفاعله خبر مقدم، والاسم بعدها مبتدأ مؤخر، والبيت لم يرو إلا «يلقي=

وعطية: مبتدأ، وعَوَّد: خبره، وإياهم: مفعول عَوَّد، والجملة من المبتدأ وخبرِهِ خبر كان؛ فلم يَفْصِلْ بين «كان» واسمها معمولُ الخبر؛ لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول.

والتقدير في البيت الثاني «وليس هو» أي: الشأن؛ فضمير الشأن اسم ليس، وكلَّ [النوى] منصوبٌ بتُلْقِي، وتلقي المساكين: فعل وفاعل [والمجموع] خبر ليس، هذا بعض ما قيل في البيتين.

=المساكين» بالياء التحتية. واسم ليس في هذا البيت ضمير الشأن عند الكوفيين والبصريين، اهـ كلامه بحروفه.

والعبد الضعيف ـ غفر الله ولوالديه ـ يرى أن في كلام العيني هذا تحاملاً على ابن الناظم لا يقره الإنصاف، وأن فيه خللاً من عدة وجوه.

الأول: أن قوله «والبيت لم يرو إلا يلقي المساكين بالياء التحتية» غير صحيح؛ فقد علمت أنه يروى بالياء التحتية والتاء الفوقية، وهذه عبارة الشارح العلامة تنادي بأنه قد روي بالتاء، وأن الاستشهاد بالبيت لمذهب الكوفيين إنما يتجه على رواية التاء، فكان عليه أن يمسك عن تخطئته في الرواية، لأن الرواية ترجع إلى الحفظ لا إلى العقل، ولا شك أنه اطلع على كلام شارحنا لأنه شرح شواهده.

الثاني: في قوله «ولو كان المساكين اسم ليس لقال يلقون المساكين» ليس بصواب، إذ لا يلزم على كون المساكين اسم ليس أن يقول الشاعر: يلقون المساكين، بل يجوز له أن يقول ذلك، وأن يقول: تلقي المساكين، كما بينا لك، وقد قال العبارة الثانية على رواية الجماعة من أثبات العلماء.

الثالث: أن تنظيره بقوله «كما تقول قاموا الزيدون، على أن الجملة خبر مقدم والاسم بعدها مبتدأ مؤخر» ليس تنظيراً صحيحاً، لأن الاسم في الكلام الذي نظر به جمع مذكر سالم، ومذهب البصريين أنه لا يجوز في فعله إلا التذكير، فلم يتم له التنظير، والله يغفر لنا وله!.

ومن مجموع ما قدمنا ذكره من الكلام على هذا البيت تتبين لك خمسة أمور:

الأول: أن ثلاث روايات لا يجوز على كل رواية منها في البيت إلا وجه واحد من وجوه الإعراب.

الثاني: أنه لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من هذه الروايات الثلاث.

الثالث: أن استشهاد الكوفيين بالبيت على ما ذهبوا إليه لا يجوز إلا على الرواية الرابعة، وهي «وليس كل النوى تلقي المساكين».

الرابع: أن البيت يحتمل على الرواية الرابعة وجهاً من الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون.

الخامس: أن استدلال الكوفيين بالبيت لم يتم؛ لأن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، وأنت خبير أن الاستدلال والاستشهاد غير التمثيل.

وَقَـدْ تُـزَادُ كَـانَ فـي حَـشْـوٍ: كَـمَـا   كَـانَ أَصَـحَّ عِـلْـمَ مَـنْ تَـقَـدَّمَـا[(١)]

كان على ثلاثة أقسام؛ أحدها: الناقصةُ، والثاني: التامةُ، وقد تقدم ذكرهما والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت، وقد ذكر ابنُ عصفورٍ أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين: كالمبتدأ وخبره، نحو «زَيْدٌ كَانَ قائمٌ» والفعل ومرفوعِه؛ نحو «لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ» وَالصلةِ وَالموصولِ، نحو «جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمْتُهُ» وَالصفةِ وَالموصوفِ، «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَان قَائم» وَهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف «وقد تُزاد كان في حشو» وإنما تنقاسُ زيادتُها بين «ما» وفعل التعجب، نحو «ما كان أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا» ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً.

وقد سُمِعت زيادتُها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم[(٢)]: وَلَدَتْ فاطِمَةُ بنت الْخُرْشبِّ الأنماريةُ الكملَةَ من بني عَبْسٍ لم يُوجَدْ كان أفضَلُ منهم.

وَ [قد] سمع أيضاً زيادتها بين الصفةِ وَالموصوفِ كقوله:

٦٩ ـ فَـكَـيْـفَ إِذَا مَـرَرْتُ بِـدَارِ قَـوْمٍ   وَجِـيـرَانٍ لَـنَـا كَـانُـوا كِـرَامِ

---

٦٩ ـ البيت للفرزدق، من قصيدة له يمدح فيها هشام بن عبد الملك ـ وقيل: يمدح سليمان ابن عبد الملك ـ وقد أنشده سيبويه (ج١ ص ١٨٩) ببعض تغير.

الإعراب: «كيف» اسم استفهام أشرب معنى التعجب، وهو مبني على الفتح في محل نصب =

---

(١) **وقد**: حرف تقليل.
تزاد: فعل مضارع مبني للمجهول.
كان: نائب فاعل تزاد.
في حشو: متعلق بتزاد، أو موضع الحال من كان فيتعلق بمحذوف.
كما: الكاف جارة لقول محذوف، وما اسم تعجب في موضع رفع على الابتداء، وهي نكرة عند سيبويه، وسوغ الابتداء بها، ما فيها من معنى التعجب.
كان: فعل ماض زائد، بين ما التعجبية، وفعل التعجب للدلالة على مجرد الزمان.
أصح: فعل ماض على الأصح، وفيه ضمير مستتر يعود إلى ما مرفوع على الفاعلية.
علم: مفعول به لأصح.
من: اسم موصول في موضع جر بإضافة علم إليه، وجملة.
تقدما: صلة من، والألف للإطلاق، وجملة أصح وما بعدها في موضع رفع خبر ما التعجبية، المرفوعة المحل على الابتداء.

(٢) قائل هذا الكلام هو قيس بن غالب، في فاطمة بنت الخرشب، من بني أنمار ابن بغيض بن ريث بن غطفان، وأولادها هم: أنس الفوارس، وعمارة الوهاب، وقيس الحفاظ وربيع الكامل، وأبوهم زياد العبسي، وكان كل واحد منهم نادرة أقرانه شجاعة وبسالة ورفعة شأن.

وشَذّ زيادتُهَا بين حرف الجر ومجروره، كقوله:

٧٠ ـ سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى عَلَى كَانَ الْمُسَوَّمَةِ الْعِرَاب

= حال من فاعل هو ضمير مستتر في فعل محذوف، وتقدير الكلام: كيف أكون، مثلاً «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «مررت» فعلَ وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «بدار» جار ومجرور متعلق بمررت، ودار مضاف و «قوم» مضاف إليه «وجيران» معطوف على دار قوم «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجيران «كانوا» ـ زائدة ـ وستعرف ما فيه ـ «كرام» صفة لجيران مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله «وجيران لنا كانوا كرام» حيث زيدت «كانوا» بين الصفة وهي قوله «كرام» والموصوف وهو قوله «جيران».

هذا مقتضى كلام الشارح العلامة، وهو ما ذهب إليه إمام النحاة سيبويه، لكن قال ابن هشام في توضيحه: إن شرط زيادة «كان» أن تكون وحدها: فلا تزاد مع اسمها، وأنكر زيادتها في هذا البيت، وهو تابع في هذا الكلام لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد؛ فإنه منع زيادة كان في هذا البيت، على زعمه أنها إنما تزاد مفردة لا اسم لها ولا خبر، وخرج هذا البيت على أن قوله «لنا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان مقدم عليها، والواو المتصلة بها اسمها، وغاية ما في الباب أن الشاعر فصل بين الصفة وموصوفها بجملة كاملة من كان واسمها وخبرها، وقدم خبر كان على اسمها، وتقدير الكلام ـ على هذا ـ وجيران كرام كانوا لنا.

والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالرعاية؛ لأن اتصالها باسمها لا يمنع من زيادتها، ألا ترى أنهم يلغون «ظننت» متأخرة ومتوسطة، ولا يمنعهم إسنادها إلى اسمها من إلغائها، ثم المصير إلى تقديم خبر «كان» عليها والفصل بين الصفة وموصوفها عدول عما هو أصل إلى شيء غيره.

قال سيبويه: «وقال الخليل: إن من أفضلهم كان زيداً، على إلغاء كان، وشبهه بقول الشاعر:

وجيران لنا كانوا كرام اهـ

وقال الأعلم: «الشاهد فيه إلغاء كان وزيادتها توكيداً وتبييناً لمعنى المضي، والتقدير وجيران لنا كرام كانوا كذلك» اهـ.

هذا، ومن شواهد زيادة «كان» بين الصفة وموصوفها ـ من غير أن تكون متصلة باسمها ـ قول جابر الكلابي (وانظر معجم البلدان مادة كتيفة):

وَمَاؤُكُمَا الْعَذْبُ الَّذِي لَوْ شَرِبْتُهُ شِفَاءٌ لِنَفْسٍ كَانَ طَالَ اعْتِلالُهَا

فإن جملة «طال اعتلالها» في محل جر صفة لنفس، وقد زاد بينهما «كان».

٧٠ ـ أنشد الفراء هذا البيت، ولم ينسبه إلى قائل؛ ولم يعرف العلماء له قائلاً، ويروى المصراع الأول منه:

جِيَادُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَى =

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي، وقد شَذَّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمِّ عَقِيلِ ابن أبي طالب:

٧١ ـ أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

= اللغة: «سراة» جمع سري، وهو جمع عزيز؛ فإنه يندر جمع فعيل على فعلة، والجياد: جمع جواد، وهو الفرس النفيس «تسامى» أصله تتسامى ـ بتاءين ـ فحذف إحداهما تخفيفاً «المسومة» الخيل التي جعلت لها علامة ثم تركت في المراعي «العراب» هي خلاف البراذين والبخاتي، ويروى:

عَلَى كَانَ المُطَهَّمَةِ الصِّلابِ

والمطهمة: البارعة التامة في كل شيء، والصلاب: جمع صلب، وهو القوي الشديد.

المعنى: من رواه «سراة بني أبي بكر ـ إلخ» فمعناه: إن سادات بني أبي بكر يركبون الخيول العربية التي جعلت لها علامة تتميز بها عما عداها من الخيول.

ومن رواه «جياد بني أبي بكر ـ إلخ» فمعناه: إن خيول بني أبي بكر لتسمو قيمتها ويرتفع شأنها على جميع ما عداها من الخيول العربية، يريد أن جيادهم أفضل الجياد وأعلاها.

الإعراب: «جياد» مبتدأ، وجياد مضاف، و «بني» مضاف إليه، وبني مضاف و «أبي» مضاف إليه، وأبي مضاف، و «بكر» مضاف إليه «تسامى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى جياد، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «على» حرف جر «كان» زائدة «المسومة» مجرور بعلى «العراب» نعت للمسومة، والجار والمجرور متعلق بقوله تسامى.

الشاهد فيه: قوله «على كان المسومة» حيث زاد «كان» بين الجار والمجرور، ودليل زيادتها أن حذفها لا يخل بالمعنى.

٧١ ـ البيت ـ كما قال الشارح ـ لأم عقيل بن أبي طالب، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، وهي زوج أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ وأبي أمير المؤنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه، تقوله وهي ترقص ابنها عقيلاً، ويروى بيت الشاهد مع ما قبله هكذا:

إنَّ عَقِيلاً كَاسْمِهِ عَقِيلُ وَبِيَبِي المُلَفَّفُ المَحْمُولُ

أَنْتَ تَكُونُ السَّيِّدُ النَّبِيلُ إذَا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

يُعْطِي رِجَالَ الحَيِّ أوْ يُنِيلُ

اللغة: «ماجد» كريم «نبيل» فاضل شريف «تهب» مضارع هبت الريح هبوباً وهبيباً، إذا هاجت «شمأل» هي ريح تهب من ناحية القطب «بليل» رطبة ندية.

الإعراب: «أنت» ضمير منفصل مبتدأ «تكون» زائدة «ماجد» خبر المبتدأ «نبيل» صفة لماجد «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «تهب» فعل مضارع «شمأل» فاعل تهب «بليل» نعت لشمأل، والجملة من الفعل والفاعل في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف يدل عليه=

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ[(١)]

=الكلام، والتقدير: إذا تهب شمأل بليل فأنت ماجد نبيل حينئذ.

الشاهد فيه: قولها «أنت تكون ماجد» حيث زادت المضارع من «كان» بين المبتدأ وخبره، والثابت زيادته إنما هو الماضي دونَ المضارع؛ لأن الماضي لما كان مبنياً أشبه الحرف، وقد علمنا أن الحروف تقع زائدة، كالباء، وقد زيدت الباء في المبتدأ في نحو «بحسبك درهم» وزيدت في خبر ليس في نحو قوله تعالى: ﴿**أليس الله بكاف عبده**﴾ ونحو ذلك؛ فأما المضارع فهو معرب، فلم يشبه الحرف، بل أشبه الاسم؛ فتحصن بذلك عن أن يزاد، كما أن الأسماء لا تزاد إلا شذوذاً، وهذا إيضاح كلام الشارح وتخريج كلامه وتعليله.

والقول بزيادة «تكون» شذوذاً في هذا البيت قول ابن الناظم وابن هشام وتبعهما من جاء بعدهما من شراح الألفية، وهما تابعان في ذلك لابن السيد وأبي البقاء.

ومما استدل به على زيادة «تكون» بلفظ المضارع قول حسان بن ثابت:

كَأَنَّهُ سَبِيئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءُ

روياه برفع «مزاجها عسل وماء» على أنها جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع صفة لسبيئة وزعما أن «يكون» زائدة.

والرد على ذلك أن الرواية بنصب «مزاجها» على أنه خبر يكون مقدماً، ورفع «عسل وماء» على أنه اسم يكون مؤخر، ولئن سلمنا رواية رفعهما فليس يلزم عليها زيادة يكون، بل هي عاملة، واسمها ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبرها.

وكذلك بيت الشاهد، ليست «تكون» فيه زائدة، بل هي عاملة، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وخبرها محذوف، والجملة لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، والتقدير: أنت ماجد نبيل تكونه.

---

(١) **ويحذفونها**: فعل وفاعل ومفعول، على تقدير حذف المعطوف مع عاطفه.
ويبقون: فعل وفاعل.
الخبر: مفعول يبقون، وأل خلف عن الضمير المضاف إليه، والتقدير: ويحذفون كان واسمها، ويبقون خبرها.
وبعد: متعلق باشتهر.
إن: بكسر الهمزة وسكون النون المخففة، مضاف إليه.
ولو: معطوف على إن، ونعتهما محذوف.
كثير: حال مبينة، لا مؤكدة من فاعل اشتهر، أو نعت لمصدر محذوف.
ذا: اسم إشارة في محل رفع على أنه مبتدأ ونعته محذوف، وجملة.
اشتهر: خبره، التقدير: هذا الحذف المذكور من كان واسمها اشتهر كثيراً بعد أن ولو الشرطيتين.

تُحْذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إنْ، كقوله:

٧٢ ـ قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقاً وَإِنْ كَذِباً فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاَ؟

التقدير: «إن كان المَقُولُ صدقاً، وإن كان المَقُولُ كذباً» وبعد لَوْ، كقولك«ائْتِنِي بدابَّةٍ ولَوْ حِماراً» أي: «ولو كان المأتِيُّ به حِمَاراً».

وقد شَذَّ حذفها بعد لَدُن، كقوله:

---

٧٢ ـ البيت للنعمان بن المنذر ملك العرب في الحيرة، من أبيات يقولها في الربيع بن زياد العبسي، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣١) ونسب في الكتاب لشاعر يقوله للنعمان، ولم يتعرض الأعلم في شرح شواهده إلى نسبته بشيء، والمشهور ما ذكرنا أولاً من أن قائله هو النعمان بن المنذر نفسه في قصة مشهورة تذكر في أخبار لبيد.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «ما» اسم موصول نائب فاعل «قيل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «إن» شرطية «صدقاً» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير «إن كان المقول صدقاً» «وإن كذبا» مثل قوله «إن صدقاً» وكان المحذوفة في الموضعين فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف في الموضعين لدلالة سابق الكلام عليه «فما» اسم الاستفهام مبتدأ «اعتذارك» اعتذار: خبر المبتدأ، واعتذار مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «من قول» جار ومجرور متعلق باعتذار «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «قيلا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى قول، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب «إذا» محذوف يدل عليه سابق الكلام، وتقديره: إذا قيل قول فما اعتذارك منه.

الشاهد فيه: قوله «إن صدقاً، وإن كذباً» حيث حذف «كان» مع اسمها وأبقى خبرها بعد «إن» الشرطية، وذلك كثير شائع مستساغ، ومثله قول ليلى الأخيلية (انظره في أمالي القالي ١/ ٢٤٨ ثم انظر اعتراضاً عليه في التنبيه ٨٨):

لاَ تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إِنْ ظَالِماً ـ أَبداً ـ وإنْ مَظْلُومَا

وقول النابغة الذبياني:

حَدِبَتْ عَلَيَّ بُطُونُ ضِنَّةَ كُلُّهَا إِنْ ظَالِمَاً ـ أَبداً ـ وإنْ مَظْلُومَا

وقول ابن همام السلولي:

وَأَحْضَرْتُ عُذْرِي عَلَيْهِ الشُّهُو دُ إِنْ عَاذِراً لِي وإِنْ تَارِكَا

وكذا يكثر حذفها مع اسمها بعد «لو» كما قرره الشارح العلامة، وعليه قول الشاعر:

لاَ يَأْمَنِ الدهر ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكاً جُنُودُهُ ضَاق عنهَا السَّهْلُ وَالجَبَلُ

٧٣ ـ مِـنْ لَـدُ شَـوْلاً فَـإلَـى إتْـلائِـهَـا

[التقدير: مِنْ لَدُ أنْ كَانتْ شَوْلاً].

وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنهَا ٱرْتُكِبْ كَـمِـثْـلِ «أَمَّـا أَنْـتَ بَـرًّا فَـاقْـتَـرِبْ»(١)

---

٧٣ ـ هذا كلام تقوله العرب، ويجري بينها مجرى المثل، وهو يوافق بيتاً من مشطور الرجز، وهو من شواهد سيبويه (١/ ١٣٤) ولم يتعرض أحد من شراحه إلى نسبته لقائله بشيء.

اللغة: «شولا» قيل هو مصدر «شالت الناقة بذنبها» أي رفعته للضراب، وقيل: هو اسم جمع لشائلة ـ على غير قياس ـ والشائلة: الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها «إتلائها» مصدر «أتلت الناقة» إذا تبعها ولدها.

الإعراب: «من لد» جار ومجرور متعلق بمحذوف، والتقدير: ربيتها من لد ـ مثلاً «شولا» خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير «من لد أن كانت الناقة شولاً» «فإلى» الفاء حرف عطف، وإلى: حرف جر «إتلائها» إتلاء: مجرور بإلى، وإتلاء مضاف وها مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف معطوف بالفاء على متعلق الجار والمجرور الأول، وتقدير الكلام: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولا فاستمر ذلك إلى إتلائها.

الشاهد فيه: قوله «من لد شولا» حيث حذف «كان» واسمها وأبقى خبرها وهو «شولا» بعد لد، وهذا شاذ؛ لأنه إنما يكثر هذا الحذف بعد «إن، ولو» كما سبق، هذا بيان كلام الشارح العلامة وأكثر النحويين، وهو المستفاد من ظاهر كلام سيبويه.

وفي الكلام توجيه آخر، وهو أن يكون قولهم «شولا» مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف، والتقدير «من لد شالت الناقة شولا» وبعض النحويين يذكر فيه إعراباً ثالثاً وهو أن يكون نصب «شولا» على التمييز أو التشبيه بالمفعول به، كما ينتصب لفظ «غدوة» بعد «لدن» وعلى هذين التوجيهين لا يكون في الكلام شاهد لما نحن فيه، وراجع هذه المسألة وشرح هذا الشاهد في شرحنا على شرح أبي الحسن الأشموني في (ج١ ص ٣٨٦ الشاهد رقم ٢٠٦) تظفر ببحث ضاف واف.

---

(١) **وبعد**: متعلق بتركيب، أو بتعويض، وأياً ما كان فاللازم أحد الأمرين: إما تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، وإمَّا تقديم معمول المصدر عليه، وكلاهما مخصوص بالشعر.

أن: بفتح الهمزة وتخفيف النون الساكنة، حرف مصدري مضاف إليه، وحذف صفتها للعلم بها.

تعويض: مبتدأ.

ما: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، ونعتها محذوف.

عنها: متعلق بتعويض على تقدير حال من الضمير المجرور بعن العائد إلى كان.

ارتكب: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة من الفعل ونائب الفاعل، في موضع رفع خبر المبتدأ، والتقدير: وتعويض ما الزائدة عن كان وحدها ارتكب بعد أن المصدرية.

كمثل: الكاف زائدة، ومثل خبر لمبتدأ محذوف مضاف لقول محذوف.

=

ذَكَرَ في هذا البيت أن «كان» تُحْذَفُ بعد «أن» المصدرية ويُعَوَّضُ عنها «ما» ويبقى اسْمُها وخبرها، نحو «أمَّا أنتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ» والأَصْلُ «أن كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ» فحذفت «كان» فانفصل الضميرُ المتصلُ بها وهو التاء، فصار «أنْ أَنتَ بَرًّا» ثم أتى بـ «ما» عِوَضاً عن «كان»، فصار «أنْ مَا أَنتَ بَرًّا» [ثم أدغمت النونُ في الميم، فصار «أَمَّا أَنتَ بَرًّا»]، ومثلُه قولُ الشاعر:

٧٤ ـ أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

---

٧٤ ـ البيت للعباس بن مرداس يخاطب خفاف بن ندبة أبا خراشة، وهو من شواهد سيبويه (ج١ ص ١٤٨) وخفاف ـ بزنة غراب ـ شاعر مشهور، وفارس مذكور، من فرسان قيس، وهو ابن عم صخر ومعاوية وأختهما الخنساء الشاعرة المشهورة، وندبة ـ بضم النون أو فتحها ـ أمه، واسم أبيه عمير.

اللغة: «ذا نفر» يريد ذا قوم تعتز بهم وجماعة تمتلىء بهم فخرا «الضبع» أصله الحيوان المعروف، ثم استعملوه في السنة الشديدة المجدبة، قال حمزة الأصفهاني: إن الضبع إذا وقعت في غنم عاثت، ولم تكتف من الفساد بما يكتفي به الذئب، ومن إفسادها وإسرافها فيه استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة، فقالوا: أكلتنا الضبع.

المعنى: يا أبا خراشة، إن كنت كثير القوم، وكنت تعتز بجماعتك فإن قومي موفورون كثيرو العدد لم تأكلهم السنة الشديدة المجدبة، ولم يضعفهم الحرب ولم تنل منهم الأزملت.

الإعراب: «يا أبا» منادى حذفت منه ياء النداء، وأبا مضاف، و «خراشة»مضاف إليه «أما» هي عبارة عن أن المصدرية المدغمة في «ما» الزائدة النائبة عن «كان» المحذوفة «أنت» اسم لكان المحذوفة، «ذا» خبر كان المحذوفة، وذا مضاف و «نفر» مضاف إليه «فإن» الفاء تعليلية، إن حرف توكيد ونصب «قومي» قوم اسم إن، وقوم مضاف والياء ضمير المتكلم مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تأكلهم» تأكل: فعل مضارع مجزوم بلم والضمير مفعول به لتأكل «الضبع» فاعل تأكل، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله «أما أنت ذا نفر» حيث حذف «كان» التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وعوض عنها «ما» الزائدة وأدغمها في نون أن المصدرية وأبقى اسم «كان» وهو الضمير البارز المنفصل، وخبرها وهو قوله «ذا نفر». وأصل الكلام عند البصريين: فخرت عليَّ لأن كنت ذا =

= **أما أنت**: أصله أن كنت حذفت كان وحدها، وبقي اسمها فانفصل، وزيدت ما عوضاً عن كان، وأدغمت النون في الميم لتقارب مخرجيهما.

برا: خبر كان المحذوفة.

فاقترب: فعل أمر وفاعل، وهذه الجملة مؤخرة من تقديم، وأصل التركيب فاقترب لأَنْ كنت براً، فقدمت العلة على المعلول للاختصاص، ثم حذفت لام العلة وكان للاختصار، وزيدت ما عوضاً عن كان للاختصار.

فأَنْ: مصدرية، وما: زائدة عوضاً عن «كان»، وأنتَ: اسمُ كان المحذوفة، وذا نَفَرٍ: خَبَرُهَا، ولا يجوز الجمع بين كان وما؛ لكون «ما» عِوَضاً عنها، ولا يجوز الجمعُ بين العوض والمعَوَّضِ، وأجاز ذلك المبردُ، فيقول «أَمَّا كُنتَ منطلقاً انطلقتُ»[(١)].

ولم يُسْمَع من لسان العَرب حَذْفُ «كان» وتعويضُ «ما» عنها وإبقاءُ اسمها وخبرها إلا إذا كان اسْمُهَا ضميرَ مُخَاطَبٍ كما مَثَّلَ به المصنف، ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو «أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقْتَ» والأصل «أن كُنْتُ منطلقاً» ولا مع الظاهر، نحو «أما زَيْدٌ ذَاهِباً انطلقْتُ» والقياسُ جَوَازُهما كما جاز مع المخاطب، والأصلُ «أن كَانَ زيد ذاهباً انطلقْتُ» وقد مَثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ «أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً».

وَمِـنْ مُـضَـارِعٍ لِـكَـانَ مُـنْـجَـزِمْ ... تُـحْـذَفُ نُـونٌ، وَهْـوَ حَـذْفٌ مَا ٱلْـتُـزِمْ[(٢)]

=نفر، فحذفت لام التعليل ومتعلقها؛ فصار الكلام؛ أن كنت ذا نفر، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذه الضمير ثم عوض من كان بما الزائدة؛ فالتقى حرفان متقاربان ـ وهما نون أن المصدرية وميم ما الزائدة ـ فأدغمهما؛ فصار الكلام: أما أنت ذا نفر.

هذا وقد روى ابن دريد وأبو حنيفة الدينوري في مكان هذه العبارة «إما كنت ذا نفر وعلى روايتهما لا يكون في البيت شاهد لما نحن فيه الآن.

ومن شواهد المسألة قول الشاعر:

إِمَّـا أَقَـمْـتَ وَأَمَّـا أَنْـتَ مُـرْتَـحِـلاً ... فَـالـلَّـهُ يَـكْـلأُ مَـا تَـأْتِـي وَمَـا تَـذَرُ

(١) ادعاء أنه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض منه لا يتم على الإطلاق، بل قد جمعوا بينهما في بعض الأحايين؛ فهذا الحكم أغلبي، ولهذا أجاز المبرد أن يقال «إما كنت منطلقاً انطلقت».

(٢) **ومن مضارع**: متعلق بتحذف.

لكان: نعت لمضارع، قاله الشاطبي. وقال المكودي: متعلق بمضارع، وعلى الأول متعلق بمحذوف.

منجزم: نعت لمضارع.

تحذف: مضارع مبني للمجهول.

نون: نائب الفاعل بتحذف.

وهو حذف: مبتدأ وخبر.

ما: النافية.

التزم: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى حذف، وجملة ما التزم نعت لحذف، والتقدير: وهو حذف غير ملتزم.

إيضاحات حول كان وأخواتها

مثال كان في الدار صاحبها، تمثيل صحيح، لأن تقديم الخبر يصدق على الاسم وحده كهذا، وعلى الفعل أيضاً: كفي الدار كان صاحبها، وليس كلامه الآن في وجوب التوسط. حتى يعترض عليه بأن=

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من «كان» قيل: لم يَكُنْ، والأصل يَكُونُ، فَحَذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين؛ فصار اللفظ «لم يَكُنْ» والقياسُ يقتضي أن لا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيء آخَرُ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال؛ فقالوا: «لم يَكُ» وهو حَذْفٌ جائزٌ، لا لازم، ومذهَبُ سيبويه وَمَنْ تابعه أن هذه النونَ لا تحذف عند ملاقاة سَاكِنٍ؛ فلا تقول: «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائماً» وأجاز ذلك يُونُسُ، وقد قرىء شاذًا ﴿لَمْ يكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو: إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً، أولاً، فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النونُ اتفاقاً، كقوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: «إن يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه، وإلا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِهِ»، فلا يجوز حذف النون؛ فلا تقول: «إن يكهُ، وإلاَّ يكهُ»، وإن كان غيرَ [ضمير] متصلٍ جاز الحذفُ والإثباتُ، نحو «لم يكن زيد قائماً، ولم يَكُ زيدٌ قائماً» وظاهِرُ كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «كان» الناقصة والتامة، وقد قرىء: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةٌ يُضَاعِفْهَا﴾ برفع حسنة وحذفِ النون، وهذه هي التامة.

= هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل. والحاصل أن للخبر ستة أحوال: وجوب التأخر ككان صاحبي عدوي، لما ذكره الشارح: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾، أي تصفيراً بالفاء، «وتصدية»، أي تصفيقاً، لحصره وجوب التوسط، كيعجبني أن يكون في الدار صاحبها. فيمتنع تأخير في الدار لمكان الضمير، وتقديمه على الفعل، لئلا يفصل بين أن وصلتها، وعلى أن، لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل، كأين كان زيد، وجوب التأخر أو التوسط كهل كان زيد قائماً، فيمتنع تقديمه على هل، لأن لها الصدر، وعلى كان لئلا يفصل بينهما وجوب التوسط أو التقدم ككان في الدار صاحبها وكان غلام هند بعلها، بنصب غلام، ونحو ما كان قائماً إلاَّ زيد. لجواز تقديم الخبر على كان، لا على ما لأن لها الصدر.

السادس: جواز الثلاثة، ككان زيد قائماً، وكان غلام هند مبغضها، بنصب مبغض، فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة، وإن تأخر لفظاً.

الحروف المشبهة بليس

فَصْلٌ في: مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإنِ المُشَبِهَاتِ بِلَيسَ

إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْي، وَتَرْتِيبِ زُكِنْ[١]
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ «مَا بِي أَنْتَ مَعْنِياً» أَجَازَ الْعُلَمَا[٢]

---

(١) **إعمال**: مفعول مطلق، مبين للنوع منصوب باعملت.
ليس: مضاف إليه.
أعملت: فعل ماض، مبني للمجهول، والتاء فيه علامة التأنيث.
ما: في موضع على النيابة عن الفاعل بأعملت على الإسناد إلى اللفظ.
دون: في موضع الحال أيضاً من وهو مضاف ما.
إن: مضاف إليه.
مع: ظرف متعلق بمحذوف حال من «ما» أيضاً، وهو مضاف.
بقا: بالقصر للضرورة، مضاف إليه.
النفي: مجرور بإضافة بقا إليه.
وترتيب: مجرور بالعطف على بقا.
زكن: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ترتيب، وهو ومرفوعه في موضع جر نعت لترتيب، وزكن بالزاي بمعنى علم. وتقدير البيت: أعملت ما إعمال ليس، حال كونها مفارقة إن الزائدة مصاحبة بقاء، نفي وترتيب معلوم.

(٢) **وسبق**: بالنصب مفعول مقدم بأجاز.
حرف: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، وحذف مفعوله.
جر: مجرور بإضافة حرف إليه، وحذف المعطوف مع عاطفه.
أو ظرف: معطوف على حرف جر، على تقدير حال محذوفه مستفادة من المثال.
كما: الكاف جارة لقول محذوف، وما نافية.
بي: جار ومجرور، متعلق بمعنيا.
أنت: اسم ما.
معنياً: خبرها، وهو اسم مفعول، أصله معنوياً، اجتمعت فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وأبدلت الضمة كسرة.
أجاز العلما: بالقصر للضرورة، فعل وفاعل، وتقدير البيت: أجاز العلماء سبق حرف جر ومجروره، أو ظرف معمول ما، حال كونهما متعلقين بخبر ما، كقولك: ما بي أنت معنياً، والأصل ما أنت معنياً بي، فقدم الجار والمجرور على الاسم والخبر جميعاً، وذلك جائز نثراً وشعراً، وفصل بين سبق وعامله بالمثال وهو أجنبي منه، ومثل ذلك مخصص بالشعر.

تقدَّمَ في أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحَروفٍ، وَسَبَقَ الكلامُ على «كان» وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر المصنفُ في هذا الفصل من الحروف [الناسخة] قسماً يعملُ عَمَلَ «كان» وهو: ما، ولا، ولاَتَ، وإنْ.

أما «ما» فلغةُ بني تميم أنها لا تعمل شيئاً؛ فتقول: «ما زَيْدٌ قائمٌ» فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عَمَلَ لما في شيء منهما؛ وذلك لأن «ما» حرف لا يختصُّ؛ لدخوله على الاسم نحو: «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو: «ما يقُومُ زيدٌ» وما لا يختص فحقه ألاَّ يعملَ، ولغةُ أهلِ الحجاز إعمالُها كعمل «ليس» لشبهها بها في أنها لنفي الحال عن الإطلاق؛ فيرفعون بها الاسمَ، وينصبون بها الخبرَ، نحو: «ما زيد قائماً» قال الله تعالى: ﴿مَا هٰذَا بَشراً﴾ وقال تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ وقال الشاعر:

٧٥ ـ أَبنَاؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ حَنِقُو الصُّدُورِ، وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط ستة، ذكر المصنف منها أربعة:

الأول: ألاَّ يُزَاد بعدها «إنْ» فإن زِيدت بطل عملُها، نحو: «ما إنْ زَيد قائم» برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم.

الثاني: ألا ينتقض النَّفيُ بإلاَّ، نحو: «ما زيد إلاَّ قائم»؛ فلا يجوز نصب «قائم» و [كقوله تعالى: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ وقوله: ﴿وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾] خلافاً لمن أجازه.

---

٧٥ ـ البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها؛ وقد أنشده أبو علي ولم ينسبه، وقبله قوله:

وَأَنَا النَّذِيرُ بِحَرَّةٍ مُسْوَدَّةٍ تَصِلُ الجُيُوشُ إِلَيكُم أَقْوَادَهَا

اللغة: «النذير» المعلم الذي يخوف القوم بما يدهمهم من عدو ونحوه «بحرة» أصله الأرض ذات الحجارة السود، وأراد منه هنا الكتيبة السوداء لكثرة ما تحمل من الحديد «أقوادها» جمع قود، وهي الجماعة من الخيل «أبناؤها» أي أبناء هذه الكتيبة التي ينذرهم بها، وأراد رجالها، وأباهم: القائد «مكتنفون» أي: قد احتاطوا به، والتفوا حوله، ويروى «متكنفو آبائهم» بالإضافة.

الإعراب: «أبناؤها» أبناء: مبتدأ، وأبناء مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرة لأنه جمع اسم فاعل، وأبا مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «حنقو» خبر ثان، وحنقو مضاف، و «الصدور» مضاف إليه «وما» نافية حجازية «هم» اسم ما مبني على الضم في محل رفع «أولادها» أولاد: خبر «ما» منصوب بالفتحة الظاهرة، وأولاد مضاف وها ضمير الحرة مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وما هم أولادها» حيث أعمل «ما» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم محلاً، ونصب خبرها لفظاً، وذلك لغة أهل الحجاز.

الثالث: ألاّ يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور؛ فإن تقدَّم وَجَبَ رَفْعُه، نحو: «ما قائمٌ زَيْدٌ»؛ فلا تقول: «ما قائماً زيد» وفي ذلك خلاف.

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدمْتَه فقلت: «ما في الدار زيد»، و «ما عندك عمرو» فاختلف الناسُ في «ما» حينئذٍ: هل هي عاملة أم لا؟ فَمَنْ جعلها عاملةً قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نَصْبٍ بها، ومَنْ لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خَبَرَانِ للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذي زكِنَ، وهذا هو المراد بقوله: «وترتيب زُكِن» أي: عُلِمَ، ويعني به أن يكون المبتدأ مُقَدّماً والخبر مؤخراً، ومقتضاه أنه متى تقدَّمَ الخبر لا تعمل «ما» شيئاً، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو غير ذلك، وقد صَرَّحَ بهذا في غير هذا الكتاب.

الشرط الرابع: ألاّ يتقدم معمولُ الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور؛ فإن تقدم بطل عملُها؛ نحو: «ما طَعَامَك زَيْدٌ آكِلٌ» فلا يجوز نصب «آكل» ومَنْ أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجِيزُ بقاء العمل مع تقدم المعمول بطريق الأَوْلى؛ لتأخر الخبر، وقد يقال: لا يلزم ذلك، لما في الإعمال مع تقدُّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غيرُ موجودٍ مع تقدم الخبر.

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملُها، نحو: «ما عندك زيد مقيماً، وما بي أنت مَعْنِيًّا»؛ لأن الظروف والمجرورات يُتَوسَّعُ فيها ما لا يتوسع في غيرها.

وهذا الشرطُ مفهومٌ من كلام المصنف؛ لتخصيصه جوازَ تقديم معمولِ الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

الشرط الخامس: ألاّ تتكرر «ما»؛ فإن تكررت بَطَلَ عملُها، نحو: «ما ما زَيد قائم» [فالأولى نافية، والثانية نَفَتِ النفيَ؛ فبقي إثباتاً] فلا يجوز نصب «قائم» وأجازه بعضهم.

الشرط السادس: ألاّ يُبْدَل من خبرها مُوجَبٌ، فإن أبدل بطل عملُها، نحو: «ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به» فبشيء: في موضع رفع خبرٌ عن المبتدأ الذي هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما»، وأجازه قوم، وكلامُ سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين ـ أعني القولَ باشتراط ألاّ يبدل من خبرها مُوجَب، والقولَ بعدم اشتراط ذلك ـ فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور ـ وهو «ما زيد بشيء، إلى آخره» ـ: اسْتَوَتِ اللغتان، يعني لغة

الحجاز ولغة تميم، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إليه قوله: «استوت اللغتان» فقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع قبل «إلاّ» والمرادُ أنه لا عَمَلَ لـ «ما» فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا في إعمال «ما» ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب، وقال قوم: هو راجع إلى الاسم الواقع بعد «إلا»، والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جعلت «ما» حجازية، أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب، وتوجيهُ كل من القولين، وترجيحُ المختار منهما ـ وهو الثاني ـ لا يليق بهذا المختصر.

وَرَفْعَ مَعْطُوفٍ بِلٰكِنْ أَو بِبَلْ مِنْ بَعْدِ منصوب بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلْ[1]

إذا وقع بعد خبر «ما» عَاطِفٌ فلا يخلو: إما أن يكون مُقْتَضِياً للإيجاب، أو لا.

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ ٱلاسْم الواقع بعده ـ وذلك نحو «بل، ولكن» ـ فتقول: «مَا زَيْدٌ قائماً لكن قَاعِدٌ» أو «بَلْ قَاعِدٌ»؛ فيجب رفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير «لكن هو قاعد، وبل هو قاعد» ولا يجوز نَصْبُ «قاعد» عطفاً على خبر «ما»؛ لأن «ما» لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب ـ كالواو ونحوها ـ جاز النصبُ والرفْعُ، والمختار النصب، نحو «ما زيد قائماً ولا قاعداً» ويجوز الرفع؛ فتقول: «وَلاَ» قَاعِدٌ» وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «ولا هو قاعد».

ففهم من تخصيص المصنف وُجُوبَ الرفعِ بما إذا وقع الاسم بعد «بل، ولكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

---

(١) **ورفع**: مفعول مقدم بالزم.
معطوف: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الفاعل.
بلكن أو ببل: متعلقان بمعطوف.
من بعد: قال المكودي: كذلك يعني متعلق بمعطوف ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم، أو برفع.
منصوب: مضاف إليه.
بما: متعلق بمنصوب، على أنه نائب الفاعل.
الزم: بفتح الزاي، أمر من لزم يلزم، من باب: علم يعلم.
حيث: متعلق بالزم.
حل: بفتح الحاء فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، والجملة في موضع جر، بإضافة حيث إليها، وتقدير البيت: والزم رفعك معطوفاً بلكن أو ببل من بعد منصوب بما حيث حل، قال المكودي: أي جاء.

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرّ الْبَا الْخَبَرْ ... وَبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ(١)

تُزَاد الباء كثيراً في الخبر بعد «ليس، وما» نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ و ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾ و ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، و ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ولا تختص زيادة الباء بعد «ما» بكونها حجازيةً خلافاً لقوم، بل تزاد بعدها وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه والفرّاء ـ رحمهما الله تعالى ـ زيادة الباء بعد «ما» عن بني تميم؛ فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك، وهو موجود في أشعارهم.

وقد اضطرب رأيُ الْفَارِسيّ في ذلك؛ فمرةً قال: لا تُزَادُ إلا بعد الحجازية، ومرةً قال: تُزَاد في الخبر المنفي.

وقد وردت زيادةُ الباء قليلاً في خبر «لا» كقوله:

٧٦ ـ فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ ... بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

---

٧٦ ـ البيت لسواد بن قارب الأسدي الدوسي يخاطب فيه رسول الله ﷺ، وقبله قوله:

فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ لاَ شَيْءَ غَيْرُهُ ... وَأَنَّكَ مَأْمُونٌ عَلَى كُلِّ غَائِبِ

وأَنَّكَ أَدْنَى الْمُرْسَلِينَ وَسِيلَة ... إِلَى اللَّهِ يَا ابْنَ الأَكْرَمِينَ الأَطَايِبِ

فَمُرْنَا بِمَا يَأْتِيكَ يَا خَيْرَ مُرْسَل ... وَإِنْ كَانَ فِيمَا جِئْتَ شَيْبُ الذَّوَائِبِ =

---

(١) **وبعد**: متعلق بجر.
ما: مضاف إليه.
وليس: معطوف على ما.
جر: بفتح الجيم، فعل ماض.
البا: بالقصر للضرورة، فاعل جبر، ونعت الباء محذوف.
الخبر: مفعول جر، وأل في الخبر عوض عن المضاف إليه.
وبعد: متعلق بيجر، آخر البيت.
لا: مضاف إليه.
ونفي: بالجر معطوف على لا.
كان: مضاف إليه من إضافة الصفة إلى موصوفها وإطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول.
قد: حرف تقليل هنا.
يجر: مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، قال المكودي: عائد على الخبر المتقدم، وهو غيره، لأن الخبر المتقدم، خبر ما أو ليس، والضمير في يخرج عائد في المعنى على خبر لا، أو كان المنفية، فلم يتحدا معنى، قلت: هو مما يفسره لفظاً لا معنى، كقولهم: عندي درهم ونصفه. وتقدير البيت: وجر الباء الزائدة مع ما، وليس، وخبرهما، وقد يجر الخبر بالباء بعد لا، وبعد كان المنفية.

وفي خبر [مضارع] «كان» المنفية بـ «لَمْ» كقوله:

٧٧ ـ وَإِنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ   بِأَعْجَلِهِمْ، إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

= اللغة: «فتيلاً» هو الخيط الرقيق الذي يكون في شق النواة.

الإعراب: «فكن» فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لي» جار ومجرور متعلق بقوله «شفيعاً» الآتي «شفيعاً» خبر كان «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية ناصبه قوله شفيعاً «لا» نافية تعمل عمل ليس «ذو» اسمها مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وذو مضاف، و «شفاعة» مضاف إليه «بمغن» الباء زائدة، مغن خبر لا، وهو اسم فاعل ـ فعله متعد ـ يرفع فاعلاً وينصب مفعولاً، وفاعله ضمير مستتر فيه، و «فتيلاً» مفعوله «عن سواد» جار ومجرور متعلق بمغن «ابن» صفة لسواد، وابن مضاف، و «قارب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «بمغن» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر لا النافية كما تدخل على خبر ليس وعلى خبر ما.

٧٧ ـ البيت للشنفرى الأزدي، وأكثر الرواة على أن اسمه هو لقبه، والبيت من قصيدته المشهورة بين المتأدبين باسم «لامية العرب» وأولها قوله:

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ   فَإِنِّي إِلَى قَوْمٍ سِوَاكُمْ لأَمْيَلُ

اللغة: «أقيموا صدور مطيكم» هذه كناية عن طلب الاستعداد لعظائم الأمور والجد في طلب المعالي، يقول: جدوا في أمركم وانتبهوا من رقدتكم «فإني إلى قوم سواكم إلخ» يؤذن قومه بأنه مرتحل عنهم ومفارقهم، وكأنه يقول! إن غفلتكم توجب الارتحال عنكم، وإن ما أعاين من تراخيكم وإقراركم بالضيم لخليق بأن يزهدني في البقاء بينكم «أجشع القوم» الجشع ـ بالتحريك ـ أشد الطمع «أعجل» هو صفة مشبهة بمعنى عجل، وليس أفعل تفضيل، لأن المعنى يأباه، إذ ليس مراده أن الأشد عجلة هو الجشع، ولكن غرضه أن يقول: إن من يحدث منه مجرد العجلة إلى الطعام هو الجشع، فافهم ذلك.

الإعراب: «إن» شرطية «مدت» مد: فعل ماض فعل الشرط، مبني للمجهول، مبني على الفتح في محل جزم، والتاء للتأنيث «الأيدي» نائب فاعل لمد «إلى الزاد» جار ومجرور متعلق بقوله «مدت» السابق «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أكن» فعل مضارع ناقص، وهو جواب الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «بأعجلهم» الباء زائدة، أعجل: خبر أكن، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وأعجل مضاف والضمير مضاف إليه «إذ» كلمة دالة على التعليل قيل: هي حينئذ حرف، وقيل: هي ظرف، وعليه فهو متعلق بقوله «أعجل» السابق، و «أجشع» مبتدأ، وأجشع مضاف، و «القوم» مضاف إليه «أعجل» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «بأعجلهم» حيث أدخل الباء الزائدة على خبر مضارع كان المنفي بلم.

استشهاد الشارح بهذا البيت يدل على أنه فهم أن مراد المصنف بقوله «نفي كان» نفي هذه =

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لاَ» وَقَدْ تَلِي «لاَتَ» وَ «إِنْ» ذَا الْعَمَلاَ[(١)]

وَمَا لِـ «لاَتَ» فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلّ[(٢)]

تقدَّمَ أن الحروفَ العاملة عملَ «ليس» أربعةٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «ما» وذكَرَ هنا «لا» و «لاَتَ» و «إنْ».

= المادة أعم من أن تكون بلفظ الماضي أو بلفظ المضارع، وأعم من هذه العبارة التي في الألفية قول المصنف في كتاب التسهيل «وبعد نفي فعل ناسخ»؛ لأن الفعل الناسخ يشمل كان وأخواتها، وظن وأخواتها، بأي صيغة كانت هذه الأفعال.

---

(١) **في النكرات**: متعلق بأعملت.
أعملت: فعل ماض مبني للمجهول.
كليس: في موضع الحال من لا، وقال المكودي: في موضع نصب نعت المصدر، محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها.
لا: في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل، لا عملت، والتقدير: على الأول: أعملت لا في النكرات، حال كونها مماثلة لليس في عملها، وعلى الثاني: أعملت لا في النكرات أعمالاً كإعمال ليس.
وقد: حرف تقليل هنا.
تلي لات: فعل وفاعل.
وإن: بكسر الهمزة وسكون النون، حرف نفي معطوف على لات.
ذا: اسم إشارة في موضع نصب على أنه مفعول تلي.
العملا: عطف بيان أو نعت لذا، والألف فيه للإطلاق.

(٢) **وما**: نافية.
للات: خبر مقدم.
في سوى: يحتمل أن يكون في موضع نصب على الحال من عمل، لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال فيكون مستقراً، ويحتمل أن يكون متعلقاً فيكون لغواً، والمصدر الذي لا ينحل إلى أن، والفعل تقدم متعلقه عليه، لا سيما إذا كان جاراً ومجروراً. والفرق بين المستقر واللغو من الظروف، أن المستقر ـ بفتح القاف ـ ما كان متعلقه عاماً وواجب الحذف، كالواقع خبراً أو صفة أو صلة أو حالاً، سمي بذلك لاستقرار الضمير فيه، والأصل مستقر فيه، حذف فيه تخفيفاً. وقيل: سمي مستقراً لتعلقه بالاستقرار. وما في هذا محصل ما ذكره الدماميني في الفرق بينهما.
حين: مجرور بإضافة سوى إليه على حذف مضاف.
عمل: مبتدأ مؤخر، والأصل: وما للات عمل في سوى لفظ حين، ويجوز أن يكون عمل فعلاً للات لاعتماده على النفي، والأول أرجح.
وحذف: مبتدأ.
ذي: مضاف إليه، وهو أيضاً مضاف باعتبار ما بعده.
الرفع: مضاف إليه لا غير، وجملة.
فشا: في موضع رفع خبر المبتدأ.
والعكس قل: مبتدأ وخبر.

أمَّا «لا» فمذهَبُ الحجازيين إعمالُهَا عَمَل «ليس»، ومَذْهَبُ تميم إهمالُهَا ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة:

أحدها: أن يكون الاسم والخبر نكرتين، نحو: «لا رَجُلٌ أفْضَلَ مِنكَ»، ومنه قولُه:

٧٨ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِياً ... وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

وقولُه:

٧٩ ـ نَصَرْتُكَ إذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ ... فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

---

٧٨ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يذكروا لها قائلاً معيناً.

اللغة: «تعز» أمر من التعزي، وأصله من العزاء، وهو التصبر والتسلي على المصائب «وزر» هو الملجأ، والواقي، والحافظ «واقياً» اسم فاعل من الوقاية، وهي الرعاية والحفظ.

المعنى: اصبر على ما أصابك، وتسل عنه؛ فإنه لا يبقى على وجه الأرض شيء، وليس للإنسان ملجأ يقيه ويحفظه مما قضاه الله تعالى.

الإعراب: «تعز» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فلا» الفاء تعليلية، ولا: نافية تعمل عمل ليس «شيء» اسمها «على الأرض» جار ومجرور متعلق بقوله «باقياً» الآتي، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف صفة لشيء «باقياً» خبر لا «ولا» نافية «وزر» اسمها «مما» من: حرف جر، وما: اسم، موصول مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «قضى الله» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف تقديره: مما قضاه الله، و «واقياً» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله «لا شيء باقياً، ولا وزر واقياً» حيث أعمل «لا» في الموضعين عمل ليس، واسمها وخبرها نكرتان.

هذا، وقد ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن «لا» ليس لها عمل أصلاً، لا في الاسم ولا في الخبر، وأن ما بعدها مبتدأ وخبر، وذهب الزجاج إلى أن «لا» تعمل الرفع في الاسم ولا تعمل شيئاً في الخبر، والخبر بعدها لا يكون مذكوراً أبداً، وكلا المذهبين فاسد، وبيت الشاهد رد عليهما جميعاً؛ فالخبر مذكور فيه فكان ذكره رداً لما ذهب إليه الزجاج، وهو منصوب، فكان نصبه رداً لما زعمه الأخفش.

٧٩ ـ هذا الشاهد قد أنشده أبو الفتح بن جني، ولم ينسبه إلى قائل: وكذا كل من وقفنا على كلام له ذكر فيه هذا البيت ممن جاء بعد أبي الفتح.

اللغة: «بوئت» فعل ماض مبني للمجهول، من قولهم: بوأه الله منزلاً، أي أسكنه إياه «الكماة» جمع كمي، وهو الشجاع المتكمي في سلاحه، أي: المستتر فيه المتغطي به، وكان من عادة الفرسان المعدودين أن يكثروا من السلاح وعدد الحرب، ويلبسوا الدرع والبيضة والمغفر =

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة:

٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا تَوَلَّتْ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا

= وغيرهن، لأحد أمرين، الأول: الدلالة على شجاعتهم الفائقة، والثاني: لأنهم قتلوا كثيراً من فرسان أعدائهم، فلكثير من الناس عندهم ثارات؛ فهم يتحرزون من أن يأخذهم بعض ذوي الثارات على غرة.

الإعراب: «نصرتك» فعل وفاعل ومفعول به «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بنصر «لا» نافية تعمل عمل ليس «صاحب» اسمها «غير» خبر لا، وغير مضاف، و «خاذل» مضاف إليه «فبوئت» الفاء عاطفة، بوىء: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعل، وهو مفعول أول لبوىء «حصناً» مفعول ثان «بالكماة» جار ومجرور جعله العيني متعلقاً بقوله «نصرتك» في أول البيت، وعندي أنه يجوز أن يتعلق بقوله «حصيناً» الذي بعده، بل هو أولى وأحسن «حصيناً» نعت لقوله حصناً السابق.

الشاهد فيه: قوله «لا صاحب غير خاذل» حيث أعمل لا مثل عمل ليس؛ فرفع بها ونصب، واسمها وخبرها نكرتان، وهو أيضاً كالبيت السابق رد لمذهبي الأخفش والزجاج.

٨٠ ـ البيتان للنابغة الجعدي، أحد الشعراء المعمرين، أدرك الجاهلية، ووفد على النبي ﷺ، وأنشده من شعره، فدعا له، والبيتان من مختار أبي تمام.

اللغة: «فعل ذي ود» أراد أنها تفعل فعال صاحب المودة، فحذف الفعل وأبقى المصدر، والود ـ بتثليث الواو ـ المحبة، ومثله الوداد «تولت» أعرضت ورجعت «بقت حاجتي» بتشديد القاف ـ تركتها باقية «سواد القلب» سويداؤه وهي حبته السوداء «باغياً» طالباً «متراخياً» متهاوناً فيه.

الإعراب: «بدت» بدا: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «فعل» قال العيني: منصوب بنزع الخافض، أي: كفعل، وعندي أنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف، أي: تفعل فعل مضاف إلخ، وفعل مضاف، و «ذي» مضاف إليه، وذي مضاف، و «ود» مضاف إليه «فلما» ظرف بمعنى حين ناصبه قوله «تولت» الذي هو جوابه «تبعتها» فعل وفاعل ومفعول، والجملة في محل جر بإضافة لما إليها «تولت» تولى: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وبقت» مثله «حاجتي» حاجة. مفعول به لبقت، وحاجة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في فؤادياً» الجار والمجرور متعلق بقوله «بقت» السابق «وحلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «سواد» مفعول به لحلت، وسواد مضاف، و «القلب» مضاف إليه «لا» نافية تعمل عمل ليس «أنا» اسمها «باغياً» خبرها، وفاعله ضمير مستتر فيه «سواها» سوى: مفعول به لباغ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية «عن حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله متراخياً الآتي، وحب مضاف وضمير المؤنثة الغائبة مضاف إليه «متراخياً» معطوف على قوله باغياً السابق.

الشاهد فيه: قوله «لا أنا باغياً» حيث أعمل «لا» النافية عمل «ليس» مع أن اسمها معرفة، =

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لاَ أَنَا بَاغِياً ... سِوَاهَا، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

واختلف كلام المصنف في [هذا] البيت؛ فمرة قال: إنه مُؤوّل، ومرة قال: إنَّ القياسَ عليه سائغ.

الشرط الثاني: ألاّ يتقدم خَبَرُهَا على اسمها؛ فلا تقول: «لا قَائماً رَجُلٌ».

الشرط الثالث: ألا ينتقض النَّفْيُ بإلاّ؛ فلا تقول: «لا رَجُلٌ إلا أفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ» بنصب «أفضل»، بل يجبُ رَفْعُه.

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

وأما «إنِ» النافيةُ فمذهَبُ أكْثَرِ البصريين والفرّاء أنها لا تعملُ شيئاً. ومذهَبُ الكوفيين ـ خَلاَ الفَرّاء ـ أنها تعمل عَمَلَ «ليس»، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السَّرَّاج، وأبو علي الفارسيُّ، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف، وزعم أن في كلام سيبويه ـ رحمه الله تعالى ـ إشارة إلى ذلك، وقد وَرَدَ السماعُ به؛ قال الشاعر:

٨١ ـ إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدِ ... إِلاّ عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

= وهو «أنا»، وهذا شاذ، وقد تأول النحاة هذا البيت ونحوه ـ كما أشار إليه الشارح العلامة، نقلاً عن المصنف ـ بتأويلات كثيرة؛ أحدها: أن قوله «أنا» ليس اسماً للا، وإنما هو نائب فاعل لفعل محذوف، وأصل الكلام ـ على هذا ـ «لا أرى باغياً» فلما حذف الفعل، وهو «أرى» برز الضمير المستتر، وانفصل أو يكون الضمير مبتدأ، وقوله «باغياً» حال من نائب فاعل فعل محذوف. والتقدير «لا أنا أرى باغياً»، وجملة الفعل المحذوف مع نائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ويكون قد استغنى بالمعمول ـ وهو الحال الذي هو قوله «باغياً» ـ عن العامل فيه الذي هو الفعل المحذوف، وزعموا أنه ليس في هذا التأويل ارتكاب شطط ولا غلو في التقدير؛ فإن من سنن العربية الاستغناء بالمعمول عن العامل كما في الحال السادة مسد الخبر المفصحة عنه، كما اتضح لك ذلك في باب المبتدأ والخبر، فافهم ذلك، والله يرشدك ويتولاك.

٨١ ـ يكثر استشهاد النحاة بهذا البيت، ومع هذا لم يذكر قائل معين:

اللغة والرواية: يروى عجز هذا البيت في صور مختلفة:

إحداها: الرواية التي رواها الشارح.

والثانية:

إلا عَلَى حِزْبِهِ المَلاَعِينِ

والثالثة:

إلا عَلَى حِزْبِهِ المَنَاحِيسِ =

وقال آخر:

٨٢ ـ إِنِ الـمَـرْءُ مَـيْـتـاً بِـانْـقِـضَـاءِ حَـيَـاتِـهِ وَلٰـكِـنْ بَـأَنْ يُـبْـغَـى عَـلَـيْـهِ فَـيُـخْـذَلاَ

= «مستولياً» هو اسم فاعل من استولى، ومعناه كانت له الولاية على الشيء وملك زمام التصرف فيه «المجانين» جمع مجنونَ، وهو من ذهب عقله، وأصله عند العرب من خبله الجن، والمناحيس في الرواية الأخرى: جمع منحوس، وهو من حالفه سوء الطالع.

المعنى: ليس هذا الإنسان بذي ولاية على أحد من الناس إلا على أضعف المجانين.

الإعراب: «إن» نافية تعمل عمل ليس «هو» اسمها «مستولياً» خبرها «على أحد» جار ومجرور متعلق بقوله «مستولياً» السابق «إلا» أداة استثناء «على أضعف» جار ومجرور يقع موقع المستثنى من الجار والمجرور السابق، وأضعف مضاف، و «المجانين» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «إن هو مستولياً» حيث أعمل «إن» النافية عمل «ليس» فرفع بها الاسم الذي هو الضمير المنفصل، ونصب خبرها الذي هو قوله «مستولياً».

وهذا الشاهد يرد على الفراء وأكثر البصريين الذين ذهبوا إلى أن «إن» النافية لا تعمل شيئاً، لا في المبتدأ ولا في الخبر، ووجه الرد من البيت ورود الخبر اسماً مفرداً منصوباً بالفتحة الظاهرة، ولا ناصب له في الكلام إلا «إن»، وليس لهم أن يزعموا أن النصب بها شاذ، لوروده في الشعر كثيراً، ولوروده في النثر في نحو قول أهل العالية «إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية»، وقد قرأ بهذه اللغة سعيد بن جبير ـ رضي الله عنه ـ في الآية الكريمة التي تلاها الشارح.

ويؤخذ من هذا الشاهد ـ زيادة على ذلك ـ أن «إن» النافية مثل «ما» في أنها لا تختص بالنكرات كما تختص بها «لا»: فإن الاسم في البيت ضمير، وقد نص الشارح على هذا، ومثل له.

ويؤخذ منه أيضاً أن انتقاض النفي بعد الخبر بإلا لا يقدح في العمل؛ لأنه استثنى بقوله «إلا على أضعف... إلخ».

٨٢ ـ وهذا البيت أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

المعنى: ليس المرء ميتاً بانقضاء حياته، وإنما يموت إذا بغى عليه باغ فلم يجد عوناً له، ولا نصيراً يأخذه بيده، وينتصف له ممن ظلمه، يريد أن الموت الحقيقي ليس شيئاً بالقياس إلى الموت الأدبي.

الإعراب: «إن» نافية «المرء» اسمها «ميتاً» خبرها «بانقضاء» جار ومجرور متعلق بقوله «ميتاً» وانقضاء مضاف، وحياة من «حياته» مضاف إليه، وحياة مضاف والضمير مضاف إليه «ولكن» حرف استدراك «بأن» الباء جارة، وأن مصدرية «يبغى» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «عليه» جار ومجرور نائب عن الفاعل ليبغي، وأن ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء، أي بالبغي عليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف، والتقدير «ولكن يموت بالبغي عليه» وقوله «فيخذلا» الفاء عاطفة، ويخذل: فعل مضارع مبني للمجهول، معطوف على يبغى، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على المرء، والألف للإطلاق. =

وذكر ابن جني «في المحتَسَب» أن سعيد بن جُبَيْرِ ـ رضي الله عنه ـ قرأ ﴿إِنِ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ﴾ بنصب العباد.

ولا يُشْتَرَط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: «إِنْ رَجُلٌ قَائِماً، [وَإِنِ زيدٌ القَائِمَ]، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِماً».

وأما «لاَتَ» فهي «لا» النافيةُ زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيث مفتوحةً؛ ومذهَبُ الجمهور أنها تعمل عَمَلَ «ليس»؛ فترفع الاسمَ، وتنصب الخبرَ، لكن اختصت بأنها لا يُذْكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً، بل [إنما] يذكر معها أَحَدُهُمَا، والكثيرُ في لسان العرب حَذْفُ اسمها وبقاءُ خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلاَتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ بنصب الحين؛ فحذِفَ الاسمُ وبقيَ الخبرُ، والتقدير «وَلاتَ الحِينُ حِينَ مَنَاصٍ» فالحين: اسمها، وحينَ مناصٍ خبرها، وقد قرىء شذوذاً ﴿وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ﴾ برفع الحين على أنه اسم «لات» والخَبرُ محذوفٌ، والتقدير «وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ لَهُمْ» أي: ولات حينُ مَنَاصٍ كائناً لهم، وهذا هو المراد بقوله: «وَحَذْفُ ذِي الرَّفْع ـ إلى آخر البيت».

وأشار بقوله: «وما للات في سوى حين عمل» إلى ما ذكره سيبويه من أن «لات» لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناسُ فيه؛ فقال قوم: [المراد] أنها لا تعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان، ومِنْ عملها فيما رَادَفَهُ قولُ الشاعر:

٨٣ ـ نَـدِمَ الْـبُـغَـاةُ وَلاَتَ سَـاعَـةَ مَـنْـدَمٍ وَالْـبَـغْـيُ مَـرْتَـعُ مُـبْـتَـغِـيـهِ وَخِـيـمُ

= **الشاهد فيه**: قوله «إن المرء ميتاً» حيث أعمل «إن» النفاية عمل «ليس» فرفع بها ونصب، وفي هذا الشاهد مثل ما في الشاهد السابق من وجوه الاستنباط الذي ذكرناها.

٨٣ ـ قيل: إن هذا الشاهد لرجل من طيء، ولم يسموه، وقال العيني: قائله محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التيمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكناني، واستشهد الفراء بقوله «ولات ساعة مندم» ثم قال: ولا أحفظ صدره.

اللغة: «البغاة» جمع باغ، مثل قاض وقضاة وداع ودعاة ورام ورماة، والباغي: الذي يتجاوز قدره «مندم» مصدر ميمي بمعنى الندم «مرتع» اسم مكان من قولهم: رتع فلان في المكان يرتع ـ من باب فتح ـ إذا جعله ملهى له وملعباً، ومنه قوله تعالى: ﴿نرتع ونلعب﴾ «وخيم» أصله أن يقال: وخم المكان؛ إذا لم ينجع كلؤه، أو لم يوافقك مناخه.

الإعراب: «ندم» فعل ماض «البغاة» فاعل ندم «ولات» الواو واو الحال، ولات: نافية تعمل عمل ليس، واسمها محذوف «ساعة» خبرها، والجملة في محل نصب حال، أي: ندم البغاة=

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين، وجَزَم بالثاني في «التسهيل»، ومَذْهَبُ الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إنْ وُجِدَ الاسمُ بعدها منصوباً فناصبُهُ فعلٌ مُضْمَر، والتقدير «لاَتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ» وإنْ وُجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخَبَرُ محذوفٌ، والتقدير «لاَتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لَهُمْ»، والله أعلم.

= والحال أن الوقت ليس وقت الندم؛ لأن وقته قد فات، وساعة مضاف و «مندم» مضاف إليه «والبغي» مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة «مرتع» مبتدأ ثان مرفوع بالضمة الظاهرة، ومرتع مضاف ومبتغي من «مبتغيه» مضاف إليه ومبتغي مضاف والهاء مضاف إليه «وخيم» خبر المبتدأ الثاني، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول.

الشاهد فيه: قول «ولات ساعة مندم» حيث أعمل «لات» في لفظ «ساعة» وهي بمعنى الحين، وليست من لفظه، وهو مذهب الفراء ـ فيما نقله عنه جماعة منهم الرضي ـ إذ ذهب إلى أن «لات» لا يختص عملها بلفظ الحين، بل تعمل فيما دل على الزمان كساعة ووقت وزمان وأوان ونحو ذلك، وفي المسألة كلام طويل لا يليق بسطه بهذه العجالة.

ومثل البيت الشاهد ما أنشده ابن السكيت في كتاب الأضداد، وهو:

وَلَتَعْرِفَنَّ خَلاَئِقاً مَشْمُولَةً وَلَتَنْدَمَنَّ وَلاَتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ

أفعال المقاربة

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى، لٰكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهٰذَيْنِ خَبَرْ[(١)]

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة [للابتداء]، وهو «كاد» وأخواتُها، وذكر المصنف منها أحَدَ عشرَ فِعْلاً، ولا خلاف في أنها أفعال، إلا عَسَى؛ فنقل الزاهِدُ عن ثعلب أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج، والصحيح أنها فعل؛ بدليل اتِّصَالِ تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو «عَسَيْتُ، وعَسَيْتِ، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ».

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دَلَّ على المقاربة، وهي: كاد، وكَرَبَ، وَأوْشَكَ.

والثاني: ما دَلَّ على الرَّجَاءِ، وهي: عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ.

والثالث: ما دَلَّ على الإنشاء، وهي: جَعَل، وَطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ، وأنشأ.

فتسميتُها أفعالَ المقاربةِ من باب تسمية الكل باسم البعض.

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر؛ فترفع المبتدأ اسْماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقوله: «ككان كاد وعسى» لكن الخبر في هذا

---

(١) **ككان**: خبر مقدم.
كاد: مبتدأ مؤخر.
وعسى: معطوف على كاد
لكن: بالتخفيف حرف ابتداء واستدراك لدخولها على الجملة.
ندر غير: فعل وفاعل
مضارع: مضاف إليه.
لهذين: متعلق بخبر، وقال المكودي: متعلق بندر.
خبر: حال، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ويجوز ضبط غير بالفتح، على أن تكون حالاً، وخبر فاعل بندر، إلاّ أن في هذا الوجه، صاحب الحال نكرة محضة، وسوغ ذلك تأخير صاحب الحال وهو خبر.

الباب لا يكون إلا مضارعاً، نحو: «كَادَ زَيْدٌ يَقُوم، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ» ونَدَر مجيئه اسماً بعد عسى، وكاد» كقوله:

٨٤ ـ أَكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحّاً دَائِماً   لا تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا

وقوله:

٨٥ ـ فَأُبْتُ إلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آئِباً   وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

---

٨٤ ـ قال أبو حيان: «هذا البيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد» اهـ؛ قال ابن هشام: «طعن في هذا البيت عبد الواحد في كتابه «بغية الآمل ومنية السائل»، فقال: هو بيت مجهول، لم ينسبه الشراح إلى أحد، فسقط الاحتجاج به، ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيبويه، فإن فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتاً مجهولة القائلين» اهـ، وقيل: إنه لرؤبة ابن العجاج، وقد بحثت ديوان أراجيز رؤبة فلم أجده في أصل الديوان، وهو مما وجدته في أبيات جعلها ناشره ذيلاً لهذا الديوان مما وجده في بعض كتب الأدب منسوباً إليه، وذلك لا يدل على صحة نسبتها إليه أكثر مما تدل عليه عبارة المؤلف لكتاب الأدب الذي نقل عنه.

اللغة: «العذل» الملامة «ملحاً» اسم فاعل من «ألح يلح إلحاحاً» أي أكثر.

الإعراب: «أكثرت» فعل وفاعل «في العذل» جار ومجرور متعلق بأكثر «ملحاً» حال من التاء في أكثرت مؤكدة لعاملها «دائماً» صفة للحال «لا تكثرن» لا: ناهية، والفعل المضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «إني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «عسيت» عسى: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه «صائماً» خبره، والجملة من عسى واسمها وخبرها في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله «عسيت صائماً» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، وجاء بخبرها اسماً مفرداً، والأصل أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارع، ومثل هذا البيت قولهم في المثل «عسى الغوير أبؤسا».

وفي البيت توجيه آخر، وهو أن «عسى» هنا فعل تام يكتفي بفاعل، وهو هنا تاء المتكلم، بدليل وقوع جملتها خبراً لأن الناصبة للاسم الرافعة للخبر، وذلك لأن عسى للترجي، والترجي إنشاء، وأيضاً فإن الأفعال الناقصة جملتها إنشائية، والجمل الإنشائية لا تقع خبراً لإن، عند الجمهور الذين يجوزون وقوع الإنشائية خبراً للمبتدأ غير المنسوخ، وإذا كان ذلك كذلك فلا بد أن تكون الجملة خبرية؛ فلا تكون «عسى» ناقصة، وأما قوله «صائماً» على هذا فهو خبر «لكان» محذوفة مع اسمها، وتقدير الكلام: إني رجوت أن أكون صائماً.

٨٥ ـ هذا البيت لتأبط شراً ـ ثابت بن جابر بن سفيان ـ من كلمة مختارة، اختارها أبو تمام في حماسته (انظر شرح التبريزي ١/ ٨٥ بتحقيقنا) وأولها قوله:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَلْ وَقَدْ جَدَّ جِدُّهُ   أَضَاعَ، وَقَاسَى أَمْرَهُ وَهْوَ مُدْبِرُ =

وهذا هو مُرَاد المصنف بقوله: «لكن نَدَر ـ إلى آخره» لكن في قوله «غير مضارع» إيهام؛ فإنه يدخل تحته: الاسمُ، والظرفُ، والجارُّ والمجرور، والجملة الاسمية، والجملةُ الفعليةُ بغير المضارع، ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن «عسى، وكاد» بل الذي نَدَر مجيء الخبرِ اسماً، وأما هذه فلم يُسْمع مجيئها خبراً عن هذين.

وَكَــوْنُـــهُ بِـــدُونِ «أَنْ» بَــعْــدَ عَــسَــى نَــزْرٌ، وَكَــادَ الأَمْــرُ فِــيــهِ عُــكِــسَــا[1]

اللغة: «أبت» رجعت «فهم» اسم قبيلته، وأبوها فهم بن عمرو بن قيس عيلان «تصفر» أراد تتأسف وتتحزن على إفلاتي منها، بعد أن ظن أهلها أنهم قد قدروا عليَّ. وقصة ذلك أن قوماً من بني لحيان ـوهم حي من هذيل ـ وجدوا تأبط شرطاً يشتار عسلاً من فوق جبل، ورآهم يترصدونه، فخشى أن يقع في أيديهم، فانتحى من الجبل ناحية بعيدة عنهم، وصب ما معه من العسل فوق الصخر، ثم انزلق عليه حتى انتهى إلى الأرض، ثم أسلم قدميه للريح، فنجا من قبضتهم.

المعنى: يقول: إني رجعت إلى قومي بعد أن عز الرجوع إليهم، وكم مثل هذه الخطة فارقتها، وهي تتأسف وتتعجب مني كيف أفلت منها.

الإعراب: «فأبت» الفاء عاطفة، آب: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله «إلى فهم» جار ومجرور متعلق بأبت «وما» الواو حالية، ما: نافية «كدت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «آئباً» خبر كاد، والجملة في محل نصب حال «وكم» الواو حالية، كم: خبرية بمعنى كثير مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «مثلها» مثل: تمييز لكم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «فارقتها» فعل وفاعل ومفعول به «وهي» الواو للحال، هي: مبتدأ «تصفر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وما كدت آئباً» حيث أعمل «كاد» عمل «كان» فرفع بها الاسم ونصب الخبر، ولكنه أتى بخبرها اسماً مفرداً، والقياس في هذا الباب أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، ولهذا أنكر بعض النحاة هذه الرواية، وزعم أن الرواية الصحيحة هي «وما كنت آئباً».

---

(١) وكونه: مبتدأ، والضمير المضاف إليه اسمه، وخبره محذوف إن كان ناقصاً، وإلاَّ فلا حذف.
بدون أن بعد عسى: متعلقان بخبر الكون على الأول وبنفس الكَون على الثاني.
نزر: بالنون، والزاي، بمعنى قليل، خبر المبتدأ. والتقدير على الأول: وكون الخبر واقعاً بعد عسى بدون أن نزر. وعلى الثاني: ووجود الخبر بعد عسى بدون أن نزر.
وكاد: مبتدأ أول.
الأمر: مبتدأ ثان.
فيه: متعلق بعكسا.
عكسا: ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، وهو ومرفوعه في موضع رفع خبر المبتدأ=

أي: اقترانُ خبر «عسى» بـ «أنْ» كثيرٌ؛ وتجريدُه من «أنْ» قليلٌ، وهذا مذهَبُ سيبويه، ومذهَبُ جمهور البصريين أنه لا يتجرَّدُ خبرُها من «أنْ» إلا في الشعر، ولم يَرِدْ في القرآن إلا مقترناً بـ «أنْ»، قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾، وقال عز وجل: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾.

ومن وروده بدونِ «أنْ» قولُهُ:

٨٦ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

---

٨٦ ـ البيت لهدبة بن خشرم العذري، من قصيدة قالها وهو في الحبس، وقد روى أكثر هذه القصيدة أبو علي القالي في «أماليه»، وروى أبو السعادات ابن الشجري في حماسته منها أكثر مما رواه أبو علي، وأول هذه القصيدة قوله:

طَرِبْتَ، وَأَنْتَ أَحْيَاناً طَرُوبُ   وَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّاكَ الْمَشِيبُ؟

يُجِدُّ النَّأْيُ ذِكْرَكِ فِي فُؤَادِي   إِذَا ذُهِلَتْ عَلَى النَّأْيِ الْقُلُوبُ

يُؤَرِّقُنِي اكْتِئَابُ أَبِي نُمَيْرٍ   فَقَلْبِي مِنْ كَآبَتِهِ كَئِيبُ

فَقُلْتُ لَهُ: هَدَاكَ اللهُ! مَهْلاً   وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللُّبِّ الْمُصِيبُ

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ   يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

اللغة: «طربت» الطرب: خفة تصيب الإنسان من فرح أو حزن «النأي» البعد «الكرب» الهم والغم «أمسيت» قال ابن المستوفي: يروى بضم التاء وفتحها، والنحويون إنما يروونه بضم التاء، والفتح عند أبي حنيفة أولى: لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير كما هو ظاهر من الأبيات التي رويناها، وكان أبو نمير معه في السجن.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «الكرب» اسم عسى مرفوع به «الذي» اسم موصول صفة للكرب «أمسيت» أمسى: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «فيه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أمسى، والجملة من أمسى واسمه وخبره لا محل لها صلة الموصول «يكون» فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه «وراءه» وراء: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ووراء مضاف والهاء مضاف إليه «فرج» مبتدأ مؤخر «قريب» صفة لفرج، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب خبر «يكون» والجملة من «يكون» واسمها وخبرها في محل نصب خبر «عسى».

الشاهد فيه: قوله «يكون وراءه ـ الخ» حيث وقع خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من «أن» المصدرية، وذلك قليل، ومثله الشاهد الذي بعده (ش ٨٧) وقوله الآخر:

عَسَى اللَّه يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ   بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ =

= الثاني، والثاني وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بين المبتدأ الأول وخبره الضمير في فيه. والرابط بين الثاني وخبره الضمير في عكسا المرفوع بالنيابة عن الفاعل، والألف للإطلاق.

وقوله:

٨٧ ـ عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّه؛ إنهُ لهُ كُلَّ يَوْمٍ في خَلِيقَتِهِ أمْرُ

وأما «كادَ» فذَكر المصنفُ أنها عَكْسُ «عَسَى»؛ فيكون الكثيرُ في خبرها أن يتجرد من «أنْ» وَيَقِلُّ اقترانُه بها، وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيُّونَ من أن اقتران خَبَرِها بـ «أنْ» مخصوصٌ بالشعر؛ فمن تجريده من «أنْ» قولُه تعالى: ﴿فَذَبَحُوها وَمَا كَادُوا يَفعَلُونَ﴾وقال: ﴿مِنْ بَعْده مَا كَادَ تَزِيغُ قُلوبُ فَرِيقٍ مِنهُمْ﴾ ومن اقترانه بـ «أنْ» قولُه ﷺ: «ما كِدْتُ أن أُصَلِّي الْعَصْرَ حتى كادتِ الشَّمْسُ أن تَغْرُبَ» وقوله:

= (المنهمر: أراد به المطر الكثير، والجون: الأسود، والرباب: السحاب، والسحاب الأسود دليل على أنه حافل بالمطر) ومثل هذه الأبيات قول الآخر:

فَأمَّا كَيِّسٌ فَنَجَا، وَلٰكِنْ عَسَى يَغْتَرُّ بِي حَمِقٌ لَئِيمُ

٨٧ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها، ألفاظه كلها ظاهرة المعنى.

الإعراب: «عسى» فعل ماض ناقص «فرج» اسمه «يأتي» فعل مضارع «به» جار ومجرور متعلق بيأتي «الله» فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر عسى «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء ضمير الشأن اسمه «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كل» منصوب على الظرفية الزمانية لإضافته إلى اسم الزمان متعلق بما تعلق به الجار والمجرور قبله، وكل مضاف، و «يوم» مضاف إليه «في خليقته» الجار والمجرور يتعلق بما تعلق به الجار والمجرور السابق، وخليقة مضاف والضمير الموضوع للغائب العائد إلى الله تعالى مضاف إليه «أمر» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر «إن».

الشاهد فيه: قوله: «يأتي به الله» حيث جاء خبر «عسى» فعلاً مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وهو قليل، ومثله ـ سوى ما ذكرنا مع الشاهد ٨٦ ـ قول الفرزدق:

وَمَاذَا عَسَى الحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ إذا نَحْنُ جَاوَزْنا حَفِيرَ زِيَادِ؟

وفي بيت الفرزدق هذا شاهد آخر، وحاصله: أنه يجوز في الفعل المضارع الذي يقع خبراً لعسى خاصة أن يرفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى اسم عسى.

فأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فلا يجوز في الفعل المضارع الواقع خبراً لها إلا أن يكون رافعاً لضمير يعود على الاسم، وأما قول ذي الرمة:

وَأُسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أبُثُّهُ تكلمني أحْجَارُهُ وَمَلاَعِبُهْ

فظاهره أن المضارع الواقع خبراً لكاد وهو «تكلمني» رفع اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم وهو «أحجاره» فهذا ونحوه شاذ أو مؤول.

أما بيت الشاهد (رقم ٨٧) فقد رفع المضارع فيه اسماً أجنبياً من اسم عسى؛ فلا هو ضمير الاسم، ولا هو اسم ظاهر مضاف إلى الاسم، وذلك شاذ أيضاً.

٨٨ ـ كَادَتِ النَّفسُ أن تَفِيضَ عَلَيْهِ إذْ غَدَا حَشْوَ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ

٨٨ ـ هذا البيت من الشواهد التي يذكرها كثير من النحاة وعلماء اللغة غير منسوبة إلى قائل معين، وقد عثرنا بعد طويل البحث على أنه من كلمة لمحمد بن مناذر، أحد شعراء البصرة يرثي فيها رجلاً اسمه عبد المجيد بن عبد الوهاب الثقفي، وقبله:

إنَّ عَبْدَ المَجِيدِ يَوْمَ تُوفِّي هَدَّ رُكْناً مَا كَانَ بِالمَهْدُودِ

لَيتَ شِعْرِي، وَهَلْ دَرى حامِلُوه مَا عَلى النَّعْشِ مِنْ عَفَافٍ وَجودِ؟

اللغة: «تفيض» من قولهم «فاضت نفس فلان» ويروى في مكانه «تفيظ» وكل الرواة يجيزون أن تقول «فاضت نفس فلان» إلا الأصمعي فإنه أبى إلا أن تقول «فاظت نفس فلان» بالظاء وكلام غير الأصمعي أسد: فهذا البيت الذي نشرحه دليل على صحته، وكذلك قول الآخر:

تَفِيضُ نُفُوسُهَا ظَمَأً، وَتَخْشى حِمَاماً؛ فَهْيَ تَنْظُرُ مِنْ بَعِيدِ

وقول الراجز:

تَجَمَّعَ النَّاسُ، وقَالُوا: عُرْسُ فَفُقِئَتْ عَيْنٌ، وَفَاضَتْ نَفْسُ

وقول الشاعر في بيت الشاهد «ريطة» بفتح الراء وسكون الياء المثناة ـ الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وأراد هنا الأكفان التي يلف فيها الميت.

الإعراب: «كادت» كاد: فعل ماض ناقص، والتاء للتأنيث «النفس» اسم كاد «أن» مصدرية «تفيض» فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للنفس، والجملة خبر «كاد» في محل نصب «عليه» جار ومجرور متعلق بقوله تفيض السابق «إذ» ظرف للماضي من الزمان متعلق بقوله «تفيض» أيضاً «غداً» فعل ماض بمعنى صار، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على عبد المجيد المرثي «حشو» خبر غدا، وحشو مضاف و «ريطة» مضاف إليه «برود» معطوف على ريطة.

الشاهد فيه: قوله «أن تفيض» حيث أتى بخبر «كاد» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن، وذلك قليل، والأكثر أن يتجرد منها، ومثل هذا البيت قول الشاعر:

أبَيْتُمْ قَبُولَ السِّلْمِ مِنَّا؛ فَكِدْتُمْ لَدَى الحَرْبِ أن تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّل

وقول رؤبة بن العجاج:

رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَامَّحَى قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا

ومنه قول جبير بن مطعم ـ رضي الله تعالى عنه! «كاد قلبي أن يطير» ومع ورود المضارع الواقع خبر لكاد مقترناً بأن ـ في الشعر والنثر ـ نرى أن قول الأندلسيين: إن اقترانه بأن مع كاد ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر؛ غير سديد، والصواب ما ذكره الناظم وهو في هذا تابع لسيبويه.

وكَعَسَى حَرَى، وَلٰكِنْ جُعِلاَ ... خَبَرُهَا حَتْماً بـ «أَنْ» مُتَّصِلاَ[1]
وَأَلْزَمُوا ٱخْلَوْلَقَ «أَنْ» مِثْلَ حَرَى ... وَبَعْدَ أَوْشَكَ ٱنْتِفَا «أَنْ» نَزَرَا[2]

يعني أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» في الدلالة على رَجَاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ «أَنْ»، نحو «حَرَى زَيْدٌ أن يقوم» ولم يُجرد خبرها من «أَنْ» لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك «ٱخْلَوْلَقَ» تلزم «أَنْ» خَبَرَها نحو: «اخْلَوْلَقَتِ السماء أن تُمْطِرَ» وهو من أمثلة سيبويه، وأما «أَوْشَكَ» فالكثير اقترانُ خبرِها بـ «أَنْ» ويقلُّ حَذْفُها منه، فمن اقترانه بها قولُه:

٨٩ ـ وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... ـ إِذَا قِيلَ هَاتُوا ـ أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

٨٩ ـ هذا البيت أنشده ثعلب في «أماليه» (ص ٤٣٣) عن ابن الأعرابي، ولم ينسبه إلى أحد، ورواه الزجاجي في «أماليه أيضاً (ص ١٢٦) وقبله:

=

(١) **وكعسى**: خبر مقدم.
حرى: بفتح الحاء والراء، مبتدأ مؤخر.
ولكن: الداخلة على الجمل حرف ابتداء واستدراك.
جعلا: فعل ماض مبني للمجهول، والألف فيه للإطلاق.
خبرها: مرفوع بالنيابة عن الفاعل بجعلا، وهو مفعوله الأول.
حتماً: قال المكودي: حال من الضمير المستتر في متصلاً، أو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: اتصالاً حتماً أي واجباً.
بـ أن: بفتح الهمزة، متعلق بمتصلاً.
متصلاً: مفعول ثان لجعلا، وتقدير البيت: وحرى كعسى، ولكن جعل خبر حرى متصلاً بأن اتصالاً حتماً.

(٢) **وألزموا**: فعل ماض متعد لاثنين، والواو ضمير الفاعل، وهي راجعة إلى العرب.
اخلولق: مفعول ألزموا الأول، على تقدير مضاف.
أن: بفتح الهمزة مفعوله الثاني. قال المكودي: ويجوز العكس.
مثل: منصوب على الحال من اخلولق ويحتمل أن يكون نعتاً لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين مثل ومجرورها.
حرى: مضاف إليه، والتقدير: وألزموا اخلولق أن إلزاماً مثل إلزام حرى.
بعد: متعلق بانتفا، أو بنزرا، قاله المكودي، والظاهر تعين الفعل لأنه الأصل فلا يعدل عنه، وسئل الزمخشري عن مثل هذا فقال: إذا جاء نهر الله، بطل نهر معقَل. ولأن بعضهم منع تقديم معمول المصدر عليه مطلقاً.
أوشك: مضاف إليه.
انتفا: بالفاء والقصر للضرورة مبتدأ.
أن: بفتح الهمزة مضاف إليه، وجملة:
نزرا: بضم الزاي بمعنى قل، في موضع رفع خبر المبتدأ والألف للإطلاق، والتقدير: وانتفاء أن نزر بعد أوشك.

وَمِنْ تَجرُّدِهِ منها قولُه:

٩٠ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيّتِهِ   في بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُهَا

= أَبا مَالِكٍ، لاَ تَسْأَلِ النَّاسَ، وَالْتَمِسْ   بِكَفَّيكَ فَضْلَ اللَّهِ، وَاللَّهُ أَوْسَعُ

المعنى: إن من طبع الناس أنهم لو سئلوا أن يعطوا أتفه الأشياء، وأهونها خطراً، وأقلها قيمة ـ لما أجابوا، بل إنهم ليمنعون السائل ويملون السؤال.

الإعراب: «ولو» شرطية غير جازمة «سئل» فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط «الناس» نائب فاعل سئل، وهو المفعول الأول «التراب» مفعول ثان لسئل «لأوشكوا» اللام واقعة في جواب «لو» وأوشك: فعل ماض ناقص، وواو الجماعة اسمه «إذا» ظرف للمستقبل من الزمان «قيل» فعل ماض مبني للمجهول «هاتوا» فعل أمر وفاعله، وجملتهما في محل رفع نائب فاعل لقيل، وجملة قيل ونائب فاعله في محل جر بإضافة «إذا» إليها، وجواب الشرط محذوف، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين أوشك مع مرفوعها وخبرها «أن» مصدرية «يملوا» فعل مضارع منصوب بأن، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب خبر أوشك «ويمنعوا» معطوف على يملوا.

الشاهد فيه: يستشهد النحاة بهذا البيت ونحوه على أمرين، الأول: في قوله «لأوشكوا» حيث ورد «أوشك» بصيغة الماضي، وهو يرد على الأصمعي وأبي علي اللذين أنكرا استعمال «أوشك» وزعما أنه لم يستعمل من هذه المادة إلا «يوشك» المضارع وسيأتي للشارح ذكر هذا، والاستشهاد له بهذا البيت (ص ٣٣٨)، والأمر الثاني: في قوله «أن يملوا» حيث أتى بخبر «أوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مقترن بأن، وهو الكثير.

ومن الشواهد على هذين الأمرين قول جرير يهجو العباس بن يزيد الكندي:

إِذَا جَهِلَ الشَّقِيُّ وَلَمْ يُقَدِّرْ   بِبَعْضِ الأَمْرِ أَوْشَكَ أَنْ يُصَابَا

وقول الكلحبة اليربوعي:

إِذَا المَرْءُ لَمْ يَغْشَ الكَرِيهَةَ أَوْشَكَتْ   حِبَالُ الهُوَيْنَى بِالفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

٩٠ ـ البيت لأمية ابن أبي الصلب، أحد شعراء الجاهلية، وزعم صاعد أن البيت لرجل من الخوارج، وليس ذلك بشيء، وهو من شواهد سيبويه (ج٢ ص ٤٧٩).

اللغة: «منيته» المنية الموت «غراته» جمع غرة ـ بكسر الغين ـ وهي الغفلة «يوافقها» يصيبها ويقع عليها.

المعنى: إن من فر من الموت في الحرب لقريب الوقوع بين براثنه في بعض غفلاته، والغرض تشجيع المخاطبين على اقتحام أهوال الحروب وخوض معامعها، إذ كان الموت ـ ولا بد ـ نازل بكل أحد.

الإعراب: «يوشك» فعل مضارع ناقص «من» اسم موصول اسم يوشك «فر» فعل ماض، =

وَمِـثْـلُ كَـادَ فـي الأَصَـحِّ كَـرَبَـا ... وَتَـرْكُ «أَنْ» مَـعْ ذِي الـشُّـرُوعِ وَجَـبَـا[1]
كَـأَنْـشَـأَ الـسَّـائِـقُ يَـحْـدُو، وَطَـفِـقْ، ... كَـذَا جَـعَـلْـتُ، وَأَخَـذْتُ، وعَـلِـقْ[2]

لـم يذكـر سيبويه في «كَرَب» إلا تَجَرُّدَ خَبَرِهَا من «أنْ»، وزعـم المصنفُ أن الأَصَحَّ خلافُهُ، وهو أنها مثلُ «كاد»؛ فيكون الكثيرُ فيها تجريدَ خبرِهَا من «أن» ويقلُّ اقترانُهُ بها؛ فمن تجريده قولُه:

= والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول والجلمة لا محل لها صلة «من منيته» الجار والمجرور متعلق بفر، ومنية مضاف والهاء مضاف إليه «في بعض» الجار والمجرور متعلق بقوله «يوافقها» الآتي، وبعض مضاف وغرات من «غراته» مضاف إليه، وغرات مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «يوافقها» يوافق: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والضمير البارز الذي هو للغائبة مفعول به، وجملة يوافقها في محل نصب خبر «يوشك».

الشاهد فيه: قوله «يوافقها» حيث أتى بخبر «يوشك» جملة فعلية فعلها مضارع مجرد من «أن» وهذا قليل.

(١) **ومثل**: خبر مقدم.
كاد: مضاف إليه.
في الأصح: متعلق بمثل لما فيها من معنى المماثلة.
كربا: بفتح الراء وكسرها مبتدأ مؤخر، والألف للإطلاق، وهذا أولى من العكس الذي صد به المكودي.
وترك: مبتدأ.
أن: بفتح الهمزة مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله.
مع: قال المكودي: متعلق بترك.
ذي: بمعنى صاحب مضاف إليه، وهو أيضاً مضاف إلى الشروع.
الشروع: مضاف إليه، وجملة:
وجبا: خبر ترك، والألف للإطلاق.

(٢) **كأنشأ**: خبر مبتدأ محذوف على تقدير حذف القول بين الكاف ومدخولها، وإدخال الكاف على مقوله، والتقدير: وذلك كقولك: أنشأ، وأنشأ فعل ماض.
السائق: اسمها وجملة:
يحدو: في موضع نصب خبرها.
وطفق: كسر الفاء وفتحها معطوف على أنشأ.
كذا: خبر مقدم.
جعلت: مبتدأ مؤخر.
وأخذت وعلق: معطوفان على جعلت.

٩١ ـ كَرَبَ القَلْبُ مِنْ جَواهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الوُشَاة: هِنْدٌ غَضُوبُ

وَسُمِع من اقترانه بها قولُه:

٩٢ ـ سقَاهَا ذَوُو الأَحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطعَا

---

٩١ ـ **قيل**: إن هذا البيت لرجل من طيء، وقال الأخفش: إنه للكلحبة اليربوعي أحد فرسان بني تميم وشعرائهم المجيدين.

اللغة: «جواه» الجوى! شدة الوجد «الوشاة جمع واش، وهو النمام الساعي بالإفساد بين المتوادين، والذي يستخرج الحديث بلطف، ويروى «حين قال العذول» وهو اللائم «غضوب» صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث كصبور.

المعنى: لقد قرب قلبي أن يذوب من شدة ما حل به من الوجد والحزن، حين أبلغني الوشاة الذين يسعون بالإفساد بيني وبين من أحبها أنها غاضبة علي.

الإعراب: «كرب» فعل ماض ناقص «القلب» اسمه «من جواه» الجار والمجرور متعلق بقوله «يذوب» الآتي، أو بقوله «كرب» السابق، وجوى مضاف وضمير الغائب العائد إلى القلب مضاف إليه «يذوب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القلب، والجملة من يذوب وفاعله في محل نصب خبر كرب «حين» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله يذوب السابق «قال» فعل ماض «الوشاة» فاعل قال «هند» مبتدأ «غضوب» خبره، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول، وجملة قال وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «حين» إليها.

الشاهد فيه: قوله «يذوب» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مجرداً من أن.

٩٢ ـ البيت لأبي يزيد الأسلمي، من كلمة له يهجو فيها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن المغيرة، والي المدينة من قِبل هشام بن عبد الملك بن مروان وكان قد مدحه من قبل فلم ترقه مدحته، ولم يعطه، ولم يكتف بالحرمان، بل أمر به فضرب بالسياط، وأول هذه الكلمة قوله:

مَدَحْتُ عُرُوقاً لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى حَدِيثاً، فَلَمْ تَهْمُمْ بِأَنْ تَتَرَعْرَعَا

نَقَائِذَ بُؤْسٍ ذَاقَتِ الفَقْرَ وَالغِنَى وَحَلَّبَتِ الأَيَّامَ وَالدَّهْرَ أَضْرُعَا

اللغة: «مصت الثرى حديث» أراد أنهم حديثو عهد بنعمة؛ فكنى عن ذلك المعنى بهذه العبارة، ولما عبر عنهم أولاً بالعروق جعل الكناية من جنس ذلك الكلام «بأن تترعرعا» يروى براءين مهملتين بينهما عين مهملة، ويروى «تتزعزعا» بزاءين معجمتين بينهما عين مهملة كذلك، ومعناه تتحرك، يريد أنهم حدثت لهم النعمة بعد البؤس والضيق؛ فليس لهم في الكرم عرق ثابت؛ فهم لا يتحركون للبذل، ولا تهش نفوسهم للعطاء «نقائذ» جمع نقيذ، بمعنى اسم المفعول، يريد أن ذوي قرابة هؤلاء أنقذوهم من البؤس والفقر «أضرع» هو جمع ضرع، والعبارة مأخوذ من قول العرب: حلب فلان الدهر أشطره، يريدون ذاق حلوه ومره «ذوو الأحلام» أصحاب العقول، ويروى «ذوو الأرحام» وهم الأقارب من جهة النساء «سجلا» ـ بفتح فسكون ـ الدلو ما دام فيها ماء=

والمشهورُ في «كَرَب» فتحُ الراءِ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً.

ومعنى قوله «وَتَرْكُ أنْ مع ذي الشروع وَجَبَا» أن ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقترانُ خبره بـ «أنْ» لما بَيْنَهُ وبين «أنْ» من المُنَافاة؛ لأن المقصودَ به الحالُ، و «أنْ» للاستقبال، وذلك نحو «أنشأ السائق يَحْدُو، وَطَفِقَ زيد يَدْعُو، وَجَعَلَ يتكلم، وأخذ يَنْظِم، وَعَلِقَ يفعل كذا».

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا ... وَكَادَ لا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا(١)

=قليلاً كان ما فيها من الماء أو كثيراً، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيها ماء أصلاً فهي دلو لا غير. ولا يقال حينئذ سجل، والغرب ـ بفتح الغين المعجمة وسكون الراء المهملة، وكذلك الذنوب ـ بفتح الذال المعجمة ـ مثل السجل، يريد أن الذي منحه ذوو أرحام هؤلاء إياهم شيء كثير لو وزع على الناس جميعاً لوسعهم وكفاهم، ولكنهم قوم بخلاء ذوو أثرة وأنانية؛ فلا يجودون وإن كثر ما بأيديهم وزاد عن حاجتهم.

المعنى: إن هذه العروق التي مدحتها فردتني إنما هي عروق ظلت في الضر والبؤس حتى أنقذها ذوو أرحامها بعد أن أوشكت أن تموت، ويقصد بذوي أرحامها بني مروان.

الإعراب: «سقاها» سقى: فعل ماض، وضمير الغائبة مفعوله الأول «ذوو» فاعل سقى، وذوو مضاف، و «الأحلام» مضاف إليه «سجلا» مفعول ثان لسقى «على الظما» جار ومجرور متعلق بسقاها «وقد» الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق «كربت» كرب: فعل ماض ناقص، والتاء تاء التأنيث «أعناقها» أعناق اسم كرب، وأعناق مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تقطعا» فعل مضارع حذفت منه إحدى التاءين ـ وأصله تتقطعا ـ منصوب بأن، والألف للإطلاق، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أعناق، والجملة في محل نصب خبر كرب، والجملة من كرب واسمها وخبرها في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أن تقطعا» حيث أتى بخبر «كرب» فعلاً مضارعاً مقترناً بأن وهو قليل، حتى إن سيبويه لم يحك فيه غير التجرد من «أن»، وفي هذا البيت رد عليه، ومثله قول الراجز، وهو العجاج بن رؤبة:

قَدْ بُرْتَ أَوْ كَرَبْتَ أَنْ تَبُورَا ... لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَساً مَثْبُورَا

ومن ورود خبر «كرب» مضارعاً غير مقترن بأن ـ سوى الشاهد السابق (رقم ٩١) قول عمر ابن أبي ربيعة المخزومي:

فَلا تَحْرِمِي نَفْساً عَلَيْكَ مَضِيقَةً ... وَقَدْ كَرَبَتْ مِنْ شِدَّةِ الْوَجْدِ تَطْلُعُ

(١) **واستعملوا**: فعل وفاعل، والضمير للعرب.
مضارعاً: مفعول استعملوا.

=

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصرَّف، إلا «كاد، وأوشك»؛ فإنه قد استعمل منهما المضارعُ، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾ وقول الشاعر:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ [٩٠]

وَزَعَم الأصمعيُّ أنه لم يستعمل «يُوشِكُ» إلا بلفظ المضارع [ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي] وليس بَجيِّدٍ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي، وقد وَرَدَ في الشعر، كقوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا ... إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلّوا وَيَمْنَعُوا [٨٩]

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع [وَقَلَّ استعمال الماضي] وقول المصنف: «وزادوا موشكاً» معناه أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من «أوشك» كقوله:

٩٣ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ ... خِلافَ الأَنِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا

---

٩٣ ـ هذا البيت لأبي سهم الهذلي، وبعده قوله:

وَتُوحِشُ فِي الأَرْضِ بَعْدَ الكَلاَمِ ... وَلاَ تُبْصِرُ الْعَيْنُ فِيهِ كِلاَبَا

اللغة: «خلاف الأنيس» أي بعد المؤانس «وحوشاً» قفراً خالياً، وقد ضبطه بعض العلماء بضم الواو على أنه جمع وحش، والوحش: صفة مشبهة، تقول: أرض وحش، تريد خالية، وضبطه آخرون بفتح الواو على أنه صفة كصبور «يبابا» قال ابن منظور في اللسان: «اليباب» عند العرب: الذي ليس فيه أحد، قال عمر ابن أبي ربيعة:

مَا عَلَى الرَّسْمِ بِالْبُلَيَّيْنِ لَوْ بَيْـ ... ـنَ رَجْعَ الجَوابِ أَوْ لَوْ أَجَابَا؟

فَإِلَى قَصْرِ ذِي الْعَشِيرَةِ فَالصَّا ... لِفِ أَمْسَى مِنَ الأَنِيسِ يَبَابَا

معناه خالياً لاَ أحد به» اهـ.

الإعراب: «فموشكة» خبر مقدم ـ وهو اسم فاعل من أوشك، ويحتاج إلى اسم وخبر، واسمه ضمير مستتر فيه ـ «أرضنا» أرض: مبتدأ مؤخر، وأرض مضاف والضمير مضاف إليه «أن» مصدرية «تعود» فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى =

= **لأوشكا**: متعلق باستعملوا، والألف فيه للإطلاق.

وكاد: معطوف على أوشكا.

لا غير: قال المكودي: لا عاطفة، عطفت غير على أوشك وكاد، لكنها بنيت على الضم لقطعها عن الإضافة، والتقدير: لأوشك وكاد لا لغيرهما.

وزادوا: فعل وفاعل.

موشكاً: مفعول زادوا.

وقد يُشْعِرُ تخصيصهُ «أوشك» بالذكر أنه لَمْ يُستعمل اسم الفاعل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعمالهُ في الشعر، كقوله:

٩٤ ـ أَمُوتُ أسىً يَوْمَ الرِّجَامِ، وَإِنَّنِي يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب.

ـ أرض «خلاف» منصوب على الظرفية، وناصبه «تعود» وخلاف مضاف، و «الأنيس» مضاف إليه «وحوشاً» حال من الضمير المستتر في تعود، وقوله «يباباً» حال ثانية، وقيل: تأكيد لأنه بمعناه، وقيل: معطوف عليه بحرف عطف مقدر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر موشك.

الشاهد فيه: قوله «فموشكة» حيث استعمل اسم الفاعل من أوشك، ومثله قول كثير بن عبد الرحمن الشهير بكثير عزة:

فَإِنَّكَ مُوشِكٌ ألاَّ تَرَاهَا وَتَغْدُو دُونَ غَاضِرَةَ الْعَوَادِي

٩٤ ـ هذا البيت لكثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة، وهو من قصيدة له طويلة يقولها في رثاء عبد العزيز بن مروان أبي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل؛ وقبل بيت الشاهد قوله:

وكِدْتُ وَقَدْ سَالَتْ مِنَ الْعَيْنِ عَبْرَةٌ سَهَا عَانِدٌ مِنْهَا وَأَسْبَلَ عَانِدُ
قَذِيتُ بِهَا وَالْعَيْنِ سَهْوٌ دُمُوعِهَا وَعُوَّارُهَا فِي بَاطِنِ الْجَفْنِ زَائِدُ
فَإِنْ تُرِكَتْ لِلْكُحْلِ لم يُتْرَكِ البكى وَتَشْرَى إِذَا مَا حَشْحَشَتْهَا المَرَاوِدُ

اللغة: «سها عاند» يقال: عرق عاند، إذا سال فلم يكد يرقأ، وسئل ابن عباس عن المستحاضة فقال؛ إنه عرق عاند «قذيت بها» أصابني القذى بسببها«سهو دموعها» ساكنة لينة «عوارها» قذاها «تشرى» تلح «حشحشتها» حركتها «المراود» جمع مرود ـ بزنة منبر ـ وهو ما يحمل به الكحل إلى العين «أسى» حزناً وشدة لوعة «الرجام» بالراء المهملة المكسورة والجيم ـ موضع بعينه، ويصحفه جماعة بالزاي والحاء المهملة.

الإعراب: «أموت» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أسى» مفعول لأجله، ويجوز أن يكون حالاً بتقدير «آسيا» أي حزيناً «يوم» منصوب على الظرفية الزمانية، وناصبه «أموت» ويوم مضاف و «الرجام» مضاف إليه «وإنني» إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «يقيناً» مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره أوقن يقيناً «لرهن» اللام مؤكدة، ورهن: خبر إن «بالذي» جار ومجرور متعلق برهن «أنا» مبتدأ «كائد» خبره، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد إلى الموصول ضمير محذوف منصوب بفعل محذوف تقع جملته في محل نصب خبراً لكائد من حيث نقصانه، واسمه ضمير مستتر فيه، وتقدير الكلام: بالذي كائد ألقاه، مثلاً.

الشاهد فيه: قوله «كائد» بهمزة بعد ألف فاعل منقلبة عن واو ـ حيث استعمل الشاعر اسم الفاعل من «كاد» هذا توجيه كلام الشارح العلامة، وقد تبع فيه قوماً من النحاة، وقيل: إن الصواب في الرواية «كابد» بالباء الموحدة من المكابدة، فلا شاهد فيه.

وأَفْهَم كلامُ المصنف أن غير «كاد، وأوشك» من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولَا اسمُ الفاعل، وحكى غيرهُ خلافَ ذلك؛ فحكى صاحبُ الإنصاف استعمالَ المضارع واسم الفاعل من «عسى» قالوا: عَسَى يَعْسي فهو عَاسٍ، وحكى الجوهريُّ مضارعَ «طَفِقَ»، وحكى الكسائي مضارعَ «جَعَلَ».

بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشَكْ قَدْ يَرِدْ غِنىً بِـ «أَنْ يَفْعَلَ» عَنْ ثَانٍ فُقِدْ[1]

اختصَّتْ «عسى، واخلولق، وأوشك» بأنها تُستعمل ناقصةً وتامة.

فأما الناقصة فقد سبق ذكرُها.

وأما التامة فهي المسنَدَةُ إلى «أنْ» والفعلِ، نحو «عَسَى أن يَقُومَ، واخلولق أن يأتي، وأوشك أنْ يفْعَل» فـ «أنْ» والفعلُ في موضع رفع فاعل «عسى، واخلولق، وأوشك» واستَغْنتْ به عن المنصوب الذي هو خبرها.

وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعد «أنْ» اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به؛ فإن وليه نحو: «عسى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ»؛ فذهب الأستاذ أبو علي الشَّلَوْبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أنْ» فـ «أنْ» وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامة، ولا خبر لها. وذهب المبرد والسيرافيُّ والفارسيُّ إلى تجويز ما ذكرهُ الشَّلَوْبينُ وتجويز وَجْهٍ آخَرَ، وهو: أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أنْ» مرفوعاً بعسى اسماً لها، و «أنْ» والفعل في موضع نصب بعسى؛ وتَقَدَّمَ على الاسم، والفعلُ الذي بعد «أنْ» فاعلهُ ضميرٌ يعود على فاعل «عسى» وجاز عَوْدُهُ عليه ـ وإن تأخر ـ لأنه مُقَدَّمٌ في النية.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث؛ فتقول ـ على مذهب غير الشلوبين ـ «عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يَقُمْنَ الهنداتُ» فتأتي بضمير في الفعل؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بـ

---

(١) بعد: متعلق بيرد.

عسى: مضاف إليه.

اخلولق أوشك: قال المكودي: معطوفان على عسى، على حذف العاطف، وينبغي أن ينطق بعد الشين من أوشك، بقاف مشدودة، لأن الكاف من أوشك مدغمة في القاف بعد قلبه قافاً.

قد يرد: للتحقيق لا للتقليل، لكثرة ورود ذلك.

غنى: فاعل يرد.

بأن يفعل عن ثان: متعلقان بغنى لأنه مصدر.

فقد: بالبناء للمجهول في موضع النعت لثان على حذف الموصوف، والتقدير: قد يرد غنى، أي استغناء بأن يفعل عن جزء ثانٍ مفقود بعد عسى واخلولق وأوشك.

«عَسَى» وعلى رأي الشَّلوبين يجب أن تقول: «عسى أن يقوم الزيدان، وعَسَى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم الهنداتُ» فلا تأتي في الفعل بضميرٍ؛ لأنه رَفَعَ الظاهرَ الذي بعده.

وَجَـرِّدَنْ عَـسَـى، أَوِ ارْفَـعْ مُـضْـمَـرَا بِـهَـا، إِذَا اسْـمٌ قَـبْـلَـهَـا قَـدْ ذُكِـرَا[1]

اخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدُهَا عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو «زَيْدٌ عَسَى أنْ يَقُومَ» فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و «أن يقوم» في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى» و «أن يقوم» في موضع رفع بِعسَى.

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث؛ فتقول ـ على لغة تميم ـ: «هند عَسَت أن تقوم، والزيدان عَسَيَا أن يَقُومَا، والزيدون عَسَوْا أن يقوموا، والهندان عَسَتَا أَنْ تَقُوما، والهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقمْنَ» وتقول ـ على لغة الحجاز ـ: «هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، والهندان عَسَى أن تقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه؛ فتقول: «الزيدان جَعَلا ينْظِمَان» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار؛ فلا تقول: «الزيدان جَعَل ينظمان» كما تقول: «الزيدان عَسَى أنْ يَقُومَا».

---

(١) وجردن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، ومتعلقه محذوف.
عسى: مفعول جردن، والمعوطف على عسى محذوف، اكتفاء بالعطف السابق.
أو: حرف تخيير هنا.
ارفع: فعل أمر معطوف بأو على جردن.
مضمراً: مفعول ارفع.
بها: متعلق بارفع.
إذا: ظرف متضمن معنى الشرط، مختص بالجمل الفعلية على الأصح. فعلى هذا.
اسم: مرفوع بفعل محذوف، يفسره ذكراً على النيابة عن الفاعل، حذف نعته.
قبلها: متعلق بذكرا.
قد: للتحقيق.
ذكرا: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى اسم، وجواب إذا محذوف جوازاً لدلالة ما قبله عليه، وتقدير البيت: وجردن عسى، واخلولق وأوشك من المضمر، وارفع بها مضمراً إذا ذكر قبلها اسم مسند إليه.

وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجِزْ فِي السِّينِ مِنْ نَحْوِ «عَسَيْتُ»، وانْتِقَا الْفَتْحِ زُكِنْ[1]

إذا اتصل بـ «عَسَى» ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم، نحو «عَسَيْتُ» أو لمخاطب، نحو «عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتُنَّ» أو لغائبات، نحو «عَسَيْنَ» جاز كَسْرُ سينها وَفَتْحُهَا، والفتحُ أشهَرُ، وقرأ نافع: ﴿فَهَلْ عَسِيتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ - بكسر السين - وقرأ البَاقون بفتحها.

---

(١) **والفتح**: مفعول مقدم بأجز.
والكسر: معطوف على الفتح.
أجز: بقطع الهمزة أمر من أجاز يجيز.
في السين: متعلق بأجز.
من نحو: في موضع الحال من السين.
عسيت: مضاف إليه.
وانتقا: بالقاف، بمعنى اختيار، مقصور للضرورة، مبتدأ.
الفتح: مضاف إليه، وجملة.
زكن: بالبناء للمجهول، بمعنى خبر انتقا، وتقدير البيت: وأجز الفتح والكسر في السين، حال كونها من نحو عسيت، واختيار الفتح معلوم.

إيضاح حول أفعال المقاربة

لم يقل كاد وأخواتها، لأنه لا دليل على أنها أم بابها، بخلاف كان.

قيل: والمراد أصل القرب كسافر لا حقيقة المفاعلة لأنه للخبر فقط. وقد يقال: يلزم من وضعها لقرب الخبر من الاسم، دلالتها على قرب الاسم من الخبر فتكون على بابها، وأصل كاد، كود بالواو لحكاية سيبويه: كدت بالضم، وكاد قياسها أكود، كطلت أطول. لكنهم قالوا: أكاد شذوذاً، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين، فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة. صبان.

وقولهم: كدت بالكسر، لا يدل على أن عينها ياء، لاحتمال أنه لبيان حركة العين، كخفت. فتحصل أنه لا يقال: كاد يكود، ولا يكيد، هذا في التي بمعنى قارب، أما التي بمعنى المكر، فكاد يكيد.

حول عسى: يمتنع كون الظاهر اسم عسى، في عسى أن يضرب زيد عمراً لئلا يفصل بين صلة أن، وهي يضرب ومعمولها وهو عمراً بأجنبي هو زيد، ونظيره قوله تعالى: **﴿عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً﴾** أن نصب مقاماً بيبعثك على الظرفية أو غيرها، فإن جعل مصدر المحذوف أي فتقوم مقاماً. جاز الأمران.

إن وأخواتها

لإنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لكِنَّ، لَعَلَّ، ... كَأَنَّ - عَكْسُ مالِكَانَ مِنْ عَمَلْ[(١)]

كإِنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنِّي ... كُفْءٌ، وَلكِنَّ ٱبْنَهُ ذُو ضِغْنِ[(٢)]

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف: إنَّ، وَأَنَّ، وَكأَنَّ، وَلكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَعَدَّها سيبويه خمسةً؛ فأسقط «أَنَّ» المفتوحَةَ لأن أصلها «إن» المكسورة، كما سيأتي.

ومعنى «إِنَّ، وأَنَّ» التوكيدُ، ومعنى «كأَنَّ» التشبيه، وَ «لكنَّ» للاستدراك، وَ «لَيْتَ» للتَّمَني، و «لعل» للترجِّي والإشفاق، والفرقُ بين الترجِّي والتمني أن التمني يكون في الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْداً قائم» وفي غير الممكن، نحو: «ليت الشَّبَابَ يَعُود يوماً»، وأن الترجِّيَ لا يكون إلا في الممكن؛ فلا تقول: «لَعَلَّ الشَّبابَ يعود»

---

(١) **لإن**: بالكسر خبر مقدم.
أن: بالفتح.
ليت لكن لعل كأنَّ: معطوفات على أن المجرورة باللام، بإسقاط العاطف للضرورة.
عكس: مبتدأ مؤخر.
ما: اسم موصول مضاف إليه.
لكان من عمل: متعلقان بفعل محذوف صلة ما، وتقدير البيت: عكس الذي استقر لكان من عمل ثابت، لأن المكسورة الهمزة، وأن المفتوحة، وليت ولكن، ولعل، وكأنَّ المشددة.

(٢) **كإنَّ**: الكاف جارة لقول محذوف، وإن بكسر الهمزة وتشديد النون، حرف توكيد ونصب.
زيداً: اسمها.
عالم: خبرها، والجملة مقولة للقول المحذوف، والقول ومقوله خبر المبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: إن زيداً عالم.
بأني: الباء متعلقة بعالم، وأن بفتح الهمزة حرف توكيد ينسبك، مع خبره بالمصدر، والياء اسمها.
كفء: خبرها.
ولكن: بالتشديد، حرف استدراك ونصب.
ابنه: بالنصب اسم لكن.
ذو: بمعنى صاحب خبرها.
ضغن: بكسر الضاد وسكون الغين، بمعنى حقد، مضاف إليه.

والفرقُ بين التَّرجِّي والإشفاق أن الترجِّيَ يكون في المحبوب، نحو: «لعل الله يرحمنا» والإشفاق في المكروه نحو: «لعل العدو يقدم».

وهذه الحروفُ تعمل عَكْسَ عملِ «كَانَ» فتنصب الاسم، وترفع الخبر نحو: «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ»؛ فهي عاملة في الجزءين، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفِيُّونَ إلى أنها لا عَمَلَ لها في الخبر، وإنما هوَ بَاقٍ على رَفْعِهِ الذي كان له قبل دخول «إِنَّ» وهو خبر المبتدأ.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ، إلاَّ فِي الَّذِي ... كَلَيْتَ فِيهَا ـ أَوْ هُنَا ـ غَيْرَ البَذِي[1]

أي: يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ، إلاَّ إِذَا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً ومجروراً؛ فإنه لا يلزَم تأخيره، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: أنه يجوز تقديمهُ وتأخيرهُ، وذلك نحو: «لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِي» أو «لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي» أي الْوَقِح؛ فيجوزُ تقديمُ «فيها، وهنا» على «غير» وتأخيرهُما عنها.

والثاني: أنه يجب تقديمه، نحو: «لَيْتَ فِي الدَّارِ صَاحِبَهَا» فلا يجوز تأخير «في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبر على الاسم إذا كان غيرَ ظَرفٍ ولا مجرورٍ، نحو: «إِنَّ زَيْداً آكِلٌ طَعَامَكَ» فلا يجوز «إِنَّ طَعَامَكَ زيداً آكِلٌ» وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «إِنَّ زيداً وَاثِقٌ بِكَ» أو «جَالِسٌ عندك» فلا يجوزُ

---

(١) **وراع**: فعل أمر، من راعى يراعي، بمعنى يلاحظ، وفاعله مستتر فيه.
ذا: اسم إشارة في محل نصب على المفعولية براع.
الترتيب: بالنصب عطف بيان لذا، أو نعت له على الخلاف في ذلك.
إلاَّ: حرف استثناء.
في الذي: مستثنى من محذوف على تقدير: حذف الموصوف بالذي.
كليت: متعلق بمحذوف صلة الذي، وليت حرف تمن.
فيها: جار ومجرور خبر مقدم.
أو: حرف تخيير.
هنا: ظرف مكان معطوف على فيها.
غير: بالنصب اسم ليت مؤخر.
البذي: بالباء والذال مضاف إليه، والياء فيه بدل من الواو من قولهم: بذوت على القوم إذا سفهت عليهم، والأصل البذو، قلت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها، هذه هي المشهورة، وقيل: الياء بدل من الهمزة من قولهم: بذا الرجل إذا سفه، حذفت الهمزة على غير القياس، أو أبدلت ياء كما في النبي، ثم حذفت للساكنين عند عدم الإدغام، قاله الشاطبي. وتقدير البيت: وراع هذا الترتيب في كل مثال، إلاَّ في المثال الذي يكون كليت فيها غير البذي، أو ليت هنا غير البذي.

تقديمُ المعمولِ على الاسم؛ فلا تقول: «إنَّ بِكَ زَيْداً وَاثِقٌ» أو «إنّ عندك زيداً جَالِسٌ» وأجازهُ بعضُهم، وجعل منه قوله:

٩٥ ـ فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ[١]

٩٥ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لم ينسبوها إلى قائل معين (انظر كتاب سيبويه ١/ ٢٨٠).

اللغة: «لا تلحني» ـ من باب فتح ـ أي: لا تلمني ولا تعذلني «جم» كثير، عظيم «بلابله» أي وساوسه، وهو جمع بلبال، وهو الحزن واشتغال البال.

المعنى: قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه «يقول لا تلمني في حب هذه المرأة فقد أصيب قلبي بها، واستولى عليه حبها؛ فالعذل لا يصرفني عنها» اهـ.

الإعراب: «فلا» ناهية «تلحني» تلح: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به «فيها» جار ومجرور متعلق بتلحنى «فإن» الفاء تعليلية، إن: حرف توكيد ونصب «بحبها» الجار والمجرور متعلق بقوله «مصاب» الآتي، وحب مضاف، وها: ضمير الغائبة مضاف إليه «أخاك» أخا: اسم إن، وأخا مضاف والكاف مضاف إليه «مصاب» خبر إن، ومصاب مضاف و «القلب» مضاف إليه «جم» خبر ثان لأن«بلابله» بلابل: فاعل لجم، مرفوع بالضمة الظاهرة، وبلابل مضاف وضمير الغائب العائد إلى «أخاك» مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: تقديم معمول خبر «إن» وهو قوله «بحبها» على اسمها وهو قوله «أخاك» وخبرها وهو قوله «مصاب القلب» وأصل الكلام «إن أخاك مصاب القلب بحبها» فقدم الجار والمجرور على الاسم، وفصل به بين إن واسمها، مع بقاء الاسم مقدماً على الخبر، وإجازة هذا هو ما رآه سيبويه شيخ النحاة (انظر الكتاب١/ ٢٨٠).

---

(١) **وهمز**: بالنصب مفعول مقدم بافتح.
إن: بكسر الهمزة وتشديد النون، مضاف إليه.
افتح: فعل أمر.
لسد: متعلق بافتح، واللام للتعليل.
مصدر: مضاف إليه.
مسدها: منصوب بسد، على تقدير حذف الواو ومعطوفها.
وفي سوى: متعلق باكسر.
ذاك: مضاف إليه.
اكسر: فعل أمر وفاعل وتقدير البيت: وافتح همز إن لسد مصدر مسدها، ومسد معموليها، واكسر في سوى ذاك.

«أنَّ» لها ثلاثة أحوال: وُجوبُ الفتح، ووُجوبُ الكسر، وجَوَازُ الأمرين.

فيجب فتحُها إذا قُدِّرَتْ بمَصْدَرٍ، كما إذا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ مرفوعِ فِعْلٍ، نحو: «يعجبني أنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامُك، أوْ مَنْصُوبِهِ، نحو: «عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامَك، أو في موضع مجرور حرفٍ، نحو: «عجبت من أنَّكَ قائم» أي: من قيامِك، وإنما قال: «لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا» ولم يَقُلْ: «لسد مفرد مسدها» لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّهَا ويجب كسرها، نحو: «ظننت زيداً إنه قائم»؛ فهذه يجب كسرها وإن سَدَّ مَسَدَّهَا مفرد؛ لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تُقَدَّر بالمصدر؛ إذ لا يصح «ظننت زيداً قيامَه».

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحُها، بل تُكْسَرُ: وجوباً، أو جوازاً، على ما سنبين، وتحت هذا قسمان؛ أحَدُهما: وجوبُ الكسر، والثاني: جَوَازُ الفتح والكسر؛ فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

فاكْسِرْ فِي ٱلابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهْ ... وَحَيْثُ «إِنَّ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ[1]

أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ ... حَالٍ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ[2]

---

(١) **فاكسر**: فعل أمر وفاعل ومفعوله محذوف، على تقدير حال من مصدر الفعل. والتقدير: فاكسر همز إن حال كون الكسر واجباً.
في الابتدا: متعلق باكسر.
وفي بدء: معطوف على في الابتدا.
صله: بكسر الصاد وفتح اللام مضاف إليه.
وحيث: قال المكودي: معطوف أيضاً، يعني على محل الجار والمجرور.
إن: مبتدأ.
ليمين: متعلق بمكمله.
مكمله: خبر المبتدأ، وحيث مضاف إلى الجملة، وإن بكسر الهمزة، وتشديد النون.

(٢) **أوحكيت**: فعل ماض، مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى إن، والجملة معطوفة على مدخول حيث.
بالقول: متعلق بحكيت، والباء بمعنى مع.
أوحلت: فعل ماض مبني للمعلوم، وفاعله مستتر فيه يعود على إن، والجملة معطوفة على حكيت.
محل: مفعول فيه.
حال: مضاف إليه.
كزرته: فعل وفاعل ومفعول، مقول للقول محذوف مجرور بالكاف، والكاف وما بعدها خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير وذلك كقولك: زرته.
وإنيّ: الواو للابتداء، وتسمى واو الحال أيضاً، وهي مقدرة بإذْ عند سيبويه، وإن حرف توكيد ونصب، والياء اسمها في محل نصب.
ذو: خبرها.
أمل: مضاف إليه، وما بعد الواو في موضع الحال من فاعل زرته.

وَكَسَروا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللاَّمِ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى[(١)]

[فذكَرَ أنه] يجبُ الكَسْرُ في ستة مواضع:

الأول: إذا وقعت «إنَّ» ابتداء، أي: في أول الكلام، نحو: «إنَّ زيداً قَائِمٌ» ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداء؛ فلا تقول: «أنكَ فَاضِلٌ عِنْدِي» بل يجب التأخير؛ فتقول: «عندي أنَّكَ فَاضِلٌ» وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثاني: أن تقع «إنّ» صَدْرَ صلة، نحو: «جَاءَ الّذِي إنه قائم»، ومنه قولُه تعالى: **﴿وَآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾**.

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو: «والله إن زَيْداً لَقَائِمٌ» وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة مَحْكِيَّة بالقول، نحو: «قُلْتُ إِنَّ زيداً قائم» [قال تعالى: **﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾**]؛ فإن لم تُحْكَ به ـ بل أجري القولُ مُجْرَى الظن ـ فتحت، نحو: «أَتَقُولُ أن زيداً قائم؟» أي: أتظنُّ.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: «زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ» ومنه قوله تعالى: **﴿كما أَخرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقاً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ﴾** وقول الشاعر:

٩٦ ـ مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إِلاَّ وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

---

٩٦ ـ البيت لكثير عزة، وهو كثير بن عبد الرحمن، من قصيدة له يمدح فيها عبد الملك بن =

---

(١) **وكسروا**: فعل وفاعل، والضمير للعرب.
من بعد: متعلق بكسروا.
فعل: مضاف إليه.
علقا: فعل ماضٍ مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى فعل، وهو ومرفوعه في موضع جر نعت لفعل، والألف فيه للإطلاق.
باللام: متعلق بعلقا.
كاعلم: الكاف داخلة على قول طرح وبقي مقوله، في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، واعلم فعل أمر من علم المتعدي لاثنين.
إنه: إن بكسر الهمزة حرف توكيد ونصب، والهاء اسمها.
لذو: اللام للابتداء، وتسمى اللام المعلقة، وذو خبر إنَّ.
تقى: مضاف إليه، وجملة إن وما بعدها في موضع نصب، معلق عنها العامل باللام، ولولا اللام لفتحت همزة إنَّ، وسدت مع ما بعدها مسد مفعولي علم.

السادس: أن تقع بعد فِعْلٍ من أفعال القُلُوبِ وقد عُلِّق عنها باللام، نحو: «علمت إنَّ زَيْداً لقائم» وسنبين هذا في باب ظَنَّ» فإن لم يكن في خبرها اللامُ فُتِحَت، نحو «علمت أنَّ زيداً قائم».

هذا ما ذكرهُ المصنف، وأورِدَ عليه أنه نَقَّصَ مَوَاضِعَ يجب كَسْرُ «إنَّ» فيها:

الأول: إذا وقعت بعد «ألاَ» الاستفتاحية، نحو: «ألاَ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ». ومنه قولُه تعالى: ﴿**أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ**﴾.

الثاني: إذا وقعت بعد «حيث»، نحو: «أَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ».

=مروان بن الحكم وأخاه عبد العزيز بن مروان، وأول هذه القصيدة قوله:

دَعْ عَنْكَ سَلْمَى إذْ فَاتَ مَطْلَبُهَا ... وَاذْكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بَنِي الحَكَمِ

اللغة: «مطلبها» يجوز أن يكون ههنا مصدراً ميمياً بمعنى الطلب، ويجوز أنَ يكون اسم زمان بمعنى وقت الطلب، والثاني أقرب «إلا» رواية سيبويه ـ رحمه الله ـ على أنها أداة استثناء مكسورة الهمزة مشددة اللام، ورواية أبي العباس المبرد بفتح الهمزة وتخفيف اللام على أنها أداة استفتاح، ورواية سيبويه أعرف وأشهر وأصلح من جهة المعنى «حاجزي» أي مانعي، وتقول: حجزه يحجزه ـ من باب ضرب ـ إذا منعه وكفه.

الإعراب: «ما» نافية «أعطياني» أعطى: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، والتقدير: ما أعطياني شيئاً «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «سألتهما» فعل وفاعل ومفعول أول، والمفعول الثاني محذوف، وتقديره كالسابق «إلا» أداة استثناء، والمستثنى منه محذوف، أي: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة من الأحوال «وإني» الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «لحاجزي» اللام للتأكيد، حاجز: خبر إن، وحاجز مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعِل إلى مفعوله «كرمي» كرم: فاعل بحاجز، وكرم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب حال، وهذه الحال في المعنى مستثناة من عموم الأحوال، وكأنه قال: ما أعطياني ولا سألتهما في حالة إلا هذه.

الشاهد فيه: قوله «إلا وإني ـ إلخ» حيث جاءت همزة «إن» مكسورة لأنها وقعت موقع الحال، وثمت سبب آخر في هذه العبارة يوجب كسر همزة «إن» وهو اقتران خبرها باللام، وقال الأعلم (ج١ ص ٤٧٢): الشاهد فيه كسر إن؛ لدخول اللام في خبرها، ولأنها واقعة موقع الجملة النائبة عن الحال، ولو حذف اللام لم تكن إلا مكسورة لذلك» اهـ.

ومثل هذا البيت قول الله تعالى: ﴿**وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق**﴾ فإن في هذه الآية الكريمة مكسورة الهمزة وجوباً لسببين كل واحد منهما يقتضي كسرها، على استقلاله: وقوعها موقع الحال، واقتران خبرها باللام.

الثالث: إذا وقعت في جملةٍ هي خَبَرٌ. عن اسم عين، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ».

ولا يَرِدُ عليه شَيْءٌ من هذه المواضع؛ لدخولها تحت قوله: «فاكسر في الابتداء لأن هذه إنما كسرت لكونها أوَّلَ جملةٍ مبتدأ بها.

بَـــعْـــدَ إِذَا فُـــجَـــاءَةٍ أَوْ قَـــسَـــمِ   لاَ لاَمَ بَـــعْـــدَهُ بِـــوَجْـــهَـــيْـــنِ نُـــمِـــي[(١)]

مَـعْ تِـلْـوِ فَـا الْـجَـزَا، وَذَا يَـطَّـرِدُ   فـي نَـحْـوِ «خَـيْـرُ الْـقَـوْلِ إِنِّـي أَحْـمَـدُ»[(٢)]

يعني أنه يجوز فتحُ «إنَّ» وَكَسْرُهَا إذا وقعت بعد إذا الفُجَائية، نحو: «خرجت فإذا إن زيداً قَائِمٌ» فمن كَسَرَهَا جعلها جملة، والتقديرُ: خرجت فإذا زَيْدٌ قَائِمٌ، وَمَنْ فتحها جعلها مع صلتها مَصْدَراً، وهو مبتدأ خبره إذا الفُجَائية، والتقدير «فإذا قِيامُ زَيْدٍ» أي ففي الحضرة قيامُ زيدٍ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقديرُ «خرجت فإذا قِيَامُ زَيْدٍ مَوْجُود»، ومما جاء بالْوَجْهَيْنِ قوله:

---

(١) **بعد**: متعلق بنمي، آخر البيت.
إذا: مضاف إليه.
فجاءة: مضاف إليه أو نعت إذا.
أو قسم: معطوف على إذا.
لا: نافية للجنس.
لام: اسمها مبني معها على الفتح.
بعده: خبرها، وهي واسمها وخبرها في موضع جر نعت لقسم، والرابط بين الصفة والموصوف الهاء من بعده.
بوجهين: متعلق بنمي.
نمي: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى همز إنَّ.

(٢) **مع**: معطوف بإسقاط العاطف على بعد.
تلو: مضاف إليه.
فا: بالقصر للضرورة، مجرور بإضافة تلو إليه.
الجزا: مقصور للضرورة أيضاً مجرور بإضافة فا إليه، والتقدير: نمي همز إن بوجهين بعد إذا الفجائية، وبعد قسم لا لام بعده، ومع تلو فاء الجزاء.
وذا: مبتدأ، وهو إشارة إلى جواز الوجهين، وجملة.
يطرد: خبره.
في نحو: متعلق بيطرد، ونحو مضاف إلى قول محذوف.
خير: مبتدأ.
القول: مضاف إليه.
إني: بفتح الهمزة وكسرها، حرف توكيد ونصب، والياء اسمها، وجملة.
أحمد: خبرها، ومفعول أحمد محذوف، وجملة أن ومعموليها خبر المبتدأ، وخبره مقول للقول المحذوف المضاف إليه والتقدير: وهذا يطرد في نحو قولك خير القول إني أحمد الله.

٩٧ ـ وَكُنْتُ أُرَى زَيْداً ـ كَمَا قِيلَ سَيِّداً إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

٩٧ ـ هذا البيت من شواهد سيبويه التي لم ينسبوها، وقال سيبويه قبل أن ينشده (١ ـ ٤٧٢): «وسمعت رجلاً من العرب ينشد هذا البيت كما أخبرك به» اهـ.

اللغة: «اللهازم» جمع لهزمة ـ بكسر اللام والزاي ـ وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ناتيء تحت الأذن، وقوله «عبد القفا واللهازم» كناية عن الخسة والدناءة والذلة، وذلك لأن القفا موضع الصفع، واللهزمة موضع اللكز، فأنت إذا نظرت إلى هذين الموضعين منه اتضح لك أنه يضرب على قفاه ولهزمته، وليس أحد يضرب على قفاه ولهزمته غير العبد، فتعرف من ذلك عبوديته وذلته ودناءته.

المعنى: كنت أظن زيداً سيداً كما قيل لي عنه، فإذا هو ذليل خسيس لا سيادة له ولا شرف.

الإعراب: «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء اسمه «أرى» بزنة المبني للمجهول ومعناه أظن ـ فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «زيداً» مفعوله الأول «كما» الكاف جارة، وما: مصدرية «قيل» فعل ماضٍ مبني للمجهول وما المصدرية مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف: أي كقول الناس، والجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً، والتقدير: ظناً موافقاً قول الناس «سيداً» مفعول ثان لأرى، والجملة من «أرى» وفاعلها ومفعوليها في محل نصب خبر كان «إذا» فجائية «إنه» إن: حرف توكيد ونصب، والهاء اسمه «عبد» خبر إن، وعبد مضاف و «القفا» مضاف إليه «واللهازم» معطوف على القفا.

الشاهد فيه: قوله «إذا أنه» حيث جاز في همزة «إن» الوجهان؛ فأما الفتح فعلى أن تقدرها مع معموليها بالمفرد الذي هو مصدر، وإن كان هذا المفرد محتاجاً إلى مفرد آخر لتتم بهما جملة، وهذا الوجه يتأتى على الراجح عند الناظم من أن إذا حرف لا ظرف، كماأنه يتأتى على القول بأنها ظرف، وأما الكسر فلتقديرها مع مفعوليها جملة، وهي في ابتدائها، قال سيبويه: «فحال إذا ههنا كحالها إذا قلت: مررت فإذا أنه عبد، تريد مررت به فإذا العبودية واللؤم، كأنك قلت: مررت فإذا أمره العبودية واللؤم، ثم وضعت أن في هذا الموضع جاز» اهـ، وقال الأعلم: «الشاهد فيه جواز فتح إن وكسر بعد إذا، فالكسر على نية وقوع المبتدأ، والإخبار عنه بإذا، والتقدير فإذا العبودية، وإن شئت قدرت الخبر محذوفاً على تقدير: فإذا العبودية شأنه» اهـ.

والمحصل من وجوه الإعراب الجائز في هذا الأسلوب أن نقول لك.

أما من ذهب إلى أن إذا الفجائية ظرف فأوجب فتح همزة إن، وجعلى أن وما دخلت عليه في تأويل مصدر، ويجوز لك ـ حينئذ ـ ثلاثة أوجه من الإعراب: الأول أن يكون المصدر مبتدأ خبره إذا نفسها، والثاني أن يكون المصدر مبتدأ خبره محذوف. أي فإذا العبودية شأنه، أو فإذا العبودية موجودة، وهذا تقدير الشارح كغيره، والثالث أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، والتقدير فإذا شأنه العبودية، وهذا تقدير سيبويه كما سمعت في عبارته.

وأما من ذهب إلى أن إذا الفجائية حرف فأجاز فتح همزة إن وأجاز كسرها، فإن فتحتها فهي ومدخولها في تأويل مصدر، ولك وجهان من الإعراب، الأول أن تجعل المصدر مبتدأ خبره=

روي بفتح «أنَّ» وكسرها؛ فمن كَسَرَها جعلها جملةً [مستأنفةً]، والتقدير «إذا هو عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِم» ومن فَتَحَهَا جعلها مصدراً مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول «فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ» أي: ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني «فإذا عبوديته موجودة».

وكذا يجوز فتحُ «إن» وكَسْرُهَا إذا وقعت جوَابَ قسم، وليس في خبرها اللام، نحو «حَلَفْتُ أَنَّ زَيداً قَائِمٌ» بالفتح والكسر؛ وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قولُه:

٩٨ ـ لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّيَ ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ

=محذوف، والثاني: أن تجعل المصدر خبر مبتدأ محذوف، وليس لك ـ على هذا ـ أن تجعل «إذا» نفسها خبر المبتدأ، لأن إذا حينئذ حرف وليست ظرفاً، وإن كسرتها فليس لك إلا الإعراب الظاهر؛ إذ ليس في الكلام تقدير. فاحفظ هذا والله تعالى يرشدك.

٩٨ ـ البيتان ينسبان إلى رؤبة بن العجاج، وقال ابن بري: «هما لأعرابي قدم من سفر فوجد امرأته وضعت ولداً فأنكره».

اللغة: «القصي» البعيد النائي «ذي القاذورة» المراد به الذي لا يصاحبه الناس لسوء خلقه، ويقال: هذا رجل قاذورة، وهذا رجل ذو قاذورة؛ إذا كان الناس يتحامون صحبته لسوء أخلاقه ودنيء طباعه «المقلى» المكروه، اسم مفعول مأخوذ من قولهم: قلاه يقليه، إذا أبغضه واجتواه، ويقال في فعله أيضاً: قلاه يقلوه، فهو يائي واوي، إلا أنه ينبغي أن يكون اسم المفعول الذي معناه في هذا الشاهد مؤخوذاً من اليائي؛ لأنه لو كان من الواوي لقال: مقلو، كما تقول: مدعو ومغزو، من دعا يدعو، وغزا يغزو.

الإعراب: «لتقعدن» اللام واقعة في جواب قسم محذوف، تقعدن: فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي الأمثال، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل، والنون للتوكيد، وأصله «تقعدينن» فحذفت نون الرفع فراراً من اجتماع ثلاث نونات، فلما حذفت التقى ساكنان، فحذفت ياء المؤنثة للتخلص من التقائهما وهي كالثابتة، لكون حذفها لعلة تصريفية، وللدلالة عليها بكسر ما قبلها«مقعد» مفعول فيه أو مفعول مطلق، ومقعد مضاف و «القصي» مضاف إليه «مني» جار ومجرور متعلق بتقعدن، أو بالقصي، أو بمحذوف حال «ذي» نعت للقصي، وذي مضاف و «القاذورة» مضاف إليه «المقلي» نعت ثان للقصي «أو» حرف عطف بمعنى إلا «تحلفي» فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو، وعلامة نصبه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل «بربك» الجار والمجرور متعلق بتحلفي، ورب مضاف والكاف مضاف إليه «العلي» صفة لرب «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمه «أبو» خبر أن، وأبو مضاف وذيا من «ذيالك» اسم إشارة مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «الصبي» بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان عليه، أو نعت له.

الشاهد فيه: قوله «أني» حيث يجوز في همزة «إن» الكسر والفتح لكونها واقعة بعد فعل قسم لا لام بعده.

=

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ   أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتحُ «إن» وكسْرُهَا بعد القَسَم إذا لم يكن في خبرها اللامُ، سَواء كانت الجملة المقسَمُ بها فعليةً، والفعلُ فيها ملفوظٌ به، نحو «حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ» أو غيرُ مِلفوظٍ به، نحو «واللّهِ إنَّ زيداً قائم» أو اسمية، نحو «لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائم».

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت «إنَّ» بعد فاء الجزاء، نحو «مَنْ يَأْتِنِي فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ» فالكسرُ على جَعْلَ «إنَّ» ومعموليها جملةً أجيب بها الشرطُ، فكأنه قال: مَنْ يأتِني فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْل «أنَّ» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير «مَنْ يَأْتِنِي فإِكْرَامُه مَوْجُودٌ» ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير «فجزاؤُهُ الإكرام».

ومما جاء بالوجهين قولُه تعالى: ﴿**كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ**﴾ قرىء ﴿**فإنه غفور رحيم**﴾ بالفتح [والكسر؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لِمَنْ، والفتحُ] على جعل أنّ وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف، والتقدير «فَالْغُفْرَانُ جزاؤُهُ» أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «فجزاؤه الغفران».

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت «أنَّ» بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخَبَرُ «إنَّ» قولٌ، والقائلُ وَاحِدٌ، نحو «خَيْرُ الْقَوْلِ إني أحمد [الله]» فَمَنْ فتح جعل «أنَّ» وصلتها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير «خَيْرُ القول حمدُ الله» فـ «خير»: مبتدأ، و «حَمْدُ الله»: خبره، وَمَنْ كَسر جعلها جملة خبراً عن «خير» كما تقول «أولُ قراءتي ﴿**سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعْلَى**﴾» فأولُ مبتدأ، و «سبح اسم ربك الأعلى» جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ، و «إني أحمد الله» خبره، ولا تحتاج هذه

= أما الفتح فعلى تأويل أن مع اسمها وخبرها بمصدر مجرور بحرف جر محذوف، والتقدير: أو تحلفي على كوني أبا لهذا الصبي.

وأما الكسر فعلى اعتبار إن واسمها وخبرها جملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم،

ووجه جواز هذين الوجهين في هذا الموضع أن القسم يستدعي جواباً لا بد أن يكون جملة، ويستدعي محلوفاً عليه يكون مفرداً ويتعدى له فعل القسم بعلى؛ فإن قدرت «أن» بمصدر كان هو المحلوف عليه وكان مفرداً مجروراً بعلى محذوفة، وإن قدرت أن جملة فهي جواب القسم، فتنبه لهذا الكلام.

الجملة إلى رابطٍ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ في المعنى؛ فهي مثل «نُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي» وَمَثَّلَ سيبويه هذه المسألة بقوله: «أولُ ما أقولُ أنيِّ أَحْمَدُ الله» وَخَرَّجَ الكسر على الوجه الذي تقدَّمَ ذكره، وهو أنه من باب الإخبار بالجمل، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين: كالمبرد، والزجاج، والسيرافي، وأبي بكر بن طاهر؛ وعليه أكثر النحويين.

وَبَعْدَ ذاتِ الْكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبَرْ لاَمُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: إنِّي لَوَزَرْ[1]

يجوز دخول لامِ الابتداء على خبر «إنَّ» المكسورة، نحو «إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ».

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلام؛ فحقُّهَا أن تدخل على «إنَّ» نحو «لأنَّ زيداً قائم» لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد كرهوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ، فأَخَّرُوا اللامَ إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللامُ على خبر باقي أخوات «إنَّ»؛ فلا تقول «لَعَلَّ زيداً لَقَائم» وأجاز الكوفيون دخولَهَا في خبر «لكن»، وأنشدوا:

٩٩ ـ يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

---

٩٩ ـ هذا البيت مما ذكر النحاة أنه لا يعرف له قائل، ولم أجد أحداً ذكر صدره قبل الشارح العلامة، بل وقفت على قول ابن النحاس: «ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن، واستدلوا بقوله:

وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ =

---

(١) وبعد: متعلق بتصحب.
ذات: بمعنى صاحبة، مضاف إليه، وهي جارية على موصوف محذوف.
الكسر: مجرور بإضافة ذات إليه.
تصحب: بفتح الحاء، فعل مضارع.
الخبر: مفعول مقدم.
لام: فاعل تصحب مؤخر، ويجوز العكس.
ابتداء: مضاف إليه.
نحو: خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز أن يكون منصوباً بفعل محذوف.
إني: بكسر الهمزة، إن واسمها.
لوزر: بفتح الزاي، صفة مشبهة خبرها، وهو بمعنى حصن قاله المكودي. وقال الهواري: بمعنى معين، وجملة إن ومعموليها، مقولة لمحذوف، مجرورة بإضافة نحو إليه، وتقدير البيت: وتصحب لام الابتداء الخبر، بعد أن ذات الكسر، وذلك نحو قولك: إني لوزر، وحق لام الابتداء أن تدخل في أول الجملة لكنهم كرهوا اجتماع حرفي توكيد، فخصوا إن بالاسم لقرنها بالعمل، واختصاصها به، وخصوا اللام بالخبر، تفرقة بينهما.

وخُرِّجَ على أن اللام زائدة، كما شَذَّ زيادتُهَا في خبر «أَمْسَى» نحو قوله:

= والجواب أن هذا لا يعرف قائله ولا أوله، ولم يذكر منه إلا هذا؛ ولم ينشده أحد ممن وثق في العربية، ولا عزي إلى مشهور بالضبط والإتقان اهـ كلامه، ومثله للأنباري في «الإنصاف» (٢١٤)؛ وقال ابن هشام في مغني اللبيب: «ولا يعرف له قائل، ولا تتمة، ولا نظير» اهـ.

ولا ندري أرواية الصدر على هذا الوجه مما نقله الشارح العلامة أم وضعه من عند نفسه أم أضافه بعض الرواة قديماً لتكميل البيت غير متدبر لما يجره هذا الفعل من عدم الثقة، وإذا كان الشارح هو الذي رواه فمن أي المصادر؟ مع تضافر العلماء من قبله ومن بعده على ما ذكرنا.

اللغة: «عميد» من قولهم: عمده العشق، إذا هده، وقيل: إذا انكسر قلبه من المودة.

الإعراب: «يلومونني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وواو الجماعة فاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول به، والجملة في محل رفع خبر مقدم، وهذا إذا جرينا على اللغة الفصحى، وإلا فالواو حرف دال على الجمع، وعواذلي: هو فاعل يلوم، وقوله «في حب» جار ومجرور متعلق بيلوم، وحب مضاف، و «ليلى» مضاف إليه «عواذلي» مبتدأ مؤخر على الفصحى «ولكنني» لكن: حرف استدراك ونصب، والنون للوقاية، والياء اسمه «من حبها» الجار والمجرور متعلق بقوله عميد الآتي، وحب مضاف، وها: مضاف إليه «لعميد» اللام لام الابتداء، أو هي زائدة على ما ستعرف في بيان الاستشهاد، وعميد خبر لكن.

الشاهد فيه: قوله «لعميد» حيث دخلت لام الابتداء ـ في الظاهر ـ على خبر لكن. وجواز ذلك هو مذهب الكوفيين.

والبصريون يأبون هذا وينكرونه، ويجيبون عن هذا البيت بأربعة أجوبه.

أحدها: أن هذا البيت لا يصح، ولم ينقله أحد من الأثبات.

الثاني: ما ذكره الشارح العلامة من أن اللام زائدة، وليست لام الابتداء.

الثالث: سلمنا صحة البيت، وأن اللام فيه للابتداء، ولكنها ليست داخلة على خبر «لكن» وإنما هي داخلة على خبر «إن» المكسورة الهمزة المشددة النون، وأصل الكلام «ولكن إنني من حبها لعميد» فحذفت همزة «إن» تخفيفاً، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون «ولكن» واثنتان نونا «إن» والرابعة نون الوقاية؛ فحذفت واحدة منهن، فبقي الكلام على ما ظننت.

الرابع: سلمنا أن هذا البيت صحيح، وأن اللام هي لام الابتداء، وأنها داخلة على خبر لكن، ولكننا لا نسلم أن هذا مما يجوز القياس عليه، بل هو ضرورة وقعت في هذا البيت بخصوصه، والبيت المفرد والبيتان لا تبنى عليهما قاعدة.

والتخريجان الثالث والرابع متحتمان فيما ذكره الشارح من الشواهد (١٠٠، ١٠١) وما نذكره من قول كثير في شرح الشاهد الآتي، وكذلك في قول الآخر:

أَمْسَى أَبَانُ ذَلِيلاً بَعْدَ عِزَّتِهِ ... وَمَا أَبَانُ لِمَنْ أَعْلاَجِ سُودَانِ

١٠٠ ـ مَرُّوا عَجَالَى، فَقَالُوا: كَيفَ سَيِّدُكُمْ؟ فَقَالَ مَنْ سَأَلُوا: أَمْسَى لَمَجْهُودَا

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً، كقوله:

---

١٠٠ ـ حكى العيني أن هذا البيت من أبيات الكتاب، ولم ينسبوه إلى أحد، وأنشده أبو حيان في «التذكرة» مهملاً أيضاً، وأنشده ثعلب في «أماليه»، وأنشده أبو علي الفارسي، وأنشده أبو الفتح بن جني، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، وقد راجعت «كتاب سيبويه» لأحقق ما قاله العيني فلم أجده بين دفته.

اللغة: «عجالي» جمع عجلان ـ كسكران وسكارى ـ ومن العلماء من يرويه «عجالا» بكسر العين على أنه جمع عجل ـ بفتح فضم مثل رجل ورجال ـ ومنهم يرويه «سراعاً» على أنه جمع سريع «كيف سيدكم» روي في مكانه «كيف صاحبكم» وقوله «من سألوا» يروى هذا الفعل بالبناء للمعلوم، على أن جملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، وتقدير الكلام: فقال الذي سألوه ويروى ببناء الفعل للمجهول، على أن الجملة صلة، والعائد للموصول هو واو الجماعة، وكأنه قال: فقال الذين سئلوا «مجهوداً» نال منه المرض والعشق حتى أجهداه وأتعباه.

الإعراب: «مروا» فعل وفاعل «عجالى» حال «فقالوا» فعل وفاعل «كيف» اسم استفهام خبر مقدم «سيدكم» سيد: مبتدأ مؤخر، وسيد مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول «قال» فعل ماض «من» اسم موصول فاعل قال «سألوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، أي سألوه، وقد بينا أنه يروى بالبناء للمجهول، وعليه يكون العائد هو واو الجماعة التي هي نائب الفاعل، ويكون الشاعر قد راعى معنى من «أمسى» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سيدكم «لمجهودا» اللام زائدة، مجهودا: خبر أمسى، وجملة أمسى ومعموليها مقول القول في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «لمجهودا» حيث زيدت اللام في خبر «أمسى» وهي زيادة شاذة، ومثل هذا قول كثير عزة:

وَمَا زِلْتُ مِن لَيْلَى لَدنْ أَنْ عَرَفْتُها لَكَالْهَائِمِ الْمُقْصى بِكُلِّ سَبِيلِ

حيث زاد اللام في خبر «زال» ـ وهو قوله لكالهائم ـ زيادة شاذة.

وفي ذلك رد لما زعم الكوفيون من أن اللام الداخلة في خبر لكن في قول الشاعر:

ولكنني من حبها لعميد

هي لام الابتداء، وحاصل الرد عليهم بهذين الشاهدين أنا لا نسلم أن اللام التي في خبر لكن هي ـ كما زعمتم ـ لام الابتداء، بل هي لام زائدة مقحمة اقترنت بخبر لكن بدليل أن مثل هذه اللام قد دخلت على أخبار قد وقع الإجماع منا ومنكم على أن لام الابتداء لا تقترن بها كخبر أمسى وخبر زال في البيتين.

١٠١ ـ أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وأجاز المَبَرِّدُ دخولَهَا في خبر أنَّ المفتوحة، وقد قرىء شاذاً: ﴿إلاَّ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾ بفتح «أنَّ»، ويتخرَّج أيضاً على زيادة اللام.

وَلاَ يَلِي ذِي اللامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلاَ مِنَ الأفْعَالِ مَا كَرَضِيَا[1]

---

١٠١ ـ نسب جماعة هذا البيت ـ ومنهم الصاغاني ـ إلى عنترة بن عروس مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، والأول أكثر وأشهر، ورواه الجوهري.

اللغة: «الحليس» هو تصغير حلس، والحلس ـ بكسر فسكون ـ كساء رقيق يوضع تحت البرذعة، وهذه الكنية في الأصل كنية الأتان ـ وهي أنثى الحمار ـ أطلقها الراجز على امرأة تشبيهاً لها بالأتان «شهربة» بفتح الشين والراء بينهما هاء ساكنة، والمراد بها ههنا الكبيرة الطاعنة في السنة «ترضى من اللحم» من هنا بمعنى البدل مثلها في قوله تعالى: ﴿لجعلنا منكم ملائكة﴾ أي بدلكم، وإذا قدرت مضافاً تجره بالباء، وجعلت أصل الكلام: ترضى من اللحم بلحم عظم الرقبة ـ كانت من دالة على التبعيض.

الإعراب: «أم» مبتدأ، وأم مضاف، و «الحليس» مضاف إليه «لعجوز» خبر المبتدأ «شهربة» صفة لعجوز «ترضى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم الحليس، والجملة صفة ثانية لعجوز «من اللحم» جار ومجرور متعلق بترضى «بعظم» مثله، وعظم مضاف و «الرقبة» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لعجوز» حيث زاد اللام في خبر المبتدأ؛ والذهاب إلى زيادة اللام أحد تخريجات في هذا البيت، ومنها أن «عجوز» خبر لمبتدأ محذوف كانت اللام مقترنة به ـ وأصل الكلام على هذا: أم الحليس لهي عجوز ـ إلخ. فحذف المبتدأ، فاتصلت اللام بخبره، وهي في صدر المذكور من جملتها ـ وقد مضى بحث ذلك في باب المبتدأ الخبر (انظر ما تقدم لنا ذكره في=

---

(١) **ولا**: نافية.
يلي: مضارع ولي.
ذي: وفي بعض النسخ: وذي، وكلاهما اسم إشارة في محل نصب على المفعولية بيلي.
اللام: بالنصب عطف بيان لاسم الإشارة أو نعت له.
ما: موصول اسمي في محل رفع فاعل يلي، والمنعوت به محذوف، وجملة:
قد نفيا: بالبناء للمجهول، والألف للإطلاق صلة ما.
ولا: حرف عطفي ونفي.
من الأفعال: متعلق بحال محذوفة من ما الثانية.
ما: موصول اسمي أيضاً معطوف على ما الأولى.
كرضيا: في موضع صلة ما الثانية، والألف للإطلاق وتقدير البيت: ولا يلي الخبر الذي قد نفي، ولا الخبر الذي كرضي، حال كونه من الأفعال، هذه اللام، ففيه تقديم معمول الصلة على الموصول، وذلك جائز في الشعر.

وَقَــدْ يَـلِـيــهَــا مَــعَ قَــدْ، كَــإِنَّ ذَا لَـقَـدْ سَـمَـا عَـلـى الـعِـدا مُـسْـتَـحـوِذَا[(١)]

إذا كانَ خَبَرُ «إنَّ» مَنفِيًّا لم تدخل عليه اللامُ؛ فلا تقول «إنَّ زَيْداً لَمَا يَقُومُ» وقد ورد في الشعر، كقوله:

١٠٢ ـ وَأَعْـلَـمُ إِنَّ تَـسْـلِـيـمـاً وَتَـرْكـاً لَــلاَ مُــتَـشَــابِــهَــانِ وَلاَ سَــوَاءُ

=شرح الشاهد رقم ٥٣) ومثل هذا البيت قول أبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان يمدح رسول الله ﷺ وقد امتن عليه يوم بدر:

فَـإِنَّــكَ مَــنْ حَــارَبْـتَـهُ لَـمُـحَـارَبٌ شَـقِـيٌّ، وَمَــنْ سَـالَـمْـتَـهُ لَـسَـعِـيـدُ

الشاهد في قوله: «من حاربته لمحارب» وفي قوله «من سالمته لسعيد» فإن «من» اسم موصول مبتدأ في الموضعين، وقد دخلت اللام على خبره في كل منهما.

١٠٢ ـ البيت لأبي حزام ـ غالب بن الحارث ـ العكلي.

اللغة: «إن» إذا جريت على ما هو الظاهر فالهمزة مكسورة؛ لأن اللام في خبرها، وإذا جعلت اللام زائدة فتحت الهمزة، والأول أقرب؛ لأن الذي يعلق «أعلم» عن العمل هو لام الابتداء، لا الزائدة «تسليماً» أراد به التسليم على الناس، أو تسليم الأمور إلى ذويها وعدم الدخول فيما لا يعني «تركاً» أراد به ترك ما عبر عنه بالتسليم.

الإعراب: «أعلم» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «إن» حرف توكيد ونصب «تسليماً» اسمه «تركا» معطوف عليه «للامتشابهان» اللام لام الابتداء أو زائدة على ما ستعرف، ولا: نافية، ومتشابهان: خبر إن «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «سواء» معطوف على خبر إن.
=

(١) **وقد**: حرف تقليل هنا.

يليها: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الخبر الماضي المنصرف، والهاء مفعول يلي، وهو عائد إلى اللام المتقدمة.

مع: في موضع الحال من فاعل يليها.

قد: مضاف إليه.

كإنَّ: بكسر الهمزة وتشديد النون، خبر لمبتدأ محذوف حذف معه القول، ودخلت الكاف على المقول، وإن حرف توكيد ونصب.

ذا: اسم إشارة في محل نصب على أنه اسم إن.

لقد: اللام للابتداء، وقد حرف تحقيق.

سما: فعل ماض من سما يسمو، وفاعله مستتر فيه يعود إلى ذا.

على العدا: بكسر العين متعلق بسما.

مستحوذاً: بالذال حال من فاعل سما، وجملة لقد سما إلى آخره، خبر إن، والعدا الاعداء، والمستحوذ على الشيء، هو الغالب عليه. وتقدير البيت: وقد يلي الخبر الماضي المتصرف حالة كونه مع قد، لام الابتداء، وذلك كقولك: **إن هذا لقد سما على الأعداء**، حال كونه غالباً عليهم.

وأشار بقوله: «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً متصرفاً غيرَ مقرون بقد لم تدخل عليه اللامُ؛ فلا تقول «إنّ زَيْداً لَرَضيَ» وأجاز ذلك الكسائيُّ، وهشامٌ؛ فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلت اللامُ عليه، ولا فرق بين المتصرِّفِ نحو «إنّ زَيْداً لَيَرضَى» وغير المتصرف، نحو «إنّ زَيْداً لَيَذَرُ الشّرّ» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف؛ فإن اقترنت [بهْ]، نحو «إنَّ زَيْداً سَوْفَ يَقُومُ» أو «سَيَقومُ» ففي جواز دخول اللام عليه خلافٌ؛ [فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح، وأما إذا كانت السين فقليل].

وإن كان ماضياً غير متصرف فظاهرُ كلام المصنفِ [جوازُ] دخولِ اللام عليه؛ فتقول: «إنّ زَيْداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَإِنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرَّجُلُ» وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقولُ أن سيبويه لا يُجِيزُ ذلك.

فإن قُرِنَ الماضي المتصرفُ بـ «قَدْ» جاز دخولُ اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله: «وقد يليها مع قد» نحو «إنّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ».

= **الشاهد فيه**: قوله «للامتشابهان» حيث أدخل اللام في الخبر المنفي بلا، وهو شاذ.

وقد اختلف العلماء في رواية صدر هذا البيت؛ فظاهر كلام الرضي ـ وهو صريح كلام ابن هشام ـ أن همزة إن مكسورة؛ لوجود اللام في خبرها.

قال ابن هشام: «إن بالكسر لدخول اللام على الخبر» اهـ، وهذا مبني على ما هو الظاهر من أن اللام لام الابتداء، كما ذكرنا لك في لغة البيت.

وذهب ابن عصفور ـ تبعاً للفراء ـ إلى أن الهمزة مفتوحة، ومجازه عندنا أنه اعتبر اللام زائدة، وليست لام الابتداء.

فإذا جعلت همزة إن مكسورة ـ على ما هو كلام ابن هشام، وهو الذي يجري عليه كلام الشارح ههنا ـ كان في البيت شذوذ واحد، وهو دخول اللام على خبر إن المنفي.

وإذا جريت على كلام ابن عصفور، فإن اعتبرت اللام لام الابتداء كان في هذا الشاهد شذوذان: أحدهما دخول اللام على خبر أن المفتوحة، وثانيهما: دخولها على خبر أن المنفي.

ويخلص من هذا كله أن نعتبر اللام زائدة كما اعتبروها كذلك في الشواهد السابقة.

وقال ابن جني: «إنما أدخل اللام ـ وهي للإيجاب ـ على لا وهي للنفي من قبل أنه شبه لا بغير، فكأنه قال: لغير متشابهن، كما شبه الآخر ما التي للنفي بما التي بمعنى الذي في قوله:

لَمَا أغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاجْتَنِبْني فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالي؟

ولم يكن سبيل اللام الموجبة أن تدخل على ما النافية لولا ما ذكرت لك من الشبه، انتهى كلامه.

وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالْفَصْلَ، وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ(١)

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمول الخَبرِ إذا تَوَسَّط بين اسمِ إنّ والخبرِ، نحو «إن زيداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ» وينبغي أن يكون الخبرُ حينئذٍ مما يصح دخولُ اللام عليه كما مَثَّلْنَا فإن الخبر لا يصح دخولُ اللام عليه لم يصح دخولها على المعمول، كما إذا كان [الخبر] فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرون بـ«قَدْ» لم يصحّ دخولُ اللام على المعمول؛ فلا تقول «إِنّ زَيْداً لَطَعَامَكَ أَكَلَ» وأجاز ذلك بعضُهم، وإنما قال المصنف: «وتصحب الواسِطَ» ـ أي: المتوسِّطَ ـ تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر؛ فلا تقول «إنّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ».

وأشْعَرَ قولُه بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسِّطِ لا تدخل على الخبر، فلا تقول «إِنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ لآكِلٌ»، وذلك من جهة أنه خَصَّص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلاً، حكي من كلامهم «إني لَبِحَمْدِ اللّه لَصالِحٌ».

وأشار بقوله: «والفَصْل» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفَصْلِ، نحو «إنّ زَيْداً لَهُوَ الْقَائمُ» وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ فـ«هذا» اسم «إنّ»، و«هو» ضمير الفَصْل، ودخلت عليه اللامُ والقَصَصُ» خبر «إِنَّ».

---

(١) **وتصحب**: فعل مضارع. وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى لام الابتداء.
الواسط: قال المكودي: مفعول تصحب.
معمول الخبر: بدل منه أو حال، ويجوز أن يكون المفعول معمول الخبر، والواسط حال منه على مذهب من أجاز تعريف الحال، وهذا المعنى أظهر من جهة المعنى وسكوته عن معمول الخبر إذا أعرب حالاً يدل على أنه نكرة مع الإضافة لكونه وصفاً، وهذا لا ينهض في كل وصف مضاف لما بعده، بل في الوصف المضاف إلى معموله إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال نحو: زيد مضروب العبد، إذ أصله مضروب عبده بالرفع على النيابة عن الفاعل، فحول الإسناد إلى الضمير الموصوف فانتصب، ثم أضيف إلى مرفوعه في المعنى، ومعمول الخبر ليس كذلك، فهو كقولهم: مكتوب زيد، ثم دعوى زيادة أل، والتأويل بالنكرة أولى من ارتكاب مذهب ضعيف. ثم الأظهر من جهة الصناعة، والمعنى أن يكون معمول الخبر بدلاً من الواسط، لكن لا مطلقاً بل على معنى أنه كان منعوتاً. آخر، وصار تابعاً، قال ابن مالك: لكن إذا تقدم النعت على المنعوت، وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل، فإن المنعوت يصير بدلاً، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿إلى صراط العزيز الحميد، الله﴾. على رواية، ومثله قولهم: ما مررت بمثلك أحد.
والفصل: معطوف على مفعول تصحب بعد حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: وضمير الفصل.
واسماً: معطوف على الفصل.
حل: فعل ماض.
قبله: منصوب على الظرفية بحل.
الخبر: فاعل حل، والجملة في موضع نصب نعت لاسم والرابط بينهما الضمير في قبله.

وسمي ضمير الفَصْل لأنه يَفْصِلُ بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت «زيد هو القائم» فلو لم تأتِ بـ «هو» لاحْتَمَلَ أن يكون «القائم» صفةً لزيدٍ، وأن يكون خبراً عنه، فلما أتيت بـ «هو» تعين أن يكون «القائم» خبراً عن زيد.

وشَرْطُ ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، نحو «زَيْدٌ هو القائم» أو بين مَا أصلهُ المبتدأ والخبر، نحو «إنَّ زَيْداً لهو القائم».

وأشار بقوله: «وَاسْمَا حَلَّ قبلَه الخبر» إلى أن لام الابتداء تدخل على الاسم إذا تأخر عن الخبر، نحو «إنَّ في الدار لَزَيْداً» قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لأجراً غيرَ مَمْنُونٍ﴾.

وكلامُهُ يُشْعِرُ [أيضاً] بأنه إذا دخلت اللامُ على ضمير الفَصْلِ أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، وهو كذلك، فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَهُوَ لَقَائِم»، ولا «إِن لَفِي الدّارِ لَزَيْداً».

وَمُقْتَضى إطلاقِهِ ـ في قوله: إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر ـ أن كلَّ معمولٍ إِذَا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللام عليه؛ كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال؛ فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَضَاحِكاً رَاكِبٌ».

وَوَصْلُ «مَا» بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا، وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ[1]

إذا اتصلت «ما» غيرُ الموصولة بإنّ وأخواتها كَفَتْهَا عن العمل، إلا «لَيْتَ» فإنه يجوز فيها الإعْمَالُ [والإهمال] فتقول: «إنما زيد قائم» ولا يجوز نَصْبُ «زَيْد» وكذلك أن [وكَأنّ] ولكنَّ ولعلَّ، وتقول: «ليتما زيد قائم» وإن شئت نصبت «زيداً» فقلت: «ليتما زيداً قائم» وظاهرُ كلامِ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ أنَّ «ما» إن اتصلت بهذه الأحْرُف كَفَتْهَا عن العمل، وقد تعملُ قليلاً، وهذا مذهبُ جماعَةٍ من النحويين [كالزجاجي، وابن السراج]، وحكى الأخفش والكسائي «إنما زيداً قَائِمٌ»

---

(١) ووصل: مبتدأ.
ما: مضاف إليه، ونعتها محذوف تقديره: الزائدة.
بذي: متعلق بوصل، وهي اسم إشارة.
الحروف: بالجر نعت لذي، أو بيان لها.
مبطل: خبر المبتدأ، وهو اسم فاعل معتمد على المبتدأ. وفاعله مستتر فيه يعود إلى وصل.
إعمالها: مفعول مبطل.
وقد: حرف تقليل هنا.
يُبقى: مضارع مبني للمجهول.
العمل: مرفوع على النيابة عن الفاعل بيُبقى، والجملتان الاسمية والفعلية مستأنفتان.

والصحيحُ المذهبُ الأولُ، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلاّ «ليت»، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذّ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة؛ فإنها لا تكفّها عن العمل، بل تعمل معها، والمرادُ من الموصولة التي بمعنى «الذي»، نحو «إِنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ» [أي: إن الذي عندك حَسَنٌ]، والتي هي مُقَدَّرَة بالمصدر، نحو «إِنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ» أي: إنّ فِعْلَك حَسَنٌ.

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفاً عَلَى مَنْصُوبِ «إِنّ»، بَعْدَ أنْ تَسْتَكْمِلا[١]

أي: إذَا أُتِيَ بعد اسم «إِنَّ» وخبرِهَا بعاطف جاز في الاسم الذي بعده وَجْهَانِ؛ أَحَدُهما: النصبُ عطفاً على اسم «إِنَّ» نحو «إِنّ زيداً قائم وعمراً» والثاني: الرفع نحو «إِنَّ زيداً قائم وَعَمْرو» واخْتُلِفَ فيه؛ فالمشهور أنه معطوف على محلِّ اسم «إِنَّ» فإنه في الأصل مرفع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به [ظاهرُ] كلامَ المصنف، وذهبَ قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل «إِنَّ» ـ أي قبل أن تأخذ خَبَرَهَا ـ تعيَّنَ النصبُ عند جمهور النحويين؛ فتقول: إِنَّ زيداً وعمراً قائمان، وإِنّكَ وزيداً ذاهبان، وأجاز بعضُهم الرفع.

وأُلْحِقَتْ بِإِنَّ لٰكِنَّ وَأَنْ مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وكأنْ[٢]

---

(١) **وجائز**: خبر مقدم.
رفعك: مبتدأ مؤخر، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله.
معطوفاً: مفعول رفعك، ومنعوته محذوف.
على منصوب: متعلق بمعطوفاً.
إن: بكسر الهمزة وتشديد النون، مضاف إليه.
بعد: متعلق برفعك، خلافاً للمكودي: لما فيه من الفصل بالمبتدأ، وهو أجنبي من الخبر.
أن: بفتح الهمزة وسكون النون مضاف إليه، وهو حرف مصدري، يسبك مع ما بعده بالمصدر.
تستكملا: فعل مضارع منصوب بأن ومفعوله محذوف، والألف للإطلاق، وتقدير البيت. ورفعك اسماً معطوفاً على منصوب أن بعد استكمالها الخبر جائز.

(٢) **وألحقت**: فعل ماض مبني للمجهول.
بأن: بكسر الهمزة متعلق **بألحقت**.
لكن: بفتح النون المشددة في موضع رفع بالنيابة عن الفاعل بألحقت.
وأن: بفتح الهمزة وتشديد النون، معطوف على لكن.
من دون: متعلق **بألحقت**.
ليت: مضاف إليه.
ولعل وكأن: بتشديد النون معطوفان على ليت.

حُكْمُ «أَنَّ» المفتوحة و «لكنَّ» في العطف على اسمهما حكم «إِن» المكسورة؛ فتقول: «علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو» برفع «عمرو» ونصبه، وتقول: «علمت أنَّ زيداً وعمراً قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عمراً منطلق وخالداً» بنصب خالد ورفعه، و «ما زيد قائماً لكن عمراً وخالداً منطلقانِ» بالنصب فقط.

وأما «ليت، ولعلَّ، وكأنَّ» فلا يجوز معها إلاَّ النصبُ. [سواءٌ تَقَدَّمَ المعطوفُ، أو تأَخَرَ؛ فتقول: «ليت زيداً وعمراً قائمان، وليت زيداً قائم وعمراً» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كأنَّ؛ ولعل»؛ وأجاز الفراء الرفْعَ فيه - متقدماً ومتأخراً - مع الأحْرفِ الثلاثة.

وَخُفِّفَتْ إنّ فَقَلَّ العَمَلُ ... وَتَلْزَمُ اللاَّمُ إذَا مَا تُهْمَلُ[1]
وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إنْ بَدَا ... مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا[2]

---

(١) وخففت: مبني للمجهول.
إن: بكسر الهمزة وفتح النون المشددة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بخففت.
فقل: الفاء عاطفة، وقل فعل ماض.
العمل: فاعل قل.
وتلزم: فعل مضارع.
اللام: بالرفع فاعل تلزم، ومفعول تلزم ومتعلقه محذوفان.
إذا: ظرف متضمن معنى الشرط، وجوابه محذوف.
ما: زائدة.
تهمل: فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى أن، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، ووقوع المضارع بعد إذا قليل بالنسبة إلى الماضي. وتقدير الشرط، وتلزم اللام الخبر في القياس إذا أهملت.

(٢) وربما: حرف تقليل.
استغني: مبني للمجهول.
عنها: في موضع رفع على النيابة عن الفاعل باستغني، ومتعلقه محذوف.
إن: بكسر الهمزة، حرف شرط:
بدا: فعل الشرط في محل جزم بإنْ.
ما: موصول اسمي في موضع رفع فاعل بدا، وهو نعت لمحذوف.
ناطق: مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه فاعلاً في المعنى.
أراده: فعل وفاعله مستتر، ومفعوله بارز، وهذه الجملة في موضع رفع خبر ناطق، وهو وخبره صلة ما والرابط بين المبتدأ والخبر الضمير المستتر في أراده المرفوع على الفاعلية، والربط بين الصلة والموصول الهاء المنصوبة على المفعولية.
معتمداً: بكسر الميم، حال من الفاعل، ومتعلقه محذوف وبفتحها حال من المفعول، وتقدير البيت: =

إذا خُففت «إنَّ» فالأكثرُ في لسان العرب إهمالُهَا؛ فتقول: «إنْ زَيْدٌ لَقَائم» وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقَةً بينها وبين «إنِ» النافيةِ، ويقلُّ إعمالُهَا فتقول: «إنْ زَيْداً قائم» وحَكَى الإعمالَ سيبويه، والأخفشُ، رحمها الله تعالى؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ؛ [لأنها لا تلتبس ـ والحالَةُ هذهِ ـ بالنافية] لأن النافية لا تنصب الاسمَ وترفَعُ الخبر، وإنما تلتبس بإنِ النافيةِ إذا أهملت ولم يظهر المقصودُ [بها] فإن ظَهَرَ المقصود [بها] فقد يُسْتَغْنَى عن اللام، كقوله:

١٠٣ ـ وَنَحْنُ أُبَاةُ الضَّيمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ ... وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ

---

١٠٣ ـ البيت للطرماح ـ الحكم بن حكيم ـ وكنيته «أبو نفر»، وهو شاعر طائي، وستعرف نسبه في بيان لغة البيت.

اللغة: «ونحن أباة الضيم» يروى في مكانه «أنا ابن أباة الضيم» وأباة: جمع آب اسم فاعل من أبى يأبى ـ أي امتنع ـ تقول: أمرت فلاناً أن يفعل كذا فأبى، تريد أنه امتنع أن يفعله والضيم: الظلم «مالك» هو اسم قبيلة الشاعر، فإن الطرماح هو الحكم بن حكيم بن نفر بن قيس بن جحدر ابن ثعلبة بن عبد رضا بن مالك بن أبان بن عمرو بن ربيعة بن جرول بن ثعل بن عمرو بن الغوث ابن طيء «كرام المعادن» طيبة الأصول شريفة المحتد.

الإعراب: «ونحن» مبتدأ «أباة» خبر المبتدأ، وأباة مضاف، و «الضيم» مضاف إليه «من آل» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثان. أو حال من الخبر، وآل مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإن» مخففة من الثقيلة مهملة «مالك» مبتدأ «كانت» كان: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى مالك باعتبار القبيلة، والتاء تاء التأنيث «كرام» خبر كان، وكرام مضاف و «المعادن» مضاف إليه، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مالك.

الشاهد فيه: قوله «وإن مالك كانت ـ إلخ» حيث ترك لام الابتداء التي تجتلب في خبر «إن» المكسورة الهمزة المخففة من الثقيلة عند إهمالها، فرقاناً بينها وبين «إن» النافية، وإنما تركها هنا اعتماداً على انسياق المعنى المقصود إلى ذهن السامع، وثقة منه بأنه لا يمكن توجيهه إلى الجحد، بقرينة أن الكلام تمدح وافتخار، وصدر البيت واضح في هذا، والنفي يدل على الذم؛ فلو حمل عجز البيت عليه لتناقض الكلام واضطرب، ألا ترى أنك لو حملت الكلام على أن «إن» نافية لكان معنى عجز البيت: وليست مالك كرام المعادن، أي فهي قبيلة دنيئة الأصول؛ فيكون هذا ذماً ومتناقضاً مع ما هو بصدده، فلما كان المقام مانعاً من جواز إرادة النفي ارتكن الشاعر عليه، فلم يأت باللام، فالقرينة ههنا معنوية. =

= وربما استغني عن اللام في السماع إن ظهر المعنى الذي أراده ناطق معتمداً عليه. وإنما قيدنا اللزوم بالقياس، والتقليل بالسماع.

التقدير: وإنْ مالكٌ لكانت، فَحُذِفَتِ اللام؛ لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله: «وربما استغني عنها إنْ بَدَا ـ إلى آخر البيت».

واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أدخلت للفَرْقِ بين «إنِ» النافية و «إنِ» المخففة من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق؟ وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابن أبي العافية وابن الأخْضَر؛ وهي قولُه ﷺ «قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا» فمن جَعَلَها لامَ الابتداء أَوْجَبَ كَسْرَ «إنْ» ومن جَعَلَهَا لاماً أخرى ـ اجْتُلِبَتْ للفرق ـ فَتَحَ أنْ، وجَرَى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن عليّ بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي عليّ الفارسي؛ فقال الفارسي: هي لامٌ غيرُ لام الابتداء اجْتُلِبَتْ للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لَام الابتداء أُدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر.

وَالفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ　　　تُلْفِيهِ غَالِباً بِإنْ ذِي مُوصَلاَ(١)

= ومثل هذا البيت ـ في اعتماد الشاعر على القرينة المعنوية ـ قول الشاعر:

إنْ كُنْتُ قَاضِيَ نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمُ　　　لَوْ لَمْ تَمُنُّوا بِوَعْدٍ غَيْرِ مَكْذُوبِ

ألا ترى أنه في مكان إظهار الألم وشكوى ما نزل به من فراق أحبابه؟ فلو حمَلت «إن» في صدر البيت على النفي فسد المعنى على هذا، ولم يستقم الكلام.

(١) **والفعل**: مبتدأ.
إن: بكسر الهمزة فعل شرط.
لم: حرف نفي وجزم وقلب.
يك: مجزوم بلم، وهو فعل الشرط، واسمه مستتر فيه يعود إلى الفعل.
ناسخاً: خبره.
فلا: الفاء لمجرد ربط الجواب بالشرط، لا العطف، إذ لا يعطف الجواب على الشرط ولا نفيه.
تلفيه: بضم التاء مضارع ألفى المتعدي لاثنين، وفاعله مستتر فيه وجوباً، والهاء مفعوله الأول، وجملة تلفيه خبر لمبتدأ محذوف، والمبتدأ وخبره جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ الذي هو الفعل
غالباً: حال من الهاء في تلفيه قاله المكودي.
بإنْ: بكسر الهمزة وسكون النون متعلق بموصلاً.
ذي: اسم إشارة بدل من أن، أو نعت لها.
موصلاً: بفتح الصاد، مفعول ثان لتلفيه، وتقدير البيت: والفعل إن لم يك ناسخاً فأنت لا تلفيه، أي لا تجده موصولاً بأن هذه غالباً.

إذا خُففَتْ «إنَّ» فلا يليها من الأفعالِ إلا الأفعالُ الناسخَةُ للابتداء، نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إلا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾، وقال الله تعالى ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ﴾، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ ويقلّ أنْ يليها غيرُ الناسخ، وإليه أشار بقوله: «غالباً» ومنه قولُ بعض العرب: «إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ» وقولهم: «إنْ قَنَّعت كَاتِبَكَ لَسَوْطاً» وأجاز الأخفش «إنْ قَامَ لأنا».

ومنه قول الشاعر:

١٠٤ ـ شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ... حَلَّتْ عَلَيكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ ... وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ[١]

---

١٠٤ ـ البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القريشية العدوية، ترثي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله.

اللغة: «شلت» بفتح الشين، وأصل الفعل شللت ـ بكسر العين التي هي اللام الأولى ـ والناس يقولونه بضم الشين على أنه مبني للمجهول، وذلك خطأ «حلت عليه» أي نزلت، ويروى مكانه «وجبت عليك».

الإعراب: «شلت» شل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «يمينك» يمين: فاعل شل، ويمين مضاف والكاف مضاف إليه «إن» مخففة من الثقيلة «قتلت» فعل وفاعل «لمسلما» اللام فارقة، مسلماً: مفعول به لقتل «حلت» حل: فعل ماض، والتاء للتأنيث «عليك» جار ومجرور متعلق بحل «عقوبة» فاعل لحل، وعقوبة مضاف و «المتعمد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «إن قتلت لمسلماً» حيث ولي «إن» المخففة من الثقيلة فعل ماض غير ناسخ وهو «قتلت» وذلك شاذ لا يقاس عليه إلا عند الأخفش.

---

(١) **وإن**: بالكسر حرف شرط.

تخفف: مجزوم بإن على أنه فعل الشرط، وهو مبني للمجهول.

أن: بفتح الهمزة، وفتح النون المشددة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بتخفف.

فاسمها: مبتدأ وجملة.

استكن: بمعنى انحذف خبر المبتدأ، والمبتدأ أو خبره جواب الشرط، ولهذا اقترن بالفاء.

والخبر: بالنصب مفعول أول باجعل مقدم عليه.

اجعل: فعل أمر من جعل المتعدي لاثنين.

جملة: مفعوله الثاني.

من بعد: متعلق باجعل.

أن: بفتح الهمزة مضاف إلى بعد. والأصل من بعدها فأناب الظاهر عن المضمر، والذي سهله أنهما من جملتين مستقبلتين.

إذا خَفَفت أنّ [المفتوحة] بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا ضمير الشأن محذوفاً، وخبرها لا يكون إلا جملة، وذلك نحو «عَلِمتُ أنْ زَيْدٌ قَائم» فـ «أنْ» مُخَفَفَةٌ من الثقيلة، واسْمُهَا ضميرُ الشأن، وهو محذوف، والتقدير [«أنهُ»، و «زَيْدٌ قَائم» في جملة في موضع رفع خبر «أنْ» والتقدير] «عَلِمْتُ أنهُ زَيْدٌ قائم» وقد يبرز اسمها وهو غيرَ ضمير الشأن، كقوله:

١٠٥ ـ فَلَوْ أنكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَألْتِني   طَلاَقَكِ لَمْ أبْخَلْ وَأنْتِ صَدِيقُ

---

١٠٥ ـ البيت مما أنشده الفراء، ولم يعزه إلى قائل معين:

اللغة: «أنك» بكسر كاف الخطاب ـ لأن المخاطب أنثى، بدليل ما بعده، والتاء في «سألتني» مكسورة أيضاً لذلك «صديق» يجوز أن يكون فعيلاً بمعنى مفعول فيكون تذكيره مع أن المراد به أنثى قياساً؛ لأن فعيلاً بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره غالباً كجريح وقتيل، ويجوز أن يكون فعيلاً بمعنى فاعل ويكون تذكيره مع المؤنث جارياً على غير القياس، والذي سهل ذلك فيه أنه أشبه في اللفظ فعيلاً بمعنى مفعول، أو أنهم حملوه على «عدو» الذي هو ضده في المعنى؛ لأن من سننهم أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله وشبيهه.

المعنى: لو أنك سألتني إخلاء سبيلك قبل إحكام عقدة النكاح بيننا لم أمتنع من ذلك ولبادرت به مع ما أنت عليه من صدق المودة لي، وخص يوم الرخاء لأن الإنسان قد لا يعز عليه أن يفارق في يوم الكرب والشدة.

الإعراب: «فلو» لو: شرطية غير جازمة «أنك» أن: مخففة من الثقيلة، والكاف اسمها «في يوم» جار ومجرور متعلق بقوله «سألتني» الآتي، ويوم مضاف و «الرخاء» مضاف إليه «سألتني» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «فراقك» فراق: مفعول ثان لسأل، وفراق مضاف والكاف مضاف إليه «لم» حرف نفي وجزم وقلب «أبخل» فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة جواب الشرط غير الجازم؛ فلا محل لها من الإعراب «وأنت» الواو واو الحال، أنت: ضمير منفصل مبتدأ «صديق» خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «أنك» حيث خففت «أن» المفتوحة الهمزة وبرز اسمها وهو الكاف، وذلك قليل، والكثير عند ابن الحاجب ـ الذي جرى الشارح على رأيه ـ أن يكون اسمها ضمير الشأن واجب الاستتار، وخبرها جملة.

واعلم أن الاسم إذا كان محذوفاً ـ سواء أكان ضمير شأن أم كان غيره ـ فإن الخبر يجب أن يكون جملة.

أما إذا كان الاسم مذكوراً شذوذاً كما في هذا الشاهد؛ فإنه لا يجب في الخبر أن يكون جملة، بل قد يكون جملة كما في البيت، وقد يكون مفرداً، وقد اجتمع ـ مع ذكر الاسم ـ كون الخبر مفرداً وكونه جملة، في قول جنوب بنت العجلان من كلمة ترثي فيها أخاها عمرو بن العجلان: =

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دعا وَلَمْ يكن تصرِيفُهُ مُمْتَنِعاً[(١)]
فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِقَدْ، أو نَفْي، أو تَنْفِيسٍ، أَوْ لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ[(٢)]

إذا وقع خَبَرُ «أنِ» المخففة جملةً اسميةً لم يحتجْ إلى فاصل؛ فتقول: «علمتُ أنْ زَيْدٌ قَائم» من غير حرفٍ فاصِلٍ بينَ «أنْ» وخبرِهَا، إلا إذا قُصِدَ النفي؛ فيفصل بينهُما بحرف [النفي] كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾.

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصَرّفاً، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يُؤتَ بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَيسَ

= لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلُونَ إذَا اغبرَّ أُفُقٌ وَهَبَّتْ شَمَالاَ
بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالاَ

ألا ترى أنه خفف «أن» وجاء بها مرتين مع اسمها، وخبرها في المرة الأولى مفرد، وذلك قوله «بأنك ربيع» وخبرها في المرة الثانية جملة، وذلك قوله «وأنك تكون الثمالا».

---

(١) **وإن**: حرف شرط.
يكن: فعل الشرط مجزوم بإنْ واسم يكن ضمير مستتر فيها يعود إلى الخبر.
فعلاً: خبر يكن.
ولم يكن: جازم ومجزوم، واسم يكن ضمير مستتر فيها.
دعا: بضم الدال، قصره للضرورة خبر يكن، وجملة ولم يكن دعا في موضع نصب على الحال من فعل مرتبطة بالواو، والضمير على وزان قوله تعالى: ﴿**والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلاَّ أنفسهم**﴾. إلاَّ أنه في الآية أحسن منه في النظم، لأن صاحب الحال فيها معرفة، وفي النظم نكرة بلا مسوغ، ولا يصح جعلها نعتاً لاقترانها بالواو، لأن النعت لا يعطف على المنعوت، وبهذا أردُّ على الزمخشري حيث أعرب جملة ولها كتاب نعتاً لقرية في قوله تعالى: ﴿**وما أهلكنا من قرية إلاَّ ولها كتاب معلوم**﴾.
ولم يكن: جازم ومجزوم.
تصريفه: اسم يكن.
ممتنعاً: خبرها، وهذه الجملة معطوفة على الجملة التي قبلها.

(٢) **فالأحسن الفصل**: مبتدأ وخبر هذه الجملة جواب الشرط، ولهذا اقترنت بالفاء.
بقد: متعلق بالفصل.
أو نفي أو تنفيس أو لو: معطوف على قد.
وقليل: مقدم.
ذكر: مبتدأ مؤخر.
لو: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف فاعله، ومتعلقه محذوف، والتقدير: ذكر النحاة لو في الفواصل قليل.

لِلانْسَانِ إلا ما سَعَى﴾ وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰ أن يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أجَلُهُمْ﴾ وإن كان متصرفاً، فلا يخلو: إما أن يكون دعاء، أو لا، فإن كان دعاء لم يفصل، كقوله تعالى: ﴿والخامسةَ أن غَضِبَ اللَّهُ عليها﴾ في قراءة مَنْ قرأ ﴿غَضِبَ﴾ بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاء فقال قوم: يجب أن يُفْصَل بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصلُ وتركُه والأحْسَنُ الفَصْلُ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء.

الأول: «قَدْ» كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَم أنْ قَدْ صَدَقْتَنا﴾.

والثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف؛ فمثالُ السينِ قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرضَى﴾ ومثالُ «سَوْفَ» قول الشاعر:

١٠٦ ـ وَأعْلَمْ فَعِلْمُ المَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أَنْ لاَ يَرْجِعُ إلَيْهِمْ قَوْلاً﴾ وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإنْسَانُ أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾ وقوله تعالى: ﴿أيَحْسَبُ أنْ لَمْ يَرَهُ أحَدٌ﴾.

الرابع: «لو» ـ وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَ كَوْنَهَا فاصلةً من النحويين ـ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَوِ اسْتَقَامُوا على الطريقة﴾ وقوله تعالى: ﴿أَوَ لَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الأرْضَ مِنْ بَعْدِ أهْلِهَا أنْ لَوْ نَشَاءُ أصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ﴾.

---

١٠٦ ـ هذا البيت أنشده أبو علي الفارسي وغيره، ولم ينسبه أحد منهم إلى قائل معين، والبيت من الكامل، وقد وهم العيني رحمه الله في زعمه في أنه من الرجز المسدس.

الإعراب: «واعلم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فعلم» مبتدأ، وعلم مضاف، و «المرء» مضاف إليه «ينفعه» ينفع: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «علم» والهاء مفعول به لينفع، والجملة من ينفع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير شأن محذوف وجوباً «سوف» حرف تنفيس «يأتي» فعل مضارع «كل» فاعل يأتي، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر أن، وكل مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «قدراً» قدر: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» والجملة من قدر ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «أن سوف يأتي» حيث أتى بخبر «أن» وخبرها بحرف التنفيس، وهو «سوف».

ومثل هذا البيت قول الفرزدق:

أبِيتُ أُمَنِّي النَّفْسَ أنْ سَوْفَ نَلْتَقِي وَهَلْ هُوَ مَقْدُورٌ لِنَفْسِي لِقَاؤُهَا

ومما جاء بدون فَاصِلٍ قولُه:

١٠٧ ـ عَلِمُوا أَن يُؤمَّلُونَ فَجَادُوا   قَبلَ أن يُسألُوا بِأعْظَمِ سؤلِ

وقولُه تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضَاعَةَ﴾ في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول، والقول الثاني: أن «أنْ» ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتمُّ) بعدهُ شذوذاً.

وَخُفِّفَتْ كَأَنَّ أَيضاً فَنُوِي   مَنْصُوبُها، وَثَابِتاً أَيضاً رُوِي[1]

---

١٠٧ ـ هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

الإعراب: «علموا» فعل وفاعل «أن» مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف «يؤملون» فعل مضارع مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل، والجملة في محل رفع خبر «أن» المخففة «فجادوا» الفاء عاطفة، وجادوا: فعل وفاعل، والجملة معطوفة على جملة علموا «قبل» ظرف متعلق بجاد «أن» مصدرية «يسألوا» فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بأن المصدرية، وواو الجماعة نائب فاعل، وقبل مضاف و «أن» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مضاف إليه «بأعظم» جار ومجرور متعلق بجاد، وأعظم مضاف، و «سؤل» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أن يؤملون» حيث استعمل فيه «أن» المخففة من الثقيلة، وأعملها في الاسم الذي هو ضمير الشأن المحذوف، وفي الخبر الذي هو جملة «يؤملون» ومع أن جملة الخبر فعلية فعلها متصرف غير دعاء لم يأت بفاصل بين «أن» وجملة الخبر.

والاستهشاد بهذا البيت إنما يتم على مذهب الجمهور الذين يذهبون إلى أن «أن» الواقعة بعد علم غير مؤول بالظن تكون مخففة من الثقيلة لا غير، فأما على مذهب الفراء وابن الأنباري اللذين لا يريان للمخففة موضعاً يخصها وأوجبا الفصل بواحد من الأمور التي ذكرها الشارح للتفرقة؛ فإنهما ينكران أن تكون «أن» في هذا البيت مخففة من الثقيلة، ويزعمان أنها هي المصدرية التي تنصب المضارع، وأنها لم تنصبه في هذا البيت كما لم تنصبه في قول الشاعر:

أنْ تَقرَآنِ على أسْمَاءَ وَيحَكُما   مِني السَّلامَ، وأنْ لا تُشْعِرَا أحَدَا =

---

(١) **وخففت**: فعل ماض مبني للمجهول.
كأنّ: بفتح الهمزة، وفتح النون المشددة، نائب الفاعل بخففت.
أيضاً: مفعول مطلق، مصدر آض بالمد إذا عاد.
فنوي: الفاء عاطفة، ونوي مبني للمجهول.
منصوبها: مرفوع على النيابة عن الفاعل بنوى.
وثابتاً: حال من مرفوع رُوي.
أيضاً: مفعول مطلق.
رُوي: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى منصوب كأنّ، والتقدير: وروي منصوبها ثابتاً أيضاً.

إذا خُففَتْ «كأنّ» نُوِيَ اسمُها، وأخبر عنها بجملة اسمية، نحو «كأَنْ زَيْدٌ قائمٌ» أو جملةٍ فعليةٍ مُصَدّرَة بـ «لم» كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَم تَغْنَ بِالأَمسِ﴾ أو مُصَدَّرَة بـ «قَدْ» كقول الشاعر:

أَفِـدَ الـتَّـرَحُّـلُ غَـيْـرَ أَنَّ رِكَـابَـنَـا لَـمَّـا تَـزُلْ بِـرِحَـالِـنَـا، وَكَـأَنْ قَـدِ[٢]

أي: «وكأنْ قَدْ زَالَتْ» فاسْمُ «كأنْ» في هذه الأمثلة محذوف، وهو ضميرُ الشأنِ، والتقدير «كأنهُ زَيْدٌ قائمٌ، وكأَنّهُ لم تَغْنَ بالأمس، وكأَنهُ قَدْ زَالَتْ» والجملة التي بعدها خبرٌ عنها، وهذا معنى قوله: «فَنُوِيَ مَنْصُوبُهَا» وأشارَ بقوله «وثابتاً أيضاً رُوِي» إلى أنه قد رُوِيَ إثباتُ منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قولُه:

١٠٨ ـ وَصَـدْرٍ مُـشْـرِقِ الـنَّـحْـرِ كَـأَنْ ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ

= وكما لم تنصبه في قوله تعالى: ﴿لمن أراد أن يتم الرضاعة﴾ في قراءة من قرأ برفع «يتم» وكما لم تنصبه في حديث البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها (٦/ ١٢٠ الطبعة السلطانية) قال رسول الله ﷺ «وما منعك أن تأذنين له؟ عمك»، إلا أنه قد يقال: إنه لا يجوز على مذهبهما أيضاً أن تكون «أن» في البيت الشاهد مصدرية مهملة، من قبل أن الشاعر قد قال بعد ذلك «قبل أن يسألوا» فنصب الفعل بحذف النون، فدل ذلك على أن لغة هذا القائل النصب بأن المصدرية، فيكن هذا قرينة على أن «أن» الأولى مخففة من الثقيلة؛ فإن من البعيد أن يجمع الشاعر بين لغتين في بيت واحد.

١٠٨ ـ هذا الشاهد أحد الأبيات التي استشهد بها سيبويه (ج١ ص ٢٨١) ولم ينسبوها.

اللغة: «وصدر» قد روى سيبويه في مكان هذه الكلمة «ووجه» وروى غيره في مكانها «ونحر» وعلى هاتين الروايتين تكون الهاء في قوله «ثدييه» عائدة إلى «وجه» أو «نحر» بتقدير مضاف، وأصل الكلام: كأن ثديي صاحبه، فحذف المضاف ـ وهو الصاحب وأقام المضاف إليه مقامه «مشرق اللون» مضيء لأنه ناصع البياض، وهذا هو الثابت، وقد رواه الشارح كما ترى «حقان» تثنية حقة، وحذفت التاء التي في المفرد من التثنية كما حذفت في تثنية «خصية، وألية» فقالوا: خصيان، وأليان، هكذا قالوا، وليس هذا الكلام بشيء، بل حقان تثنية حق. بضم الحاء وبدون تاء ـ وقد ورد في فصيح شعر العرب بغير تاء، ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم التغلبي:

وَصَـدْراً مِـثْـلَ حُـقِّ الـعَـاجِ رَخْـصـاً حَـصَـانـاً مِـنْ أَكُـفِّ الـلامِـسِـيـنَـا

والعرب تشبه الثديين بحق العاج كما في بيت الشاهد وكما في بيت عمرو، ووجه التشبيه أنهما مكتنزان ناهدان.

الإعراب: «وصدر» بعضهم يرويه بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: ولها صدر، والأكثرون على روايته بالجر؛ فالواو واو رب، وصدر: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد «مشرق» صفة لصدر، ومشرق مضاف =

فـ «ثَدْيَيْهِ» اسمُ كأن، وهو منصوبٌ بالياء لأنه مثنى، و «حُقّانِ» خبر كأنْ، وروي «كأنْ ثدياه حُقّانِ» فيكون اسم «كأَنْ» محذوفاً وهو ضمير الشأن، والتقدير

= و«النحر» مضاف إليه «كأن» مخففة من الثقيلة «ثدييه» ثديي: اسمها، وثديي مضاف والضمير مضاف إليه «حقان» خبر كأن، ومن روى «ثدياه حقان»، فهي جملة من مبتدأ وخبر في محل رفع خبر كأن، واسمها محذوف، والتقدير: كأنه ـ أي الحال والشأن ـ ثدياه حقان، وجملة كأن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ، وقد ذكر الشارح ـ رحمه الله! ـ الروايتين جميعاً، وبين وجه كل واحدة منهما بما لا يخرج عما ذكرناه.

الشاهد فيه: قوله «كأن ثدييه حقان» حيث روي بنصب «ثدييه» بالياء المفتوح ما قبلها: على أنه اسم «كأن» المخففة من الثقيلة، وهذا قليل، بالنظر إلى حذف اسمها ومجيء خبرها جملة، ولهذا يروى برفع ثدييه على ما ذكرناه في إعراب البيت؛ فيكون البيت على هذه الرواية جارياً على الكثير ولا داعي لما أجازه الشارح على رواية «كأن ثدياه» من أن يكون «ثدياه» كأن أتى به الشاعر على لغة من يلزم المثنى الألف؛ فإن في ذلك شيئين كل واحد منهما خلاف الأصل، أحدهما: أن مجيء المثنى في الأحوال كلها بالألف لغة مهجورة قديمة لبعض العرب. ثانيهما: أن فيه حمل البيت على القليل النادر ـ وهو ذكر اسم كأن ـ مع إمكان حمله على الكثير المشهور، والذي يتعين على المعربين ألا يحملوا الكلام على وجه ضعيف متى أمكن حمله على وجه صحيح راجح.

بعض إيضاحات حول باب إن وأخواتها

اختلف في لعل وعسى في كلامه سبحانه وتعالى، لاستحالة ترقبه غير الموثوق به، إذ علمه محيط، فقيل: للتحقيق والوقوع. ويرد عليه: «فلعلك تارك» إلى آخره.

وقيل: إنهما باعتبار حال المخاطبين، فالرجاء والإشفاق متعلقان بهما، كالشك في أو.

ويؤخذ من التصريح أن معناهما في القرآن أمر بالترجي والإشفاق.

معنى الاستدراك

الاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته كزيد شجاع لكنه كريم، وما قام زيد لكن عمرو إذ كان بينهما ملابسة كملابسة الكرم والشجاعة، هذا هو التعريف السالم من التكلف.

وأما قولهم: تعقيب لكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه فظاهره فاسد، سواء قرىء نفيه بالرفع عطفاً على ثبوته، أو بالجر عطفاً على الهاء. إذ المعنى على الأولِ: أو برفع ما يتوهم نفيه. وعلى الثاني: أو برفع ما يتوهم ثبوت نفيه، وإذا كان النفي أو ثبوت النفي متهماً لشيء، فأي حاجة لنفي ذلك الشيء بالاستدراك، فلا بد لصحته من تقدير مضاف، أي أو برفع نفي ما يتوهم نفيه، ورفع النفي إثبات. كما أن المراد بالأول برفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتأمل.

وعلى هذا التعريف، فكون لكن للاستدراك غالبي، إذ قد ترد لمجرد التوكيد، كلو جاء زيد لأكرمته، لكنه لم يجىء، أكدت ولو في نفي المجيء، وكذا ما زيد ساكن، لكنه متحرك، **وقيل**: لا تخرج عنه أصلاً وهو المشهور. ولكن فسروه بمخالفة حكم ما بعدها لما قبلها، وإن لم يندفع =

«كأنَهُ ثَدْيَاه حُقّان» و «ثَدْيَاهُ حُقّانِ»: مبتدأ وخبر ففي موضع رفع خبر كأنْ، ويحتمل أن يكون «ثدياه» اسمَ «كأَنْ» وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها.

=به، توهم فلا تقع إلاّ بين متغايرينَ، إما بالتناقض، وإمّا التضاد، كما زيد أبيض، لكنه أسود، وكذا بالخلاف كما اختاره الرضي. كما زيد قائم لكنه جناحك.

وقيل: بمنع هذا. كما في المغني.

حول لعل: لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها. وأما لكن فتخفف وتهمل وجوباً نحو: ﴿ولكن الله قتلهم﴾.

وأجاز يونس والأخفش إعمالها.

لا التي لنفي الجنس

عَمَلَ إنَّ اجْعَلْ لِلاَ في نَكِرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَو مُكَرَّرَهْ(١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي «لا» التي لنفي الجنس، والمرادُ بها «لا» التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس كلِّه.

وإنما قُلْتُ «التنصيص» احترازاً عن التي يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً، نحو: «لاَ رَجُلٌ قَائماً»؛ فإنها ليست نَصًّا في نَفْي الجنسِ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز «لاَ رَجُلٌ قائماً بل رجلان» وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز «لاَ رَجُلٌ قائماً بل رجلان»، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلاَّ؛ فلا يجوز «لاَ رَجُلَ قَائِمٌ بل رجلان».

وهي تعمل عمل «إنَّ»؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فَرْقَ في هذا العمل بين المفردة ـ وهي التي لم تتكرر ـ نحو «لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ قَائِمٌ» وبين المكررة، نحو «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِاللَّهِ».

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة، فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مُؤوَّل بنكرة، كقولهم «قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها» فالتقدير: ولا مُسَمَّىً بهذا الاسم لها ويدل على أنه مُعامل مُعَامَلَةَ النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك «لا أبا حَسَنٍ حَلاَّلاً لها»

---

(١) عمل: مفعول أول مقدم باجعل.
إن: بكسر الهمزة وفتح النون المشددة مضاف إليه.
اجعل: فعل أمر متعد لاثنين.
للا: بكسر اللام في موضع المفعول الثاني لاجعل.
في نكرة: متعلق باجعل.
مفردة: حال من فاعل جاءتك العائد على لا.
جاءتك: فعل ماض وفاعله مستتر فيه جوازاً يعود إلى لا، والتاء للتأنيث، والكاف ضمير المخاطب في موضع. نصب على المفعولية بجاء.
أو: حرف عطف.
مكرره: معطوفة على مفردة.

ولا يُفْصَلُ بينها وبين اسمها؛ فإن فُصِلَ بينهما ألغيت، كقوله تعالى: **﴿لا فيها غَوْلٌ﴾**.

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً، أَوْ مُضَارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ[(١)]

وَرَكِّبِ الْمُفْرَدَ فَاتِحاً: كَلاَ ... حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ، وَالثَّانِي اجْعَلاَ[(٢)]

مَرْفُوعاً، أَوْ مَنْصُوباً، أَوْ مُرَكَّباً، ... وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلاً لا تَنْصِبَا[(٣)]

---

(١) **فانصب**: فعل أمر وفاعل.
بها: متعلق بانصب.
مضافاً: مفعول انصب.
أو مضارعه: بكسر الراء معطوف على مضافاً، والهاء المضاف إليه يعود إلى مضافاً، والمضارعة المشابهة.
وبعد: متعلق باذكر.
ذاك: اسم إشارة إلى نصب الاسم بلا المضاف إليه، والكاف حرف خطاب لا محل له من الإعراب.
الخبر: مفعول مقدم باذكر.
اذكر: فعل أمر من ذكر إذا نطق.
رافعه: حال من فاعل اذكر، والهاء مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله، فإضافته للتخفيف، ولذلك صح جعله حالاً نحو قوله تعالى: **﴿ثاني عطفه﴾** والتقدير: وبعد ذاك النصب بلا للاسم، اذكر الخبر حال كونك رافعاً له بها.

(٢) **وركب**: فعل أمر وفاعل.
المفرد: مفعول ركب.
فاتحاً: حال من فاعل ركب، ومتعلقه محذوف، أي فاتحاً له.
كلا حول: خبر لمبتدأ محذوف على إضمار القول بين الكاف ومدخولها والتقدير: وذلك كقولك: لا حول، فلا نافية للجنس، وحول اسمها مبني معها على الفتح، وخبرها محذوف.
ولا: نافية.
قوة: اسمها مبني معها على الفتح، وخبرها محذوف، وهذه الجملة معطوفة على الجملة الأولى.
والثان: بحذف الياء، والاكتفاء بالكسرة مفعول أول باجعلا.
اجعلا: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، أبدلت في الوقف ألفاً.

(٣) **مرفوعاً**: مفعول ثان باجعلا.
أو منصوباً أو مركباً: معطوفان على مرفوعاً.
وإن: حرف شرط.
رفعت: فعل الشرط.
أولاً: مفعول رفعت.
لا: ناهية.
تنصبا: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، وجملة لا تنصبا جواب الشرط، على حذف الفاء للضرورة، مفعول تنصب محذوف أيضاً للتقدير: وإن رفعت الأول، فلا تنصب الثاني.

لا يخلو اسمُ «لا» [هذه] من ثلاثة أحوال؛ **الحال الأولُ**: أن يكون مضافاً [نحو «لا غُلامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ»]. **الحال الثاني**: أن يكون مُضارعاً للمضاف، أي مُشَابهاً له، والمراد به: كل اسم له تَعَلّقٌ بما بعده: إمَّا بعملٍ، نحو «لا طَالِعاً جَبَلاً ظاهر، ولا خَيْراً من زيدٍ راكِبٌ»، وإما بِعَطْفٍ نحو: «لا ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ عِنْدَنَا» ويسمى المشبَّهُ بالمضاف: مُطَوَّلاً، ومَمْطولا، أي: ممدوداً، وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لفظاً، كما مُثِّلَ، **والحال الثالث**: أي يكون مفرداً، والمرادُ به ـ هنا ـ ما ليس بمضاف، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه؛ البناءُ على ما كان يُنْصَبُ به؛ لتركُّبِهِ مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد؛ فهو معها كخمسةَ عَشَرَ، ولكنْ محله النصبُ بلا؛ لأنه اسم لها؛ فالمفردُ الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح؛ لأن نصبه بالفتحة نحو «لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ باللَّهِ» والمثنى وجمعُ المذكر السالم يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنْصَبَانِ به ـ وهو الياء ـ نحو «لا مُسْلِمَيْنِ لك، ولا مُسْلِمينَ» فمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمينَ مبنيان؛ لتركبهما مع «لا» كما بني «رجل» [لتركبِهِ] معها.

وذهب الكوفيون والزَّجَاجُ إلى أنَّ «رجل» في قولك: «لا رَجُل» معرب، وأن فتحته فتحةُ إعرابٍ، لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أن «مُسْلِمَيْنِ» وَ «مُسْلِمينَ» معربان.

وأما جمعُ المؤنثِ السالم فقال قوم: مبنيٌّ على ما كان ينصب به ـ وهو الكسر؛ فتقول: «لا مُسْلِمَاتِ لك» بكسر التاء، ومنه قولُهُ:

١٠٩ ـ إنَّ الشَّبَابَ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ ... فِيهِ تَلَذُّ، وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيبِ

---

١٠٩ ـ البيت لسلامة بن جندل السعدي، من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله:

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيب ... أوْدَى، وذلِكَ شَأْوٌ غَيرُ مَطْلُوبِ

وَلّى حَثِيثاً، وذاكَ الشَّيبُ يَتْبَعُهُ ... لَوْ كَانَ يُدْرِكُه رَكْضُ الْيَعَاقِيبِ

اللغة: «أودى» ذهب وفني، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه «حميداً» محموداً «التعاجيب» العجب، وهو جمع لا واحد له من لفظه، ويروي في مكانه «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبة، وَهي الأمر الذي يتعجب منه «شأو» هو الشوط «حثيثاً» سريعاً «اليعاقيب» جمع يعقوب، وهو ذكر الحجل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب» بكسر الشين ـ جمع أشيب ـ وهو الذي ابيض شعره، ورروي صدر البيت المستشهد به هكذا:

أَوْدَى الشَّبَابُ الذي مَجْدٌ... الخ

الإعراب: «إن» حرف توكيد ونصب «الشباب» اسم إن «الذي» اسم موصول: نعت للشباب =

وأجاز بعضُهم الفتحَ، نحو: «لا مسلماتَ لك».

وقولُ المصنفِ: «وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ» معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، والرافعُ له «لا» عند المصنف وجماعةٍ [وعند سيبويه الرافعُ له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الاسمُ مفرداً فاختلف في رافع الخبر؛ فَذَهَبَ سيبويه إِلَى أنه ليس مرفوعاً بـ «لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسَمَهَا المفردَ في موضع رفع بالابتداء، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الاسم، وذهب الأخفشُ إلى أن الخبر مرفوع بـ «ـلا» فتكون «لا» عاملة في الجزءين كما عملتْ فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتي بعد «لا» والاسْم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة وتكررت «لا» نحو: «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللَّهِ»، يجوزَ فيهما خمسةُ أوْجُهٍ؛ وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يُبْنَى مع «لا» على الفتح، أو ينصب، أو يرفع.

فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع «لا» الثانية، وتكون [لا] الثانية عامِلَةً عملَ إنَّ، نحو «لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلا باللَّهِ».

الثاني: النصبُ عطفاً على محلّ اسم «لا»، وتكون «لا» الثانيةُ زائدةً بين العاطف والمعطوف، نحو «لا حَوْلَ ولا قُوَّةً إلا باللَّهِ» ومنه قولهُ:

= «مجد» يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، وعواقبه ـ على هذا ـ نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ويجوز أن يكون «مجد» خبراً مقدماً، و «عواقبه» مبتدأ مؤخراً، وجاز الإخبار بالمفرد ـ وهو مجد ـ عن الجمع ـ وهو عواقب ـ لأن الخبر مصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» ـ سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر ـ لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتي «نلذ» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن «ولا» نافية للجنس «لذات» اسم لا، مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «للشيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد فيه: قوله «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا ـ وهو لذات ـ جمع مؤنث سالماً، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

١١٠ ـ لا نَسَبَ اليَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

١١٠ ـ البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالثَّوْبِ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ البِلَى أَعْيَا عَلَى ذِي الحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر، وهو:

اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ

من كلمة قافية، وقبله:

لا صُلْحَ بَيْنِي ـ فَاعْلَمُوهُ ـ وَلاَ بَيْنَكُم، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي
سَيْفِي، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ، وَمَا قَرْقَرَ قَمْرُ الوَادِ بِالشَّاهِقِ

اللغة: «خلة» بضم الخاء وتشديد اللام ـ هي الصداقة، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة.

أَلاَ أَبْلِغَا خُلَّتِي رَاشِداً وَصِنْوِي قَدِيماً إذا مَا تَصِلْ

«الراقع» ومثله «الراتق» الذي يصلح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ في البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر: صوت، وصاح، و «قمر» يجوز أن يكون جمع أقمر؛ فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر، ويجوز أن يكون جمع قمري، كروم في جمع رومي «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «لا» نافية للجنس «نسب» اسمها، مبني على الفتح في محل نصب «اليوم» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «خلة» معطوف على نسب، بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب «اتسع» فعل ماض «الخرق» فاعل لاتسع «على الراقع» جار ومجرور متعلق بقوله «اتسع».

الشاهد فيه: قوله «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أن تكون «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خلة» معطوفاً بالواو على محل اسم «لا» ـ وهو قوله «نسب» ـ عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حمله الشارح ـ تبعاً لجمهور النحاة ـ عليه.

وقال يونس بن حبيب: إن «خلة» مبني على الفتح في محل نصب، ولكنه نونه للضرورة، وبناؤه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، والتقدير «ولا خلة اليوم» والواو قد عطف جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى، وهو كلام لا متمسك له، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه.

وقال الزمخشري في «مفصله»: إن «خلة» منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفاً على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لا نسب اليوم ولا تذكر خلة، وهو تكلف لا مقتضى له، =

الثالث: الرفع، وفيه ثلاثة أوجه؛ الأول؛ أن يكون معطوفاً على محل «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذٍ تكون «لا» زائدة، الثاني: أن تكون «لا» الثانيةُ عملت عَمَل «ليس»، الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس للا عملٌ فيه، وذلك نحو «لا حَوْلَ وَلا قُوَّةٌ إلا باللَّهِ» ومنه قولُه:

١١١ ـ هَـذَا ـ لَعَمْرُكُم ـ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ   لا أَمَّ لِـي ـ إنْ كَانَ ذَاكَ ـ وَلاَ أَبُ

= ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، والأفضل في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية. ونحوهما.

١١١ ـ اختلف العلماء في نسبة هذا البيت، فقيل: هو لرجل من مذحج، وكذلك نسبوه في كتاب سيبويه، وقال أبو رياش: هو همام بن مرة أخي جساس بن مرة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو ضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جداً؛ ولا يعرف له قائل.

اللغة: «هذا لعمركم» العمر ـ بفتح فسكون ـ الحياة، وقد فصل بين المبتدأ الذي هو اسم الإشارة وخبره، بجملة القسم ـ وهي قوله «لعمركم» مع خبره المحذوف ـ ويروى «هذا وجدكم» والجد: الحظ والبخت، وهو أيضاً أبو الأب «الصغار» بزنة سحاب ـ الذل، والمهانة، والحقارة «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: «هذا» اسم إشارة مبتدأ «لعمركم» اللام لام الابتداء، وعمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «الصغار» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «بعينه» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله عين تأكيداً للصغار، وعين مضاف والهاء مضاف إليه «لا» نافية للجنس «أم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا «إن» شرطية «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط، مبني على الفتح في محل جزم «ذاك» ذا: اسم كان، وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محموداً، أو نحوه «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «أب» بالرفع ـ معطوف على محل لا واسمها؛ فإنها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله «ولا أب» حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه، أو على أن «لا» الثانية عاملة عمل ليس، و «أب» اسمها، وخبرها محذوف، أو على أن تكون «لا» غير عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة. ومثله قول جرير بن عطية:

بِـأَيِّ بَـلاَءٍ يـا نُـمَـيْـرُ بْـنَ عَـامِـرٍ   وَأَنْـتُـمْ ذُبَـابَـى، لا يَـدَيْـنِ وَلا صَـدْرُ؟ =

وإنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه جاز في المعطوف الأَوْجُهُ الثلاثة المذكورة ـ أعني البناء، والرفع، والنصب ـ نحو: لا غُلاَمَ رَجُلٍ ولا امرأةَ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةً.

وإن رفع المعطوفُ عليه جاز في الثاني وجهان؛ الأول البناء على الفتح، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأةَ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةَ» ومنه قولُه:

١١٢ ـ فَلاَ لَغْوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

= وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبي:

لاَ خَيلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الحالُ

١١٢ ـ البيت لأمية ابن أبي الصلت، ولكن الشارح ـ كغيره من النحاة ـ قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاء البيتين هكذا:

وَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا وَلاَ حَيْنٌ وَلاَ فِيهَا مُلِيمُ
وفِيهَا لَحْمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ

اللغة: «لغو» أي. قول باطل، وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أثمته ـ بتشديد الثاء ـ بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له: يا آثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم ـ وهو الذي يفعل ما يلام عليه «ساهرة» هي وجه الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

الإعراب: «فلا» نافية ملغاة «لغو» مبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل إن «تأثيم» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ، ويكون خبر لا هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «وما» اسم موصول مبتدأ «فاهوا» فعل وفاعل، والجملة من فاه وافعله لا محل لها صلة الموصول «به» جار ومجرور متعلق بفاهوا «أبداً» منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم «مقيم» خبر المبتدأ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن أو خبر الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس، ولكن الوجه الثاني من وجهي الخبر ضعيف؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى لا الأولى، أو أعملها عمل ليس؛ فرفع الاسم بعدها، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في إعراب البيت.

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتي في باب الفاعل:

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع «مزنة» بالضمة الظاهرة وبفتح «أرض» والقول فيهما كالقول في «لا لغو ولا تأثيم».

والثاني: الرفع، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ؛ ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ»(1).

ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّم للعطف على [محل] اسم «لا» و «لا» هنا ليست بناصبة؛ فيسقطُ النصبُ، ولهذا قال المصنف: «وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تنصبا».

وَمُـفْـرَداً نَـعْـتـاً لِـمَـبْـنِـيٍّ يَـلِـي ... فَافْتَح، أوِ انْصِبَنْ، أو ارْفَعْ، تَعْدِلِ(2)

إذا كان اسمُ «لا» مبنيًا، ونُعت بمفرد يليه ـ أي لم يُفْصَل بينه وبينه بفاصل ـ جاز في النعت ثلاثةُ أوْجُهٍ:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركُّبِهِ مع اسم «لا»، نحو: «لا رَجُلَ ظَرِيفَ».

---

(1) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: ﴿**لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة**﴾ برفع الثلاثة في قراءة غير أبي عمرو وابن كثير، وقول عبيد بن حصين الراعي:

وَمَا هَجَرْتُك حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً: ... لا نَاقَةٌ لِيَ فِي هَذَا وَلاَ جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبي في قوله:

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أَهْلٌ وَلاَ وَطَنٌ ... وَلاَ نَدِيمٌ وَلاَ كَأْسٌ وَلاَ سَكَنُ؟

(2) **ومفرداً نعتاً**: قال المكودي: مفعول مقدم بافتح، أو انصب أو ارفع فهو من باب التنازع، تأخر العوامل، وقدم مفرداً على نعتاً وحقه التأخير عنه، لأنه وصف له لأجل الضرورة ويجوز نصبه على الحال، لأنه نعت نكرة مقدم عليها.

لمبني: متعلق بنعتاً.

يلي: في موضع الصفة لمبني. ولم يتعرض لنعتاً، والتنازع في المتقدم لا يراه ابن مالك. وقال الشاطبي: قوله: نعتاً مفعول فافتح، وهو على حد قولهم: زيداً فاضرب، على معنى، إما زيداً فاضرب، وقوله مبني في موضع الصفة لنعتاً، ويلي صفة ثانية لنعتاً، ومفرداً حال من نعتاً، وكان الأصل في مفرداً أن يجري على نعتاً صفة له، لكن لما تقدم انتصب على الحال لتعذر جريانه صفة. ويحتمل أن يكون مفرداً هو مفعول افتح، ونعتاً بدل منه أو عطف بيان، والتقدير: على الأول افتح نعتاً تالياً الاسم المبني والياً له حالة كون ذلك النعت مفرداً، وعلى الثاني افتح اسماً مفرداً نعتاً لمبني والياً له.

الظاهر أن الشارحين معاً لم يستحضرا نص ابن مالك في المسألة. ونصه فيها: إذا تقدم النعت على المنعوت، وكان النعت صالحاً لأن يلي العامل، فإن المنعوت يعرب بدلاً، واستشهد له بقوله تعالى: ﴿**إلى صراط العزيز الحميد الله**﴾ في قراءة الجر.

والعجب من الشاطبي: فإنه نقلها عنه في كتاب النداء، وحينئذ فلا ضرورة كما زعم المكودي.

فافتح: الفاء في جواب أما المحذوفة، وافتح فعل أمر تقدم مفعوله عليه.

أو انصبن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.

أو ارفع: أمراً أيضاً، وهما معطوفان على افتح، ومفعولهما محذوف مماثل لمفعول افتح، لما تقرر أن شرط التنازع عند ابن مالك: أن يكون المتنازع فيه متأخراً عن العوامل.

تعدل: مجزوم في جواب الأمر.

الثاني: النصبُ، مراعاةً لمحل اسم «لا» نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفاً».

الثالث: الرَّفع، مراعاةً لمحل «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو «لا رَجُلَ ظريفٌ».

وَغَـيْـرَ مَـا يَـلِـي، وَغَـيْـرَ الـمُـفْـرِدِ ... لا تَبْنِ، وانْـصِبْـهُ، أوِ الرَّفْـعَ اقْـصِـدِ[1]

تقدَّمَ في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، وولَيَهُ النعتُ، جاز في النعت ثلاثة أوجه، وذكر في هذا البيتِ أنه إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ، بل فُصِل بينهما بفاصل، لم يجز بناءُ النعت؛ فلا تقول «لا رجُلَ فِيهَا ظريفَ» ببناء ظريف، بل يتعين رَفْعُه، نحو «لا رجُلَ فيها ظريفٌ» أونصبه، نحو «لا رجلَ فيها ظريفاً» وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز ـ عند عدم الفصل ـ لتركب النعت مع الاسم، ومع الفصل لا يمكن التركيبُ، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحو «لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً» ولا فرق ـ في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفَصْلِ ـ بين أن يكون المنعوت مفرداً، كما مثل، أو غيرَ مفردٍ.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد ـ كالمضاف والمشبه بالمضاف ـ تَعَيَّنَ رَفْعُه أو نصبه؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد، ولا بين أن يُفْصَل بينه وبين النعت أو لا يفصل؛ وذلك نحو «لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها، ولا غُلاَمَ رَجُلٍ فيها صَاحِبَ بَرٍّ».

وحاصِلُ ما في البيتين: أنه إن كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ولم يُفْصَلْ بينهما؛ جاز في النعت ثلاثَةُ أَوْجُهٍ، نحو «لا رَجُلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ» وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.

---

(١) **وغير**: مفعول مقدم بتبن.
ما: اسم موصول في محل جر بإضافة غير إليه، وجملة.
يلي: صلة ما.
وغير: معطوف على غير الأولى.
المفرد: مضاف إليه
لا: حرف نهي وجزم.
تبن: مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف الياء.
وانصبه: فعل أمر وفاعل ومفعول.
أو الرفع: مفعول مقدم باقصد.
اقصد: فعل أمر معطوف على انصبه، واو في الجميع للتخيير، وتقدير البيت: ولا تبن غير ما يلي، وغير المفرد، وانصبه واقصد الرفع.

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لاَ» احْكُمَا ... لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى(١)

تَقَدَّمَ أنه إذَا عُطف على اسم «لا» نكرةٌ مفردة، وتكررت «لا» يجوز في المعطوف ثَلاَثَةُ أَوْجُهٍ: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح، نحو «لاَ رَجُلَ ولا امْرَأَةَ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةً» وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم [في البيت الذي قبله] أنه يجوز فيه: الرفع، والنصب، ولا يجوز فيه البناء على الفتح؛ فتقول: «لا رَجُلَ وامرأةٌ، وامرأةً» ولا يجوز البناء على الفتح، وحَكَى الأخفش «لا رَجُلَ وامرأةَ» بالبناء على الفتح، على تقدير تكرر «لا» فكأنه قال: «لا رَجُلَ ولا امرأةَ» ثم حذفت «لا».

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ لا يجوز فيه إلا الرفعُ والنصبُ، سواء تكررت «لا» نحو: «لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ» أو لم تتكرر، نحو: «لاَ رَجُلَ وَغُلاَمَ امْرَأَةٍ».

هذا كله إذا كان المعطوفُ نكرةً؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفعُ، على كل حالٍ، نحو: «لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها»، أو «لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها».

وَأَعْطِ «لاَ» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ ... مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ(٢)

(١) **والعطف**: مبتدأ وهو بمعنى المعطوف، من إطلاق المصدر على اسم المفعول.
إن لم تتكرر: شرط.
لا: فاعل تتكرر.
أحكما: جواب الشرط حذفت منه الفاء ضرورة، والألف فيه بدل عن نون التوكيد الخفيفة، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون احكما خبر المبتدأ وجواب الشرط محذوف لدلالة خبر المبتدأ عليه، والربط بين المبتدأ وخبره الضمير في له، ويجوز نصب **العطف** بفعل مضمر يفسره احكما، وهو أجود عى حد زيد أمر به.
له بما: متعلقان باحكما، وما موصول اسمي، جارية على موصوف محذوف.
للنعت: متعلق بانتمى.
ذي: بمعنى صاحب، صفة للنعت.
والفصل: مضاف إليه.
انتمى: بمعنى انتسب، صلة ما، وفصل بين الصلة والموصول، بمعنى الصلة، وذلك جائز في الموصول الاسمي خاصة غير الألف واللام. والتقدير: والمعطوف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذي انتسب للنعت، ذي الفصل. وما ذكرناه من جواز نصب العطف، نص عليه المكودي، وهو إنما يتمشى على تقدير حذف جواب الشرط، كما يؤخذ من صنيعه، مع ما فيه من الفصل بين المفسر والمفسر بجملة الشرط والجواب. أما على تقدير جعل احكم جواب الشرط، فلا يصح النصب، لأن جواب الشرط لا يعمل فيما قبل الشرط، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً له.

(٢) **وأعط**: بقطع الهمزة، أمر من أعطى المتعدي لاثنين وفاعله مستتر فيه وجوباً.
لا: مفعوله الأول.

=

إذا دخلت همزةُ الاستفهامِ على «لا» النافية للجنس بَقِيتْ على ما كان لها من العمل، وسائِرِ الأحكام التي سبَق ذكرها؛ فتقول: «ألا رَجُلَ قَائِمٌ، وألا غُلامَ رَجُلٍ قَائِم، وألا طَالِعاً جَبَلاً ظَاهِر» وَحُكْمُ المعطوف والصفة ـ بعد دخول همزة الاستفهام ـ كحكمهما قبل دخولها.

هكذا أَطْلَقَ المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ هنا، وفي كل ذلك تفصيل.

وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخُ، أو الاستفهامُ عن النفي؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ، من أنه يبقى عملُها وجميعُ ما تقدم ذكره: من أحكام العطفِ، والصفةِ، وجوازِ الإلغاء.

فمثالُ التوبيخ قولُكَ: «ألا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ؟» ومنه قولُه:

١١٣ ـ ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟

---

١١٣ ـ هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به ـ فيما بين أيدينا من المراجع ـ إلى قائل معين.

اللغة: «ارعواء» أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي: أي كف عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء للقوة وذهاب للفتاء ودواعي الصبوة.

المعنى: أفما يكف عن المقابح ويدع دواعي النزق والطيش هذا الذي فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟!

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» ومن: اسم موصول =

= **مع**: في موضع الحال من لا.

همزة: مضاف إليه بالنسبة إلى مع، ومضاف بالنسبة إلى استفهام.

استفهام: مضاف إليه لا غير.

ما: اسم موصول، نعت محذوف، في محل نصب على أنه مفعول ثان لأعط، وجملة.

تستحق: صلة ما، والعائد محذوف.

دون: في موضع الحال أيضاً من لا، وهو مضاف لمحذوف دل عليه المذكور قبله.

الاستفهام: مضاف إليه، والتقدير: وأعط لا حال كونها مصاحبة همزة الاستفهام العمل الذي تستحقه في حال كونها مفارقة همزة الاستفهام.

قال الشاطبي: وجمعه بين الاستفهام والاستفهام في القافيتين ليس بإيطاء عند الجمهور عند أهل القافية لتباينهما بالتعريف والتنكير كقوله:

يا رب سلم سربهن الليلة وليلة أخرى وكل ليلة

ومثالُ الاستفهام عن النفي قولك: «ألا رجُلَ قائمٌ؟» ومنه قولُه:

١١٤ ـ ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَىٰ أَمْ لَهَا جَلَدٌ؟ إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أَمْثَالِي

وإذا قُصِدَ بألاَ التمنيّ: فمذهَبُ المازِنيّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكامِ، وعليه يَتَمَشَّى إطْلاَقُ المصنف، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُها في

= «ولت» ولى: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث «شبيبته» شبيبة: فاعل ولت، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من ولت وفاعله لا محل لها صلة الموصول «وآذنت» الواو عاطفة، آذن: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى شبيبة «بمشيب» جار ومجرور متعلق بآذنت «بعده» بعد: ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله «ألا ارعواء» حيث أبقى للا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

١١٤ ـ نسب هذا البيت لمجنون بن عامر قيس بن الملوح، ويروى في صدره اسمها هكذا:

ألاَ اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أمْ لَهَا جَلَدٌ

اللغة: «اصطبار» تصبر، وتجلد، وسلوان، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعري ـ إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت ـ أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها؟

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس «اصطبار» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «لسلمى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «أم» عاطفة «لها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «جلد» مبتدأ مؤخر. والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «إذا» ظرفية «ألاقي» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «الذي» اسم موصول: مفعول به لألاقي «لاقاه» لاقى: فعل ماضٍ، والهاء مفعول به للاقى تقدم على فاعله «أمثالي» أمثال: فاعل لاقى، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله «ألا اصطبار» حيث عامل «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن «لا» النفي؛ فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معاً دالين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد: لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات، فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

الاسم، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء.

ومن استعمالها لتمنِّي قولهم: «ألاَ ماءَ ماءً بارداً» وقولُ الشاعر:

١١٥ ـ ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ ... فَيَرْأَبَ مَا أثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ ... إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ[1]

---

١١٥ ـ احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ولم ينسبه أحد منهم ـ فيما نعلم ـ إلى قائل معين.

اللغة: «ولى» أدبر، وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح «أثأث» فتقت، وصدعت وشعبت، وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء؛ إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَرْأَبُ الصَّدْعَ والشَّأَى ـ بِرَصِينٍ ... مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

يغير ـ بفتح ياء المضارعة ـ بمعنى يمير: أي يمون الناس.

الإعراب: «ألا» كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام، أريد بها التمني ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً «عمر» اسمها «ولى» فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه =

---

(١) **وشاع**: فعل ماض.

في ذا: متعلق بشاع.

الباب: عطف بيان لاسم الإشارة، أو نعت له على الخلاف في ذلك.

إسقاط: فاعل شاع.

الخبر: مضاف إليه.

إذا: ظرف للمستقبل، متضمن معنى الشرط، مختص بالجمل الفعلية على الأصح. فعلى هذا.

المراد: فاعل بفعل محذوف، يفسره ظهر. وقال الشاطبي وثبت في بعض النسخ: إذ المراد بإذ التي للمضي، ومراده تعليل شيوع إسقاط الخبر.

فعلى هذا المراد مبتدأ، لأن إذ تضاف للجملتين.

مع: متعلق بظهر.

سقوطه: مضاف إليه، وجملة.

ظهر: خبر المراد، على النسخة الثانية، وعلى النسخة الأولى لا محل لها، لأنها مفسرة، وجواب إذا محذوف.

توضيح حول البدل النكرة

البدل النكرة كالنعت المفضول، نحو: لا أحد رجل وامرأة فيها، بالنصب والرفع، ولا يبني على تركبه مع المبدل منه، لأنه على نية تكرار العامل، فبينهما فاصل مقدر. وجوزه بعضهم لأنَّ هذا الفاصل هنا يقتضي الفتح، فإن كان معرفة تعين رفعه،. نحو: لا أحد زيد وبكر فيها، وكذا يقال في عطف البيان.

وأما التوكيد، فالأولى في اللفظ منه كونه على لفظ المؤكد مجرداً عن التنوين، ويجوز رفعه ونصبه.

وأما المعنوي فيمتنع بناؤه على أنه لا يتبع نكرة لأن ألفاظه معارف. أما على أنه يتبعها، فيتعين رفعه، لعدم تسلط لا على المعرفة.

إذا دَلَّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِمٍ؟ فتقول: «لا رَجُلَ» وَتَحْذِفُ الخَبَر ـ وهو قائم ـ وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْق في ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جار ومجرور، كمَا مُثّلَ، أو ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجل؟ أو هل في الدار رجل؟ فتقول: «لا رجُلَ».

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع، نحو قوله ﷺ: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ من الله» وقول الشاعر:

١١٦ ـ وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

= جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر، والجملة في محل نصب صفة لعمر «مستطاع» خبر مقدم «رجوعه» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر «فيرأب» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر «ما» اسم موصول: مفعول به ليرأب «أثأت» أثأى: فعل ماضٍ، والتاء تاء التأنيث «يد» فاعل أثأت، ويد مضاف و «الغفلات» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته».

الشاهد فيه: قوله «ألا عمر» حيث أريد بالاستفهام مع «لا» مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون «ألا» للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

١١٦ ـ نسب الزمخشري في «المفصل» (١/ ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي ـ لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه ـ كما قال الأعلم ـ لرجل جاهلي من بني النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) ـ وهو حي من اليمن ـ وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة الذبياني عند امرأة يقال لها ماوية بنت غفزر يخطبونها، فآثرت حاتماً عليهما، وصدر هذا الشاهد:

إذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا

وبعض النحاة ـ كسيبويه، والأعلم، وتبعهم الأشموني ـ يجعل صدر هذا الشاهد قوله:

وردٌ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً

وهذا من تركيب صدر بيت على بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد.

هَلاَّ سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي ... عِنْدَ الشِّتَاءِ إذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدٌ جَازِرُهُمْ حَرْفاً مُصَرَّمَةً ... فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ
إذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا ... وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظهر» واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذفُ كما تقدم.

= **اللغة**: «اللقاح» جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في سني القحط «مصبوح» اسم مفعول من صبحته ـ بتخفيف الباء ـ إذا سقيته الصبوح، وهو ـ بفتح الصاد وضم الباء الموحدة ـ الشرب بالغداة والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

الإعراب: «إذا» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «اللقاح» اسم لغدا محذوفاً يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً، والتقدير: إذا غدت القاح ملقى أصرتها «غدت» غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على اللقاح «ملقى» خبر غدا، وهو اسم مفعول «أصرتها» أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف الضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «ولا» نافية للجنس «كريم» اسمها «من الولدان» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «مصبوح» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا، وهو قوله «مصبوح» لكونه ليس يعلم إذا حذف، ولو أنه حذفه فقال «ولا كريم من الولدان» لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود؛ لأن الذي يحذف ـ عند عدم قيام قرينة ـ هو الكون العام، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له.

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة،

وقد أجاز الأعلم الشنتمري وأبو علي الفارسي وجار الله الزمخشري أن يكون الخبر محذوفاً، وعليه يكون قوله «مصبوح» نعتاً لاسم لا، باعتبار أصله، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً لأنهما في التقدير مبتدأ عند سيبويه، كما تقدم بيانه.

قال الأعلم: «ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولاً على الموضع، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع، وتقديره موجود ونحوه» أهـ.

وقال الزمخشري: «وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين: أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية، والثاني ألا يجعل مصبوح خبراً، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفي» اهـ.

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً، أعني سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما، متى فهم ودلت عليه قرينة، أو كان كوناً مطلقاً، ويكون حاتم قد تكلم في هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا، عند عدم قيام القرينة على حذفه، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعي، لكن الذي يقرره العلماء أن العربي لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التي درب عليها لسانه، فإذا نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر ـ وهو أن نقدر قوله «مصبوح» نعتاً لقوله «لا كريم» أي نعتاً على محل لا مع اسمها ـ وهو الرفع ـ حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه، فاعرف هذا، والله يرشدك ويبصرك.

ظن وأخواتها

انْصِبْ بِفِعْلِ ٱلْقَلْبِ جُزْءَي ٱبْتِدَا   أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا[١]
ظَنَّ، حسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ، عَدّ   حَجَا، دَرَى، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ[٢]
وَهَبْ، تَعَلَّمْ، والتي كَصَيَّرَا   أيضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَداً وَخَبَرَا[٣]

ظن وأخواتها

بضم التاء، بالعطف على موضع ظن

(١) **انصب**: بكسر الصاد، فعل أمر من نصب ينصب من باب ضرب يضرب.
بفعل: متعلق بانصب.
القلب: مضاف إليه.
جزأي: مفعول انصب.
ابتدا: بالقصر للضرورة مضاف إليه.
أعني: بفتح الهمزة مضارع عنى يعني، إذا أراد.
رأى: مفعول أعني.
خال، علمت، وجدا.

(٢) **ظن حسبت وزعمت**: معطوفات على رأى، بإسقاط العاطف مع غير زعمت.
مع: متعلق بأعني.
عد: مضاف إليه.
حجا دري وجعل: معطوفات على عد، بإسقاط العاطف مع غير زعمت.
مع: متعلق بأعني.
عد: مضاف إليه.
حجا دري وجعل: معطوفات على عد، بإسقاط العاطف مع غير جعل.
اللذ: بسكون الذال، لغة في الذي، موضعه خفض، على أنه نعت لجعل.
كاعتقد: متعلق صلة اللذ.

(٣) **وهب، تعلم**: معطوفان على عد بإسقاط العاطف من تعلم.
والتي: مبتدأ.
كصيرا: في موضع صلة التي.
أيضاً: مفعول مطلق.
بها: متعلق بانصب، وجملة:
انصب: في موضع رفع خبر المبتدأ، قال المكودي: ويجوز التي في موضع نصب بفعل يفسره=

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو ظنَّ وأخواتُهَا.

وتنقسم إلى قسمين؛ أحَدُهما: أفعالُ القلوب، والثاني: أفعالُ التَّحْويل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين؛ أحدَهما: ما يَدُلُّ على اليقين، وذكَرَ المصنف منها خمسةً: رأى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرى، وَتَعَلَّمْ. والثاني منهما:

ما يدل على الرُّجْحَانِ، وذكر المصنف منها ثمانية: خَالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وعدّ، وَحَجَا، وَجَعَلَ، وَهَبْ.

فمثالُ «رَأى»؛ قولُ الشاعر:

١١٧ ـ رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا

فاستعمل «رَأى» فيه لليقين، وقد تستعمل «رَأى» بمعنى «ظَنَّ»[١]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً﴾ أي: يَظُنُّونَه.

---

١١٧ ـ البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر بن هوازن.

اللغة: «محاولة» تطلق المحاولة على القوة والقدرة، وتطلق على طلب الشيء بحيلة، والمعنى الثاني من هذين لا يليق بجانب الله تعالى «وأكثرهم جنوداً» قد لفق الشارح العلامة ـ تبعاً لكثير من النحاة ـ هذه اللفظة من روايتين: إحداهما رواها أبو زيد، وهي * وأكثرهم عديداً * والثانية رواها أبو حاتم، وهي * وأكثره جنوداً *.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم، وهو المفعول الأول «أكبر» مفعول ثان لرأي، وأكبر مضاف، «كل» مضاف إليه، وكل مضاف و «شيء» مضاف إليه «محاولة» تمييز «وأكثرهم» الواو عاطفة، أكثر: معطوف على «أكبر» وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه «جنوداً» تمييز أيضاً.

الشاهد فيه: قوله «رأيت الله أكبر... الخ» فإن رأى فيه دالة على اليقين، وقد نصبت مفعولين؛ أحدهما لفظ الجلالة، والثاني قوله «أكبر» على ما بيناه في الإعراب.

= انصب، من باب الاشتغال، وهو أجود. فعلى هذا يقدر له عامل يصح تسلطه عليه، على حد: زيد أمر به وفيه عسر.

مبتدأ: مفعول انصب.

وخبراً: معطوف على مبتدأ.

(١) تأتي رأي بمعنى علم، وبمعنى ظن، وقد ذكرهما الشارح هنا، وتأتي كذلك بمعنى حلم، أي رأى في منامه: وتسمى الحلمية ـ وسيذكرها الناظم بعد، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعولين، وتأتي بمعنى أبصر نحو «رأيت الكواكب»، وبمعنى اعتقد نحو «رأى أبو حنيفة حل كذا» وتأتي بمعنى أصاب رئته. تقول: «رأيت محمداً» تريد ضربته فأصبت رئته، وهي بهذه المعاني الثلاثة تتعدى لمفعول واحد. وقد تتعدى التي بمعنى اعتقد إلى مفعولين، كقول الشاعر:

رَأَى النَّاسَ ـ إلاَّ مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ ـ خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ المَخَارِجِ =

ومثالُ «علم»؛ «عَلِمْتُ زَيْداً أَخاكَ» وقول الشاعر:

١١٨ ـ عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ؛ فَانْبَعَثَتْ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوقِ وَالأَمَلِ

ومثالُ «وَجَدَ»؛ قولُه تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾.

ومثالُ «دَرَى»؛ قولُه:

١١٩ ـ دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدُ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

---

١١٨ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين.

اللغة: «الباذل» اسم فاعل من البذل، وهو الجود والإعطاء، وفعله من باب نصر «المعروف» اسم جامع لكل ما هو من خيري الدنيا والآخرة، وفي الحديث «صنائع المعروف تقي مصارع السوء»، «فانبعثت» ثارت ومضت في طريقها «واجفات» أراد بها دواعي الشوق وأسبابه التي بعثته على الذهاب إليه، وهي جمع واجفة، وهي مؤنث اسم فاعل من الوجيف، وهو ضرب من السير السريع، وتقول: وجف البعير يجف وجفاً ـ بوزان وعد يعد وعداً ـ وجيفاً؛ إذا سار، وقد أوجفه صاحبه، وفي الكتاب العزيز: ﴿فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب﴾.

الإعراب: «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثان لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافة، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل «فانبعثت» الفاء عاطفة، وانبعث: فعل ماض، والتاء للتأنيث «إليك ربي» كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث «واجفات» فاعل بانبعث، وواجفات مضاف و «الشوق» مضاف إليه «والأمل» معطوف على الشوق.

الشاهد فيه: قوله «علمتك الباذل... الخ» فإن علم في هذه العبارة فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين: أحدهما الكاف، والثاني قوله الباذل، على ما بيناه في الإعراب.

والذي يدل على أن «علم» في هذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه، وذلك يستدعي أن يكون مراده إني أيقنت بأنك جواد كريم تعطي من سألك؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملاً جدواك.

وقد تأتي «علم» بمعنى ظن، ويمثل لها العلماء بقوله تعالى: ﴿فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار﴾.

وهي ـ إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن ـ تتعدى إلى مفعولين.

وقد تأتي بمعنى عرف فتتعدى لواحد، وقد تأتي بمعنى صار أعلم ـ أي مشقوق الشفة العليا ـ فلا تتعدى أصلاً.

١١٩ ـ وهذا الشاهد ـ أيضاً ـ لم ينسبوه إلى قائل معين.

= وقد جمع الشاعر في هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين، فأما تعديتها لواحد ففي قوله «رأى مثل رأيه» وأما تعديتها لاثنين ففي قوله «رأى الناس خوارج» هكذا قيل، ولو قلت أن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت.

ومثالُ «تَعَلَّمْ» ـ وهي التي بمعنى اعْلَمْ ـ قولُه:

١٢٠ ـ تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ

= **اللغة**: «دريت» بالبناء للمجهول ـ من درى ـ إذا علم «فاغتبط» أمر من الغبطة، وهي أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين: أولهما: الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله، والثاني: أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التي تجعل الناس يغبطونه.

المعنى: إن الناس قد عرفوك الرجل الذي يفي إذا عاهد: فيلزمك أن تغتبط بهذا، وتقر به عيناً، ولا لوم عليك في الاغتباط به.

الإعراب: «دريت» دري: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول «الوفي» مفعول ثان «العهد» يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به، ورفعه على الفاعلية؛ لأن قوله «الوفي» صفة مشبهة، والصفة يجوز في معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة «يا عرو» يا: حرف نداء، وعرو: منادى مرخم بحذف التاء، وأصله عروة «فاغتبط» الفاء عاطفة، اغتبط: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «فإن» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب «اغتباطاً» اسم إن «بالوفاء» جار ومجرور متعلق باغتباط، أو بمحذوف صفة لاغتباط «حميد» خبر «إن» مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «دريت الوفي العهد» فإن «درى» فعل دال على اليقين، وقد نصب به مفعولين؛ أحدهما: التاء التي وقعت نائب فاعل، والثاني هو قوله «الوافي» على ما سبق بيانه.

هذا، واعلم أن «درى» يستعمل على طريقين؛ أحدهما: أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك: دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما في قوله تعالى: ﴿**ولا أدراكم به**﴾ والثاني: أن ينصب مفعولين بنفسه كما في بيت الشاهد، ولكنه قليل.

١٢٠ ـ البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر.

اللغة: «علم» اعلم واستيقن «شفاء النفس» قضاء مآربها «لطف» رفق «التحيل» أخذ الأشياء بالحيلة.

المعنى: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم؛ فيلزمك أن تبالغ في الاحتيال لذلك؛ لكي تبلغ ما تريد.

الإعراب: «تعلم» فعل بمعنى أعلم، وهو فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «شفاء» مفعول أول لتعلم، وشفاء مضاف، و «النفس» مضاف إليه «قهر» مفعول ثان لتعلم، وقهر مضاف، وعدو من «عدوها» مضاف إليه، وعدو مضاف، وها مضاف إليه «فبالغ» الفاء للتفريع، بالغ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بلطف» جار ومجرور متعلق=

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين.

ومثالُ الدالة على الرُّجحانِ قولُكَ: «خِلْتُ زَيْداً أَخَاكَ» وقد تستعمل «خَالَ» لليقين، كقوله:

١٢١ ـ دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ، وَخِلْتُنِي   لِيَ اسْمٌ؛ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

= ببالغ «في التحيل» جار ومجرور متعلق بلطف، أو بمحذوف صفة له «والمكر» معطوف على التحيل.

الشاهد فيه: قوله «تعلم شفاء النفس قهر عدوها» حيث ورد فيه «تعلم» بمعنى اعلم، ونصب به مفعولين، على ما ذكرناه في الإعراب.

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى «أن» المؤكدة ومعموليها، كما في قول النابغة الذبياني:

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لاَ طَيْرَ إِلاَّ   عَلَى مُتَطَيِّرٍ، وَهُوَ الثُّبُورُ

وقول الحارث بن ظالم المري:

تَعَلَّمْ ـ أَبَيْتَ اللَّعْنَ! ـ أَنّي فَاتِكٌ   مِنَ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وكذلك قول الحارث بن عمرو، وينسب لعمرو بن معد يكرب:

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا   قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلاَبِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما في بيت الشاهد.

١٢١ ـ هذا البيت للنمر بن تولب العكلي، من قصيدة له مطلعها قوله:

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلاَلِ جَمْرَةَ مَأْسِلُ   فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ فَيَذْبُلُ

اللغة: «دعاني الغواني» الغواني: جمع غانية، وهي التي استغنت بجمالها عن الزينة أو هي التي استغنت ببيت أبيها على الأزواج. أو هي اسم فاعل من «غني بالمكان» أي أقام به، ويروى: «دعاني العذارى» والعذارى: جمع عذراء، وهي الجارية البكر، ويروى: «دعاء العذارى» ودعاء ـ في هذه الرواية ـ مصدر دعا مضاف إلى فاعله، وعمهن مفعوله.

الإعراب: «دعاني» دعا. فعل ماضٍ، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «الغواني» فاعل دعا «عمهن» عم: مفعول ثان لدعا، وعم مضاف والضمير مضاف إليه «وخلتني» فعل وفاعل، والنون للوقاية، والياء مفعول أول، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد ـ وهو المتكلم ـ وذلك من خصائص أفعال القلوب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «اسم»، مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لخال «فلا» نافية «أدعى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وهو» الواو =

و «ظَنَنْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ»، وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ﴾ و «حَسِبْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين، كقوله:

١٢٢ ـ حَسِبْتُ التُقَى وَالْجُودَ خَيرَ تَجَارَةٍ رَبَاحاً، إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

=واو الحال، وهو: ضمير منفصل مبتدأ «أول» خبر للمبتدأ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «وخلتني لي اسم» فإن «خال» فيه بمعنى فعل اليقين، وليس هو بمعنى فعل الظن؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين؛ أولهما ضمير المتكلم، وهو الياء وثانيهما جملة «لي اسم» من المبتدأ والخبر، على ما بيناه في الإعراب.

١٢٢ ـ هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً، وأولها قوله:

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ وَكَانَتْ لَهُ خَبلاً عَلَى النَأي خَابِلاَ
تَرَبَّعَتِ الأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ المَسَايِلاَ

اللغة: «كبيشة» على زنة التصغير ـ اسم امرأة «عاقلاً» بالعين المهملة والقاف: اسم جبل، قال ياقوت: «الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل، والأشعار التي قيلت فيه بالوادي أشبه، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل، لكونه من لحفه» اهـ «خبلا» الخبل: فساد العقل، ويروى «وكانت له شغلاً على النأي شاغلاً»: وقوله «تربعت الأشراف» معناه: نزلت به في وقت الربيع، والأشراف: اسم موضع، ولم يذكره ياقوت «تصيفت حساء البطاح» نزلت به زمان الصيف، وحساء البطاح: منزل لبني يربوع، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت، ووهم العيني في ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء «رباحاً» بفتح الراء ـ الربح «ثاقلاً» ميتاً؛ لأن البدن يكون خفيفاً ما دامت الروح فيه، فإذا فارقته ثقل.

المعنى: لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحاً إذا أتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود، وإنه ليعرف الربح إذا مات، حيث يرى جزاء عمله حاضراً عنده.

الإعراب: «حسبت» فعل وفاعل «التقى» مفعول أول «والجود» معطوف على التقى «خير» مفعول ثان لحسبت، وخير مضاف، و «تجارة» مضاف إليه «رباحاً» تمييز «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «ما» زائدة «المرء» اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد، وخبرها محذوف أيضاً، والتقدير إذا أصبح المرء ثاقلاً، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أصبح» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء «ثاقلاً» خبر أصبح، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة.

الشاهد فيه: قوله «حسبت التقى خير تجارة ـ إلخ» حيث استعمل الشاعر فيه «حسبت» بمعنى علمت، ونصب به مفعولين؛ أولهما قوله «التقى» وثانيهما قوله «خير تجارة» على ما بيناه في الإعراب. =

ومثالُ «زَعَمَ» قولُه:

١٢٣ ـ فَإنْ تَزعُمِيني كُنتُ أجْهَلُ فِيكُم   فَإنّي شَرَيتُ الحِلْمَ بَعْدَكِ بالجَهْلِ

---

١٢٣ ـ هذا البيت لأبي ذؤيب الهذلي.

اللغة: «أجهل» الجهل هو الخفة والسفه «الحلم» التؤدة والرزانة.

المعنى: لئن كان يترجح لديك أني كنت موصوفاً بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم، فإنه قد تغير عندي كل وصف من هذه الأوصاف، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً.

الإعراب: «إن» شرطية «تزعميني» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول أول «كنت» كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء اسمه «أجهل» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والجملة من أجهل وفاعله في محل نصب خبر كان، والجملة من «كان» واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتزعم «فيكم» جار ومجرور متعلق بأجهل «فإني» الفاء واقعة في جواب الشرط، إن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «شريت» فعل وفاعل، والجملة من شرى وفاعله في محل رفع خبر «إن» والجملة من إن ومعموليها في محل جزم جواب الشرط «الحلم» مفعول به لشريت «بعدك» بعد: ظرف متعلق بشريت، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه «بالجهل» جار ومجرور متعلق بشريت.

الشاهد فيه: قوله «تزعميني كنت أجهل» حيث استعمل المضارع من «زعم» بمعنى فعل الرجحان، ونصب به مفعولين؛ أحدهما ياء المتكلم، والثاني جملة «كان» ومعموليها، على ما ذكرناه في إعراب البيت.

واعلم أن الأكثر في «زعم» أن تتعدى إلى معموليها بواسطة «أن» المؤكدة، سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى: **﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾** وقوله سبحانه: **﴿بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً﴾** أم كانت مشددة كما في قول عبيد الله بن عتبة:

فَذُقْ هَجْرَهَا، قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أنّهُ   رَشَادٌ ألاَ يا رُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكما في قول كثير عزة:

وَقَدْ زَعَمَتْ أنّي تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا   وَمَنْ ذَا الّذِي يا عَزُّ لاَ يَتَغَيَّرُ؟

وهذا الاستعمال ـ مع كثرته ـ ليس لازماً، بل قد تتعدى «زعم» إلى المفعولين بغير توسط «أن» بينهما؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذي نحن بصدده، ومنه قول أبي أمية الحنفي، واسمه أوس:

زَعَمَتْنِي شَيْخاً، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ   إنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا

وزعم الأزهري أنَّ «زعم» لا تتعدى إلى مفعوليها بغير توسط «أن» وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها، وهو محجوج بما روينا من الشواهد، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل.

ومثالُ «عَدَّ» قولهُ:

١٢٤ ـ فَلاَ تَعْدُدِ المَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى   وَلٰكِنَّمَا المَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ

ومثالُ «حَجَا» قولُه:

١٢٥ ـ قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً   حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

---

١٢٤ ـ هذا البيت للنعمان بن بشير، الأنصاري، الخزرجي.

اللغة: «لا تعدد» لا تظن «المولى» يطلق ـ في الأصل ـ على عدة معان سبق بيانها والمراد منه هنا الحليف، أي الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال ـ الفقر، ويقال: عدم الرجل يعدم ـ بوزن علم يعلم ـ وأعدم فهو معدم؛ إذا افتقر.

المعنى: لا تظن أن صديقك هو الذي يشاطرك المودة أيام غناك؛ فإنما الصديق الحق هو الذي يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك.

الإعراب: «فلا» ناهية «تعدد» فعل مضارع مجزوم بلا، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «المولى» مفعول أو لتعدد «شريك» شريك: مفعول ثان لتعدد، وشريك مضاف، والكاف مضاف إليه «في الغنى» جار ومجرور متعلق بشريك «ولكنما» الواو عاطفة، لكن: حرف استدراك، وما: كافة «المولى» مبتدأ «شريكك» شريك: خبر المبتدأ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه «في العدم» جار ومجرور متعلق بشريك.

الشاهد فيه: قوله «فلا تعدد المولى شريكك» حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن، ونصب به مفعولين؛ أحدهما قوله «المولى» والثاني قوله «شريك» على ما سبق بيانه في الإعراب.

ومثل بيت الشاهد في ذلك قول أبي داود جارية بن الحجاج:

لا أعُدُّ الإقْتَارَ عُدْماً، ولٰكِنْ   فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإعْدَامُ

فقوله «أعد» بمعنى أظن، والإقتار: مصدر أقتر الرجل؛ إذا افتقر، وهو مفعوله الأول، وعدما: مفعوله الثاني، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية:

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفْضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى، لَوْلاَ الكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فتعدون: بمعنى تظنون؛ وعقر النيب: مفعوله الأول، وَأفضل مجدكم: مفعوله الثاني.

١٢٥ ـ هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم [ابن أبي] بن مقبل، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شنبل الأعرابي، ونسبه ثعلب في أماليه إلى أعرابي يقال له القنان، ورواه ياقوت في «معجم البلدان» (١٦٥٧) أول أربعة أبيات، وبعده قوله:

فَقُلْتُ، والمَرْءُ تُخْطِيهِ عَطِيَّتُهُ:   أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِيئَاتُ

اللغة: «أحجو» أظن «ألمت» نزلت، والملمات: جمع ملمة وهي النازلة من نوازل الدهر. =

ومثالُ «جَعَلَ» قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا المَلائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمٰنِ إِنَاثاً﴾.

وَقَيَّدَ المصنفُ «جَعَلَ» بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من «جعل» التي بمعنى «صَيَّرَ» فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.

ومثالُ «هَبْ» قولُه:

١٢٦ ـ فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ، وَإِلاَّ فَهَبْنِي امْرأً هَالِكَا

= **المعنى**: لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في النوازل، ولكن قد عرفت مقدار مودته؛ إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر مني وأعرض عني ولم يأخذ بيدي فيها.

الإعراب: «قد» حرف تحقيق «كنت» كان: فعل ماض ناقص، والتاء اسمه «أحجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «أبا» مفعول أول لأحجو، وأبا مضاف و «عمرو» مضاف إليه «أخا» مفعول ثان لأحجو، وجملة أحجو ومعموليه في محل نصب خبر كان «ثقة» يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ، فهو حينئذٍ صفة له، وتقرأ بالجر منوناً، فأخا حينئذٍ مضاف، و «ثقة» مضاف إليه، وعلى الأول هو معرب بالحركات، وعلى الثاني هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها «حتى» حرف غاية «ألمت» ألم: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «بنا» جار ومجرور متعلق بألم «يوماً» ظرف زمان متعلق بألم «ملمات» فاعل ألم.

الشاهد فيه: قوله «أحجو أبا عمرو أخا» حيث استعمل المضارع من «حجا» بمعنى ظن، ونصب به مفعولين، أحدهما «أبا عمرو» والثاني «أخا ثقة».

هذا، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن «حجا» «يحجو» ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله.

واعلم أيضاً أن «حجا» تأتي بمعنى غلب في المحاجاة، وهي: أن تلقي على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية، وتأتي حجا أيضاً بمعنى قصد، ومنه قول الأخطل:

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَّ مُلْكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبَنَا عَمْرُو

(عصّ ملكهم: أي صلب واشتد) وتأتي أيضاً بمعنى أقام، ومنه قول عمارة بن يمن:

حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالْفَالِقِ

وقول العجاج:

فَهُنَّ يَعْكُفْنَ بِهِ حَجَا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا

والتي بمعنى غلب في المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد، والتي بمعنى أقام في المكان لا تتعدى بنفسها، وإنما تتعدى بالباء، كما رأيت في الشواهد.

١٢٦ ـ البيت لابن همام السلولي.

اللغة: «أجرني» اتخذني لك جاراً تدفع عنه وتحميه، هذا أصله، ثم أريد منه لازم ذلك، =

ونبَّه المصنفُ بقوله: «أعني رأى» على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رأى» وما بعدهُ مما ذكرهُ المصنفُ في هذا الباب، ومنها ما ليس كذلك، وهو قسمان: لازم، نحو: «جَبُنَ زيد» ومُتَعَد إلى واحد، نحو: «كَرِهْتُ زيداً».

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب، وهو أفعالُ القلوبِ.

وأما أفعالُ التَّحْويلِ ـ وهي المرادة بقوله: «والتي كصيرا ـ إلى آخره» ـ فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبرُ، وعَدَّها بعضُهم سبعة: «صَيَّرَ» نحو «صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً» و «جَعَلَ» نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ و «وَهَبَ» كقولهم: «وَهَبَنِي الله فِدَاكَ» أي صيَّرني، و «تَخِذَ» كقوله تعالى: ﴿لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً﴾ و «اتَّخَذَ» كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً﴾ و «تَرَكَ» كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ وقول الشاعر:

=وهو الغياث والدفاع والحماية «أبا مالك» يروى في مكانه «أبا خالد» «هبني» أي عدني واحسبني.

المعنى: فقلت أغثني يا أبا مالك؛ فإن لم تفعل فظن أني رجل من الهالكين.

الإعراب: «فقلت» فعل وفاعل «أجرني» أجر: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى بحرف نداء محذوف، وأبا مضاف، و «مالك» مضاف إليه «وإلا» هي إن الشرطية مدغمة في لا النافية، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله من الكلام، وتقديره: وإن لا تفعل، مثلاً «فهبني» الفاء واقعة في جواب الشرط، هب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، والياء مفعول أول «امرأ» مفعول ثان لهب «هالكاً» نعت لامرىء.

الشاهد فيه: قوله «فهبني امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن، وقد نصب مفعولين، أحدهما ياء المتكلم، وثانيهما قوله «أمرأ» على ما أوضحناه في الإعراب.

واعلم أن «هب» ـ بهذا المعنى ـ فعل جامد لا يتصرف؛ فلا يجيء منه ماض ولا مضارع، بل هو ملازم لصيغة الأمر، فإن كان من الهبة ـ وهي التفضل بما ينفع الموهوب له ـ كان متصرفاً تام التصرف، قال الله تعالى: ﴿ووهبنا له إسحاق﴾ وقال سبحانه: ﴿يهب لمن يشاء إناثاً﴾ وقال: ﴿هب لي حكماً﴾.

واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في البيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعموليها؛ فزعم ابن سيده والجرمي أنه لحن. وقال الأثبات من العلماء المحققين: ليس لحناً؛ لأنه واقع في فصيح العربية. وقد روي من حديث عمر «هب أن أبانا كان حماراً»، وهو ـ مع فصاحته ـ قليل.

١٢٧ ـ وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا مَا تَرَكْتُهُ ... أخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ المَسْحِ شَارِبُهْ

و «ردَّ» كقوله:

١٢٨ ـ رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا

---

١٢٧ ـ البيت لفرعان بن الأعرف ـ ويقال: هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف ـ أحد بني مرة، ثم أحد بني نزار بن مرة، من كلمة له يقولها في ابنه منازل، وكان له عاقاً، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزي: ٤ ـ ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله:

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ ... جَزَاء كما يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهْ

لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا آضَ شَيْظَماً ... يَكَادُ يُسَاوِي غارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ

فَلَمَّا رَآنِي أُبْصِرُ الشَّخْصَ أشْخُصاً ... قَرِيباً، وذا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أُقَارِبُهْ

تَغَمَّطَ حَقِّي باطِلاً، وَلَوَى يَدِي ... لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهْ

اللغة: «واستغنى عن المسح شاربه» كناية عن أنه كبر، واكتفى بنفسه، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة.

الإعراب: «ربيته» فعل وفاعل ومفعول «حتى» ابتدائية «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ما» زائدة» تركته» فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «أخاً» مفعول ثان لترك، وأخا مضاف، و «القوم» مضاف إليه «واستغنى» فعل ماض «عن المسح» جار ومجرور متعلق باستغنى «شاربه» شارب: فاعل استغنى، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «تركته أخا القوم» حيث نصب فيه بـ «ترك» مفعولين؛ لأنه في معنى فعل التصيير، أحدهما الهاء التي هي ضمير الغائب، وثانيهما قوله «أخا القوم»، وقد أوضحناهما في الإعراب، هذا، وقد قال الخطيب التبريزي في شرح الحماسة: إن «أخا القوم» حال من الهاء في «تركته» وساغ وقوعه حالاً ـ مع كونه معرفة؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل ـ والحال لا يكون إلا نكرة؛ لأنه لا يعني قوماً بأعيانهم ولا يخص قوماً دون قوم، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال، اهـ بإيضاح، وعليه لا استشهاد في البيت، ولكن الذي عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار.

١٢٨ ـ البيتان لعبد الله بن الزبير ـ بفتح الزاي وكسر الباء ـ الأسدي، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام في «ديوان الحماسة»، وقد رواها أبو علي القالي في «ذيل أماليه» (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدي، وروى ابن قتيبة في «عيون الأخبار» (٢/ ٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة بن شريك، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزي ٢/ ٤٩٤) وبعد البيتين قوله:

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بُكَاءَ هِنْدٍ ... وَرَمْلَةَ إذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودا

سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وبَاكٍ ... أَبَانَ الدَّهْرُ واحِدَها الْفَقِيدَا =

فَـردّ شُـعُـورَهُـنَّ الـسُّـودَ بِـيـضَـاً ... وَردّ وَجُـوهَـهُـنَّ الـبِـيـضَ سُـودَا

وَخُـصَّ بِـالـتَّـعْـلِـيـقِ وَالإلْـغَـاءِ مَـا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا[1]

= **اللغة**: «الحدثان» جعله العيني عبارة عن الليل والنهار، وكأنه حسبه مثنى، وإنما الحدثان ـ بكسر فسكون ـ نوازل الدهر وحوادثه «سمدن» من باب قعد ـ أي حزن وأقمن متحيرات، وتوهمه العيني مبنياً للمجهول «فرد وجوههن ـ إلخ» يريد أنه قد صير شعورهن بيضاً من شدة الحزن ووجوههن سوداً من شدة اللطم، ويشبه هذا ما روي أن العريان بن الهيثم دخل على عبد الملك بن مروان، فسأله عن حاله، فقال: ابيض مني ما كنت أحب أن يسود، واسود مني ما كنت أحب أن يبيض. يريد ابيض شعره وكبرت سن وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه؛ فصار أسود كابياً.

الإعراب: «رمى» فعل ماض «الحدثان» فاعل رمى «نسوة» مفعول به لرمى، ونسوة مضاف و «آل» مضاف إليه، وآل مضاف، و «حرب» مضاف إليه «بمقدار» جار ومجرور متعلق برمى «سمدن» فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق بسمد «سمودا» مفعول مطلق مؤكد لعامله «فرد» الفاء عاطفة، رد: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان «شعورهن» شعور: مفعول به أول لرد، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه «السود» صفة لشعور «بيضا» مفعول ثان لرد. «ورد وجوههن البيض سوداً» مثل الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «فرد شعورهن ـ إلخ»، وقوله «ورد وجوههن ـ إلخ» حيث استعمل «رد» في معنى التصيير والتحويل. ونصب به ـ في كل واحد من الموضعين ـ مفعولين.

---

(١) **وخص**: يحتمل أن يكن فعل أمر وهو الأشبه بقوله: وجوز، ويحتمل أن يكون ماضياً مبنياً للمجهول،
وبالتعليق: متعلق بخص على الاحتمالين.
والإلغاء: معطوف على التعليق.
ما: موصول اسمي في محل نصب على المفعولية على الاحتمال الأول، وفي موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الثاني، وعليهما فهي نعت لمحذوف.
من قبل: متعلق صلة.
هب: مضاف إليه، والتقدير: وخص بالتعليق والإلغاء التي ذكرت من قبل هب.
والأمر: مفعول ثان بألزم على حذف مضاف.
هب: مبتدأ.
قد: حرف تحقيق.
ألزما: فعل ماض مبني لمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى هب، وهو المفعول الأول، وجملة قد ألزما، خبر هب، وهذا حاصل إعراب المكودي، والألف للإطلاق، وهب قد ألزمه العرب صيغة الأمر، فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول الأول، ثم المضاف، وأنيب عنه المضاف إليه، ففيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ، ولا يجوز هذا إلاّ في الشعر، ولو رفع الأمر على أنه مبتدأ أول، وهب مبتدأ ثان، وجملة قد ألزما خبر الثاني، وهو وخبره خبر الأول، والعائد إلى المبتدأ الثاني الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل المستتر في ألزم، والعائد إلى المبتدأ الأول محذوف، والتقدير: والأمر هب قد ألزمه لسلم من هذا.

كَـذَا، تَـعَـلّـمْ، وَلِـغَـيْـره الْـمَـاضِ مِـنْ سِـوَاهُـمَـا اْجْـعَـلْ كُـلَّ مَـا لَـهُ زُكِـنْ(١)

تقدَّمَ أن هذه الأفعالَ قسمان؛ أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى: متصرفة، وغير متصرفة.

فالمتصرفةُ: ما عدا «هَبْ، وَتَعَلّمْ» فيستعمل منها الماضي، نحو: «ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً» وغيرُ الماضي ـ وهو المضارع، نحو «أظنُّ زَيْداً قائماً» والأمْرُ، نحو: «ظُنَّ زَيْداً قائماً» واسمُ الفاعل، نحو: «أنا ظَانٌّ زَيْداً قائماً» واسم المفعول، نحو: «زَيْدٌ مَظْنُونٌ أَبُوهُ قائماً» فأبوه: هو المفعول الأول، ارتفع لقيامه مقام الفاعل، و «قائماً» المفعول الثاني، والمصدرُ، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ظنك زَيْداً قائماً» ـ ويَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضي.

وغيرُ المتصرف اثنان ـ وهما: هَبْ، وتَعَلّمْ، بمعنى اعْلَم ـ فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، كقوله:

تَـعَـلّـم شِـفَـاءَ الـنَّـفْـسِ قَـهْـرَ عَـدُوِّهَـا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ في التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ [١٢٠]

وقوله:

فَـقُـلْـتُ: أَجِـرْنِـي أَبَـا مَـالِـكٍ وَإِلاَّ فَـهَـبْـنِـي امْـرَأً هَـالِـكَـا [١٢٦]

واخْتَصَّتِ القلبية المتصرفَة بالتعليق والإلغاء؛ فالتعليق هو: تَرْكُ العمل لفظاً

(١) كذا: خبر مقدم.
تعلم: بتشديد اللام مبتدأ مؤخر.
ولغير: في موضع المفعول الثاني باجعل.
الماض: بحذف الياء، والاكتفاء بالكسرة مضاف إليه.
من سواهما: قال المكودي في موضع الحال من غير. ويجوز أن يكون في موضع النعت لغير، لأنها لا تتعرف بالإضافة لشدة إبهامها.
اجعل: فعل أمر من جعل، بمعنى صير، يتعدى لاثنين.
كل: مفعوله الأول، فتحته فتحة إعراب، وتقدم مفعوله الثاني في الجار والمجرور قبله.
ما: موصول اسمي مضاف إليه.
له: متعلق بزكن.
زكن: بمعنى علم مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، وجملة زكن صلة ما. قاله المكودي، والأسهل في التقدير أن كون ما نكرة موصوفة بالجملة بعدها. والتقدير: اجعل كل حكم معلوم للماضي. ثابتاً لغير الماضي الجاري من سوى هب تعلم.

دون مَعْنًى لمانع، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، فقولك «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» لم تعمل فيه «ظننت» لفظاً؛ لأجل المانع لها من ذلك، وهو اللام، ولكنه في موضع نصب، بدليل أنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لنصبت، نحو: «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْراً مُنْطَلِقاً»؛ فهي عاملة في «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» في المعنى دون اللفظ.

والإلغاء هو: تَرْكُ العملِ لفظاً ومَعْنًى، لا لمانع، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» فليس لـ «ظننت» عَمَلٌ في «زيد قَائِمٌ»: لا في المعنى، ولا في اللفظ.

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبَتَ للماضي، نحو: «أَظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ» و «زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ» وأخواتها.

وغيرُ المتصرفَةِ لا يكون فيها تعليقٌ ولا إلغاء، وكذلك أفعالُ التَّحْوِيلِ، نحو «صَيّرَ» وأخواتها.

وَجَوِّزِ ٱلإِلْغَاءَ، لاَ فِي الابْتِدَا، وَٱنْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ، أَوْ لاَمَ ٱبْتِدَا[1]
فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَٱلْتَزِمِ التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْيِ «مَا»[2]

---

(١) **وجوز**: بفتح الجيم وكسر الواو فعل أمر.
الإلغاء: مفعول جوز.
لا: حرف عطف ونفي.
في الابتدا: بالقصر للضرورة. معطوف على محذوف، والتقدير: وجوز الإلغاء في التوسط التأخر لا في الابتداء.
وانو: فعل أمر مبني على حذف الياء.
ضمير: مفعول انو.
الشأن: مضاف إليه.
أو: حرف عطف وتخيير.
لام: معطوف على ضمير.
ابتدا: بالقصر للضرورة مضاف إليه، وليس قوله أولاً: في الابتداء. مع قوله ثانياً: أو لام ابتداء، بإيطاء لاختلافهما بالتعريف والتنكير، ولأن المراد بالأول اللغوي، وبالثاني الاصطلاحي. والإيطاء تكرر كلمة الروي، قاله الشاطبي.

(٢) **في موهم**: متعلق بانو، قاله المكودي. وقال الشاطبي: متعلقٌ بالتزم، وهو سهو. وزاد على حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه لبيان المعنى، أي في كلام موهماً كذا. وتردد هل هو من وهمت، في الحساب بالكسر، أوهم وهماً إذا غلطت، أو من أوهمت إلى الشيء بالفتح، أوهم وهماً إذا ذهب وهمك إليه، وأنت تريد غيره، واتفقا على أن.
إلغاء: مفعول موهم.
ما: موصول اسمي مضاف إليه، واقعة على الفعل، وجملة.
تقدما: صلة ما، والألف للإطلاق.

=

وَ «إِنْ» وَ «لاَ»، لاَمُ ٱبْتِدَاءٍ، أَوْ قَسَمْ، كَذَا، وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ[١]

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفةِ إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا وقعت وَسَطاً، نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو آخراً، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»، وإذا تَوَسَّطَتْ، فقيل: الإعمالُ والإلغاء سِيَّانِ، وقيل: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أحسنُ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين؛ فلا تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ» بل يجبُ الإعمالُ؛ فتقول: «ظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً» فإنْ جاء من لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءَها مُتقدمَةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

١٢٩ ـ أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ

---

١٢٩ ـ هذا البيت لكعب بن زهير ابن أبي سلمى المزني، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله ﷺ، والتي مطلعها:

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا، لَمْ يُفْدَ، مَكْبُولُ
وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلاَّ أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

اللغة: «بانت» بعدت، وفارقت «متبول» اسم مفعول من تبله الحب: أي أضناه وأسقمه =

= **والتزم**: فعل أمر على الأنسب بما قبله، وفي بعض النسخ: ماض مبني للمجهول.
التعليق: مفعول به على الأول، ونائب الفعل على الثاني.
قبل: متعلق بالتزم.
نفي: مضاف إليه.
ما: مجرورة بإضافة نفي إليها، وإضافة النفي إلى ما، أما لأنه من فعلها، أو من إضافة الصفة إلى موصوفها، على أن المراد بالمصدر اسم الفاعل. والتقدير: قبل ما النافية.

(١) **وإن**: بكسر الهمزة وسكون النون.
ولا: معطوفان على ما.
لام: بالرفع مبتدأ.
ابتداء: مضاف إليه.
أوقسم: معطوف على ابتداء، ويجوز أن يكون معطوفاً على لام بعد حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والأصل: أو لام قسم.
كذا: خبر المبتدأ وما عطف عليه، ولا يصح أن يكون لام ابتداء، أو قسم معطوفين على ما لفساد المعنى والصناعة، فليتأمل.
الاستفهام: مبتدأ أول.
ذا: اسم إشارة مبتدأ ثانٍ.
له: متعلق بانحتم، وجملة.
انحتم: في موضع رفع خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر المبتدأ الأول، والرابط بين الثاني وخبره الضمير المستتر في انحتم، وبين الأول وخبره الهاء من له.

فالتقدير «وما إخاله لدينا منكِ تَنوِيلُ» فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و «لدينا منك تنويل» جملة في موضع المفعول الثاني، وحينئذٍ فلا إلغاءَ؛ أو على تقدير لام الابتداء، كقوله:

١٣٠ ـ كَـذَاكَ أُدِّبتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّـي وَجَـدْتُ مِـلاَكُ الـشِّـيـمَـةِ الأَدَبُ

=«متيم» اسم مفعول من تيمه الحب ـ بالتضعيف ـ إذا ذلله وقهره وعبده «إثرها» بعدها، وهو ظرف متعلق بمتيم «يفد» أصله من قولهم: فدى فلان الأسير يفديه فداء، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه «مكبول» اسم مفعول مأخوذ من قولهم: كبل فلان الأسير، إذا وضع فيه الكبل، وهو القيد «تدنو» تقرب «تنويل» عطاء.

الإعراب: «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية «تدنو» فعل مضارع منصوب بأن، وسكنت الواو ضرورة «مودتها» مودة: فاعل تدنو، ومودة مضاف وها: مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «لدينا» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف ونا مضاف إليه «منك» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل «تنويل» مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف.

الشاهد فيه: قوله «وما إخال لدينا منك تنويل» فإن ظاهره أنه ألغى «إخال» مع كونها متقدمة، وليس هذا الظاهر مسلماً، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ومفعولها الثاني جملة «لدينا تنويل منك» كما قررناه في إعراب البيت.

وهذا أحد توجيهات في البيت، وهو الذي ذكره الشارح، وفيه توجيه ثان، وحاصله أن «ما» موصولة مبتدأ، وقوله «تنويل» خبرها، و «إخال» عاملة في مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف، وهو العائد على «ما» والثاني هو متعلق قوله «لدينا» والتقدير: والذي إخاله كائناً لدينا منك هو تنويل.

وفيه توجيهات أخرى لا تتسع لها هذه العجالة.

١٣٠ ـ هذا البيت مما اختاره أبو تمام في حماسته، ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ١٤٧ بتحقيقنا).

اللغة: «كذاك أدبت» الكاف في مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده، وتقدير الكلامَ: تأديباً مثل ذلك التأديب، وذلك التأديب هو الذي ذكره في البيت السابق عليه، وهو قوله:

أُكْـنِـيـهِ حِـيـنَ أُنَـادِيـهِ لأُكْـرِمَـهُ وَلاَ أُلَـقِّـبُـهُ، وَالـسَّـوْأَةُ الـلَّـقَـبُ

«ملاك» بزنة كتاب ـ قوام الشيء وما يجمعه ـ «الشيمة» الخلق، وجمعها شيم كقيمة وقيم.

الإعراب: «كذاك» الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف، واسم الإشارة مضاف إليه، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة، والجار المجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع=

التقدير: «أني وجدتُ لِمَلاَكُ الشِّيمَةِ الأدبُ» فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون ـ وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الزبيديُّ وَغَيْرُهُ ـ إلى جواز إلغاء المتقدم؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتينِ.

وإنما قال المصنف: «وَجَوِّزِ الإلغاء» لينبّه على أن الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز؛ فحيث جاز الإعمال كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم، ولهذا قال: «وَالْتَزِمِ التعليقُ»].

فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية، نحو «ظننتُ ما زيد قائم».

أو «إنِ» النافية، نحو «علمتُ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» وَمَثَّلُوا له بقوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً﴾، وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء؛ لأن شَرْطَ التعليق أنه إذا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّط العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين، نحو: «ظَنَنتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ فلو حذفت «ما» لقلتَ: «ظننتُ زَيْداً قَائِماً» والآيَةُ الكريمة لا يتأتّى فيها ذلك؛ لأنك لو حذفت المعَلِّقَ ـ وهو «إنْ» ـ لم يَتَسَلَّطْ «تظنون» على «لبثتم»؛ إذ لا يقال: وتظنون لبثتم، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو

= مفعولاً مطلقاً لأدبت، والتقدير على كل حال: تأديباً مثل هذا التأديب أدبت «أدبت» أدب: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل «حتى» ابتدائية «صار» فعل ماض ناقص «من خلقي» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أني» أن: حرف توكيد ونصب، والياء اسمها «وجدت» فعل وفاعل، والجملة من وجدت وفاعله في محل رفع خبر أن، وأن ومعمولاها في تأويل مصدر اسم صار «ملاك» مبتدأ، وملاك مضاف و «الشيمة» مضاف إليه «الأدب» خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولي وجد، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل في لفظ جزأي هذه الجملة، والأصل: وجدت لملاك الشيمة الأدب، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لوجد، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف، وأصل الكلام: وجدته (أي الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب.

الشاهد فيه: قوله «وجدت ملاك الشيمة الأدب» فإن ظاهره أنه ألغى «وجدت» مع تقدمه؛ لأنه لو أعمله لقال «وجدت ملاك الشيمة الأدبا» بنصب «ملاك» و «الأدب» على أنهما مفعولان؛ ولكنه رفعهما، فقال الكوفيون: هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر، وقال البصريون: ليس كذلك، بل هو إما من باب التعليق، ولام الابتداء مقدرة الدخول على «ملاك» وإما من باب الإعمال، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان؛ على ما بيناه في إعراب البيت، والمنصف الذي يعرف مواطن الحق يدرك ما في هذين التأويلين من التكلف.

كالمجمع عليه ـ من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره ـ وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِهَا يشهد لذلك.

وكذلك يُعَلَّقُ الفعلُ إذ وقع بعده «لا» النافيةُ، نحو: «ظَنَنْتُ لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ عَمْرٌو» أو لامُ الابتداء، نحو: «ظننت لَزَيْدٌ» أو لامُ القَسَم، نحو: «علمتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» ولم يَعُدّهَا أحدٌ من النحويين من المعلقات، أو الاستفهامُ، وله صُوَرٌ ثَلاَثٌ؛ أن يكون أحَدُ المفعولين اسمَ استفهام، نحو: «علمتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»؛ الثانية؛ أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهام، نحو: «علمتُ غُلاَمَ أَيِّهِمْ أَبُوكَ»؛ الثالثة: أن تدخل عليه أداة الاستفهام، نحو: «علمتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو»؟ و «علمت هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو»؟.

لِـعِـلْـمِ عِـرْفَـانٍ وَظَـنِّ تُـهَـمَـهْ ... تَـعْـدِيَـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُـلْـتَـزَمَـهْ(١)

إذا كانت «عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعول وَاحِدٍ، كقولك: «علمت زيداً» أي: عَرَفْتُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾.

وكذلك إذا كانت «ظَنَّ» بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعول وَاحِدٍ، كقولك: «ظَنَنْتُ زَيْداً» أي: اتَّهَمْتُهُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾ أي: بمُتَّهمٍ.

وَلِـرَأْيِ الـرُّؤْيَـا انْـمِ مَـا لِـعَـلِـمَـا ... طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى(٢)

---

(١) **لعلم**: خبر مقدم، وهو بكسر العين وسكون اللام.
عرفان: مضاف إليه على جهة التخصيص.
وظن: بكسر النون معطوف على علم.
تهمه: بفتح الهاء، مضاف إليه على جهة التخصيص أيضاً.
تعدية: مبتدأ مؤخر، وسوغ الابتداء بها تقديم خبرها المجرور عليها، أو تعلق لواحد بها، أو نعتها بملتزمة.
لواحد: متعلق بتعدية: لأنها مصدر عدي.
ملتزمة: بفتح الزاي اسم مفعول، نعت لتعدية. ولو قال:
تـعـديـة لـواحـد مـلـتـزمـة ... لـعـلـم عـرفـان وظـن تـهـمـة
لكان على الترتيب. وقال الهواري: تعدية مبتدأ، وسوغ الابتداء به نعته بالمجرور بعده، وهو لواحد، وملتزمة خبر المبتدأ، ولعلم عرفان متعلق بملتزمة، ويحتمل أن تكون ملتزمة صفة لتعدية، مبتدأ وخبره في الجار والمجرور قبله، وهو لعلم عرفان. وبهذا الأخير جزم المكودي، وزاد لواحد متعلق بتعدية.

(٢) **ولرأي**: متعلق بانم.
الرؤيا: مضاف إليه.
انم: فعل أمر من نمى ينمي، مبني على حذف الياء.
ما: موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول انم، وهو نعت لمحذوف.
لعلما: متعلق بانتمى.
=

إذا كانت رَأى حُلْمِيَّةً ـ أي: للرؤيا في المنام ـ تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما «عَلِمَ» المذكورةُ من قبلُ، وإلى هذا أشار بقوله: «ولرأى الرُّؤيا أَنْم» أي: أنْسُبْ لرأى التي مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين؛ فَعَبَّرَ عن الحلمية بما ذكر؛ لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مصدراً لغير «رأى» الحلمية، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصدراً لها، ومثالُ استعمَالِ «رأى» الحُلِمِية متعديةً إلى اثنين قولُه تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾: فالياء مفعول أول، و «أعصر خمراً» جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قوله:

١٣١ ـ أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِي، وَطَلْقٌ، وَعَمَّارٌ، وَآوِنَةً أُثَالاَ

---

١٣١ ـ هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم، وأولها قوله:

أَبَتْ عَيْنَاكَ إلاَّ أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا اخْتِيَالاَ
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّي طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالاَ
وَهِيَ خُرَزَاهُمَا؛ فَالمَاءُ يَجْرِي خِلاَلَهُمَا، وَيَنْسَلُّ انْسِلاَلاَ
عَلَى حِينٍ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلاَبُهُمَا وَطَالاَ
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْواً فَتُصْبِحَ لاَ تَرَى فِيهِمْ خَيَالاَ

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج١ ص ٣٤٣) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة، وستعرف وجه ذلك فيما يلي في الإعراب.

اللغة: «تلحا» من قولهم «ألح السحاب» إذا دام مطره، يريد أن تدوما على البكاء «سعينا مستغيث» سعينا: مثنى سعين، وهو تصغير سعن ـ بوزن فقل ـ وهي القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها، وربما اتخذت دلواً يستقى بها، والمستغيث: طالب الغيث وهو المطر «على حيين» متعلق بقوله تلحا، يقول: امتنعت عيناك عن كل شيء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين «وهي» ضعف أو انشق «أبو حنش، وطلق، وعمار، وأثالا» أعلام رجال «تجافى الليل وانخزل انخزالا» كنايتان عن الظهور، وبيان ما كان مبهماً من أمر هؤلاء «آل» هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس=

= **طالب**: حال من علم. وقال الهواري: يجوز أن يكون حالاً من فاعل انم.
مفعولين: مضاف إليه.
من قبل: متعلق بانتمى، وجملة:
انتمى: صلة ما، وهو مطاوع نمى المتعدي إلى واحد لا نمى اللازم، يقال: نمى الحديث إذا اشتهر، ونميته أنا أشهرته وأظهرته، قاله الشاطبي.
وفسره المكودي: بالانتساب والتقدير على هذا: انسب العمل الذي انتسب من قبل لعلم حال كونه طالباً مفعولين لرأى الرؤيا.

أَرَاهُمْ رُفْقَتِي، حَتَّى إِذَا مَا ... تَجَافَى اللَّيْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَجْرِي لِوِرْدٍ ... إِلَى آلٍ؛ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فالهاء والميم في «أَرَاهُمْ»: المفعولُ الأولُ، و «رُفْقَتِي» هو المفعول الثاني.

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيلِ ... سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ(١)

لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين، ولا سُقُوطُ أحَدِهِمَا، إلا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك.

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً»؟ فتقول: «ظَنَنْتُ»، التقدير: «ظننت زيداً قائماً» فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قولُه:

= بماء «بلالاً» ـ بزنة ـ كتاب ـ ما تبل به حلقك من الماء وغيره «آونة» جمع أوان، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة، والأوان والزمان بمعنى واحد «رفقتي» بضم الراء أو كسرها ـ جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء ـ إتيان الماء.

الإعراب: «أبو حنش» مبتدأ، وجملة «يؤرقني» في محل رفع خبر المبتدأ «وعمار» وسائر الأعلام معطوفات على «أبو حنش»، وقد رخم «أثال» في غير النداء ضرورة، وأصله أثالة ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف للترخيم «أراهم» أرى: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والضمير المتصل البارز مفعول أول «رفقتي» رفقة: مفعول ثان لأرى، ورفقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «أراهم رفقتي» حيث أعمل «أرى» في مفعولين أحدهما الضمير البارز المتصل به، والثاني قوله «رفقتي» ورأى بمعنى حلم: أي رأى في منامه، وقد أجريت مجرى «علم»، وإنما عملت مثل عملها لأنه بينهما تشابهاً؛ لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن: فلذا أجريت مجراه.

---

(١) **ولا**: حرف نهي وجزم.
تجز: مضارع أجاز مجزوم بلا.
هنا: ظرف مكان متعلق بتجز.
بلا دليل: متعلق بتجز.
سقوط: مفعول تجز.
مفعولين: مضاف إليه.
أو: حرف عطف وتخيير.
مفعول: معطوف على مفعولين.

١٣٢ ـ بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ وَتَحْسَبُ؟

أي: «وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَيَّ» فحذف المفعولين ـ وهما: «حُبَّهُمْ»، و «عَاراً عَلَيَّ» ـ لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثالُ حَذْفِ أحَدِهِمَا لِلدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ أحَداً قَائِماً»؟ فتقول: «ظَنَنْتُ زَيْداً» أي: ظننت زيداً قائماً، فتحذف الثاني للدلالة عليه، ومنه قولُه:

١٣٣ ـ وَلَقَدْ نَزَلْتِ ـ فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ ـ   مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

---

١٣٢ ـ البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقاً إلَى الْبِيضِ أطْرَبُ،   وَلاَ لَعِباً مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ   وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِي بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة: «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأي بمعنى الاعتقاد، مثل أن تقول: رأى أبو حنيفة حل كذا، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشيء من التكلف «عاراً» العار: كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة، وتقول: عيرته كذا، ولا تقل: عيرته بكذا، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه وفي لامية السموأل قوله، وفيه دلالة غير قاطعة:

تُعَيِّرُنَا أَنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا   فَقُلْتُ لَهَا: إنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ

ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول: عيرته بكذا، ولكنه قليل «وانظر شرح الحماسة ١ ـ ٢٣٢ بتحقيقنا) «وتحسب» أي تظن، من الحسبان.

الإعراب: «بأي» جار ومجرور متعلق بقوله «ترى» الآتي، وأي مضاف و «كتاب» مضاف إليه «أم» عاطفة «بأية» جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول، وأية مضاف، و «سنة» مضاف إليه «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «حبهم» حب: مفعول أول لترى، وحب مضاف وهم: مضاف إليه «عاراً» مفعول ثان لترى، سوء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية، ويجوز على الأول جعله حالاً «على» جار ومجرور متعلق بعار، أو بمحذوف صفة له «وتحسب» الواو عاطفة، تحسب: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق، والتقدير «وتحسب حبهم عاراً علي».

الشاهد فيه: قوله «وتحسب» حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب، وبينه الشارح.

١٣٣ ـ هذا البيت لعنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ؟   أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ؟

اللغة: «غادر» ترك «متردم» بزنة اسم المفعول ـ وهو في الأصل اسم مكان من قولك: ردمت الشيء، إذا أصلحته، ويروى «مترنم» بالنون ـ وهو صوت خفي ترجعه بينك وبين نفسك، =

أي: «فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعاً» فـ «غَيْرَهُ» هو المفعول الأول، و «واقِعاً» هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكره المصنفُ هو الصحيحُ من مذاهب النحويين.

فإن لم يَدُلَّ دليلٌ على الحذف لم يَجُزْ: لا فيهما، ولا في أحدهما؛ فلا تقول: «ظننت»، ولا «ظننت زيداً»، ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زيداً قائماً».

وَكَتَظُنُّ ٱجْعَلْ «تَقُولُ» إنْ وَلِي ... مُسْتَفْهَماً بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ[١]
بِغَيْرِ ظَرْفٍ، أَوْ كَظَرْفٍ، أَوْ عَمَلْ ... وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ[٢]

=يريد هل أبقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه؟! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجيء بشيء جديد؟ «المحب» اسم مفعول من أحب، وهو القياس، ولكنه قليل في الاستعمال، والأكثر أن يقال في اسم المفعول المستعمل الذي هو المزيد فيه.

المعنى: أنت عندي بمنزلة المحب المكرم؛ فلا تظني غير ذلك حاصلاً.

الإعراب: «ولقد» الواو للقسم، واللام للتأكيد، وقد: حرف تحقيق «نزلت» فعل وفاعل «فلا» ناهية «تظني» فعل مضارع مجزوم بحذف النون، وياء المخاطبة فاعل «غيره» غير: مفعول أول لتظني، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، والمفعول الثاني محذوف «مني» جار ومجرور متعلق بقوله نزلت «بمنزلة» جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت، ومنزلة مضاف، و «المحب» مضاف إليه «المكرم» نعت للمحب.

الشاهد فيه: قوله «فلا تظني غيره» حيث حذف المفعول الثاني اختصاراً، وذلك جائز عند جمهرة النحاة، خلافاً لابن ملكون.

---

(١) **وكتظن**: مفعول ثانٍ لاجعل، ومتعلقه محذوف.
اجعل: فعل أمر.
تقول: بالتاء، مفعول أول باجعل.
إن: حرف شرط.
ولي: فعل الشرط في محل جزم بأن، وفاعل ولي مستتر فيه يعود إلى تقول.
مستفهماً: بفتح الهاء، مفعول ولي، حذف المنعوت به.
به: في موضع رفع على النيابة عن الفاعل لمستفهماً لأنه اسم مفعول، وجملة.
ولم ينفصل: في موضع الحال من المفعول، ولا يبعد أن يكون من الفاعل أيضاً، والرابط فيهما الواو والضمير.

(٢) **بغير**: متعلق بينفصل.
ظرف: مضاف إليه.
أو: حرف عطف.
كظرف: الكاف هنا اسم بمعنى مثل، معطوف على غير وظرف مجرور به.

=

القولُ شأنه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملةُ أن تُحْكَى، نحو: «قَالَ زَيْدٌ عَمْرو مُنطَلِقٌ»، و «تَقُولُ زَيْدٌ مُنطَلِقٌ» لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ على المفعولية.

ويجوز إجْرَاؤهُ مُجرَى الظن: فينصبُ المبتدأ والْخَبَر مفعولين، كما تنصبهما «ظَنَّ».

والمشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين؛ أحدهما ـ وهو مذهب عامة العرب ـ أنه لا يُجْرَى القولُ مُجرى الظن إلا بشُرُوطٍ ـ ذكرها المصنف ـ أرْبَعَةٍ، وهي التي ذكرها عامة النحويين؛ **الأول**: أن يكون الفعل مضارعاً؛ **الثاني**: أن يكون للمخاطب، وإليهما أشار بقوله: «اَجعل تقول» فإنَّ «تقول» مضارع، وهو للمخاطب؛ **الشرط الثالث**: أن يكون مسبوقاً باستفهام، وإليه أشار بقوله: «إن ولي مستفهماً به»؛ **الشرط الرابع**: أن لا يُفصَل بينهما ـ أي بين الاستفهام والفعلِ ـ بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فصِلَ بأحدها لم يَضُر، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغير ظرف ـ إلى آخره».

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُرُوط قولُكَ: «أَتَقُولُ عَمْراً مُنْطَلِقاً» فعمراً: مفعول أول، ومنطلقاً: مفعول ثان، ومنه قولُه:

١٣٤ ـ مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا ... يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

---

١٣٤ ـ البيت لهدبة بن خشرم العذري، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر، ومنهم التبريزي في شرح الحماسة (٢/٤٦) ولكن رواية التبريزي للبيت المستشهد به على غير الوجه الذي يذكره النحاة، وروايته:

لَقَدْ أَرَانِي وَالْغُلامَ الْحَازِمَا ... نُزْجِي الْمَطِيَّ ضُمَّراً سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبَّلَ الرَّوَاسِمَا ... وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعُوَاهِمَا =

= **أو عمل**: معطوف على غير أيضاً، وهو مصدر، بمعنى المفعول، وجواب الشرط محذوف.
إن: حرف شرط.
ببعض: متعلق بفصلت.
ذي: إشارة إلى الثلاثة، الظرف، وشبهه، والمعمول محله الجر بالإضافة، ونعتها محذوف.
فصلت: فعل الشرط.
يحتمل: جواب الشرط، وهو مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى المصدر، المفهوم من الفعل السابق، وتقدير البيتين: واجعل تقول كتظن في نصب المبتدأ والخبر، إن ولي تقول شيئاً مستفهماً به ولم ينفصل منه، بغير ظرف، أو مثل ظرف، أو معمول، وإن فصلت ببعض هذه الثلاثة يحتمل الفصل.

فلوَ كان الفعلُ غيرَ مضارع، نحو «قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنطَلِقٌ» لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء، وكذا إن كانَ مضارعاً بغير تاء، نحو «يقول زَيْدٌ عَمْرٌو مُنطلِقٌ» أو لم يكن مسبوقاً باستفهام، نحو «أنت تقول عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» أو سُبِقَ باستفهام ولكن فُصِلَ بغير ظرف، ولا [جارّ و] مجرور، ولا معمول له، نحو: «أأنت تَقُولُ زَيْدٌ مُنطَلِقٌ» فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ، نحو: «أَعِنْدَكَ تَقُولُ زيداً منطلقاً» و «أَفِي الدَّارِ تقول زيداً منطقاً»، و «أَعَمْراً تقول منطلقاً»، ومنه قوله:

١٣٥ ـ أَجُـهَّـالاً تَـقُـولُ بَـنِـي لُـؤَيٍّ لَـعَـمْـرُ أَبِـيـكَ أَمْ مُـتَـجَـاهِـلِـيـنَـا

= **اللغة**: «القلص» بزنة كتب وسرر ـ جمع قلوص، وهي الشابة الفتية من الإبل، وهي أول ما يركب من إناث الإبل خاصة «الرواسم» المسرعات في سيرهن، مأخوذ من الرسيم، وهو ضرب من سير الإبل السريع «يحملن» يروى في مكانه «يدنين» ومعناه يقربن «أم قاسم» هي كنية امرأة، وهي أخت زيادة بن زيد العذري.

المعنى: متى تظن النوق المسرعات يقربن مني من أحب أن يحمله إليّ؟

الإعراب: «متى» اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، وعامله تقول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «القلص» مفعول به أول لتقول «الرواسما» نعت للقلص «يحملن» يحمل: فعل مضارع، ونون الإناث فاعل، والجملة في محل نصب مفعول ثان لتقول «أم» مفعول به ليحملن، وأم مضاف و «قاسم» مضاف إليه «وقاسما» معطوف على أم قاسم.

الشاهد فيه: قوله «تقول القلص يحملن» حيث أجرى تقول مجرى تظن، فنصب به مفعولين الأول قوله «القلص» والثاني جملة «يحملن» كما قررناه في الإعراب، وذلك لاستيفائه الشروط، ويرويه بعضهم متى تظن. . . الخ فلا شاهد فيه، ولكنه دليل على أن «تقول» يجري مجرى تظن؛ لأنه إذا وردت روايتان في بيت واحد، وجاءت كلمة في إحدى الروايتين مكان كلمة في الرواية الأخرى؛ دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو ولا لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى؛ لئلا يفسد المعنى الذي قصد إليه قائل البيت؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد.

١٣٥ ـ هذا البيت للكميت بن زيد الأسدي.

اللغة: «أجهالا» الجهال: جمع جاهل، ويروى في مكانه «أنواما» وهو جمع نائم «بنو لؤي» أراد بهم جمهور قريش وعامتهم؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر، وهو أبو قريش كلها «متجاهلينا» المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل، والذين رووا في صدر البيت «أنواماً» يروون هنا «متناومينا» والمتناوم: الذي يتصنع النوم، والمراد تصنع الغفلة عما يجري حولهم من الأحداث.

المعنى: أتظن قريشاً جاهلين حين اتسعملوا في ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المصريين أم =

فَبَنِي [لُؤَيٍّ]: مفعولٌ أوّل، وجُهَالاً: مفعول ثان.

وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقول، نحو: «أَتَقُولُ زَيْداً مُنْطَلِقاً» وجاز رَفْعُهُمَا على الحكاية، نحو «أتقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ».

وَأُجْرِيَ الْـقَـوْلُ كَـظَـنٍّ مُـطْـلَـقَـاً ... عِـنْـدَ سُلَيْـم، نَـحْـوُ «قُـلْ ذَا مُـشْـفِـقَـا»[1]

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القَوْلِ، وهو مذهب سُلَيْم؛ فَيُجْرُونَ القَوْلَ مُجَرى الظن في نَصْبِ المفعولين، مطلقاً، أي: سواء كان مضارعاً، أم غير مضارع، وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة، أم لم توجد، وذلك نحو «قُلْ ذَا مُشْفِقاً» فـ «ذا» مفعولٌ أَوّلُ، و «مشفقاً» مفعولٌ ثانٍ، ومن ذلك قولُه:

١٣٦ ـ قَـالَـتْ وَكُـنْـتُ رَجُـلاً فَـطِـيـنَـا: ... هـذَا لَـعَـمْـرُ الـلّـهِ إسْـرَائِـيـنَـا

= تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغي العمل به. ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم؟؟

الإعراب: «أجهالاً» الهمزة للاستفهام، جهالا: مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول «تقول» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بني» مفعول أول لتقول، وبني مضاف، و «لؤي» مضاف إليه «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، والخبر محذوف وجوباً، وعمر مضاف، وأبي من «أبيك» مضاف إليه، وأبي مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «أم» عاطفة «متجاهلينا» معطوف على قوله «جهالاً».

الشاهد فيه: قوله «أجهالا تقول بني لؤي» حيث أعمل «تقول» عمل «تظن» فنصب به مفعولين، أحدهما قوله «جهالا» والثاني قوله «بني لؤي» مع أنه فصل بين أداة الاستفهام ـ وهي الهمزة ـ والفعل. بفاصل ـ وهو قوله «جهالا» ـ وهذا الفصل لا يمنع الإعمال؛ لأن الفاصل معمول للفعل؛ إذ هو مفعول ثان له.

١٣٦ ـ البيت لأعرابي صاد ضبا فأتى به أهله، فقالت له امرأته: «هذا لعمر الله إسرائيل» =

---

(١) **وأجري**: فعل ماض مبني للمجهول.
القول: نائب عن الفاعل.
كظن: في موضع الحال من القول.
مطلقاً: حال أيضاً من القول، فهي مترادفة.
عند سليم: بالتصغير، متعلق بأجري، والتقدير: وأجري القول حال كونه مشابهاً بظن عند سليم.
نحو: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف.
قل: بضم القاف فعل أمر، وفاعله مستتر فيه.
ذا: اسم إشارة في موضع نصب، على أنه مفعول أول بقل.
مشفقاً: مفعوله الثاني.

فـ «ـهذا» مفعول أول لقالت، و «إسرائينا»: مفعول ثان.

=أي: هو ما مسخ من بني إسرائيل، ورواه الجواليقي في كتابه «المعرب» هكذا:

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا: هَـذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِينَا

اللغة: «فطينا» وصف من الفطنة، وتقول: فطن الرجل يفطن ـ بوزان علم يعلم. فطنة ـ بكسر فسكون ـ وفطانة، وفطانية ـ بفتح الفاء فيهما ـ وتقول أيضاً: فطن يفطن بوزان قعد يقعد، والفطنة: الفهم، والوصف المشهور من هذه المادة فطن ـ بفتح فكسر ـ «جينا» أصله جئنا ـ بالهمزة ـ فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها «إسرائين» لغة في إسرائيل، كما قالوا: جبرين، وإسماعين، يريدون: جبريل، وإسماعيل.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «وكنت» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص. والتاء اسمه «رجلاً» خبر كان «فطيناً» صفة لرجل، والجملة من كان واسمها وخبرها في محل نصب حال «هذا» ها: حرف تنبيه، واسم الإشارة مفعول أول لقالت، بمعنى ظنت «لعمر» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، والتقدير لعمر الله يميني، وعمر مضاف و «الله» مضاف إليه، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والثاني «إسرائينا» مفعول ثان لقالت.

الشاهد فيه: قوله «قالت... هذا... إسرائينا» حيث أعمل «قال» عمل «ظن» فنصب به مفعولين، أحدهما: اسم الإشارة ـ وهو «ذا» من «هذا» والثاني «إسرائينا» هكذا قالوا والذي حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائينا» منصوباً.

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ، «إسرائينا» مضاف إلى محذوف يقع خبراً، وتقدير الكلام «هذا ممسوخ إسرائينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة.

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز، وإن كان قليلاً في مثل ذلك، وقد قرىء في قوله تعالى: **﴿تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة﴾** بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منسوباً مفعولاً به ليريد، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة.

وهكذا خرجه ابن عصفور، وتخريج الجماعة أولى؛ لأن الأصل عدم الحذف، لأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل في هذه الحالة. ونصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح.

إيضاح حول معنى الزعم

كون زعم من أفعال الرجحان، إنما يأتي على قول السيرافي الزعم قول مع اعتقاد صح أو لا، فإذا قلت: زعم فلان كذا، فمعناه قاله معتقداً له، وإن كان اعتقاده غير صحيح.

أما على قول الجرجاني أنه قول مع علم، فمن أفعال اليقين.

وقال ابن الأنباري: إنه يستعمل في القول من غير صحة لقولهم: زعم مطية الكذب، أي=

....

=مطية لنسبة الكذب إلى الغير، فإذا قلت: زعم فلان كذا فكأنك قلت: كذب، أي قال قولاً غير صحيح. فعلى هذا لا تكون من أفعال القلوب، إلا إذا كان فلان معتقداً لما قاله. ويحتمل أن المعنى مطية الكذب، أي هو يتوصل إلى حكاية الكذب بقوله: زعم فلان، ليبرىء نفسه من اختلافه ومن هذا المعنى حديث: بئس مطية القوم زعموا. إذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للمحكي، لأنك لا تقول: زعموا. إلا عند عدم تحقق صحة الخبر. والظاهر أنه ليس مراد السيرافي ومن معه الحصر فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله في العلم وغيره قطعاً.

فمن العلم قول أبي طالب:

ودعوتني وزعمت أنك ناصح...

أي قلت ذلك عالماً له بدليل قوله بعد:

ولقد صدقت وكنت ثم أميناً...

ومن غيره: ﴿**زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا**﴾. أي قالوا ذلك: معتقديه لا عن دليل. ولذلك قال الفاكهي: أنه يستعمل في الحق والباطل. وأكثر استعماله فيما يشك فيه، أي فإذا قلت: زعم فلان كذا، فقد يكون ذلك حقاً عندك كالبيت، أو باطلاً كما في الآية، وقد تكون شاكاً فيه. فتأمل.

إيضاح آخر

عد بعضهم من أفعال التصيير: ضرب العالم في مثل كـ ﴿**ضرب الله مثلاً عبداً**﴾ ﴿**واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية**﴾. فمثلاً مفعول أولا، وما بعده ثان أو عكسه. ونبذ ﴿**كنبذ فريق من الذين**﴾ إلى آخره. فكتاب الله مفعول أول، ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبذ، لأن الظرف يجب احتواؤه على فاعل عامله. ورد الروداني هذا الوجوب، بأنه لا شك في صحة قولك: أبصرت الهلال بين السحاب، على أن بين ظرف له، لا بمعنى صير.

وأما ضرب فاختار في «التسهيل» أنه بمعنى ذكر ومثلاً مفعول له، والمنصوب الثاني بدل أو بيان.

أعلم وأرى

إِلَــى ثَـــلاَثَـــةٍ رَأَى وَعَـــلِـــمَـــا   عَـــدَّوْا، إِذَا صَـــارَا أَرَى وَأَعْـــلَـــمَـــا[١]

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل؛ فذكر سبعةَ أفعال: منها «أعْلَمَ، وأرَى» فذكر أن أصلهما «عَلمَ، وَرأى»، وأنهما بالهمزة يَتعدَّيَانِ إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يَتعدّيَان إلى مفعولين، نحو: «علم زيدٌ عمراً منطلقاً، ورأى خالد بكراً أخاك» فلما دخلت عليهما همزةُ النّقْلِ زادتهما مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: «أعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً» و «أرَيْتُ خالداً بكراً أخاك»؛ فزيداً وخالداً: مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت: «علم زيد، ورأى خالد».

وهذا هو شأن الهمزة، وهو: أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ، نحو: «خرج زيد، وأخرجت زيداً» وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو: «لَبِسَ زيد جُبَّةً» فتقول: «أَلْبَسْتُ زيداً جبةً» وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة، كما تقدم في «أَعْلَم، وأرَى».

أعلم وارى

(١) **إلى ثلاثة**: متعلق بعدوا.

رأى: مفعول به مقدم لعدُوا.

وعلماً: معطوف على رأى، والألف فيه للإطلاق.

عدوا: بفتح الدال، فعل وفاعله والضمير للعرب.

إذا: ظرف متضمن معنى الشرط.

صارا: فعل ماض ناقص، والألف اسمها، وهو ضمير يعود إلى رأى وعلم.

أرى: في موضع نصب خبرها.

وأعلما: معطوف على أرى، والألف حرف إطلاق وجملة صارا ومعمولها في موضع خفض إضافة إذا إليها، والجواب محذوف، وهو الناصب لإذا عند الأكثرين. وقيل: شرطها إلا أنه متعلق بعدوا خلافاً للمكودي. لأن إذا لا يعمل فيها ما قبلها إلا إذا تجردت عن معنى الشرط، وتمحضت للظرفية.

وَمَا لِمَفْعُولَيْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أيضاً حُقِّقَا[(١)]

أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل «أَعْلَمَ، وَأَرَى» ما ثبت لمفعولَيْ «علم، ورأى»؛ من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل، ومثالُ ذلك «أعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً» فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلُهما المبتدأ والخبرُ ـ وهما «عمرو قائم» ـ ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عَمْرٌو أعلمت زيداً قائمٌ» ومنه قولهم: «البَرَكَةُ أعْلَمنا اللَّهُ مَع الأكابرِ» فـ «نا»: مفعولٌ أول، و «البركَةُ»: مبتدأ، و «مع الأكابر» ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل: «أعلمنا الله البركة مع الأكابِرِ»، ويجوز التعليقُ عنهما؛ فتقول: «أعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم» ومثالُ حذفهما للدلالة أن يقال: هَلْ أعملت أحداً عمراً قائماً؟ فتقول: أعلمت زيداً، ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: «أعلمت زيداً عمراً» أي: قائماً، أو «أعلمت زيداً قائماً» أي: عمراً قائماً.

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلا[(٢)]

---

(١) **وما**: اسم موصول مبتدأ.
لمفعولي: بفتح اللام، متعلق بمحذوف صلة.
علمت: مضاف إليه.
مطلقاً: حال من فاعل الصلة.
للثان: بحذف الياء، والاكتفاء بالكسر متعلق بحققا.
والثالث: معطوف على الثان.
أيضاً: مفعول مطلق، وهو مصدر آض إذا عاد.
حققا: فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر مرفوع بالنيابة عن الفاعل راجع إلى ما، ومتعلقه محذوف. وجملة حققا في موضع رفع خبر ما الواقعة مبتدأ، والتقدير: والذي حقق لمفعولي علمت مطلقاً، حقق أيضاً للثاني والثالث من مفعولي أعلم وأرى. ويجوز أن يقرأ حققا بفتح الحاء على أنه فعل أمر، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، وما مفعول مقدم بحقق والتقدير: وحقق أنت الحكم الذي ثبت لمفعولي علمت مطلقاً للثاني والثالث أيضاً.

(٢) **وإن**: حرف شرط.
تعديا: فعل الشرط.
لواحد بلا همز: متعلقان بتعديا.
فلاثنين: الفاء رابطة لجواب الشرط، ولاثنين.
به: متعلقان بتوصلا، والهاء من به يعود إلى همز.
توصلا: فعل أمر، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة: ويحتمل أن يكون فعلاً ماضياً، والألف ـ

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْو بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا[١]

تقدَّمَ أن «رأى، وعلم» إذا دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ تعدَّياً إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى واحد ـ كما إذا كانت «رأى» بمعنى أبْصَرَ، نحو: «رأى زيد عمراً» و «علم» بمعنى عرف نحو: «عَلِمَ زَيدٌ الحق» ـ فإنهما يتعدَّيَان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو: «أرَيْتُ زَيْداً عمراً» و «أعْلَمْتُ زيداً الحقَّ» والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولَيْ «كَسَا» و «أعْطَى» نحو: «كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً» و «أعطيت زيداً دِرهمَا»: في كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول؛ فلا تقول [زيدٌ الحقُّ، كما لا تقول] «زيد درهم»، وفي كونه يجوز حَذْفُه مع الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذفُ الأول وإبقاء الثاني، وإن لم يدل على ذلك دليل، فمثالُ حَذْفهما «أعْلَمْتُ، وأعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى**﴾ ومثالُ حذف الثاني وإبقاء الأول «أعْلَمْتُ زيداً، وأعْطَيْتُ زيداً» ومنه قوله تعالى: ﴿**وَلَسَوفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾ ومثالُ حَذْفِ الأول وإبقاء الثاني نحو: «أعلَمْتُ الحقَّ، وأعطيتُ دِرْهما» ومنه قولُه تعالى: ﴿**حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ**﴾ وهذا معنى قوله: «والثاني منهما ـ إلى آخر البيت».

= فيه ضمير التثنية، ويعود إلى علم ورأى، كما أن ألف تعدياً كذلك، وقد مقدرة قبل الفعل على هذا دون الأول، وعلى الاحتمالين الجملة جواب الشرط، والتقدير: وإن تعدى علم ورأى لواحد بلا همزة فتوصل أنت بالهمز لاثنين، أو فقد توصلاً بالهمز لاثنين.

(١) **والثان**: بحذف الياء، استغناء بالكسرة مبتدأ.

منهما: في موضع الحال من الضمير في الخبر، وضمير منهما يعود إلى أعلم وأرى، على تقدير: مضاف بين الجار والمجرور.

كثان: خبر المبتدأ.

اثني: مضاف إليه.

كسا: في موضع جر بإضافة اثني إليه على تقدير مضاف. والتقدير: والمفعول الثاني من مفعولي أعلم وأرى، كثاني مفعولي كسا.

فهو: مبتدأ.

به في كل: متعلقان بائتسا.

حكم: مضاف إليه ونعته محذوف.

ذو: بمعنى صاحب خبر المبتدأ.

وائتسا: مضاف إليه، وقصره للضرورة، وهو بمعنى اقتداء، والتقدير: والمفعول الثاني من أعلم وأرى، صاحب اقتداء بالمفعول الثاني، من باب كسا في كل حكم ثبت له.

وكــأرَى الــسَّــابِــقِ نَــبَّــا أَخْــبَــرَا حَــدَّثَ، أَنْــبَــأَ، كَــذَاكَ خَــبَّــرَا[١]

تقدَّمَ أن المصنف عَدَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعةً، وسَبَقَ ذكر «أعْلَم، وَأَرَى» وذكر في هذا البيت الخمسَةَ الباقيَةَ، وهي: «نَبَّأ» كقولك: «نَبَّأْتُ زيداً عمراً قائماً» ومنه قولُه:

١٣٧ ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ ـ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا ـ يُـهْـدِي إِلَـيَّ غَـرَائِـبَ الأَشْـعَـارِ

وَ «أَخْبَرَ» كقولك: «أَخْبَرْتُ زَيْداً أَخَاكَ مُنْطَلِقًا» ومنه قولُه:

١٣٨ ـ وَمَـا عَـلَـيْـكِ إِذَا أُخْـبِـرْتِـنِـي دَنِـفَـا وَغَـابَ بَـعْـلُـكِ يَوْماً ـ أَنْ تَـعُـودِيـنِي؟!

---

١٣٧ ـ هذا البيت للنابغة الذبياني، من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد، وكان قد لقيه في سوق عكاظ، فأشار زرعة على النابغة الذبياني بأن يحمل قومه على معاداة بني أسد وترك محالفتهم، فأبى النابغة ذلك؛ لما فيه من الغدر، فتركه زرعة ومضى، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده، فقال أبياتاً يهجوه فيها، وهذا البيت الشاهد أولها.

اللغة: «نبئت» أخبرت، والنبأ كالخبر وزناً ومعنى، ويقال: النبأ أخص من الخبر؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على ما له شأن وخطر من الأخبار «والسفاهة كاسمها» السفاهة: الطيش وخفة الأحلام، وأراد أن السفاهة في معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح «غرائب الأشعار» الغرائب: جمع غريبة، وأراد بها ما لا يعهد مثله، ويروى مكانه «أوابد الأشعار» والأوابد: جمع آبدة، وأصلها اسم فاعل من «أبدت الوحوش» إذا نفرت ولم تأنس.

الإعراب: «نبئت» نبىء: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء التي للمتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «زرعة» مفعول ثان «والسفاهة كاسمها» الواو واو الحال، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال «يهدي» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة، والجملة من يهدي وفاعله في محل نصب مفعول ثالث لنبىء «إلى» جار ومجرور متعلق بيهدي «غرائب» مفعول به ليهدي، وغرائب مضاف و «الأشعار» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «نبئت زرعة... يهدي» حيث أعمل «نبأ» في مفاعيل ثلاثة، أحدهما النائب عن الفاعل وهو التاء، والثاني «زرعة» والثالث جملة يهدي مع فاعله ومفعوله.

١٣٨ ـ هذا البيت لرجل من بني كلاب، وهو من مختار أبي تمام في «ديوان الحماسة»، ولكن رواية الحماسة هكذا:

وَمَـا عَـلَـيْـكِ إِذَا خُـبِّـرْتِـنـي دَنِـفَـاً رَهْـنَ الـمَـنِـيَّـةِ يَـوْمـاً أَنْ تَـعُـودِيـنَـا =

---

(١) **وكأرى:** خبر مقدم.
السابق: بالجر نعت أرى المجرورة بالكاف.
نبا: بتشديد الباء مبتدأ مؤخر.
أخبرا. حدّث أنبأ: معطوفات على نبا بإسقاط حرف العطف.
كذاك: خبر مقدم.
خبرا: مبتدأ مؤخر.

وَ «حَدَّثَ» كقولك «حَدَّثْتُ زَيْداً بَكْراً مُقِيماً» ومنه قولَه:

١٣٩ ـ أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُدْ ثْتُمُوه لَهُ عَلَيْنَا الْوَلاَءُ؟

= أَوْ تَجْعَلِي نُطْفَةً فِي الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِي فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

وانظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ٣٥٣ بتحقيقنا.

اللغة: «دنفاً» بزنة كتف ـ هو الذي لازمه مرض العشق، وهو وصف من الدنف ـ بفتح الدال والنون جميعاً ـ وهو المرض الملازم الذي ينهك القوى «وغاب بعلك» بعل المرأة: زوجها، وقد رأيت أن رواية الحماسة في مكان هذه العبارة «رهن المنية» والمنية: الموت، وفلان رهن كذا: أي مقيد به، يريد أنه في حال من المرض الشديد تجعله في سياق الموت، وقوله «أن تعوديني» العيادة: زيارة المريض خاصة، ولا تقال في زيارة غيره.

الإعراب: «وما» اسم استفهام مبتدأ «عليك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أخبرتني» أخبر: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء نائب فاعل، وهو المفعول الأول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر «دنفا» مفعول ثالث، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاث في محل جر بإضافة إذا إليها «وغاب بعلك» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل وفاعل في محل نصب حال، وهي ـ عند أبي العباس المبرد ـ على تقدير «قد» أي: وقد غاب بعلك، ويجوز أن تكون الواو للعطف، والجملة في محل جر بالعطف على جملة «أخبرتني دنفاً» المجرور محلاً بإضافة إذا إليها «أن تعوديني» في تأويل مصدر مجرور بفي محذوفة، والتقدير: في عيادتي، وحذف حرف الجر ههنا قياس، والجار والمجرور متعلق بأخبر.

الشاهد فيه: قوله «أخبرتني دنفا» حيث أعمل «أخبر» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة، والثاني ياء المتكلم، والثالث قوله «دنفا».

١٣٩ ـ البيت للحارث بن حلزة اليشكري، من معلقته المشهورة التي مطلعها:

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة: «منعتم ما تسألونَ» معناه: إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلأي شيء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا؟ «فمن حدثتموه له علينا الولاء» يقول: من الذي بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة في سالف الدهر، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله؟ والاستفهام بمعنى النفي، يريد لم يكن لأحد سلطان في الزمن الغابر علينا، ويروى «له علينا العلاء» بالعين المهملة، من العلو، وهوَ الرفعة، ويروى «الغلاء» بالغين المعجمة، وهو الارتفاع أيضاً.

الإعراب: «منعتم» فعل وفاعل «ما» اسم موصول: مفعول به لمنع «تسألون» جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول «فمن» اسم استفهام مبتدأ «حدثتموه» حدث: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطبين نائب فاعل، وهاء الغائب مفعول ثان، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ «له، علينا» يتعلقان بمحذوف خبر مقدم «الولاء» مبتدأ مؤخر، والجملة من هذا المبتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثالث لحدث.

=

وَ «أَنْبَأَ» كقولك: «أَنْبأتُ عبدَ الله زيداً مُسَافِراً» ومنه قولُه:

١٤٠ ـ وَأُنبِئْتُ قَيساً وَلَمْ أَبْلُهُ كَما زَعَمُوا خَيرَ أَهْلِ ٱلْيَمَنْ

وَ «خَبَّرَ» كقولك: «خَبَّرْتُ زيداً عمراً غائباً» ومنه قولُه:

١٤١ ـ وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْلِي بِمِصرَ أَعُودُهَا

= **الشاهد فيه**: قوله «حدثتموه... له علينا الولاء» حيث أعمل «حدث» في ثلاثة مفاعيل: أحدها نائب الفاعل، وهو ضمير المخاطبين، والثاني هاء الغائب، والثالث جملة «له علينا الولاء» ما أوضحناه في الإعراب.

١٤٠ ـ هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب، وأولها قوله:

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هَذَا الزَّمَنْ عَلَى الْمَرْءِ إلاَّ عَنَاءٌ مُعَنّ

اللغة: «معن» هو اسم فاعل من عناه ـ بتشديد النون ـ إذا أورثه العناء والمشقة «ولم أبله» تقول: بلوته أبلوه، إذا اختبرته، ويروى في مكانه «ولم آته» ويذكر الرواة أن قيساً حين سمع هذا البيت قال: أو شك؟ ثم أمر بحبسه.

الإعراب: «وأنبئت» أنبىء: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «قيساً» مفعول ثان «ولم أبله» الواو واو الحال، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً، ومفعول، في محل نصب حال «كما» الكاف جارة، وما: يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف، وأن تكون مصدرية؛ وعلى الأول فجملة «زعموا» لا محل لها صلة، وعلى الثاني تكون «ما» وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف أي كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت، وخير مضاف و «أهل» مضاف إليه، وأهل مضاف و «اليمن» مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله «وأنبئت قيساً... خير أهل اليمن» حيث أعمل أنبأ في مفاعيل ثلاثة، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله «قيساً»، والثالث قوله «خير أهل اليمن».

١٤١ ـ هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير، وكان قد عشق امرأة من بني عبد الله بن غطفان، وكلف بها، وكانت هي تجد به أيضاً، فخرج إلى مصر في ميرة، فبلغه أنها مريضة، فترك ميرته، وكر نحوها راجعاً، وهو يقول أبياتاً أولها بيت الشاهد، وبعده قوله:

فَيَالَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلاَحَةُ عَيْنَيْ أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا؟

وَهَلْ أَخْلَقَتْ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلاَ حَبَّذَا أَخْلاَقُهَا وَجَدِيدُهَا؟

وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَيْءٌ أُحِبُّهُ وَإنْ بَقِيَتْ أَعْلاَمُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا

(انظر شرح التبريزي على الحماسة ٣/ ٣٤٤ بتحقيقنا).

اللغة: «الغميم» بفتح الغين المعجمة وكسر الميم ـ اسم موضع في بلاد الحجاز، ويقال: =

وإنما قال المصنف: «وكأرى السابق» لأنه تقدم في هذا الباب أن «أرى» تارةً تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارة تتعدَّى إلى اثنين، وكان قد ذَكَرَ أولاً [أرَى] المتعدية إلى ثلاثة؛ فَنَبَّهَ على أن هذه الأفعالَ الخمسةَ مثلُ «أرى» السابقة، وهي المتعدية إلى ثلاثة، لا مثل «أرَى» المتأخرَةِ، وهي المتعدية إلى اثنين.

=هو بضم الغين على زنة التصغير، ويروى «ونبئت سوداء الغميم» ويروى أيضاً «ونبئت سوداء القلوب» فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة في قوله:

قِفِي يَا أُمَيمَ الْقَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةً وَنَشْكُ الْهَوَى، ثُمَّ افْعَلِي مَا بَدَا لَكِ

ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً، ويروون عجز البيت «فأقبلت من مصر إليها أعودها».

الإعراب: «خبرت» خبر: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول «سوداء» مفعول ثان، وسوداء مضاف و «الغميم» مضاف إليه «مريضة» مفعول ثالث لخبر «فأقبلت» فعل وفاعل «من أهلي» الجار والمجرور متعلق بأقبل، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «بمصر» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وها: مفعول به، والجملة في محل نصب حال من التاء في «أقبلت».

الشاهد فيه: قوله «وخبرت سوداء الغميم مريضة» حيث أعمل «خبر» في ثلاثة مفاعيل، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل، والثاني قوله «سوداء الغميم»، والثالث قوله «مريضة» كما اتضح لك في إعراب البيت.

هذا، وأنت لو تأملت في جميع هذه الشواهد التي جاء بها الشارح لهذه المسألة لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل، وبعضها تجد المفعول الثاني والمفعول الثالث فيه مفردين، . وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصاري: «ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة» اهـ.

الفاعل

الـفَـاعِـلُ الّـذِي كَـمـرْفُـوعَـيْ «أتـى زَيْـدٌ» «مُـنِـيـراً وَجْـهُـه» «نِـعْـمَ الْـفَـتَـى»[١]

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ في ذكر ما يطلبه الفعلُ التَّامُّ من المرفوع ـ وهو الفاعلُ، أو نائبُهُ ـ وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا البَابَ.

فأَمَّا الفاعل فهو: الاسم، المسند إليه فِعْلٌ، على طريقة فَعَلَ، أو شِبْهُهُ، وحكمه الرَّفْع، والمراد بالاسم: ما يشمل الصريحَ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» والمؤوَّلَ به، نحو: «يُعْجِبُنِي أن تَقُومَ» أي: قِيَامُكَ.

فخرج بـ «المسند إليه فعلٌ» ما أسند إليه غيرُهُ، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ» أو جملة، نحو: «زيد قام أبوه» أبو «زيدٌ قامَ» أو ما هو في قوة الجملة، نحو: «زيدٌ قائمٌ غُلاَمُهُ» أو «زيدٌ قائمٌ» أي: هو ـ وخرج بقولنا «على طريقة فَعَلَ» ما أسند إليه فعل على طريقةِ فُعِلَ، وهو النائب عن الفاعل، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ».

الفاعل

(١) **الفاعل**: مبتدأ.

الذي: خبر لمبتدأ محذوف، وهو وخبره خبر عن الفاعل وصلة الذي محذوفة مع متعلقها لإرشاد المثال إليها.

كمرفوعي: خبر لمبتدأ محذوف، على تقدير حذف المضاف إليه.

أتى: فعل ماض.

زيد: فاعل أتى.

منيراً: حال من زيد.

وجهه: فاعل منيراً لأنه اسم فاعل اعتمد على ذي حال ومعناه الحال والاستقبال، والجملة مقولة لقول محذوف، والتقدير: الفاعل هو الذي أسند إليه عامل مقدم عليه بالأصالة، وذلك كمرفوعي أتى ومنيراً، من قولك: أتى زيد منيراً وجهه.

نعم الفتى: فعل وفاعل، جملة مستأنفة، إن كان من مرفوعي مثنى، كما عليه جمهور الشارحين. وإن كان جمعاً فيكون من جملة المقول، ويضم إلى أتى ومنيراً نعم كما هو ظاهر حل التوضيح. وقال المكودي: الفاعل مبتدأ والذي خبره، وهو موصول صلته كمرفوعي وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول، والتقدير: كمرفوعي قولك أتى زيد منيراً وجهه، بعد أن قال: ونعم الفتى، تتميم للبيت.

والمراد بشبه الفعل المذكور: اسمُ الفاعل، نحو: «أَقَائمٌ الزَّيْدَانِ»، والصفةُ المشبهةُ، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ» والمصدرُ، نحو: «عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً» واسمُ الفعلِ، نحو: «هَيْهَاتَ العَقِيقُ» والظرفُ والجار والمجرور، نحو: «زيدٌ عندك أبوهُ» أو «في الدارِ غُلاَمَاهُ» وأفعلُ التفضيل، نحو؛ «مررت بالأفضَلِ أبُوهُ» فأبوهُ: مرفوع بالأفضل، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله: «كمرفوعَيْ أتى ـ إلخ».

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل، كما تقدم ذكره، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما ما رفع بفعل متصرفٍ، نحو: «أتى زيد» والثاني ما رفع بفعل غير متصرفٍ، نحو: «نِعْمَ الْفَتَى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: «منيراً وَجْهه».

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهُوَ، وَإِلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ[1]

حُكْمُ الفاعل التأخُرُ عن رافعه ـ وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ ـ نحو «قَامَ الزيدان، وزيد قَائِمٌ غُلاَمَاهُ، وقَامَ زَيْدٌ» ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: «الزيدان قام»، ولا «زيد غلاماه قائم»، ولا «زيد قام» على أن يكون «زيد» فاعلاً مُقَدَّماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير «زَيْدٌ قَامَ هُوَ» وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ في ذلك كله.

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة ـ وهي صورة الإفراد ـ نحو «زَيْدٌ قَامَ»؛ فتقول على مذهب الكوفيين: «الزيدان قَامَ، والزيدونَ قَامَ» وعلى مذهب

---

(١) **وبعد**: خبر مقدم.
فعل: مضاف إليه.
فاعل: مبتدأ مؤخر، وسوغ ذلك تقديم الخبر، لكن شرطه أن يكون الظرف مختصاً بأن يضاف لمعرفة، أو عاماً، فلا يجوز: عند رجل مال، فيحتاج إلى تقدير مضاف بين الظرف ومجروره ليصح المعنى والصناعة. والتقدير: وبعد كل فعل فاعل، أو إلى دعوى حذف حرف التعريف للضرورة.
فإن: حرف شرط.
ظهر: قال المكودي: بمعنى برز فعل الشرط، ومتعلقه محذوف.
فهو: الفاء رابطة للجواب، وهو مبتدأ حذف خبره، والجملة جواب الشرط.
وإلا: حرف شرط مقرون بلا النافية، أدغمت النون في اللام للتقارب، وفعل الشرط محذوف جوازاً.
فضمير: خبر لمبتدأ محذوف، والجملة جواب الشرط، وحذف المبتدأ في الجواب أكثر من عكسه السابق، وجملة:
استتر: نعت ضمير، والتقدير: وبعد الفعل فاعل، فإن ظهر فهو ذاك، وإلا يظهر فهو أي الفاعل ضمير استتر.

البصريين يجب أن تقول: «الزيدان قَامَا، والزيدونَ قَامُوا»، فتأتي بألِفٍ وَوَاوٍ في الفعل، ويكونان هما الفاعلين، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ».

وأشار بقوله: «فإن ظهر ـ إلخ» إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدّ له من مرفوع، فإنْ ظَهَرَ فلا إضمار، نحو «قَامَ زَيْدٌ» وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو «زَيْدٌ قَامَ» أي: هو.

وَجَـرِّدِ الْـفِـعْـلَ إِذَا مَـا أُسْـنِـدَا لاِثْـنَـيْـنِ أَوْ جَـمْـعٍ كَـ «فَـازَ الـشُّـهَـدَا»[1]

وَقَـدْ يُـقَـالُ: سَـعِـدَا، وَسَـعِـدُوا، وَالْـفِـعْـلُ لِـلـظَّـاهِـرِ ـ بَـعْـدُ ـ مُـسْـنَـدُ[2]

مَذْهَبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرٍ ـ مثنًى، أو مجموع ـ وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالِهِ إذا أسند إلى مفرد؛ فتقول: «قَامَ الزيدان، وقَامَ الزيدون، وقَامَتِ الهندات»، كما تقول: «قام زيد» ولا تقول على مذهب هؤلاء: «قَامَا الزيدان»، ولا «قَامُوا الزيدون»، ولا «قُمْنَ الهنداتُ» فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً

---

(١) **وجرد**: فعل أمر وفاعل.
والفعل: مفعول جرد، ومتعلقه محذوف.
إذا: ظرف مستقبل، متضمن معنى الشرط، منصوب بجوابه على الأصح.
ما: زائدة.
أسندا: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى الفعل، والجملة في موضع جر بإضافة إذا إليها، والألف للإطلاق.
لاثنين: متعلق بأسندا.
أو جمع: معطوف على اثنين، وجواب إذا محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: وجرد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لاثنين أو جمع فجرده من العلامة.
كفاز: الكاف جارة لقول محذوف، وبقي مقوله، وفاز فعل ماض.
الشهدا: بالقصر للضرورة، فاعل فاز، والجملة مقولة للقول المحذوف، والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: كقولك فاز الشهداء.

(٢) **وقد**: حرف تقليل هنا.
يقال: فعل مضارع مبني للمجهول.
سعدا: في موضع رفع على النيابة عن الفاعل على الإسناد إلى اللفظ.
وسعدوا: معطوف على سعدا.
والفعل: الواو للابتداء، وتسمى واو الحال أيضاً وهو عن سيبويه بمعنى إذ، والفعل مبتدأ.
للظاهر بعد: متعلقان بمسند وبعد مبني على الضم لقطعها عن الإضافة، مع نية معنى المضاف إليه
مسنداً: اسم مفعول مرفوع على أنه خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب على الحال من نائب فاعل يقال، وفاعل سعدا وسعدوا محذوف مدلول عليه بقوله: مسند للظاهر. وتقديره البيت: وقد يقال: سعدا الزيدان، وسعدوا الزيدون، والحال أن **الفعل** مسند للظاهر بعد.

به، وما اتصل بالفعل، من الألف، والواو، والنون ـ حُرُوفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة ـ أعني الألف، والواو، والنون ـ.

ومذهَبِ طائِفَةٍ من العرب ـ وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفار في «شرح الكِتَابِ» ـ أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر ـ مثنى، أو مجموع ـ أتِيَ فيه بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع؛ فتقول: «قَامَا الزيدان، وقَامُوا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ» فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع، كما كانت التاء في «قامت هِندٌ» حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب، والاسمُ الذي بعد الفعلِ المذكورِ مرفوعٌ به، كما ارتفعت «هند» بـ «قامت»، ومن ذلك قولُه:

١٤٢ ـ تَوَلَّى قِتَالَ ٱلْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

١٤٢ ـ البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذي يقول:

كَيفَ نَومِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا ... تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْوَاءُ؟

تُذْهِلُ الشَّيخَ عَنْ بَنِيهِ، وَتُبْدِي ... عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيلَةُ الْعَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها، منها بيت الشاهد، وأول رثائها قوله:

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزناً وَذِلَّةً ... قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثِلِيقِ مُقِيمُ

اللغة: «المارقين» الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية «مبعد» أراد به الأجنبي «وحميم» الصديق الذي يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خذلاه، ولم يعيناه.

الإعراب: «تولى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب «قتال» مفعول به لتولى، وقتال مضاف، و «المارقين» مضاف إليه «بنفسه» جار ومجرور متعلق بتولى، أو الباء زائدة، ونفس: تأكيد للضمير المستتر في تولي، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «أسلماه» أسلم: فعل ماض، والألف حرف دال على التثنية، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم «مبعد» فاعل أسلم «وحميم» الواو حرف عطف، حميم: معطوف على مبعد.

الشاهد فيه: قوله «وقد أسلماه مبعد وحميم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر. وكان القياس على الفصحى أن يقول «وقد أسلمه مبعد وحميم». وسيأتي لهذا الشاهد نظائر في شرح الشاهدين الآتين رقم ١٤٣ و١٤٤.

وقوله:

١٤٣ ـ يَلُومُونَنِي فِي اَشْتِرَاءِ النَّخِيـ ـلِ أَهْلِي؛ فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

١٤٣ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يعينوا قائلها، وبعده قوله:

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحَوْنَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الأَوَّلُ

اللغة: «يلومنني» تقول: لام فلان فلاناً على كذا يلومه لوماً بوزان قال يقول قولاً ـ ولومة، وملامة، وإذا أردت المبالغة قلت: لومه ـ بتشديد الواو «يعذل» العذل ـ بفتح فسكون ـ هو اللوم، وفعله من باب ضرب «يلحونه» تقول: لحا فلان فلاناً يلحوه ـ مثل دعاه يدعوه ـ ألحاه يلحاه ـ مثل نهاه ينهاه ـ إذ لامه وعذله.

الإعراب: «يلومونني» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو حرف دال على الجماعة، والنون للوقاية، والياء مفعول به ليلوم «في اشتراء» جار ومجرور متعلق بيلوم، واشتراء مضاف، و «النخيل» مضاف إليه «أهلي» أهل: فاعل يلوم، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «فكلهم» كل: مبتدأ، وكل مضاف، وهم: مضاف إليه «يعذل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ، والجملة من يعذل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «يلومونني... أهلي» حيث وصل واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغة طيء، وقيل: لغة أزد شنوءة.

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذي قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمداني):

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِنَاً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

ومثله قول «تميم» وهو من شعراء اليتيمة:

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ وَأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده، وهو قوله «غر السحائب» في الأول، و «رايات الصباح» في الثاني، وكذلك قول عمرو بن ملقط:

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل في قوله «ألفيتا» مع كونه مسنداً إلى المثنى الذي هو قوله «عيناك» وكذلك قول عروة بن الورد:

وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وخِيرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل في قوله «كانا» مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر، وذلك قوله «نسب وخير» ومثله قول الآخر:

نُسِيَا حَاتِمٌ وَأَوْس لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيز =

وقولُه:

١٤٤ ـ رَأَيْنَ الغوانِي الشيبَ لاحَ بِعارِضي فَأَعْرَضْنَ عَنّي بِالْخُدودِ النَّواضِرِ

فـ «مُبْغِضٌ وَحَمِيمٌ» مرفوعان بقوله «أسلماه» والألف في «أَسْلَمَاهُ» حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين، وكذلك «أهلي» مرفوعٌ بِقَوْلِهِ «يَلُومُونَنِي» والواو حَرْفُ يدلُّ على الجمع، و «الغَواني» مرفوعٌ بـ «رَأَيْنَ» والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقولِهِ: «وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا ـ إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية، أو

= ومحل الاستشهاد في قوله «نسيا حاتم وأوس» وهذا ـ مع ما أنشدناه من بيت عمرو بن ملقط ـ يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه المسألة كشأن الفاعل، وسيأتي لهذه المسألة شواهد أخرى في شرح الشاهد ١٤٤ الآتي.

١٤٤ ـ البيت لأبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة ابن أبي سفيان.

اللغة: «الغواني» جمع غانية، وهي هنا التي استغنت بجمالها على الزينة «لاح» ظهر «النواضر» الجميلة، مأخوذ من النضرة، وهي الحسن والرواء، والنواضر: جمع ناضر.

الإعراب: «رأين» رأى: فعل ماض، وهي هنا بصرية، والنون حرف دال على جماعة الإناث «الغواني» فاعل رأى «الشيب» مفعول به لرأى «لاح» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب «بعارضي» الباء حرف جر، وعارض: مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلق بلاح، وعارض مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه «فأعرضن» فعل وفاعل «عني، بالخدود» جاران ومجروران متعلقان بأعرض «النواضر» صفة للخدود.

الشاهد فيه: قوله «رأين الغواني» فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة في قوله «رأين» مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله «الغواني» كما أوضحناه في الإعراب، ومثله قول الآخر:

فَأَدْرَكْنَهُ خَالاتُهُ فَخَذَلْنَهُ أَلاَ إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لاَ بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذي سبق في باب إن وأخواتها وقول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

فقد ألحق علامة جمع الذكور ـ وهي الواو ـ بالفعل في قوله «نصروك» مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله «قومي».

وقد ورد في الحديث كثير على هذه اللغة؛ فمن ذلك ما جاء في حديث وائل بن حجر «ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه» وقوله «يخرجن العواتق وذوات الخدود» وقوله «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاماً خاصاً؛ لأن ابن مالك يسمي هذه «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة».

الجمع؛ فأشْعَرَ قولُه «وقد يقال» بأن ذلك قليل، والأمر كذلك.

وإنما قال: «والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلْتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به ـ من الألف، والواو، والنون ـ وجعلت الظاهر مبتدأ، أو بدلاً من الضمير؛ فلا يكون ذلك قليلاً، وهذه اللغة القليلَةُ هي التي يعبر عنها النحويون بلغة «أَكَلُوني البَرَاغِيثُ»، وَيعَبِّرُ عنها المصنف في كتبه بلغة «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنّهارِ»، فـ «ـالبراغيث» فاعل «أكلوني» و «ملائكةٌ» فاعل «يتعاقبون» هكَذَا زَعَمَ المصنف.

وَيَــرْفَــعُ الْـفَــاعِــلَ فِــعْــلٌ أُضْــمِــرَا كَمِثْلِ «زَيْدٌ» فِي جَوَابِ «مَنْ قَرَا»؟[١]

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ، وإبقاءُ فاعِلِهِ، كما إذا قيل لك: «مَنْ قَرَأَ»؟ فتقول: «زَيْدٌ» التقدير: «قرأ زيد» وقد يُحْذَفُ الفعل وجوباً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ فـ «ـأَحَدٌ» فاعلٌ بفعل محذوفٍ وجوباً، والتقدير «وَإِنِ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ]»، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد «إنْ» أو «إذَا» فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، ومثالُ ذلك في «إذا» قولُه تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾ فـ «ـالسماء» فاعل بفعل محذوف، والتقدير «إذا انشقتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ» وهذا مذهبُ جمهور النحويين، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال، إن شاء الله تعالى.

وَتَــاءُ تَــأْنِــيــثٍ تَــلِــي الــمَــاضِــي، إذَا كَــانَ لأُنْــثَــى، كَـ «ـأَبَتْ هِـنْـدُ الأذَى»[٢]

---

(١) ويرفع: فعل مضارع.
الفاعل: مفعول مقدم.
فعل: فاعل مؤخر، وجملة.
أضمرا: بألف الإطلاق، والبناء للمجهول، في موضع رفع نعت لفعل.
كمثل: الكاف زائدة، ومثل في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف ومضاف لقول محذوف.
زيد: بالرفع فاعل بفعل محذوف، لا مبتدأ لأن السياق يخالفه، وإن كان الابتداء أجود، لمطابقة الجواب للسؤال، فإن السؤال جملة اسمية كما يقوله المكودي.
في جواب: متعلق بالقول المحذوف المجرور بإضافة فعل إليه، وجواب مضاف لمحذوف.
من قرأ: مبتدأ وخبر مقول لذلك المحذوف، والتقدير: وذلك مثل قرأ زيد، في جواب القائل: من قرأ؟

(٢) وتاء: مبتدأ.
تأنيث: مضاف إليه.
تلي: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه.

=

إذا أسند الفعل الماضي إلى مُؤَنَّث لَحِقَتْهُ تَاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً، ولا فَرْقَ في ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ، نحو «قَامَتْ هِنْدٌ، وَطَلَعَتِ الشمس»، لكن لها حالتان: حالةُ لزُومٍ. وحالة جَوازٍ، وسيأتي الكلام على ذلك.

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ، أَوْ مُفْهِمِ ذَاتَ حِرِ(١)

تلزم تَاءُ التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضيَ في موضعين:

أحدهما: أن يُسْنَد الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فَرْقَ في ذلك بين المؤنث الحقيقيِّ؛ فتقول: «هِنْدٌ قَامَتْ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ»، ولا تقول: «قام» ولا «طَلع» فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤْتَ، بالتاء، نحو «هِنْدٌ مَا قَامَ إلاَ هِيَ».

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث، نحو «قَامَتْ هِنْدٌ» وهو المراد بقوله «أو مُفْهِمِ ذَاتِ حِرِ» وأصْلُ حِرِ حِرِجٌ، فحذفت لامُ الكلمة.

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين: فلا تلزم في المؤنث المجازِيِّ الظاهِرِ؛ فتقول: طَلَعَ الشمسُ، وطَلَعَتِ الشمسُ» ولا في الجمع، على ما سيأتي تفصيله.

= **الماضي**: مفعول تلي، قدر فيه الفتحة على لغة قليلة، والجملة الفعلية خبر المبتدأ، والرابط بينهما الضمير في تلي.

إذا: ظرف للاستقبال، متضمن معنى الشرط، منصوب بجوابه عند الأكثرين.

كان: فعل ماض واسمها مستتر فيها يعود إلى الماضي وخبرها محذوف.

لأنثى: متعلق بذلك المحذوف، وجواب إذا محذوف والتقدير: إذا كان مسنداً لأنثى فأوله تاء التأنيث.

كأبت: الكاف جارة لقول طرح، وبقي مقوله، وأبت فعل ماض، والتاء علامة التأنيث.

هند: فاعل أبت.

الأذى: مفعوله، والجملة مقولة للقول المحذوف، والقول ومحكيه خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: أبت هند الأذى.

(١) **وإنما**: حرف حصر.

تلزم: فعل مضارع، فاعله مستتر فيه يعود إلى تاء التأنيث.

فعل: مفعول تلزم.

مضمر: مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه.

متصل: نعت لمضمر.

أو: حرف عطف لأحد الشيئين.

مفهم: بكسر الهاء، اسم فاعل، من أفهم معطوف على مضمر، وفاعله مستتر فيه، والمنعوت به محذوف.

ذات: بمعنى صاحبة، مفعول مفهم.

حر: مضاف إليه، وهو بكسر الحاء الفرج، وأصله حرج، حذفت لامه، وتقدير البيت: وإما تلزم تاء للتأنيث، فعل فاعل، مضمر متصل، أو فعل فاعل ظاهر مفهم صاحبة فرج.

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ، فِي نَحْوِ «أتَى الْقَاضيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»(١)

إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا، والأَجْوَدُ الإثباتُ؛ فتقول: «أتى القاضي بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأَجْوَدُ «أتَتْ» وتقول: «قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ» والأَجْوَدُ «قَامَتْ».

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ، كَـ«مَا زَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ»(٢)

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعل المؤنث بـ «إلاّ» لم يجز إثباتُ التاء عند الجمهور؛ فتقول: «مَا قامَ إلا هِنْد، وَمَا طَلَعَ إلا الشَّمْسُ» ولا يجوز «مَا قَامَتْ إلاّ هِنْدٌ»، ولا «مَا طَلَعَتْ إلاّ الشَّمْسُ». وقد جاء في الشعر كقوله:

---

(١) **وقد**: حرف تقليل هنا.
يبيح: فعل مضارع.
الفصل: فاعل يبيح.
ترك: مفعول يبيح.
التاء: مضاف إليه.
في نحو: متعلق بيبيح، ونحو مضاف لقول محذوف.
أتى: فعل ماض.
القاضي: مفعول أتى، مقدم على فاعله.
بنت: فاعل أتى.
الواقف: مضاف إليه، وجملة أتى إلى آخرها محكية بالقول المحذوف المجرور بإضافة نحو إليه، والتقدير: في نحو قولك أتى إلى آخره.

(٢) **والحذف**: مبتدأ.
مع: موضع الحال من مرفوع فضلاً لا متعلق بالحذف.
فصل: مضاف إليه.
بإلاَّ: متعلق بفصل.
فضلا: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة خبر المبتدأ، والتقدير: والحذف فضل حال كونه مع فصل بإلاَّ.
كما: مجرور الكاف، قول محذوف، وما نافية.
زكا: فعل ماض.
إلا: حرف إيجاب.
فتاة: فاعل زكا.
ابن: مضاف إليه.
العلا: بالقصر للضرورة، مجرورة بإضافة ابن إليه.

١٤٥ ـ وَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ

فقول المصنف: «إن الحذف مُفَضَّل على الإثبات» يُشْعِر بأن الإثبات ـ أيضاً جائزٌ، وليس كذلك؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثَابتٌ في النثر والنظم، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر؛ فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيحٍ؛ لأن الإثبات قليل جداً.

وَالْحَذْفُ قَدْ يأتِي بِلاَ فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ[1]

---

١٤٥ ـ هذا عجز بيت لذي الرمة ـ غيلان بن عقبة ـ وصدره:

طَوَى النَّحْزُ والأجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا

وهذا البيت من قصيدة له طويلة، أولها قوله:

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ، سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا! هَلِ الأَزْمُنُ اللاَّئِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أوْ يَكْشِفُ العَمَى ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ؟

اللغة: «النحز» ـ بفتح فسكون ـ الدفع، والنخس ـ، والسوق الشديد «والأجراز» جمع: جرز ـ بزنة سبب أو عنق ـ وهي الأرض اليابسة لا نابت فيها «غروضها» جمع غرض ـ بفتح أوله ـ وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج، والبطان للقتب، وأراد هنا ما تحته، وهو بطن الناقة وما حوله، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمع جرشع. بزنة قنفذ ـ وهو المنتفخ.

المعنى: يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالي السوق، والسير في الأرض الصلبة، حتى دق ما تحت غرضها. ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة، فكأنه يقول: أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين: أولهما استحثاثي لها على السير بدفعها ونخسها، والثاني أنها تركض في أرض يابسة صلبة ليس بها نبات، وهي مما يشق السير فيه.

الإعراب: «طوى» فعل ماضٍ «النحز» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول: مبني على السكون في محل نصب مفعول به لطوى «في غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول، وغروض مضاف، وها: ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقي: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع.

الشاهد فيه: قوله «فما بقيت إلا الضلوع» حيث أدخل تاء التأنيث على الفعل؛ لأن فاعله مؤنث، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا، وذلك ـ عند الجمهور ـ مما لا يجوز في غير الشعر. ومثل هذا الشاهد قول الراجز:

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمّْ فِي حَرْبِنَا إلا بَنَاتُ العَمّْ

---

(١) والحذف: مبتدأ، وجملة.

=

قد تُحْذَفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فَصْلٍ، وهو قليل جداً، حكى سيبويه: «قَالَ فلاَنَةُ»، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازيّ، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

١٤٦ ـ فَـلاَ مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَـا وَلاَ أَرْضَ أَبْـقَـلَ إِبْـقَـالَـهَـا

---

١٤٦ ـ البيت لعامر بن جوين الطائي، كما نسب في كتاب سيبويه (١ ـ ٢٤٠) وفي شرح شواهده للأعلم الشنتمري.

اللغة: «المزنة» السحابة المثقلة بالماء «الودق» المطر، وفي القرآن الكريم ﴿**فترى الودق يخرج من خلاله**﴾ «أبقل» أنبت البقل، وهو النبات.

الإعراب: «فلا» نافية تعلم عمل ليس «مزنة» اسمها، وجملة «ودقت» وفاعله المستتر العائد إلى مزنة في محل نصب خبر لا «ودقها» ودق: منصوب على المفعولية المطلقة، وودق مضاف وها: مضاف إليه «ولا» الواو عاطفة لجملة على جملة، ولا: نافية للجنس تعمل عمل إن «أرض» اسم لا، وجملة «أبقل» وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبرها «إبقالها» إبقال: مفعول مطلق، وإبقال مضاف وضمير الغائبة في محل جر مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «ولا أرض أبقل» حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وهذا الفعل هو «أبقل» وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث، ويروى:

وَلاَ الأَرْضَ أَبْـقَـلَـتِ أَبْـقَـالَـهَـا

بنقل حركة الهمزة من «إبقالها» إلى التاء في «أبقلت» وحينئذٍ لا شاهد فيه.

ومثل هذا البيت قول الأعشى ميمون بن قيس:

فَـإِمَّـا تَـرَيْـنِـي وَلِـي لِـمَّـةٌ فَـإِنَّ الْـحَـوَادِثَ أَوْدَى بِـهَـا

ومحل الاستشهاد منه قوله «أودى بها» حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذي هو قوله «أودى» مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذي هو جمع حادثة، =

= **قد يأتي**: ومتعلقه خبر.
بلا فصل: متعلق بيأتي.
ومع: متعلق بوقع.
ضمير: مضاف إليه.
ذي: بمعنى صاحب، مجرور بإضافة ضمير إليه، على تقدير حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه.
المجاز: مضاف إليه.
في شعر: متعلق بوقع، وجملة.
وقع: وفاعله معطوفة على خبر الحذف، وتقدير البيت: والحذف قد يأتي بلا فصل، ووقع في شعر مع ضمير المؤنث ذي المجاز.

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ ـ سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ ـ كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ[(١)]
وَالْحَذْفَ فِي «نِعْمَ الْفَتَاةُ» اسْتَحْسَنُوا لأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ[(٢)]

إذَا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع: فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر، أو لا؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء؛ فتقول: «قَامَ الزيدون»، ولا يجوز «قَامَتِ الزيدون»، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر ـ بأن كان جَمْعَ تكسير لمذكر كالرِّجَالِ، أو لمؤنث كالهُنُودِ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث كالهندات ـ جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا؛ فتقول:

«قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجال، وقَامَ الهنودُ، وقَامَتِ الهنودُ، وقَامَ الهنداتُ، وقَامَت الهنداتُ»؛ فإثبات التاء لِتأَوُّله بالجماعة، وحذفها لِتَأَوُّله بالجمع.

= وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقي التأنيث، أم كان مرجع الضمير مجازي التأنيث، وترك التاء حينئذٍ مما لا يجوز ارتكابه إلا في ضرورة الشعر، فلما اضطر الشاعر في بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى ـ على الرواية المشهورة ـ حذف علامة التأنيث من الفعل.

---

(١) **والتاء**: قال المكودي: مبتدأ.
مع جمع: في موضع الحال منه.
سوى السالم: نعت لجمع.
من مذكر: متعلق بسالم.
كالتاء: خبر المبتدأ. فأبقاه على ظاهره، وتجوزه في بعضه، وقد يدَّعي حذف المعطوف بالواو، وإن كان خلاف الظاهر، ليوافق اختيار مذهب البصريين في عدم جواز الوجهين في جمع المؤنث السالم. والتقدير: سوى السالم من مذكر ومؤنث، وحذف المقابل معهود منه قوله تعالى: ﴿سرابيل تقيكم الحر﴾ أي والبرد.
اللبن: بكسر الباء، جمع لبنة، مضاف إليه.

(٢) **والحذف**: بالنصب مفعول مقدم باستحسنوا، هذا هو الراجح. ويجوز أن يكون مبتدأ، وجملة استحسنوا خبره، والعائد محذوف، والتقدير: والحذف استحسنوه في كذا.
في نعم: وجوز المكودي أن يكون متعلقاً باحذف أو باستحسنوه.
الفتاة: مؤنث فتى عامل نعم.
استحسنوا: فعل وفاعل، والضمير يرجع إلى العرب.
لأن: اللام للتعليق، متعلقة باستحسنوا، وأن بفتح الهمزة وتشديد النون، حرف مصدري لتوكيد الجملة.
قصد: اسم إن.
الجنس: مضاف إليه.
فيه: متعلق ببين.
بين: بفتح الباء، وتشديد الياء المكسورة، بمعنى ظاهر، خبر أنَّ، وتقدير البيت واستحسن العرب الحذف في نحو نعم الفتاة، لظهور **قصد الجنس** فيه.

وأشار بقوله: «كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ» إلى أن التاء مع جمع التكسير، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع [الظاهر] المجازيِّ التأنيث كلَبِنَةٍ؛ فكما تقول: «كُسِرَت اللَّبِنَةُ، وَكُسِرَ اللَّبِنَةُ» تقول: «قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجالُ» وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله: «والحذفَ في نعم الفتاة إلى آخر البيت» إلى أنه يجوز في «نعم» وأخواتِها ـ إذا كان فاعلُها مؤنثاً ـ إثباتُ التاء وحَذْفُهَا، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا؛ فتقول: «نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ» وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنسِ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ جمعِ التكسير في جواز إثبات التاء وحَذْفها. لشبهه به في أن المقصود به متعدِّدٌ، ومعنى قوله: «استحسنوا» أن الحذف في هذا ونحوه حَسَنٌ. ولكن الإثبات أحسن منه.

والأَصْـلُ فِـي الـفَـاعِـلِ أَنْ يَـتَّـصِـلاَ ... وَالأَصْـلُ فِـي الْـمَـفْـعُـولِ أَنْ يَـنْـفَـصِـلاَ(١)

وَقَــدْ يُــجَــاءُ بِــخِــلاَفِ الأَصْــلِ، ... وَقَـدْ يَـجِـي الـمَـفْـعُـولُ قَـبْـلَ الْـفِـعْـلِ(٢)

الأَصْلُ أن يلي الفاعلُ الفعلَ من غير أن يَفْصِل بينه وبين الفعل فاصِلٌ؛ لأنه كالجزء منه، ولذلك يسكَّنُ له آخرُ الفعلِ: إن كان ضميرَ متكلِّم، أو مخاطبٍ، نحو: ضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ، وإنما سكنوه كراهَةَ توالي أربع متحركاتٍ، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدلَّ على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

---

(١) **والأصل**: مبتدأ.
في الفاعل: متعلق بالأصل.
أن: بفتح الهمزة حرف مصدري.
يتصلا: منصوب بأن، وهي ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر المبتدأ، والتقدير: والأصل في الفاعل اتصاله، والألف للإطلاق، وإعراب.
والأصل في المفعول أن ينفصلا: على وزان ما قبله، وهو من جملة الأبيات التي استوى فيها إعراب الصدر والعجز، حرفاً بحرف.

(٢) **وقد**: قال المكودي: للتحقيق، لا للتقليل. والظاهر أنها للتقليل، بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول، لا مطلقاً.
يجاء: فعل مضارع مبني للمجهول.
بخلاف: في موضع رفع عن النيابة عن الفاعل بيجاء.
والأصل: مضاف إليه.
وقد: للتقليل المطلق.
يجي: بترك المد للضرورة، على لغة من يقول: جايجي، وسايسو بالقصر.
المفعول: فاعل يجي.
قبل: في موضع الحال من المفعول.
الفعل: مضاف إليه.

والأصْلُ فِي المفعول أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلاَ مما سيذكره؛ فتقول «ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو»، وهذا معنى قوله: «وقد يجاء بخلاف الأصل».

وأشار بقوله: «وقد يجيء المفعولُ قبل الفعل» إلى أن المَفْعُول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمهُ، وذلك كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ، نحو «أياً تَضْرِبْ [أضْرِبْ]» أو اسمَ استفهام، نحو «أيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتِّصَالُه، نحو ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾ فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال، وكان يقال: «نَعْبُدُكَ» فيجب التقديمُ، بخلاف قولك «الدِّرْهَمُ إياهُ أعطيتك» فإنه لا يجب تقديمُ «إياه» لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله، على ما تقدم في باب المضمرات؛ فكنت تقول: «الدِّرْهَمُ أعطيتكه، وأعطيتك إياه».

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ، نحو «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً»؛ فتقول: «عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ».

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ، أوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ[1]

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول، إذا خيف التباسُ أحَدِهِمَا بالآخر، كما إذا خَفِيَ الإعراب فيهما، ولم تُوجَدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعل من المفعولِ، وذلك نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسى» فيجب كون «موسى» فاعلاً، و «عيسى» مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور؛ وأجاز بعضُهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوِه، قال: لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرض في التبيين.

فإذا وجِدَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُهُ: فتقولَ «أكلَ موسى الكِمَّثْرَى، وأكل الكِمَّثْرَى مُوسى» وهنا معنى قوله: «وأخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ».

---

(١) **وأخر**: فعل أمر.
المفعول: مفعول أخّر.
إن: حرف شرط.
لبس: بسكون الباء، مرفوع على النيابة عن الفاعل بفعل محذوف يفسره: حذر.
حذر: مبني للمجهول، وجواب الشرط محذوف، لدلالة ما قبله عليه.
أو: حرف عطف.
أضمر: مبني للمجهول.
الفاعل: نائب فاعل، والجملة معطوفة على التي قبلها.
غير: منصوب على الحال من الفاعل.
منحصر: مضاف إليه، وتقدير البيت: وأخر المفعول إن حذر لبس أو أضمر الفاعل حال.

ومعنى قوله: «أو اضمر الفاعل غير منحصر» أنه يجب ـ أيضاً ـ تقديمُ الفاعل وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصورَ، نحو «ضَرَبْتُ زيداً» فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرهُ، نحو «مَا ضَرَبَ زيداً إلاّ أنَا».

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ[1]

يقول: إذا انحصر الفاعلُ أو المفعول بـ «إلاّ» أو بـ «إنَّمَا» وجبَ تأخيرُهُ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور من غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ «إلاّ» فأما إذا كان الحصر بـ «إنَّمَا» فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره، بخلاف المصور بـ «إلاّ» فإنه يُعْرَف بكونه واقعاً بعد «إلا»؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر.

فمثالُ الفاعل المحصور بـ «إنما» قولُك: «إنما ضَرَبَ عمراً زَيْدٌ» ومثالُ المفعول المحصور بإنَّمَا «إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً» ومثالُ الفاعل المحصور بـ «إلاّ» «ما ضَرَبَ عَمْراً إلا زيد» ومثالُ المفعول المحصور بإلاّ «ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمراً» ومثالُ تقدم الفاعل المحصور بـ «إلاّ» قولُك: «ما ضَرَبَ إلا عَمْرٌو زيداً» ومنه قولُه:

١٤٧ ـ فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

---

١٤٧ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو، وهو من شواهد سيبويه (١ ـ ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذي الرمة غيلان ابن عقبة، وأولها قوله:

مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا، قَدْ كَادَ يَعْفُو مُقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد، ثم بعده قوله:

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَامُهَا =

---

(١) وما: موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بأخر.
بإلاّ أو بإنما: متعلقان بانحصر، وجملة.
انحصر: صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في انحصر، المرفوع على الفاعلية.
أخر: بكسر الخاء المشددة، فعل أمر، ومتعلقه محذوف والتقدير: وأخر الذي انحصر بإلاّ أو بإنما عن غيره.
وقد: حرف تقليل.
يسبق: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه عائد على اسم الفاعل، المستفاد من انحصر المقرون بإلاّ.
إن: حرف شرط.
قصد: فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر، وجواب الشرط محذوف.
ظهر: فعل ماض وفاعله مستتر فيه يعود إلى القصد، والتقدير: وقد يسبق المنحصر بإلاّ، إن ظهر قصده.

ومثالُ تقديم المفعول المحصور بإلاّ قولُكَ: «ما ضَرَبَ إلاّ عَمْراً زَيْدٌ»، ومنه قولُه:

١٤٨ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ فَمَا زَادَ إلاّ ضِعْفَ مَا بِي كَلامُهَا

= فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ: لاَ الماءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا، وَلاَ يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

اللغة: «آناء» من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام؛ ومنهم من يرويه بهمزة في أوله غير ممدود وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال؛ وقد جعله العيني جمع نأي ـ بفتح النون ـ ومعناه البعد، وعندي أنه جمع نؤي ـ بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب ـ وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر. ويجوز أن تكون الهمزة في أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون فاجتمع في الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفاً من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورئم. كما يجوز أن تكون المدة في الهمزة الثانية على الأصل. وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الأبعاد ومعناه، وهو بعيد فلا تلتفت إليه «وشامها» ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه: تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم. وليس ذلك بصواب أصلاً. وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له والواو مفتوحة، وهي واو العطف، والشام: جمع شامة، وهي العلامة، وشام: معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك في الإعراب. هذا، ورواية الديوان هكذا:

فَلَمْ يَدْرِ إلاّ الله مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى: لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التي قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة. وعلامات هذا الدار.

الإعراب: «فلم» الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب «يدر» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء «إلا» أداة استثناء ملغاة «الله» فاعل يدري «ما» اسم موصول مفعول به ليدري، وجملة «هيجت» مع فاعله الآتي لا محل لها صلة الموصول «لنا» جار ومجرور متعلق بهيجت «عشية» يجوز أن يكون فاعل لهيجت، وعشية مضاف و «آناء» مضاف إليه، وآناء مضاف، و «الديار» مضاف إليه «وشامها» الواو حرف عطف، وشام: معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت، وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه، ولا تلتفت لغير هذا من أعاريب، ويجوز نصب عشية على الظرفية، ويكون «آناء» فاعلاً لهيجت، ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة، ويكون «شامها» معطوفاً على آناء الديار.

الشاهد فيه: قوله «فلم يدر إلا الله ما ـ إلخ» حيث قدم الفاعل المحصور بإلا، على المفعول. وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك استشهاداً بمثل هذا البيت، والجمهور على أنه ممنوع. وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به لفعل محذوف. والتقدير: فلم يدر إلا الله، درى ما هيجت لنا، وسيذكر ذلك الشارح.

١٤٨ ـ نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوح، ولم أعثر عليه في ديوانه، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر «ليلى» فيه.

=

هذا معنى كلام المصنف، واعلم أن المحصور بـ «إنَّمَا» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري ـ أن لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمُهُ؛ فلا يجوز «مَا ضربَ إلا زَيْدٌ عَمْراً» فأما قوله: **فلَم يَدْرِ إلا الله ما هَيَّجَتْ لَنَا** [١٤٧] فأُوِّل على أن «ما هيجت» مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير: «دَرَى ما هَيَّجَتْ لَنَا» فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول: لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمُهُ؛ نحو «مَا ضَرَبَ إلاّ عَمْراً زَيْدٌ».

الثاني: وهومذهب الكسائي ـ أنه يجوز تقديمُ المحصورِ بـ «إلاّ»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

الثالث: وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الْجزُوليّ، والشَّلَوْبِينَ ـ أنه لا يجوز تقديمُ المحصور بـ «إلاّ»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» ... وَشَذَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»[(١)]

= **الإعراب**: «تزودت» فعل ماض وفاعل «من ليلى، بتكليم» متعلقان بتزويد وتكليم مضاف، و «ساعة» مضاف إليه «فما» نافية «زاد» فعل ماض «إلا» أداة استثناء ملغاة «ضعف» مفعول به لزاد، وضعف مضاف و «ما» اسم موصول مضاف إليه «بي» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول «كلامها» كلام: فاعل زاد، وكلام مضاف، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها» حيث قدم المفعول به، وهو قوله «ضعف» على الفاعل، وهو قوله «كلامها» مع كون المفعول منحصراً «بإلا» وهذا جائز عند الكسائي وأكثر البصريين، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في «زاد» ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة، وهو فاعله، وقوله «كلامها» فاعل بفعل محذوف، والتقدير: زاده كلامها، وهو تأويل مستبعد؛ ولا مقتضى له. =

---

(١) **وشاع**: فعل ماض.
نحو: فاعله وهو مضاف لقول محذوف.
خاف: فعل ماض.
ربه: مفعول مقدم.
عمر: فاعل مؤخر.
وشذ نحو: فعل وفاعل، ونحو مضاف لمحذوف.
زان نوره الشجر: فعل وفاعل ومفعول، والجملة مقولة لمدخول نحو المحذوف، وكذلك القول فيما قبلها. والتقدير: ونحو قولك خاف ربه عمر، وشذ نحو قولك: زان نوره الشجر.

أي: شاع في لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعلِ المتأخر، وذلك نحو «خافَ رَبَّهُ عُمَرُ» فـ «رَبَّهُ» مفعول، وقد اشتمل على ضميرٍ يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل، وإنما جاز: لك ـ وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ـ لأن الفاعل مَنْوِيّ التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل؛ فهو متقدمٌ رتبةً، وإن تأخّر لفظاً.

فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل، فهل يجوز تقديمُ

إيضاحات في باب الفاعل

قوله: المسند إليه. أي المرتبط به، والمنسوب إليه فعل على جهة الإثبات أو النفي أو التعليق أو الإنشاء. فدخل في الفاعل: من لم يضرب، وإن ضرب وهل ضرب زيد؟

وخرجت المفاعيل، لأنها لا تسمى اصطلاحاً مسنداً إليها، ولا منسوباً إليها، ولا منسوباً لها، بل متعلقاً بها، والمتبادر الإسناد بالأصالة، فخرج البدل والنسق، فإن الإسناد فيهما تبعي. وأما باقي التوابع فلا إسناد فيها أصلاً. والمراد الفعل الاصطلاحي لا الحقيقي، الذي هو الحدث، لئلا يتكرر قوله وشبهه، ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام، لخروج اسم كان بقيد الإسناد، إذ لم تسند إليه أصلاً. أما على أنها لا حدث لها، بل هي روابط وقيود للمسند، وهو الخبر، فظاهر. وأما على أن لها حدثاً مطلقاً هو الحصول والثبوت، فلأنه لم يسند للاسم، بل لمضمون الجملة، وهو مصدر خبرها مضافاً لاسمها، فمعنى كان زيد قائماً، حصل قيام زيد. وكذا يقال في أفعال المقاربة.

ولم يقيد الشرح الفعل وشبهه بالمقدم أصالة، لإخراج المبتدأ في زيد قام، وزيد قائم، وقائم زيد، فإنه أسند إليه فعل وشبهه، لكنه مؤخر لفظاً في الأولين، ورتبة في الأخير، لأن هذا حكم من أحكام الفاعل.

إيضاح حول ظهور الفاعل أو استتاره

والاستتار يعني الضمير، واعترض بعضهم بأنه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز كونه محذوفاً!

ويجاب: بأن حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم. وهي خمسة: الفعل المجهول، والمؤكد بالنون للجماعة، والمخاطبة نحو «ولا يصدنك، ولا تضربن، بكسر الباء، والاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلاّ زيد، أي ما قام أحد، والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير، لجموده كضرباً زيداً، أو إطعام في يوم. والتعجب، كأسمع بهم وأبصر، أي بهم، فحذف فاعل الثاني لدلالة الأول عليه.

ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه: موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان، قصد بهما التفضيل، نحو فتلقفها رجل رجل. فإن أصله: فتلقفها الناس رجلاً رجلاً. أي متناوبين كما في: ادخلوا الأول فالأول. أي مرتبين، فحذف الفاعل، وأقيم مجموعهما مقامه، فصارا كأنهما شيء واحد، لا تعدد إلا في أجزاءه، لقيامهما مقام الفاعل الذي لا يتعدد، فرفعهما كرفع واحد، لكن لما لم يقبله المجموع، من حيث هو مجموع، جعل في أجزائه فيمتنع فيهما العطف، كما يمتنع في حلو حامض. إلى آخره.

كما وأن حكم تأنيث الضمير والوصف ونحوهما حكم الفعل، وكل ذلك فيما إذا أريد معنى الاسم، فإن قصد لفظه جاز تذكيره باعتبار اللفظ، وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف، وحروف الهجاء.

وقال الفراء: حروف الهجاء مؤنثة، ولا تذكر إلاّ في الشعر.

المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خلافٌ، وذلك نحو «ضَرَبَ غلامَهَا جارُ هِنْدٍ» فمن أجازها ـ وهو الصحيح ـ وجّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتهُ التقديمُ كان كَعَوْدِهِ على ما رُتبتُه التقديمُ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ.

وقوله: «وشذ ـ إلى آخِره» أي شَذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» فالهاء المتصلة بنَوْر ـ الذي هو الفاعل ـ عائدةٌ على «الشجر» وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة؛ لأن «الشجر» مفعول، وهو متأخِّرٌ لفظاً، والأصْلُ فيه أن ينفصل عن الفعل؛ فهو متأخر رتبةً، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأَوَّلُوهُ، وأجازها أبو عبد الله الطّوَالُ من الكوفيين، وأبو الفتح بن جني، وتابعهما المصنف، ومما ورد من ذلك قوله:

١٤٩ ـ لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَباً ذُعِرُوا ... وَكَادَ، لَوْ سَاعَدَ المَقْدُورُ، يَنْتَصِرُ

---

١٤٩ ـ البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير ـ رضي الله عنهما! ـ يرثيه.

اللغة: «طالبوه» الذين قصدوا قتاله «ذعروا» أخذهم الخوف «كاد ينتصر» لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم، وهو مأخوذ من قوله ﷺ: «نصرت بالرعب».

الإعراب: «لما» ظرف بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بذعر الآتي «رأى» فعل ماض «طالبوه» طالبو: فاعل رأى، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه، والجملة من رأى وفاعله في محل جر بإضافة لما الظرفية إليها «مصعباً» مفعول به لرأى «ذعروا» فعل ماض مبني للمجهول ونائب فاعل «وكاد» فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب «لو» شرطية غير جازمة «ساعد المقدور» فعل وفاعل، وهو شرط لو «ينتصر» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب، والجملة من ينتصر وفاعله في محل نصب خبر «كاد» وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها.

الشاهد فيه: قوله «رأى طالبوه مصعباً» حيث أخر المفعول عن الفاعل، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول، فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ومن شواهد هذه المسألة ـ مما لم يذكره الشارح ـ قول الشاعر:

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَباً ... أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعاً بِصَاعْ

وقول الآخر:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ ... زُهَيراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كلِّ جَانِبِ

وسننشد في شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتي بعض شواهد لهذه المسألة، ونذكر لك ما نرجحه من أقوال العلماء.

وقوله:

١٥٠ ـ كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ ... وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى في ذُرَى المَجْدِ

وقوله:

١٥١ ـ وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً ... مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا

---

١٥٠ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «كسا» فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، تقول: كسوت محمداً جبة، كما تقول: ألبست علياً قميصاً «حلمه» الحلم»: الأناة والعقل، وهو أيضاً تأخير العقوبة وعدم المعالجة فيها «سؤدد» هو السيادة «ورقى» بتضعيف القاف ـ أصل معناه جعله يرقى: أي يصعد، والمرقاة: السلم الذي به تصعد من أسفل إلى أعلى، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه «الندى» المراد به الجود والكرم «ذرى» بضم الذال ـ جمع ذروة، وهي أعلى الشيء.

الإعراب: «كسا» فعل ماض «حلمه» حلم: فاعل كسا، وحلم مضاف والضمير مضاف إليه «ذا الحلم» ذا: مفعول أول لكسا، وذا مضاف والحلم مضاف إليه «أثواب سؤدد»: مفعول ثان لكسا، وأثواب مضاف وسؤدد مضاف إليه «ورقى» فعل ماض «نداه» فاعل ومضاف إليه «ذا الندى» مفعول به ومضاف إليه «في ذرى» جار ومجرور متعلق برقى. وذرى مضاف، و «المجد» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «كسا حلمه ذا الحلم، ورقى نداه ذا الندى» فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة جميعاً، وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين، خلافاً لابن جني ـ تبعاً للأخفش ـ وللرضي، وابن مالك في بعض كتبه.

كذا قالوا، ونحن نرى أنه لا يبعد ـ في هذا البيت ـ أن يكون الضمير في «حلمه، ونداه» عائداً على ممدوح ذكر في أبيات تقدمت البيت الشاهد، فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذي أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم؛ إذا اتتسوا به وجعلوه قدوة لهم، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الغاية من هذه الصفة، وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود؛ فافهم وأنصف.

١٥١ ـ البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت، يرثي مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف بن قصي، أحد أجواد مكة، وأول هذه القصيدة قوله:

أَعَيْنُ ألاَ ابْكِي سَيِّدَ النَّاسِ، وَاسْفَحِي ... بِدَمْعٍ، فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِي الدَّمَا

اللغة: «أعين» أراد يا عيني، فحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التي قبلها «اسفحي» أسيلي وصبي «أنزفته» أنفدت دمعك فلم يبق منه شيء «أخلد» كتب له الخلود، ودوام البقاء.

المعنى: يريد أنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعاً لمجموع البشر.

الإعراب: «لو» شرطية غير جازمة «أن» حرف توكيد ونصب «مجداً» اسم أن، وجملة =

وقوله

١٥٢ ـ جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

وقوله:

١٥٣ ـ جَزَى بَنُوهُ أبا الْغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

= «أخلد» مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر أن. وأن مع دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف، والتقدير: لو ثبت إخلاد مجد صاحبه، وهذا الفعل هو فعل الشرط «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية، وعامله أخلد «واحداً» مفعول به لأخلد «من الناس» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد «أبقى» فعل ماض «مجده» مجد: فاعل أبقى، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب «لو» «مطعماً» مفعول به لأبقى.

الشاهد فيه: قوله «أبقى مجده مطعماً» حيث أخر المفعول ـ وهو قوله مطعماً ـ عن الفاعل، وهو قوله «مجده» مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول، فيقتضي أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبةً.

١٥٢ ـ البيت لأبي الأسود الدؤلي، يهجو عدي بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جني إلى النابغة الذبياني، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح، وسببه أن للنابغة الذبياني قصيدة على هذا الروي.

اللغة: «جزاء الكلاب العاويات» هذا مصدر تشبيهي، والمعنى: جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات، ويروى «الكلاب العاديات» ـ بالدال بدال الواو ـ وهو جمع عاد، والعادي: اسم فاعل من عدا يعدو، إذا ظلم وتجاوز قدره «وقد فعل» يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه، وحقق فيه رجاءه.

المعنى: يدعو على عدي بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار، ثم يقول: إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه.

الإعراب: «جزى» فعل ماض «ربه» فاعل، ومضاف إليه «عني» جار ومجرور متعلق بجزى «عدي» مفعول به لجزى «ابن» صفة لعدي، وابن مضاف و «حاتم» مضاف إليه «جزاء» مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى، وجزاء مضاف، و «الكلاب» مضاف إليه «العاويات» صفة للكلاب «وقد» الواو للحال، قد: حرف تحقيق «فعل» فعل ماضي مبني على الفتح لا محل له، وسكن لأجل الوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه، والجملة في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «جزى ربه... عدي» حيث أخر المفعول، وهو قوله «عدي» وقدم الفاعل، وهو قوله «ربه»، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول.

١٥٣ ـ نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أبا الغيلان» كنية لرجل لم أقف على تعريف له «سنمار» بكسر السين والنون بعدهما =

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة، وذلك نحو «ضَرَبَ بَعْلُها صَاحِبَ هِنْدٍ» وقد نَقَلَ بعضُهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً، والحقّ فيها المَنْعُ.

ميم مشددة ـ اسم رجل رومي، يقال: إنه الذي بنى الخورنق ـ وهو القصر الذي كان بظاهر الكوفة ـ للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر؛ لئلا يعمل مثله لغيره فخر ميتاً، وقد ضربت به العرب المثل في سوء المكافأة، يقولون: «جزاني جزاء سنمار» قال الشاعر (انظر المثل رقم ٨٢٨ في مجمع الأمثال ١/ ١٥٩ بتحقيقنا):

جَـزَتْـنَـا بَـنُـو سَـعْـدٍ بِـحُـسْـنِ فِـعَـالِـنَـا ... جَـزَاءَ سِـنِـمَّـارٍ، وَمَـا كَـانَ ذَا ذَنْـبِ

الإعراب: «جزى» فعل ماض «بنوه» فاعل، ومضاف إليه «أبا الغيلان» مفعول به ومضاف إليه «عن كبر» جار ومجرور متعلق بجزى «وحسن فعل» الواو عاطفة، وحسن: معطوف على كبر، وحسن مضاف وفعل مضاف إليه «كما» الكاف للتشبيه، وما: مصدرية «يجزى» فعل مضارع مبني للمجهول «سنمار» نائب فاعل يجزى، و «ما» ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع «جزى»، وتقدير الكلام: جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابهاً لجزاء سنمار.

الشاهد فيه: قوله «جزى بنوه أبا الغيلان» حيث أخر المفعول، وهو قوله «أبا الغيلان» عن الفاعل، وهو قوله «بنوه» مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول.

هذا، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح ـ زيادة على ما ذكرناه في شرح الشاهد رقم ١٤٩ ـ قول الشاعر:

وَمَـا نَـفَـعَـتْ أَعْـمَـالُـهُ الـمَـرْءَ راجِـيـاً ... جَـزَاءً عَـلَـيْـهَـا مِـنْ سِـوَى مِـنْ لـه الأمْـرُ

حيث قدم الفاعل ـ وهو قوله «أعماله» ـ على المفعول ـ وهو قوله «المرء» مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد.

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش ـ وتابعه عليه أبو الفتح بن جني، والإمام عبد القاهر الجرجاني، وأبو عبد الله الطوال، وابن مالك، والمحقق الرضي ـ من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول، هو القول الخليق بأن تأخذ به وتعتمد عليه، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه؛ لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز، وأحكام العربية يقضي فيها على وفق ما ورد عن أهلها.

النائب عن الفاعل

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ(١)

يُحذَف الفاعلُ ويُقام المفعول به مُقَامهُ، فَيُعْطَى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع، ووجوبِ التأخّرِ عن رافعه، وعدم جواز حَذْفِهِ، وذلك نحو: «نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ» فخير نائل: مفعول قائم مَقامِ الفاعلِ، والأصل: «نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل» فحذف الفاعل ـ وهو «زيد» ـ وأقيم المفعولُ به مُقَامَهُ ـ وهو «خير نائل» ـ ولا يجوز تقديمه؛ فلا تقول: «خَيْرَ نَائِلٍ نِيلَ» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده ـ وهي «نيلَ» والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر ـ والتقدير: «[نيل] هو»، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول: «نيل».

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اَضْمُمَنْ، والمُتَّصِلْ ... بالآخِرِ اَكْسِرْ في مُضِيٍّ كَوُصِلْ(٢)

النائب عن الفاعل

(١) **ينوب مفعول**: فعل وفاعل.
به: متعلق بمفعول.
عن فاعل فيما: متعلقان بينوب، وما موصول اسمي.
له: صلة ما متعلق بمحذوف مع متعلقه الآخر.
كنيل: بكسر النون خبر لمبتدأ محذوف، والكاف جارة لقول محذوف، وبقي مقوله، ودخلت الكاف على مقول القول، ونيل فعل ماض مبني للمجهول.
خير: مرفوع بالنيابة عن الفاعل بنيل.
نائل: مضاف إليه. وتقدير البيت: ينوب مفعول به عن فاعل في الذي استقر له من الأحكام. وذلك كقولك: نيل خير نائل. قال الشاطبي: وخير نائل يحتمل من جهة اللفظ أن يكون اسم مصدر كالنوال، فإنه يقال: نال زيد نوالاً ونائلاً ونولاً، وليس بمراد هنا وإنما أراد بخير، ما يراد به في قوله تعالى: ﴿**وافعلوا الخير**﴾ ثم قال: ونائل المضاف إليه، هو صاحب الخير اسم فاعل، لا اسم جامد، كقولك: هذا نول نائل، أي نيل خير من ينيل، ومن عادته النوال، ويقال: نلته خيراً، أو أنلته خيراً بمعنى.

(٢) **فأول**: مفعول مقدم باضممن.
الفعل: مضاف إليه، وهو صاحب حال محذوفة.
اضممن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.
والمتصل: مفعول مقدم باكسر، وهو نعت لمحذوف.

=

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاً ... كَيَنْتَحِي المَقُولِ فِيهِ: يُنْتَحَى(١)

يُضَمّ أوَّل الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً، أي: سواءٌ كان ماضياً، أو مضارعاً وَيُكْسَرُ ما قبل آخر الماضي، ويُفتَح ما قبل آخر المضارع.

ومثالُ ذلك في الماضي قولُكَ في وَصَلَ: «وُصِلَ» وفي المضارع قولُكَ في «يَنْتَحِي»: «يُنْتَحَى».

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا المُطَاوَعَةْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلا مُنَازَعَهْ(٢)

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي(٣)

= **بالآخر**: متعلق المتصل.

اكسر: فعل أمر.

في مضي: متعلق باكسر، على تقدير مضاف.

كوصل: خبر لمبتدأ محذوف على حذف القول، ووصل فعل ماض مبني للمجهول، وتقدير البيت: فاضمن أول الفعل مطلقاً، واكسر الحرف المتصل بالآخر، في فعل مضي، وذلك كقولك: وصل.

(١) **واجعله**: فعل أمر وفاعل ومفعول أول، والهاء عائدة على المتصل بالآخر.

من مضارع: في موضع الحال من الهاء، فيتعلق بمحذوف. وقال المكودي: إنه متعلق باجعله.

منفتحاً: مفعول ثان لاجعله، والتقدير: واجعل المتصل بالآخر، حال كونه من مضارع منفتحاً.

كينتحي: بكسر الحاء خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كينتحي.

المقول: بالجر، قال المكودي تبعاً للمرادي: نعت كينتحي.

فيه: متعلق بالمقول.

ينتحى: محكي بالقول، زاد المكودي: ويجوز ضبط المقول بالضم، فيكون قد تم الكلام عند قوله: كينتحي، ثم استأنف، والتقدير على هذا: واجعله من مضارع كينتحي منفتحاً. فالمقولة فيه: إذن على هذا العمل الذي هو ضم الأول، وفتح ما قبل الآخر ينتحى فينتحى على هذا الوجه. خبر من المقول محكي. وبالأول جزم المرادي.

قال الشاطبي: ومعنى ينتحى يعترض، والانتحاء الاعتراض.

(٢) **والثاني**: مفعول أول بفعل محذوف، يفسره اجعله، على أرجح الوجهين في الاشتغال.

التالي: نعت لثاني، وأل فيه موصول اسمي، والعائد إليها ضمير مستتر فيه مرفوع على الفاعلية.

تا: بالقصر للضرورة، مفعول التالي.

المطاوعة: مضاف إليه.

كالأول: في موضع المفعول الثاني لاجعل.

اجعله: فعل أمر وفاعل، والهاء مفعوله الأول.

بلا منازعة: متعلق باجعله، وتقدير البيت: واجعل الحرف الثاني، الذي يلي تاء المطاوعة، كالحرف الأول في الضم بلا منازعة، فحذف موصوف الوصفين، ومتعلق الفعل.

(٣) **وثالث**: مفعول بفعل محذوف يفسره اجعله.

الذي: مضاف إليه، على تقدير: حذف الموصول بالموصول. =

إذا كان الفعلُ المبنيّ للمفعول مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أوله وثانيه، وذلك كقولك في «تَدَحْرَجَ»: «تُدُحْرِجَ» وفي «تَكَسَّر»؛ «تُكُسِّر» وفي «تَغَافَلَ»: «تُغُوفِلَ».

وإن كان مفتتحاً بهمزة وَصْلٍ ضُمَّ أوله وثالثه، ذلك كقولك في «اسْتَحْلى»: «اسْتُحْلِيَ» وفي «اقْتَدَرَ»: «اقْتُدِرَ» وفي «انْطَلَقَ»: «انْطُلِقَ».

وَاكْسِرْ أَوَ اَشْمِمْ فَاثُلاَثِيٍّ أُعِلْ عَيْناً، وَضَمّ جَا كَـ«بوعَ» فاحْتُمِلْ[1]

إذ كان الفعلُ المبنيّ للمفعول ثلاثياً مُعتَلَّ العينِ سُمِعَ في فائه ثلاثَةُ أَوْجُهٍ:

أولاً: إخلاص الكسر، نحو: «قيل، وَبِيعَ» ومنه قولُه:

١٥٤ ـ حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

---

١٥٤ ـ البيت لراجز لم يعينوه.

اللغة: «حيكت» نسجت، وتقول: حاك الثوب يحوكه حوكاً وحياكةً «نيرين» تثنية نير ـ بكسر النون بعدها ياء مثناة ـ وهو علم الثوب أو لحمته، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوباً بالمتانة والإحكام قالوا: هذا ثوب ذو نيرين، وقد قالوا من ذلك أيضاً: هذا رجل ذو نيرين، وهذا رأي ذو نيرين، وهذه حرب ذات نيرين، يريدون أنها شديدة، =

= **بهمز:** في موضع صلة الذي.
الوصل: مضاف إليه.
كالأول: في موضع المفعول الثاني لاجعلنه مقدم عليه.
اجعلنه: فعل أمر، مؤكد بالنون الثقيلة، والهاء المتصلة به مفعوله الأول.
كاستُحليَ: خبر لمبتدأ محذوف، ومجرور الكاف قول محذوف، واستحليَ مبني للمجهول، وتقدير البيت: واجعل ثالث الفعل الذي ابتدىء بهمز الوصل مثل الأول.

(١) **واكسر:** فعل أمر.
أو: حرف عطف وتخيير.
اشمم: بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، فعل أمر معطوف على اكسر.
فا: بالقصر للضرورة، مفعول اشمم، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لاكسر، على سبيل التنازع.
ثلاثي: مضاف إليه.
أعل: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ثلاثي.
عيناً: تمييز محول عن نائب الفاعل، والأصل أعلت عينه، وجملة أعل عيناً نعت لثلاثي، وثلاثي نعت لفعل محذوف.
وضم: قال المكودي: مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه في معرض التفصيل، وجملة.
جا: بالقصر للضرورة خبره.
كبوع: في موضع الحال من فاعل جاء.
فاحتمل: معطوف على جاء. واحتمل مبني للمجهول.

ثانياً: وإخلاصُ الضم، نحو: «قُولَ، وَبُوع» ومنه قولهُ:

١٥٥ ـ لَيتَ، وَهَلْ يَنفَعُ شَيئاً لَيتُ؟ لَيتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشتَرَيتُ

= وقالوا: هذا ثوب منير ـ على زنة معظم ـ إذا كان منسوجاً على نيرين، وقد روي في موضع هذه العبارة «حوكت على نولين» ونولين: مثنى نول ـ بفتح النون وسكون الواو ـ وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تختبط الشوك» تضربه بعنف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

المعنى: وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج، تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشواك لم يؤذها ولم يعلق بها.

الإعراب: «حيكت» حيك: فعل ماض مبني للمجهول، والتاء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيكت «إذ» ظرف للزمان الماضي مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحيك، وجملة «تحاك» ونائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذ» إليها «تختبط» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «الشوك» مفعول به لتختبط «ولا» نافية «تشاك» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، ويروى «حوكت على نيرين» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثاني، وهو إخلاص ضم الفاء.

١٥٥ ـ ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت في زياداته أبياتاً منها هذا البيت، وهي قوله:

يَا قَومِ قَد حَوقَلتُ أَوْ دَنَوتُ ... وَبَعضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ المَوتُ
مَالِي إِذَا أَجذِبُهَا صَأَيتُ ... أَكِبَرٌ قَد عَالَنِي أَوْ بَيتُ
لَيتَ، وَهَلْ يَنفَعُ شَيئاً لَيتُ؟ ... لَيتَ شَبَاباً.........

وقد روى أبو علي القالي في أماليه (١ ـ ٢٠) البيتين السابقين على بيت الشاهد، ولم ينسبهما، وقال أبو عبيد البكري في التنبيه (٩٧): «هذا راجز يصف جذبه للدلو» اهـ، ولم يعينه أيضاً.

اللغة: «حوقلت» ضعفت وأصابني الكبر «دنوت» قربت «حيقال» هو مصدر حوقل «أجذبها» أراد أنزع الدلو من البئر «صأيت» صحت، مأخوذ من قولهم: صأى الفرح، إذا صاح صياحاً ضعيفاً، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه «قد عالني» غلبني وقهرني وأعجزني، وفي رواية أبي علي القالي أكبر غيرني... «أم بيت» يريد أم زوجة، وذلك لأن العزب أقوى وأشد «ينفع شيئاً ليت» قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسماً وأعربها وجعلها فاعلاً، ومثل هذا ـ في «ليت» ـ قول الشاعر:

لَيتَ شِعرِي، وَأَينَ مِنِّيَ لَيتٌ؟ ... إِنَّ لَيتاً وَإِنَّ لَوّاً عَنَاءُ =

وهي لغة بني دَبيرِ وبني فَقْعَسٍ [وهما من فُصَحاء بني أسد].

ثالثاً: (والإشمامُ ـ وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بَيْنَ الضمِّ والكسر ـ ولا يظهر ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الْخَطِّ، وقد قُرِىءَ في السبعة قولُه تعالى: ﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءُ**﴾ بالإشمام في «قِيلَ، وَغِيضَ».

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ   وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لَنَحْوِ حَبْ(١)

= ومثله قول عمر ابن أبي ربيعة المخزومي:

لَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ يَرُدَّنَّ لَيْتُ؟   هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ؟

وقول الآخر:

لَيتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنَ أبي عَمْـ   ـرو، وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزونُ

ونظيره ـ في «لو» إذا قصد لفظها وجعلت اسماً ـ قول الآخر:

الأَمُ عَلَى لَوٌ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِماً   بِأَذْنَابِ لَوٍ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

الإعراب: «ليت» حرف تمن ونصب «وهل» حرف استفهام المقصود منه النفي «ينفع» فعل مضارع «شيئاً» مفعول به لينفع «ليت» قصد لفظه: فاعل ينفع، والجملة لا محل لها معترضة «ليت» حرف تمن مؤكد للأول «شباباً» اسم ليت الأول «بوع» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على شباب، والجملة في محل رفع خبر ليت الأول «فاشتريت» فعل وفاعل، وجملتهما معطوفة بالفاء على جملة بوع.

الشاهد فيه: قوله «بوع» فإنه فعل ثلاثي معتل العين، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح، ومنهم بعض بني تميم، ومنهم ضبة، وحكيت عن هذيل.

---

(١) **وإن**: حرف شرط.

بشكل: متعلق بخيف، والباء للسببية.

خيف: مبني للمجهول، . في محل جزم على أنه فعل الشرط.

لبس: مرفوع على النيابة عن فاعل خيف.

يجتنب: مبني للمجهول، مجزوم على أنه جواب الشرط ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى شكل. والشكل بفتح الشين التحريك.

وما: موصول اسمي في موضع رفع على أنه مبتدأ.

لباع: متعلق صلة ما، على تقدير مضاف.

قد: حرف تقليل هنا.

يرى: مضارع مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر مرفوع على النيابة عن الفاعل، يعود إلى ما، وهو المفعول الأول. =

إذا أسند الفعل الثلاثيُّ المعتلُّ العين ـ بعد بنائه للمفعول ـ إلى ضمير متكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ: فإما أن يكون واوياً، أو يائياً.

فإن كان واويًا ـ نحو «سَامَ» من السَّوْم ـ وَجَبَ ـ عند المصنف ـ كسرُ الفاء أو الإشمامُ؛ فتقول: «سِمْتُ»، [ولا يجوز الضم؛ فلا تقول: «سُمْتُ»]؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا، نحو: «سُمْتُ الْعَبْدَ».

وإن كان يائيًا ـ نحو «بَاعَ» من البَيْع ـ وجَبَ ـ عند المصنف أيضاً ـ ضَمُّه أو الإشمامُ؛ فتقول: «بُعْتَ يَا عَبْدُ» ولا يجوز الكسر؛ فلا تقول: «بِعْتَ»؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل: فإنه بالكسر فقط، نحو: «بِعْتُ الثَّوْبَ».

وهذا معنى قوله: «وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ» أي: وإن خِيفَ اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة ـ أعني الضمَّ، وَالكَسْرَ، والإشمامَ ـ عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غَيْرِهِ لا لَبْسَ معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواوي، والضم في اليائي، والإشمامَ، هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواوي، والكسر في اليائي.

وقوله: «وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لنحو حَبَّ» معناه أن الذي ثَبَتَ لفاء «باع» ـ من جواز الضم، والكسر، والإشمام ـ يَثْبُتُ لفاء المضاعف، نحو «حَبَّ»؛ فتقول: «حُبَّ»، و «حِبَّ» وإن شئت أشْمَمْتَ.

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي(١)

= لنحو: في موضع المفعول الثاني ليرى، على تقدير مضاف أيضاً.

حب: مضاف إليه، وجملة قد يرى، ومفعوله في موضع رفع، خبر المبتدأ الذي هو ما، وتقدير البيت: وإن خيف لبس بسبب شكل، يجتنب ذلك الشكل، والذي ثبت لفاء باع من اللغات الثلاث، قد يرى لفا نحو حب.

(١) وما: مبتدأ وهو موصول اسمي.

لفا: بالقصر للضرورة متعلق بصلة ما.

باع: مضاف إليه.

لما: في موضع خبر المبتدأ، أو ما المجرورة اسم موصول نعت لمحذوف.

العين: مبتدأ وجملة.

تلي: خبره، وجملة العين تلي صلة ما المجرورة باللام والعائد محذوف.

في اختار: متعلق بتلي.

وانقاد وشبه: معطوفان على اختار، وشبه مضاف محذوف وجملة. =

أي: يَثْبُتُ - عند البناء للمفعول - لما تليه العَيْنُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزنِ «اُفْتَعَلَ» أو «انْفَعَل» - وهو معتلُّ العينِ - ما يثبت لفاء «باع»: من جواز الكسر، والضم، وذلك نحو «اخْتَار، وانْقَاد» وشبههما؛ فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضمُّ، نحو «اُخْتُور»، و «اُنْقُودَ» وَالكَسْرُ، نحو «اُخْتِيرَ»، و «اُنْقِيدَ» والإشمَامُ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف.

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفَ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي[1]

تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أقيم المفعولُ به مُقَامَ الفاعل، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به أقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرور مُقَامَهُ؛ وَشَرَطَ في كل [واحد] منها أن يكون قابلاً للنيابة، أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة، كالظرف الذي لا يتصرَّفُ، والمراد به: ما لزم النَّصبَ على الظرفية، نحو «سَحَرَ» إذا أريد به سَحَرُ يوم بعينه، ونحو «عندك» فلا تقول: «جُلِسَ عندك» ولا «رُكِبَ سَحَرُ»؛ لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرَّفُ، نحو «مُعَاذَ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله»؛ لما تَقَدَّمَ في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه: من الظرف، والمصدر، [والجارّ] والمجرور؛ فلا تقول: «سِيرَ وَقْتٌ»، ولا «ضُرِبَ ضَرْبٌ»، ولا «جُلِسَ في دار» لأنه لا فائدة في ذلك.

ومثالُ القابل من كل منها قولُكَ: «سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَضُرِبَ ضَرْب شَدِيدٌ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ».

= **ينجلي**: نعت لشبه، وتقدير البيت: ما استقر من الأوجه الثلاثة لفاء باع، ثابت للحرف الذي تليه العين في اختار وانقاد وشبههما. كذا أعرب المكودي وقال الشاطبي: ما مبتدأ، أو موصولة صلتها المجرور وخبرها ينجلي، ولما العين تلي متعلق به، وفي اختار متعلق بتلي، وتقدير الكلام، ما استقر لفاء باع ينجلي لما تليه العين في اختار وانقاد وشبههما.

(١) **وقابل**: مبتدأ، سوغ الابتداء به تعلق.
من ظرف: به، قال المكودي:
أو من مصدر: معطوف على من ظرف.
أو حرف: معطوف على مصدر.
جر: مضاف إليه، على تقدير: حذف المعطوف والعاطف.
بنيابة: متعلق بحري، ومتعلق محذوف.
حري: بتخفيف الياء للضرورة، صفة مشبهة، بمعنى حقيق، مرفوع بالخبرية عن قابل، وتقدير البيت: وقابل من ظرف، أو من مصدر، أو من حرف جر ومجروره حري بنيابة عن الفاعل.

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِي، إنْ وُجِدْ ... فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ(١)

مَذْهَبُ البصريين ـ إلا الأخفشَ ـ أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعِله: مفعولٌ به، وَمَصْدَرٌ، وَظَرْفٌ، وجارٌ ومجرورٌ ـ تعين إقامة المفعولِ به مُقَامَ الفاعِلِ؛ فتقول: ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأمِير في دَارِهِ، ولا يجوز إقامة غيرِهِ [مُقَامَهُ] مع وجوده، وما ورد من ذلك شَاذٌّ أو مُؤَوَّل.

ومَذْهَبُ الكوفيين أنه يجوز إقَامَةُ غَيْرِهِ وهو موجودٌ: تَقَدَّمَ، أوتَأَخَّرَ؛ فتقول: «ضُرِب ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضرب زيداً ضربٌ شديد» وكذلك في الباقي، وَاسْتَدَلّوا لذلك بقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ وقولِ الشاعر:

١٥٦ ـ لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّداً ... وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

---

١٥٦ ـ نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان، لا في أصله، وقبله قوله:

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَا ... وَإنْ ثَنَى فِي الْعَوْدِ كَانَ أَحْمَدَا

اللغة: «بدئه» مبتدأ أمره وأول شأنه «بدا» ظهر «ثنى» عاد، تقول: ثنى يثني ـ بوزن رمى يرمي ـ وأصل معناه جمع طرفي الحبل فصير ما كان واحداً اثنين «كان أحمداً» مأخوذ من قولهم: عود أحمد، يريدون أنه محمود «يعن» فعل مضارع ماضيه عني، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول، ومعناه على هذا أولع أو اهتم، تقول: عني فلان بحاجتي وهو معني بها، إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها «العلياء» هي خصال المجد التي تورث صاحبها سموا ورفعة قدر «شفى» أبرأ، وأراد به ههنا هدى، مجازاً «الغي» الجري مع هوى النفس والتمادي في الأخذ بما يوبقها ويهلكها «هدى» بضم الهاء وهو الرشاد وإصابة الجادة. =

---

(١) **ولا**: حرف نفي.
ينوب: فعل مضارع منفي بلا.
بعض: فاعل ينوب.
هذي: اسم إشارة مضاف إليه.
أن: حرف شرط.
وجد: مبني للمجهول، في موضع جزم بأن على أنه فعل الشرط.
في اللفظ: متعلق بوجد.
مفعول: نائب الفاعل بوجد.
به: متعلق بمفعول، وجواب الشرط محذوف.
وقد: حرف تقليل هنا.
يرد: فعل مضارع وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر المفهوم من الفعل السابق، والتقدير: وقد يرد نيابة بعض هذه مع وجود المفعول به، ويحتمل أن يعود إلى بعض المتقدم في الذكر. والتقدير: بعض هذه الثلاثة نائباً عن الفاعل مع وجود المفعول به. وهذا أولى.

ومَذْهَبُ الأخْفَشِ أنه إذَا تَقَدَّمَ غيرُ المفعولِ به عليه جاز إقَامَةُ كل [وَاحِدٍ] منهما؛ فتقول: ضُرِبَ في الدار زَيْدٌ، وضُرِبَ في الدار زَيْداً، وإن لم يتقدم تعين إقَامَةُ المفعولِ به، نحو: «ضُرِبَ زَيْدٌ في الدَّارِ»؛ فلا يجوز «ضُرِبَ زَيْداً في الدَّارِ».

وبـاتِّـفَـاقٍ قَـدْ يَـنُـوبُ الـثَّـانِ مِـنْ ... بَـابِ «كَـسَـا» فِـيـمَـا الْـتِـبَـاسُـهُ أُمِـنْ(١)

= **المعنى**: لم يشتغل بمعالي الأمور، ولم يولع بخصال المجد، إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذي أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد.

الإعراب: «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعن» فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف، والفتحة قبلها دليل عليها «بالعلياء» جار ومجرور نائب عن الفاعل «إلا» أداة استثناء ملغاة «سيِّدا» مفعول به ليعن «ولا» الواو عاطفة، ولا نافية «شفى» فعل ماض «ذا» مفعول لشفى مقدم على الفاعل، وذا مضاف، و «الغي» مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «ذو» فاعل شفى، وذو مضاف، و «هدى» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «لم يعن بالعلياء إلا سيداً» حيث ناب الجار والمجرور ـ وهو قوله «بالعلياء» ـ عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام ـ وهو قوله «سيداً».

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور، ولم ينب المفعول به، أنه جار بالمفعول به منصوباً، ولو أنه أنابه لرفعه؛ فكان يقول: لم يعن بالعلياء إلا سيد، والداعي لذلك أن القوافي كلها منصوبة، فاضطراره لتوافق القوافي هو الذي دعاه وألجأه إلى ذلك.

ومثل هذا البيت قول الراجز:

وَإنَّـمَـا يُـرْضِـي الـمُـنِـيـبُ رَبَّـهُ ... مَـا دامَ مَـعْـنِـيًّـا بِـذِكْـرِه قَـلْـبَـه

ومحل الاستشهاد في قوله «معنياً بذكر قلبه» حيث أناب الجار والمجرور ـ وهو قوله «بذكر» ـ عن الفاعل، مع وجود المفعول به في الكلام ـ وهو قوله «قلبه» ـ بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر.

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعاً؛ لأن النائب عن الفاعل في البيتين متقدم في كل واحد منهما عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية.

---

(١) **وباتفاق**: متعلق بينوب.
قد: حرف تقليل.
ينوب: فعل مضارع.
الثان: بحذف الياء، والاستغناء بالكسرة فاعل ينوب.
من باب: في موضع الحال من الثان.
كسا: مضاف إليه.
فيما: متعلق بينوب، وما اسم موصول.
التباسه: مبتدأ، وجملة. =

إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولين لما لم يُسَمّ فَاعِلُهُ: فإما أن يكون من باب «أعْطَى»، أو من باب «ظَنّ»؛ فإن كان من باب «أعْطَى» ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فذكرَ المصنفُ أنه يجوز إقامةُ الأولِ منهما وكذلك الثاني، بالاتفاق؛ فتقول: «كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً، وَأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَماً»، وإن شِئْتَ أقمت الثاني: فتقول: «أُعْطِيَ عمراً درهم، وَكُسِيَ زيداً جبةٌ».

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأولِ، [وذلك نحو «أعْطَيْتُ زيداً عمراً» فتتعين إقامةُ الأول] فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً» ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ: لئلا يحصل لَبْسٌ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً، بخلاف الأول.

وَنَقَل المصنفُ الاتفاقَ على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقامَتُهُ عند أَمْنِ اللَّبْس؛ فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهة النحويين كلهم فليسَ بجيد؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفةً والثاني نكرةً تعين إقامةُ الأولِ؛ فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني: فلا تقول «أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْداً».

في بَابِ «ظَنَّ، وَأَرَى» الْمَنْعُ اشْتَهَرْ وَلاَ أَرَى مَنْعاً إذَا الْقَصْدُ ظَهَرْ[1]

يعني أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، كظن وأخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرَى وأخواتها ـ فالأشْهَرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأولِ، ويمتنع إقامة الثاني في باب «ظَنَّ» والثاني والثالث في باب

= **أمن**: بالبناء للمجهول، خبر المبتدأ، والمبتدأ وخبره صلة ما، والعائد إلى الموصول الهاء المتصلة بالمبتدأ.

(١) **في باب**: متعلق باشتهر.
ظن: مضاف إليه.
وأرى: معطوف على ظن.
المنع: بالرفع مبتدأ، وجملة.
اشتهر: خبره، والتقدير: المنع اشتهر في باب ظن وأرى، فقدم معمول الخبر على المبتدأ وهو لا يجوز إلا في الضرورة، لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أحرى.
ولا: نافية.
أرى: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه وجوباً.
منعاً: مفعول أرى، ولا ثاني له، لأن من قولهم: رأى أبو حنيفة حل كذا، ورأى الشافعي حرمته، من الرأي بمعنى المذهب.
إذا: ظرف للمستقبل، متضمن معنى الشرط، مختص بالجمل الفعلية على الأصح. فعلى هذا.
القصد: فاعل بفعل محذوف يفسره ظهر.
ظهر: فعل ماض، وهو فاعله، لا محل له لأنه مفسر.

«أَعْلَمَ»؛ فتقول: «ظُنّ زَيْدٌ قَائماً» ولا يجوز «ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ» وتقول: «أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً ولا يجوز إقامة الثاني؛ فلا تقول: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً» ولا إقامة الثالث؛ فتقول: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ» ونقل ابن أبي الربيع الاتفاقَ على منع إقامة الثالث، ونقل الاتفاقَ ـ أيضاً ـ ابن المصنف.

وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنه لا يتعَيَّن إقامةُ الأولِ، لا في باب «ظَنّ» ولا باب «أَعْلَمَ» لكن يشترط ألاّ يحصل لَبْسٌ؛ فتقول: «ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وأُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً».

وأما إقامة الثالث من باب «أَعْلَمَ» فنقل ابن أبي الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاقَ على منعه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلافَ في ذلك؛ فتقول: «أُعْلِمَ زَيْداً فرَسَكَ مُسْرَجٌ».

فلو حصل لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامةُ الأولِ في باب «ظن، وأعلم» فلا تقول: ظُنَّ زيداً عمرو» على أن «عمرو» هو المفعول الثاني، ولا «أعلم زيداً خَالِدٌ منطلقاً».

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا[1]

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقَامَ الفاعل حُكْمُ الفاعلِ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً، فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمت واحداً منها مُقَامَ الفاعل، ونَصَبْتَ الباقي؛ فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً، وأعلم زَيْدٌ عمراً قائماً، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير في داره».

---

(١) **وما**: اسم موصول مبتدأ.
سوى النائب مما: متعلقان بصلة ما، والمجرورة موصولة أيضاً، جارية على محذوف. وجملة.
علقا: بالبناء للمجهول، صلة ما المجرورة، والألف للإطلاق.
بالرافع: متعلق بعلقا.
النصب: مبتدأ.
له: خبر.
محققاً: حال من الضمير، في الجار والمجرور الواقع خبراً عن النصب، وجملة النصب له، خبر ما الواقعة مبتدأ أول البيت، والرابط بينهما الضمير المجرور باللام، وتقدير البيت: الذي استقر سوى النائب عن المعمول، الذي علق بالرافع النصب ثابت له محققاً.

إيضاح في باب نائب الفاعل

شرط إنابة الثاني مع عدم اللبس، أن لا يكون جملة وإلاّ امتنع اتفاقاً كما يمتنع في غير الثاني، إلا إذ حكيت بالقول، لأنها حينئذ كالمفرد، لقصد لفظها نحو: ﴿**وإذا قيل لهم لا تفسدوا**﴾ فإن كان الثاني ظرفاً مع وجود الأول، ففيه الخلاف في الظرف مع المفعول.

وعلى الجواز فالنائب متعلقه لأنه المفعول الثاني في الحقيقة، لا المجرور نفسه، لأنه معمول للمتعلق لا للفعل.

اشتغال العامل عن المعمول

إنْ مُضمَرُ اسْمٍ سابقٍ فِعلاً شَغَلْ عَنهُ: بِنَصْبِ لَفظِهِ، أوِ المَحَلّ(١)
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعلٍ أُضْمِرَا حَتْماً، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا(٢)

اشتغال العامل عن المعمول

(١) **إن**: حرف شرط.
مضمر: فاعل بفعل محذوف يفسره شغل.
اسم: مضاف إليه.
سابق: نعت للاسم.
فعلاً: مفعول شغل.
شغل: فعل ماض، وفاعله مستتر فيه يعود إلى مضمر، والجملة مفسرة لا محل لها.
عنه بنصب: متعلقان بشغل، وضمير عنه يعود إلى اسم.
لفظه: مضاف إليه، والضمير فيه تعود إلى مضمر.
أو المحل: معطوف على لفظه، وأل فيه خلف من الضمير المضاف إليه، وتقدير البيت: إن شغل مضمر اسم سابق فعلاً عن الاسم السابق، بنصب لفظ المضمر، أو بنصب محله، والمراد بنصب لفظ الضمير أن يصل إليه الفعل بنفسه، وينتصب محل الضمير أن يتعدى الفعل إليه، بحرف الجر بأل.
قال الشاطبي: ونصب اللفظ هنا معناه أن يطلبه ضمير نصب، ولا يريد به أن يظهر فيه النصب لفظاً لأن ذلك متعذر في المضمرات، وإنما يريد أنه لو كان عوضه ظاهراً لظهر فيه النصب. ونصب المحل أن يكون الضمير مجروراً بحرف.
قال المكودي: والذي حمل الناظم كلامه عليه في «شرح الكافية»: أن يكون الضمير في عنه، ولفظه يعود إلى الاسم السابق، والباء في بنصب، بمعنى عن، وهو بدل اشتمال من الضمير في عنه. والتقدير على هذا: إن شغل **مضمر** اسم سابق فعلاً عن نصب الاسم السابق أو محله.
وجمهور الشارحين على الأول، والتوضيح على الثاني.

(٢) **فالسابق**: مفعول بفعل محذوف، يفسره انصب، على أرجح الوجهين، فهو من باب الاشتغال.
انصبه: فعل أمر وفاعل ومفعول.
متعلق بانصبه، وجملة:
بفعل: متعلق بانصبه وجملة:
أضمر: بالبناء للمجهول، نعت لفعل، والألف للإطلاق.
حتماً: مفعول مطلق، على تقدير حذف الموصوف قال المكودي: ويحتمل أن يكون حالاً من الضمير في أضمرا.
موافق: نعت ثان لفعل.
لما: متعلق بموافق، وما اسم موصول نعت لمحذوف، وجملة:

=

الاشتغال: أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعل، [قد] عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم أو في سَبَبِيِّهِ ـ وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق ـ فمثالُ المشتغل بالضمير «زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وَزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ» ومثالُ المشتغل بالسببيّ «زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ» وهذا هو المراد بقوله؛ «إن مضمر اسم ـ إلى آخره» والتقدير: إن شَغَلَ مضمرَ اسم سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسم بنصب المضمَر لفظاً نحو «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» أو بنصبه محلاً، نحو «زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ» فكلُّ واحدٍ من «ضربت، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وَصَلَ إلى الضمير بنفسه، و «مررت» وَصَلَ إليه بحرف جر؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً، وكل من «ضربت، ومررت» لو لم يشتغل بالضمير لتَسلَّطَ على «زيد» كما تسلَّطَ عَلَى الضمير، فكنت تقول: «زيداً ضَرَبْتُ» فتنصب «زيداً» ويصل إليه الفعلُ بنفسه كما وَصَل إلى ضميره، وتقول: «بزيد مررت» فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.

وقوله «فالسابق انصبه ـ إلى آخره» معناه أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة؛ فيجوز لك نصبُ الاسم السابق، واختلف النحويون في ناصبه:

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه مُضْمَر وجوباً؛ [لأنه لا يُجْمَعُ بين المفسِّرِ وَالمفسَّرَ] ويكون الفعلُ المضمَرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير «ضَرَبْتُ زيداً ضربته» وما وافق معنى دون لفظ كقولك في «زيداً مررت به»: إن التقدير «جَاوَزْتُ زيداً مررت به» وهذا هو الذي ذكره المصنف.

وَالمَذْهَبُ الثاني: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كُوفيٍّ، واختلف هؤلاء؛ فقال قوم: إنه عامِل في الضمير وفي الاسم معاً؛ فإذا قلت: «زيداً ضربته» كان «ضَرَبت» ناصباً لـ «ـزيد» وللهاء، ورُدَّ هذا المذهَبُ بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومُظْهَره، وقال قوم: هو عامل في الظاهر، والضميرُ مُلْغىً، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل.

وَالنَّصْبُ حَتْم، إنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ: كَإِنْ وَحَيْثُمَا[1]

= قد أظهرا: بالنباء للمجهول، صلة ما، والألف للإطلاق، وتقدير البيت: فانصب السابق بفعل قد أضمر إضماراً حتماً أو متحتماً موافق للفعل الذي قد أظهر.

(١) والنصب حتم: مبتدأ وخبر.

إن: حرف شرط.

تلا: فعل الشرط في محل جزم بإنْ.

=

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام؛ **أحدها**: مايجب فيه النصبُ، **والثاني**: ما يجب فيه الرفعُ، **والثالث**: ما يجوز فيه الأمران والنصب أَرْجَحُ، **والرابع**: ما يجوز فيه الأمران والرفعُ أَرْجَحُ، **والخامس**: ما يجوز فيه الأمران عَلَى السواء.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: «والنَّصْبُ حَتْم ـ إلى آخره» ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسم السابِقِ إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأَدَوَاتِ الشرط نحو؛ إِنْ، وَحَيْثُمَا فتقولَ: «إِنْ زَيْداً أَكْرَمْتَهُ أَكْرَمَكَ، وَحَيْثُمَا زَيْداً تَلْقَهُ فَأَكْرِمْهُ»: فيجبُ نَصْبُ «زيداً» في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ، إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه الأدوات، وأجاز بعضُهم وُقُوعَ الاسم بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفْعُ على الابتداء، كقول الشاعر:

١٥٧ ـ لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ ... فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي

---

١٥٧ ـ هذا البيت ساقط من أكثر النسخ. ولم نشرحه في الطبعة الأولى لهذه العلة، وهو من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير، وكان من حديثه أن قوماً نزلوا به في الجاهلية، فنحر لهم أربع قلائص، واشترى لهم زق خمر، فلامته امرأته على ذلك؛ ففي هذا يقول:

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيلِ: اسْمَعِي، ... سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ المَلاَمَةَ فَاهْجَعِي
لاَ تَجْزَعِي لِغَدٍ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ ... أَتُعَجِّلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تَمْنَعِي
قَامَتْ تُبَكِّي أَنْ سَبَأْتُ لِفِتْيَةٍ ... زِقّاً وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَعِ

اللغة: «لا تجزعي» لا تحزني، والجزع هو: ضعف المرء عن تحمل ما ينزل به من بلاء، وهو أيضاً أشد الحزن «منفس» هو المال الكثير، وهو الشيء النفيس الذي يضن أهله به «أهلكته» أذهبته وأفنيته «هلكت» مت.

الإعراب: «لا» ناهية «تجزعي» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون، ويا المؤنثة المخاطبة فاعل «إن» شرطية «منفس» فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط، وقوله =

= **السابق**: فاعل تلا، ومنعوته محذوف.

ما: موصول اسمي، أو نكرة موصوفة في محل النصب على أنها مفعول تلا، وجملة.

يختص: صلة ما على الأول، أو صفة لها على الثاني.

وبالفعل: متعلق بيختص.

كإنْ: بكسر الهمزة خبر لمبتدأ محذوف.

وحيثما: معطوف على أن والتقدير: والنصب حتم إن تلا الاسم السابق شيئاً يختص بالفعل، وذلك كان وحيثما، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه.

تقديره: «إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ»[1]، والله أعلم.

وَإِنْ تَـلاَ السَّـابِـقُ مَـا بِـالابْـتِـدَا ... يَـخْـتَـصُّ فَـالـرَّفْـعَ الْـتَـزِمْـهُ أَبَـدَا[2]

=«أهلكته» جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية «فإذا» الفاء عاطفة، إذا: ظرفية تضمنت معنى الشرط «هلكت» فعل وفاعل وجملتهما في محل جر بإضافة «إذا» إليها «فبعد» الفاء زائدة، وبعد: ظرف متعلق بقوله «اجزعي» في آخر البيت، وبعد مضاف واسم الإشارة من «ذلك» مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب «فاجزعي» الفاء واقعة في جواب إذا، وما بعدها فعل أمر، وياء المخاطبة فاعل، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله «إن منفس» حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التي هي «إن» والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل.

وقبل: أن نقرر لك ما في هذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب «منفس» ويروى برفعه.

فأما رواية النصب فهي التي رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيبويه ١ ـ ٦٨، ومفصل الزمخشري ١ ـ ١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال عن هذه الرواية؛ لأن «منفساً» حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعده، والتقدير: إن أهلكت منفساً أهلكته.

والرواية الثانية برفع «منفس» وهي رواية الكوفيين وأعربوها على أن «منفس» مبتدأ، وجملة «أهلكته» خبره، وهذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد «إن» و «إذا» الشرطيتين، وقالوا: إن الاسم المرفوع بعد هاتين الأداتين مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلاً لنفس الفعل المذكور بعده في نحو «إن زيد يزورك فأكرمه» بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له، فأما البصريون فلا يسلمون أولاً برواية الرفع، ثم يقولون: إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله؛ لأن واحداً من هذين الوجهين غير متعين في إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده، وقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذي بعده قد رفع الضمير على الفاعلية، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما في هذا البيت المستشهد به، ومن الأول قوله تعالى: **﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾** وهذا هو الراجح، وهو الذي قدره الشارح بعد إنشاد البيت، ثم ارجع إلى ما ذكرناه في تقدير العامل في المشغول عنه ثم انظر ما ذكرناه في باب الفاعل.

---

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاد البيت، ولو أنه قال: «وتقديره عند البصريين إن هلك منفس» لاستقام الكلام.

(٢) **وإن**: حرف شرط.

تلا السابق: فعل وفاعل.

ما: مفعول تلا، وهي معرفة ناقصة، أو نكرة ناقصة. =

كَـذَا إِذَا الـفِـعْـلُ تَـلاَ مَـا لَـمْ يَـرِدْ   مَـا قَبْـلُ مَـعْـمُـولاً لِـمَـا بَـعْـدُ وُجِـدْ(١)

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرَّفْعُ؛ فيجب رَفْعُ الاسم المشتغِلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختَصُّ بالابتداء، كإذا الَّتِي للمفاجأة؛ فتقول: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يضربه عمرو» بِرَفْعِ «زيد» ـ ولا يجوز نصبه؛ لأن «إذا» هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ: لا ظاهراً، ولا مقدراً.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعلَ المشتغِلَ بالضمير أَداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، و «ما» النافية، نحو «زَيْدٌ إِنْ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ مَا لَقِيتُهُ» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن

= **بالابتدا**: متعلق بيختص، وجملة.

يختص: صلة ما أو صفتها، إلاَّ أن في هذا الفصل بين الصفة والموصوف، أو الصلة والموصول، بمعمول الصلة أو الصفة.

فالرفع: الفاء رابطة للجواب بشرطه، والرفع مفعول بفعل محذوف يفسره التزمه، على الراجح في هذا الباب.

التزمه: فعل أمر وفاعل ومفعول.

أبداً: منصوب على الظرفية بالتزمه، وجملة التزمه جواب الشرط، وتقدير البيت: وإن تلا الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء، فالتزم رفعه أبداً.

(١) **كذا**: متعلق بفعل محذوف يدل عليه ما قبله.

إذا: ظرف متضمن معنى الشرط هنا، مختص بالجمل الفعلية على الأصح.

الفعل: فاعل بفعل محذوف يفسره تلا.

تلا: فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الفعل.

ما: نكرة موصوفة في موضع نصب على المفعولية بتلا وصفتها الجملة التي بعدها إلى آخر البيت.

لن: حرف نفي ونصب واستقبال، وفي بعض النسخ: لم وهي حرف نفي وجزم، تقلب المضارع ماضياً.

يرد: فعل مضارع منصوب، على النسخة الأولى، ومجزوم على الثانية.

ما: موصول اسمي في محل رفع على أنها فاعل يرد، وهي جارية على موصوف محذوف.

قبله: صلة ما، والهاء من قبله عائدة على الفاعل قاله المكودي. وفي بعض النسخ: قبل بالبناء على الضم. وهذا هو المتعين، وأما زيادة الهاء فهي خلل في الوزن.

معمولاً: حال من فاعل يرد.

لما: متعلق بمعمولاً، وما المجرورة باللام موصول اسمي نعت لمحذوف.

بعد: ظرف مبني على الضم، لقطعه عن الإضافة متعلق بوجد، وجملة.

وجد: بالبناء للمجهول، صلة ما المجرورة، وجواب إذا محذوف، وتقدير البيت: كذا يلتزم رفع الاسم المشغول شيئاً لن، يرد الاسم الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده.

يُفَسِّرَ عاملاً فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا الفعلُ تَلاَ ـ إلى آخره».

أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابِقِ إذا تَلاَ الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها، فقال: «زيداً مَا لَقِيتُ» أجاز النصبَ مع الضمير بعامِلٍ مُقَدَّرٍ؛ فيقول: «زيداً ما لقيته».

وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ[1]

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْلٍ عَلَى مَعْمُولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ[2]

هذا هو القسمُ الثالثُ، وهو ما يُخْتَارُ فيه النصبُ.

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دال على طلب ـ كالأمر، والنهي، والدعاء ـ نحو: «زيداً ٱضرِبْهُ، وزيداً لا تَضرِبْهُ، وزيداً رَحِمَهُ اللهُ»؛ فيجوز رَفْعُ «زيد» ونصبه، والمختارُ النصبُ.

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعلُ، كهمزة الاستفهام، نحو «أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ» بالنصب والرفع، والمختارُ النصبُ.

---

(١) **واختير**: فعل ماض مبني للمجهول.
نصب: نائب الفاعل.
قبل: متعلق باختير.
فعل: مضاف إليه.
ذي: نعت فعل.
طلب: مضاف إليه.
بعد: معطوف على قبل.
ما: نكرة موصوفة، فالجملة بعدها في موضع جر بإضافة بعد إليها.
إيلاؤه: قال المكودي: مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني.
الفعل: مفعول أول، ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول. والأول أظهر، لأن الناظم يطلق ولي على تبع في هذا النظم كثيراً.
غلب: في موضع خبر لإيلاؤه. وفاعل المصدر محذوف، وبعد شيء غالب أن يولوه الفعل.

(٢) **وبعد**: معطوف على بعد في البيت قبله.
عاطف: مضاف إليه.
بلا فصل: قال المكودي: متعلق بعاطف. والظاهر أنه في موضع النعت لعاطف، فيتعلق بمحذوف.
على معمول: متعلق بعاطف.
فعل: مضاف إليه، على تقدير حذف المعطوف بالواو، والتقدير: على معمول فعل وعامله.
مستقر: نعت لفعل.
أولاً: ظرف متعلق بمستقر.

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الاسمُ المشتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعليَّةٌ ولم يُفصَل بين العاطف والاسم، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ»؟ فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختارُ النصبُ؛ لتُعْطفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعليه، فلو فُصِلَ بين العاطف والاسم كَانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ» فيجوز رفعَ «عمرو» ونصبه، والمختارُ الرفعُ كما سيأتي، وتقول: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْراً فَأَكْرِمْهُ» فيختار النصب كما تقدم؛ لأنه وقع قبل فعل دَالٍّ على طلب.

وَإِنْ تَـلاَ الـمَـعْـطُـوفُ فِـعْـلاً مُـخْـبَـرَا بِـهِ عَـنِ اسْـمٍ، فَـاعْـطِـفَـنْ مُـخَـيَّـرَا[1]

أشار بقوله: «فاعطفن مُخَيَّراً» إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا هو الذي تَقَدَّمَ أنه القسمُ الخامسُ، وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتَغَلُ عنه بعد عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين، جاز الرفع والنصب على السواء، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة: صَدْرُهَا اسمٌ، وَعَجُزُهَا فعلٌ، نحو «زيد قام وعمرو أكرمته» فيجوز رَفْعُ «عمرو» مراعاةً للصدر، ونَصْبُهُ مراعاةً للعجز.

وَالـرَّفْـعُ فِـي غَـيْـرِ الَّـذِي مَـرَّ رَجَـحْ فَـمَـا أُبِـيـحَ افْـعَـلْ، وَدَعْ مَـا لَـمْ يُـبَـحْ[2]

---

(١) **وإن**: حرف شرط.
تلا: فعل الشرط، في محل جزم بإنْ.
المعطوف: فاعل تلا.
فعلاً: مفعوله.
مخبراً: بفتح الباء نعت لفعلا.
به عن اسم: معلقان بمخبراً، على جعل إحداهما نائب فاعل.
فاعطفن: الفاء لربط الجواب، واعطفن أمر مؤكداً بالنون الخفيفة، وفاعله مستتر فيه، والجملة جواب الشرط.
مخيراً: بفتح الياء، حال من فاعل اعطفن.

(٢) **والرفع**: مبتدأ.
في غير: قال المكودي: متعلق بالرفع، والظاهر أنه متعلق برجح، لأن المصدر المحلى بأل عمله ضعيف.
والذي: مضاف إليه، وجملة:
مر: صلة الذي، وجملة.
رجح: خبر المبتدأ.
فما: الفاء عاطفة، وما موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بافعل، وجملة:
أبيح: بالبناء للمجهول صلة ما.
افعل: فعل أمر.
ودع: فعل أمر بمعنى أترك.

هذا هو الذي تَقَدَّم أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُختار الرفع، وذلك: كلُّ اسم لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ، ولا ما يُرَجِّح نصبه، ولا ما يُجَوزُ فيه الأمرين على السواء، وذلك نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ» فيجوز رفع «زيد» ونصبه، والمختارُ رَفْعُهُ؛ لأن عدم الإضمار أرْجَحُ من الإضمار، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصبُ: لما فيه مَن كُلْفَة الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيّ في «أماليه» على النصب قولَهُ:

١٥٨ ـ فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكِلْ

---

١٥٨ ـ البيت لامرأة من بني الحارث بن كعب، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي ٣ ـ ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة، وليس ذلك بشيء، وبعد بيت الشاهد قولها:

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

غَيْرَ أَنَّ الْبَاسَ مِنْهُ شِيمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِي بِالأَجَلْ

اللغة: «فارساً» هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب، وممن رواها بالرفع أبو تمام في ديوان الحماسة، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجري كما قال الشارح «ما» زائدة «غادروه» تركوه في مكانه، وسمى الغدير غديراً لأنه جزء من الماء يتركه السيل؛ فهو فعيل بمعنى مفعول في الأصل، ثم نقل إلى الاسمية «ملحم» بزنة المفعول: الذي ينشب في الحرب فلا يجد له مخلصاً «الزميل» بضم أوله وتشديد ثانية مفتوحاً: الضعيف الجبان «النكس» بكسر أوله وسكون ثانيه: الضعيف الذي يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم «الوكل» بزنة كتف ـ الذي يكل أمره إلى غيره عجزاً «لو يشاء ـ إلخ» معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جري وحدة، والنهد: الغليظ، والخصل: جمع خصلة، وهي ما يتدلى من أطراف الشعر «غير أن البأس ـ إلخ» الشيمة: الطبيعة والسجية والخليقة، وصروف الدهر: أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله، واحدها صرف.

الإعراب: «فارساً» مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده، وتقدير الكلام: غادروا فارساً «ما» حرف زائد لقصد التفخيم، ويجوز أن يكون اسماً نكرة بمعنى عظيم؛ فهو حينئذٍ نعت لفارس «غادروه» فعل وفاعل ومفعول به «ملحماً» حال من الضمير المنصوب في غادروه، ويقال: مفعول ثان، وليس بذاك «غير» حال ثان، وغير مضاف و «زميل» مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفة، =

= ما: موصول اسمي في موضع نصب على المفعولية بدع. وجملة.

لم يبح: بالبناء للمجهول، صلة ما، وتقدير البيت: والرفع رجح في غير الذي مر، فافعل الذي أبيح ودع الذي لم يبح.

ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾ بكسر تاء «جَنَّاتِ».

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي(١)

يعني أنه لا فَرْقَ في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يَتَّصِل الضميرُ بالفعل المشغول به نحو: «زَيْدٌ ضرَبْتُهُ»، أو ينفصل منه: بحرف جر، نحو «زيد مررتُ بِهِ» أو بإضافةٍ، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، [أو غُلامَ صاحِبِهِ]، أو مررتُ بغلامِه، [أو بغلام صَاحِبِهِ]»؛ فيجب النصبُ في نحو: «إن زَيْداً مررتَ به أكرمَكَ» كما يجب في «إنْ زَيداً لقيتَهُ أكرمَكَ» وكذلك يجب الرفع في «خَرَجْتُ فإذا زَيْد مَرّ به عمرٌو» ويُخْتَار النصبُ في «أَزَيْدَا مررتَ به؟» ويختار الرفع في «زَيْدٌ مررتُ بِه» ويجوز الأمْرَانِ على السواء في «زَيْدٌ قام وعمرٌو مررتُ بِه» وكذلك الحكم في «زيد [ضَرَبْتُ غُلامه، أو] مررتُ بغلامِهِ».

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بِالْفِعْلِ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ(٢)

= ولا: زائدة لتأكيد النفي، ونكس: معطوف على زميل «وكل» صفة لنكس.

الشاهد فيه: قوله «فارساً ما غادروه» حيث نصب الاسم السابق، وهو قوله «فارساً» المشتغل عنه، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده، ولا مرجح للنصب في هذا الموضع ولا موجب له؛ فلما نصب «فارساً» مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه ـ دل على أن النصب حينئذٍ جائز، ليس ممتنعاً.

(١) **فصل**: مبتدأ.
مشغول: مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله بعد حذف الموصوف، وإقامة صفته مقامه.
بحرف: متعلق بفصل.
جر: مضاف إليه.
أو بإضافة: بمعنى مضاف من إطلاق المصدر على المفعول، معطوف على بحرف.
كوصل: متعلق بيجري، وجملة.
يجري: خبر **فصل**، وتقدير البيت: وفصلهم عاملاً مشغولاً بحرف جر، أو بمضاف يجري كوصل.

(٢) **وسو**: بكسر الواو المشددة، فعل أمر.
في ذا: متعلق بسو.
الباب: عطف بيان لذا، أو نعت له على الخلاف في ذلك.
وصف: مفعول سو.
ذا: بمعنى صاحب، نعت لوصفا.
عمل: مضاف إليه.
بالفعل: متعلق بسو.
إن: حرف شرط. =

يعني أن الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعل فيما تقدم، والمراد بالوصفِ العامِلِ: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول.

واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصف كاسم الفعل، نحو: «زَيْدٌ دَرَاكِه» فلا يجوز نصب «زَيْدٍ»؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها؛ فلا تفسر عاملاً فيه.

واحترز بقوله «ذا عمل» من الوصف الذي لا يعمل، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، نحو «زَيْدٌ أنا ضَارِبُهُ أمْسِ»؛ فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومثال الوصف العامل «زيد أنا ضاربه: الآنَ، أو غداً، والدرهم أنْتَ مُعْطَاه» فيجو نصب «زيد، والدرهم» وَرَفْعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله: «إن لم يك مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلَتْ عليه الألف واللامُ، نحو: «زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ»؛ فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيهما قبلهما؛ فلا يفسِّرُ عاملاً فيه. والله أعلم.

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعَ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ(١)

= لم: حرف نفي وجزم.
يك: فعل الشرط مجزوم بلم، وأصله يكون، حذفت الضمة للجزم، والواو لالتقاء الساكنين، والنون للتخفيف قال المكودي: والظاهر أنها تامة.
مانع: فاعل بها.
حصل: في موضع الصفة لمانع. وقال الشاطبي: ناقصة، ومانع اسمها، وحصل خبرها. وجواب الشرط محذوف هنا للضرورة، لكون فعل الشرط مضارعاً.

(١) وعلقة: مبتدأ.
وحاصلة: نعت علقة.
بتابع: متعلق بحاصلة.
كعلقة: في موضع خبر المبتدأ.
بنفس: متعلق بعلقة.
الاسم: مضاف إليه.
الواقع: نعت الاسم.

إيضاحات حول هذا الباب

اشتغال العامل عن المعمول. يكون بين المرفوعات والمنصوبات، لرفعه تارة، ونصبه أخرى. ذكره الصبان.
=

تقدَّمَ أنه لا فَرْقَ في هذا الباب بين ما اتَّصل فيه الضميرُ بالفعل، نحو: «زيداً ضَرَبْتُه» وبين ما انفصل بحرف جر، نحو: «زَيْداً مررت به»؛ أو بإضافة، نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ».

وذكر في هذا البيت أن ٱلْمُلاَبَسَةَ بالتابع كالملابسة بالسببي، ومعناه أنه إذا عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ، وأتبع بما اشتمل على ضمير الاسم السابق: من صفة، نحو: «زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبه» أو عَطْفِ بيانٍ، نحو: «زَيداً ضَرَبْتُ عمراً أباه» أو معطوف بالواو خاصَّةً نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ عمراً وأخاه» حصلت الملابَسَةُ بذلك كما تحصل بنفس السببيِّ، فيُنَزَّلُ «زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبه» منزلة «زَيْداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ» وكذلك الباقي.

وحاصلُه أن الأجنبيَّ إذا أُتْبع بما فيه ضميرُ الاسم السابق جرَى مجرى السببي، والله أعلم.

= سوى ابن مالك بين إن وحيثما، إنما هي في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما، أعم من كونه في شعر أو نثر، لا من جميع الوجوه، فلا يرد أن جميع الأدوات المذكورة، لا يليها في النثر إلاَّ صريح الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر، إلاَّ أن مع الماضي لفظاً أو معنى، وإذا مطلقاً، فلا يقبح تلو غير الفعل ظاهراً لهما في النثر لضعف طلبهما له لأن أن لا يظهر عملها حينئذٍ مع أنها أم بابها، وإذا لا تعمل أصلاً.

قال الروداني: ومثلها كل شرط لا يجزم، نحو: لو ذات سوار لطمتني، لو غيرك قالها يا أبا عبيدة، بخلاف إن مع المضارع لما ظهر أثرها فيه، قوي طلبها له، فقبح تلو غيره لها في النثر كباقي الأدوات. ويستثنى من أدوات الشرط أما، فإن الاشتغال يقع بعدها نظماً ونثراً، لكن لا يجب النصب، لأن الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو: ﴿**وأما ثمود فهديناهم**﴾. قرىء بالرفع على الابتداء، وبالنصب على الاشتغال. ويجب تقدير العامل بعد المنصوب، لأن أما لا يليها إلا الاسم، وبعد الفاء، لأنه لا يفصلها من إما إلا لم واحدة أي وأما ثمود فهدينا هديناهم.

تعدي الفعل ولزومه

عَلاَمَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدّى أنْ تَصِلْ «ها» غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ عَمِلْ(١)

ينقسم الفعلُ إلى متعدٍّ، ولازم؛ فالمتعدِّي: هو الذي يَصِلُ إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً» واللازم: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو «مَرَرْتُ بزَيْدٍ» أولا مفعُول له، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدّياً، وَوَاقعاً وَمُجَاوِزاً، وما ليس كذلك يسمى: لازماً، وقاصراً، وغير مُتَعَدٍّ، و [يسمى] متعدياً بحرف جر.

وعلامةُ الفعل المتعدِّي أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر. وهي هاء المفعول به، نحو: «البابُ أغْلَقْتُهُ».

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم؛ فلا تدل على تَعَدّي الفعل؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدي «الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زيداً» أي ضربت الضرب [زيداً] ومثال المتصلة باللازم «القِيَامُ قُمْتُهُ» أي: قمت القيام.

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ(٢)

تعدي الفعل ولزومه

(١) **علامة**: مبتدأ.
الفعل: مضاف إليه.
المعدى: بفتح الدال، نعت للفعل.
أن: بفتح الهمزة حرف مصدري.
تصل: منصوب بأن، وأن ومنصوبها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لعلامة.
ها: بالقصر للضرورة، مفعول تصل.
غير: مضاف إليه.
مصدر: مجرور بإضافة غير إليه.
به: متعلق بتصل.
نحو: خبر مبتدأ محذوف.
عمل: بكسر الميم، مضاف إليه.

(٢) **فانصب**: فعل أمر وفاعل.
به: متعلق بانصب.
مفعوله: مفعول انصب.

=

شأنُ الفعل المتعدِّي أنْ ينصبَ مفعوله إن لَم ينب عن فاعله، نحو «تَدَبَّرْتُ الكُتبَ» فإن ناب عنه وَجَبَ رَفعهُ كما تقدَّم، نحو «تُدُبِّرتِ الكُتُبُ».

وقد يُرْفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعِلُ عند أمْنِ اللبْسِ، كقولهم: «خَرَقَ الثوب المسمارَ» ولا ينقاس ذلك، بل يُقْتَصَر فيه على السماع.

والأفعالُ المتعديةُ على ثلاثةِ أقسام:

أحدها: ما يتعَدَّى إلى مفعولين، وهي قسمان: أحدهما: ما أصْل المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كظَنَّ وأخواتها، والثاني: ما ليس أصْلُهُما ذلك، كأعْطَى وكَسَا.

والقسم الثاني: ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ، كأعْلَم وأرَى.

والقسم الثالث: ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، كَضَرَب، ونحوه.

وَلاَزِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى، وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا، كَنَهِم(١)

كَذَا افْعَلَلَّ، وَالْمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا، ... وَمَا اقْتَضَى: نَظَافَةً، أوْ دَنَسَا(٢)

= **إن**: حرف شرط.

لم: حرف نفي وجزم.

ينب: فعل الشرط مجزوم بلم، وجواب الشرط محذوف للضرورة، لكون الشرط مضارعاً.

عن فاعل: متعلق بينب.

نحو: خبر لمبتدأ محذوف، مضاف لقول محذوف.

تدبرت الكتب: فعل وفاعل ومفعول. والجملة مقولة للقول المحذوف. والتقدير: وذلك. نحو قولك: تدبرت الكتب. أي تأملتها.

(١) **ولازم**: خبر مقدم.

غير المعدى: مبتدأ مؤخر، ومضاف إليه.

وحتم: فعل ماض مبني للمجهول.

لزوم: نائب الفاعل بحتم.

أفعال: مضاف إليه.

السجايا: بالسين جمع سجية، وهي الطبيعة، مضاف إليه.

كنهم: بكسر الهاء، خبر مبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كنهم.

(٢) **كذا**: خبر مقدم.

افعلل: مبتدأ مؤخر، وقال الشاطبي: حذف فيه واو العطف على عادته، أي وكذا افعلل، ثم قال: قال ابن جني: أصله افعلل، يعني بإسكان اللام الأول كاطمأن إنَّ أصله اطمأنن، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول، ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أدغمت اللام الثانية، في اللام الثالثة، فصار اطمأن كما ترى.

والمضاهي: معطوف على افعلل، وهو اسم فاعل من ضاهى إذا شاكل وشابه، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على أل الموصولة به.

=

أَوْ عَــرَضــاً، أَوْ طَــاوَعَ الــمَــعــدَّى لِــوَاحِــدِ، كَــمَــدَّهُ فَــامْــتَــدا(١)

اللازم هو: ما ليس بمتعدّ، وهو: ما لا يَتَّصِلُ به هاءُ [ضمير] غير المصدرِ ويَتحتَّم اللزومَ لكل فعلٍ دالّ على سجية ـ وهي الطبيعة ـ نحو: «شَرُفَ، وَكَرُمَ، وَظَرُفَ، وَنَهِمَ» وكذا كلُّ فعلٍ على وزن اَفْعَلَلَّ، نحو: «اقْشَعَرَّ، وَاَطْمَأَنَّ» أو على وزن افعَنْلَل، نحو: «اَقْعَنْسَسَ، وَاَحْرَنْجَمَ» أو دَلَّ على نظافة كـ «طَهُرَ الثوبُ، وَنَظُفَ» أو على دَنَسٍ كـ «دَنِسَ الثوبُ، وَوَسِخَ» أو دلَ على عَرَض نحو: «مَرِضَ زيد، وَاحْمَرّ» أو كان مطاوعاً لما تعدَّى إلى مفعول واحد نحو: مَدَدْتُ الْحَدِيد فامْتَدَّ، ودَحْرَجْتُ زيداً فَتَدَحْرَجَ» واحترز بقوله: «لواحد» مما طاوع المتعدي إلى اثنين؛ فإنه لا يكون لازماً، بل يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحد، نحو: «فَهَّمْتُ زيداً المسألة فَفَهِمَهَا، وَعَلَّمْتُهُ النحوَ فتعلّمه».

وَعَــــدِّ لازِمَـــاً بِـــحَـــرْفِ جَـــرِّ وَإِنْ حُــذِفْ فَــالــنَّــصْــبُ لِــلْــمُــنْــجَــرِّ(٢)

= اقعنسسا: مفعوله، قال المكودي: ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي، أي والذي ضاهاه اقعنسس.
وما: موصول اسمي معطوف على المضاهي وجملة.
اقتضى نظافة: من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما، والعائد إليها فاعل اقتضى المستتر فيه، أو دنسا.

(١) أو عرضا: بفتح الراء معطوفان على نظافة.
أو طاوع: معطوف على اقتضى.
المعدى: مفعول طاوع.
لواحد: متعلق بالمعدى.
كمده: الكاف جارة لقول محذوف، ومده فعل وفاعل ومفعول، والجملة منصوبة بالقول المحذوف، وموضع القول المجرور، رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.
فامتد: فعل وفاعل.

(٢) وعد: بكسر الدال فعل أمر.
لازماً: مفعول عد، على حذف المنعوت.
بحرف: متعلق بعد.
جر: مضاف إليه.
وإن: حرف شرط.
حذف: فعل ماض مبني للمجهول، في محل جزم على أنه فعل الشرط، وسكونه عارض للإدغام ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يعود إلى حرف الجر.
فالنصب: الفاء لربط الجواب، والنصب مبتدأ.
للمنجر: خبره، والجملة جواب الشرط.
نقلاً: مفعول مطلق لحذف، أو في موضع الحال من الحذف، المفهوم من حذف، لا حال من الضمير في لمنجر، العائد على النصب. خلافاً للهواري لمخالفته المنقول في المسألة، وعدم التئامه مع ما بعده.
واقتصر المكودي على الحال، ولم يبين صاحبها من هو.

نَـقْـلاً، وَفـي «أَنَّ» و «أنْ» يَـطَّـرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا(١)

تقدَّم أن الفعلَ المتعدِّيَ يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه، وذكر هنا أن الفعل اللازم يَصِلُ إلى مفعوله بحرف جر، نحو: «مررت بِزَيْدٍ» وقد يُحْذَف حرف الجر فَيَصِلُ إلى مفعوله بنفسه، نحو: «مررت زيداً» قال الشاعر:

١٥٩ ـ تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلامُكُمُ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

---

١٥٩ ـ البيت لجرير بن عطية بن الخطفي.

اللغة: «تعوجوا» يقال: عاج فلان بالمكان يعوج عوجاً ومعاجاً ـ كقال يقول قولاً ومقالاً ـ إذا أقام به. ويقال: عاج السائر بمكان كذا. إذا عطف عليه، أو وقف به، أو عرج عليه وتحول إليه، ورواية الديوان: **أتمضون الرسوم ولا نحيا**.

الإعراب: «تمرون» فعل وفاعل «الديار» منصوب على نزع الخافض، وأصله: تمرون والديار «ولم تعوجوا» الواو للحال، ولم: نافية جازمة، تعوجوا: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، وواو الجماعة فاعل، والجملة في محل نصب حال «كلامكم» كلام: مبتدأ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه «عليّ» جار ومجرور متعلق بحرام «حرام» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «تمرون الديار» حيث حذف الجار، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً، فنصبه، وأصل الكلام «تمرون بالديار» ويسمى ذلك: «الحذف والإيصال» وهذا قاصر على السماع ولا يجوز ارتكابه في سعة الكلام إلا إذا كان المجرور مصدراً مؤولاً من «أن» المؤكدة مع اسمها وخبرها، أو من «أن» المصدرية مع منصوبها.

ومثل هذا الشاهد قول عمر ابن أبي ربيعة المخزومي:

غَضِبَتْ أنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ لَيْسَ يَعْرِفْنَنِي مَرَرْنَ الطَّرِيقَا =

---

(١) **نقلاً وفي أن**: بفتح الهمزة وسكون النون، معطوف على أن المشددة متعلق بيطرد.
يطرد: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه يعود إلى حذف الجار.
مع: متعلق بيطرد.
أمن: مضاف إليه، وهو أيضاً مضاف بالنسبة إلى ما بعده.
لبس: مضاف إليه لا غير.
كعجبت: الكاف جارة لقول محذوف، في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، وعجبت فعل ماض وفاعل
أن: حرف مصدري، وقبلها من مقدرة.
يدوا: مضارع ودي، إذا أدى الدِّية. منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وجملة عجبت وما بعدها في موضع نصب بذلك القول المحذوف. والتقدير: وإن حذف حرف الجر في حالة كون الحذف مقولاً، فالنصب ثابت للمنجر، ويطرد حذف حرف الجر في إن وأن مع أمن لبس، وذلك كقولك: عجبت أن يدوا، والأصل من أن يدوا.

أي؛ تَمُرُّونَ بالديار، ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجر مع غير «أنَّ» وَ «أَنْ» بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وذهب [أبو الحسن عليُّ بن سليمان البغداديُّ وهو] الأخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً، بشرط تعَيَّنِ الحرفِ، ومكانِ الحذفِ، نحو: «بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكين» فيجوز عنده حذفُ الباءِ؛ فتقول: «بَرَيْتُ القَلَمَ السكينَ» فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف، نحو: «رَغِبْتُ في زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ: هل التقدير «رَغِبْتُ عن زيد» أو «في زيد» وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يجز، نحو «اخْتَرْتُ القَوْمَ من بني تميم» فلا يجوز الحذف؛ فلا تقول: «اخْتَرْتُ القَوْمَ بني تميم»؛ إذ لا يُدْرَى: هل الأصل «اخْتَرْتُ القَوْمَ من بني تميم» أو «اخْتَرْتُ من القوم بني تميم».

وأما «أَنَّ، وأَنْ» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَّرِداً، بشرط أمن اللبس، كقولك «عجبت أن يَدُوا» والأصل «عجبت من أن يَدُوا» أي من أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ، ومثالُ ذلك مع أنَّ ـ بالتشديد ـ «عجبت من أنَّكَ قَائِمٌ» فيجوز حذف «من» فتقول: «عجبت أنَّكَ قَائِمٌ»؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يجز الحذف، نحو «رَغِبْتُ في أَنْ تَقُومَ» أو «[رغب] في أنكَ قائم» فلا يجوز حذف «في» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللَّبْسُ.

واختلف في محل «أَنَّ، وأَنْ» ـ عند حَذْفِ حَرْفِ الجرّ ـ فذهب الأخْفَشُ إلى أنهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

وحاصلُه: أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير «أَنَّ، وأَنْ» لم يجز حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان «أَنَّ، وأَنْ» جاز [ذلك] قياساً عند أَمْنِ اللَّبْسِ، وهذا هو الصحيح.

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ ... مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ»(١)

= ومحل الاستشهاد قوله «مررن الطريقا» حيث حذف حرف الجر ثم أوصل القول اللازم إلى الاسم الذي كان مجروراً فنصبه، وأصل الكلام: مررن بالطريق، وفيه شاهد آخر للقياسي من هذا الباب؛ وذلك في قوله «غضبت أن نظرت» وأصله غضبت من أن نظرت.

---

(١) **والأصل**: مبتدأ.
سبق: خبره.
فاعل: مضاف إليه.
معنى: منصوب بنزع الخافض. =

إذَا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصْلُ تقديمُ ما هو فَاعِلٌ في المعنى، نحو «أعْطَيْتُ زَيْداً درهماً» فالأصْلُ تقديمُ «زيد» على «درهم» لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه الآخِذُ للدرهم، وكذا «كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً» و «أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليمنِ» فـ «مَنْ»: مفعول أول، و «نَسْجَ»: مفعول ثانٍ، والأصْلُ تقديمُ «مَنْ» على «نسج اليمن» لأنه اللاَّبِسُ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنى، لكنه خلاف الأصل.

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَى ... وَتَرْكَ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى(١)

أي: يلزم الأصلُ ـ وهو تقديمُ الفاعِلِ في المعنى ـ إذا طرأ ما يُوجِبُ ذلك، وهو خَوْفُ اللبس، نحو «أعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً»، فيجب تقديمُ الآخِذِ منهما، ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ، لأجل اللَّبْسِ: إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلاً في المعنى، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى، نحو «أعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ» فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلاً في المعنى؛ فلا تقول: «أعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ» لئلا يعودَ الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة [وهو ممتنع]، والله أعلم.

= **كمن**: بفتح الميم خبر لمبتدأ محذوف.
من: بكسر الميم جارة لقول محذوف، ومتعلقه حال محذوفة.
ألبسن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة متعد لاثنين.
من: بفتح الميم، موصول اسمي في موضع نصب على أنه مفعوله الأول، جملة.
زاركم: من الفعل والفاعل والمفعول، صلة من، والعائد إليها فاعل زاركم المستتر فيه.
نسج: مفعول ثان لألبسن.
اليمن: مضاف إليه، وتقدير البيت: والأصل سبق فاعل في المعنى، وذلك كمن حال كونها كائنة من قولك البسن من زاركم نسج اليمن.

(١) **ويلزم الأصل**: فعل وفاعل.
لموجب: بكسر الجيم، متعلق بيلزم، وجملة.
عرى: بمعنى عرض، نعت لموجب.
وترك: مبتدأ.
ذاك: مضاف إليه.
الأصل: عطف بيان لذا، أو نعت له.
حتماً: حال من مرفوع يرى إن كانت بصرية، ومفعولاً ثانياً لها إن كانت علمية.
قد: حرف تقليل هنا.
يرى: مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى ترك، والجملة خبر المبتدأ.

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ، إِنْ لَمْ يَضِرْ ... كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَاباً أَوْ حُصِرْ[1]

الفَضْلَة: خلافُ العُمْدَةِ، والعمدة: ما لا يُسْتَغْنى عنه كالفاعل، والفَضْلَة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به؛ فيجوز حَذْفُ الفَضْلَة إن لم يضر، كقولك في «ضَرَبْتُ زيداً»: «ضَرَبْتُ» بحذف المفعول به، وكقولك في «أعطيت زيداً درهماً»: «أعْطَيْتُ»، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ و «أعطيت زيداً»، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾، و «أعطيت درهماً» قيل: ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ التقدير - والله أعلم - حتى يَعْطُوكُم الْجِزْيَةَ، فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة لم يَجزْ حذفها، كما إذا وقع المفعولُ به في جوابِ سؤالٍ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «ضَرَبْتُ زيداً» أو وقع محصوراً، نحو «ما ضَرَبْتُ إلاَّ زيداً»؛ فلا يجوز حذف «زيداً» في الموضعين؛ إذْ لا يحصل في الأول الجوابُ، ويبقى الكلام في الثاني دَالاً على نفي الضرب مُطْلَقاً، والمقصودُ نَفْيه عن غير «زيد»؛ فلا يُفْهَم المقصود عند حذفه.

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا، ... وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا[2]

---

(١) **وحذف**: مفعول مقدم بأجز. : **فضلة**: مضاف إليه.
أجز: فعل أمر، من أجاز يجيز.
إن: حرف شرط.
لم: حرف جزم.
يضر: بكسر الضاد، مضارع ضار يضير، بمعنى ضر يضر مجزوم بلم، وجواب الشرط محذوف ضرورة لكون الشرط مضارعاً.
كحذف: خبر لمبتدأ محذوف.
ما: موصول اسمي مضاف إليه.
سيق: فعل ماض مبني للمجهول، متعد لاثنين قاله المكودي. والأول منهما مستتر فيه قائم مقام الفاعل.
جواباً: مفعوله الثاني، وجملة سيق ومعموله صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في الفعل. والظاهر أن سيق متعد لواحد، وجواباً مفعول لأجله.
أو حصر: بالبناء للمجهول، معطوف على سيق، وتقدير البيت: وأجز حذف فضلة إن لم يضر. وذلك الحذف الضار كحذف ما سيق جواباً أو حصر.

(٢) **ويحذف**: فعل مضارع مبني للمجهول.
الناصبها: مرفوع على أنه نائب فاعل بيحذف، وهو اسم فاعل مقرون بأل الموصولة، لا يحتاج في عمله إلى شرط، وفاعله مستتر فيه، والهاء المتصلة به مفعوله، وهي عائدة إلى الفضلة.
إن: حرف شرط.
علما: فعل الشرط مبني للمجهول، والألف فيه للإطلاق ونائب فاعله مستتر فيه يعود إلى الناصب، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: ويحذف العامل الذي نصب الفضلة إن علم.

يجوز حَذْفُ ناصِبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «زيداً» التقدير: «ضربت زيداً» فحذف «ضربت»؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال، نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» التقدير: «ضربت زيداً ضربته» فحذف «ضربت» وجوباً كما تقدم، والله أعلم.

= **وقد**: حرف تقليل هنا.
يكون: مضارع كان الناقصة.
ملتزماً: بفتح الزاي خبرها.

إيضاح حول معنى المطاوعة

المطاوعة تعني قبول الأثر، أي حصوله من فاعل فعل، ذي علاج محسوس إلى فاعل فعل آخر، يلاقيه اشتقاقاً؛ فإن حصل الأثر بلا ملاقاة فليس مطاوعاً كضربته فتألم.
وخرج بالمحسوس غيره، فلا يقال: علمت المسألة فانعملت، ولا ظننت كذا فانظن، لعدم العلاج المحسوس، وأما نحو قولهم: انقطعت إلى الله، وانكشفت حقيقة المسألة، كان معنوياً فمجاز لا حقيقة. أو أنه ليس مطاوعاً لفعلت، بل مستقل، كذهب ومضى.

(١) ويجوز قلت هذا الكلام فانقال، إذا عنيت الألفاظ المسموعة لإحساس علاجها بتحريك اللسان والشفتين فإن أردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ، امتنع... أفاده الدماميني.
ويستفاد من كلام ابن مالك: ما عليه الجمهور من أن الفعل ومطاوعه لا يتعديان معاً إلى مفعول أو اثنين، ولا يلزمان معاً، بل المتعدي لواحد يلزم، ولاثنين يقصر عن واحد.
وما استعطيته درهماً، فأعطاني درهماً، واستنصحته فنصحني. فمن باب الطلب والإجابة لا المطاوعة.
وأما قوله:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بإجرامه من قمة النيق منهوي

فضرورة. أو إن منهوي مطاوع أهويته المتعدي لا هوى اللازم. ولكن مطاوعه انفعل لأفعل، شاذة.
والنيق: بكسر النون، وسكون الياء، وبالقاف. الجبل، وقنته أعلاه.

باب التنازع في العمل

إنْ عَامِلاَنِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ[(١)]
وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةْ وَٱخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ[(٢)]

التنازعُ عبارة عن تَوَجُّه عاملين إلى معمولٍ واحِد، نحو: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً» فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و «أكْرَمْتُ» يطلب «زيداً» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان ـ إلى آخره».

التنازع في العمل

(١) **إن**: حرف شرط.
عاملان: فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده.
اقتضيا: فعل وفاعل.
في اسم: متعلق باقتضيا، قاله المكودي. والظاهر أنه متعلق بعمل، وقدم عليه للضرورة.
عمل: مفعول اقتضيا، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة.
قبل: متعلق باقتضيا، قاله المكودي. والظاهر أنه في موضع الحال من عاملان، أو نعت لهما، وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، ونية معنى المضاف إليه.
فللواحد: خبر مقدم.
منهما: في موضع الحال من الواحد، قاله المكودي: ويحتمل أن يكون في موضع النعت للواحد، لأنه معرف بأل الجنسية.
العمل: مبتدأ مؤخر، والجملة جواب الشرط، ولذلك اقترنت بالفاء. وتقدير البيت: إن اقتضى عاملان عملا في اسم حال كون العاملين كائنين قبل الاسم فالعمل للواحد حال كونه منهما.

(٢) **والثان**: بحذف الياء، والاكتفاء بالكسرة مبتدأ، على تقدير مضاف.
أولى: خبره، والتقدير: وأعمال الثاني أولى.
عند: متعلق بأولى.
أهل: مضاف إليه.
البصرة: مجرور بإضافة أهل إليه.
واختار: فعل ماض.
عكسا: مفعول اختار.
غيرهم: فاعل اختار.
ذا: بمعنى صاحب، منصوب على الحال من غيرهم.
أسره: بفتح الهمزة مضاف إليه، وأسرة الرجل رهطه وعشيرته التي يشد بها ويقوى، وأصل الأسر الشد.

وقوله: «قَبْلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَّلنَا، ومقتضاه أنه لو تأخَّرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله: «فللواحد منهما العمل» معناه أن أحَدَ العاملين يعمل في ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره، كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلِّ واحد من العاملين في ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأوْلَى منهما.

مذهب البصريُّون إلى أنَّ الثاني أوْلَى به؛ لقُرْبِهِ منه.

وذهب الكوفيون إلى أن الأولَ أوْلَى به؛ لتَقَدُّمِهِ.

وَأَعْمِلِ ٱلْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا ... تَنَازَعَاهُ، وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا(١)
كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا ... وَقَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا(٢)

أي: إذا أعملْتَ أحَدَ العاملين في الظاهر وأهملْتَ الآخَرَ عنه، فأعْمِلِ المهملَ

---

(١) **وأعمل**: فعل أمر من مزيد الثلاثي.
المهمل: نعت لمحذوف مفعول أعمل.
في ضمير: متعلق بأعمل، على تقدير مضاف.
ما: موصول اسمي في محل جر بإضافة ضمير إليه، والمنعوت به محذوف، وجملة.
تنازعاه: من الفعل والفاعل والمفعول صلة ما، والعائد من الصلة إلى الموصول الهاء من تنازعاه.
والتزم: فعل أمر.
ما: موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بالتزم وهي جارية على منعوت محذوف، وجملة.
التزما: بالبناء للمجهول، والألف للإطلاق صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في التزما، القائم مقام الفاعل، ومتعلقات الصلة محذوفة، وتقدير البيت: وأعمل العامل المهمل في محل ضمير المعمول الذي تنازعاه، والتزم الحكم الذي التزم عن العرب من مطابقة الضمير للظاهر مطلقاً، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، على تقدير إعمال الثاني ومن وجوب الإضمار مطلقاً على تقدير أعمال الأول. ومن حذف الضمير في بعض الأحوال وتأخيره في بعضها وغير ذلك. فهو ليس بحشو.

(٢) **كيحسنان**: الكاف جارة لقول محذوف، ويحسنان فعل وفاعل.
ويسيء ابناكا: فعل وفاعل، وهذه الجملة معطوفة على التي قبلها، وهذا المثال على اختيار البصريين في إعمال الثاني، والإضمار في الأول.
وقد: حرف تحقيق.
بغى: فعل ماض.
واعتديا: فعل وفاعل.
عبداكا: فاعل بغى، وهذا على اختيار الكوفيين في أعمال الأول، والإضمار في الثاني. وجملة يحسنان إلى هنا في موضع نصب بالقول المحذوف. والقول ومقوله خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كقولك: يحسنان إلى آخره. وألف ابناكا وعبداكا للإطلاق.

في ضمير الظاهر، والْتَزِمِ الإضمارَ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه، كالفاعل، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسيءُ ٱبْنَاكَ» فكل واحد من «يحسن» و «يسيء» يطلب «ابناك» بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجبَ أن تُضْمِرَ في الأول فاعِلَهُ؛ فتقول «يحْسِنَانِ وَيُسيءُ ٱبْنَاكَ» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني؛ فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ ٱبْنَاكَ» ومِثْلُه «بَغى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ» وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: «بَغَيَا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار؛ فلا تقول «يحسن ويسيء ابناك» ولا «بغى واعْتَدَى عَبْدَاكَ» لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعِلُ مُلْتَزَمُ الذكْرِ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف، بناء على مذهبه في جواز حَذْفِ الفاعِلِ، وأجازهُ الْفَرَّاء على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر، وهذا بناء منهما على مَنْع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني؛ فلا تقول: «يحسنان ويسيء أبناك» وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

وَلاَ تَجِيءْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ(١)
بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ(٢)

---

(١) ولا: ناهية.
تجيء: مجزوم بها.
مع: متعلق بتجيء.
أول: مضاف إليه، ومنعوته محذوف، صلة.
قد أهملا: بالبناء للمجهول، نعت لأول، والألف للإطلاق.
بمضمر: متعلق بتجيء.
لغير: متعلق بأوهلا.
رفع: مضاف إليه، وجملة.
أوهلا: بالبناء للمجهول، نعت لمضمر، وتقدير البيت: ولا تجيء مع عامل أول، قد أهمل بمضمر، وهل لغير رفع بأن جعل أهلاً للنصب والجر، يقال: أهلك الله للخير، وأوهلك الخير، أي جعلك له أهلاً.

(٢) بل: للانتقال، وهي هنا لعطف الجمل، كما نقل المحلي عن ابن مالك من أن بل، قد يعطف بها الجمل.
حذفه: مفعول مقدم بالزم.
الزم: بفتح الزاي، فعل أمر.
إن: حرف شرط.
يكن: فعل الشرط، واسمها مستتر فيها.
غير: خبرها.
خبر: مضاف إليه.

تقدَّم أنه إذا أُعمل أحَدُ العاملين في الظاهر وأُهمل الآخر عنه أعمل في ضميره، ويلزم الإضمارُ إن كان مطلوبُ الفعلِ مما يلزم ذكرهُ: كالفاعل، أو نائبه، ولا فَرْقَ في وجوب الإضمار ـ حينئذٍ ـ بين أن يكون المهملُ الأوَّلَ أو الثانيَ، فتقول: «يحسنان ويسيء ابناك، ويحسن ويسيئان ابناك».

وَذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مرفوع فلا يخلو: إما أن يكون عمدةً في الأصل ـ وهو مفعول «ظن» وأخواتها؛ لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر، وهو المراد بقوله: «إن يكن هو الخبر» ـ أولاً، فإن لم يكن كذلك: فإما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ، أو الثانيَ، فإن كان الأول لم يجز الإضمار؛ فتقول «ضَرَبْتُ وضَرَبَني زَيْدٌ، ومَرَرْتُ وَمَرَّ بي زَيْدٌ» ولا تضمر فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ»، ولاَ «مَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زَيْدٌ» وقد جاء في الشعر، كقوله:

١٦٠ ـ إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ   جِهَاراً فَكُنْ في الْغَيْبِ أَحَفَظَ لِلعَهْدِ

---

١٦٠ ـ البيتان من الشواهد التي لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين.

اللغة: «جهاراً» بزنة كتاب ـ أي عياناً ومشاهدة، وتقول: رأيته جهراً وجهاراً وكلمت فلاناً جهراً وجهاراً، وجهر فلان بالقول جهراً، كل ذلك في معنى العلن، قال الله تعالى: ﴿**وأسروا قولكم أو اجهروا به**﴾ وقال الأخفش في قوله تعالى: ﴿**حتى نرى الله جهرة**﴾ أي عياناً يكشف عنا ما بيننا وبينه «الغيب» أصله ما استتر عنك ولم تره، ويريد بها ههنا ما لم يكن الصاحب حاضراً «أحفظ للعهد» يروى في مكانه «أحفظ للود» والود ـ بضم الواو في المشهور، وقد تكسر الواو، أو تفتح ـ المحبة «ألغ» يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلاً إلى قلبك «الوشاة» جمع واش، وهو الذي ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة «يحاول» هو مضارع من المحاولة، وأصلها إرادة الشيء بحيلة.

المعنى: إذا كانت بينك وبين أحد صداقة، وكان كل واحد منكما يعمل في العلن على إرضاء صاحبه؛ فتمسك بأواصر هذه المحبة في حال غيبة صديقك عنك، ولا تقبل في شأنه أقوال الوشاة؛ فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها.

الإعراب: «إذا» ظرف زمان تضمن معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب «كنت» =

= **وأخرنه**: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وفاعله مستتر فيه، والهاء المتصلة به مفعوله.

إن: حرف شرط.

يكن: فعل الشرط، واسمها مستتر فيها.

هو: ضمير فصل لا محل له من الإعراب.

الخبر: منصوب على أنه خبر يكن، وجواب الشرطين محذوف للضرورة، لفقد شرطه حذفه. وهو مضي الشرط.

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ؛ فَقَلَّمَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدّ

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ وجب الإضمار؛ فتقول: «ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، ومَرَّ بي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ» ولا يجوز الحذفُ؛ فلا تقول «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ» ولا «مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ»، وقد جاء في الشعر، كقوله:

١٦١ ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ـ إِذَا هُمُ لَمَحُوا ـ شُعَاعُه

= كان: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير المخاطب اسمه، وجملة «ترضية» من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله في محل نصب خبر كان، والجملة من كان ومعموليها في محل جر بإضافة إذا إليها، وهي جملة الشرط «ويرضيك» فعل ومفعول به «صاحب» فاعل يرضيك، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التي قبلها «جهاراً» منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين «فكن» الفاء لربط الجواب بالشرط، كن: فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «في الغيب» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «أحفظ» خبركن «للعهد» جار ومجرور متعلق بأحفظ.

الشاهد فيه: قوله «ترضيه ويرضيك صاحب» فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ـ وهما «ترضي» و «يرضي» ـ وتأخر عنهما معمول واحد ـ وهو قوله «صاحب» ـ وقد تنازع كل من «ترضي» و «يرضي» ذلك الاسم الذي بعدهما وهو «صاحب» الأول يطلبه مفعولاً به، والثاني يطلبه فاعلاً، وقد أعمل الشاعر فيه الثاني وأعمل الأول في ضميره الذي هو الهاء، والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول في الضمير؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز، وقد ارتكبه الشاعر، من غير ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور؛ فإنهم إنما أجازوا ـ في هذا الباب ـ الإضمار قبل الذكر، إذا كان الضمير فاعلاً، مثلاً: لأنه لا يستغني الكلام عنه، ولا يجوز حذفه، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقاً.

١٦١ ـ البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي ﷺ، من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس في «ديوان الحماسة» (انظر شرح التبريزي: ٢/٢٥٦ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها:

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهُ

قَيْساً، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهُ

فِيهِ السَّنَوَّرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهُ

اللغة: «عكاظ» بزنة غراب ـ موضع كانت فيه سوق مشهورة، يجتمع فيها العرب للتجارة، والمفاخرة «يعشي» مضارع من الإعشاء، وأصله العشا، وهو ضعف البصر ليلاً «المحوا» ماض من اللمح، وهو سرعة إبصار الشيء «شعاعه» بضم الشين ـ ما تراه من الضوء مقبلاً عليك كأنه الحبال، والضمير الذي أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائداً على عكاظ؛ لأنه موضع الشعاع، ويجوز =

والأصل «المحوهُ» فحذف الضمير ضرورة، وهو شاذ، كما شَذَّ عَمَلُ المهمَلِ الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

هذا كلُّه إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو: إما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ، أو الثانيَ؛ فإن كان الطالب له هو الأولَ وجب إضماره مؤخراً؛ فتقول: «ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إِيَّاهُ» وَإن كان الطالبُ له هو الثاني أضمرته: متصلاً كان، أو منفصلاً؛ فتقول: «ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيه زَيْداً قَائماً، وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إِيَّاهُ زَيْداً قَائماً».

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع ـ وهو المنصوب والمجرور ـ فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ»، ولا مَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زَيْدٌ» بل يلزم الحَذْفُ؛ فتقول: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَني زيدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل: فإنه لا يجوز حَذْفه، بل يجب الإتيانُ به مؤخّراً؛ فتقول: «ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائماً إيَّاه».

=أن يكون عائداً على القناع الذي ذكرته في البيت السابق على هذا البيت.

المعنى: تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها، تكني بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه.

الإعراب: «بعكاظ» جار ومجرور متعلق بقولها «جمعوا» في البيت السابق «يعشي» فعل مضارع «الناظرين» مفعول له ليعشي «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «هم» تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف، والتقدير: إذا لمحوا هم «لمحوا» فعل ماضٍ وفاعله، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة «شعاعه» شعاع: فعل يعشي مرفوع بالضمة الظاهرة، وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «يعشي. . . لمحوا شعاعه» حيث تنازع كل من الفعلين «شعاعه» فالفعل الأول ـ وهو «يعشي» ـ يطلبه فاعلاً له، والفعل الثاني ـ وهو «لمحوا» ـ يطلبه مفعولاً، وقد أعمل فيه الأول، بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني في ضميره، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين «يعشي الناظرين شعاعه إذا لمحوه» ثم صار بعد تقديمها «يعشي الناظرين إذا لمحوه شعاعه» ثم حذفت الهاء من «لمحوه» فصار كما ترى في البيت.

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر، وفي حذفه فساد، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه من غير علة ولا سبب موجب له.

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير في مثل هذه الحال جائز في سعة الكلام، وذلك لأن هذا الضمير فضلة لا يجب ذكرها.

ومَفْهُومُه أن الثاني يُؤتى معه بالضمير مطلقاً: مرفوعاً كان، أو مجروراً، أو منصوباً، عمدةً في الأصل أو غيرَ عمدة.

وَأَظْهِـرِ انْ يَكُـنْ ضَـمِـيـرٌ خَـبَـرَا ... لِـغَـيْـره مَـا يُـطَـابِـقُ الـمُـفَـسِّـرَا[1]

نَـحْـوُ أَظُـنُّ وَيَـظُـنَّـانِـي أَخَـا ... زَيْـداً وَعَـمْـراً أَخَـوَيْـنِ فِـي الـرَّخَـا[2]

---

(١) وأظهر: فعل أمر.
إن: بنقل حركة الهمزة إلى الساكن الصحيح قبلها، حرف شرط.
يكن: فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة.
ضمير: اسم يكن.
خبرا: خبرها.
لغير: متعلق بخبرا، أو في موضع الصفة، قاله المكودي.
ما: اسم موصول مجرور المحل بالإضافة.
يطابق: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه.
المفسرا: بكسر السين، مفعوله.

(٢) نحو: خبر مبتدأ محذوف أو منصوب بفعل محذوف، وهو مضاف لقول محذوف.
أظن: فعل مضارع يحتاج لمفعولين.
ويظناني: فعل وفاعل ومفعول أول.
أخا: مفعول يظناني الثاني، وكان حقه أن يؤتي به ضميراً، لكنه تعذر الإضمار، وذلك لأنَّ.
زيداً: مفعول أول لأظن.
وعمرا: معطوف عليه.
أخوين: مفعوله الثاني، فقد استوفى أظن مفعوليه، وبقي يظناني إلى مفعول ثان وهو خبر عن ياء المتكلم ومفسره أخوين، وهما تثنية أخ، فإن أضمر مفرداً ليطابق المخبر عنه وهو الياء، خالف مفسره وهو أخوين وإن أضمر مثنى مطابقاً لمفسره خالف المخبر عنه وهو الياء فعدل به إلى الاظهار.
في الرخا: متعلق بيظناني، وهو مطلوب أيضاً لأظن وجملة يظناني أخا، معطوفة على جملة أظن، قبل استيفاء معمولها، ولو لم تكن هذه المسألة من باب التنازع، لما حسن هذا العطف، إذ لا يغتفر العطف قبل تمام الجملة في غيره.

إيضاح حول باب التنازع

الظاهر منع التنازع فيما يتعدى لاثنين أو ثلاثة وهو رأي.
وصحح في التسهيل والجامع الجواز، وقد يتعدد المعمول لغيره، كما يزيد العامل عن اثنين. وقد اجتمعا في حديث: تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، فتنازع الثلاثة في الظرف وهو دبر، والمصدر وهو ثلاثاً وثلاثين فأعمل الأخير، وحذف الضميرين من الأولين لكونهما فضلتين. أي تسبحون فيه إياها، وتكبرون فيه إياها، ولو أعمل غير الأخير، لذكر الضميرين فيما بعد العامل، لأن الفضلة لا تحذف إلاّ من الأول على المختار. ومن ذلك قوله:

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني ... قعدت ولم أبغ الندى عند سائب

فتنازع فيه ثلاثة فقط، خلافاً لمن وهم فيه، وهي: طلبت، وأدرك، وأبغ في الندى وعند، فأعمل=

أي: يجب أن يؤتى بمفعولِ الفعلِ المهملِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدم مطابقته لما يفسره؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسَّرَ، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّرُهُ مُثَنًّى، نحو «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين» فـ «زيداً»: مفعول أول لأظُنُّ، و «عمراً»: معطوف عليه، و «أخوين»: مفعولٌ ثان لأظن، والياء: مفعول أول ليظنان؛ فيحتاج إلى مفعول ثان: فلو أتيت به ضميراً فقلت: «أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين» لكان «إياه» مطابقاً للياء، في أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو «أخوين»؛ لأنه مفرد، و «أخوين» مثنى؛ فتفوت مطابقة المفسّرِ للمفسَّر، وذلك لا يجوز، وإن قلت «أظن ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين» حصلت مطابقة المفسِّر للمفسَّر؛ [وذلك] لكون «إياهما» مثنى، و «أخوين» كذلك، ولكن تَفُوتُ مطابقَةُ المفعول الثاني ـ الذي هو خبر في الأصل ـ للمفعول الأول ـ الذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو «إياهما»، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما تعذَّرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهار؛ فتقول: «أظن ويظناني أخا زيْداً وعَمْراً أخوين»؛ فـ «ـزيداً وعمراً أخوين»: مفعولا أظن، والياء مفعول يظنان الأول، و «أخا» مفعوله الثاني، ولا تكون المسألة ـ حينئذٍ ـ من باب التنازع؛ لأن كلا من العاملين عَمِلَ في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفِيُّونَ الإضمارَ مُرَاعًى به جانبُ المخبَر عنه؛ فتقول: «أظن ويظناني إياه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحذْفَ؛ فتقولَ: «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين».

= الأخير، ومن تنازعها مع إعمال الأول قوله:

كساك ولم تستكسه فاشكرن له ... أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

ونقل الاجماع على جواز إعمال الثلاثة لكن قيل: لا يحفظ إعمال الثاني.

المفعول المطلق

الْـمَـصْـدَرُ ٱسْـمُ مَـا سِـوَى الـزَّمَـانِ مِـنْ مَـدْلُـولِـيَ الْـفِـعْـلِ كَـأَمْـنٍ مِـنْ أَمِـنْ(١)

الفعل يدل على شيئين: الحدثِ، والزمانِ؛ فـ «قام» يدل على قيامٍ في زمنٍ ماضٍ و «يقوم» يدل على قيام في الحال أو الاستقبال، و «قُمْ» يدل على قيام في الاستقبال، والقيامُ هو الحدثُ ـ وهو أحد مدلوليَ الفعل ـ وهو المصدر، وهذا معنى قوله: «ما سوى الزمان من مدلولَي الفعل» فكأنه قال: المصدر اسمُ الحدث كأمْنٍ؛ فإنه أحَدُ مدلولي أمِنَ.

والمفعول المطلق هو: المصدر، المنتصب: توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعِهِ، أو عَدَدِهِ، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْباً، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وسمي مفعولاً مطلقاً لِصِدْقِ «المفعول» عليه غيرَ مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

بِـمِـثْـلِـهِ أَوْ فِـعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُـصِـبْ وَكَـوْنُـه أَصْـلاً لِـهٰـذَيْـنِ ٱنْـتُـخِـبْ(٢)

المفعول المطلق

(١) **المصدر**: مبتدأ.
اسم: خبره.
ما: موصول اسمي في محل جر بإضافة اسم إليها، والمنعوت بها محذوف.
سوى: في موضع صلة ما.
الزمان: مضاف إليه.
من مدلولي: بالتثنية، قال المكودي: في موضع الحال من الضمير المستتر في الصفة. ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره: أعني. والظاهر أنه متعلق بما تعلق به سوى.
الفعل: مضاف إليه.
كأمن: بسكون الميم، خبر لمبتدأ محذوف.
من أمن: بكسر الميم فيهما، متعلق بمحذوف نعت لأمن. وتقدير البيت: المصدر اسم الحدث الذي استقر سوى الزمان من مدلولي الفعل، وذلك كأمن المفهوم من أمن.

(٢) **بمثله**: متعلق بنصب.
أو فعل أو وصف: معطوفان على مثله.

=

ينتصبُ المصدرُ بمثلِهِ، أي بالمصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً ضَرْباً شَدِيداً» أو بالفعل، نحو «ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْباً» أو بالوَصْفِ، نحو: «أَنَا ضَارِبٌ زَيْداً ضَرْباً».

ومذهَبُ البصريين أن المصدر أصْلٌ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقَّان منه؛ وهذا معنى قوله: «وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهٰذَيْنِ انْتُخِبْ» أي: المختارُ أن المصدر أصل لهذين، أي: الفعل، والوصفِ.

ومذهَبُ الكوفيين أن الفعلَ أصل، والمصدر مشتقٌ منه.

وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل، والفعلُ مشتقٌ منه، والوصفُ مشتقٌ من الفعل.

وذهب ابن طَلْحَةَ إلى أن كُلاً من المصدرِ والفعل أصْلٌ برأسه، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر.

والصحيحُ المذهبُ الأول؛ لأن كل فرعٍ يتضمن الأصْلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأن كُلاً منهما يدلُّ على المصدر وزيادةٍ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل.

تَوْكِيداً اَوْ نَوْعاً يُبِينُ أَوْ عَدَدْ ... كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ[1]

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم:

= نصب: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى المصدر، وكذلك الهاء من مثله.

وكونه: مبتدأ، والضمير المضاف إليه اسمه.

أصلاً: خبره من جهة نقصانه.

لهذين: متعلق بأصلاً، والإشارة عائدة إلى الفعل والوصف. وجملة.

انتخب: بالبناء للمجهول، بمعنى اختير في موضع خبر المبتدأ، والتقدير: وكون المصدر فعلاً لفعل، والوصف اختير.

(١) توكيد أو نوعاً: قال الشاطبي: منصوبان على المفعولية يبين.

ويبين: مضارع أبان إذا أظهر، وفاعله مستتر فيه يعود إلى المصدر.

أو عدد: منصوب بالعطف على توكيداً أو نوعاً، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة.

كسرت: الكاف جارة لقول محذوف، وسرت فعل وفاعل، مقول لذلك المحذوف، وهو ومقوله خبر لمبتدأ محذوف.

سيرتين: مفعول مطلق، مبين لذلك العدد.

سير ذي رشد: مفعول مطلق، مبين للنوع، ومضاف إليه.

أحدها: أن يكون مؤكداً، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

الثاني: أن يكون مبيناً للنوع، نحو «سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَدْ»، و «سِرْتُ سَيْراً حَسَناً».

الثالث: أن يكون مبيناً للعدد، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَضَرْبَتَيْنِ، وَضَرَبَاتٍ».

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ ... كَجِدَّ كُلَّ الْجِدِّ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ[1]

قد ينوب عن المصدر ما يَدُلُّ عليه، ككل وبعض، مُضافَيْنِ إلى المصدر، نحو «جِدَّ كُلَّ الْجِدّ»، وكقوله تعالى: ﴿فَلاَ تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ﴾، و «ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وكالمصدر المرادِفِ لمصدر الفعل المذكور، نحو «قَعَدْتُ جُلُوساً، وَافْرَحِ الْجَذَلَ» فالجلوس: نَائِبٌ مَنَابَ القعود لمرادفته له، والجذَل: نَائِبٌ مَنَابَ الفَرَح لمرادفته له.

وكذلك ينوب مَنَابَ المَصْدَرِ اسمُ الإشارة، نحو «ضَرَبْتُه ذلك الضَّرْبَ» وَزَعَمَ بعضُهم أنه إذا نَابَ اسمُ الإشارة مَنَابَ المصدر فلا بُدّ من وصفه بالمصدر، كما مَثَّلْنَا، وفيه نظر؛ فمن أمثله سيبويه «ظَنَنْتُ ذَاكَ» أي: ظننت ذاك الظن، فذاك إشارة إلى الظن، ولم يُوصَفْ به.

وينوب عن المصدر ـ أيضاً ـ ضميرهُ، نحو «ضَرَبْتُه زَيْداً» أي: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لاَ أُعَذِّبُهُ أَحَداً مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ أي: لا أعذب العذابَ.

---

(١) **وقد**: هنا قال المكودي: للتحقيق، لكثرة ورود النيابة في ذلك.
وينوب: فعل مضارع.
عنه: متعلق بينوب.
ما: اسم موصول في موضع رفع على الفاعلية بينوب وهي جارية على موصوف محذوف، وعليه متعلق بدل. وجملة.
دل: صلة ما، العائد إليها الضمير المستتر في دلّ، المرفوع على الفاعلية، والضمير فيه عنه وعليه يعود إلى المصدر، والتقدير: وقد ينوب عن المصدر اللفظ الذي دلّ عليه.
كجد: الكاف جارة لقول محذوف، وجد، فعل أمر من جد في الأمر يجد جداً إذا عزم عليه، بضم الجيم وكسرها في المضارع، وفاعله مستتر فيه، والجملة مقولة لهذا القول المحذوف، وهو ومقوله، خبر لمبتدأ محذوف.
كل: مفعول مطلق، نائب عن المصدر.
الجد: مضاف إليه.
وافرح: فعل أمر وفاعل.
الجذل: بالذال، بمعنى الفرح، مفعول مطلق.

وَعَدَدُهُ، نحو: «ضَرَبْتُه [عِشْرِينَ] ضَرْبَةً» ومنه قولُه تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾.

والآلَةُ، نحو: «ضَرَبْتُه سَوْطاً» والأصْلُ: ضَرَبْتُه ضَرْبَ سَوْطٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والله تعالى أعلم.

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَداً ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا(١)

لا يجوز تثنيةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعامله، ولا جَمْعُه، بل يجب إفراده؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، وذلك لأنه بمَثَابَةِ تكرر الفعل، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع.

وأما غير المؤكد ـ وهو المبين للعدد، والنوع ـ فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وَجَمْعه.

فأما المبين للعَدَد فلا خِلاَفَ في جوازِ تثنيته وجَمْعه، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وضَرَبَاتٍ.

[وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه، إذا اخْتَلَفَتْ أنواعه، نحو «سِرْتُ سَيْرَيْ زَيْدٍ الْحَسَنَ وَالقَبِيحَ]».

وظاهرُ كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيتُه ولا جَمعه قياساً، بل يُقْتَصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشَّلَوْبِين.

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ(٢)

---

(١) وما: اسم موصول في محل نصب على المفعولية بوحد، والموصوف بهذا محذوف.
لتوكيد: في موضع الصلة، والعائد إليها الضمير المنتقل من الفعل إلى الظرف.
فوحد: بكسر الحاء المشددة، فعل أمر وفاعله مستتر فيه.
أبداً: منصوب على الظرفية، متعلق بوحد.
وثن واجمع: فعلا أمر، معطوفان على وحد.
غيره: منصوب باجمع، وهو مطلوب أيضاً من جهة المعنى لثن على سبيل التنازع، والضمير المضاف إليه عائد على ما.
وأفردا: فعل أمر، مؤكد بالنون الخفيفة، المبدلة في الوقف ألفاً، ومفعوله محذوف مماثل للمذكور، لأن شرط المتنازع فيه أن يكون مؤخراً عن طالبيه على الصحيح. وتقدير البيت: فوحد المصدر الذي استقر لتوكيد، وثن واجمع غيره، وأفرد غيره.

(٢) وحذف: مبتدأ.
عامل: مضاف إليه، وهو مضاف أيضاً بالنسبة إلى ما بعده.
المؤكد: بكسر الكاف، مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف وإقامة صفته مقامه وجملة.
امتنع: خبر المبتدأ.
=

المصدر المؤكد لا يجوز حذفُ عَامِلِه؛ لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله وَتَقْوِيته، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لذلك.

وأما غير المؤكد فيحذف عَامِلِه للدلالة عليه: جوازاً، وَوُجُوبًا.

فالمحذوف جوازاً، كقولك: «سَيْرَ زَيْدٍ» لمن قال: «أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ؟» و«ضَرْبَتَيْنِ» لمن قال: «كَمْ ضَرَبْتَ زَيْداً؟» والتقدير: سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُه ضَرْبَتَيْنِ.

وقولُ ابن المصنف: إن قوله «وحذف عامل المؤكد امتنع» سَهْوٌ منه: لأن قولك «ضَرْباً زَيْداً» مصدر مؤكد، وعامله محذوف وُجُوباً، كما سيأتي - ليس بصحيح، وما استدلّ به على دَعْوَاه من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتي] ليس منه، وذلك لأن «ضَرْباً زَيْداً» ليس من التأكيد في شيء، بل هو أَمْرٌ خَالٍ من التأكيد، بِمَثَابَة «اَضْرِبْ زَيْداً» لأنه واقع مَوْقِعَهُ، فكما أن «اَضْرِبْ زَيْداً» لا تأكيد فيه كذلك «ضَرْبا زَيْداً» وكذلك جميعُ الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَنَابَ العامِلِ، دَالٌّ على ما يَدُلُّ عليه، وهو عِوَضٌ منه، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكَّدِ.

ومما يدلُّ أيضاً على أن «ضَرْباً زَيْداً» ونحوَه لَيْسَ من المصدر المؤكَّد لعمله أن المَصْدَرَ المؤكِّدَ لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أوْ لا؟ والصحيحُ أنه يعمل؛ فـ «زَيْداً» في قولك «ضَرْباً زَيْداً» منصوبٌ بـ «ضَرْباً» على الأصح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف، وهو «اَضْرِبْ»؛ فعلى القول الأول نَابَ «ضَرْباً» عن «اَضْرِبْ» في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني نَابَ عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ ... مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ[1]

= وفي سواه: خبر مقدم، على تقدير مضافين، والضمير المضاف إليه يعود إلى المؤكد على حذف مضاف.

لدليل: متعلق بحذف المقدر، لا بمتسع، لأن المصدر لا يتقدم معموله عليه، فاسمه أولى ولأن التعليق دائر من المعنى.

متسع: اسم مصدر ميمي، على زنة المفعول مبتدأ مؤخر، وتقدير البيت: وحذف عامل المصدر المؤكد ممتنع، وفي حذف عامل سوى المؤكد لدليل اتساع.

(١) والحذف حتم: مبتدأ وخبره.

مع: متعلق بحتم لا بالحذف، لأن عمل المصدر المقرون بأل ضعيف أو شاذ. =

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً في مواضع:

منها: إذا وقع المصدر بَدَلاً من فِعْلِهِ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والنهي، نحو «قِيَاماً لاَ قُعُوداً» أي: قُمْ [قِيَاماً] ولا تَقْعُدْ [قُعُوداً]، والدعاء، نحو «سَقْياً لَكَ» أي: سَقَاكَ الله.

وكذلك يحذف عامِلُ المصدر وُجُوباً إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهام المقصودِ به التوبيخُ، نحو «أَتَوَانِياً وَقَدْ عَلاَكَ الْمَشِيبُ؟» أي: أَتَتَوَانى وَقَدْ عَلاَكَ؟

وَيقلُّ حذفُ عامل المصدرِ وإقامةُ المصدَرِ مُقَامه في الفعلِ المقصود به الخبرُ، نحو «أَفعَلُ وَكَرَامَةً» أي: وَأُكْرِمُكَ.

فالمَصْدَرُ في هذه الأمثلة ونحْوِها منصوبٌ بِفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والمصدر نَائِبٌ مَنَابَه في الدلالة على معناه.

وأشار بقوله: «كَنَدْلاً» إلى ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر:

١٦٢ ـ يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ

---

١٦٢ ـ البيتان لأعشى همدان. من كلمة يهجو فيها لصوصاً.

اللغة: «الدهنا» يقصر ويمد ـ موضع معروف لبني تميم «عيابهم» العياب: جمع عيبة، وهي وعاء الثياب «دارين» قرية بالبحرين مشهورة بالمسك. وفيها سوق «بجر» بضم فسكون ـ جمع بجراء، وهي الممتلئة، والحقائب: جمع حقيبة، وهي ـ هنا ـ العيبة أيضاً «ألهى الناس» شغلهم وأورثهم الغفلة «جل أمورهم» بضم الجيم وتشديد اللام ـ معظمها وأكثرها «ندلاً» خطفاً في خفة وسرعة.

المعنى: هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء في حين ذهابهم إلى دارين، وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شيء فيها، ولكنهم عندما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت. وذلك ناشيء من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون =

= آت: مضاف إليه على تقدير حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه.

بدلاً: حال من الضمير في آت المستتر فيه.

من فعله: متعلق ببدلا، ومتعلقه الآخر محذوف، والتقدير: والحذف حتم مع مصدر آت حال كونه بدلاً من فعله في اللفظ به.

كندلا: في موضع الخبر لمبتدأ محذوف، وقال المكودي: في موضع الحال من فاعل آت.

اللذ: بسكون الذال وحذف الياء، لغة في الذي، وهو في موضع جر نعت لندلا.

كاندلا: بضم الدال في موضع الصلة للذ، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، ومتعلقه محذوف، والتقدير على ما اخترناه، وذلك كندلا الذي كاندل في الدلالة على الطلب، والندل الخطف بسرعة.

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ … فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فـ «نَدْلاً» نائبٌ مَنَابَ فعل الأمر، وهو أَنْدُلْ، والنَّدْل: خَطْفُ الشيء بسرعة، و «زُرَيْقُ» منادى، والتقدير: نَدْلاً يا زُرَيْقُ [المَالَ]، وزُرَيْقُ اسم رجل، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بِنَدْلاً، وفيه نظر[١]؛ لأنه إن جعل «نَدْلاً» نائباً مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب، والتقدير «انْدُلْ» لم يصح أن يكون مرفوعاً به؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابه، وإن جعل نائباً مَنَابَ فعل الأمر للغائب، والتقدير «لِيَنْدُلْ» صَحَّ أن يكون مرفوعاً به؛ لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابَ فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب، نحو «ضَرْباً زَيداً» أي: اضْرِبْ زيداً، والله أعلم.

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا … عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا[٢]

=على ما غفلوا عنه من المتاع وينادي بعضهم بعضاً: اخطف خطفاً سريعاً، وكن خفيف اليد سريع الروغان.

الإعراب: «يمرون» فعل وفاعل «بالدهنا» جار ومجرور متعلق بيمر «خفافاً» حال من الفاعل «عيابهم» عياب فاعل لخفاف. وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل والتعبير بنون الإناث لتأويلهم بالجماعات، أو لقصد تحقيرهم «من دارين» جار ومجرور متعلق بيرجع «بجر» حال من الفاعل، وبجر مضاف و «الحقائب» مضاف إليه «على» حرف جر «حين» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر، أو مجرور بالكسرة الظاهرة «ألهى» فعل ماض «الناس» مفعول به لألهى تقدم على فاعله «جل» فاعل ألهى، وجل مضاف، وأمور من «أمورهم» مضاف إليه، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «فندلاً» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف «زريق» منادى بحرف نداء محذوف «المال» مفعول به لقوله ندلاً السابق «ندل» مفعول مطلق، مبين للنوع، وندل مضاف، و «الثعالب» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «فندلا» حيث ناب مناب فعله، وهو مصدر، وعامله محذوف وجوباً، على ما تبين لك في الإعراب.

---

(١) ولو كان «زريق» فاعلاً لجاء به منوناً؛ لأنه اسم رجل كما علمت، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف، ومن هنا تعلم أنه لا داعي لمناقشة الشارح التي رد بها على المصنف زعمه أن «زريق» فاعل.

(٢) وما: موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، لا في موضع جر عطفاً على ندلاً خلافاً للشاطبي في تجويزه ذلك، والموصوف بها محذوف.

لتفصيل: في موضع الصلة لما.

كإمّا: قال المكودي: في موضع الحال، وعامله محذوف. والظاهر أنه نعت لتفصيل.

=

يُحْذَفُ أيضاً عَامِلُ المَصْدَرِ وُجُوباً إذا وقع تفصيلاً لِعَاقِبَةِ ما تَقَدَّمَه، كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَثْخَنتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ؛ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ، وَإِمَّا فِدَاءً﴾ فمنًا، وفِدَاءً: مَصْدَرَانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير ـ والله أعلم ـ فإمَّا تَمُنُّونَ مَنا، وَإمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً، وهذا معنى قوله: «وَمَا لِتَفْصِيلٍ ـ إلى آخره» أي: يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوق للتفصيل، حيث عَنّ، أي: عرَض.

كَـــذَا مُـــكَـــرَّرٌ وَذُو حَـــصْـــرٍ وَرَدْ نَـائِـبَ فِـعْـلٍ لاِسْـمِ عَـيْـنٍ اَسْـتَـنَـدْ[1]

أي: كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجوباً، إذا نَابَ المصدرُ عن فعل استنَد لاِسْمِ عين، أي: أُخْبِرَ به عنه، وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً؛ فمثالُ المكررِ: «زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً» والتقدير: زيد يسير سيراً، فحذف «يسير» وُجُوباً لقيام التكرير مَقَامَه، ومثالُ المحصورِ «مَا زَيْدٌ إِلاَّ سَيْراً»، و «إِنَّمَا زَيْدٌ سَيْراً» والتقدير: ما زيد إلا

= منا: مفعول مطلق، وقسيمه محذوف.
عامله: مبتدأ ثان، وجملة.
يحذف: بالبناء للمجهول خبره، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في موضع رفع خبر المبتدأ الأول، الذي هو ما والعائد إلى المبتدأ الأول الهاء من عامله.
حيث: متعلقة بيحذف. وجملة.
عنا: بمعنى عرض، والألف للإطلاق في موضع جر بإضافة حيث إليها، قال الشاطبي: وفاعل عنا عائد على المصدر المذكور، لا على العامل. وتقدير البيت على هذا: والمصدر الذي سبق لتفصيل كإما منا بعد وإما بداء عامله يحذف، حيث عرض المصدر المذكور.

(١) كذا: خبر مقدم.
مكرر: مبتدأ مؤخر، حذف موصوفه.
وذو: معطوف على مكرر.
حصر: مضاف إليه، وجملة.
ورد: نعت للمبتدأ وما عطف عليه، وجملة.
نائب: حال من الضمير المستتد في ورود وهو مضاف.
فعل: مضاف إليه.
لاسم: جار ومجرور متعلقان باستند الآتي، واسم مضاف.
عين: مضاف إليه.
استند: قال المكودي: نعت ثان للمبتدأ وما عطف عليه، وكان حقه أن يقول: وردا نائبي فعل واستندا لأن كلا من المصدرين يردان مستندين نائبي فعل، ولكنه أفرد على معنى ما ذكر.
وهو نظير قوله:

فيها خطوط من سواد وبلق كأنه في الجلد توليع البهق

أراد كان ما ذكر. والظاهر أن جملة استند لاسم عين نعت لفعل، لا للمصدرين حقيقة فليتأمل وتقدير البيت: ومصدر مكرر وذو حصر، وردا نائبي فعل مستدلاً لاسم عين، كذلك وجوب حذف عاملهما.

يسير سيراً، وإنما زيد يسير سيراً، فحذف «يسير» وُجُوباً لما في الحصر من التأكيد القائم مَقَامَ التكرير، فإن لم يكرر ولم يُحْصَرْ لم يجب الحذفُ، نحو «زَيْدٌ سَيْراً» التقدير: زيد يسير سيراً؛ فإن شئت حذفت «يسير»، وإن شئت صَرَّحْتَ به، والله أعلم.

وَمِـنْـهُ مَـا يَـدْعُـونَـهُ مُـؤَكِّـداً لِـنَـفْـسِـهِ، أوْ غَـيْـرِهِ؛ فَـالْـمُـبْـتَـدَا[1]
نَـحْـوُ «لَـهُ عَـلَـيَّ أَلْـفٌ عُـرْفَـا» وَالـثَّـانِ كَـ«ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا»[2]

أي: من المصدرِ المحذوفِ عَامِلُهُ وُجُوباً ما يُسَمَّى: المُؤَكِّدَ لِنَفْسِهِ، والمُؤَكِّدَ لِغَيْرِهِ.

فالمؤكد لنفسه هو: الواقع بعد جملةٍ لا تحتملُ غَيْرَهُ، نحو «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ [عُرْفاً» أي:] اعترافاً، مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير: «أعترف اعترافاً» ويسمى مؤكداً لنفسه؛ لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفسُ المَصْدَرِ، بمعنى

---

(١) ومنه: خبر مقدم، والضمير عائد إلى المصدر المحذوف العامل وجوباً.
ما: موصول اسمي في محل رفع على الابتداء، والمنعوت بها محذوف.
يدعونه: فعل وفاعل ومفعول أول.
مؤكداً: بكسر الكاف، مفعول ثان، لأن دعا بمعنى سمى، يتعدى لاثنين.
لنفسه: متعلق بمؤكد، أو جملة يدعونه مؤكداً صلة ما، والعائد إليها الهاء من يدعونه.
أو غيره: معطوف على نفسه.
فالمبتدا: مبتدأ.

(٢) نحو: خبره، والمضاف إليه محذوف.
له: خبر مقدم.
علي: جار ومجرور في موضع الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور قبله، وهو في الأصل نعت لألف، فلما قدم عليه انتصب على الحال.
ألف: مبتدأ مؤخر.
عرفا: مفعول مطلق.
الثان: مبتدأ أول.
كابني: خبر مقدم.
أنت: مبتدأ ثان مؤخر، والمبتدأ الثاني وخبره في موضع نصب لقول محذوف مجرور بالكاف، والكاف ومجرورها في موضع خبر المبتدأ الأول. والتقدير: والثاني كقولك أنت ابني.
حقاً: مفعول مطلق.
صرفاً: نعت لحقاً، قال الشاطبي: حقاً صرفاً صالحان لتوكيد ما قبلهما على الانفراد، فكأنهما مثالان في مثال واحد، تقول: أنت ابني حقاً، وأنت ابني صرفاً، والصرف الخالص من كل شيء، الذي لم يمتزج، ولا اختلط بغيره.

أنها لا تحتمل سِوَاهُ، وهذا هو المراد بقوله: «فَالْمُبْتَدَا» أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول.

والمؤكد لَغيره هو: الواقع بعد جُمْلَةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غَيْرَهُ؛ فتصير بذكره نَصًّا فيه، نحو «أَنْتَ ابْنِي حَقًّا» فَحَقًّا: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير: «أَحُقُّهُ حَقًّا» وَسُمِّيَ مؤكداً لَغيرِه؛ لأن الجملة قبله تَصْلُح له ولغيره؛ لأن قولك «أَنْتَ ابْنِي» يحتمل أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازاً على معنى أنت عندي في الْحُنُوِّ بمنزلة ابْنِي، فلما قال «حَقًّا» صارت الجملة نَصًّا في أن المراد البُنُوَّة حقيقةً، فتأثرت الجملة بالمصدرِ؛ لأنها صارت به نَصًّا؛ فكان مؤكداً لغيره؛ لوجوب مَغايرة المؤثر للمؤثِّرِ فيه.

كَـذَاكَ ذُو الـتَّـشْـبِـيـهِ بَـعْـدَ جُـمْـلَـهُ　　　كَـ «ـلِـي بُـكـاً بـكـاءَ ذاتِ عُـضْـلَـهُ»[1]

---

(١) كذاك: خبر مقدم.
ذو: بمعنى صاحب، مبتدأ مؤخر، والمنعوت بها محذوف.
التشبيه: مضاف إليه.
وبعد: في موضع الحال من فاعل الظرف.
جمله: مضاف.
كلي: الكاف جارة لقول محذوف، ولي خبر مقدم.
بكا: مبتدأ مؤخر، وقصره للضرورة، لأن البكاء بالمد ما كان معه صوت، وهو المقصود هنا. والبكاء بالقصر ما لم يكن معه صوت، وإنما هو بمنزلة الحزن. حكى ذلك النحاس في كافيته عن الخليل.
وقال الجوهري: البكاء يمد ويقصر، فإذا مددت أردت الصوت الذي يكون معه البكاء، وإذا قصرت أردت الدموع وخروجها، نقل ذلك الشاطبي.
بكاء: بالمد مفعول مطلق مبين للنوع.
ذات: مضاف إليه.
عضله: مجرور بإضافة ذات إليه، وهي التي تمنع من النكاح، قال الشاطبي: البكا والبكاء لغتان، ليست إحداهما من الأخرى، لأن بينهما اختلافاً، ثم ذكر ما قدمناه عنه من الحكاية عن الخليل والجوهري، ثم قال: فكان من حق الناظم أن يأتي بأحدهما مكرراً كأن يقول: بكاء بكاء ذات عضله. أو يقول لي: بكا بكا ذات عضله، لاختلاف معنى اللفظين فإن ما أتى به يماثل قولك: لي بكا صراخ ذات عضله، وليس هذا مما يوضع في هذه الأمثلة.
وفي قوله: أو يقول لي: بكا بكاء ذات عضلة، نظر لأن وضع المسألة أن يكون المصدر علاجياً، وليس في البكاء المقصور علاج، كما نقل هو عن الخليل والجوهري وهذا أيضاً لازم على قول المكودي: إن الناظم استعمل البكاء في المثال بالوجهين.

إيضاحات حول المفعول المطلق

المصدر اسم الحدث، لا يقال: يدخل فيه اسم المصدر كاغتسل غسلاً، وتوضأ وضوءاً، وأعطى عطاء، لأن مدلوله لفظ المصدر لا الحدث. كما نقله الدماميني. عن ابن يعيش وغيره وأقره. فهو يدل =

أي: كذلك يجب حذفُ عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بعد جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر في المعنى، نحو: «لِزيدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى» فـ «صَوْتَ حِمَارٍ» مصدر تشبيهي، وهو منصوبٌ بفعل محذوف وُجُوباً، والتقدير: يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ، وقبله جملة وهي «لِزَيد صَوْتٌ» وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو «زَيد» وكذلك «بُكَاءَ الثَكْلى» منصوبٌ بفعل محذوف وُجُوباً، والتقدير: يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكْلَى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جمْلَةٌ وَجَبَ الرَّفْعُ، نحو: «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، وَبُكَاؤُهُ بُكَاءُ الثَّكْلَى»، وكذا لو كان قبله جملة [و] ليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو: «هٰذَا بُكَاءٌ بكَاءُ الثَّكْلى، وهٰذَا صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ».

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط، ولكنه مفهوم من تمثيله.

= على الحدث بواسطة، والمراد الدلالة مباشرة. فإن قلنا: يدل عليه مباشرة كالمصدر، فلا لإخراجه من قيد ملحوظاً، أي الجاري على فعله، واسم المصدر لا يجري عليه، بل ينقص عن حروفه، أو المراد الدال على الحدث بالإصالة، واسم المصدر نائب عنه، وبما ذكرناه يعلم الفارق بينهما.

والمراد بالمصدر المصدر الصريح، فلا يقع المؤول مفعولاً مطلقاً، والمنتصب يخرج المرفوع، ولو نائب فاعل، لا يسمى مفعولاً في الاصطلاح. خلافاً لظاهر الأشموني. واعلم أن بين المصدر، والمفعول المطلق عموماً وجهياً يجتمعان في ضربته ضرباً، وينفرد المصدر في ضربك ضرب أليم. والمفعول فيما ينوب عن المصدر، فإن لم يعتبر هذا النائب، وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظراً للأصل، فالمصدر أعم مطلقاً.

والفعل أصل لكونه يعمل في المصدر، ويؤثر فيه فكان أصلاً لقوته. ورد بأن الحرف يعمل في الاسم، مع أنه ليس أصلاً. والمراد الفعل المضارع على الأصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق فترجح. لأن الماضي كان قبل وجوده مستقبلاً، وحين وجوده حالاً وبعده ماضياً.

وقيل: الماضي هو الأصل لسبقه بمضي زمنه. ويرجح الأول أنه فرض الأوصاف الثلاثة في زمن وا- ، وهذا في زمنين مختلفين، والظاهر أن غير الأصل من الفعل مأخوذ منه كالمصدر، وكذا الوصف وأما الأمر عندهم فقطعة من المضارع لا قسم برأسه.

المفعول له

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ، إنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً، كَـ «جُدْ شُكْراً، وَدِنْ»(١)

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ وَقْتاً وَفَاعِلاً، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ(٢)

المفعول له

أل في المفعول اسم موصول، بدليل عود الضمير من له إليها، والمانع يرجعها إلى الموصوف باسم المفعول المحذوف.

(١) **ينصب**: فعل مضارع مبني للمجهول.

مفعولاً: حال من المصدر.

له: متعلق بمفعولاً، قاله المكودي.

المصدر: مرفوع على النيابة عن الفاعل بينصب.

إن: حرف شرط.

أبان: بمعنى أظهر، فعل الشرط وجوابه محذوف جوازاً.

تعللاً: مفعول أبان.

كجد: الكاف جارة لقول طرح وبقي مقوله، وجد بضم الجيم أمر من جاد يجود.

شكراً: مفعول له.

ودن: بكسر الدال، قال الشاطبي: يحتمل أن يكون تكميلاً للمثال، وهو أمر من دان يدين بالشيء إذا اتخذه ديدنا، وعادة أي اجعل ذلك عادة لك، فلا تزال تجود على الناس شكراً لما أعطيت. ويحتمل أن يكون إشارة إلى مثال ثان حذف منه المفعول له لدلالة الأول عليه، كأنه قال؛ ودن شكراً، ويكون أمراً من دان له تدين إذ ذل وخضع، كأنه يقول: اخضع لمن أعطاك شكراً له، أو من دنته إذا جازيته، أي جاز من أعطاك شكراً له.

(٢) **وهو**: مبتدأ.

بما: متعلق بمتحد، والباء بمعنى مع.

ما: موصول اسمي، وجملة.

يعمل: صلتها.

فيه: متعلق يعمل.

متحد: خبر المبتدأ.

وقتاً وفاعلاً: قال المكودي: منصوبان على حذف الجار، أي في وقت، وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل. والتقدير: متحد زمانهما وفاعلهما، وفي هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الجمهور جوازه.

وفي قوله: إن التميز هنا مقدم على عامله نظر، لأن العامل متحد، وهو مقدم على التمييز على=

فَاجْرُره بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ: كَلِزُهْدِ ذَا قَنِعْ[(١)]

المفعولُ هو: المصدرُ، المُفْهِمُ علةً، المشاركُ لعامله: في الوقت، والفاعِلِ، نحو: «جُدْ شُكْراً»، فشكراً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر، ومُشَارِكٌ لعامله وهو «جُدْ»: في الوقت؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زمنُ الجودِ، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر.

وكذلك: «ضَرَبْتُ ٱبني تأديباً» فتأديباً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل. إذ يصح أن يقع في جواب «لم فعلْتَ الضَّرْبَ؟» وهو مشارك لضربت: في الوقت، والفاعل.

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة ـ أعني المصدرية، وإبَانَةَ التعليل، واتحادَه مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل، وهو اللام، أو «مِنْ» أو «في» أو «الباء».

= الأصل، وحذف الجار على الوجه الأول موقوف على السماع، فلا حاجة إليه مع إمكان غيره. وجملة المبتدأ والخبر متعلقة في موضع نصب على الحال من فاعل أبان أو من المصدر.

إن: حرف شرط.

شرط: مرفوع بالنيابة عن الفاعل، بفعل محذوف يفسره ما بعده.

فقد: مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضميره مستتر فيه يعود إلى الشرط.

(١) **فاجرره**: جواب الشرط، وهو فعل بالفاء والهاء في أجرره، مفعول باجرر يعود إلى المفعول لأجله.

باللام: متعلق باجرر. وفي بعض النسخ بالحرف، وعليها شرح الشاطبي فقال: وإنما لم يقل: فاجرره باللام، لمشاركة غيره له في تلك الدلالة، وفي الاستعمال، وفي هذه المواضع كالباء، ومن وفي ومثل لكل.

وليس: فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى الجر بالحرف المدلول عليه بالفعل السابق. وقال المكودي: يعود إلى المفعول له. وجملة.

يمتنع: في موضع نصب خبر ليس. وفاعل يمتنع. قال المكودي: ضمير يفسره الجر المفهوم من قوله فاجرره. فليجمع مع ما قبله. وقال الشاطبي: والضمير في ليس ويمتنع عائد على الجر بالحرف.

مع: متعلق بيمتنع.

الشروط: مضاف إليه على حذف مضاف، والتقدير: مع استكمال الشرط.

كلزهد: بالكاف جاره لقول محذوف، الجار والمجرور بعدها متعلق بقنع.

ذا: اسم إشارة في محل رفع على الابتداء، وجملة.

قنع: بكسر النون، بمعنى رضي لا بفتحها بمعنى سأل، خبره، وفيه تقديم المفعول له على عامله وما أظن أحداً يجيز مثل ذلك نثراً، لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ، فمعموله أولى. وقول بعض الشراح: أن فيه إشعاراً بجواز تقديم المعمول له على عامله صحيح، لكنه مشروط بعدم المانع. فقد نص الرماني في شرح الموجز: على جواز قولك مخافة شره، جئته لأن العامل متصرف في نفسه، ذلك أن لو قال: ذا الزهد قنع. ولم أر أحداً تنبه لما قلناه في هذا المثال. بل حكموا فيه بالجواز مطلقاً. والظاهر وقفه على الضرورة، فليتأمل.

فمثالُ ما عدمت فيه المصدريةُ قولك «جئتك للسمن» ومثالُ ما لم يَتَّحد مع عامله في الوقت «جئتك اليوم للإكرام غداً».

ومثالُ ما لم يتحد مع عامله في الفاعل «جاء زيد لإكرام عمرو له».

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط، نحو «هَذَا قَنِعَ لِزُهْدِ».

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كَوْنُه مصدراً، ولا يشترط اتحادهُ مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم.

وَقَلَّ أن يَصْحَبَهَا المُجَرَّدُ ... وَالْعَكْسُ في مَصْحُوب «أَلْ» وَأَنْشَدُوا[1]

لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ... وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأعْدَاءِ[2]

---

(١) **وقل**: فعل ماض.

أن: بفتح الهمزة، حرف مصدري. وجملة.

يصحبها: صلة أن، وإن وصلتها في موضع مصدر مرفوع على الفاعلية بقل، والهاء من يصحبها مفعول عائد إلى اللام.

المجرد: فاعل يصحبها وفي بعض النسخ: يصحبه بالتذكير ولا فرق لأن الحرف يجوز عود الضمير إليه بتذكير على إرادة اللفظ وبالتأنيث، على إرادة الكلمة، ومتعلق المجرد محذوف. والتقدير: المجرد من أل والإضافة.

والعكس: مبتدأ.

في مصحوب: خبره.

أل: مضاف إليه.

وأنشدوا: فعل وفاعل، والضمير للنحاة، ومفعوله قول محذوف.

(٢) **لا**: نافية.

أقعد: فعل مضارع.

الجبن: بمعنى الخوف، مفعول لأجله.

عن الهيجاء: متعلق بأقعد، لا بالجبن، خلافاً للمكودي لأن عمل المصدر المحلى بال، ضعيف.

ولو: حرف امتناع.

توالت: فعل ماض، والتاء للتأنيث.

زمر: فاعله.

الأعداء: مضاف إليه، وجملة لا أقعد إلى آخر البيت مقولة لمفعول أنشدوا، المحذوف.. والتقدير: وأنشد النحاة قول الشاعر لا أقعد إلى آخره. قال الشاطبي: ومعنى البيت ظاهر يقول: لا أقعد عن الهيجاء جبناً وفزعاً، ولو توالت وتتابعت على الأعداء زمراً بعد زمر يتلو بعضها بعضاً، والهيجاء الحرب، يمد ويقصر، وهي من هاج الشيء إذا ثار، والزمر الجماعات، واحدها زمرة، وتوالت تتابعت وأتت شيئاً بعد شيء، يتبع بعضها بعضاً.

=

المفعولُ له المستكملُ للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال: **أحدها**: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة، **والثاني**: أن يكون مُحَلّى بالألف واللام، **والثالث**: أن يكون مضافاً، وكلُّها يجوز أن تُجَرّ بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللام والإضافة النصبُ، نحو «ضَرَبْتُ ابْنِي تأديباً»، ويجوز جرُّهُ؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ابني لتأديبٍ»، وزعم ٱلجُزُولي أنه لا يجوز جَرُّهُ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النحويون، وما صَحِبَ الألفَ واللامَ بعكس المجرد؛ فالأكثر جرُّه، ويجوز النصب؛ فـ «ضربتُ ابني للتأدِيبِ» أكثَرُ من «ضربت ابني التأدِيبَ»، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف؛

١٦٣ ـ لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ

---

١٦٣ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والبيت كما ورد في كلام الناظم؛ فهذا صدره، وعجزه قوله:

وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ

اللغة: «أقعد» أراد لا أنكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك، وتقول: قعد فلان عن الحرب، إذا تأخر عنها ولم يباشرها «الجبن» بضم فسكون ـ هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبة «الهيجاء» الحرب، وهي تقصر وتمد، فمن قصرها قول لبيد:

يَا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ

ومن مدها قول الآخر:

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

«توالت» تتابعت وتكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه «زمر» جمع زمرة، وهي الجماعة «الأعداء» جمع عدو.

الإعراب: «لا» نافية «أقعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «الجبن» مفعول لأجله «عن الهيجاء» جار ومجرور متعلق بقوله أقعد «ولو» الواو عاطفة، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: لو لم تتوال زمر الأعداء، ولو توالت زمر الأعداء، لو: حرف شرط غير جازم =

= **إيضاحات حول المفعول له**

المفعول له ويسمى المفعول لأجله ومن أجله، وقدمه على المفعول فيه، لأنه أدخل منه في المفعولية، وأقرب إلى المفعول المطلق، لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجاج والكوفيون: أنه مفعول مطلق، وعكس ابن الحاجب: لأن احتياج الفعل إلى الظرف أشد من العلة.

أيضاً لا يجوز تعدد المفعول له، نصب أو جر، ومن ثم منع في قوله تعالى: ﴿**ولا تمسكوهن ضراراً لتعتدوا**﴾ تعلق لتعتدوا بالفعل إن جعل ضراراً مفعولاً له، أي بل هو متعلق بضراراً، وإنما يتعلق به إن جعل حالاً، أي مضارين مع.

البيت، فـ «الجبنَ»، أي: لا أقعد لأجل الجبن، ومثلهُ قولُه:

١٦٤ ـ فَلَيتَ لِي بِهِمُ قَوماً إذَا رَكِبُوا   شَنُّوا الإغَارَةَ فُرسَاناً وَرُكبَانَا

= «توالت» توالى: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل «زمر» فاعل توالت، وزمر مضاف، و «الأعداء» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «الجبن» حيث وقع مفعولاً لأجله، ونصبه مع كونه محلى بأل.

وقد اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول لأجله معرفاً؛ فذهب سيبويه ـ وتبعه الزمخشري ـ إلى جواز ذلك، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب في نحو بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و١٦٥) وقول شاعر الحماسة:

كَرِيم يَغُضُّ الطَّرفَ فَضلَ حَيَائِهِ   ويدنُو وَأَطرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِي

فقوله «فضل حيائه» مفعول لأجله، وهو معرف بالإضافة؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير.

وذهب الجرمي إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نكرة؛ لأنه ـ فيما زعم كالحال والتمييز، وكل منهما لا يكون إلا نكرة، فإن جاء المفعول لأجله مقترناً بأل، قال هذه زائدة لا معرفة، وإن جاء مضافاً إلى معرفة فإضافة لفظية لا تفيد تعريفاً.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله في هذه المسألة؛ لورود الشواهد الكثيرة في النظم والنثر، ومما يدل على صحته وروده في قول الله تعالى: ﴿**يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت**﴾ والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل؛ فلا يصار إليه.

١٦٤ ـ البيت من مختار أبي تمام في أوائل ديوان الحماسة، وهو من كلمة لقريط بن أنيف أحد بني العنبر.

اللغة: «شنوا» أراد: فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة «الإغارة» الهجوم على العدو والإيقاع به «فرساناً» جمع فارس، وهو راكب الفرس «ركباناً» جمع راكب، وهو أعم من الفارس، وقيل: هو خاص براكبي الإبل.

المعنى: يتمنى بدل قومه قوماً آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم، ما بين فارس وراكب.

الإعراب: «فليت» حرف تمن ونصب «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم «قوماً» اسم ليت مؤخر «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «ركبوا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «شنوا» فعل وفاعل، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا، وله مفعول به محذوف، والتقدير: شنوا أنفسهم ـ أي فرقوها ـ لأجل الإغارة «الإغارة» مفعول لأجله «فرساناً» حال من الواو في «شنوا» «وركباناً» معطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله «الإغارة» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع اقترانه بأل، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة؛ وادعاؤه أن أل في «الإغارة» ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه.
=

وأما المضاف فيجوز فيه الأمْرَانِ ـ النصبُ، والجرُّ ـ على السواء؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ٱبْنِي تَأْدِيبَهُ، ولتأدِيبِهِ» وهذا [قد] يُفْهَمُ من كلام المصنف؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجردِ ونصبُ المصاحِبِ للألف واللام عُلم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحِدٌ منهما. بل يكثر فيه الأمران ومما جاء منصوباً قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ ومنه قوله:

١٦٥ ـ وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ٱدِّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا

= وربما قيل: إنه لا شاهد في البيت: لأن الإغارة مفعول به: أي فرقوا إغارتهم على عدوهم، وليست مفعولاً لأجله.

١٦٥ ـ البيت لحاتم الطائي، الجواد المشهور.

اللغة: «العوراء» الكلمة القبيحة «ادخاره» استبقاء لمودته «وأعرض» وأصفح.

الإعراب: «وأغفر» فل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عوراء» مفعول به لأغفر، وعوراء مضاف و «الكريم» مضاف إليه «ادخاره» ادخار: مفعول لأجله، وادخار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «وأعرض» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عن شتم» جار ومجرور متعلق بأعرض، وشتم مضاف و «اللئيم» مضاف إليه «تكرماً» مفعول لأجله.

الشاهد فيه: قوله «ادخاره» حيث وقع مفعولاً لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال «لادخاره» لكان سائغاً مقبولاً، وهو يرد على الجرمي الذي زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح.

وفي قوله «تكرماً» شاهد آخر لهذا الباب، فإن قوله «تكرماً» مفعول لأجله، وهو منكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل، وقد جاء منصوباً لاستيفائه الشروط، ولا يختلف أحد من النحاة في صحة ذلك.

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

الـظـرْفُ: وَقْـتٌ، أَوْ مَـكَـانٌ، ضُـمِّـنَـا «فـي» بِـاطِّـرَادٍ، كَـهُـنَـا امْـكُـثْ أَزْمُـنَـا[1]

عَرَّفَ المصنفُ الظرفَ بأنه: زمان ـ أو مكان ـ ضُمِّنَ معنى «في» باطِّرَادٍ، نحو: «امْكُثْ هُنَا أَزْمُنًا» فهنا: ظرف مكان، وأزمنا: ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى «في»؛ لأن المعنى: امكث في هذا الموضع [و] في أَزْمُنٍ.

واحترز بقوله: «ضمن معنى في» مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جعل اسْمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ، أو خبراً، نحو: «يَوْمُ الجمعة يَوْمٌ مُبارك، وَيَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبَارك، والدَّارُ لزيد» فإنه لا يسمى ظرفاً والحالةُ هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: «سِرْتُ في يوم الجمعة» و «جلستُ في الدَّارِ» على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نُصبَ منهما مفعولاً به، نحو: «بنيت الدارَ، وشهدتُ يَوْمَ الْجَمَل».

واحترز بقوله: «باطِّرَادٍ» من نحو: «دَخَلْتُ البيتَ، وسكنتُ الدَّارَ، وذهبتُ

المفعول فيه، وهو المسمى ظرفاً

(١) **الظرف**: مبتدأ.

وقت: خبره، على تقدير مضاف.

أو: حرف عطف.

مكان: معطوف على وقت.

ضمنا: فعل ماض مبني للمجهول، متعد لاثنين، الأول منهما الألف في ضمنها النائبة عن الفاعل. ويحتمل أن تكون الألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مفرد مستتر في الفعل، عائد على الشيئين، فإن الأكثر في العطف بأو إفراد الضمير، والجملة نعت وقت أو مكان.

في: موضع نصب على أنها المفعول الثاني على تقدير مضاف.

باطراد: متعلق بضمنا، ونعت اطراد محذوف، كما تحذف الصفات المخصصة.

كهنا: الكاف جارة لقول محذوف، وهنا ظرف مكان متعلق بامكث.

امكث: بضم الكاف، أمر من مكث يمكث.

أزمناً: بضم الميم، جمع زمن كجبل وأجبل، متعلق بامكث أيضاً، وامكث ومتعلقاه في موضع نصب بالقول المحذوف، والقول ومقوله في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف. وتقدير البيت: الظرف اسم وقت أو اسم مكان، ضمن معنى في باطراد غالب، وذلك كقولك: امكث هنا أزمناً.

الشأمَ» فإن كل واحد من «البيت، والدار، والشأم» متضمن معنى «في» ولكن تَضَمُّنه معنى «في» ليس مُطَّرداً؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصَّة لا يجوز حَذْفُ «في» معها؛ فليس «البيت، والدار، والشأم» في المُثلِ منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الظرف هو: ما تضمن معنى «في» باطِّرَادٍ. وهذه متضمنة معنى «في» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر؛ لأنه إذا جُعلت هذه الثلاثةُ ونحوُهَا منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى «في»؛ لأن المفعولَ به غيرُ متضمنِ معنى «في»؛ فكذلك ما شُبِّه به؛ فلا يحتاج إلى قوله: «باطِّرَادِ» ليخرجها، فإنها خرجت بقوله «ما ضمن معنى في»، والله تعالى أعلم.

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ: مُظْهَراً كَانَ، وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا[1]

حُكْمُ مَا تَضَمَّنَ معنى «في» من أسماء الزمان والمكان النصبُ، والناصبُ له ما وقع فيه، وهو المَصْدَرُ، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زيداً، يوم الجمعة، عند الأمير» أو الفعلُ، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً، يومَ الجمعةِ، أمام الأميرِ» أو الوَصْفُ، نحو: «أنا ضاربٌ زيداً، اليومَ، عِنْدَكَ».

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقعُ فيه فقط، وهو المصدر، وليس كذلك، بل ينصبه هو وغيره: كالفعل، والوصف.

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ، أو محذوفٌ: جوازاً، نحو أن يقال: «مَتَى

(١) **فانصبه**: فعل أمر، وفاعل ومفعول، والضمير يرجع إلى الظرف.
بالواقع: متعلق بانصبه على تقدير حذف الموصوف وصفته ومعمول الصفة.
فيه: متعلق بالواقع.
مظهراً: خبر كان مقدم عليها.
كان: فعل ماض ناقص، واسمها مستتر فيها يعود إلى الناصب المستفاد من انصبه. قال الشاطبي: وكان في موضع نصب على الحال، من باب لأضربنه ذهب أو مكث، كأنه قال: مظهراً كان أو مضمراً، لكنه جاء بقسيم المظهر على المعنى.
وإلا: حرف شرط مقرون بلا النافية، أدغمت النون في اللام للتقارب، وفعل الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. وجملة.
فانوه: جواب الشرط، ولذلك اقترن بالفاء، لكونه فعل أمر، والهاء مفعول به وهو ضمير يرجع إلى ناصب الظرف.
مقدراً: قال الشاطبي: حال مؤكدة فيما يظهر، لأن قوله: فانوه يعطي معنى قدره في نيتك.
وتقدير البيت: فانصب الظرف باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، مظهراً كان الناصب، وإن لا يكن الناصب مظهراً فانوه مقدراً، وعبر عن الذكر بالإظهار، وعن الحذف بالتقدير مجازاً.

جِئْتَ؟» فتقول: «يَوْمَ الجمعةِ» و «كَمْ سِرْتَ؟» فتقول: «فَرْسَخَيْنِ»، والتقدير «جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين» أو وجوباً، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً، نحو: «مررت برَجُلٍ عِنْدَكَ» أو صلة، نحو: «جاء الذي عندك» أو حالاً، نحو: «مررت بزَيْدٍ عِنْدَكَ» أو خبراً في الحال أو في الأصل، نحو «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ»؛ فالعاملُ في هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقديرُ في غير الصلة «اسْتَقَرَّ» أو «مستقر» وفي الصلة «اسْتَقَرَّ»؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، والله أعلم.

وَكُـلُّ وَقْـتٍ قَـابِـلٌ ذَاكَ، وَمَـا يَـقْـبَـلُـهُ الـمَـكَـانُ إلاَّ مُـبْـهَـمَـا[1]

نَـحْـوُ ٱلْـجِـهَـاتِ، والـمَـقَـادِيـرِ، وَمَـا صِـيـغَ مِـنَ الـفِـعْـلِ كَـمَـرْمَـى مِـنْ رَمَـى[2]

يعني أن اسمَ الزمانِ يقبلُ النصبَ على الظرفية: مُبْهَمًا كان نحو: «سِرْتُ لحظةً، وساعةً» أو مُختصاً: إما بإضافةٍ، نحو: «سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ» أو بوصفٍ نحو: «سِرْتُ يَوْماً طَوِيلاً» أو بعددٍ، نحو: «سِرْتُ يَوْمَيْنِ».

وأما اسم المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان؛ **أحدهما**: المبهم، **والثاني**: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره، والمبهم كالجهات [السِّتِّ]، نحو:

---

(١) **وكل**: مبتدأ.
وقت: مضاف إليه. ونعته محذوف.
قابل: بالباء، خبراً لمبتدأ.
ذاك: اسم إشارة في محل نصب على أنه مفعول قابل ونعت اسم الإشارة محذوف كما حذف نعت وقت.
وما: نافية.
يقبله: فعل مضارع ومفعول، والضمير للنصب المفهوم من الفعل.
المكان: فاعل يقبله على تقدير مضاف.
إلا: حرف استثناء مفيدة للحصر.
مبهماً: حال من المكان، وتقدير البيت: وكل وقت مظهر لا مضمر، قابل ذلك النصب، وما يقبل النصب اسم المكان، إلا في حالة إبهامه.

(٢) **نحو**: خبر لمبتدأ محذوف، أو منصوب بفعل محذوف.
الجهات: مضاف إليه.
والمقادير وما: معطوفان على الجهات، وما موصول اسمي.
صيغ: بالبناء للمجهول، صلتها والعائد إليها الضمير المستتر، في صيغ النائب عن الفاعل.
من الفعل: متعلق بصيغ، ونعت الفعل محذوف.
كمرمى: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كمرمي.
من رمى: متعلق بحال محذوفة على تقدير مضاف بين من ومجرورها على عادته، والتقدير: والذي صيغ من الفعل الحقيقي كمرمى، حال كونه مشتقاً من مصدر رمى.

«فوق، وتحت، [ويمينَ، وشِمَالَ] وأمام، وخَلفَ» ونحو هذا، كالمقادير، نحو «غَلْوَة، ومِيلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَرِيد» تقول: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ، وسِرْتُ غَلْوَةً» فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغَ من المصدر، نحو «مَجْلِسَ زَيْدٍ، وَمَقْعَدَهُ» فَشَرْطُ نَصْبِهِ ـ قياساً ـ أن يكون عامله من لفظه، نحوَ «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فلو كان عامله من غير لفظه تعين جَرُّهُ بفي، نحو: «جَلَسْتُ فِي مَرْمَى زَيْدٍ»، فلا تقول: «جلست مَرْمَى زيد» إلا شذوذاً.

ومما ورد من ذلك قولهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ، وَمَزْجَرَ الْكَلْبِ، وَمَنَاطَ الثُرَيَّا» أي: كائن مَقْعَد القابلة، ومَزْجَر الكلب، ومَنَاطَ الثريا، والقياس «هو مِنِّي في مَقْعَد القابلة، وفي مَزْجَر الكلب، وفي مَنَاطِ الثريا» ولكن نُصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ[1]

أي: وشرطُ كونِ نصبِ ما اشتُقَّ من المصدر مَقِيساً: أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله، أي: أن ينتصب بما يُجَامعه في الاشتقاق من أصْل وَاحِدٍ، كمجَامعة «جلست» بـ «مَجْلس» في الاشتقاق من الجلوس، فأصلُهُمَا وَاحِدٌ، وهو «الجُلُوس».

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صِيغَ من المصدر مُبْهَمَان؛ أما المقاديرُ فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة؛ لأنها ـ وإن كانت معلومةَ المقدارِ ـ فهي مجهولة الصفة، وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف]

---

(١) **وشرط**: مبتدأ.
كون: مضاف إليه.
ذا: ذا اسم إشارة مضاف إليه من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه.
مقيساً: خبر كون، ونعت اسم الإشارة محذوف.
أن: حرف مصدري.
يقع: صلتها، وهي وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر الشرط.
ظرفاً: حال من فاعل يقع.
لما: متعلق بظرفاً، وما موصول اسمي نعت لمحذوف.
في أصله معه: متعلقان باجتمع، وجملة.
اجتمع: صلة ما، وتقدير البيت: وشرط كون هذا المصوغ مقيساً وقوعه ظرفاً للعامل الذي اجتمع معه في أصله.

المبهمة، لأنها مَعْلُومَة المقدار، وأما ما صِيغَ من المصدر فيكون مبهماً، نحو: «جلست مجلساً» ومختصاً، نحو: «جلست مجلس زيد».

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن «مَرْمَى» مشتق من رَمَى، وليس هذا على مذهب البصريين؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر، لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص ـ وهو: ما لَهُ أَقْطارٌ تَحْوِيه ـ لا ينتصب ظرفاً، فاعلم أنَّهُ سُمع نصبُ كلِّ مكانٍ مختص مع «دخل، وسكن» ونصب «الشأم» مع «ذهب»، نحو: «دخلت البيتَ، وسكنت الدار، وذهبْتُ الشأمَ» واختلف الناسُ في ذلك؛ فقيل: هي منصوبة على الظرفية شذوذاً، وقيل: منصوبة على إسقاط حرف الجر، والأصلُ «دخلت في الدار» فحذف حرف الجر؛ فانتصب الدار، نحو: «مررت زيداً» وقيل: منصوبة على التشبيه بالمفعول به.

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ ... فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ[1]

---

(١) **وما**: موصول اسمي في محل رفع على الابتداء.

يرى: فعل مضارع مبني للمجهول، يحتمل أن يكون قلبياً، وأن يكون بصرياً، فعلى الأول يتعدى لاثنين، والأول منهما ضمير مستتر، قائم مقام الفاعل.

ظرفاً: مفعوله الثاني، وعلى الثاني يتعدى لواحد، وظرفاً حال من نائب الفاعل.

وغير: معطوف على ظرفاً على احتمالين.

ظرف: مضاف إليه، وجملة يرى ظرفاً، وغير ظرف، صلة ما، والعائد إليها ضمير يرى المستتر فيها، ومتعلق يرى محذوف.

فذاك: مبتدأ حذفت صفته.

ذو: خبره.

تصرف: مضاف إليه.

في العرف: متعلق بتصرف وجملة فذاك إلى آخره خبر المبتدأ الذي هو ما، وإنما اقترن الخبر بالفاء، لأن المبتدأ متى كان اسماً موصولاً، وصلته فعل أو ظرف أو جار ومجرور، دخلت الفاء في خبره، كما تدخل في جواب الشرط، لشبه الموصول باسم الشرط في عمومه وإبهامه، وليست ما هنا شرطية، والجملة جوابها خلافاً للمكودي. لرفع المضارع بعد إلاّ، على لغة من يجعل علامة الجزم في المعتل حذف الضمة المقدرة في الحرف. كقول قيس بن زهير:

ألم يأتيك والأنباء تنمي

إذا لم يحمل على الضرورة.

قال الزجاجي: ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح، فيرفعه في موضع الرفع، ويفتحه في موضع النصب، ويسكنه في موضع الجزم. ثم استشهد بالبيت السابق. وتقدير البيت: والذي يرى من أسماء الزمان والمكان ظرفاً، وغير ظرف في الاستعمال، فذاك المرئي صاحب تصرف في العرف. أي عرف النحاة.

وَغَـيْـرُ ذِي الـتَّـصـرُّفِ: الّـذِي لَـزِمْ ظَـرْفِـيَّـةً أو شِـبْـهَـهَـا مِـنَ الْـكَـلِـمْ[1]

ينقسم اسمُ الزمانِ واسم المكانِ إلى: متصرف، وغير متصرف. **فالمتصرفُ** من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، كـ «يوم، ومكان» فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً، نحو «سِرْتَ يوماً وجلستُ مكاناً»، ويستعملُ مُبتدأ، نحو «يَوْمُ الجمعةِ يومٌ مبارك، ومكانُكَ حَسَنٌ» وفاعلاً، نحو «جاء يومُ الجمعة، وارتفع مكانُكَ».

وغير المتصرف هو: ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو «سَحَرَ» إذا أردْتَهُ من يوم بعينه فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ، كقوله تعالى: ﴿**إلا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ**﴾، و «فوق» نحو «جَلَسْتُ فَوْقَ الدارِ» فكل واحد من «سحر: وفوق» لا يكون إلا ظرفاً.

والذي لزم الظرفية أو شبهها «عِنْدَ [وَلَدُنْ]» والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ «مِنْ» نحو: «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدَ زَيْدٍ» ولا تُجَرُّ «عند» إلا بـ «مِنْ» فلا يقالُ «خَرَجْتُ إلى عندِهِ»، وقولُ العامةِ: «خَرَجْتُ إلى عنده» خطأ.

---

(١) **وغير**: مبتدأ.
ذي: مضاف إليه.
التصرف: مجرور بإضافة ذي بمعنى صاحب إليه.
الذي: خبر المبتدأ، ويجوز العكس.
لزم: فعل ماض.
ظرفية: مفعول لزم، وجملة لزم ظرفية صلة الذي.
أو شبهها: قال المكودي: معطوف على محذوف تقدير ما ولزم ظرفية أو شبهها، وهو عند فإنه يلزم أحد هذين، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به، لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية، وليس كذلك، بل هو لازم للظرفية أو لشبهها، وأو على هذا للتقسيم.
من الكلم: متعلق بشبهها، ويكون الكلم على هذا واقعاً على الظروف، التي تستعمل ظروفاً أو شبهها.
وقال الشاطبي: قوله من الكلم، راجع إلى غير ذي التصرف حال منه.
ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم، ويكون الكلم واقعاً على الظروف، التي تستعمل ظروفاً أو شبهها.

(٢) **وقد**: حرف تقليل.
ينوب: فعل مضارع.
عن مكان: متعلق بينوب.
مصدر: فاعل ينوب.
وذاك: مبتدأ.
في ظرف: متعلق بيكثر.

=

وَقَــدْ يَــنُــوبُ عَــنْ مَــكَــانٍ مَــصْــدَرُ ۞ وَذَاكَ فِــي ظَــرْفِ الــزَّمَــانِ يَــكْــثُــرُ(١)

ينوبُ المصدرُ عن ظرف المكانِ قليلاً، كقولك «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أي: مكانَ قُرْبِ زيدٍ، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ، فأعرب بإعرابه، وهو النَّصْبُ على الظرفيه، ولا ينقاس ذلك؛ فلا تقول «آتيك جُلُوسَ زيدٍ» تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامة المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمان، نحو: «آتِيكَ طلوعَ الشمس، وَقُدُومَ الحاجِّ، وخُرُوجَ زيدٍ» والأصلُ: وَقْتَ طلوع الشمس، ووَقْتَ قدُوم الحاج، ووَقْتَ خروج زيد؛ فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه وهو مَقِيسٌ في كل مصدر.

= **الزمان**: مضاف إليه، وجملة.
يكثر: خبر المبتدأ.

إيضاحات حول المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

أي تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون، ولا مشاحة في الاصطلاح. فلا يرد أن الظرف هو الوعاء المتناهي الأطراف، وليس هذا كذلك.

وسماه الفراء محلاً. والكسائي وأصاحبه صفة. ولعله باعتبار الكينونة فيه. صبان.

وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستلزامه له، ولوصول العامل إليه بنفسه، لا بحرف ملفوظ.

اسم الوقت، أو اسم المكان، لأن الظرف اصطلاحاً من صفات الألفاظ.

يجب في المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه، ولا يقال: صمته، لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية، بل يجب جره بفي، كما في التصريح. لكن قال الشاطبي: قد ينصب توسعاً بحذفها، وفي المسموع بالحذف، كقولك لمن ذكر أمراً تقادم، حينئذٍ الآن، أي وجد ما تقوله حين إذ كان كذا، واسمع الآن قولي، فهما من جملتين. والمقصود نهيه عن ذكر ما يقوله، وأمره بسماع ما يقال له.

واعلم أن الظرف المضموم، لقطعه عن الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها. كما في التصريح.

قال ياسين: ومحله إذا لم يعلم المضاف إليه، لعدم الفائدة حينئذٍ، وإلا وقع.

المبهم معناه: ما دل على زمن غير مقدر، كحين ووقت ومدة، وبالمختص ما دل على وقت معلوماً كان هو المعرف بالعلمية كرمضان، أو بالإضافة كزمن الشتاء، أو بأل كسرت اليوم، أو غير معلوم، وهو النكرة المعدودة، كسرت يوماً أو يومين، أو الموصوفة كسرت زمناً طويلاً، كذا في الأشموني.

فقول الشاعر: كلحظة وساعة، ينبغي تقييدهما بما إذا أريد بهما مطلق زمن، لا اللحظة المقدرة بطرفة العين، والساعة المقدرة بخمس عشرة درجة، وإلاّ كانا من المختص.

وانتصاب المبهم على جهة التأكيد اللفظي لزمن الفعل، إذ لا يزيد عليه، كليلاً من أسرى بعبده ليلاً، إذ السرى لا يكون إلا ليلاً، فالظرف يكون مؤكداً كالمصدر، إلا أن تأكيده لزمن عامله.

المفعول معه

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ ... في نَحْوِ «سِيري وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ»(١)
بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذا النَّصْبُ، لاَ بالْوَاوِ في الْقَوْلِ الأحقّ(٢)

المفعول معه هو: الاسمُ، المنتصبُ، بعد واوٍ بمعنى مَعَ.

والناصبُ له ما تقدمه: من الفعل، أو شبههِ.

فمثالُ الفعل «سيرِي والطريقَ مسرعة» أي: سِيرِي مع الطريق، فالطريقُ منصوبٌ بسِيري.

المفعول معه

(١) **ينصب**: فعل مضارع مبني للمجهول.
تالي: نائب الفاعل مرفوع بضمة مقدرة على الياء.
الواو: مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله.
مفعولاً: حال من تالي.
معه: متعلق بمفعولاً، والهاء عائدة إليه.
في نحو: خبر لمبتدأ محذوف، ونحو مضاف لقول محذوف.
سيري: بكسر السين فعل أمر للمخاطبة، وياء المخاطبة فاعله
والطريق: مفعول معه.
مسرعه: حال من ياء المخاطبة، والجملة محكية بالقول المحذوف، والتقدير: وذلك في نحو قولك: سيرى مسرعة والطريق، ففصل بين الحال وصاحبها بالمفعول معه.

(٢) **بما**: خبر مقدم، وما موصول اسمي نعت لمحذوف.
من الفعل: متعلق بسبق.
وشبهه: معطوف على الفعل.
سبق: صلة ما، والمفعول محذوف.
ذا: اسم إشارة، في محل رفع على أنه مبتدأ مؤخر.
النصب: عطف بيان لذا، أو نعت له، على الخلاف.
لا: حرف نفي وعطف.
بالواو: معطوف على بما.
في القول: متعلق بالنصب، وفي بمعنى على.
الأحق: اسم تفضيل نعت للقول، وتقدير البيت: هذا النصب حاصل بالعامل، الذي سبق المفعول معه من الفعل أو شبهه، لا حاصل بالواو على القول الأحق.

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ «زيد سائرٌ والطريقَ»، و «أعجبني سَيْرُكَ وَالطَّرِيقَ» فالطريق: منصوبٌ بسائر وسيرك.

وَزَعَمَ قومٌ أن الناصب للمفعول معه الواوُ، وهو غيرُ صحيح؛ لأن كل حرف اخْتَصَّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه؛ لم يعمل إلا الجرَّ، كحروف الجر، وإنما قيل «ولم يكن كالجزء منه» احترازاً من الألف واللام؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تخطِّي العامل لها، نحو «مررت بالغُلاَمِ».

وَيُستفاد من قول المصنف «في نحو سيري والطريقَ مسرعَةً» أن المفعول معه مَقِيسٌ فيما كان مثلَ ذلك، وهو: كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُهُ، و [هذا] هو الصحيح من قول النحويين.

وكذلك يفهم من قوله: «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بُدَّ أن يتقدَّمَ عليه؛ فلا تقول: «والنيلَ سِرْتُ» وهذا باتفاق، أمَّا تَقَدُّمه على مصاحبه ـ نحو «سار والنيلَ زيدٌ» ـ ففيه خلافٌ، والصحيح مَنْعُه.

وَبَعْدَ «مَا» اسْتِفْهَامٍ أَوْ «كَيْفَ» نَصَبْ   بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ(١)

حَقُّ المفعول [معه] أن يسبقَه فعلٌ أو شبهُه، كما تقدَّمَ تمثيلُه، وسُمع من كَلاَمِ العرب نَصْبُه بعد «ما» و «كيف» الاستفهاميتين من غير أن يُلْفَظَ بفعل، نحو: «ما أنتَ وزيداً» و «كيف أنت وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ» فخرجَهُ النحويون على أنه منصوب بفعل مضمرٍ مشتقٍ من الكَوْن، والتقديرُ: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ «تكون» المضمرة.

---

(١) **وبعد**: متعلق بنصب.
ما: مضاف إليه، ومضاف أيضاً.
استفهام: مضاف إليه لا غير.
أو: حرف عطف.
كيف: معطوف على ما، وحذف المضاف إليه، لدلالة ما قبله عليه.
نصب: فعل ماض محذوف مفعوله.
بفعل: متعلق بنصب.
كون: مضاف إليه.
مضمر: بمعنى محذوف نعت لفعل.
بعض: فاعل نصب.
العرب: مضاف إليه، وتقدير البيت: ونصب بعض العرب المفعول معه، بفعل مضمر يكون بعد ما استفهام، أو كيف استفهام.

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ(١)
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ(٢)

---

(١) **والعطف**: مبتدأ.
إن: حرف شرط.
يمكن: فعل الشرط، وجوابه محذوف للضرورة، لكون الشرط غير ماض.
بلا ضعف: متعلق بيمكن.
أحق: خبر المبتدأ، ويجوز أن يكون أحق، خبر لمبتدأ محذوف على إسقاط الفاء للضرورة، والجملة جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، والتقدير: **والعطف أن** يمكن بلا ضعف فهو أحق.
والنصب مختار: مبتدأ وخبر.
لدى: بالدال، بمعنى عند متعلق بالنصب.
ضعف: مضاف إليه.
النسق: مجرور بضعف على تقدير مضاف بينهما، والتقدير: والنصب عند ضعف عطف النسق مختار.
(٢) **والنصب**: مبتدأ.
إن: حرف شرط.
لم: حرف نفي وجزم.
يجز: فعل الشرط، مجزوم بلم.
العطف: فاعل يجز.
يجب: قال المكودي: خبر المبتدأ.
أو اعتقد: معطوف على يجب، وأو للتخيير، وجاز عطف اعتقد، وهو طلب على يجب، وهو خبر، لأن يجب في معنى أوجب.
ويلزم منه حذف الجواب مع الشرط المضارع، ووقع ما هو بمعنى الطلب خبراً، والأول ممنوع منه إلا في الضرورة، والثاني خلاف الأكثر، ولو جعل يجب جواب الشرط، والشرط وجوابه خبر المبتدأ، لسلم من هذا. وعطف الإنشاء على الإخبار، أجازه الصفار وجماعة، ومنعه ابن مالك في «شرح التسهيل» تبعاً للبيانيين.
إضمار: مفعول اعتقد.
عامل: مضاف إليه.
تصب: مجزوم في جواب الأمر، على أنه جواب الشرط مقدر. وقيل: مجزوم بنفس الطلب. على الخلاف في ذلك.

إيضاحات حول المفعول معه

اختلف في قياسية المفعول معه، لوصول العامل إليه بالحرف دون باقيها.
وتعليقاً على قول ابن عقيل: هو الاسم: أي الفضلة وقوله أيضاً بعد واو: أي وتلك الواو بعد جملة، ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه.
وقوله بما من الفعل إلى آخره: فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد، والشمس طالعة. والفعل: كلا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلا يسميان مفعولاً معه، وإن كانت واوهما للمعية، قاله الموضح:
وقال حفيده: ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب، وإلاّ فهو اسم تأويلاً، فينبغي أن يكون=

الاسم الواقعُ بعد هذه الواو: إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أولاً، فإن أمكنَ عَطْفُه فإما أن يكون بِضَعْفٍ، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عَطْفُه بلا ضَعْفٍ فهو أحقُّ من النصب، نحو «كُنْتُ أنا وزيدٌ كالأخوين» فرَفْعُ «زيد» عطفاً على المضمر المتصل أولى من نصبه مفعولاً معه؛ لأن العطف ممكن للفَصْلِ، والتشريكُ أوْلى من عدم التشريك، ومثلُه «سَارَ زيد وعَمْرٌو» فرفع «عمرو» أوْلى من نصبه.

وإن أمكن العَطْفُ بضَعْفٍ فالنصبُ على المعية أوْلى من التشريك؛ لسلامَتِهِ من الضعف، نحو «سِرْتُ وزيداً» فنصبُ «زيدٍ» أوْلى من رَفْعِهِ؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تعيَّنَ النصبُ: على المعِيَّة، أو على إضمار فعل [يليق به]، كقوله:

١٦٦ ـ عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بارداً

---

١٦٦ ـ هذا البيت من الشواهد التي لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين، وقد اختلفوا في تتمته، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت، وأن تمامه:

حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

ويرويه العلامة الشيرازي عجز بيت، ويروي له صدراً هكذا:

لما حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدَا =

= مفعولاً معه. وبه صرح بعضهم وهو الحق.

وبالفضلة اشترك زيد وعمرو، بكونه بعد الواو بقية المفاعيل، ونحو جئت مع عمرو، وبعت العبد بثيابه مما يفيد المعية بغير واو.

والمراد بكونها للمعية، أنها للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق، في زمان تعلقه به، سواء صاحبه في حكم العامل أيضاً كجئت وزيداً، فإن العدول عن العطف إلى النصب يدل على قصد المعية أم لا، كاستوى الماء والخشبة، على ما سيبين عكس واو العطف فإنها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن أم لا، لكونها لمطلق الجمع.

فخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل نصباً على ما بعدها، كضربت زيداً وعمراً فللعطف اتفاقاً. وكذا أشركت زيداً وعمراً، وخلطت البر والشعير، لأن المعية فيه من العامل.

وخرج بتلوها الجملة، كل رجل وضيعته، إن قدر الخبر مقترنان مثلاً فيجب رفع ضيعته. فإن قدر مفرداً قبل الواو، وجاء نصبها، لأنه حينئذٍ من قبيل: جئت وزيداً، أي كل رجل موجود هو وضيعته، ويكون الجملة ذات فعل إلى آخره نحو هذا لك وأباك، فلا يتكلم به خلافاً لأبي علي: بل يجب جر أبيك، لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل.

فماءً: منصوب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير «وسقيتها ماءً بارداً» وكقوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ﴾ فقوله «وشركاءكم» لا يجوز عَطْفُهُ على «أمركم»؛ لأن العطف على نية تكرار العامل؛ إذ لا يصح أن يقال «أجمعت شركائي» وإنما يقال «أجْمَعْتُ أمري، وجَمَعْتُ شركائي» فشركائي: منصوب على المعية، والتقدير ـ والله أعلم ـ فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير «فأَجْمِعُوا أمركم، وَاْجْمَعوا شركاءكم».

= **اللغة**: «شتت» يروى في مكانه «بدت» وهما بمعنى واحد «همالة» اسم مبالغة من هملت العين؛ إذا انهمرت بالدموع.

الإعراب: «علفتها» فعل وفاعل ومفعول أول «تبنا» مفعول ثان «وماء» ظاهره أنه معطوف على ما قبله، وستعرف ما فيه «بارداً» صفة للمعطوف.

الشاهد فيه: قوله «وماء» فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله، لكون العامل في المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف، إذ لا يقال «علفتها ماء» ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه: إما بالنصب على المعية، وإما على تقدير فعل يعطف على «علفتها» والتقدير: علفتها تبنا وسقيتها ماء، وإما على أن تضمن «علفتها» معنى «أنلتها» أو «قدمت لها» ونحو ذلك ليستقيم الكلام، وقد ذكر الشارح في البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة.

وسيأتي لهذا نظائر تذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) في مباحث عطف النسق، إن شاء الله تعالى.

الاستثناء

مَا ٱسْتَثْنَتِ «إلاَّ» معْ تَمامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيِهِ أَوْ كَنَفْيٍ ٱنْتُخِبْ(١)
إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَٱنْصِبْ مَا ٱنْقَطَعْ وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ(٢)

حكم المستثنى بـ «إلاّ» النَّصْبُ، إن وقع بعد تمام الكلام لموجَبٍ، سواء كان

الاستثناء

(١) ما: موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء، وهي نعت لمحذوف.
استثنت: فعل ماض، والتاء فيه للتأنيث.
إلا: فاعل استثنت، والجملة صلة ما، والعائد محذوف، وأسند الاستثناء لـ «إلاّ»، لا لكونها أداته، أو لأن استثنت بمعنى خرجت، أو لإخراج إلاّ التي بمعنى غير، فإنها تتبع الاسم الذي بعدها ما قبله.
مع: متعلق باستثنت.
وتمام: مضاف إليه، وفي بعض النسخ: عن تمام وجملة.
ينتصب: في موضع رفع خبر المبتدأ، ومتعلقه محذوف والتقدير: الاسم الذي استثنته إلا مع تمام، ينتصب بها. قال المكودي: ويجوز أن تكون ما شرطية منصوبة باستثنت، وينتصب جواب الشرط، ويصح تقديره مجزوماً ومرفوعاً، ووقف عليه بالسكون.
وبعد: متعلق بانتخب.
ونفي: مضاف إليه.
أو: حرف عطف.
كنفي: الكاف اسم بمعنى مثل، معطوف على نفي.
انتخب: ماض مبني للمجهول.
(٢) **إتباع**: مرفوع على أنه نائب الفاعل بانتخب.
ما: موصول اسمي في محل جر بإضافة إتباع إليه، والمنعوت بها محذوف، وجملة:
اتصل: صلة ما، ومتعلقه محذوف.
وانصب: معطوف على انتخب، لكونه في معنى الطلب.
ما: موصول اسمي في محل نصب على المفعولية بانصب والمنعوت بها محذوف أيضاً، وجملة:
انقطع: صلة ما، ومتعلقه محذوف أيضاً.
وعن تميم: متعلق بوقع على تقدير مضاف.
فيه: خبر مقدم.
إبدال: مبتدأ مؤخر، وجملة.
وقع: في موضع النعت لإبدال، والتقدير: وانتخب اتباع المستثنى الذي اتصل بالمستثنى منه بعد نفي أو مثل نفي، وانصب المستثنى الذي انقطع عن المستثنى منه، وفيه إبدال وقع عن بني تميم.

متصلاً أو منقطعاً، نحو: «قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً، وضربت القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، وقام القوم إلا حماراً، وضربت القوم إلا حماراً، ومررت بالقوم إلا حماراً» فـ «زيداً» في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حماراً».

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا»، واختار المصنف ـ في غير هذا الكتاب ـ أن الناصب له «إلاّ» وزعم أنه مذهبُ سيبويه وهذا معنى قوله «ما استثنت إلا مع تمام ينتصب» أي: أنه ينتصب الذي استثنته «إلا» مع تمام الكلام، إذا كان مُوجَباً.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجَبٍ ـ وهو المشتمل على النفي، أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهيُ، والاستفهامُ ـ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً، والمراد بالمتصل: أن يكون المستثنى بَعْضاً مما قبله، وبالمنقطع: ألا يكون بعضاً مما قبل.

فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب، وهو المختار، والمشهور أنه بَدَلٌ من متبوعه، وذلك نحو «ما قام أحَدٌ إلا زَيْدٌ، وإلاّ زيداً، ولا يقم أحَدٌ إلا زيد وإلاّ زيداً، وهل قام أحَدٌ إلا زيد؟ وإلا زيداً، وما ضَرَبت أحداً إلا زيداً، ولا تضرب أحداً إلا زيداً، وهل ضَرَبْتَ أحداً إلا زيداً؟»؛ فيجوز في «زيداً» أن يكون منصوباً على الاستثناء، وأن يكون منصوباً على البدلية من «أحد»، وهذا هو المختارُ، وتقولُ: «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاّ زَيْدٍ، وإلا زيداً، ولا تمرر بأحَدٍ إلا زَيْدٍ، وإلاّ زيداً، وهل مَرَرْتُ بأحَدٍ إلا زَيْدٍ؟ وإلا زيداً».

وهذا معنى قوله: «وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل» أي: اختير إتباع الاستثناء المتصل، إن وقع بعد نَفْيٍ أو شِبْهِ نفي.

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب؛ فتقول: «ما قام القومُ إلا حماراً»، ولا يجوز الإتباعُ، وأجازه بنو تميم؛ فتقول: «ما قام القومُ إلا حمارٌ، وما ضربت القومَ إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ».

وهذا هو المراد بقوله: «وَانْصِبْ ما انقطع» أي: انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين أن الذي استثنى بـ «إلاّ» ينتصبُ، إن كان الكلام مُوجَباً ووقع بعد تمامه، وقد نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكره حُكْمَ النفي بعد ذلك، وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً.

وإن كان غير مُوجَب ـ وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي ـ انْتُخِبَ ـ أي: اختيرَ ـ إتباعُ ما اتصل، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلٰكِنْ نَصْبَهُ ٱخْتَرْ إِنْ وَرَدْ[1]

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلامُ مُوجَباً أو غير مُوجَب فإن كان مُوجَباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو: «قام إلا زيداً القومُ» وإن كان غير مُوجَب فالمختار نَصْبُهُ، فتقول: «ما قام إلاَّ زيداً القومُ»، ومنه قوله:

١٦٧ ـ فَمَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

---

١٦٧ ـ البيت للكميت بن زيد الأسدي، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبي ﷺ، وأولها قوله:

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقاً إِلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء، وهي المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة ـ ومنهم ابن هشام في المغني ـ على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى في مكانه «أذو الشيب يلعب» «شيعة» أشياع وأنصار «مذهب الحق» يروى في مكانه «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «وما» نافية «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» =

---

(١) **وغير**: بالرفع مبتدأ.
نصب: مضاف إليه.
سابق: مجرور بإضافة نصب إليه.
في النفي: متعلق بيأتي، وجملة.
قد. يأتي: في موضع رفع خبر عن غير. قال المكودي: وثبت في بعض النسخ: وغير نصب سابق بنصب غير، وجر نصب منوناً، ورفع سابق وإعرابه على هذا الوجه، سابق مبتدأ، وفي النفي متعلق به، وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة وخبره قد يأتي، وغير نصب على الحال من فاعل يأتي ونصب مضاف إليه، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول والتقدير: قد يأتي سابق في النفي غير منصوب.
ولكن: حرف ابتداء واستدارك لدخولها على الجملة.
نصبه: مفعول مقدم باختر.
اختر: فعل أمر.
إن: حرف شرط.
ورد: فعل الشرط، وجواب محذوف، ولو عبر بإذا لوافق الاستقبال السابق. بل قال الشاطبي: إن قوله: نصبه اختر، مع قوله: إن ورد، كالمتناقض.

وقد رُوِيَ رفْعُه؛ فتقول: «ما قام إلا زيدٌ القومُ» قال سيبويه: «حدثني يونس أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون: «مالي إلا أَخُوكَ ناصر» وأعربوا الثاني بدلاً من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قولُه:

١٦٨ ـ فَإنَّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً   إذَا لَمْ يَكُنْ إلاّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت: إنه قد ورد في المستثنى السابِقِ غيرُ النصب ـ وهو الرَّفْعُ ـ وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجَب، نحو: «ما قام إلا زيد القوم» ولكن المختار نصبه.

وعُلم من تخصيصه وُرُودَ غيرِ النصب بالنفي أن الموجَبَ يتعين فيه النصب، نحو: «قام إلا زيداً القومُ».

=مستثنى، وآل مضاف، و «أحمد» مضاف إليه «شيعة» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه، «ومالي إلا مذهب الحق مذهب» مثل الشطر الأول في الإعراب تماماً.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا في الموضعين؛ لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي، وهذا هو المختار.

١٦٨ ـ البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي ﷺ، ومن قصيدة يقولها في يوم بدر، وأولها قوله:

أَلاَ يَا لَقَوْمِي هَلْ لِمَا حُمَّ دَافِعُ؟   وَهَلْ مَا مَضَى مِنْ صَالِحِ العَيْشِ رَاجِعُ؟

اللغة: «حم» تقول: حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدر، وتقول: قد حمه الله، وأحمه، تريد قدره وهيأ أسبابه «يرجون» يترقبون ويأملون، والمراد بالشفاعة شفاعته ﷺ، وهي المقام المحمود الذي ذكره الله تعالى في قوله: ﴿**عَسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً**﴾

الإعراب: «فإنهم» إن: حرف توكيد ونصب، هم: اسمه «يرجون» فعل وفاعل، والجملة في محل رفع خبر إن «منك» جار ومجرور متعلق بيرجون «شفاعة» مفعول به ليرجون «إذا» ظرفية «لم» نافية جازمة «يكن» فعل مضارع تام مجزوم بلم «إلا» أداة استثناء «النبيون» مستثنى، وستعرف ما فيه «شافع» فاعل يكن، وهو المستثنى منه.

الشاهد فيه: قوله «إلا النبيون» حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه، والكلام منفي، والرفع في مثل ذلك غير المختار، وإنما المختار نصبه، هذا هو الظاهر.

وقد خرجه بعض النحاة على غير ظاهره؛ ليطابق المختار عندهم؛ فذهبوا إلى أن قوله «النبيون» معمول لما قبل إلا، أي أنه فاعل يكن، فيكون الكلام استثناء مفرغاً: أي لم يذكر فيه المستثنى منه، وقوله «شافع» بدل كل مما قبله، ويكون الأمر على عكس الأصل؛ فالذي كان بدلاً صار مبدلاً منه، والذي كان مبدلاً منه قد صار بدلاً، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض.

وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقُ «إلاَّ» لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كَما لَوِ «ألاّ» عُدِمَا(١)

إذا تفرَّغَ سابقُ «إلا» لما بعدها ـ أي: لم يشتغل بما يَطْلُبه ـ كان الاسمُ الواقعُ بعد «إلا» مُعْرَباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها، وذلك نحو: «ما قام إلا زيد، وما ضربتُ إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد» فـ «زيد»: فاعل مرفوع بقام، و «زيداً»: منصوب بضربت، و «بزيد»: متعلق بمررت، كما لو لم تذكر «إلا».

وهذا هو الاستثناء المفرَّغ ولا يقع في كلام مُوجَبٍ فلا تقول «ضَرَبتُ إلا زيداً».

وألْغِ «إلاّ» ذَاتَ تَوْكِيدِ: كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاّ الفَتى إلاّ العَلا(٢)

---

(١) وإن: حرف شرط.
يفرغ: بالبناء للمجهول، فعل الشرط.
سابق: نائب الفاعل بيفرغ، والموصوف به محذوف.
إلاَّ: مضاف إليه، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.
لما: بكسر اللام وتخفيف الميم، متعلق بيفرغ، وما المجرورة باللام، اسم موصول جارية على محذوف.
بعد: في موضع صلة ما، وهو مبني على الضم لقطعه عن الإضافة، ونية معنى المضاف إليه. ويكن بالجزم جواب الشرط، واسم يكن ضمير مستتر فيها.
قال المرادي: يحتمل أن يعود إلى السابق، أو إلى ما واقتصر الشاطبي على الثاني. وقال المكودي: يحتمل لأن يكون عائداً على الحكم المفهوم من الكلام، أو على الكلام، المشتمل على السابق.
كما: الكاف جارة لمصدر مؤول من لو المصدرية، وصلتها وما زائدة.
لو: حرف مصدري.
إلا: مرفوع بفعل محذوف يفسره عدم.
عدما: فعل ماض مبني للمجهول، والألف فيه للإطلاق، وتقدير البيت: وإن يفرغ عامل سابق إلا، للمعمول الذي بعدها، يكن السابق إلاَّ، أو الواقع بعدها، أو الحكم أو الكلام كما لو عدمت إلاَّ، أي كعدمها.

(٢) وألغ: بقطع الهمزة أمر من ألغى يلغي، وفاعله مستتر فيه.
إلا: مفعوله.
ذات: بمعنى صاحبة، حال من إلاَّ.
توكيد: مضاف إليه.
كلا: الكاف جارة لقول حذف، وبقي مقوله، ولا ناهية.
تمرر: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية.
بهم: متعلق بتمرر.
إلا: حرف استثناء.
الفتى: مستثنى من الضمير المجرور بالباء، ثم الأرجح أن يكون مجروراً بدلاً من الضمير، بدل بعض=

إذا كررت «إلاّ» لقصد التوكيد لم تُؤَثِّر فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تُفِدْ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو «ما مررت بأَحَدٍ إلا زيدٍ إلا أخِيكَ» فـ «أَخيك» بدل من «زيد» ولم تؤثر فيه «إلا» شيئاً، أي لم تُفِد فيه استثناء مستقلاً، وكأنك قلت: ما مررت بأَحد إلا زيد أخيك، ومثله «لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلاَ» [والأصل: لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاَ] فـ «العَلاَ» بدلٌ من الفتى، وكررت «إلاّ» توكيداً، ومثالُ العطف «قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً» والأصل: إلا زيداً وعمراً، ثم كررت «إلا» توكيداً، ومنه قولُه:

١٦٩ ـ هَلِ الدَّهْرُ إلاّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا ... وإلاّ طُلُوع الشمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل: وَطُلُوعُ الشمس، وكررت «إلا» توكيداً.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله:

---

١٦٩ ـ البيت لأبي ذؤيب الهذلي، واسمه خويلد بن خالد، والبيت مطلع قصيدة له، وبعده قوله:

أبى القَلْبُ إلاّ أُمَّ عَمْرو، وَأَصْبَحَتْ ... تُحَرِّقُ نَارِي بالشَّكَاةِ وَنَارُهَا

وَعَيَّرَهَا الوَاشُونَ أني أُحِبُّهَا ... وَتِلْكَ شَكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة: «غيارها» بزنة قيام ـ هو مصدر بمعنى الغياب «تحرق» بالبناء للمجهول ـ توقد، وتذكى، وتشعل «بالشكاة» بفتح الشين ـ أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم «عيرها الواشون» نسبوها إلى العار، وهو كل ما يوجب الذم.

الإعراب: «هل» حرف استفهام بمعنى النفي «الدهر» مبتدأ «إلا» أداة استثناء ملغاة «ليلة» خبر المبتدأ «ونهارها» الواو عاطفة، نهار: معطوف على ليلة، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، وإلا زائدة للتوكيد «طلوع» معطوف على ما قبله، وطلوع مضاف و «الشمس» مضاف إليه «ثم» عاطفة «غيارها» غيار: معطوف على طلوع، وغيار مضاف وها مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «وإلا طلوع الشمس» حيث تكررت «إلا» ولم تفد غير مجرد التوكيد، فألغيت، وعطف ما بعدها على ما قبلها، ونظير زيادة «إلا» في هذا الموضع زيادة «لا» في نحو قولك: مررت برجل لا كريم ولا شجاع؛ فالواو عاطفة لما بعد «لا» الثانية على ما بعد «لا» الأولى، وليست «لا» الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن ما بعدها معطوف على مدخول الأولى.

= من كل عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين.

إلا: هذه حرف توكيد.

العلا: بالقصر للضرورة، بدل من الفتى عند الجميع، بدل كل من كل، لأنهما لمسمى واحد.

١٧٠ ـ مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ   إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَلُهْ

والأصلُ: إلا عَمَله رسيمُهُ وَرَمَله، فـ «رسيمُهُ»: بدل من عمله، «وَرَمَلُه» معطوف على «رسيمه»، وكررت «إلا» فيهما توكيداً.

وَإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيداً فَمَع   تَفْرِيغِ التَّأثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ[1]

---

١٧٠ ـ البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٧٤).

اللغة: «شيخك» هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل، ولكنا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ في كتب اللغة الموثوق بها، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل المسن، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعي بين الصفا والمروة، ويفسر الرمل بالسعي في الطواف، وكأنه قال: لا منفعة في ولا عمل عندي أفوق فيه غيري إلا هذان، وزعم بعض الناس أن الصواب في رواية هذه الكلمة «شنجك» بالنون والجيم الموحدتين، وهو الجمل، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن، وكأن الذي دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل، ولكن الذي عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل، و «رسيمه ورمله» على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير.

المعنى: المراد على الوجه الأخير: لا منفعة لك من جملك إلا في نوعين من سيره، وهما الرسيم والرمل وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصيلة التي اخترناها وصوبناها.

الإعراب: «ما» نافية «لك» جار ومجرور، ومثله «من شيخك» ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «إلا» أداة استثناء «عمله» عمل؛ مبتدأ مؤخر، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه «إلا» زائدة للتوكيد «رسيمه» رسيم: بدل من عمل، بدل بعض من كل، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه «وإلا» الواو عاطفة، إلا: زائدة للتوكيد «رمله» رمل: معطوف على رسيمه، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «إلا رسميه إلا رمله» حيث تكررت «إلا» في البدل والعطف، ولم تفد غيره مجرد التوكيد، وقد ألغيت.

---

(١) **وإن**: حرف شرط.
تكرر: فعل الشرط، مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه يعود إلى إلاَّ.
لا: عاطفة.
التوكيد: معطوف على محذوف، وفي بعض النسخ: نون توكيد، وموضعه نصب على الحال من مرفوع تكرر.
فمع: الفاء رابطة لجواب الشرط، مع متعلق بدع.
تفريغ: مضاف إليه.
=

فـي وَاحِـدٍ مِـمَّـا بِـإلاّ اسْـتُـثْـنِـي ... وَلَـيْـسَ عَـنْ نَـصْـبِ سِـوَاهُ مُـغْـنِـي[(١)]

إذا كُرِّرَتْ «إلا» لغير التوكيد ـ وهي: التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء، ولو أَسْقطَتْ لما فهِمَ ذلك ـ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغاً، أو غير مُفَرَّغ.

فإن كان مُفَرَّغاً شَغَلْتَ العاملَ بوَاحِدٍ وَنَصَبْتَ الباقي؛ فتقول: «مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاَّ بكْراً» ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْل العامل، بل أيها شئت شَغَلْتَ العملَ به، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: «فمع تفريغ ـ إلى آخره» أي: مع الاستثناء المفرغ اجْعَلْ تأثيرَ العامل في واحد مما استثنيته بإلا، وانصب الباقي.

وإن كان الاستثناء غير مفرغ ـ وهذا هو المراد بقوله:

وَدُونَ تَـفْـرِيـغٍ: مَـعَ الـتَّـقَـدُّمِ ... نَـصْـبَ الْـجَـمِـيـعِ احْـكُـمْ بِـهِ وَالْـتَزِمِ[(٢)]

= **التأثير**: مفعول مقدم بدع.
بالعامل: متعلق بالتأثير، والعامل نعت لمحذوف، وهل المراد بالعامل نفس إلاَّ، أو السابق عليها؟ ذهب المرادي والمكودي إلى الأول، وابن عقيل وصاحب التوضيح إلى الثاني.
دع: فعل أمر، جواب الشرط.

(١) **في واحد**: متعلق بدع.
مما: نعت لواحد، أو موصول اسمي.
بإلاَّ: متعلق باستثني.
استثني: بالبناء للمجهول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في استثني، المرفوع على النيابة عن الفاعل.
وليس: فعل ماض.
عن نصب: متعلق بمغني.
سواه: مضاف إليه.
مغني: اسم ليس وخبرها محذوف، ويحتمل أن يكون اسم ليس مستتراً فيها، ومغني خبرها، ووقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة. قال المكودي: والأول أظهر، وتقدير البيتين: وإن تكرر إلاَّ بغير توكيد، لا لتوكيد، فدع مع التفريغ التأثير بالعامل، في واحد من الذي استثني بإلاَّ، وليس مغن عن نصب سواء موجوداً أو ليس ذلك مغنياً عن نصب سواه.

(٢) **ودون تفريغ مع التقدم**: متعلقان باحكم.
نصب: مفعول بفعل محذوف يفسره احكم به، قال المكودي:
الجميع: مضاف إليه.
احكم: فعل أمر.
به: متعلق باحكم.
والتزم: فعل أمر معطوف على احكم. قال الشاطبي: وهو على حذف المفعول، أي التزم الحكم بذلك أو النصب.

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وجِيءْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ[١]
كَلَمْ يَفُوا إلاَّ آمْرُؤٌ إلاَّ عَلِي وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأولِ[٢]

فلا يخلو: إما أن تتقدم المستثنيَات على المستثنى منه، أو تتأخَّرَ.

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع، سواء كان الكلام مُوجَباً أو غير مُوجَب، نحو: «قَامَ إلاّ زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً الْقَوْمُ، وَمَا قَامَ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً الْقَوْمُ» وهذا معنى قوله: «ودون تفريغ ـ البيت».

وإن تأخرت فلا يخلو: إما أن يكون الكلام مُوجَباً، أو غيرَ مُوجَب، فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً» وإن كان غيرَ موجَبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء: فيُبْدل مما قبله

---

(١) **وانصب**: فعل أمر.
لتأخير: متعلق بانصب.
وجيء: فعل أمر معطوف على انصب.
بواحد: متعلق بجيء.
منها: في موضع جر صفة لواحد.
كما: قال المكودي: في موضع. الحال من واحد، لاختصاصه بالصفة، أو صفة بعد صفة، وما كافة.
لو: مصدرية، وهي على حد حذف مضاف، أي كحال.
كان: هنا تامة، بمعنى وجد.
دون زائد: في موضع الحال، والتقدير: وجيء بواحد منها، كحال وجوده دون زائد عليه.

(٢) **كلم**: الكاف جارة لقول محذوف في موضع رفع خبر مبتدأ محذوف. ولم ومدخولها محكية بالقول المحذوف. وذلك كقولك: لم. إلى آخره.
يفوا: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف النون، والواو ضمير الفاعل.
إلاَّ: حرف استثناء.
امرؤ: بدل من الواو من يفوا، بدل بعض من كل.
إلاَّ: حرف استثناء.
علي: منصوب على الاستثناء، وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة. ويجوز أن يكون علي بدلاً من الواو في يفوا، وامرؤ منصوب على الاستثناء، والأول أولى.
وحكمها: مبتدأ، والمضاف إليها ضمير يعود على المستثنيات.
في القصد: متعلق بحكمها.
حكم: خبر المبتدأ.
الأول: مضاف إليه بعد حذف الموصوف، والتقدير: وحكم المستثنيات في القصد حكم المستثنى الأول.

ـ وهو المختار ـ أو ينصب ـ وهو قليل ـ كما تقدم، وأما باقيها فيجب نَصبه؛ وذلك نحو «مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكْراً» فـ «زَيْدٌ» بدل من أحد، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المصنف «لَمْ يَفُوا إلا امْرُؤٌ إلا عَلِيّ» فـ «امرؤ» بدل من الواو في «يَفُوا» وهذا معنى قوله «وانصب لتأخير ـ إلى آخره» أي: وانصب المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام مُوجَباً، وإن كان غير مُوجَب فجىء بواحد منها مُعْرَباً بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى، وانصب الباقي.

ومعنى قوله «وحكمها في القَصْدِ حُكم الأوَّلِ» أن ما يتكرر من المستثنيات حُكمه في المعنى حُكم المستثنى الأول؛ فيثبت له ما يثبت للأول: من الدخول والخروج؛ ففي قولك «قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً» الجميعُ مُخْرَجون، وفي قولك «مَا قامَ الْقَوْمُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بَكْراً» الجميع داخلون، وكذا في قولك: «مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكْراً» [الجميع داخلون]

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرِ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِإلاَّ نُسِبَا[1]

اسْتُعْمِل بمعنى «إلا» ـ في الدلالة على الاستثناء ـ ألفاظ: منها ما هو اسم، وهو «غَيْرُ وسُوَى، وَسِوَى، وسَوَاء» ومنها ما هو فعل، وهو «ليس، ولا يكون» ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً، وهو «عدا، وخلا، وحاشا» وقد ذكرها المصنف كلها.

فأما «غير، وَسِوى وَسُوَى، وَسَوَاء» فحكم المستثنى بها الجرُّ؛ لإضافتها إليه وتعرب «غير» بما كان يُعْرَب به المستنثى مع «إلا»؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنصب «غير» كما تقول «قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً» بنصب «زيد»، وتقول «مَا قَامَ أحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، وغَيْرَ زَيْدٍ» بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول «مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدٌ، وإلا زيداً» وتقول: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ» فترفع «غير» وجوباً كما تقولُ: «مَا قَامَ إلا زَيْدٌ»

---

(١) واستثن مجروراً: فعل وفاعل ومفعول.
بغير: قال المكودي: متعلق باستثن.
معرباً: حال من غير.
بما: متعلق بمعرباً وما موصولة.
لمستثنى: متعلق بنسب.
بإلاّ: متعلق بمستثنى، وجملة:
نسباً: صلة ما، ونسب مبني للمجهول، والألف فيه للإطلاق، وما الموصولة جارية على محذوف، والتقدير: واستثن بغير مجروراً في حال كون غير معرباً بالإعراب الذي نسب للمستثنى بإلا.

برفعه وجوباً، وتقول: «مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَار» بنصب «غير» عند غير بني تميم، وبالإتباع عند بني تميم، كما تفعل في قولك «مَا قَامَ أَحَدٌ إلاّ حِمَارٌ، وإلا حِمَاراً».

وأما «سوى» فالمشهور فيها كسر السين والْقَصْرُ، ومن العرب من يفتح سينها ويَمُدُّ، ومنهم مَنْ يضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويَمُدُّ. وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وَقَلَّ مَنْ ذكرها، وممن ذكرها الفاسي في شرحه للشاطبية.

ومذهَبُ سيبويه والفَرّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً، فإذا قلت «قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ» فـ «سوى» عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر.

واختار المصنف أنها كـ «غير» فَتُعَامَل بما تُعَامَل به «غير»: من الرفع، والنصب، والجر، وإلى هذا أشار بقوله:

وَلِسِوىً سُوَى سَوَاءِ اجْعَلاَ ... عَلَى الأصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلا[1]

فمن استعمالها مجرورةً قولُه ﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي ألا يُسَلِّط على أُمّتي عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا» وقولُه ﷺ: «مَا أَنْتُمْ في سِواكُمْ مِنَ الأمَمِ إلا كالشّعْرَة الْبَيْضَاءِ في الثّوْرِ الأسْوَدِ، أو كالشعْرَةِ السّوْدَاء في الثّوْرِ الأبيض» وقولُ الشاعر:

١٧١ ـ وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمْ ... إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سِوَائِنَا

---

١٧١ ـ البيت للمرار بن سلامة العقيلي، وهو من شواهد سيبويه، وقد أنشده في كتابه مرتين: إحداهما في (١/ ٣) ونسبه للمرار بن سلامة، والثانية في (١/ ٣٠٢) ونسبه لرجل من الأنصار، ولم يعينه.

=

---

(١) **ولسوى**: بكسر السين متعلق بمحذوف على أنه مفعول ثان لاجعلا، مقدم عليه.
سوى: بضم السين والقصر.
سواء: بفتح السين والمد، معطوفان بإسقاط العاطف على سوى المجرورة باللام.
اجعلا: أمر مؤكد بالنون الخفيفة، أبدلت في الوقف ألفاً.
على الأصح: متعلق بجعلا.
ما: موصول اسمي في محل نصب على أنه مفعول أول لا جعلا، والمنعوت بها محذوف، ومفعوله الثاني في الجار والمجرور قبله.
لغير: متعلق بمحذوف مفعول ثان لجعلا.
جعلا: بالبناء للمجهول صلة ما، والعائد إليها الضمير المرفوع على النيابة عن الفاعل، وهو مفعوله الأول، وتقدم مفعوله الثاني عليه في المجرور قبله. وتقدير البيت: واجعل الحكم الذي جعل مثبتاً لغير ثابتاً لسوى، وسوى، وسواء.

ومن استعمالها مرفوعةً قولُه:

١٧٢ ـ وإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأَنْتَ المُشْتَرِي

= اللغة: «الفحشاء» الشيء القبيح، وتقول: أفحش الرجل في كلامه، وفحش تفحيشاً، وتفحش، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام.

الإعراب: «لا» نافية «ينطق» فعل مضارع «الفحشاء» منصوب على نزع الخافض «من» اسم موصول فاعل ينطق «كان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة «منهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة «إذا» ظرفية «جلسوا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها «منا» جار ومجرور متعلق بجلسوا، ومن الجارة هنا بمعنى مع «ولا» الواو عاطفة، لا: نافية «من سوائنا» الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه، وقيل: منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء ـ إلخ.

الشاهد فيه: قوله «من سوائنا» حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية، واستعملت مجرورة بمن، متأثرة به، وهو عند سيبويه وأتباعه من ضرورات الشعر.

قال الأعلم في شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت: «أراد غيرنا، فوضع سواء موضع غير ضرورة، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها؛ لأنها لا تستعمل في الكلام إلا ظرفاً، ولكنه جعلها بمنزلة غير في دخول من عليها؛ لأن معناها كمعناها، اهـ.

ومثل هذا البيت ـ في استعمال سوى مجرورة للضرورة ـ قول الأعشى ميمون بن قيس:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ اليَمَامَةِ نَاقَتِي وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

وقول عثمان بن صماصمة الجعدي:

عَلَى نُعْمِنَا لا نُعْمِ قَوْمٍ سِوَائِنَا، هِيَ الهَمُّ والأَحْلامُ لَوْ يَقَعُ الحُلُمُ

١٧٢ ـ البيت لمحمد بن عبد الله المدني، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، وقد روى أبو تمام في الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة، أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزي ٤/ ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله:

وإِذَا تَوَعَّرَتِ المَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة: «تباع» أراد بالبيع ههنا الزهد في الشيء، والانصراف عنه، وذهاب الرغبة في تحصيله، كما أراد بالشراء الحرص على الشيء، والكلف به، وشدة الرغبة في الحصول عليه، و«أو» ههنا بمعنى الواو «كريمة» أي خصلة كريمة، أي نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها.

المعنى: إذا رغب قوم في تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك، فأنت الراغب في المجد المحصل للمكارم، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه. =

وقوله:

١٧٣ ـ وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

الإعراب: «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «تباع» فعل مضارع مبني للمجهول «كريمة» نائب فاعل تباع، والجملة من تباع ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «أو» عاطفة «تشترى» فعل مضارع مبني للمجهول معطوف على تباع، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى كريمة «فسواك» الفاء لربط الجواب بالشرط، سوى: مبتدأ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «بائعها» بائع: خبر المبتدأ، وبائع مضاف، وها: مضاف إليه، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا «وأنت» مبتدأ «المشتري» خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه: قوله «فسواك» فإن «سوى» قد خرجت عن الظرفية، ووقعت مبتدأ متأثر بالعامل، وهذا العامل معنوي، وهو الابتداء، وهو يرد على ما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن «سوى» لا تخرج عن النصب على الظرفية.

١٧٣ ـ البيت للفند الزماني من كلمة يقولها في حرب البسوس، واسم الفند شهل بن شيبان ابن ربيعة، وقد روى أبو تمام في مطلع «ديوان الحماسة» أبياتاً من هذه الكلمة يقع بيت الشاهد رابعها، وقبله قوله:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهْوَ عُرْيَانُ

اللغة: «صفحنا» عفونا، والصفح: العفو، وأصله من قولهم: أعرضت صفحاً عن هذا الأمر، إذا تركته ووليته جانبك «بني ذهل» يروى في مكانه «بني هند» وهي هند بنت مر ابن أخت تميم، وهي أم بكر وتغلب ابني وائل «العدوان» الظلم الصريح «دناهم» جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذي فعلوا بنا من الإساءة، وجملة «دناهم» هذه جواب «لما» في قوله «فلما صرح الشر».

الإعراب: «ولم» نافية جازمة «يبق» فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق وسوى مضاف، و «العدوان» مضاف إليه «دناهم» فعل وفاعل ومفعول به «كما» الكاف جارة، وما: يجوز أن تكون موصولاً اسمياً، وأن تكون حرفاً مصدرياً «دانوا» فعل وفاعل فإذا كانت «ما» موصولاً اسمياً فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة، والعائد محذوف، والتقدير: دناهم كالدين الذي دانوه، وإذا كانت ما مصدرية فهي ومدخولها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم، والتقدير: دناهم ديناً كائناً كالدين الذي دانوه، أو دناهم ديناً مثل دينهم إيانا.

الشاهد فيه: قوله «سوى العدوان» حيث وقعت «سوى» فاعلاً، وخرجت عن الظرفية.

فـ «سواك» مرفوع بالابتداء، و «سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية. ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قولُه:

١٧٤ ـ لَدَيكَ كَفِيلٌ بالمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

فـ «سواك» اسم «إنَّ»، هذا تقرير كلام المصنف.

وَمَذْهَبُ سيبويه والجمهورِ أنها لا تخرج عن الظرفية، إلا في ضرورة الشعر، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

---

١٧٤ ـ البيت من الشواهد التي لم ينسبوها لقائل معين، ولم أقف على سابق أو لاحق.

اللغة: «كفيلي» ضامن «المنى» الرغبات والآمال، واحدها منية بوزان مدية وغرفة «لمؤمل» اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلاً، إذا رجاه «يشقى» مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة.

المعنى: إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء.

الإعراب: «لديك» لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه «كفيل» مبتدأ مؤخر «بالمنى، لمؤمل» جاران ومجروران يتعلقان بكفيل «إن» حرف توكيد ونصب «سواك» سوى: اسم إن، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه «من» اسم موصول مبتدأ «يؤمله» يؤمل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والهاء مفعول به، والجملة لا محل لها صلة الموصول «يشقى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو من الموصولة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله «وإن سواك» حيث فارقت «سوى» الظرفية ووقعت اسماً لإن فتأثرت بالعامل الذي هو إن المؤكدة.

ومثل هذا البيت ـ في وقوع سوى منصوبة بالعامل ـ الشاهد رقم ١٧٥ الآتي (ص ٦١٨) وقول عمر ابن أبي ربيعة المخزومي (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤):

وصرمت حَبْلَكِ إذْ صَرَمْتِ؛ لأنني أُخْبِرْتُ أَنَّكِ قَدْ هَوِيتِ سِوَانا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه، والخليل، وجمهور البصريين، وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر ـ مع كثرة ما ورد منه ـ مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحل والتكلف، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكناً.

وَٱسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلا وَبِعَدَا، وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لاَ»(١)

أي: استثن بـ «لَيْسَ» وما بعدها ناصباً المستثنى؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْداً، وَخَلاَ زَيْداً، وَعَدَا زَيْداً، ولا يكون زيداً» فـ «زيداً» في قولك: «ليس زيداً، ولا يكون زيداً» منصوب على أنه خبر «ليس، ولا يكون»، واسْمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، والتقدير: «ليس بعضهم زيداً ولا يكون بعضهم زيداً]»، وهو مستتر وجوباً، وفي قولك: «خَلاَ زَيْداً، وَعَدَا زَيْداً» منصوب على المفعولية، و «خَلاَ، وَعَدَا» فعلان فاعلُهما ـ في المشهور ـ ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدَّمَ. وهو مستتر وجوباً، والتقدير: خَلاَ بعضُهم زيداً، وعَدَا بعضُهم زيداً.

وَنَبَّه بقوله؛ «ويكون بعد لا» ـ وهو قيد في «يكون» فَقَطْ ـ على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: لم، وإنْ، ولَنْ، ولَمَّا، ومَا.

وَٱجرر بِسَابِقَيْ يَكُونُ إنْ تُرِدْ وَبَعْدَ «مَا» ٱنْصِبْ، وَٱنْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ(٢)

---

(١) **واستثن**: فعل أمر.
ناصباً: حال من فاعل استثن، ومتعلقه محذوف.
بليس: متعلق باستثن.
وخلا: معطوف على ليس.
وبعدا: بالعين.
وبيكون: معطوفان على بليس.
بعد: في موضع الحال من يكون.
لا: مضاف إليه ونعته محذوف، وتقدير البيت: واستثن بليس، وخلا، وعدا، وبيكون مستقرة بعد لا النافية، حال كونك ناصباً للمستثنى.

(٢) **واجرر**: فعل أمر.
بسابقي: متعلق باجرر.
يكون: مضاف إليه.
إن: حرف شرط.
ترد: فعل الشرط وجوابه محذوف ضرورة، لكون الشرط مضارعاً.
وبعد: متعلق بانصب.
ما: مضاف إليه.
انصب: فعل أمر.
وانجرار: مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه فاعلاً في المعنى. وقال المكودي: سوغ الابتداء به معنى التقسيم. وجملة.
قد يرد: خبر.

أي: إذا لم تتقدَّمْ «ما» على، «خلا، وعدا» فاجْرر بهما إن شئت؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ» فخلا، وعدا: حَرْفَا جَرٍّ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما، وإنما حكاه الأخفش؛ فَمِن الجرِّ بـ «ـخَلاَ» قولُه:

١٧٥ ـ خَلاَ اللَّهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

---

١٧٥ ـ البيت هو الشواهد التي لم يعينوا قائلها، ولم أقف له على سابق أو لاحق.

اللغة: «أرجو» مضارع من الرجاء، وهو ضد اليأس من الشيء الذي هو قطع الطماعية في الوصول إليه، وتقول: رجا الإنسان الشيء يرجوه رجاء، إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف؛ لوقوعها مفعولاً به، «أعد» أي أحسب «عيالي» العيال؛ هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم «شعبة» طائفة.

المعنى: إنني لا أؤمل أن يصلني الخير من أحد إلا منك، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً في التفضل عليّ والأحسان إليّ؛ لأن أهلي ومن تلزمني مؤنهم ـ في اعتباري ـ فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم.

الإعراب: «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتي «لا» نافية «أرجو» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «سواك» سوى: مفعول به لأرجو، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «إنما» أداة حصر «أعد» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «عيالي» عيال: مفعول أول لأعد، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر «شعبة» مفعول ثان لأعد «من عيالكا» من عيال: جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «خلا الله» وفي هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة:

أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر، فجر به لفظ الجلالة، وذكر الشارح أن هذا مما نقله الأخفش، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلاً، وهذا نقل غير صحيح، بل نقله سيبويه في كتابه صريحاً (١/ ٣٧٧) حيث يقول «أما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب يقول: ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت: ما خلا فليس فيه إلا النصب؛ لأن ما اسم، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا» اهـ.

وأما الشاهد الثاني فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فيه، وذلك جائز عند الكوفيين، نص عليه الكسائي، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، وأجاز الفريقان جميعاً تقديم المستثنى على المستثنى منه، بشرط أن يتقدم العامل في المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه.

وفي قوله: «لا أرجو سواك» شاهد ثالث، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل، وقد وقعت هنا مفعولاً به، وهذا هو الذي نبهناك إليه.

ومن الجرّ بـ «عَدَا» قولُه:

١٧٦ ـ تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ   عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً   عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

فإن تَقَدَّمَتْ عليهما «ما» وجبَ النصبُ بهما؛ فتقول: «قام القوم ما خلا زيداً، وما عد زيداً» فـ «ما»: مصدرية، و «خلا، وعدا»: صِلَتُهَا، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدمَ تقريره، و «زَيْداً»: مفعول، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ مَا انْصِبْ» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائيُّ الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعْلِ «ما» زائدةً، وَجَعْلُ «خلا، وعدا» حَرْفَيْ جَرٍّ؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلاَ زَيْدٍ، وَمَا عَدَا زَيْدٍ» وهذا معنى قوله: «وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدُ» وقد حكى الْجَرْمِيُّ في الشرح الجرّ بعد «ما» عن بعض العرب.

وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ   كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ[1]

---

١٧٦ ـ وهذان البيتان من الأبيات التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين.

اللغة: «الحضيض» قرار الأرض عند منقطع الجبل «بنات عوج» أراد بها الخيل التي ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه «أعوج» ويقال: خيل أعوجيات «عواكف» جمع عاكفة، والعكوف: ملازمة الشيء والمواظبة عليه «خضعن» ذللن وخشعن «أبحنا حيهم» أراد أهلكنا واستأصلنا، والحي: القبيلة «أسرا» الأسر: أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ملقياً بيديه معترفاً بالعجز عن الدفاع عن نفسه «الشمطاء» هي العجوز التي يخالط سواد شعرها بياض.

الإعراب: «تركنا» فعل وفاعل «في الحضيض» جار ومجرور متعلق بتركنا «بنات» مفعول به لتركنا، وبنات مضاف، و «عوج» مضاف إليه «عواكف» حال من بنات عوج «قد» حرف تحقيق «خضعن» فعل وفاعل، والجملة في محل نصب صفة لعواكف «إلى النسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل «حيهم» حي؛ مفعول به لأباح، وحي مضاف والضمير مضاف إليه «قتلاً» تمييز «وأسراً» معطوف على قوله قتلاً «عدا» حرف جر «الشمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشمطاء «الصغير» صفة للطفل.

الشاهد فيه: قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر، فجر الشمطاء به. ولم يحفظ سيبويه الجر بعداً، ولا ذكره أبو العباس المبرد، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح في النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه، ودللناك على موضعه من كتابه.

---

(١) **وحيث**: اسم شرط هنا على رأي الفراء في إجازته المجازاة بها مجردة عن ما، خلافاً للجمهور.
جرا: على هذا فعل الشرط. وجملة.
=

أي: إن جَرَرْتَ بـ «خلا، وعدا» فهما حَرْفَا جرٍّ، وإن نصبت فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه.

وَكَخَلاَ حَاشَا، وَلاَ تَصْحَبُ «مَا» وَقِيلَ «حَاشَ، وَحَشَا» فَاحْفَظْهُمَا[1]

المشهورُ أن «حَاشَا» لا تكون إلا حرفَ جرٍّ؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ» بجر «زيد» وذهب الأخفش والْجَرْمِيُّ والمازنيُّ والمبرد وجماعة ـ منهم المصنف ـ إلى أنها مثلُ «خَلاَ»: تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ» وحكى جماعة ـ منهم الفراء، وأبو زيد الأنصاري، والشيبانيُّ ـ النَّصْبَ بها، ومنه: «اللهم ٱغْفِرْ لي ولمن يسمع، حَاشَا الشيطان وأبا الإصبع» وقولُه:

١٧٧ ـ حَاشَا قُرَيْشاً؛ فَإِنَّ اللَّهَ فَضَّلَهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلاَمِ وَالدِّينِ

---

١٧٧ ـ هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب.

الإعراب: «حاشا» فعل ماضٍ دال على الاستثناء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإن» الفاء للتعليل، إن حرف توكيد ونصب «الله» اسم إن «فضلهم» فضل: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله، هم: مفعول به لفضل، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر «إن» «على البرية، بالإسلام» جاران ومجروران ومتعلقان بفضل «والدين» عطف على الإسلام.

الشاهد فيه: قوله «حاشا قريشاً» فإنه استعمل «حاشا» فعلاً، ونصب به ما بعده.

= **فهما حرفان:** من المبتدأ والخبر جواب الشرط، ولذلك قرنت بالفاء. وأما على رأي غير الفراء: فحيث ظرف مكان متعلقة بقوله: حرفان، لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما.

كما: متعلق بفعلان، لأنه أيضاً في معنى محكوم بفعليتهما. كذا وجهه المكودي.

هما: مبتدأ.

إن نصبا: شرط حذف جوابه.

فعلان: خبر المبتدأ، ففصل بين المبتدأ وخبره بالجملة الشرطية.

(١) **وكخلا:** خبر مقدم.

حاشا: مبتدأ مؤخر.

ولا: نافية.

تصحب: بفتح الحاء، مضارع صحب بكسرها، وفاعله مستتر فيه يعود إلى حاشا.

ما: مفعول تصحب، ومتعلقه محذوف. تقديره: في القياس.

وقيل: فعل ماض مبني للمجهول، ومتعلقه محذوف.

حاش: نائب فاعل قيل على إرادة اللفظ.

وحشا: معطوف على حاش. =

وقول المصنف: «ولا تصحب ما» معناه أن «حَاشَا» مثلُ «خَلاَ» في أنها تَنْصِب ما بعدها أو تجرُّه، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خَلا»: فلا تقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْداً»، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها «ما» قليلاً؛ ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ»(١).

= **فاحفظهما**: فعل أمر وفاعل ومفعول، والضمير يرجع إلى حاش وحشا. والتقدير: وقيل: في حاشا على وزن ماشى، حاش على وزن عاش، وحشا على وزن مشى. فاحفظ هاتين اللغتين.

إيضاحات حول الاستثناء

الاستثناء في اللغة استفعال من الثني بمعنى العطف، لأن المستثنى معطوف عليه بإخراجه من الحكم. أو بمعنى الصرف، لأنه مصروف عن حكم المستثنى منه.

وحقيقته اصطلاحاً: الإخراج بإلا وإحدى أخواتها، لما كان داخلاً أو كالداخل. فالإخراج جنس وبألاّ يخرج التخصيص بالوصف أو الإضافة، والتقييد بالشرط ونحوه وما كان داخلاً، أي في مفهوم اللفظ لغة، وإن كان خارجاً في النية من أول الأمر، أو المراد بإخراجه إظهاره، لأنه يجب ملاحظة خروج المستثنى من أول الكلام، بحيث يكون المستثنى منه عاماً مستعملاً في خاص، وهو ما عداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم من أول الكلام، بحيث يكون المستثنى منه عاماً مستعملاً في خاص، وهو ما عداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض بإدخال الشيء، ثم إخراجه، والكفر ثم الإيمان، في: لا إله إلا الله، أو كالداخل لإدخال المنقطع.

وأما المفرغ فداخل في المستثنى منه المقدر حقيقة أما لفظي أو تقديري.

(١) توهم النحاة أن قوله «ما حاشا فاطمة» من كلام النبي ﷺ، فجعلوا «حاشا» استثنائية، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما، وذلك غير متعين، بل يجوزأن يكون هذا الكلام من كلام الراوي يعقب به على قول الرسول ﷺ «أسامة أحب الناس إلي» يريد الراوسي بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثنِ أحداً من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها، فلما: نافية، وحاشى: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبي، وفاطمة: مفعول به، وليست حاشا هذه هي الاستثنائية، بل هي فعل متصرف تام تكتب ألفه ياء لكونها رابعة، ومضارعه هو الذي ورد في قول النابغة الذبياني:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ ... وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه، الأل: أن الاستثنائية تكون حرفاً وتكون فعلاً، وهذه لا تكون إلا فعلاً، والثاني أن الاستثنائية ـ إن كانت فعلا ـ غير متصرفة، وهذه متصرفة، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً. وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازاً، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفاً، وهذه تكتب ألفها ياء الخامس: أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأل السابق عليها، وهذه ليست كذلك، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال: ما أحاشي، أو قال: ما حاشيت، كما قال النابغة الذبياني «وما أحاشي» السادس: أن «ما» التي تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة، وأما التي تسبق هذه فهي نافية، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه، والله ينفعك به

وقوله:

١٧٨ ـ رَأَيتُ النَاسَ مَا حَاشَا قُرَيشاً ... فَإِنَّا نَحنُ أَفضَلُهُم فَعَالا

وقال في «حاشا»: «حَاشَ، وَحَشَا».

---

١٧٨ ـ نسب العيني هذا البيت للأخطل غوث بن غياث، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروي يهجو فيها جرير بن عطية، وليس فيها بيت الشاهد.

اللغة: «رأيت» زعم العيني أن «رأى» ههنا من الرأي، مثل التي في قولهم: رأى أبو حنيفة حُرمة كذا، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد، وليس الذي زعمه بسديد، بل هي بمعنى العلم، وتتعدى إلى مفعولين، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثاني، وتقديره: رأيت الناس دوننا أوأقل منا في المنزلة، ونحو ذلك ويجوز أن تكون جملة «فإنا نحن أكثرهم فعالاً» في محل نصب مفعولاً ثانياً لرأي، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم، الذي يزورني فله جائزة سنية «فعالاً» هو بفتح الفاء ـ الكرم، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل.

الإعراب: «رأيت» فعل وفاعل «الناس» مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه، وتقدير الكلام: رأيت الناس أقل منا، أو دوننا، مثلاً «ما حاشا» ما: مصدرية، حاشا: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق «قريشاً» مفعول به لحاشا «فإنا» الفاء للتعليل، إن: حرف توكيد ونصب، نا: اسمه «نحن» توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً لإن «أفضلهم» أفضل: خبر إن، وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعالاً» تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة، وتكون جملة «إن» واسمها وخبرها في محل نصب مفعولاً ثانياً لرأى، ولا عجب أن تزاد الفاء في المفعول الثاني: فإن أصله خبر، والفاء تزاد في خبر المبتدأ كثيراً.

الشاهد فيه: قوله «ما حاشا قريشاً» حيث دخلت «ما» المصدرية على «حاشا» وذلك قليل، والأكثر أن تتجرد منها.

الحال

الْحَالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، مُنْتَصِبُ، مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ(١)

عَرَّف الحال، بأنه؛ الوصفُ، الفَضْلَة، المنتصبُ، للدلالة على هيئة، نحو: «فَرْداً ذهَبُ» فـ «فَرْداً»: حال؛ لوجود القيود المذكورة فيه.

وخرج بقوله: «فَضْلَة» الوصفُ الواقعُ عمدةً، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» وبقوله «للدلالة على الهيئة» التمييزُ المشتَقُّ، نحو: «لِلَّهِ دَرُّه فَارِساً» فإنه تمييز لا حال على الصحيح؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ؛ فهو لبيان المتعجَّبِ منه، لا لبيان هيئته، وكذلك «رَأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً» فإنَّ «راكباً» لم يُسَقْ للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل، وقول المصنف «مُفْهِمُ في حَالِ» هو معنى قولنا «للدلالة على الهيئة».

وكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا(٢)

الحال

الحال بالتذكير، ويجوز في العائد عليها التذكير والتأنيث وفي لفظها كذلك.

(١) **الحال وصف**: مبتدأ وخبر.

فضلة منتصب مفهم: نعوت للخبر. قال المكودي: وليست من باب تعدد الخبر، لأنها فصول فهي نعوت للوصف.

في حال: متعلق بمفهم.

كفرداً: الكاف جارة لقول محذوف، في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، وفرداً حال من فاعل أذهب، مقدمة على عاملها.

أذهب: فعل مضارع، وفاعله مستتر فيه، والجملة محكية بالقول المحذوف، والتقدير: وذلك كقولك: أذهب فرداً.

(٢) **وكونه**: مبتدأ، وهو مصدر كان الناقصة، والضمير المضاف إليه اسمه.

منتقلاً: خبره.

مشتقاً: خبر بعد خبر. والجملة.

يغلب: خبر المبتدأ.

لكن: حرف ابتداء واستدراك.

ليس: فعل ماض، واسمها مستتر فيها يعود إلى كونه منتقلاً مشتقاً، إن قرىء مستحقاً بفتح الحاء وإلى=

الأكثر في الحال أن تكون منتقلة مشتقةً.

ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمةً للمُتَّصِف بها، نحو «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً» فـ «ـراكباً»: وَصْفٌ منتقل؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشياً.

وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي وصفاً لازماً، نحو «دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعاً» و «خَلَقَ الله الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»، وقوله:

١٧٩ ـ فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ، كَأَنَّمَا   عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فـ «سَمِيعاً، وأَطْوَلَ، وَسَبْطَ» أحوالٌ، وهي أوصاف لازمة.

وقد تأتي الحالُ جامدً، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنفُ بعضَها بقوله:

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ: فِي سِعْرٍ، وَفِي   مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ[1]

---

١٧٩ ـ البيت لرجل من بني جناب لم أقف على اسمه.

اللغة: «سبط العظام» أراد أنه سوي الخلق حسن القامة «لواء» هو ما دون العلم، وأراد أنه تام الخلق طويل؛ فكنى بهذه العبارة على هذا المعنى.

الإعراب: «فجاءت» جاء: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلاً بالباء، وسبط مضاف و «العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن: حرف تشبيه ونصب، وما: كافة «عمامته» عمامة: مبتدأ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية، وبين مضاف، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفاً منتقلاً، وإضافة سبط لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً؛ لأنه صفة مشبهة، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتي بيانه في باب الإضافة إن شاء الله تعالى.

= الحال إن قرىء بكسرها، ولا بد في هذا الوجه من حذف، متعلق اسم الفاعل.

مستحقاً: خبر ليس. والتقدير على الأول: ليس كونه منتقلاً مشتقاً. وعلى الثاني، ليس الحال مستحقاً لكونه منتقلاً مشتقاً. هذا حاصل ما أعرب المكودي.

(١) **ويكثر الجمود**: فعل وفاعل.

في سعر: بالسين.

وفي. مبدي: متعلقان بيكثر.

تأول: مضاف إليه.

بلا تكلف: متعلق بتأول.

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا، يَداً بِيَدْ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً، أَيْ كَأَسَدْ(١)

يكثر مجيء الحالِ جامدةً إن دَلّتْ على سِعْرٍ، نحو «بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَم» فمداً: حال جامدة، وهي في معنى المشتق؛ إذ المعنى «بِعْهُ مُسَعَّراً كلَّ مُدٍّ بدرهم» ويكثر جمودُهَا ـ أيضاً ـ فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ، نحو «بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ» أي: مُنَاجَزَةً، أو على تشبيه، نحو: «كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً»: أي مُشْبِهاً الأَسَدَ، فـ «يَداً، وأَسَداً» جامدان، وَصَحَّ وُقُوعُهما حالاً لظهور تَأَوُّلِهِمَا بمشتق، كما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: «وَفِي مُبْدِي تَأَوّلٍ» أي: يكثر مجيء الحالِ جامدةً حيث ظهر تأَوُّلها بمشتق.

وعُلم بهذا وما قبله أن قول النحويين «إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة» معناه أن ذلك هو الغالب، لا أنه لازم، وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقًّا».

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنًى، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ(٢)

---

(١) **كبعه**: الكاف جارة لقول محذوف، ومدخولها في اللفظ مع ما بعده، محكي بذلك المحذوف، وموضع القول رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وبعه فعل أمر ومفعول.

مدا: قال الشاطبي: حال من الهاء.

بكذا: بيان لمداً. قال سيبويه: كما كان لك في سقياً لك بياناً أيضاً، وهذا جارٍ في الأمثلة التي فيها المجرور.

وقال المكودي: : مدا منصوب على الحال، وهو جامد إلاّ أنه يؤول بالمشتق، لأنه في معنى مسعراً، ويجوز أن يقدر مسعراً اسم فاعل، فيكون حالاً من الفاعل، وأن يكون اسم مفعول، فيكون حالاً من المفعول.

يداً بيد: قال الشاطبي: إذا قلت: بعته الثوب يداً بيد، فيداً بيد حال في تأويل معاجلاً أو مناجزاً وهذا المقال دال على المفاعلة.

وكذا، قال المكودي: إنه مما يدل على المفاعلة.

وكرزيد: فعل وفاعل.

أسداً: حال من زيد.

أي: بفتح الهمزة وسكون الياء، حرف تفسير على الصحيح، وتاليها عطف بيان بالأجلى على الأخفى وتوافق ما قبلها في التعريف والتنكير. قاله المرادي في باب عطف النسق. وعليه يلغز فيقال: لنا عطف بيان مع حرف. وهو هذا.

كأسد: قال المكودي: ينبغي أن تكون الكاف اسماً بمعنى مثل، لأن الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً، ويكون قد قصد تفسير المعنى، لا أنها هي الحال بنفسها.

(٢) **والحال**: مبتدأ.

إن: حرف شرط.

عرف: بتشديد الراء، والبناء للمجهول فعل الشرط.

مَذْهَبُ جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً فهو مُنَكَّرٌ مَعْنًى، كقولهم: جَاءُوا الْجَمَّاء الْغَفِيرَ. وَ

١٨٠ ـ أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ...

و «اجتهد وَحْدَكَ»، و «كلمتُه فَاهُ إلى فِيَّ»؛ فـ «الْجَمَّاء، والعِرَاكَ، ووَحْدَكَ، وفَاهُ»: أحْوَالٌ، وهي مَعْرِفة، لكنها مُؤَوَّلة بنكرة، والتقدير: جاءوا جميعاً، وأرسلها معتركة، وَاجْتَهِدْ منفرداً، وكلمته مُشَافهة.

وزعم البغداديُّونَ ويونسُ أنه يجوز تعريفُ الحال مطلقاً، بلا تأويل؛ فأجازوا

---

١٨٠ ـ هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب، وهو بتَمَامِهِ:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ، وَلَمْ يَذُدْهَا، وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

اللغة: «العراك إزدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء «يذدها» يطردها «يشفق» يرحم «نغص» مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده، ونغص البعير إذا لم يتم شربه «الدخال» أن يداخل بعيره الذي شرب مرة مع الإبل التي لم تشرب حتى يشرب معها ثانية، وذلك إذا كان البعير كريماً، أو شديد العطش، أو ضعيفاً.

الإعراب: «فأرسلها» أرسل: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشي المذكور في أبيات سابقة، والضمير البارز المتصل الذي يرجع إلى الأتن مفعول به لأرسل «العراك» حال «ولم يذدها» الواو عاطفة، لم، نافية جازمة، يذد: فعل مضارع مجزوم بلم، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل، وها: مفعول به، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها. ومثلها جملة «ولم يشفق» وقوله «على نغص» جار ومجرور متعلق بيشفق، ونغص مضاف: و «الدخال» مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله «العراك» حيث وقع حالاً مع كونه معرفة ـ والحال لا يكون إلا نكرة ـ وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة، أي: أرسلها معتركة، يعني مزدحمة.

= **لفظاً**: تمييز محول عن نائب الفاعل، لا على إسقاط في. خلافاً للمكودي.

فاعتقد: جواب الشرط، والفاء فيه واجبة لكونه فعل أمر.

تنكيره: مفعول اعتقد.

معنى: تمييز أيضاً محول عن المضاف إليه، وجمل الشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ، والأصل: والحال إن عرف لفظه فاعتقد تنكير معناه.

كوحدك: مجرور الكاف محذوف، وهو في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، ووحدك حال من فاعل اجتهد مقدم على عامله لكونه فعلاً متصرفاً.

اجتهد: فعل أمر، والتقدير: وذلك كقولك: اجتهد وحدك.

«جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ». حال فإذا قلنا جاءَ زيدٌ الراكبُ فتصبح «الراكبُ» صفة عند الجمهور.

وَفَصَّلَ الكوفيون، فقالوا: إنْ تَضَمَّنَتِ الحالُ معنى الشرط صَحَّ تعريفها، وإلا فلا، فمثالُ ما تضمن معنى الشرط «زيدٌ الرَّاكِبَ أحْسَنُ منه المَاشيَ» فـ «الراكب والماشي»: حَالاَنِ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها؛ فلا تقول: «جاء زيد الرَّاكِبَ» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب».

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ[1]

حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً ـ وهو: ما دَلَّ على مَعْنًى وصاحبِهِ: كقائم، وَحَسَن، ومَضْرُوب ـ فوقُوعُها مصدراً على خلاف الأصل: إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

وقد كثر مجيء الحالِ مَصْدَراً نكرةً، ولكنه ليس بمقِيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه «زيد طلع بَغْتَةً» فـ «بغتةً»: مصدرٌ نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طَلَعَ باغتاً؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الأخفشُ والمبردُ إلى أنه منصوب على المصدرية، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقدير: طلع زيد يَبْغَتُ بَغْتَةً، فـ «يَبْغَت» عندهما هو الحال، لا «بَغْتَة».

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ [وهو طَلَعَ] لتأويله بفعلٍ من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: «زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» «زيد بَغَتَ بغتة»؛ فيؤولون «طلع» ببغت، وينصبون به «بغتةً».

---

(١) ومصدر: مبتدأ.

منكر: نعته، وهو الذي سوغ الابتداء به.

حالاً: منصوب على الحال من فاعل يقع، وجملة:

يقع: خبر المبتدأ، وفاعل يقع ضمير مستتر يعود إلى مصدر.

بكثرة: متعلق بيقع.

كبغتة: مجرور الكاف محذوف، وبغتة حال من فاعل طلع.

زيد طلع: مبتدأ وخبر، وذلك كقولك: زيد طلع بغتة، فقدم الحال على عاملها الذي هو المبتدأ ومثل ذلك لا يجيزه الأخفش، لبعدها عن العامل وهو ظاهر لأن الخبر الفعلي لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أولى.

وَلَـمْ يُـنَـكَّـرْ غَـالِـبـاً ذُو الْـحَـالِ، إنْ لَـمْ يَـتَـأَخَّـرْ، أَوْ يُـخَـصَّـصْ، أوْ يَـبِـنْ(١)
مِـنْ بَـعْـده نَـفْـيٍ أَوْ مُـضَـاهِـيهِ، كَـ «لاَ يَـبْـغِ آمْـرُؤٌ عَـلَـى آمْـرِىءٍ مُـسْـتَـسْـهِـلاَ»(٢)

حقّ صاحِبِ الحالِ أن يكون معرفة، ولا ينكر في الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغ، وهو أحد أمور:

ومنها: أن يتقدم الحالُ على النكرة، نحو «فيها قائماً رَجُلٌ»، وكقول الشاعر وأنشده سيبويه:

١٨١ ـ وَبِـالْـجِـسْـمِ مِـنِّـي بَـيِّـنـاً لَـوْ عَـلِـمْـتِـهِ شُحُوبٌ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ

---

١٨١ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «شحوب» هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوباً ـ بوزن قعد يقعد قعوداً ـ وقد جاء على لغة أخرى، شحب يشحب شحوبة ـ مثل سهل الأمر يسهل سهولة ـ إذا تغير لونه «بيناً» ظاهراً، وهو فيعل من بان يبين، إذا ظهر ووضح.

المعنى: إن بجسمي من آثار حبك لشحوباً ظاهراً. لو أنك علمته لأخذتك الشفقة عليّ، وإذا أحببت أن تري الشاهد فانظري إلي عيني فإنهما تحدثانك حديثه.

الإعراب: «وبالجسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مني» جار ومجرور متعلق =

---

(١) **ولم**: حرف نفي وجزم.
ينكر: بتشديد الكاف، والبناء للمجهول، مجزوم بلم.
غالباً: قال المكودي: حال من ذو الحال.
ذو الحال: نائب الفاعل بينكر.
إن: حرف شرط.
لم: حرف نفي وجزم.
يتأخر: مجزوم بلم، وفعل الشرط جوابه محذوف ضرورة، لكون الشرط مضارعاً.
أو يخصص، أو يبن: مجزومان بالعطف على يتأخر.

(٢) **من بعد**: متعلق بيبن.
نفي: مضاف إليه.
أو: حرف عطف.
مضاهيه: معطوف على نفي، والضمير المضاف إليه يعود إلى نفي.
كلا: مجرور الكاف محذوف، ولا حرف نهي.
يبغ: مجزوم بلا الناهية.
امرؤ: فاعل يبغ.
على امرىء: متعلق بيبغ.
مستسهلاً: بكسر الهاء، حال من امرؤ الأول.

وكقوله:

١٨٢ ـ وَمَا لاَمَ نَفْسِي مِثْلَهَا لِيَ لاَئِمٌ ... وَلاَ سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي

فـ «قائماً»: حال من «رجل»، و «بيِّناً» حال من «شُحُوب»، و «مِثْلَهَا» حال من «لائم».

ومنها: أن تُخَصَّصَ النكرةُ بِوَصْفٍ، أو بإضافة؛ فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصف

= بمحذوف حال من الجسم «بيناً» حال من شحوب الآتي على رأي سيبويه الذي يجيز مجيء الحال من المبتدأ. وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبراً «لو» شرطية غير جازمة «علمته» فعل وفاعل ومفعول به، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو، وجواب الشرط محذوف، والتقدير: لو علمته لأشفقت عليّ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر «شحوب» مبتدأ مؤخر «وإن» شرطية «تستشهدي» فعل مضارع فعل الشرط، وياء المخاطبة فاعل «العين» مفعول به «تشهد» جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله «بينا» حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله «شحوب» على ما هو مذهب سيبويه، كما قررناه في الإعراب، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها، فإذا جريت على ما ذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد.

١٨٢ ـ وهذا البيت ـ أيضاً من الشواهد التي لا يعلم قائلها:

اللغة: «لام» عذل، وتقول: لام فلان فلاناً لوماً وملاماً وملامة، إذا عاتبه ووبخه «سد فقري» أراد أغناني عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته ما لا يجب؛ فهو في حاجة لإيصاده.

المعنى: إن اللوم الذي يكون له الأثر الناجع في رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وإن ما في يد الإنسان من المال لأقرب منالاً له مما في أيدي الناس.

الإعراب: «وما» نافية «لام» فعل ماض «نفسي» نفس: مفعول به تقدم على الفاعل، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مثلها» مثل: حال من «لائم» الآتي، ومثل مضاف وها مضاف إليه، و «مثل» من الألفاظ التي لا تستفيد بالإضافة تعريفاً «لي» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتي «لائم» فاعل لام «ولا» الواو عاطفة، لا زائدة لتأكيد النفي «سد» فعل ماض، «فقري» فقر: مفعول به لسد تقدم على الفاعل، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «مثل» فاعل لسد، ومثل مضاف، و «ما» اسم موصول مضاف إليه «ملكت» ملك: فعل ماض، والتاء للتأنيث «يدي» يد: فاعل ملكت، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه. والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول، والعائد محذوف، والتقدير: مثل الذي ملكته يدي.

الشاهد فيه: قوله «مثلها لي لائم» حيث جاءت الحال ـ وهي قوله «مثلها»، و «لي» ـ من النكرة ـ وهي قوله «لائم» ـ والذي سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾(١).

وكقول الشاعر:

١٨٣ ـ نجّيتَ يا ربِّ نوحاً، واستجبتَ له ... في فُلُكٍ ماخرٍ في اليمِّ مشحونا
وعاشَ يدعو بآياتٍ مُبيّنةٍ ... في قومِهِ ألفَ عامٍ غيرَ خمسينا

١٨٣ ـ البيتان من الشواهد التي لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين.

اللغة: «الفلك» أصله بضم فسكون ـ السفينة ـ ولفظه للواحد والجمع سواء، وقد تتبع حركة عينه التي هي اللام حركة الفاء كما في بيت الشاهد «ماخر» اسم فاعل من مخرت السفينة ـ من بابي قطع ودخل ـ إذا جرت تشق الماء مع صوت «اليم» البحر، أو الماء «مشحوناً» اسم مفعول من شحن السفينة: أي ملأها «آيات مبينة» ظاهرة واضحة، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه.

الإعراب: «نجيت» فعل وفاعل «يا رب» يا: حرف نداء، رب: منادى، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله «نوحاً» مفعول به لنجيت «واستجبت» الواو عاطفة، وما بعدها فعل وفاعل «له» جار ومجرور متعلق باستجبت «في فلك» جار ومجرور متعلق بنجيت «ماخر» صفة لفلك «في اليم» جار ومجرور متعلق بماخر «مشحوناً» حال من فلك «وعاش» الواو عاطفة، عاش: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح «يدعو» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح فاعل، والجملة في محل نصب حال «بآيات» جار ومجرور متعلق بيدعو «مبينة» صفة لآيات «في قومه» الجار والمجرور متعلق بعاش، وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه «ألف» مفعول فيه ناصبه عاش، وألف مضاف و «عام» مضاف إليه «غير» منصوب على الاستثناء أو على الحال، وغير مضاف و «خمسينا» مضاف إليه، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والألف في آخره للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله «مشحوناً» حيث وقع حالاً من النكرة، وهي قوله «فلك» والذي سوغ مجيء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله «ماخر» فقربت من المعرفة.

---

(١) الأمر الأول الوارد في هذه الآية واحد الأمور، والأمر الثاني واحد الأوامر وقد أعرب الناظم وابنه «أمراً» على أنه حال من أمر الأول، وسوغ مجيء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم، أي حال كونه مأموراً به من عندنا.

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجيء من المضاف إليه إلا إذا وجد واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب، وليس واحد منها بموجود هنا.

وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال، بل المضاف الذي هو لفظ «كل» كالجزء من المضاف إليه الذي هو لفظ «أمر» في صحة الاستغناء به عنه؛ وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه.

ومن العلماء من جعل أمراً الثاني حالاً من كل، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدده؛ لأن «كل أمر» نكرة؛ إذ المضاف إليه نكرة، ومنهم من جعل أمراً حالاً من الضمير المستتر في حكيم، ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً، أي مأموراً به.

ومثالُ ما تخصَّص بالإضافة قولُه تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ﴾.

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبهُ النفي هو الاستفهام والنهيُ، وهو المراد بقوله: «أو يَبِنْ من بعد نفي أو مضاهيه» فمثالُ ما وقع بعد النفي قولُه:

١٨٤ ـ مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِياً وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ فـ «لها كتابٌ» جملة في موضع الحال من «قرية»، وصَحَّ مجيء الحال من النكرة لتقدُّم النفي عليها، ولا يصح كونُ الجملة صفةً لقريَةٍ، خلافاً للزمخشري؛ لأن الواو لا تَفْصِل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجودُ «إلاّ» مانعٌ من ذلك، إذ لا يُعْتَرَضُ بـ «إلاّ» بين الصفة والموصوف، وممن صَرَّحَ بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفش في «المسائل»، وأبو علي الفارسي في «التذكرة».

ومثالُ ما وقع بعد الاستفهام قولُه:

١٨٥ ـ يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَلاَ؟

---

١٨٤ ـ البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به.

اللغة: «حم» بالبناء للمجهول ـ أي قدر، وهيىء، وتقول: أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه، إذا قدر وقوعه، وهيأ له أسبابه (انظر ص ٦٠٢ و٦٣٨) «واقياً» اسم فاعل من «وقى يقي» بمعنى حفظ يحفظ.

المعنى: إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمي من الموت كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود، فاستعد للموت دائماً.

الإعراب: «ما» نافية «حم» فعل ماض مبني للمجهول «من موت» جار ومجرور متعلق بقوله «واقياً» الآتي «حمى» نائب فاعل لحم «واقياً» حال من حمى «ولا» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «ترى» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «من» زائدة «أحد» مفعول به لترى «باقياً» حال من أحد، وهذا مبني على أن «ترى» بصرية. فإذا جريت على أن ترى علمية كان قوله «باقياً» مفعولاً ثانياً لترى.

الشاهد فيه: قوله «واقياً» و «باقياً» حيث وقع كل منهما حالاً من النكرة، وهي «حمى» بالنسبة لـ «واقياً» و «أحد» بالنسبة لـ«باقياً» والذي سوغ ذلك أن النكرة مسبوقة بالنفي في الموضعين.

وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقياً إذا جعلنا «ترى» بصرية؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد، وقد استوفته؛ فالمنصوب الآخر يكون حالاً، أما إذا جعلت «ترى» علمية فإن قوله «باقياً» يكون مفعولاً ثانياً، كما بيناه في الإعراب.

١٨٥ ـ أكثر ما قيل في نسبة هذا البيت إنه لرجل من طيء، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه.

=

ومثالُ ما وقع بعد النهي قولُ المصنف: «لاَ يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَى ٱمْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاً» وقول قَطَرِيِّ بن الفُجَاءَة:

١٨٦ ـ لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى ٱلإِحْجَامِ   يَوْمَ ٱلْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

واحترز بقوله: «غالباً» مما قَلَّ مجيء الحال فيه من النكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولُهم: «مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ»، وقولهم: «عليه مائةٌ

= **اللغة**: «صاح» أصله صاحبي، فرخم بحذف آخره ترخيماً غير قياسي؛ إذ هو في غير علم، وقياس الترخيم أن يكون في الأعلام، وهو أيضاً مركب إضافي «هل حم عيش» (انظر ص ٤٨١ ـ ٥١٠) والاستفهام ههنا إنكاري بمعنى النفي؛ فكأنه قال: ما قدر الله عيشاً باقياً «العذر» هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم.

الإعراب: «يا» حرف نداء «صاح» منادى مرخم «هل» حرف استفهام «حم» فعل ماض مبني للمجهول «عيش» نائب فاعل حم «باقياً» حال من عيش «فترى» الفاء فاء السببية، ترى: فعل مضارع منصوب تقديراً بأن مضمرة بعد الفاء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لنفسك» الجار والمجرور متعلق بترى وهو المفعول الثاني قدم على المفعول الأول، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه «العذر مفعول أول لترى «في إبعادها» الجار والمجرور متعلق بالعذر، وإبعاد مضاف، وها: مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله «الأملا» مفعول به للمصدر.

الشاهد فيه: قوله «باقياً» حيث وقع حالاً من النكرة ـ وهي قوله «عيش» ـ والذي سوغ مجيء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكاري الذي يؤدي معنى النفي.

١٨٦ ـ البيت ـ كما قال الشارح العلامة ـ لأبي نعامة قطري بن الفجاءة، التميمي، الخارجي، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطري، قصداً إلى الرد عليه، وقطري: بفتح القاف والطاء جميعاً، والفجاءة: بضم الفاء.

اللغة: «الإحجام» التأخر والنكول عن لقاء العدو، والركون إليه: الميل إليه، والاعتماد عليه «الوغى» الحرب «الحمام» بكسر الحاء ـ الموت.

المعنى: لا ينبغي لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب، ويركن إلى التواني خوفاً من الموت.

الإعراب: «لا» ناهية «يركنن» يركن: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية «أحد» فاعل يركن «إلى الإحجام» جار ومجرور متعلق بيركن «يوم» ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً، ويوم مضاف، و «الوغى» مضاف إليه «متخوفاً» حال من أحد «الحمام» جار ومجرور متعلق بمتخوف.

الشاهد فيه: قوله «متخوفاً» حيث وقع حالاً من النكرة التي هي قوله «أحد»، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا هو وقوعها في حيز النهي بلا، ألا ترى أن قوله «أحد» فاعل يركن المجزوم بلا الناهية؟

بِيضاً»، وأجاز سيبويه «فيها رَجُلٌ قائماً»، وفي الحديث: «صَلّى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا».

وَسَبْقَ حَالِ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا، وَلاَ أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدْ[١]

مَذْهَبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرور بحرفٍ فلا تقول في «مررتُ بهندٍ جالسةً»: مررت جالسةً بهندٍ.

وذهب الفارِسيُّ، وابن كَيْسَان، وابن بُرْهَانَ، إلى جواز ذلك، وتَابَعَهُم المصنف، لورود السماع بذلك، ومنه قولُه:

١٨٧ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادياً إِلَيَّ حَبِيباً، إِنَّهَا لَحَبِيبُ

---

١٨٧ ـ البيت لعروة بن حزام العذري، وقبله:

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعاً، وفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبُ

وبعده بيت الشاهد، وبعده قوله:

وقُلْتُ لِعَرَّافِ اليَمَامَةِ: دَاوِنِي فَإِنَّكَ ـ إنْ أَبْرَأْتَنِي ـ لَطَبِيبُ

اللغة: «هيمان» مأخوذ من الهيام ـ بضم الهاء ـ وهو في الأصل: أشد العطش «صادياً» اسم فاعل فعله «صدي» من باب تعب ـ إذا عطش.

الإعراب: «لئن» اللام موطئة للقسم، إن: شرطية «كان» فعل ماض ناقص، فعل الشرط =

---

(١) **وسبق**: مفعول مقدم بأبوا.

حال: مضاف إليه من إضافة المصدر إلى الفاعل.

ما: اسم موصول في محل نصب، على أنه مفعول سبق وهو نعت لمحذوف.

بحرف: متعلق بجر.

جر: بضم الجيم، فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر فيه، والجملة صلة ما، والعائد إليها الضمير في جر، ولا يجوز أن يكون جر فعل أمر لأن الطلب لا يوصل به الموصول.

قد: حرف تحقيق.

أبوا: فعل وفاعل، والضمير للأكثرين من النحاة.

ولا: حرف لنفي الاستقبال.

أمنعه: فعل مضارع مسند إلى المتكلم، والهاء مفعول به، وهي عائدة على سبق حال.

فقد: الفاء السببية، قد حرف تحقيق.

ورد: فعل ماض وفاعله ضمير السبق، بسبب أنه قد ورد. وما ذكر من أن ما مفعول بسبق، مشى عليه المكودي. وقال الشاطبي: حال مضاف إلى ما، وهي موصولة، صلتها جر، وبحرف متعلق بجر، والتقدير: قد أبوا يعني النحويين سبق حال الاسم الذي جر بحرف ثم قال: ولم يذكر المسبوق ما هو، إذ هو مفهوم أن المراد سبق الحال على صاحبها.

فـ «هَيْمَانَ، وصادياً»: حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، وقوله:

١٨٨ ـ فَإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ   فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

فـ «فَرْغاً» حال من قَتْلِ.

وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ فجائز، نحو: «جَاء ضَاحِكاً زَيْدٌ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً».

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ المُضَافِ لَهْ   إلاّ إذَا اقْتَضَى المضافُ عَمَلَهْ[1]

ـ «برد» اسم كان، وبرد مضاف، و «الماء» مضاف إليه «هيمان، صادياً» حالان من ياء المتكلم المجرورة محلاً بإلى «إلى» جار ومجرور متعلق بقوله حبيباً الآتي «حبيباً» خبر كان «إنها» إن: حرف توكيد ونصب، وها: اسمه «لحبيب» اللام لام الابتداء، حبيب: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم.

الشاهد فيه: قوله «هيمان صادياً» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلاً بإلى، وتقدما عليها كما أوضحناه في الإعراب.

١٨٨ ـ البيت لطليحة بن خويلد الأسدي المتنبي، وبعد البيت المستشهد به قوله

وَمَا ظَنُّكُمْ بِالقَوْمِ إذ تَقْتُلُونَهُمْ   أَلَيْسُوا ـ وإن لَمْ يُسْلِمُوا ـ بِرجالِ؟
عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِياً   وَعُكَّاشَةَ الغَنْمِيَّ عَنْهُ بِحَالِ

اللغة: «أذواد» جمع ذود، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر «فرغاً» أي هدراً لم يطلب به «حبال» بزنة كتاب ـ وهو ابن الشاعر، وقيل: ابن أخيه، وكان المسلمون قد قتلوه في حرب الردة، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم، كما ذكر هو في البيت الثاني من البيتين اللذين أنشدناهما.

المعنى: يقول: لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله في ذلك؛ فالأمر فيه هين والخطب يسير، والذي يعنيني أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء، ولكني شفيت نفسي ونلت ثأري منكم، فلم يضع دمه هدراً.

الإعراب: «فإن» شرطية «تك» «أصبن» فعل ماض مبني للمجهول، ونون النسوة نائب فاعل، والجملة من أصيب ونائب فاعله في محل نصب خبرتك «ونسوة» معطوف على أذواد «فلن» الفاء واقعة في جواب الشرط، لن: نافية ناصبة «يذهبوا» فعل مضارع منصوب بلن، وعلامة نصبه حذف النون، وواو الجماعة فاعل «فرغا» حال من «قتل» الآتي «بقتل» جار ومجرور متعلق بيذهب، وقتل مضاف، و «حبال» مضاف إليه.

---

(١) **ولا**: ناهية.

تجز: فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وفاعله مستتر فيه. =

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ؛ فَلاَ تَحِيفَا[1]

لا يجوز مجيءُ الحالِ من المضاف إليه، إلا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عمله في الحال: كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما تَضَمَّنَ معنى الفعل؛ فتقول: هذا ضَارِبُ هندٍ مجردةً، وأعجبني قيامُ زَيْدٍ مُسْرِعاً، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً﴾ ومنه قولُ الشاعر:

١٨٩ ـ تَقُولُ ٱبْنَتِي: إِنَّ انْطِلاَقَكَ وَاحِداً ... إِلَى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لا أَبَا لِيَا

---

١٨٩ ـ البيت لمالك بن الريب، أحد بني مازن بن مالك، من قصيدة له، وأولها قوله:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً ... بِجَنْبِ الْغَضَى أُزْجِي الْقِلاَصَ النَّوَاجِيَا

فَلَيْتَ الْغَضَى لم يَقْطَعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ ... وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا =

= حالاً: مفعوله.

من المضاف: متعلق بتجز، ويحتمل أن يتعلق بمحذوف نعتاً لحالاً.

له: متعلق بالمضاف، وعداه باللام، لأنها تأتي بمعنى إلى.

إلا: حرف استثناء.

إذا: ظرف للمستقبل.

اقتضى: فعل ماض.

المضاف: فاعل اقتضى.

عمله: مفعول، قال الشاطبي: يعني أن يكون المضاف مقتضياً، أي طالباً عمل المضاف إليه، يريد عمله فيه، فالعمل في الحقيقة للمضاف، ونسبته للمضاف إليه من حيث كان واقعاً فيه. فعلى هذا ضمير عمله يعود إلى المضاف إليه. وظاهر شرح المكودي: أنه يعود إلى الحال، حيث قال: في أعجبني ضرب هند قائمة وأنا ضارب هند قاعدة، فضرب وضارب مقتضيان العمل في الحال، لأن الحال لا يعمل فيها إلاّ فعل أو ما في معناه. وذلك تابع للمرادي حيث قال: الضمير في عمله يعود إلى الحال، أي إذا اقتضى المضاف نصب الحال.

المرادي تابع لابن ابن مالك، ووافقهم على ذلك في التوضيح.

(١) أو كان: معطوف على اقتضى، واسمها مستتر فيها يعود إلى المضاف.

جزء: بالنصب خبرها.

ماله: موصول اسمي في محل جر، بإضافة جزء إليه، متعلقَ بأضيف. وجملة.

أضيفا: بالبناء للمجهول صلة ما، والألف فيه للإطلاق.

أو مثل: معطوف على جزء.

جزئه: مضاف إليه.

فلا: الفاء عاطفة، ولا ناهية.

تحيفا: فعل مضارع في محل جزم بلا الناهية، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة، والفعل مبني معها على الفتح.

وكذلك يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه: إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مِثْلَ جُزْئِه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه؛ فمثالُ ما هو جزءٌ من المضاف إليه قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا ما فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً﴾ فـ «إِخْواناً»: حال من الضمير المضاف إليه «صدور» والصدور: جزء من المضاف إليه، ومثالُ ما هو مثل جزء المضاف إليه ـ في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ـ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ فـ «حنيفاً»: حال من «إبراهيم» والملة كالجزء من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناءُ بالمضاف إليه عنها؛ فلو قيل في غير القرآن: «أن اتَّبِع إبراهيم حَنِيفاً» لصحَّ.

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل في الحال، ولا هو جزءٌ من المضاف إليه، ولا مثلُ جزئِهِ ـ لم يجز أن يجيءَ الحال منه. فلا تقول: «جاء غُلاَمُ هِنْدٍ ضاحِكةً» خلافاً للفارسيّ، وقولُ ابن المصنف رحمه الله تعالى: «إن هذه الصورة ممنوعةٌ بلا خلاف» ليس بجيد، فإن مذهَبَ الفارسي جَوَازُهَا، كما تقدم، وممن نقله عنه الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيِّ في «أماليه».

= **اللغة**: «الروع» الفزع، والمخافة، وأراد به ههنا الحرب؛ لأن الخوف يتسبب عنها، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب «تاركي» اسم فاعل من ترك بمعنى صير.

المعنى: إن ابنتي تقول لي: إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرني لا محالة بلا أب، لأنك تقتحم لظاها فتموت.

الإعراب: «تقول» فعل مضارع «ابنتي» ابنة: فاعل تقول، وابنة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «إن» حرف توكيد ونصب «انطلاقك» انطلاق: اسم إن، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «واحداً» حال من الكاف التي هي ضمير المخاطب «إلى الحرب» جار ومجرور متعلق بانطلاق «تاركي» تارك: خبر إن، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس «أبا» اسمها «ليا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا، والجملة من لا ومعموليها في محل نصب مفعول ثان لتارك، ويجوز أن يكون «أبا» اسم لا منصوباً بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، واللام في «ليا» زائدة، وياء المتكلم مضاف إليه، وخبر لا محذوف، وكأنه قال: لا أبي موجود.

الشاهد فيه: قوله، «واحد» حيث وقع حالاً من المضاف إليه ـ وهو الكاف في قوله «انطلاقك» ـ والذي سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل؛ فهو يتطلب فاعلاً كما يتطلبه فعله الذي هو انطلق. وهذه الكاف هي الفاعل، فكان المضاف عاملاً في المضاف إليه، ويصح أن يعمل في الحال لأنه مصدر على ما علمت.

وَالحالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفا(١)
فجائزٌ تَقديمُهُ: كـ «مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ، وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا»(٢)

يجوز تقديمُ الحال على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفةً تشبه الفعل المصترف، والمراد بها: ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفَهُ، وقَبِلَ التأنيث، والتثنية والجمعَ: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة؛ فمثالُ تقديمها على الفعلِ المتصرف «مخلصاً زيدٌ دعا» [فدعا: فعل متصرف، وتقدمَتْ عليه الحالُ]، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبِهَةِ له: «مُسْرعاً ذا رَاحِلٌ».

فإن كان الناصِبُ لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً» ولا تقول: «ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً»، لأن فعل التعجب غيرُ متصرِّفٍ في نفسه؛ فلا يَتَصَرَّفُ في معموله، وكذلك إن كان الناصبُ لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعَلِ التفضيلِ لم يجز تقديمُهَا عليه، وذلك لأنه لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ، ولا

---

(١) **والحال**: مبتدأ.
إن: حرف شرط.
ينصب: بالبناء للمجهول، فعل الشرط مجزوم بأن.
بفعل: متعلق بينصب.
صرفا: بتشديد الراء، والبناء للمجهول، في موضع النعت لفعل.
أو: حرف عطف.
صفة: بالجر معطوف على فعل، وجملة.
أشبهت: في موضع النعت لصفة، والتاء في أشبهت علامة التأنيث، والفاعل ضمير مستتر في الفعل، عائد إلى صفة.
المصرفا: مفعول أشبهت. وهو نعت لفعل محذوف. والتقدير: أشبهت الفعل المتصرف. والألف فيه للإطلاق.

(٢) **فجائز**: خبر مقدم.
تقديمه: مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر جواب الشرط. والشرط وجوابه في موضع رفع خبر المبتدأ الذي هو الحال.
كمسرعاً: مجرور الكاف محذوف، وهو في موضع الخبرِ لمبتدأ محذوف، ومسرعاً حال من فاعل راحل المستتر فيه.
ذا: اسم إشارة، في محل رفع بالابتداء.
راحل: خبره، والتقدير: وذلك كقولك هذا راحل مسرعاً، فقدم الحال على المبتدأ. ومثل ذلك لا يجيزه الأخفش، معللاً ببعده عن العامل.
ومخلصاً: حال من فاعل دعا، مقدمة على عاملها.
زيد دعا: مبتدأ وخبر. وفيه ما تقدم عن الأخفش ويراد بأن عامل الحال هنا لا يجوز تقديمه على المبتدأ فمعموله أولى. ولو قال: ذا مسرعاً راحل، وزيد مخلصاً دعا، لتم المراد، واندفع الإيراد.

يؤنث، فلم يتصرف في نفسه؛ فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: «زيد ضاحكاً أَحْسَنُ من عمرو»؛ بل يجبُ تأخيرُ الحالِ، فتقول: «زيد أحسن من عمرو ضاحكاً».

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلا[(١)]
كَـ «تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ» وَنَدَرْ نَحْوُ «سَعِيدٌ مُسْتَقِراً في هَجَرْ»[(٢)]

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويِّ؛ وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحروف التمني، والتشبيه، وَالظرف، وَالجار والمجرور نحو «تِلْكَ هندٌ مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأنَّ زَيْداً راكباً أسدٌ، وزيد في الدار ـ أو عندك ـ قائماً»؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنويِّ في هذه المُثُل ونحوها؛ فلا تقول «مجردَةً تلك هند» ولا «أميراً ليت زيداً أخوك» ولا «راكباً كأنَّ زيداً أسَدٌ».

وقد نَدَر تقديمُها على عاملها الظرف [نحو زَيْدٌ قائماً عندك] والجار والمجرور نحو «سعيد مستقراً في هَجَر» ومنه قولُه تعالى: ﴿وَالسَّمٰوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾ في قراءة من كَسَرَ التاء، وأجازه الأخفشُ قياساً.

---

(١) **وعامل**: مبتدأ، وسوغ الابتداء به نعته بالجملة بعده.
ضمن: ماض مبني للمجهول، متعد لاثنين، أولهما ضمير مستتر فيه قائم مقام الفاعل.
معنى: مفعوله الثاني.
الفعل: مضاف إليه، والجملة نعت لعامل.
لا: حرف عطف ونفي.
حروفه: منصوب بالعطف على معنى.
مؤخراً: بفتح الخاء، حال من فاعل يعمل.
لن: حرف نفي واستقبال.
يعملا: منصوب بلن، والألف فيه للإطلاق، وجملة يعمل في موضع رفع خبر عامل. والتقدير: وعامل ضمن معنى الفعل دون حروفه لن يعمل مؤخراً.

(٢) **كتلك**: خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: وذلك كتلك.
ليت وكأنَّ: بتشديد النون، معطوفان على تلك بإسقاط العاطف من ليت، وهي حرف تمن، وكأن حرف تشبيه.
وندر: فعل ماض.
نحو: فاعل مضاف لقول محذوف.
سعيد: مبتدأ.
مستقراً: حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور بعده.
في هجر: في موضع رفع خبر المبتدأ، ويجوز في هجر الصرف وعدمه، باعتبار المكان والبقعة. قال الزجاجي في جملة: والصرف أجود.

وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً» مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ[1]

تقدَّمَ أنْ أفعَلَ التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، واستثنى من ذلك هذه المسألة، وهي: إذا فُضِّل شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمةٌ عليه، والأخرى متأخرةٌ عنه، وذلك نحو: «زيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قاعداً» و «زيد مفرداً أنفَعُ من عمرو مُعَاناً» فـ «قائِماً، ومفرداً» منصوبان بأحسن وأنفع، وهما حالان، وكذا «قاعداً، ومعاناً» وهذا مذهب الجمهور.

وزعم السيرافيُّ أنهما خَبرانِ منصوبان بكَانَ المحذوفةِ، والتقدير: «زيد إذا كان قائماً أحْسَنُ منه إذا كان قاعداً، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعَاناً».

ولا يجوز تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل، ولا تأخيرُهُمَا عنه؛ فلا تقول «زيد قائماً قاعداً أحسن منه» ولا [تقول] زيد أحسن منه قائماً قاعداً».

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ - فَاعْلَمْ - وَغَيْرِ مُفْرَدِ[2]

يجوز تعددُ الحال وصاحبُهَا مفرد، أو متعدد.

فمثال الأول: «جاء زيد رَاكِباً ضاحكاً» فـ «راكباً، وضاحكاً»: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاءِ».

---

(١) **ونحو**: مبتدأ مضاف لقول محذوف، وما بعده مقول لذلك المحذوف.
زيد: مبتدأ.
مفرداً: حال من الضمير المستتر في أنفع.
أنفع: خبر زيد.
من. عمرو: متعلق بأنفع.
معاناً: حال من عمرو.
مستجاز: خبر نحو.
لن يهن: بكسر الهاء خبر بعد خبر، وهو من وهن يهن وهنا، إذا ضعف، وأصله يوهن، حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة.

(٢) **والحال**: مبتدأ.
قد يجيء: خبره.
ذا: بمعنى صاحب، منصوب على الحال من فاعل يجيء.
تعدد: مضاف إليه.
لمفرد: متعلق بتعدد.
فاعلم: فعل أمر، وفاعل مقدم من تأخير، ومفعوله محذوف.
وغير: معطوف على مفرد.
مفرد: مضاف إليه، والتقدير: والحال قد يجيء صاحب تعدد لمفرد وغير مفرد، فاعلم ذلك.

ومثالُ الثاني: «لقيتُ هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً» فـ «مُصْعِداً»: حالٌ من التاء، و «منحدرة»: حال من «هند» والعاملُ فيهما «لقيتُ» ومنه قولُه:

١٩٠ ـ لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَما

فـ «خائفاً» حال من «ابني»، و «مُنْجِدَيْهِ» حال من «أَخَوَيْهِ» والعاملُ فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به، وعند عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثاني الاسمين، وثانيهما لأول الاسمين؛ ففي قولك: «لقيت زيداً مصعداً منحدراً» يكون «مصعداً» حالاً من زيد، و «منحدراً» حالاً من التاء.

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدا في نَحْوِ «لا تَعْثَ في الارْضِ مُفْسِداً»[1]

تنقسم الحال إلى مؤكدة، وغير مؤكدة؛ فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى القسمين.

---

١٩٠ ـ البيت من الشواهد التي لا يعمل قائلها.

اللغة: «منجديه» مغيثيه، وهو مثنى منجد، ومنجد: اسم فاعل ماضيه أنجد، وتقول: أنجد فلان فلاناً، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا «مغنماً» غنيمة.

الإعراب: «لقي» فعل ماض «ابني» ابن: فاعل لقي، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «أخويه» مفعول به للقي، والهاء مضاف إليه «خائفاً» حال من ابني «منجديه» حال من أخويه «فأصابوا» الفاء عاطفة، أصابوا: فعل وفاعل «مغنماً» مفعول به لأصابوا، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقي ومعمولاته.

الشاهد فيه: قوله «خائفاً منجديه» فإن الحال متعدة لمتعدد، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثنى، وكذلك صاحباهما، فلا لبس عليك في أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى.

---

(١) **وعامل**: مبتدأ.

الحال: مضاف إليه.

بها: متعلق بأكدا، وجملة.

قد أكدا: بالبناء للمجهول، خبر المبتدأ، والألف فيه للإطلاق.

في نحو: متعلق بأكدا، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك في نحو، والمضاف إليه قول محذوف.

لا: حرف نفي.

تعث: مجزوم بها، وعلامة جزمه حذف الألف.

في الارض: متعلق بتعث.

مفسداً: حال من فاعل تعث المستتر فيه، مؤكدة لعاملها.

فالقسم الأول من المؤكدة: ما أَكَّدَتْ عاملَها، وهي المراد بهذا البيت، وهي: كلُّ وصفٍ دلَّ على معنى عامِلِه، وخالَفَه لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة؛ فمثالُ الأولِ «لا تَعْثَ في الأرض مُفْسِداً» ومنه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ وقولُه تعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾، ومن الثاني قولُه تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾ وقولُه تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ﴾.

وإنْ تُؤكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ(١)

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي: ما أَكَّدَتْ مضمونَ الجملة، وشَرْطُ الجملة: أن تكون اسمية، وَجُزْآها معرفتان، جامدان، نحو: «زَيْدٌ أَخُوك عَطُوفاً، وأنا زَيْدٌ مَعْرُوفاً» ومنه قولُه:

١٩١ ـ أَنَا ابنُ دارة مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

---

١٩١ ـ البيت لسالم بن دارة، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة؛ وقد أوردها التبريزي في شرحه على الحماسة، وذكر لهذه القصيدة قصة، فارجع إليها هناك.

اللغة: «دارة» الأكثرون على أنه اسم أمه، وقال أبو رياش: هو لقب جده، واسمه يربوع، ويجاب ـ على هذا القول ـ عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة في قوله «معروفاً بها نسبي» بأنه عنى به القبيلة.

المعنى: أنا ابن هذه المرأة، ونسبي معروف بها، وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح في النسب، أو الطعن في الشرف.

الإعراب: «أنا» ضمير منفصل مبتدأ «ابن» خبر المبتدأ، وابن مضاف، و «دارة» مضاف إليه «معروفاً» حال «بها» جار ومجرور متعلق بمعروف «نسبي» نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول «وهل» حرف دال على الاستفهام الإنكاري «بدارة» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «من» زائدة «عار» مبتدأ مؤخر، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وقوله «يا للناس» اعتراض بين المبتدأ والخبر، وياء: للنداء، واللام للاستغاثة.

الشاهد فيه: قوله «معروفاً» فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

---

(١) **وإن**: حرف شرط.

تؤكد: بالبناء للمجهول فعل الشرط.

جملة: مرفوع بالنيابة عن الفاعل.

فمضمر: بمعنى محذوف خبر مقدم.

عاملها: مبتدأ مؤخر، والجملة جواب الشرط، ولذلك اقترنت بالفاء.

ولفظها: مبتدأ.

يؤخر: بالبناء للمجهول خبره.

فـ «عَطوفا، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير في الأول «أحقُّه عطوفا» وفي الثاني «أُحَقُّ معروفاً».

ولا يجوز تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجملة؛ فلا تقول «عَطُوفا زَيْدٌ أخُوكَ ولا «معروفاً أنا زيد» ولا توسُّطُها بينِ المبتدأ والخبر؛ فلا تقول «زَيْدٌ عَطوفاً أخُوكَ».

ومَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهْ كَـ «جَاءَ زَيْدٌ وهُوَ نَاوٍ رِحْلَهْ»[1]

الأصلُ في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ، وتقع الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ، كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ، وهو في الحالية: إما ضمير، نحو «جاء زيد يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ» أو واوٌ ـ وتسمى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتُها صحةُ وقوع «إذْ» موقعها ـ نحو «جاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو قائمٌ» التقدير: إذ عمرو قائم، أو الضميرُ والواوُ معاً، نحو «جاء زَيْدٌ وهْوَ نَاوٍ رِحْلَةً».

وذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً، ومِنَ الْوَاوِ خَلَتْ[2]

وذَاتَ واوٍ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا[3]

---

(١) وموضع: بالنصب على الظرفية متعلق بتجيء.
الحال: مضاف إليه.
تجيء جملة: فعل وفاعل، والتقدير: وتجيء جملة في موضع الحال.
كجاء: الكاف جارة لقول محذوف، ومدخولها في اللفظ محكي به، وجاء فعل ماض.
زيد: فاعل جاء.
هوناو: مبتدأ وخبر في موضع نصب على الحال من زيد.
رحله: بكسر الراء، بمعنى نقلة، مفعول ناو بمعنى قاصد.

(٢) وذات: بمعنى صاحبة، مبتدأ.
بدء: مضاف إليه.
بمضارع: متعلق ببدء وجملة.
ثبت: نعت مضارع، وجملة.
حوت ضميراً: من الفعل والفاعل والمفعول، في موضع رفع خبر ذات.
ومن الواو: متعلق بخلت، وجملة.
خلت: معطوفة على جملة: حوت، والجملتان يخبران عن ذات، كذا أعرب المكودي.
وقال الشاطبي قوله: ومن الواو خلت، جملة في موضع الحال من الضمير في حوت. وتقدير البيت: وصاحبه بدء بمضارع مثبت حاوية للضمير، وخالية من الواو.

(٣) وذات واو: قال المكودي: منصوب بفعل محذوف، يفسره انو، ويجوز رفعه على الابتداء.
بعدها: متعلق بانو.
انو: فعل أمر.
مبتدأ: بالقصر للضرورة، مفعول انو.

=

الجملة الواقعة حالاً: إن صُدِّرَتْ بمضارع مُثْبَتٍ لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تَرْبَطُ إلا بالضمير، نحو «جاء زَيْدٌ يَضْحَكُ، وجاء عَمْرٌو تُقَادُ الْجَنَائِبُ بين يديه» ولا يجوز دخول الواو؛ فلا تقول «جاء زَيْدٌ وَيَضْحَكُ» فإن جاء من لسان العرب ما ظاهرُ ذلك أُوِّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو؛ ويكون المضارع خبراً عن [ذلك] المبتدأ؛ وذلك نحو قولهم «قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ» وقوله:

١٩٢ ـ فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فـ «أصُكُّ، وأرْهَنُهم» خَبَرانِ لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: وأنا أصُكُّ، وأنا أرْهَنُهم.

وجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أو بِهِمَا[1]

١٩٢ ـ البيت لعبد الله بن همام السُّلولي.

اللغة: «أظافيرهم» جمع أظفور ـ بزنة عصفور ـ والمراد هنا من الأسلحة «نجوت» أراد تخلصت منهم.

الإعراب: «فلما» الفاء للعطف على ما قبله، لما: ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتي، وهو متضمن معنى الشرط «خشيت» فعل وفاعل «أظافيرهم» أظافير: مفعول به لخشيت، وأظافير مضاف وهم: مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة «لما» الظرفية إليها «نجوت» فعل وفاعل، والجملة جواب «لما» الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط «وأرهنهم» الواو واو الحال، أرهن: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، هم: مفعول أول لأرهن، والجملة في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أرهنهم، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال «مالكاً» مفعول ثان لأرهن.

الشاهد فيه: قوله «وأرهنهم» حيث إن ظاهره ينبيء عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالاً، وتسبق بالواو، وذلك الظاهر غير صحيح؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف كما فصلناه في الإعراب.

= **له**: متعلق بمسنداً.

المضارع: مفعول أول باجعل.

اجعلن: فعل أمر، مؤكد بالنون الثقيلة.

مسنداً: مفعول ثاني باجعل، والهاء في بعدها عائدة على الواو، الضمير في له، عائد على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ أو اجعل المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوي. وقع في الشاطبي نوع مخالفة لهذا مما يطول ذكره.

(١) **وجملة**: مبتدأ.

الحال: مضاف إليه. =

الجملة الحالية: إما أن تكون اسمية، أو فعلية، والفعلُ [إما] مضارعٌ، أو ماض، وكل واحدة من الاسمية والفعلية؛ إما مُثْبَتَة، أو مَنفِيَّة، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثْبَتٍ لا تَصْحبها الواو، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط، وذَكَرَ في هذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو وحدها، أو بالضمير وحده، أو بهما؛ فيدخل في ذلك الجَملةُ الاسميَّةُ: مُثْبَتَة، أو مَنفِيَّة، والمضارعُ المنفيُّ، والماضي: المثَبتُ، والمنفيُّ.

فتقول: «جاء زيد وعمرو قائم، وجاء زيد يَدُه على رأسه، وجاء زيد ويَدُه على رأسه» وكذلك المنفيُّ، وتقول: «جاء زيد لم يَضْحَك، أو ولم يضحك، أو ولم يقم عمرو، وجاء زيد وقد قام عمرو، وجاء زيد قد قام أبوه، وجاء زيد وقد قام أبوه» وكذلك المنفيُّ، نحو «جاء زيد وما قام عمرو، وجاء زيد ما قام أبوه، أو وَما قام أبوه».

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا، فعلى هذا تقول: «جاء زيد ولا يضرب عمراً» بالواو.

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانهُ بالواو كالمضارع المُثْبَتِ، وأن ما ورد مما ظاهرُهُ ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ، كقراءة ابن ذَكْوَان: **﴿فَاستَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ﴾** بتخفيف النون، والتقدير: وأنتما تَتَّبِعَانِ؛ فـ «لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

وَالْحَالُ قَدْ يِحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ ... وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ(١)

= **سوى**: منصوب على الظرفية، أو على الاستثناء، على الخلاف في ذلك.
ما: موصول اسمي في موضع جر بإضافة سوى إليه، وجملة.
قدما: بالبناء للمجهول صلة ما، والألف فيه للإطلاق.
بواو: في موضع خبر جملة.
أو بمضمر أو بهما: معطوفان على بواو، والتقدير: وجملة الحال سوى الذي تقدم، مرتبطة بالواو أو بمضمر، أو بالمضمر والواو.

(١) **والحال**: مبتدأ، وجملة.
قد يحذف: بالبناء للمجهول إلى آخرها، خبر المبتدأ.
ما: موصول اسمي في موضع رفع على النيابة عن الفاعل بيحذف، والمنعوت بها محذوف.
فيها: متعلق بعمل، وجملة.
عمل: بكسر الميم، صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر، والتقدير: والحال قد يحذف العامل الذي عمل فيها. =

يُحْذَفُ عامل الْحَال: جَوَازاً، أو وُجُوباً.

= **وبعض**: مبتدأ أول.
ما: موصول اسمي مضاف إليه، وجملة.
يحذف: بالبناء للمجهول صلة ما، والعائد إليها الضمير المستتر في يحذف، النائب عن الفاعل.
ذكره: مبتدأ ثان، وجملة.
حظل: بالظاء، والبناء للمجهول، بمعنى منع، خبر المبتدأ الثاني، والرابط بينهما الضمير في حظل، النائب عن الفاعل، والمبتدأ الثاني وخبره، خبر الأول، والرابط بينهما الضمير المجرور بإضافة ذكر إليه.

إيضاحات في باب الحال

قد تجيء الحال غير منتقلة في ثلاث مسائل: إحداها كون عاملها مشعراً بتجدد صاحبها نحو: ﴿**خلق الإنسان ضعيفاً**﴾.
الثانية أن تكون مؤكدة إما لعاملها: كابعث حياً، أو لصاحبها نحو: ﴿**لآمن من في الأرض كلهم جميعاً**﴾، أو لمضمون جملة قبلها: كزيد أبوك عطوفاً.
الثالثة أن يكون مرجعها السماع، ولا ضابط لذلك. نحو: ﴿**قائماً بالقسط**﴾ ﴿**أنزل إليكم الكتاب مفصلاً**﴾.
الحال الجامدة وهي في معنى المشتق، مثلها ما دل على ترتيب: كادخلوا رجلاً رجلاً، أو رجلين رجلين، أي مرتبين.
وضابطه أن يذكر المجموع أولاً، ثم يفصل ببعضه مكرراً. والمختار أن كلاً منهما نصب على الحال، وإن كانت الحال هي مجموعها، لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب، جعل في أجزائه في حلو حامض.
وجعل ابن جني الثاني صفة، بتقدير مضاف، أي رجلاً ذا رجل، أو مفارق رجل.
واستحسن بعضهم عطفه على الأول، بتقدير الفاء، إذ لا يعطف لفظ بغيرها.
وقال الرضي: وقد يعطف بثم.
ومن العطف لفظاً، ادخلوا الأول فالأول، أي مرتبين. إلاّ أن هذا فاته الاشتقاق والتنكير أيضاً لتأوله بهما. فهذه مع ما في المتن أربع مسائل، تقع فيها الحال جامدة، مع ظهور تأويلها بالمشتق بلا تكلف. وبقي ست مسائل لا يظهر تأويلها إلا بتكلف، وهي: كونها موصوفة نحو: ﴿**قرآناً عربياً**﴾ ﴿**فتمثل لها بشراً سوياً**﴾، بناء على أن تمثل بمعنى تشخص، أما على أنه بمعنى تصور، فنصب بشراً بإسقاط الباء لا الحال، لأن التصور في حال الملكية لا البشرية. قاله اللقاني.
والفرق بين هذه وبين مدا بكذا، ويداً بيد، مع أن الكل موصوف، أن المقصود هنا الصفة وحدها، وذكر ما قبلها تمهيداً وتوطئة لها، ولذلك تسمى حالاً موطئة، كالخبر الموطىء في ﴿**بل أنتم قوم تجهلون**﴾، والحال في مدا إلى آخره مجموعها، أو كونها دالة على عدد نحو: ﴿**فتم ميقات ربه أربعين ليلة**﴾. أو على طور فيه تفضيل: كهذا بسراً أطيب منه رطباً، أو نوعاً لصاحبها: كهذا مالك ذهبا، أو فرعاً له: كهذا حديدك خاتماً، ﴿**وتنحتون الجبال بيوتاً**﴾. أو أصلاً له: كهذا خاتمك حديداً، ﴿**أأسجد لمن خلقت طيناً**﴾.
فهذه لا تأول أصلاً لما فيها من التكلف والخفاء، بخلاف الأربعة الأولى. ولهذا كثر وقوعها دون هذه. =

فمثالُ ما حِذِفَ جوازاً أن يقال: «كَيْفَ جِئْتَ» فتقول: «راكباً»، [تقديره «جئت راكباً»]، وكقولك: «بَلَى مُسْرعاً» لمن قال لك: «لَمْ تَسِرْ» والتقدير: «بَلَى سِرْتُ مُسْرعاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الإنْسَانُ أنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بِنَانَهُ﴾ التقدير ـ والله أعلم ـ: بلَى نجمعها قادرين.

ومثالَ ما حُذِفَ وُجُوباً قولُكَ: «زَيْدٌ أخُوكَ عَطُوفاً» ونحوهُ من الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وقد تقدم ذلك، وكالحال النائبة مَنَاب الْخَبَرِ، نحو «ضَرْبي زيداً قائماً» التقدير: إذا كان قائماً، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر.

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجُوباً قولُهم: «اشْتَرَيْتُه بِدِرْهَم فصاعداً، وتصدقت بدينار فَسَافِلاً» فـ «صاعداً، وسافلاً»: حالان، عاملُهما محذوفٌ وُجُوباً، والتقدير: «فَذَهَبَ الثمنُ صاعداً، وذهب المتصدَّقُ به سافلاً» وهذا معنى قوله: «وبعض ما يُحْذَفُ ذكرهُ حُظِل» أي بعضُ ما يحذف من عَامِلِ الحال مُنِعَ ذِكْرُهُ.

= وقال ابن الناظم تبعاً لشرح الكافية: يجب تأويل الجميع. أي مقر، وإعرابياً، ومتصفاً بصفات البشر، من استواء الخلقة ونحوها. ومعدوداً، ومطوراً بطور البسر الرطب، ومنوعاً، ومصنوعاً، ومتأصلاً. وفيه تكلف، فليتأمل.

التمييز

اسْمٌ، بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ، نَكِرَهْ يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
كَشِبْرٍ أرْضاً، وَقَفِيزٍ بُرًّا، وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا[1]

تقدم من الفَضَلاَت: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ

التمييز

(١) اسم: قال المكودي: خبر مبتدأ مضمر تقديره: هو اسم، أي المميز اسم.
بمعنى: في موضع الصفة لاسم.
من: مضاف إليه.
مبين: نعت لاسم.
نكره: نعت بعد نعت.
ينصب: جملة مستأنفة.
تمييزاً: منصوب على الحال.
بما: متعلق بينصب، وما موصولة واقعة على العامل، وهو المفسر.
قد فسره: في موضع الصلة لما، والضمير العائد على الموصول، الهاء من فسره، وفي فسر ضمير مستتر عائد على التمييز. ويجوز أن يكون اسم مبتدأ، وينصب إلى آخر الجملة، خبر له، والأول أظهر.
واقتصر الشاطبي: على الاحتمال الثاني، المقتصر عليه. وفي التوضيح: ما يعطي أن مبين نعت لمن لا لاسم.

(٢) **كشبر**: في موضع الحال من ما الموصولة، فلا يتوجه إليه النقض بمثل: طاب زيد نفساً، وزيد: طيب أبوه، مما التمييز فيه لبيان النسبة، فإن الناصب له المسند من فعل أو شبهه، وإنما خص المفرد بالذكر، لأنه في الغالب يكون جامداً، فربما يتوهم أنه لا ينصب التمييز.
ارضاً: تمييز.
وقفيز: معطوف على شبر.
برا: تمييز.
ومنوين: معطوف على ما قبله.
عسلاً: تمييز.
وتمراً: معطوف على عسلاً. قال الشاطبي: والبر معروف، والقفيز مكيال بقدر ثمانية مكاكيك، والمكوك ثلاث كيلجات، والكيلجة منا وسبعة أثمان، منا والمنا مفرد المنوين، وهو رطلان، وهو المن أيضاً.

فيه، والمفعولُ معه، والمستثنى، والحالُ، وبقي التمييز ـ وهو المذكور في هذا الباب ـ ويسمى مُفَسّراً، وتفسيراً، ومبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً.

وهو: كل اسم، نكرة، متضمن معنى «مِنْ»؛ لبيان ما قبله من إجمال، نحو: «طَاب زَيْدٌ نَفساً، وعِنْدِي شِبْرٌ أَرْضاً».

واحترز بقوله: «مُتَضمن معنى مِنْ» من الحال؛ فإنها متضمنة معنى «في».

وقوله: «لبيان ما قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيانٌ لما قبله: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لاَ رَجُلَ قَائِمٌ» فإنَّ التقدير: «لا من رجل قائم».

وقوله: «لبيان ما قبله من إجمال» يشمل نوعي التمييز، وهما: المبين إجمالَ ذَاتٍ، والمبين إجمالَ نسبة.

فالمبين إجمالَ الذاتِ هو: الواقع بعد المقادِيرِ ـ وهي المَمْسُوحَاتُ، نحو: «لَهُ شِبْرٌ أَرْضاً» والمكيلاتُ، نحو «لَهُ قَفِيزٌ بُرّاً» والموزوناتُ، نحو: «لَهُ مَنَوَانِ عَسَلاً وتمراً» ـ والأعدادِ، نحو: «عِنْدِي عِشْرُونَ درهماً».

وهو منصوب بما فَسَّرَهُ، وهو: شبر، وقفيز، ومَنَوَانِ، وعشرون.

والمُبَيِّنُ إجْمَالَ النسبةِ هو: المَسُوقُ لبيان مما تَعَلَّقَ به العاملُ: من فاعل، أو مفعول، نحو «طابَ زَيْدٌ نَفساً»، ومثله: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأْسَ شَيباً﴾، و «غَرَسْتُ الأَرْضَ شَجَراً»، ومثله ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيوناً﴾.

فـ «نفساً» تمييز منقول من الفاعل، والأَصْلُ «طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ»، و «شجراً» منقول من المفعول، والأَصْلُ «غَرَسْتُ شَجَرَ الأَرْضِ» فَبَيَّنَ «نفساً» الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ بِهِ الفعلُ، وَبَيَّنَ «شجراً» المفعولَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ.

وَالنَّاصِبُ له في هذا النوع [هو] العَامِلُ الذي قبله.

وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا، كَـ «مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا»[1]

---

(١) وبعد: متعلق باجرره.
ذي: مضاف إليه.
ونحوها: مجرور بالعطف على ذي.
اجرره: فعل أمر وفاعل ومفعول، والهاء عائدة على التمييز.
إذا: ظرف متضمن معنى الشرط.
أضفتها: فعل وفاعل ومفعول، والهاء عائدة إلى المذكورات ونحوها، وجواب إذا محذوف، وهو متعلق بأضفتها، والتقدير: واجرر التمييز بعد هذه المذكورات ونحوها إذا أضفتها إليه.
كمد حنطة: قال الكودي: مبتدأ ومضاف إليه. =

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا ... إنْ كَانَ مِثْلَ «مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا»[١]

أشار بـ «ذي» إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في البيت من الْمَقَدَّرَاتِ ـ وهو: ما دَلَّ على مساحةٍ، أو كَيْلٍ، أو وَزْنٍ ـ فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُضَفْ إلى غيره، نحو: «عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقَفِيزُ بُرٍّ، وَمَنَوا عَسَلٍ وَتَمْرٍ».

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز، نحو: «ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً»، ومنه قوله تعالى: **﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الأَرْضِ ذَهَباً﴾**.

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ ... مُفَضِّلاً: كَـ «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ»[٢]

= **غذا**: خبره، وهو على حذف القول: تقديره كقولك: مد حنطة غذاء. وقال الشاطبي: وغذا في قوله: كمد حنطة غذا، بدل أو حال.

(١) **والنصب**: مبتدأ.
بعد: متعلق به.
ما: موصول اسمي مضاف إليه، والمنعوت بها محذوف، وجملة.
أضيف: بالبناء للمجهول صلة ما، ومتعلق أضيف محذوف، وجملة.
وجبا: بألف الإطلاق في موضع رفع خبر المبتدأ.
إن: حرف شرط.
كان: فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف، وفي كان ضمير مستتر يعود إلى المضاف المستفاد من أضيف، أو إلى ما الموصولة.
مثل: خبر كان.
ملء الأرض: قال المكودي: مبتدأ خبره محذوف تقديره: لي أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: إن كان مثل قولك: ملء الأرض ذهباً.
ذهباً: تمييز، وتقدير البيت: والنصب واجب بعد المبهم الذي أضيف لغير التمييز، إن كان المضاف مثل ملء من قولك: ملء الأرض في كونه إغناؤه عن المضاف إليه.

(٢) **والفاعل**: مفعول مقدم بانصبن، وهو جار على موصوف مقدر.
المعنى: قال المكودي: منصوب على إسقاط الخافض، أي في المعنى، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى. وظاهر كلام شرح الشاطبي: أن المعنى مضاف إليه من إضافة الصفة إلى فاعلها، وأل فيه عوض عن الضمير المضاف إليه حيث قال: وأصل الكلام: وانصب التمييز الفاعل، معناه بأفعل حال كونك مفضلاً به. ثم قال: وإنما نسب الفاعلية إلى المعنى مجازاً، ومراده الفاعل في المعنى.
ولا يخلو من تكلف، على أن اسم الفاعل لا يضاف لمرفوعه، إلا أن يجعل فاعل صفة مشبهة.
انصبن: فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة.
بأفعلا: متعلق بانصبن، وأفعل اسم تفضيل غير منصرف للعلمية والوزن، والألف فيه للإطلاق. =

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل: إن كان فاعلاً في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ، وإن لم يكن كذلك وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وَعَلامَةُ ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جَعْلُهُ فاعلاً بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فعلاً، نحو: «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً، وأَكْثَرُ مَالاً» فـ «منزلاً، ومالاً» يجبُ نصبهما؛ إذ يصح جَعْلهما فاعلين بعد جَعْل أفعل التفْضيل فعلاً: فتقول: أنت عَلاَ منزلُكَ، وَكثُرَ مالُكَ.

ومثالُ ما ليس بفاعل في المعنى «زَيْدٌ أفضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أفضَلُ امْرَأَةٍ» [فيجب جَرُّهُ بالإضافة، إلا إذا أُضِيفَ «أفْعَلُ» إلى غيره؛ فإنه ينصب حينئذٍ، نحو «أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً»].

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّباً ... مَيِّزْ، كَـ«أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»[1]

يقعُ التمييزُ بعد كلّ ما دلّ على تعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً، وأَكْرِمْ بأبي بكر أباً، ولِلَّهِ دَرُّكَ عالماً، وحَسْبُكَ بِزَيْدٍ رَجُلاً، وكَفَى بِهِ عَالِماً».

= مفضلاً: بكسر الضاد، حال من فاعل انصبن.
كأنت: الكاف جارة لقول محذوف، ومدخولها في اللفظ وما بعدها محكي بذلك المحذوف، وموضع القول رفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وأنت مبتدأ.
أعلى: خبره.
منزلاً: تمييز، وهو فاعل في المعنى، بعد صيرورة أفعل التفضيل فعلاً: والتقدير: أنت علا منزلك.

(١) وبعد: متعلق بميز.
كل: مضاف إليه.
ما: نكرة موصوفة بالجملة بعدها، ومحلها الجر بإضافة كل إليها.
اقتضى: فعل وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ما.
تعجبا: بالنصب معمول باقتضى على حذف مضاف.
ميز: فعل أمر، من ميز يميز، ومتعلقه محذوف، والتقدير: ميز بالنصب بعد كل شيء اقتضى معنى تعجب.
كأكرم: الكاف جارة لقول محذوف، وأكرم فعل تعجب على صورة الأمر، ومعناه الخبر.
بأبي: الباء زائدة لازمة، وأبي فاعل أكرم على الصحيح، ولكونه على صورة الأمر، لزمته الباء كراهة أن يرفع الاسم الظاهر، بعدما يشبه صيغة الأمر للمفرد المخاطب.
بكر: مضاف إليه.
أبا: تمييز.

و ١٩٣ ـ يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ

وَٱجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ وَالْفَاعِلِ المَعْنَى؛ كَـ «طِبْ نَفْساً تُفَدْ»[١]

١٩٣ ـ هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس، وصدره قوله:

بَـانَـتْ لِـتَـحْـزُنَـنَـا عَـفَـارَهْ

اللغة: «بانت» بعدت، وفارقت «لتحزننا» لتدخل الحزن إلى قلوبنا، وتقول: حزنني هذا الأمر يحزنني، من باب نصر، وأحزنني أيضاً، وفي التنزيل العزيز: ﴿**إني ليحزنني أن تذهبوا به**﴾ «عفارة» اسم امرأة.

الإعراب: «يا» حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «جارتا» منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً، وجارة مضاف، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه «ما» اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ، مبني على السكون في محل رفع «أنت» خبر المبتدأ «جاره» تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار.

الشاهد فيه: قوله «جاره» حيث وقع تميزاً بعد ما اقتضى التعجب، وهو قوله: «ما أنت».

فإن قلت: أهو تمييز نسبة أم تمييزاً ذات؟

قلت: لا خلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا «جاره» تمييزاً في أنه من قبيل تمييز النسبة، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة؛ لأن الضمير المذكور في الكلام ضمير مخاطب، فهو معلوم ما يراد به.

فإن قلت: فهل يجوز أن أجعل «جارة» شيئاً غير التمييز؟

قلت: قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال، وأرى لك أن تأخذ به.

(١) **واجرر:** فعل أمر.

بمن: متعلق باجرر.

إن: حرف شرط.

شئت: فعل الشرط، وجوابه محذوف، لدلالة ما قبله عليه.

غير: مفعول اجرر.

ذي: مضاف إليه، والمنعوت بها محذوف.

العدد: مضاف إليه.

والفاعل: مجرور بالعطف على ذي، على تقدير موصوف أيضاً.

والمعنى: قال المكودي: منصوب على إسقاط في. والتقدير: واجرر بمن غير التمييز صاحب العدد، وغير التمييز لفاعل في المعنى، أو شئت فاجرره.

كطب: مجرور الكاف، قول محذوف في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف، وطب فعل أمر وفاعل.

نفس: تمييز.

تفد: مجزوم في جواب الأمر، قال الشاطبي: ومعناه تعطى الفائدة، من فاد يفيد.

يجوز جَرُّ التمييز بِمِنْ إن لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً لعدد؛ فتقول: «عِنْدِي شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمرٍ، وغَرَسْتُ الأرض من شجر» ولا تقول: «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ» ولا «عندي عِشْرُونَ مِنْ درهم».

وَعَـامِـلَ الـتَّـمْـيِـيـزِ قَـدِّمْ مُـطْـلَـقَـا ... وَالْـفِـعْـلُ ذُو الـتَّـصْـرِيـفِ نَـزْراً سُـبِـقَـا[1]

مَذْهَبُ سيبويه ـ رحمه الله ـ أنه لا يجوز تقديمُ التمييزِ على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف؛ فلا تقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ»، ولا «عندي درهماً عشرون».

وأجاز الكسائي، والمازني، والمبرد، تقديمَه على عامله المتصرف؛ فتقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ، وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسي» ومنه قولُه:

١٩٤ ـ أَتَـهْـجُـرُ لَـيْـلَـى بِـالْـفِـرَاقِ حَـبِـيـبَـهَـا؟ ... وَمَـا كَـانَ نَـفْـسـاً بِـالْـفِـرَاقِ تَـطِـيـبُ

١٩٤ ـ ينسب هذا البيت للمخبل السعدي، وقيل: هو لأعشى همدان، وقيل: هو لقيس بن الملوح العامري.

المعنى: ما ينبغي لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه، وعهدي بها والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ولا ترضى عنه.

الإعراب: «أتهجر» الهمزة للاستفهام الإنكاري، تهجر: فعل مضارع «ليلى» فاعل «بالفراق»=

---

(١) **وعامل**: مفعول مقدم.
التمييز: مضاف إليه.
قدم: بكسر الدال، فعل أمر وفاعل.
مطلقاً: حال من المفعول المقدم.
والفعل: مبتدأ.
ذو التصريف: نعت له.
نزراً: حال من الضمير في سبق، العائد إلى الفعل وجملة.
سبقا: بالبناء للمجهول، خبر المبتدأ، والألف فيه للإطلاق، والنزر القليل.

إيضاحات حول باب التمييز

التمييز في اللغة: تخليص شيء من شيء، ومنه قوله تعالى: ﴿**وامتازوا اليوم أيها المجرمون**﴾ أي انفردوا عن المؤمنين.
أطلق على الاسم الآتي مجازاً، من إطلاق المصدر على اسم الفاعل، ثم صار فيه حقيقة عرفية.
والتمييز لا يكون جملة.
والتحقيق كما قاله ابن الحاجب: إن التمييز إنما يفسر الذوات مطلقاً، غاية الأمر إنها مقدرة في تمييز النسبة، إذ لا إبهام في تعلق الطيب بزيد مثلاً، الذي هو النسبة، بل في متعلقها المنسوب إليه الطيب. فيحتمل كونه داره أو علمه مثلاً. فالتمييز في الحقيقة لأمر مقدر يتعلق بزيد. وإنما سمي تمييز نسبة. نظراً للظاهر.

وقوله:

١٩٥ ـ ضَيَّعتُ حَزمِيَ فِي إِبعَادِيَ الأَمَلاَ، وَمَا ٱرْعَوَيتُ، وَشَيباً رَأسِيَ ٱشْتَعَلاَ

= جار ومجرور متعلق بتهجر «حبيبها» حبيب: مفعول به لتهجر، وحبيب مضاف وها: مضاف إليه «وما» الواو واو الحال، ما: نافية «كان» فعل ماض ناقص، واسمها ضمير الشأن «نفساً» تمييز متقدم على العامل فيه، وهو قوله «تطيب» الآتي «بالفراق» جار ومجرور متعلق بتطيب «تطيب» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى، والجملة من تطيب وفاعله في محل نصب خبر «كان».

الشاهد فيه: قوله «نفساً» فإنه تمييز، وعامله قوله «تطيب». وقد تقدم عليه والأصل «تطيب نفساً» وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازني والمبرد، وتبعهم ابن مالك في بعض كتبه، وهو ـ في هذا البيت ونحوه ـ عند الجمهور ضرورة؛ فلا يقاس عليه.

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية في بيت الشاهد:

وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

ونقل أبو الحسن أن الرواية في ديوان الأعشى هكذا:

أَتُؤْذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت.

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: والذي وجدته في ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة؛ ففيه الشاهد الذي يساق من أجله.

١٩٥ ـ البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

اللغة: «الحزم» ضبط الرجل أمره، وأخذه بالثقة «أرعويت» رجعت إلى ما ينبغي لي، والارعواء: الرجوع الحسن.

الإعراب: «ضيعت» فعل وفاعل «حزمي» حزم: مفعول به لضيع، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه «في إبعادي» الجار والمجرور متعلق بضيع، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله «الأملا» مفعول به للمصدر «وما» الواو عاطفة، ما: نافية «ارعويت» فعل وفاعل «وشيباً» تمييز متقدم على عامله وهو قوله «اشتعلا» الآتي «رأسي» رأس: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه «اشتعلا» فعل ماض، والفاعل ضميرٌ مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس، والألف للإطلاق، والجملة من اشتعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله «شيباً» حيث تقدم ـ وهو تمييز ـ على عامله المتصرف، وهو قوله اشتعل، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد، والكسائي، والمازني، وابن مالك في غير الألفية، ولكنه في الألفية قد نص على ندرة هذا، ومثله قول الشاعر:

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْلِ المُنَى وَدَاعِي المَنُونِ يُنَادِي جِهَارَا؟

=

وَوَافَقَهُمْ المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلاً.

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ؛ فقد منعوا التقديمَ: سواء كان فعلاً، نحو: «مَا أَحْسَنَ زيداً رجلاً» أو غيره، نحو: «عندي عشرون درهماً».

وقد يكون العاملُ متصرفاً، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو «كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً»؛ فلا يجوز تقديم «رَجُلاً» على «كَفَى» وإن كان فعلاً متصرفاً؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعلُ التعجبِ؛ فمعنى قولك: «كفَى بزيد رجلاً» مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً!

= وقول الآخر:

وَلَسْتُ، إِذَا ذَرْعاً أَضِيقُ، بِضَارِعٍ ... وَلاَ يَائِسٍ - عِنْدَ التَّعَسُّرِ، مِنْ يُسْرِ

وقول ربيعة بن مقروم الضبي:

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ ... كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر:

إِذَا المَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالعَيْشِ مُثْرِياً ... وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون «المرء» مبتدأ وجملة «قرعينا» في محل رفع خبره، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون «المرء» فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه؛ لأن التقدير على هذا المذهب: إذا قر المرء عيناً بالعيش؛ فالعامل في التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر، إلا أن يدعي هؤلاء أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه.

فهرس موضوعات

الجزء الأول
من شرح ابن عقيل

فهرس الموضوعات
الواردة في الجزء الأول من «شرح ابن عقيل» على ألفية ابن مالك

الكلام وما يتألف منه

المبني والمعرب

النكرة والمعرفة

العلم

اسم الإشارة

اسم الموصول

المعرف بأداة التعريف

الابتداء

كان وأخواتها

الحروف المشبهة بليس

ما، ولا، ولات، وإن المشبهات بليس

أفعال المقاربة

إن وأخواتها

لا التي لنفي الجنس

ظن وأخواتها

أعلم وأرى

الفاعل

النائب عن الفاعل

الاشتغال

تعدي الفعل ولزومه

التنازع في العمل

المفعول المطلق

المفعول له

المفعول فيه

المفعول معه

الاستثناء

الحال

التمييز